

رُفِيتَ مَعَاصِرَ
فِي عِلْمِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ



الأستاذ الدكتور
أحمد ياسوف

رواية مختصرة
في علم القرآن الكريم

دار المكيّتي

الطبعة الأولى

2016 - 1437

جميع الحقوق محفوظة

يمنع طبع أو إخراج هذا الكتاب أو أي جزء منه
بأي شكل من أشكال الطباعة أو النسخ أو التصوير
أو الترجمة أو التحويل الرقمي أو المسرع أو الإختزان
بالحاسبات الإلكترونية وغيرها من الحقوق إلا بإذن
مكترب من دار المكتب .



دمشق - الشارقة - القاهرة

دمشق هاتف: 00963112248433 فاكس: 00963112248432 ص.ب: 31426

الشارقة هاتف: 0097165512262 فاكس: 0097165512264 ص.ب: 3309

Email: almaktabi@gmail.com

www.almaktabi.com

دار المكتب
للطباعة والنشر والتوزيع

تقديم وتقریظ

يعتبر هذا البحث إضافة حقيقية للدراسات المتعلقة بعلوم القرآن لاشتماله على تحديد موضوع هذا الدرس ومسائله تحديداً ناجزاً ، لم يُسبق إليه ، ثم معالجة قضاياها بوضوح تام وبصورة نافذة ومنهج قوي ، وحجة دامغة للخصوم والأعداء ، وفكر ثاقب ساعده على إدارة الحوار ، وكسب الجولة تلو الجولة ، لا سيما مع المستشرقين وتلامذتهم من العلمانيين وأضرابهم ، ومع دعاة التجميع والاحتطاب .

يدل البحث كذلك على استقصاء الباحث لمراجع بحثه عند القدماء والمحدثين ، واستيعاب وجهات نظرهم ، وتحديد أوزانها ، ثم مُضارعتها بالحجة ، ودحضها على نحو يسر الأصدقاء من الدعوة إلى الإسلام بأسلوب عصري ، من منطلق المعرفة الصحيحة والعلم الراسخ في فقه الكتاب والسنة ، ومقتضيات الدين بمفهومه الأشمل ، والصالح للإنسانية في كل زمان ومكان .

واستطاع الباحث توظيف معطيات التراث الفكري الإسلامي بصورة حديثة ، وتوجيه ذلك لخدمة القضايا الفكرية ، والدعوية المعاصرة ؛ ومن ثم هدم البناء الفكري الهش للمتطفلين على مائدة (علوم القرآن) .
وقام الباحث بتأصيل الكثير من المفهومات ، والمصطلحات ، وإعادة صياغة الكثير منها على نحو جديد حقاً .

إن الخوض في مثل هذا البحث يحتاج إلى حصانة عقدية ، وتكوين

فكري خاص ، واستعداد نفسي وشخصي رفيع المستوى ، وقدرة على المناظرة والجدل ، بحثاً عن الحقيقة ؛ والاستماتة في الدفاع عن الثوابت من منطلق يقيني ، ورؤية واضحة ، وكل ذلك قد توافر للدكتور ياسوف من خلال بحثه هذا .

والله المستعان على كل حال .

الأستاذ الدكتور

إبراهيم الصادق محمود

الأستاذ بكلية الشريعة

جامعة أم درمان الإسلامية بالسودان

تمهيد

مصطلح علوم القرآن إطالة على الماهية والفاعلية

* ظهور المصطلح :

كان القرآن قد صنع أمة ، وكان لهم منهجاً كلياً يغطي مساحة الفكر والعاطفة والجسد ، فمساحة الاهتمام استدعت لا شك أن يطلق مصطلح « علوم القرآن » لدى السلف الصالح على كل ما يتصل من معارف بالقرآن الكريم ، المعارف التي تقوم بخدمة معانيه الشريفة وتبين مقاصده الشريعة للأمم ، ونعني بها علوم التفسير القائم على تتبع الأثر وعلى الاجتهاد ، ثنائية النقل والعقل .

ويعني تلك المعارف التي تحوم حول القرآن وتستند إليه ، وتبين ظواهره من مثل علم القراءات وعلم الرسم العثماني والنسخ والمحكم والمتشابه ، بل شمل المصطلح علوم التشريع والعقيدة والتوحيد والفرائض ، وسائر علوم الدين الحنيف ، وما يتصل بعروبة اللسان من مثل البلاغة والنحو والإعراب ، وهكذا اتسعت الدائرة التي كان القرآن مركزها .

وكان هذا الشمول أمراً ضرورياً في بداية الدرس القرآني ، لكون ما ذكر من علوم متصل بالقرآن وهو المصدر التشريعي الأول والمعين الثقافي في الأمة الإسلامية التي كان لها القرآن الكتاب الأول ودستور الحياة وبيان المصير البشري .

فقد كان يعني المصطلح قديماً كل علم مدلول عليه بالقرآن إلى جانب العلم الذي يخدم القرآن ، وما إن توالى السنون وظهرت مباحث جزئية ، حتى تقلص محتوى هذا المصطلح ، وراح يلوح بالخصوصية بعد الشمولية ، ثم تبلورت خصوصيته مع كثرة المعارف القرآنية ، وصار للمصطلح حيز خاص فمع حال الانفراج المعرفي كان ثمة تخصيص فعرفت مصادره وبينت فوائده .

ومن الطبيعي أن تكثر التعريفات المختلفة لدى الدارسين لمفهوم علوم القرآن ، تبعاً للجوانب المقصودة من القرآن ، خلاصة القول : إن دلالة القرآن تعني الجهود التقنية المتعلقة بالقرآن مصدراً ونزولاً من حيث الإرسال والمرسل وتاريخ الرسالة ، وبتعبير أوضح إن مصطلح علوم القرآن يعني « المباحث الكلية التي تتعلق بالقرآن الكريم ، من ناحية نزوله وترتيبه وجمعه ، وكتابته وقراءته وتفسيره ، وإعجازه وناسخه ومنسوخه ، ونحو ذلك »^(١) .

ويمكن أن تنضاف معرفة المكي والمدني ، والمحكم والمتشابه ، وأسباب النزول ، ومظاهر الوحي ، ويبدو أن هذه العلوم يمكن أن تصنف من خلال فاعليتها في ثلاث فئات :

فمنها علوم تبين ماهية القرآن ، كالذي نراه في علم الوحي وعلم النزول ، فهذه مباحث تبين طبيعة القرآن المصدقة ومصدره ، وتدفع الشبهات الحائمة القديمة والمعاصرة ، ومنها علوم تبين تاريخ القرآن ، مثل ترتيبه وجمعه وكتابته وقراءته .

(١) علوم القرآن الكريم ، د . نور الدين عتر ، ص/ ٥ وراجع البيان في مباحث من علوم القرآن ، الشيخ عبد الوهاب غزلان ، ص/ ٣٠-٣٢ .

لذلك لا يصح أن نقسم علوم القرآن على أبواب ، ونفرد باباً لتاريخ القرآن وباباً لعلوم القرآن ، مما يوهم أن التاريخ ليس جزءاً من علوم القرآن ، فهذا خلل واضح وقد نبه عليه أستاذنا فضيلة الشيخ الدكتور نور الدين عتر في مستهل كتابه .

ومنها علوم تبين فاعلية القرآن كالمحكم والمتشابه الذي هو مبحث فكري يتصل بالعقيدة ، ويردف هذا مبحث الإعجاز على أنواعه الغيبية والتشريعية والطبية والبلاغية وغير هذا ، إلى جانب مبحث التفسير الذي ينبغي أن توضح قواعده وأصوله التي ارتضاها الأئمة لدفع الزلل والطعن .

هذه العلوم على تنوعها واختلاف مهامها تتجلى بشكل مباشر أو غير مباشر ، هي مفاتيح عناصر ذات حضور فعال في تفسير الآيات ، ولذلك لم يخطئ العلماء حين أطلقوا على هذه المعارف المعيارية عبارة « أصول التفسير » .

إذن فثمة توافق وتطابق بين أصول التفسير وعلوم القرآن ، لأن هذه الأخيرة تشتمل على معارف وأدوات لا بد منها لمن يتصدّر للتفسير الإسلامي القويم^(١) .

فالذي يريد أن يجري التفافاً على مفهوم الآية محوَّراً مزوراً جاهلاً متجاهلاً ، فلا عليه أن يهمل هذه العلوم ، ما دام يفسر لغير المسلمين من الغرب والعُرب . أما المسلمون فعندهم الهداية والكفاية .

هذه المعارف أصبحت مشهورة تحت هذا المصطلح « علوم القرآن » وبأعلام عظام برعوا في التصنيف في هذا المضمار ، إذن فهذا هو المعنى

(١) كان الدكتور فاروق حمادة لا يرى أن نعد التفسير من علوم القرآن ص/٦ فهذا تجوِّز في نظره ، مع أنه ذكره في كتابه مدخل إلى علوم القرآن والتفسير .

الاصطلاحي المحدد ، وهذا بخلاف ما تعلق به بعض المتأخرين من أن علوم القرآن كثيرة ، وأنها بعدد كلمات القرآن (٧٧٤٥٠) كلمة مضرورية في أربعة ، لأن لكل كلمة ظهراً وبطناً وحداً ومطلعاً .

وقد نقل بعض الدارسين المعاصرين هذا القول من غير مناقشة ، فكأنه يوافق على أن عدد علوم القرآن تزيد على ثلاثمئة ألف (٣٠٩٨٠٠) وهذا لم يقل به أكبر دارس جامع وهو الإمام السيوطي (٩١١ هـ) ، وكأنما لم ينتبه هؤلاء إلى تكرار المفردات القرآنية ، وليس التكرار تفرداً زائداً ، فهل في كل كلمة (جاء) علم خاص ، فهي إذن تأويلات باطلة بعيدة عن المنطق ، ويجب نقدها وتفنيدها عند روايتها ، لأنها تثير ضحك المغرضين .

وكثيراً ما يقف الباحثون اليوم بإزاء مصطلح « علوم القرآن » ، ويُشغلون بالأصل اللغوي لمعنى العلم ومعنى القرآن وسبب الجمع في « علوم » ، وهكذا تتخذ الدراسة طابع السطحية ، إذ يقال : علوم جمع علم .

ثم يجري إسهاب في تعريف العلم ، وكأنه يحتاج إلى تعريف ، ثم تضرب الأمثلة الساذجة للتفريق بين العلم والمعرفة واليقين ، ويبحثون في المركب الإضافي في مباحث كلامية لا تفيد الدراسة الجادة .

بل تراهم يُشغلون بتعريف القسم الأخير من المصطلح وهو « القرآن » ، هذا الكتاب الأعظم الغني عن التعريف ، الذي صار معروفاً عند المسلمين وغير المسلمين ، فإذا كانوا يعرفون الغربيين بالقرآن الكريم بأنه كتاب منزل متواتر مقروء في المصاحف ، فلماذا لا يراعون المنهج العقلي الذي يدّعيه هؤلاء الغربيون ، ولم لا نحسب حسابهم في الروح العلمية وإعمال العقل ، ثم الابتكار في الدراسة ، وهذا مما اتصف به

أسلافنا ، إذ ينسى الكثير من دارسينا اليوم أن كلمة المتقول كانت في زمان الأسلاف من المعقول ، وأن من الكمال أن نبذو أمام غيرنا متدينين حكماء ، بدلاً من أن نُتهم بالسذاجة .

وليس من الثقافة اليوم وليس من التوجيه الضروري أو الخطاب الإسلامي الجاد أن نبحث عن علة لصيغة الجمع « علوم » ، وإنما أريد بها شمول كل علم يخدم القرآن : رسم ، إعجاز ، أسباب نزول ، أحرف ، قراءات .. ، فهذه كثيرة وكثرتها علة الجمع في نظر الشيخ الزرقاني رحمه الله .

لكن هذا التعليل غير مقنع وغير ضروري أصلاً ، إذ يقال (علم الحديث) بالإنفراد ، ونظرة سريعة في كتاب « تدريب الراوي » للسيوطي أو « المنهل الحديث في علوم الحديث » للشيخ الزرقاني نفسه تؤكد كثرة مفردات علم الحديث ، متواتر ، مشهور ، صحيح ، حسن ، قدسي . ، وقد قالوا (علم الحديث) كما قالوا (علوم الحديث) ، فلا جدوى من هذا التكلف .

وقد حظي علم التفسير - والله الحمد - بالجهد الأكبر عند القدماء والمعاصرين ، وهذا طبيعي لكثرة الرواية عن النبي ﷺ في تفسير الآيات ، وكثرة ما جاء عن صحبه الكرام رضي الله عنهم في التفسير ، وهذا يوافق ضرورة تماسك العلم والعمل ، ونقل النص إلى واقع في الإسلام .

بل إن كتب الحديث النبوي المشهورة المقسمة على أبواب الفقه كالصحيحين والسنن تخص التفسير بأبواب مستقلة ، فنقل الصحابة رضي الله عنهم هذه الروايات ، وفسروا ما لم يفسر ، ثم دونت الروايات المشرفة في كتب التفسير بالمأثور كتفسير الطبري وابن كثير .

وثمة سبب آخر هو أن تفسير القرآن الكريم فريضة على الأمة ، لفهم كلامه وتنفيذ أوامره واجتناب نواهيه ، فهو الكتاب المشرع الأول ، وأي مبحث قديماً وحديثاً يتصل بالقرآن يعدّ بالضرورة تفسيراً ، ولهذا لا يقتصر علم التفسير على الكتب المشهورة ، وليس يقتصر على المتخصصين ما دام المفسر ملتزماً بالمعايير الإسلامية ، خادماً للنص بحسب ثقافته ، لا متجنّباً بحسب هواه .

كذلك حصل علم التفسير على الأولوية تاريخياً ، إذ كان باكورة بحوث السلف الصالح ومداولاتهم الدينية شرحاً أو دفاعاً ، حتى إن مصطلح « علوم القرآن » كما ذكرنا كان يطلق عليه « علوم التفسير » أو « أصول التفسير » ، ومن البديهي أن يلقي التفسير هذه العناية الكبرى ، للحاجة الماسة إليه من بين العلوم التي قد تهّم المختصين وحدهم ، في حين يهّم التفسير الناس عامة .

وليس من الضروري مناقشة عقيمة فيما إذا كان علم التفسير من علوم القرآن أو أنه ينضم إليها تجوزاً ، أو لا ينضم ، مناقشة كهذه إن هي إلا ترف ذهني ما ينبغي أن نشغل به ما دامت كل العلوم القرآنية في خدمة التفسير .

فما يزال بعض المعاصرين يحار بين جعل التفسير من علوم القرآن ، أو قسماً لها ، أو نوعاً منها ، ويرون أن هذه مسألة فيها نظر ، ثم تجد في كتبهم عن علوم القرآن التي يذكرون فيها هذه الفذلكة ، تجد فصلاً خاصاً بالتفسير وأصوله مع تفسير لبعض الآيات ، مع أن المفسرين مطلعون اطلاعاً واسعاً على علوم القرآن وفق المعنى الاصطلاحي ، ووفق ما هو أوسع منه تبعاً لثقافتهم الموسوعية .

ومن التزيد المروّع أن يقحم بعض المعاصرين المعارف الكونية

الجديدة في تفاسيرهم ، بحجة أن هذه الكشوفات من علوم القرآن ، والأجدر في رأينا أن نقول : « علوم في القرآن » لا علوم القرآن .

وقد ارتأى بعضهم الإفادة من هذا اللون من التفسير المرتبط بالعلوم التجريبية وربطوه بإعجاز جديد للقرآن ، حتى انتفض آخرون منكرين لهذه الظاهرة ، على أنها حيف وتقول ويعد عن مفهوم علوم القرآن ، وهذا إسكات عام فيه من الباطل ما فيه .

فالحق أنه لا ينبغي أن نبالغ في وضع قطيعة صارمة بين نص القرآن الكريم والمكتشفات العلمية العصرية ، فلا شك أن القرآن إعجاز فكري وتشريعي وبياني ، فلم لا يكون مشتملاً على إعجاز علمي يستنير بموافقة العبارة القرآنية والظاهرة العلمية كونية وغير كونية ، فالقرآن حقيقة كبرى لا تخالف الحقائق .

فيجب أن نتخذ الثوابت العلمية ونستبعد الفرضيات ، حرصاً على منهج العلماء في قبول اليقيني والنأي عن الظني في الأمور الجلية كالعقيدة وأصول التشريع ، وهكذا نتخلص من التوقع والتقول ، كما نتخلص في الوقت ذاته من التوقع والترديد ، ونشفي غليل المثقفين .

فالمشاهدات الثابتة في الكون مادة وفيرة صالحة لأن تكون نظريات علمية ثابتة لفت القرآن الكريم نظر الإنسانية إليها منذ أربعة عشر قرناً ، وما دام هو الحق فلا يخالف الحق في تفسيره للكون والإنسان والحياة .

إذن حاول بعضهم ربط القرآن بما تطور في زماننا من علوم نظرية وعلوم تجريبية ومخترعات آلية ، حتى وصل الأمر إلى تأويل جانح عن الحق ، وتجاوز كبير ، وهذا النهج لا خلاف على إنكاره ، لكن ثمة أسساً في مختلف أنحاء الحياة البعيدة والقريبة عن الأنظار ، قد أشار إليها القرآن وهي واقعة بلا خلاف في العلم التجريبي ، فيمكن أن تدخل في عملية

التفسير ، ولكنها لا تتعلق بمفهوم علوم القرآن الخاص .

فالمطلوب عدم إقحام وعدم إحجام إذ يخشى في بعض التأويل ذلك التضليل ، فالوسطية العقلية هي النهج القويم ، ولم لا نشير إلى حقائق علمية دلّ عليها القرآن الكريم ، فننفي بهذا تبجح الملاحدة الذين يفصلون بين العلم والدين ، ويقصرون الدين على الهداية والوعظ فحسب ، فالدين في منظورهم منهج قلبي وجداني بخلاف العلم الذي هو منهج عقلي ، وتلك فرية مستوردة من الغرب وتاريخه ، فرية ينكرها العقل والنظرة الموضوعية في العلم .

والحق الجلي أن القرآن الكريم ليس مصدر علوم القرآن وفق المعنى الاصطلاحي فحسب ، فهي انطلقت منه ونمت على أيدي العلماء المخلصين ، ولكن الكثير من المعارف الفكرية كان القرآن الكريم سبباً لها ، كعلوم العربية لغة القرآن ؛ الأدب والبلاغة والنحو والصرف واللغة والتاريخ .

ويبدو واضحاً لكل ناظر أنه لولا هذا الكتاب الأعظم الذي احتوى على العلم النافع ، وحضّ على طلب العلم في الأنفس والآفاق ، لولاه لظلت المعرفة الإنسانية تائهة في مسارب الجهل والضلال والعماية ، قال عز وجل : ﴿ كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾ [إبراهيم : ١] .

ولا يقتصر هذا النور كما يفهم بعض الناس على معاني الهداية الدينية وكشف المصير البشري ، بل يفيد الإشارة إلى التحضر البشري في مجالات شتى نظرية وعملية ، وقد شهد التاريخ الإنساني نهضة العقل السريعة وسرعة التقدم الصناعي فيما بعد نزول القرآن الكريم ، وهو تقدّم في حال انفراج ، بما لا يقارن ببطء التطور فيما قبل نزول القرآن الكريم .

فالتقدم قبل الإسلام كان بطيئاً ، ثم انتهت الرسائل بالقرآن الكريم
الذي حضّ على التفكير والتدبير وإعمال العقل والعضلات ، فكان هذا
إشارة إلى انقطاع الوحي ليتحرك العقل البشري وينمو الوعي من خلال
الوحي .

والله ولي التوفيق

د . أحمد زكريا ياسوف

الفصل الأول

جهود الأجداد والأحفاد

أ- التأليف :

لقد كان النبي عليه الصلاة والسلام المعلم الأول ، أول عالم بعلوم القرآن ، وهو أول شاهد لنزوله يعرف مكيه ومدنيه ، وأسباب النزول ، والمحكم والمتشابه ، والناسخ والمنسوخ ، وكان أول مفسر للقرآن وكانت معرفة علوم القرآن عليه فرضاً بأمر من رب العزة .

ثم إنه شرح للصحابة الكرام رضي الله عنهم مضامين القرآن وفق الحوادث الجارية ، ووفق ما يستلزم لاستمرار الدعوة الإسلامية المباركة ، وكان هؤلاء الأبرار على دراية كبيرة بعلوم القرآن ، ما دامت معظم علومه نقلية ، فقد شهدوا نزوله بدقة ، حتى إنهم يعلمون ما نزل بالنهار وما نزل بالليل كما رووا للتابعين بعدهم رضي الله عنهم ، إلى أن وصلتنا هذه الكنوز بحفظه عز وجل ورعايته تبعاً لحفظه لكتابه الأعظم .

وهكذا كانت علوم القرآن قائمة في صدور الصحابة الكرام بالتلقي الشفهي عن النبي ﷺ ، وبالمعاينة الطويلة العميقة ، وظلت هذه المعارف تتداول شفهاً بين الصحابة في العهد النبوي وبعده ، حتى تلقفها تلامذتهم التابعون رضي الله عنهم ، فرواها هؤلاء بأسانيد متينة .

ثم كان عهد حُذفت فيه الأسانيد أو لم يكن يُسأل عنها ، مع انتشار الفرق والمذاهب الهدامة التي غذاها الداخلون الجدد إلى الإسلام بإرثهم

الثقافي الذي وجد في هاتيك التيارات بغيته ، بالإضافة إلى كثرة المغرضين من الأمم الأخرى في الداخل والخارج مما أحوج التابعين إلى مهارة رجال الحديث ومنهجهم العقلي الصارم في تدقيق الروايات والأسانيد ، وتبيان الصحيح من السقيم من الأقوال في العلوم الشرعية عموماً ، وفي علوم القرآن على وجه مخصوص ، ثم كان التدوين الذي يعضد الحفظ .

فمن المقطوع به أن العلوم الدينية كانت على الأغلب تتداول شفاهاً بين المسلمين وكانت هذه العلوم على مستويات متنوعة ومتشابهة ، فهناك علوم الفقه والحديث والسيرة ، إلى جانب هذا كان التراث العربي على هذه الشاكلة من تاريخ وشعر وسير وخطب وغيرها .

ولكن من المبالغة البعيدة أن نقول : بقيت الدراسات القرآنية والسنة النبوية تروى مشافهة في العصر الأموي . . وكل ما حرص (الصحابة) عليه كان جمع القرآن وكتابته في مصحف فالبراهين على وجود الكتابة المبكرة في الدراسات الدينية والأدبية أكثر من أن تحصى ، فثمة تداخل في المرحلتين الشفاهية والكتابة ، بل استمر بعضهم في الرواية الشفهية رغم انتشار الكتابة .

والذي لا خلاف فيه هو وجود علوم القرآن في صدور المبرزين الأوائل من العلماء القدامى وكان ذلك قبل عصر التدوين ، والعبارة الأخيرة تفيد التدوين الرسمي سنة (١٢٤هـ) ولا تنفي وجود تدوين فردي للحديث النبوي وغيره من القضايا الدينية بعونه تعالى كما أثبتنا في كتاب « الصحابة حراس الحديث »^(١) ، وهكذا كانت علوم القرآن

(١) الصحابة حراس الحديث ، د أحمد زكريا ياسوف ، دار اقرأ ، دمشق ، ٢٠٠٦ م .

ممتزجة بالفقه وغيره ، حتى انفصلت شيئاً فشيئاً واستقلت ، وبدت هويتها الخاصة بوضوح .

ويتمسك بعض الدارسين كالشيخ الزرقاني رحمه الله بلفظ المصطلح « علوم القرآن » لتأريخ الكتابة فيه ، وتبعاً لهذا التمسك الشكلي وهذه الحرفية وكان عنده الحوفي (٤٣٠هـ) علي بن إبراهيم هو أول من أَلَفَ في هذا المضممار ، وذلك في كتاب ضخيم اسمه « البرهان في علوم القرآن » ، وجاء في ثلاثين مجلداً ، ويوجد منه خمسة عشر مجلداً في دار الكتب المصرية .

فالراجح أنه كتاب في التفسير لا في المصطلح ، خصوصاً إذا نظرنا إلى هذا الحجم الهائل فأكبر كتاب في علوم القرآن كتاب للزركشي لم يتجاوز أربعة مجلدات ، كما أن المتداول المشهور أن يسمي بعض العلماء تفاسيرهم باسم « علوم القرآن » مثل « التسهيل لعلوم التنزيل » تفسير ابن جزى الكلبي (٧٤١هـ) .

فضلاً عن تمهيدهم لتفاسيرهم بمقدمة عامة حول علوم القرآن ، مثل مقدمة كتاب « المباني ونظم المعاني » لمؤلف مجهول في القرن الخامس الهجري ، ومقدمة ابن عطية لعبد الحق بن أبي بكر (٥٢٤هـ) صاحب تفسير المحرر الوجيز ، وقد نشرهما آرثر جفري بعنوان « مقدمتان في علوم القرآن » .

وهناك مقدمة تفسير الراغب الأصفهاني (٥٠٢هـ) وهي مطبوعة مع كتاب « تنزيه القرآن عن المطاعن » للقاضي المعتزلي عبد الجبار (٤١٥هـ) ، ومقدمة الإمام القرطبي (٦٧١هـ) في تفسيره الميمون « الجامع لأحكام القرآن » .

وعلى كل وردت التسمية خاطئة عند الشيخ الزرقاني ، فكتاب الحوفي

كما تبين بعنوان « البرهان في تفسير القرآن » وهو الصواب الذي وجده الدكتور أبو شهبة رحمه الله في فهرس دار الكتب المصرية ، وهو الصواب أيضاً في كتاب كشف الظنون^(١) .

ويمكن أن نناقش مقولة الشيخ الزرقاني من جانبيين ، الجانب الأول : أنه من الخطأ تطويل المرحلة الشفاهية فترة ما قبل عهد التدوين ، فالمعروف أن الحديث النبوي قد كتب بأمر من الخليفة الراشدي عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه (١٠١ هـ) ، على رأس المئة الهجرية الأولى ، مع ما سبق من كتابات فردية ، فلا شك أن كتابة الحديث قد واكبت كتابة علوم دينية أخرى ، ويمكن أن يعود القارئ إلى كتابي « الصحابة حراس الحديث النبوي » ليطلع على الكتابات الكثيرة للحديث في العهدين النبوي والصحابي .

والجانب الثاني في مناقشة الشيخ الزرقاني أن الكتابة في علم واحد من علوم القرآن يجب ألا يستبعد من الإحصاء والتأريخ ، وعلى هذا نعدّ سوالات نافع ابن الأزرق (٦٥ هـ) لابن عباس رضي الله عنهما (٦٨ هـ) ، حول غريب القرآن من أوائل الكتابة في علوم القرآن .

كذلك تفسير التابعي الجليل مجاهد بن جبر (١٠١ هـ) الذي روى الكثير منه عن الصحابة الكرام خصوصاً ابن عباس رضي الله عنهما ، بل هناك تفسير لابن عباس نفسه وقد طبع بعنوان « تنوير المقباس » ، فهذا مما يعد جهداً مبكراً في مضمار علوم القرآن ، فلا نذهب مع بعض الدارسين المعاصرين إلى أن الدراسات القرآنية كانت تروى مشافهة في العصر الأموي ، فثمة جهود جزئية مبكرة .

(١) مدخل إلى دراسة القرآن ، د . محمد أبو شهبة ، ص ٣٦١ ، وكشف الظنون : ٢٤٢/٤ .

لقد كانت مواد علوم القرآن محفوظة في صدور المبرزين أو مكتوبة بشكل مفرق على أيدي علماء ، قبل أن يستقر المعنى الاصطلاحي ، فكتب كل منهم في موضوع واحد من موضوعات علوم القرآن ، إلى أن جمعت وسميت باسمها المعروف هذه الأيام « علوم القرآن » .

وقد كان للسلف الصالح اهتمامات موسوعية بعلوم الدين حينذاك ، إلا أن مواهبهم تختلف ومعارفهم تتنوع ، وهكذا نجد العالم منهم يبرز في موضوع معين ، أو يلقي الموضوع اهتماماً منه ، فيخصه بالتصنيف في رسالة .

فهناك علي بن المديني (٢٣٤هـ) شيخ الإمام البخاري (٢٥٦هـ) رضي الله عنهما ، وقد كتب في علم أسباب النزول رسالة ، وهذا طبيعي لتوافر المادة الحديثية عنده فهو شيخ محدث ، وقد استمر هذا النهج ، أي تخصيص علم واحد من علوم القرآن إلى القرون المتأخرة بعد بلورة المصطلح ، وذلك مثل « مبهمات القرآن » للسهيلي (٥٨٢هـ) ، كأنه مقالة جامعة ذات فريدة بعد وروده في أبواب كتب كثيرة ، وثمة إطباق على أن أول ظهور للمصطلح في مصنف كان في كتاب « الحاوي في علوم القرآن » لمحمد بن خلف بن المرزبان (٣٠٩هـ) ، ووضع أبو الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) كتاب « المختزن في علوم القرآن » ، وقديماً ورد مصطلح علوم القرآن على لسان الشافعي رضي الله عنه وهو يحاور الخليفة كما جاء في ترجمته في تاريخ بغداد .

فلا يمكن أن نعدّ كتاب الحوفي الأول ، إن لم يكن تفسيراً بفرض أنه يفسر وفق علوم القرآن كل ما جاء في الآية ، فليس هو بالجهد الأول بالمعنى الاصطلاحي المتأخر ، وإن كانت الجهود لا تحمل العنوان المحدد ، كما لا نرى أن الفترة السابقة له تميزت باجتماع العلم في

الصدور وعدم محاولة التأليف ، لأن اختفاء الاصطلاح الدال لا يعني دائماً عدم وجود المدلول .

كذلك نجد من أحق الكتب بفن علوم القرآن وأحراها في السبق حتى الآن كتاب المحاسبي الحارث بن أسد (٢٤٣هـ) العالم الواعظ المعروف ، وقد أطلق عليه اسم « فهم القرآن » ، وسقط جزء من آخر مخطوطه ، وبقي أكثره الذي حققه حسين القوتلي ، وكان قد حذر المحاسبي في مقدمته من مغبة التفسير من غير التسليح بأدوات هذه العلوم ، فهذه العلوم في نظره ليست ترفاً بل هي « أصول التفسير » .

يقول المحاسبي رضي الله عنه : « أن تعلم أن القرآن منه ناسخ ومنسوخ ، ومحكم ومتشابه ، فمنه متشابه في التلاوة من غير أن ينسخ بعضه بعضاً ، ومنه متشابه لا اختلاف أوقاته في الواجب وفي الكائن مما أخبر الله أنه كائن ، ومنه متشابه والمعاني مختلفة ، ومنه مقدم ومؤخر ، ومنه خاص وعام ، ومنه موصول ومفصول ، ومنه غريب اللغة ، ومنه ما لا يعرف معناه إلا بالسنة والإجماع »^(١) .

ثم اتخذ المصطلح مدلوله العلمي الواضح ، فهاهو الواحدي رضي الله عنه (٤٢٧هـ) يقول مشيراً إلى كثرة التأليف قبله وإلى أهمية هذه العلوم : « فإن علوم القرآن غزيرة ، وضروب جملة كثيرة ، يقصر عنها القول ، وإن كان بالغاً ، ويتقلص عنها ذيله وإن كان سابقاً ، وقد سبقت لي والله الحمد مجموعات تشتمل على أكثرها وتنطوي على غيرها »^(٢) .

(١) فهم القرآن ، المحاسبي ، ص/٣٢٥ تح : حسين القوتلي نقلاً عن مدخل إلى علوم القرآن . د . فاروق حمادة ، ص/١٠-١١ .

(٢) أسباب النزول للواحدي ، ص/٦-٧ .

وبعد هذا ازدهر التأليف في العلوم القرآنية ، فهناك كتاب لعبد الرحمن بن الجوزي رضي الله عنه (٥٩٧هـ) « فنون الأفنان في علوم القرآن » لا يوافق الاصطلاح تماماً وهو مطبوع ، وكتابه الآخر « المجتبى في علوم تتعلق بالقرآن » ، وألف أبو شامة المقدسي رضي الله عنه (٦٦٥هـ) كتاب « المرشد الوجيز في علوم تتعلق بالقرآن العزيز » وهو مطبوع في مجلد واحد .

وألف في القرن الثامن الإمام بدر الدين الزركشي (٧٩٤هـ) الكتاب المشهور المتداول في عصرنا « البرهان في علوم القرآن » متداول بسمينه وغته ، وقد ألف الإمام ابن تيمية رضي الله عنه (٧٢٨هـ) رسالة في أصول التفسير مشتملة على بعض أنواع علوم القرآن ، وتبعه في القرن التاسع الكافيحي محمد بن سليمان (٨٧٣هـ) فألف كتاباً قال عنه : « إنه لم يسبق إليه » ، ولم يصل إلينا ، وألف جلال الدين البلقيني (٨٢٤هـ) كتاب « مواقع العلوم من مواقع النجوم » ويبدو أنه خاص بأسباب النزول والناسخ والمنسوخ ؛ لذكر النجوم العنصر الزماني وما يتصل بالنزول المنجم .

وللسيوطي رضي الله عنه جهد واضح ، فقد وضع كتاب « التحبير في علوم التفسير » ضمنه ما ذكره البلقيني مع زيادة وفوائد ، ثم وضع كتابه المشهور « الإتيقان في علوم القرآن » الذي ضمنه ثمانين نوعاً على سبيل الإدماج والإجمال فهي بالتفصيل تزيد على الثلاثمئة على حد قوله ، وهو متداول مشهور في عصرنا حتى يبدو أساساً للكثير من الدارسين .

ثم فترت الأفهام وجفت الأقلام أيام الحواشي والتقليد والترديد ، فلا نجد بعد السيوطي إلا العلامة ولي الله الدهلوي رحمه الله (١١٧٦هـ) إذ وضع رسالة طبعت في بلاده الهند بعنوان « الفوز الكبير في أصول

التفسير » وهي على صغرها مشتملة على مباحث قيمة .

وبعد هذا خصصت رسائل في موضوعات معينة ، مثل « الكلمات الحسان في الحروف السبعة وجمع القرآن » للشيخ محمد بخيت المطيعي الذي كان - رحمه الله - مفتياً للديار المصرية ، و« إيقاظ الأعلام في اتباع رسم المصحف الإمام » للشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي رحمه الله .

ومن المهم هنا أن نذكر ببعض المآخذ على كتابين مشهورين هذه الأيام ، وهما البرهان للزركشي والإتقان للسيوطي ، ولكن يذكر الناقدون مآخذ على الأخير ناسين أن البرهان هو أصل الإتقان لكن الأصل الذي اعتمدا عليه مطبوع بمجلدين وهو « جمال القراء وكمال الإقراء » لأبي الحسن السخاوي (٦٤٣هـ) لم ينل هذه الشهرة في المعاهد وبين المثقفين وأنصاف المثقفين الذين يتصيدون النقائص والمثالب .

و« جمال القراء » كتاب في مجلدين جمع بعض علوم القرآن مثل تنزلات القرآن وأسماء القرآن والترتيب ، والأحرف السبعة والقراءات والناسخ والمنسوخ ، وله عناية كبيرة بالقراءات وفضائل القرآن وأسماء السور .

الكتابان بحاجة إلى تحقيق جدي لمناقشة المرويات ، خصوصاً في الأمور الجلية كالمتشابه والنسخ ، إذ كان كل منهما يسعى إلى النقل والجمع من غير ترجيح على الأغلب ، وليس لهما عذر في اعتماد الضعيف الواهي ، أو ترك ترجيح القوي .

والذين يعودون إلى الإتقان من متدينين وغيرهم كأنهم لا يعرفون مصادر أخرى لعلوم القرآن ، ويتناسون أنه اشتمل على أقوال باطلة لا يقول بها متحدث كالسيوطي رحمه الله وغفر له ، وقد تعقبه الشيخ محمد الصديق الغماري رحمه الله في كتاب صغير ننصح بقراءته إلى

جانب الإتقان خشية الاعتقاد الخاطئ والوقوع بالزلزل ، إذ نبه على نقول اعتمد عليها المستشرقون وأتباعهم ، وهذا ما ذكره في مواضعه في لاحق من البحث ، أما أهم الكتب المعاصرة فهي :

« مناهل العرفان في علوم القرآن » للعلامة الشيخ الأزهري محمد عبد العظيم الزرقاني (١٣٦٧هـ) في مجلدين ، وقد أطل المؤلف ردوده على المستشرقين بعد عرض شبهاتهم وبسط شكوكهم ، مما يريك القارئ في بعض الأحيان ، كما يحتاج إلى تحقيق يبين مصادر الحديث النبوي فيه ، ودرجته ، ومواصلة أقوال العلماء .

« البيان في علوم القرآن » ، للشيخ طاهر الجزائري (١٣٣٨هـ) وقد فرغ من تأليفه سنة (١٣٣٥هـ) ، وقد بناء على طريقة الإتقان ، وراعى فيه الاختصار وسهولة العبارة ، إلا أنه يميل فيه إلى التقليد ، وليس فيه شيء من الجديد ، فهو كتاب مدرسي تعليمي ، لا يشبع شغف المتخصصين .

« مدخل لدراسة القرآن الكريم » للشيخ الأزهري الدكتور محمد أبو شهبه رحمه الله ، وامتاز بالاختصار على العلوم الضرورية ، وبذكر ما هو مجمع عليه ، واستبعاد ما فيه اختلاف وشذوذ ، وردّ فيه المؤلف بإسهاب على ردود الفرق وتنطع المستشرقين ، ويفضّل على مناهل العرفان مع التشابه بينهما في المنهج ، إذ يفضل عليه بالتوثيق والعقلانية في المناقشة ودقة الرد واختصار أراجيف المرجفين .

« مباحث في علوم القرآن » للدكتور صبحي الصالح رحمه الله من لبنان ، وقد لاقى رواجاً واسعاً وطبع مرات كثيرة ودرّس الدكتور صالح رحمه الله في جامعات كثيرة ، وقد امتاز بالروح العلمية والموضوعية ، والثقافة المعاصرة ، وذكر فيه بعض الاجتهادات في قبول المنقولات القديمة .

« الظاهرة القرآنية » للأستاذ المفكر الإسلامي الجزائري مالك بن نبي رحمه الله (١٩٧٣م) وقد كتبه بالفرنسية وترجمه الدكتور عبد الصبور شاهين رحمه الله تـ (٢٠١٠م) إلى العربية ، وهو بحث نفيس قاصر على مسألة الوحي التي تناسب ثقافة المؤلف ، فكان أحسن ما كتب في هذا المضممار ، وذلك بروح فلسفية توائم الموضوع .

« إتقان البرهان في علوم القرآن » لفضيلة الشيخ الدكتور فضل حسن عباس الأستاذ في كلية الشريعة بالأردن أطال الله عمره ، وجاء كتابه النفيس في مجلدين كبيرين ، واشتمل على القضايا المهمة في علوم القرآن ، ولكن بمناقشة موضوعية عصرية لكتابات الأقدمين ومقولات المعاصرين . وانتهى بتنفيذ لآراء بعض أهل الحداثة مثل محمد شحرور ، ونصر حامد أبو زيد تـ (٢٠١٠م) ومحمد أركون تـ (٢٠١٠م) ولم يرق إلى مستواه كتاب في علوم القرآن إلى هذا اليوم .

علوم القرآن الكريم لأستاذنا فضيلة الشيخ الدكتور نور الدين عتر نفعنا الله بعلمه ، وقد امتاز بالروح العصرية من حيث انتقاء المواد المهمة في هذا العصر ، ووضع فيه حلاً للمسائل الشائكة في المحكم والمتشابه والقراءات وغير هذا ، كما امتاز بترتيب المواد وأسلوب التعبير وقوة الحججة والموضوعية ، وقد ضمنه مباحث أدبية كالقصة القرآنية والتصوير والموسيقا ، فكان حقيقاً بالتدريس في كلية الشريعة وكليات الآداب .

دراسات في علوم القرآن للدكتور فهد بن سليمان الرومي في المملكة العربية السعودية ، وكان هذا الكتاب على وجازته متصفاً بالجدة والجدية ، وحضور الحججة الواضحة ، والمناقشة الموضوعية بأسلوب طليّ وعبرة سلسة ، وقد نال إعجاب الجامعات فوجدته يدرس في كليات المملكة بطبعة موسعة ذات فوائد كثيرة وأسلوب رصين ، وثمة كتب

أخرى ستذكر في الفصول الآتية ، وهي مدونة في قائمة المراجع آخر البحث .

ب - تجليات عصرية :

ثمة حقيقة غير خفية هي أن فاعلية القرآن الكريم في المجتمع في كل أوان وكل مكان ، تتوقف على استعداد المتلقي للاقتناع والنظر الموضوعي إلى قضاياها ، كما تتوقف على تقديمه تفسيراً بعيداً عن الأباطيل والبهتان والشبهات والمطاعن الموجهة من جهل وجمود عند بعض الدارسين المخلصين ، ومن حقد وجحود عند كثير من الغربيين ، فالقرآن محرك عظيم ينبغي أن نتحرك معه .

فالمقطوع به أن استيعاب علوم القرآن يقدم للدارس ثقافة واسعة حول القرآن الكريم ، يمكن أن يتسلح بها ، فيحسن التأويل ويرد الأباطيل ، وعلى هذا يخاطب المسلمين بما ينفعهم ، ويخاطب الكفرة بما يخرس ألسنتهم ويخنس نفوسهم ، ويجلي للعالمين أن ما يدعى بالاجتهاد عند ماكري الليل والنهار ، إن هو إلا انحراف مقصود وغزو فكري بل زوبعة في فنجان .

لذلك ينبغي أن تتحلى كتب علوم القرآن في هذا العصر بميزتين :

الميزة الأولى :

تتعلق بالأداء والطريقة ، فالشكل ذو فاعلية في الإقناع ، لهذا يترتب على الباحث أن يهذب أسلوبه ، ويتجنب الوعورة في سرد القضايا القرآنية ، فلا يجنح إلى تعقيد بعض المتكلمين ، ولا يسف في أسلوبه وكأنه يخاطب الصغار ، فالمطلوب لغة قوية وألفاظ مأنوسة وتراكيب لغوية واضحة ، وحسن تبويب وترتيب .

كما ينبغي عليه التعريف بمصادره وتعريف أصحابها ، في عصر أصبح فيه التوثيق سهل المطلب بتطور التقنية في الفهارس المتنوعة والحاسوب ، كما يستبعد الأقوال المتضاربة حتى لا يشوش ذهن المتلقي الذي يُشحذ اليوم لمطالعة كتاب ، وينتشل انتشالاً من بين الملهيات المتراكمة في عصرنا ، كما لا يستساغ استحضار النقول المتلاحقة مما يطمس شخصية الباحث وإبداعه ، ومما يربك القارئ .

الميزة الثانية :

تتعلق بالمحتوى العلمي ، إذ يستلزم البحث - ولا أقول التصنيف - أن يقتصر الباحث على المواد المهمة في الساحة الفكرية ، ويربطها وفق نظرة المفكر الإسلامي بالواقع الإسلامي ، فينبغي أن ينأى عن الأقوال الشاذة والمبالغات ، وأن يستبعد ما يفرّق ، وينشغل بما عليه الإجماع ، فلا يعرض أقوال القدامى بطرّتها على أنها تقرير لا يمس .

فثمة مبالغات وشطحات في تراثنا تحتاج إلى مناقشة ، بوصفها قضايا متصلة بالمصدر التشريعي الأول لديننا الحنيف ، وهذا يحوج الدارس إلى أن يكون مطلعاً على علوم الحديث التي لا يجب أن تفارق علوم القرآن ، لأن علوم الحديث تقدم المنهج العقلي الصارم ، وليست بقايا تاريخية زائلة مع أيامها وأعلامها .

وعلى سبيل المثال لا يستساغ اليوم الإطناب في مباحث القراءات الشاذة والقراءات التفسيرية التي هي شروح من الصحابة ، خصوصاً أنها لا تتسم بالقرآنية ، وأن كثيراً من مسلمينا معرضون بالجهل والانشغال عن القراءات المتواترة المقبولة ، بل عن قراءة المصحف بقراءة واحدة .

كما لا يترك الباحث تفسير الأحرف السبعة بإحالات متوالية من غير التمهيد فيها ، ومن غير رد الغث وقبول السمين منها ، وإلا فتح ثغرة لضعاف الإيمان والكفرة المرجفين للقول بأن القرآن روايات مستقلة ، ولا يرهق القارئ بقضايا ثانوية في الأحرف وغيرها مما لا يفيد البحث العلمي ، بل يختار المادة المفيدة بطرح قوي يُبعد الدراسة عن طابع السذاجة ، ويضع بين يدي القراء علماً ضرورياً وسلوكاً رفيعاً .

فكثيراً ما تتشابه المصنفات اليوم في علوم القرآن ، خصوصاً إذا كان المؤلف يضع الكتاب على أنه مذكرة للطلاب ، ما دامت هذه المواد تُدرس في كليات الشريعة وأقسام اللغة العربية ، فتجد العجلة متجلة بالتبسيط بل « التسطيح » أحياناً والنقل والتقليد والترديد .

ولا ننكر أن التشابه أمر محتتم لأن كتب علوم القرآن تعتمد المنقول في أغلب موادها ، فهذه طبيعة هذا المجال المعرفي الذي يحتكم إلى الخبر ، ولا مجال للاجتهاد والرأي ، فمفرداته هي هي ، ولكن التقصير واضح في عدم مناقشة المرويات ، وفي عدم ربط علوم القرآن بأمور جديدة في الفكر الإسلامي اليوم ، وجعلها أسساً لحلول الكثير من المشكلات التي تعرض للفرد والمجتمع في عصرنا الراهن .

يقول الدكتور نصر حامد أبو زيد رحمه الله : « نرى أكثرهم ينقلون عن السيوطي ما خف فهمه على الناشئة والطلاب ، فالغاية عندهم ليست التأليف والجمع وهو نهج القدماء ناهيك أن يكون البحث والتقيب ، بل الغاية كل الغاية تسهيل الكتب القديمة ، بسلبها كل ميزاتها ، طلباً للكسب والشهرة ، وإذا خلُصت النيات تكون الغاية من الكتابة والتأليف طلب البركة من الله والتقرب إليه بالتماس صالح الأعمال ، وعلى رأسها دون شك الكتابة عن القرآن وعلومه ، أو عن الحديث النبوي وعلومه ،

والحقيقة أن التماس البركة يستلزم أصلاً صلاحية العمل للتقرب به إلى الله»^(١).

وكان أن استنتج الدكتور نصر أن المصحف انقلب إلى أداة للزينة ، من جراء الثقافات الرجعية المحيطة به ، ثم اتهم الجهود القديمة بجذبتها الزمانية المؤقتة ورجعيتها اليوم ، وما دام المتدينون مقصرين ، أصبح على غيرهم البحث في قضايا علوم القرآن ، وتلك بليّة معاصرة .

ولكن لا ننكر تماماً ملامح الجدة والابتكار والفهم العميق والقدرة على الإفهام عند كثير من الدارسين لعلوم القرآن اليوم ، فالازدهار ما يزال في نمو ، ما دام الفتح الرباني يقبل على بعض المخلصين ، وما دامت عجائب القرآن لا تنقضي ، هذا ما سيتضح في ثنايا بحثنا الذي استنار بومضات رائعة لكثير من المعاصرين .

وهذا ما ساعد عليه وشجعه الأزهر الشريف ، إذ أدخل علوم القرآن في الدراسات التخصصية ، فبعث فيها الحياة بعد ركود ، وتضخمت الثروة العلمية عند بعضهم ، فتصدّوا للطعون الواردة من جهات شتى ، من مثل « مناهل العرفان » للشيخ الزرقاني وكتاب « المدخل » للدكتور أبو شهبه و« نقد مطاعن القرآن » للشيخ محمد عرفة رحمهم الله ، وردّ الشيخ محمد الخضر حسين رحمه الله على الدكتور طه حسين ، فإننا لا نعدم الأصالة والرسوخ في العلم .

إن المنهج الصحيح الناجح هو منهج الجمع بين قراءة الكون المسطور والكون المعمور ، حتى تغدو العمارة واضحة كاملة متينة ، فإن القراءة الأحادية خلل ليس في مصلحة الوحي ، ولا يمنح المسلم المعاصر

(١) مفهوم النص ، ص/ ١١ .

شهوداً حضارياً ، وحضوراً سليماً ، فليس لنا إلا أن نجتمع بين القراءتين بأداة العقل حتى تصبح مواد علوم القرآن ركيزة فكرية فعالة .

وأصبح من اللازم والمنهج العقلي التنبيه على أن القرآن الكريم قديم كثيراً من الأفكار المجربة التي اصطبغت بالواقع ، من خلال أبطال القصة القرآنية ، ولهذا كانت القصة ثلث القرآن ، هذا يفيد في الدفاع عن واقعية التشريع الإسلامي .

وأن نرشد القارئ في كل موقع إلى حث القرآن على التفكير ، فهناك خمسمئة آية في الأحكام ، هي مكون العقلية الفقهية ، وسبعمئة وخمسون آية أي ما يقارب تسع القرآن ، تشتمل على حث النظر تجاه الطبيعة والدلائل الكونية ، إن مثل هذا لا يهمل من خلال الانشغال بتقسيم آخر بالمكي والمدني ، أو المحكم والمتشابه .

ويمكن أن نقول هنا : لا بد من تجديد في طرح قضايا علوم القرآن ، لنفي بالغرض العصري المفيد ، وتسهم في تكوين الإنسان العربي المسلم ، ومن ملامح التجديد مراعاة العقلية الحديثة إذ كانت العقلية السالفة على الأغلب لغوية بلاغية ، تميل نحو التجزئة وإن تناقضت أحياناً الأجزاء ، وهذا لا يفي بالغرض في عصر عقلية الإدراك المنهجي والمعالجة العقلية ، فلا بد من النقد التحليلي العقلي وتوظيف ما يمكن أن يُمتح من ثقافات تساعد على إعادة تركيب مواد علوم القرآن .

لذلك ينبغي أن ينقلب هذا العلم « علوم القرآن » إلى شيء آخر هو الفكر والتربية قدر المستطاع في ماهية المواد ، فيتخلص الدارس من جمود قد يُتهم به هذا العلم ، ليواكب المعاصرة وفق أصول العقل والشرع لا وفق قطيعة بالإسلام .

فلا بد من التجديد لكي نكون معاصرين أمثال الزركشي والسيوطي في

عصريهما ، وذلك لا يعني قطعاً بتر الفكر المعاصر عن كل قديم ، فلا نريد التملص من أصالتنا ، بل المبتغى ربط القديم بالحاضر الإسلامي ، وربط النص الموروث بالنص المحدث ، لنفيد منه في صياغة الفكر الإسلامي ، ونفيد منه في صياغة الأخلاق الإسلامية .

إننا نقرأ على سبيل المثال في مادة المكي والمدني ، فتتوالى النقول من أشهر الكتب مما يجعل كثيراً من الكتب المعاصرة متشابهة ، بل تنقل أحياناً العبارات من غير توضيح ، ويدرس الأمر على أنه جانب تاريخي من مصداقية القرآن الكريم ، ولم يبق إلا أن يقترحوا وإن كان هذا خارج المعقول أن تطبع الآيات المكية بالأزرق وتطبع الآيات المدنية بالأخضر ، ليس إلا لأجل التقسيم غير الموظف .

وهذا جهد طيب ونيته خالصة ، ولكن لا نجد إشارة إلى أن القرآن المكي استمر ثلاثة عشر عاماً ، في حين استمر القرآن المدني عشرة أعوام ، وأن حجم القرآن المكي أكبر من حجم القرآن المدني ، وهذا يعني ترجيح الدعوة الإسلامية السلمية ، وأن الفكر مقدم على النزاع في الإسلام ، وأن بناء القاعدة الإسلامية فكرياً أولاً من تصدير المعرفة المهتزة ، وأولى من النزاع ، فعلى المشتغلين بالدعوة العناية بقضايا العقيدة لدى المدعوين بادئ ذي بدء ، ثم التدرج في تقرير أمور العبادة ، ثم الكلام على فروع الفقه ، لكي لا يكونوا منقرنين ، وثمة تجارب واقعية في أقطار إسلامية متعددة وأزمنة متعددة أثبتت صحة ما نذكره .

كما أننا نفيد من دراسة المكي والمدني في أن لغة الخطاب مع القرشيين في مكة غيرها في المدينة ، فالخلاف واضح في المضامين الفكرية والأساليب الفنية ، ولذلك يحسن أن يستخدم الداعية أسلوباً مناسباً في مخاطبة الملاحدة ، يختلف عن أسلوبه في مخاطبة الكتابيين ،

وأن يقدم التفسير العلمي لمشتغل بالطب ولا يقدم له أي تفسير أدبي أو صوفي .

وينقل الباحثون قدامى ومعاصرين في مبحث المكي والمدني ، أن ثمة آيات نزلت في الصيف ، وآيات نزلت في الشتاء ، وآيات نزلت في النهار ، وآيات نزلت في الليل ، وآيات نزلت على سفح جبل ، وآيات نزلت مع المسير ، وغير هذا من تفصيلات أطال فيها السيوطي وغيره .

ولكن المهم في الكتب المعاصرة أن نوجه اهتمام السلف الصالح بدقائق كثيرة عن القرآن ، مما يفيد شدة التعلق به والبرهان على حبه والشغف به ، ويفيد زيادة الاستيثاق من تواتره ووصوله إلينا سالمًا من التحريف أو النسيان والخطأ .

ويستنبط الباحث أيضاً توجيه القراء إلى أن القرآن الكريم لازم للمسلم في كل الأوقات وكل الأمكنة ، فمتى شمل القرآن ومعانيه الزمان والمكان تأكدت سعادة الدين للمسلم ، فعليه أن يواظب عليه في واقعه اليومي ، ويعلم أن القرآن كتاب شامل لكل العصور وكل البقاع بقوانينه الشمولية العامة ، فيثق بأحقية هيمنته على أي كتاب وأي منهج إنساني أرضي ويسلم قيادته للأمة والإنسانية ، ولولا احتواء القرآن للواقع وقصده لهذا لنزل في مكان راقٍ واحد بعيد عن الناس .

ونردف بمثال آخر ، إذ المعروف أن الأحرف السبعة وظهورها في القراءات إنما نزلت تسهيلاً على المسلمين ، بحسب المصادر القديمة ، ومع هذا نجد بعض الباحثين يرهقون القارئ بتفصيلات عن فن التجويد والتهويل على من لا يتقنه ، حتى يشعر الكثير من العوام أن ترك التجويد حرام .

وتجد بالمقابل الكثير من المشتغلين بالتجويد يوصلون صوت القرآن

للمؤمنين ، ولا يستطيعون توصيل روح القرآن لانشغالهم البالغ بالقانون الصوتي الذي غدا حجاباً بينهم وبين المعارف الدينية .

فهل صحيح مجمع عليه لدى أئمة العلماء أن لا فائدة من الرجوع إلى القرآن إذا لم يكن المسلم مجوّداً مشهوداً به ؟ فالحق أن ثواب التجويد قائم ، ولكن القراءة هي الأساس ، فثواب القارئ قائم بإذن الله وإن تأتأ أو فافأ في قراءته ، إذ القاعدة أو العدالة أن لا مشقة من غير ثواب ، والكمال يكون في القراءة مع التجويد والتدبر .

فليس التجويد بالعلم اللازم وحده مهيمناً على غيره ، خصوصاً أن القرآن نصّ بالتيسير ، فلا نقضي على الأساس وديننا يعرف باليسر ، قال عز وجل : ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ ﴾ [القمر : ١٧] وقد روت عائشة رضي الله عنها (٥٧هـ) أن رسول الله ﷺ قال : « الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة ، والذي يقرأ القرآن ويتتعتع فيه وهو شاقّ عليه فله أجران »^(١) . أجر التلاوة وأجر المجاهدة في طلب العلم .

إن هذا التشديد الباطل له ضرر على المشتغل بالتجويد ، إذ ينسى الأولويات في فكر الدعوة ، وهو أيضاً ضرر على المتلقين الذين تصبح لهم ثقافة أحادية مبتورة قد تؤدي إلى إعراض تام عن القرآن وفهم معانيه وتطبيقها .

يقول عبد البديع صقر : « وفي مقابل ذلك طالب بعض العلماء بإلغاء

(١) مسلم ، صلاة المسافرين ، ح (٧٩٨) ، والترمذي ، فضائل القرآن ، ح (٢٩٠٤) ، والنسائي ، فضائل القرآن ح (٨٠٤٦) ، وأبو داود ، الصلاة ، ح (١٤٥٤) ، والدارمي ، فضائل القرآن ، ح (٣٣٦٨) . وراجع التجويد وعلوم القرآن ، عبد البديع صقر ، ص/ ٤-٦ لبطلان القول بتحريم التلاوة من غير معرفة بأصول التجويد .

هذه الصناعة مطلقاً ، والاستغناء عن علم التجويد اكتفاءً بالاطمئنان والخشوع ، ومحاولة التعلم ، كما كان في صدر الإسلام ، ولأن هذه القيود الكثيرة تشغل القارئ عن إدراك المعنى الذي هو المقصود «^(١) .

لا بد من البعد عن التعقيد والمبالغة ، مع عدم إنكار أهمية التجويد في عصر خفيت فيه الفصحى حتى بين المثقفين ، فالمطلوب تبسيط القواعد التجويدية ، وخضوع معظم الأداء للذوق ، وأن يكلف الناشئة بحفظ أهم القواعد وتطبيقها مباشرة على المصحف .

وليست العبرة في كثرة المجودين ولا في كثرة الحافظين ، وما نذهب إليه ليس بالجديد المتأثر بالعصر وكثرة المعلومات الدينية وكثرة وسائل حفظ القرآن من مقروء ومسجل ومصور بالأفلام والحواسيب ، منقول بالإنترنت والقنوات الفضائية والإذاعات .

فهذا الإمام الزركشي يقول قديماً عن المقام الأول للتلاوة : « من يشهد أوصاف المتكلم في كلامه ، ومعرفة معاني خطابه ، فينظر إليه من كلامه ، وتكلمه بخطابه ، وتمليّه بمناجاته ، وتعرفه من صفاته ، فإن كل كلمة تنبئ عن معنى اسم أو وصف أو حكم أو إرادة أو فعل »^(٢) .

وقال : « تعليم القرآن فرض كفاية ، وكذلك حفظه واجب على الأمة والمعنى فيه كما قال الجويني (٦٨٥ هـ) ألا ينقطع عدد التواتر فيه ، ولا يتطرق إليه التبديل والتحريف ، فإن قام بذلك قوم سقط عن الباقيين ، وإلا فالكل آثم » فإذا لم يكن في البلد أو القرية من يتلو القرآن أئموا بأسرهم ، ولو كان هناك جماعة يصلحون للتعليم ، وطُلب من

(١) التجويد وعلوم القرآن ، ص/ ٦ .

(٢) البرهان للزركشي : ٥٤٣/١ .

بعضهم ، وامتنع ، لم يأثم في الأصح^(١) .

وترى الكثير من الباحثين يُعنون بالقراءات المتواترة وعدّها ، ولكن لا يكتفون بها ، بل يذكرون القراءات الشاذة ، ويستشهدون ، ويرون أنها يحتج بها في اللغة ، ويذكرون على سبيل المثال : وجاءت سكرة الحق بالموت ، قراءة للآية الكريمة : ﴿ وَجَاءَت سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ﴾ [ق : ١٩] .

وينسبون هذه القراءة إلى الخليفة أبي بكر الصديق رضي الله عنه (١٣هـ) ، والحق أنها رواية لاغية مرفوضة وليست بقراءة ، كما أن سندها باطل ومعناها ، فكيف يسكر الحق ويظل حقاً ؟ . وكأنه لم يبق شاهد على حرف التقديم والتأخير إلا هذا الشاهد الواهي .

ثم إن العناية الزائدة بالقراءة لا تقدم فائدة في هذا العصر الذي يغلي بالأفكار القويمة ، والمسمومة ، بل ثمة إمكانية للإرباك ، بل سمعتُ من بعض الدارسين أن شخصاً عاد من الأزهر الشريف محملاً بقراءة القرآن على خمسين قراءة ، فلعله يريد القراءة والرواية والوجه والشواذ ، ولعله لا يعرف ما يريد ، ولم يقصد شيئاً إلا المباهاة الفارغة في حقيقة الأمر .

إن تحصيل القراءات السبع أو العشر مضيعة للوقت ، ما دامت القراءة أصلاً رخصة في زمن اتسع فيه الوقت للمسلمين ، فماذا نقول في ضيق الوقت اليوم وتنوع المشاغل الشخصية والاجتماعية والفكرية والأكاديمية ، واندلاع المعارف وسيلان الغزو الفكري ، مع العلم بأن معظم المصاحف في الدول العربية والإسلامية اليوم على قراءة واحدة ، قراءة عاصم (١٢٧هـ) من القراءات المتواترة السبع ، فما شأن المثقف اليوم بالشاذة التي لا تتسم بقرآنية القرآن .

(١) البرهان : ٥٣٩/١ ، وراجع البيان في آداب حملة القرآن للنووي ، ص/ ٣٤ .

ونعود لتأكيد أهمية علوم القرآن في مهمة التفسير القائمة على عاتق الأمة الإسلامية حتى نستبعد أنصار الكفر ، إذ صار عادياً أن نقرأ اجتهادات دينية بحسب تسميتهم صادرة من مثقف لا يصلي ولا يصوم ، أو هو غير مسلم ، أو غير مطلع إلا على فتات المستشرقين ، فكيف وصل إلى رتبة الاجتهاد ، وهو خارج الدائرة كلها ؟

فلا بد من التسلح بمفاتيح علوم القرآن ، وهي معارف نفيسة معيارية ، تسهل الخوض في غمار التفسير الذي لا ينبغي الجنوح فيه عن جادة الحق ، بالإضافة إلى علوم أخرى تسعفه ، علوم دينية من فقه وأصول وعربية ومنطق وثقافة عامة .

وهكذا تتكون عند الباحث حصيلة تعضده في أداء فريضة التفسير ، وكلما كثر العلم انكشف لنا علم أكثر بالقرآن الكريم وعجائبه التي لا تنقضي ، هذه الحصيلة التي يتجنبها المستشرقون وأتباعهم من أهل الحداثة المنحرفة التي تظن أن القبعة الغربية أشرف من العمامة الإسلامية !

فهؤلاء ينتطعون ويتناولون على النص القرآني بدعوى الاجتهاد ومرونة النص ومواءمة الواقع والمدنية متناسين النظم والأسس الضابطة لعملية التفسير ، مع أن الاجتهاد لا يقول به العالم الملم إلا بعد اطلاع كبير معمق مستنيراً بالنص .

وههنا يحضرنا قول روم لاندو في كتابه « الإسلام والعرب » وهو صاحب كتاب « Gad is my aduentu » يقول : « إن الغربيين يجهلون مناسبات النزول ، وإن ترتيب الآيات على حسب مواقعها من أسباب حيرة القارئ الغربي عند تلاوة القرآن ، وأن السور المطولة نزلت في أخريات أيام النبي ﷺ ، وفيها بيان الأصول الشرعية وقواعد الحكم وتدبير الشؤون

العامّة ، مما يتبعه القارئ الغربي ، فلا ينشط لقراءته وإنما يدرك هذا القارئ بلاغة الكتاب في قصار السور التي تنزلت بمكة ، واحتوت من حماسة الروح ما هو جدير بالانتباه والتوقير ^(١) .

لذلك يمكن أن تكون مواد علوم القرآن سلاحاً ماضياً في يد المدافعين عن القرآن ، دفاعاً موضوعياً لأنها ثقافة نافعة وشرف رفيع ، خصوصاً هذه الأيام حيث « شراسة الهجوم في أجنحة المكر الثلاثة الاستعمار والاستشراق والصهيونية ، هذه الأجنحة الخبيثة التي تخطط دون ملل أو كلل ، ولأجهزة الغزو الثقافي والصهيوني والأجنبي خبراء وعلماء في مختلف العلوم لتحقيق التسلل الثقافي ، ومحو الذاكرة ، وغسل المخ والدماغ ، إنه الغزو الخطير الذي يغتال الشخصية والثقافة والسلوك » ^(٢) .

فما يزال يردد هؤلاء عن طريق أتباعهم تهمة التحريف القرآني عن طريق النسخ ، وتهمة التناقض وتعدد الزوجات ، والطلاق ، وقطع يد السارق ، وثبات الأرض ، وغير هذا ، بل بلغ بهم الأمر أن حاولوا ترويج « قرآن مختصر » بعد استبعاد آيات الجهاد وذكر اليهود ، وكانت محاولة مخففة بفضل ما نشر من أسطوانات سنة ١٣٨٠ هـ .

وقد انحسرت آلية الخطاب الاستشراقي ، وربما كان هذا لانحسار الاستعمار وربما لوضوح الكثير من الأفكار الإسلامية التي كشفت زيف الغرب ، فحجل هؤلاء وتراجعوا ، يقول الأستاذ العقاد رحمه الله : « فإنهم يحاسبون أنفسهم ، ويشعرون بمحاسبة قرائهم الذين نشؤوا بعد الحرب العالمية متشككين في كل تقليد قديم ، ومنه تقليد الطعن في الأمم

(١) الإسلام دعوة عالمية ، عباس محمود العقاد ، ص/ ١١٠ .

(٢) التحديات التربوية ، مشكلات وحلول ، ص/ ٣٧٤ .

الأخرى ، وبخاصة أبناء الأمم الشرقية والغرباء عن أوروبا على التعميم»^(١) .

فإنهم على أية حال ردّدوا مقولات متشابهة ، فالذي يقرأ لثلاثة منهم ، كأنما قرأ لعشرة ، ولكن نظن أن السبب في ركود نتائجهم أنهم أدوا المهمة في توظيف غيرهم ليقوموا بمهمة الطعن مرة أخرى ، بأسماء عربية إسلامية وبدعوى زائفة هي الغيرة على الدين حيناً ، ومن خلال النظرة العلمانية حيناً آخر .

فقد تطوع العلمانيون اليوم بالكشف عن أصول النهضة ومقومات التطور ، فوجد بعضهم أن يدّعي معرفة بالنص القرآني وتفسيره وحق تأويله ، حتى يأخذ بيد أفراد هذه الأمة الضائعة ، فالنص ملك للجميع ، وليس حكراً على المسلمين ، هكذا المقولة ، ويجتهدون وكيف يجتهد زنديق ، ويتهيب الاجتهاد من تتورم قدماء في الصلاة ؟

والذي يبدو جلياً لنا أن مقولات هؤلاء لا تؤثر في المخلصين من المسلمين ، بل كأنهم يخاطبون قراءً معينين ، فبضاعتهم ردّت إليهم ، ونسألهم بعد كل الاجتهادات في نصي القرآن والسنة : ما الجديد المقدم للتطور وصلاح الأمة على أرض الواقع ؟

إن النتائج المتراكم عند هؤلاء يوضح أنهم لا يعرفون من مواد علوم القرآن إلا القليل ، هذا القليل ضعيف السند ، يستندون إليه لأجل الطعن والهدم والتجديد الملحد ، ولو اتبعتهم الأمة لوقعت في الهلاك وتخبّطت في الضلالة والجهالة ، ولكنها بحمد الله مستیجة بكثير من المخلصين الذين لا تغريهم قناطر الذهب ولا أضواء الشهرة ولا نجومية النجوم

(١) الإسلام دعوة عالمية ، العقاد ، ص/ ١٠٥ .

وتصفيق الجهلاء ، فثمة أقلام أزهرية وحجازية وشامية وغيرها ، هيأها المولى للبيان والتجديد المحمود والدفاع المجيد .

ولا نظن أن العلمانية تقف محايدة وتناقش قضايانا الإسلامية بتجرد ، فلا بد أن تكون مسخرة بشعور أو لا شعور للاستعمار والصهيونية ، فليدع هؤلاء كتاب المسلمين للمسلمين مشكورين للمحايدة حينذاك .

يقول الدكتور علي لاغا : « لا يوجد تيار علماني بمعنى لا ديني ، بل إن ذلك ليس إلا مجرد أقنعة لها أهداف مخطط لها ، التيار المقنع العلماني هو الذي قاد الحرب ، وما قاله غبطة المطران جورج خضر في مجلة الناقد العدد ١٤٤ تاريخ ١٩٩٢ خير دليل وتعبير عن ذلك ، والعلمانيون المقنعون هم من يثيرون النعرات الطائفية ، فالحرب اللبنانية كانت من إعداد وتنفيذ دعاة العلمانية والتحديث »^(١) .

خلاصة الكلام أن بُعاق الغراب صار متعدد الجهات ، متعدد الأسماء بين عربية وغربية ، متعدد المشارب الفكرية ، فتعلم علوم القرآن يعدّ رسوخاً ماضياً في مقاومة الشبهات والمطاعن التي يوجهها أعداء الإسلام على جبهات فكرية متعددة في الزمان والمكان .

وصار من الحكمة اليوم أن نواجه المرجفين وصغار العقول وضعاف الإيمان وأبواق الكفر بالبرهان الساطع القائم على معرفة ، فنحاورهم بالفكر السويّ والحجة الواضحة البالغة ، ولهذا نصل إلى أن علوم القرآن اليوم ذات مهمة اتساعية تتعلق بتفسير القرآن وتوصيل مضامينه الشريفة للمكلفين من المسلمين ولغيرهم على اختلاف عقائدهم .

وثمة مهمة دفاعية هي رد الأباطيل الواردة من الغرب ومن المستغربين

(١) التعليم الديني في لبنان ، ص/ ٧٢ .

الذين تملصوا من الهوية العربية الإسلامية ، وخنعوا لصناع الإلحاد الذين يحاولون النيل من كتابنا الأعظم ودستور حياتنا .

بل إن نشر مواد علوم القرآن بين المثقفين يقمع بالحجة القوية والبصيرة النافذة أولئك الذين يحاولون النيل من اللغة العربية الخالدة التي خلّدها القرآن الكريم ، وشرفها وحملها دستور الحضارة الإنسانية .

ونسأل الله أن يكون هذا البحث مقبولاً في خدمة القرآن الكريم ، ناجحاً في بيانه ، ناجحاً في الذود عن حوضه ، اللهم إن لم يكن هذا العمل عاملاً في قطع أياديهم ، فحسبي أن يكون عاملاً في تقليص أظافرهم وأنيابهم .

* * *

الفصل الثاني

أسماء القرآن الكريم

أ- جهود الجدود :

ثمة قضايا خمس في الفكر الإسلامي تتخذ فيها المسميات أسماء متعددة وهي : أسماء الله عز وجل وأسماء القرآن وأسماء السور وأسماء النبي عليه الصلاة والسلام وأسماء القيامة .

فللقرآن أسماء : الكتاب والوحي والروح والذكر والفرقان ، وثمة حديث نبوي صحيح يؤكد تسعة وتسعين اسماً لله عز وجل مثل : القادر ، الغافر ، الرحمن ، الرحيم ، المقتدر ، الغفار وبعضها مذكور في القرآن وتسمى أسماء الله الحسنى .

كذلك ورد عن النبي ﷺ عدة أسماء مثل : المصطفى والمختار والمأحى والحاشر وأحمد والعاقب^(١) ، ونقرأ في نص القرآن ما استنبطه العلماء من أسماء القيامة ، فهي الطامة والصاخة والحاقة والقارعة .

أما السور القرآنية فقد اتخذ بعضها عدة أسماء فزادت الفاتحة على عشرين اسماً ومن يرجع إلى كتب في فضائل القرآن يجد هذه الأسماء مستوحاة من الحديث النبوي .

ونسعى في هذا المبحث إلى تبيان أسباب تعدد أسماء القرآن ، ونصل إلى أشهر الأسماء وما يُعتد به من آراء في هذا الصدد ، وننتهي

(١) راجع مقدمة أصول التفسير لابن تيمية ص/ ٣٥ .

إلى لفظة القرآن لغوياً وأهمية هذه التسمية .

يذكر الإمام الزركشي في البرهان أن الحرالي علي بن أحمد (٦٣٨هـ) قد صنّف جزءاً في الأسماء وأنهى أسامي القرآن إلى نيّف وتسعين ، ثم يذكر قول شيدلة القاضي أبي المعالي عزيّزي بن عبد الملك (٤٩٤هـ) وهو واعظ معروف : « اعلم أن الله تعالى سمّى القرآن خمسة وخمسين اسماً »^(١) .

وهكذا جعل شيدلة رحمه الله الأسماء القرآنية نصّاً منقولاً لا يناقش ، رأي هو من باب التوقيف الإلهي وليس من التوفيق البشري .

لكن الإمام الزركشي لم يذكر الأسماء التي أحصاها الحرالي الذي بدأ به الكلام مع كونه متأخراً وهذا يدل على التعلّق بالكثرة ، وتلك عاطفة لا تنكر ، إذ اكتفى الزركشي بتعداد الأسماء كما هي عند شيدلة ، فعدها وبين اشتقاقها .

ونقلب النظر في هذه الأسماء ، فنصل إلى نتيجة مفادها أن القرآن اسم فريد لمتن فريد ، بل نستطيع القول : هو اسم مخلوق للمرة الأولى كنزول القرآن ذاته ، ونسوغ سائر الأسماء على أنها صفات .

فالتكلف الواضح يدل على تقدسهم البالغ لنص القرآن ، ومن هذه الأسماء أنه عربي تبعاً للآية : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ [يوسف : ٢] وفي النحو يتضح أن الكلمة الأخيرة هنا تعرب صفة وأن الاسم الأوحد قد سبقها ، بل جعل للقرآن أربعة أسماء مأخوذة من مكان واحد ، فهو : صحف ومكرم ومرفوع ومطهر ، قال تعالى :

﴿ فِي صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ ﴾ [عبس : ١٣-١٤] .

(١) البرهان : ٣٤٣/١ ، والإتقان : ١١١/١ .

ومما عُدَّ اسماً « منادٍ » لقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ ﴾ [آل عمران : ١٩٣] . فكأن القرآن هو الذي كان ينادي ، بل كان منادئ به ، والمنادي هو النبي ﷺ عند جمهور المفسرين .

وذكروا الزبور لقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرْثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ ﴾ [الأنبياء : ١٠٥] والزبور هو الكتاب المنزل على داود عليه السلام والذكر هو التوراة ، ولا نحتاج إلى هذا الاقتباس أو الانتشال من أمة أخرى ، وقيل : تعني الزبور جميع الكتب السماوية ، وإن الذكر هو اللوح المحفوظ ، ونتيجة هذا يكون المراد بالزبور الوصفية لا العلمية ، فهو بمعنى المزبور^(١) .

لا بد أن نشير إلى أهمية هذا البحث أو نستنبطها بدلاً من سرد المنقولات الضعيفة والمتناقضة .

كما ينبغي أن نصدر به كل كتاب في علوم القرآن ، بخلاف ما صنع الزركشي إذ بدأ بأسباب النزول ، وجعل الأسماء النوع الخامس عشر ، أما الإمام السيوطي (٩١١ هـ) فقد بدأ بالمكي والمدني ، وترك مبحث الأسماء إلى النوع السابع عشر .

والأجدر أن يتصدر المؤلفات لكونه يعرف بهذا الكتاب الأعظم ولأنه مبحث لغوي متعلق بأساس كل علوم القرآن وهو القرآن ذاته ، وهذا ما تفضل به الدكتور نور الدين عتر في مؤلفه .

ولم تكن العناية بالأسماء مقتصرة على من ذكرنا من شيدلة القاضي والحرالي والزركشي والسيوطي ، فقد لفت نظر آخرين هذه الكثرة من الأسماء وفق منظورهم ، وساعد العصر حينذاك من حيث الترف

(١) راجع تفسير ابن كثير : ٢٤١/٤ .

الذهني ، على أن خصصت مؤلفات في الأسماء ، مثل « شرح أسماء الكتاب العزيز » للإمام ابن قيم الجوزية (٧٥٠هـ) .

بل جهد المعاصرون وكأنما نضب معين القرآن ففكروا في الأسماء ، وكأنما لم يرشداهم الواقع إلى قراءة علمية وبحث فريد ، فنجد كتاب « الهدى والبيان في أسماء القرآن » لصالح بن إبراهيم البليهي و« أسماء القرآن في القرآن » لمحمد جميل أحمد غازي هذا ما نعرفه فحسب .

إذن أقرَّ بعضهم بتعدد أسماء القرآن فأفردوها بالتصنيف المستقل ، ولهم الحق من الوجهة الدينية والعاطفية ، إذ الاهتمام بالمدلول يعني كثرة الدلالات عليه ، هذا إذا اعتبرناها أسماء ، ولا يوجد كائن لغوي أعلى عند المسلم من القرآن الكريم ، فكثرت لذلك الأسماء .

والواقع يدل على أن كثرة دوران الشيء في اليوميات وأثره في أسلوب العيش ما يعدد أسماءه ، فأكثر ما عاين العربي سيفه وناقته وحصانه والأسد مضرب المثل في الشجاعة .

ولذلك كثرت الأسماء في هذه الحقول الدلالية ، أو لنقل : تطورت الصفات إلى أسماء ، فالسيف صارم وبتار ومهند وصمصام ، فلا غرابة أن يستنبط السلف الصالح أسماء للقرآن الكريم على كثرتها وهي قليلة إذا قورنت بمئات الأسماء للإبل ومئات للسيف وللأسد وغير هذا .

وإلى هذا السبب ألمح الفيروزآبادي (٨١٧هـ) قائلاً : « اعلم أن كثرة الأسماء تدل على شرف المسمى أو كماله في أمر من الأمور ، أما ترى أن كثرة أسماء الأسد دلت على كمال قوته ، وكثرة أسماء يوم القيامة دلت على شدته وصعوبته ، وكثرة أسماء الداهية دلت على شدة نكايته ، وكذلك كثرة أسماء الله تعالى دلت على كمال جلال عظمته ، وكثرة أسماء النبي ﷺ دلت على علو رتبته وسمو درجته ، وكذلك كثرة أسماء

القرآن دلّت على شرفه وفضيلته «^(١) .

ولكن الإمام ابن تيمية (٧٢٨هـ) يقلل من حجم الأسماء بالتواطؤ أي الاتفاق والخصوصية مفرقاً بذكاء بين الذات والصفة فقال عما يدعى بأسماء السيف : « فإنها تشترك في دلالتها على الذات ، فهي من هذا الوجه كالمواطئة ، ويمتاز كل منها بدلالته على معنى خاص ، فتشبه المتباينة ، وأسماء الله وأسماء رسوله وكتابه من هذا الباب »^(٢) .

أما الألوسي رحمه الله (١٢٧٠هـ) صاحب التفسير المعروف ، فيقول عن الأسماء في بداية تفسيره « روح المعاني » : « كلها ترجع بعد التأمل الصادق إلى القرآن والفرقان رجوع أسماء الله تعالى إلى صفتي الجمال والجلال ، فهما الأصل فيهما » . وهي نظرة صوفية ولكن لا تستبعد وذلك لعقلانية التأمل مع أن اسم الفرقان يفيد الصفة الواضحة لا الاسم .

نستنتج أن الآراء تختلف في عدد أسماء القرآن بين اثنين وما يزيد على التسعين ، لذلك لا نذهب مع الدكتور فهد الرومي إلى أن الأسماء توقيفية ، إذ قال : « أسماء القرآن أو صفاته توقيفية ، ولا نصفه إلا بما جاء في الكتاب أو في السنة النبوية الشريفة »^(٣) .

فالتوقيف لا مجال فيه للاجتهاد ، وهذه الأسماء توقيفية من باب التأمل ، فكل واحد يذكر رقماً ، وحتى ما اشتهر مثل الكتاب والتنزيل والفرقان والهدى ما نراها إلا أوصافاً ، ولا يحق لغوياً أن نستعيض بالاسم وصفاً إلا إذا اشتهر به الموصوف ، وكان دالاً عليه ، بحيث إذا

(١) بصائر ذوي التمييز : ٨٨/١ .

(٢) الفتاوى : ٤٩٤/٢٠ .

(٣) دراسات في علوم القرآن ، ص/ ٢٣٠ .

حذف الموصوف كان الوصف كافياً في الدلالة .

فيمكننا أن نكتفي بالصمصام للدلالة على السيف فالصفة اشتهرت ،
ولا نقول (صحف) للدلالة على القرآن .

بل يمكن أن نضيف ثلاثة على سبيل المثال (المخلص) لأنه يخلص
البشر المؤمنين من العذاب الأخروي و(المسعد) لأنه يسعد البشرية في
الدارين الأولى والآخرة و(المعذب) لأنه حجة على الكافرين والعصاة .

ويطيب لنا أن نسجل ما اقتصر عليه الإمام شيخ المفسرين الطبري
(٣١٠هـ) إذ قصر الأمر على أربعة أسماء لها دلالات في المجتمع ،
قال : « إن الله تعالى ذكره سمى تنزيله الذي أنزله على نبيه محمد ﷺ
أسماء أربعة ، منها القرآن : ﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَكُفُّ عَنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي
هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [النمل : ٧٦] ومنها الفرقان : ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى
عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴾ [الفرقان : ١] ومنها الكتاب : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ
عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لِمُعْوَجاتٍ ﴾ [الكهف : ١] ، ومنها الذكر : ﴿ إِنَّا نَحْنُ
نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ ^(١) [الحجر : ٩] .

فقد دل الطبري على أولوية الاسم الأول وأحقيقته بالتسمية وهو الأشهر
بلا منازع ، وسبب التسمية الثانية أنه يفرق بين الحق والباطل ، وهذه
الفرقة فعل لا اسم ، إذ من صفاته أن يفرق بين ثنائية الخير والشر
وما يتفرع عنهما ، فهذه صفة مثل لفظة « الفاروق » المتصلة بعمر
رضي الله عنه .

أما الكتاب فلأنه مكتوب ، فأطلق المصدر على اسم المفعول ، وأما
الذكر فلأنه يذكر بالحق ، ولو أفردت الأسماء الثلاثة الأخيرة وخرجت

(١) جامع البيان ، الطبري : ٣٠ / ١ .

من السياق القرآني لما عنت القرآن ، فالكتاب اسم عام وكذلك الفرقان والذكر ، ولكن نقبل بها أسماء تجاوزاً على أنها أشهر الصفات ، ولا بأس هنا أن نذكر أشهر الأسماء التي هي صفات :

الروح : ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى : ٥٢] ، لأن القلوب تحيا بالآيات كما تحيا الأبدان بالغذاء ، وأثر القرآن واضح ، فقد أحيا الأمم من رقدتها وشكل حضارات إنسانية ، وهذا من أقوى وجوه إعجازه ، خصوصاً أن هذه الروح من أمره عز وجل ، فلها خاصية وسر رباني إضافة إلى معنى القوة .

النور : ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾ [النساء : ١٧٤] ويعني أحياناً كل التشريع ، وسمي كذلك لكونه يكشف الحقائق ببراهينه الساطعة ، ويجعلنا ندرك غوامض الحلال والحرام ، وما لا يستقل العقل بالتوصل إليه من علوم العقيدة والشريعة ، كما أنه نور عام لا يقتصر على التشريع ، إذ أعضاء الدرب للإنسانية الحققة ، ورسم المنهج القويم ، واستبعد ظلمات النفس والخرافات ، إنه نور على سبيل المجاز ينير الدرب للفرد والمجتمع ، ولا تستطيع أن تقول : قرأت في النور كذا .

الحكيم : ﴿يَسَّ﴾ ① و﴿الْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾ ② إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [يس : ١-٣] لأن إحكامه بالغ فلا يأتيه الباطل ، وما اشتمل عليه من فنون الحكم ، حتى صار كأنه حكيم ينطق بالحكمة .

ب - الكتاب والقرآن :

وما سبق تطلعات وأذواق تقصر عن كنوز القرآن ، ولكن لا بد من وقفة بإزاء مصطلح الكتاب لاقرانه في موضعين بالقرآن كما في الآية : ﴿طَسَّ تِلْكَ ءَايَتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابِ مُّبِينٍ﴾ [النمل : ١] و﴿الرَّ تِلْكَ ءَايَتُ الْكِتَابِ وَقُرْآنِ مُّبِينٍ﴾ [الحجر : ١] فقد ظن بعضهم أن ثمة فرقاً في

الماهية والحجم والسبق بين القرآن والكتاب ونعود إلى هذا بالتبسيط .

نقول في البداية : إن هذين الاسمين أصلهما اللغوي واحد ، فالكتابة جمع في ضم الحروف بعضها إلى بعض ، والقراءة جمع لكونها ضم الألفاظ بعضها إلى بعض ، وقال الزركشي : « فأما الكتاب فهو مصدر : كتب يكتب كتابة وأصلها الجمع ، وسميت الكتابة لجمعها الحروف ، فاشتق الكتاب لذلك ، لأنه يجمع أنواعاً من القصص والآيات والأحكام والأخبار على أوجه مخصوصة »^(١) .

كما يسمى المكتوب كتاباً على سبيل المجاز ، جاء في القرآن : ﴿ كِتَابٍ مَّكْنُونٍ ﴾ [الواقعة : ٧٨] أي في اللوح المحفوظ ، وذكروا أن أصل الكتب الجمع ، ومنه الكتيبة للجيش لاجتماع المقاتلين فيها ، ثم أطلقت على الكتابة لجمعها الحروف كما أسلفنا .

ويبدو لنا أن الرجوع إلى الأصل اللغوي غير مستساغ ، لأن الكتاب مصطلح محدود واضح تطور عند العرب قبل نزول القرآن ، فإذا قلنا اليوم : وضعت الرسالة في البريد ، لا يعني هذا أنني سلمتها لأعناق الإبل في القافلة ما دامت كلمة البريد كانت تعني القافلة من الإبل .

كما أنه ليس من الضروري واقعياً ولا لغوياً أن يشتمل المكتوب على تعددية وتنوعية ، ثم هل القصص إلا آيات فلماذا يقول الزركشي : (من القصص والآيات) فهذا خطأ ، وإذا اشتمل أي مكتوب على تنوع - وهذا بديهي - تطلق عليه اسم كتاب فلا خاصية للقرآن الكتاب الأعظم .

وننظر في القرآن فنجد أن كلمة الكتاب تطلق على المنزل قبل القرآن وعلى القرآن ذاته وعلى ما كتب في اللوح المحفوظ ، بل يطلق على

(١) البرهان : ٣٤٧/١ .

رسالة تلقيتها بلقيس من سليمان عليه السلام : ﴿ قَالَتْ يَتَايَأُ آلَمَلُؤُا إِنِّي أَنفَى إِلَٰهَ كِتَابٍ كَرِيمٍ ﴾ [النمل : ٢٩] ، واسم التوراة كتاب : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ ﴾ [الفرقان : ٣٥] ، وفي سجل القدر اللوح المحفوظ ﴿ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ [سبا : ٣] ، وهناك على العموم مصطلح « أهل الكتاب » .

فمصطلح الكتاب ليس إسلامياً خالصاً ، ونستأنس هنا بما قاله الدكتور محمد الدسوقي : « وإذا كان القرآن والكتاب أشهر الأسماء فإن بين الكلمتين فرقاً في الدلالة ، حيث لا تطلق الأولى إلا على كلام الله المعجز المنزل على خاتم الرسل والأنبياء ، على حين تطلق الثانية على كلام الله وعلى غيره ، وإن كانت في عُرف المسلمين إذا أطلقت يراد بها القرآن الكريم »^(١) .

ونضيف إلى كلامه أن مصطلح الكتاب خاص برجال أصول الفقه ، فيقال : هذا الأمر فرض عين في الكتاب والسنة ، ولعلمهم يرجحون مصطلح الكتاب ، لكونه متصلاً بالمرثي وهو أثبت من الحفظ ، ولأن المرثي مسبوق بحفظ ، فكأن الرؤية زيادة لاستبعاد تدخّل الاجتهاد .

ويبدو أن تسمية الكتاب تدل على أنه روعي في حفظه حفظ الصدور وحفظ السطور فهو من عند الله ، ومكتوب عنده ، كما أنه متلو بالألسن ، مدون بالأقلام ، ولا تزال مطابع اليوم العالمية على كفر كثير من أصحابها ساعية في توصيل هذا السفر الأعظم في رونق جميل خدمة للمسلمين ، إذ يطبع على أشكال مذهلة ، وثمة قرآن في صفحة واحدة ، وقرآن من معدن ، وقرآن لا يقرأ إلا بالمجاهر ، وهذا تحقيق لقوله عز وجل : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر : ٩] .

(١) في تاريخ القرآن وعلومه ، ص/ ١٨ .

فلم يصبه ما أصاب الكتب السابقة من التحريف والتبديل وانقطاع السند ، إذ لم يتكفل الله هاتيك الكتب ، بل وكلها إلى حفظ الناس قال عز وجل : ﴿ وَالرَّبَّنَاءِ وَالْأَحْبَارِ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ ﴾ [المائدة : ٤٤] .

وذلك لأن الكتب السماوية جيء بها على التوقيت لا على التأييد ، وأن القرآن جيء به مصداقاً لما بين يديه من الكتب ومهيماً عليها ، فكان جامعاً لما فيها من الحقائق الثابتة زائداً عليها بما شاء الله زيادته ، وكان ساداً مسدّها ، ولم يكن منها شيء ليسد مسدّه ، ففضى الله أن يبقى القرآن الكريم حجة إلى قيام الساعة .

والجدير بالذكر أننا نوافق جدلاً على هاتين التسميتين للأبعاد الحضارية لمفهوم الكتاب كما جاء عند الدكتور محمد عبد الله دراز رحمه الله « إشارة إلى من حقه العناية بحفظه في موضعين لا في موضع واحد ، أعني أنه يجب حفظه في الصدور والسطور جميعاً ، فلا ثقة لنا بحفظ حتى يوافق الرسم المجمع عليه من الأصحاب المنقول إلينا جيلاً بعد جيل ، على هيئته التي وضع عليها أول مرة ، ولا ثقة لنا بكتابة كاتب حتى يوافق ما هو عليه عند الحفاظ بالإسناد الصحيح المتواتر »^(١) .

كما أن مفهوم الكتاب فيه ملمح حضاري ، مما يدل على ترفع المؤمن ، كما أن الكتاب يشي بتقنية دالة على عقل وتسام بخلاف المخلوقات من حيوانات وإنس تركوا الإنسية .

والكلمة عربية خالصة ، فلا معنى لما ذكره بعض المستشرقين من إرجاع الكلمة إلى أصل غير عربي من الآرامية أو غيرها ، فذلك زعم باطل ، فالكلمة عربية معروفة قبل القرآن .

(١) النبأ العظيم ، ص/ ٣٤ .

ولا معنى لما استنبطه الدكتور محمد شحرور مفرقاً بين الكتاب والقرآن مما يناقض اللغة والمنطق والشرع والعقل معاً ، إذ جعل الثبات للكتاب في عالم غيبي ، والحركة للقرآن في عالم الشهود ملبياً متطلبات البشر والعياذ بالله .

وهذا قرين ما ذكره الدكتور طيب تيزيني : « فالصيغة الإجمالية الكلية التي يظهر فيها النص القرآني في صوغ مبادئه ومعظم أحكامه ، وكذلك في نمط خطابه ، جعلته يبدو بمنزلة (كتاب الهداية) و (كتاب بشرى) و (كتاب رحمة) للمؤمنين ، وليس من حيث هو كتاب قانوني تعليمي يحتوي على كل صغيرة وكبيرة وحتى في حينه ، مما حدا ببعض الباحثين أن يصلوا عبر هذه المسألة إلى أن الآيات القرآنية التي تتحدث عن (الكتاب) الذي يحيط بكل صغيرة وكبيرة ولا يفرط من ثم بشيء ، ينبغي أن لا تفهم في سياق مجيء القرآن ، أي أن ذلك (الكتاب) ليس هو القرآن الذي أتى ليخاطب الناس في عصره وهو العصر السابع ، وإنما هو (اللوح المحفوظ) الذي يرد أيضاً باسم آخر هو (أم الكتاب) والذي يحتوي كذلك القرآن نفسه ، وبذلك ظهر القرآن نصاً طيعاً كل الطواعية باتجاه عملية التغير والتحول على الأصعدة الاجتماعية المختلفة ، مثله في ذلك مثل أي نص آخر يجد نفسه ، تباعاً وبوتيرة مطردة ، مدعواً إلى (تقديم الحساب) أمام تلك العملية المركبة ، على عكس (اللوح المحفوظ) الذي يشتمل حسب ذلك كل أعمال البشر وكل (الكتب) في (عالم الغيب المؤجل)^(١) » .

قبل مناقشة الدكتور تيزيني نسجل الآيات التي أُلحح إليها ، قال

(١) النص القرآني ، د . طيب تيزيني ، ص / ١٨٤-١٨٥ .

تعالى : ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَلُكُمْ مَا فَرَطْنَا فِي
الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ تُدْرِكُهُمْ يَحْشُرُونَ ﴾ [الأنعام : ٣٨] ، والآية : ﴿ وَيَقُولُونَ
يُنَزِّلُنَا مَالٍ هَذَا الْكِتَابُ لَا يَغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا
حَاضِرًا وَلَا يَظُنُّ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ [الكهف : ٤٩] ، والآية : ﴿ وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيفٌ ﴾
[ق : ٤] ، ﴿ بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ ﴿١﴾ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ ﴾ [البروج : ٢١-٢٢] ، ﴿ يَمْحُوا اللَّهُ
مَا يَشَاءُ وَيُنْثِتْ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ [الرعد : ٣٩] .

ونلاحظ في هذا المقبوس ملامح سوء فهم وتأويل بعيد ، فكيف يبدو
القرآن كتاب الهداية والبشرى والرحمة ، ففعل « يبدو » يحتم الاحتمال
وهو على الحقيقة متصف بما ذكر .

وكيف يخلو من القوانين إذا استبعدنا عنه علم كل صغيرة وكبيرة ،
فهو ليس كتاباً علمياً ، ولكن ما فيه لا يخالف منطق العلم ، ولا نستطيع
أن ندعي أن المسائل الفقهية مجرد ترهات ومواجيد صوفية .

وليس « بعض الباحثين » يفرق بين الكتاب الأزلي (اللوح المحفوظ)
المشتمل على العلم بكل شيء والقرآن المأخوذ من اللوح المحفوظ ،
فهذا معتقد كل مسلم .

أما أن القرآن بدا نصاً طيعاً اجتماعياً فهذه فكرة جانحة مستمدة من
محمد النويهي ، وهي تصور القرآن موضع أخذ وردّ وتصوره نصاً قابلاً
للزيادة والحذف والتغيير تبعاً لحال المجتمع تحت حجة الرحمة .

وأما تسمية التغيير بـ (تقديم الحساب) فغير لائقة بقداسة القرآن
والاعتقاد السليم .

إن مسألة التفريق بين الكتاب الذي لا يُمس لكونه غيبياً ، والقرآن
القابل للتعديلات في النسخ والجمع وأسباب النزول عصارة فكر غريب

ورد عند محمد شحرور ونصر حامد أبو زيد والطيب تيزيني وحسن حنفي بدواعي واقعية النص الإسلامي ، وهذا غير وارد وغير مقبول في أصول الاعتقاد والخبر الصحيح ولا تساعد عليه اللغة .

ونخلص إلى أن الكتاب هو القرآن ذاته منظوراً إليه من جانب الكتابة لا القراءة وليس كل كتاب قرآناً ، بل كل قرآن كتاب ، وإن كان المصطلح الأخير له تعددية المعنى في نص القرآن ذاته .

وهكذا نصل إلى أن الاسم الأوحد هو القرآن الصيغة اللغوية الجديدة لكتاب جديد ، وسائر ما رصده العلماء من الأسماء هي صفات لا أسماء ، فمصطلح القرآن يفي بالماهية ، في حين تفي الصفات بالفاعلية ، ثمة ثابت ومتكرر متنوع ، وهذا ما يؤكد العلماء أنفسهم لدى ذكرهم لسبب التسمية .

كذلك لا يكفي لغوياً أن نقول : الطامة والقارعة والواقعة لنعني بها يوم القيامة ، فهذه صفات تبين الفاعلية التي يشترك فيها المسمى وغيره ، إذ الظم والقرع والوقوع صفات لعدة مسميات .

ولا يمكن أن نعد أسماء الله الحسنى أسماء خاصة به تعالى تحيط بذاته كما يحيط الاسم بالمسمى ؛ أي تطابق الدال على المدلول ، بل صفات ، ونقول : أسماء صفات ، لثباتها في ذاته عز وجل ، ولكون القرآن الكريم أثبت هذا ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف : ١٨٠] .

يقال : يا رحمن يا رحيم يا غفار يا ستار . . ، فلا شك في إمكان تمتع البشر بمثل هذه الصفات ، أما الاسم الأوحد الذي لا يكون لغيره فهو الله تبارك وتعالى ، ومن المفيد في شرح معاني الأسماء الحسنى جلاء تجلياتها في حياتنا النفسية والواقعية .

ج - اشتقاق مصطلح القرآن :

ثمة آراء متعددة متضاربة ، بعضها يقترب من المنطق اللغوي وبعضها يبعد حتى يبدو ترفاً ذهنياً أو ذوقاً خاصاً ، والاختلاف بين أنه جامد ومشتق ومهموز وغير مهموز ، والنون أصلية وزائدة ، وقد توسعت دائرة الخلاف في أصل الاشتقاق .

١- مشتق مهموز : أي هو مصدر لفعل (قرأ) بمعنى تلو مثل غفران ، أي أطلق المعنى المصدري على اسم المفعول تبعاً للآية : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَانصَحْ قُرْآنَهُ ﴾ [القيامة : ١٨] أي قراءته ، ويسند هذا الرأي إلى اللغوي اللحياني علي بن حازم (٢٠٧هـ) .

وعند الأشعري (٣٢٤هـ) شيء من هذا : « إن كلام الله سمي قرآناً لأنه يقرأ بالعربية »^(١) ، ورجحه ابن عطية (٥٢٤هـ) وكثير من المعاصرين ، ونظر الأخير إلى قول حسان يرثي عثمان رضي الله عنهما : ضحكوا بأشمط عنوان السجود به يقطع الليل تسبيحاً وقرآن^(٢) أي تسبيحاً وقراءة ، وليس من مانع يمنع من إرادة الكتاب مباشرة في قول حسان .

٢- مشتق غير مهموز : أي هو مشتق من (قرن) بمعنى جمع ، وهو قول أبي عبيدة (٢١٠هـ) وهو قول الأشعري أيضاً رغم أنه ذكر ما سبق في نهاية كلامه ، أي سمي قرآناً ، لأنه يقرن ، أي يضم السور والآيات والحروف فيه^(٣) .

(١) الإتيان : ١ / ٥١ ، مقدمتان في علوم القرآن ص / ٢٨٣ .

(٢) ديوان حسان ص / ٣٥ .

(٣) الإتيان : ١ / ٥١ .

قال الأشعري فيما نقل عنه ابن فورك (٤٠٦هـ) : « وإنما يسمى قرآناً ، لأجل أن العبارة فيه قُرُن بعضها إلى بعض ، وأن الجمع والتفرقة في القراءة لا في الكلام . » (١) ، ومنه حتماً القرآن أي الجمع بين العمرة والحج في إحرام واحد ، وعقد القرآن الذي يجمع بين زوجين ، مع لفت النظر إلى أن القاف مكسورة هنا وقاف القرآن مضمومة .

وكأن القرآن وحده يمتاز بهذه الميزة أي الجمع بين الأجزاء وكأنه يمكن التفرقة بين المكتوب والملفوظ .

أما الراغب الأصفهاني (٥٠٢هـ) فيقول : لا يقال لكل جمع قرآناً ، ولا لكل جمع كلام قرآناً ، وإنما سمي قرآناً ؛ لأنه جمع ثمرات الكتب السالفة المنزلة ، وقيل : لأنه جمع ألوان العلوم كلها ، ونظر هؤلاء إلى قوله عز وجل : ﴿ وَزَلَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ ﴾ [النمل : ٨٩] ، و﴿ مَا قَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ [الأنعام : ٣٨] فقرأ عند هؤلاء بمعنى جمع وهو رأي منسوب إلى الخوَّاص (٢٩١هـ) والإمام الشعراني (٩٧٣هـ) إضافة للراغب الأصفهاني .

٣- مشتق من القرائن : وهو قول الفراء (١٨٧هـ) النحوي المعروف ، والقرطبي المفسر (٦٧١هـ) لأن الآيات فيه يصدق بعضها بعضاً ، ويشابه بعضها بعضاً ، فهي حينئذ قرائن ، وعلى هذا الرأي وما سبق هو غير مهموز ونونه أصلية ، لكن الزجاج (٣١١هـ) النحوي المعروف قال : « هذا القول سهو والصحيح أنه ترك الهمز فيه من باب التخفيف ، ونقل حركة الهمزة الفتحة إلى الساكن قبلها » (٢) أي قرآن تصبح قرآن .

(١) تجريد المقالات ، ابن فورك ، ص/ ٦٣ .

(٢) الإتيقان : ٥١/١ .

ولا نناقش هذا ، ولكن نناقش التشابه الذي نفتقده رابطاً جامعاً بين آيات الجنة وآيات النار ، وثمة ثنائيات كثيرة لا تدعو إلى التشابه .

وتصحیح الزجاج أشار إليه أبو علي الفارسي (٣٧٧ هـ) في « الحلييات » ، وبحسب الرأي الأخير تكون النون أصلية غير مزيدة في الكلمة ، وكلّه استنباط ضعيف ، فكما أسلفنا لا تقصد المشابهة في القرآن ، بل هناك انسجام في المضامين الفكرية حيث لا تناقض وانسجام في النسق الموسيقي ، أما أن مصطلح القرآن جاء من الجمع (قَرَن) ، فلا شك أن كل كلام هو مجموع من حروف ، فهذا تكلف واضح بعيد عن قواعد اللغة والاشتقاق ، ثم إن لفظ القرآن مهموز ، ولا جدال في هذا .

٤- مشتق من القرء : والقرء هو الجمع فالهمزة أصلية وهو مزيد بالنون ، والاسم مأخوذ من قرأ الماء في الحوض إذا جمعه ، هذا ما نقله السيوطي عن الخواص .

يقول : « ماسمي القرآن قرآناً إلا لكونه مشتقاً من القرء الذي هو الجمع ، فقوم يجمعهم بتلاوته على ما فيه من الأحكام والمعاني والاعتبارات والتوبيخات والقوارع والزواجر والآداب ، وقوم يجمعهم بتلاوته على الحق جل وعلا وحده » .

ويبدو لنا أن مبدأ الاشتقاق من قرن وقرائن وقرء بعيد عن منطق اللغة وواقع القرآن الكريم ، وكأن القرآن هو الكتاب الوحيد الذي يجمع شيئاً إلى شيء على سبيل الجمع أو التشابه .

ويبدو أن هذا الرأي يوازي الثقافة التجميعية حينذاك ، وإلا فكيف نقبل سبب التسمية بحسب رأي ابن الأثير (٦٠٦ هـ) قال : « وسمي القرآن قرآناً ، لأنه جمع بين القصص والأمر . . والوعد والوعيد والآيات

والسور بعضها إلى بعض وهو مصدر كالغفران والنكران^(١) .

لكن عندما تنزلت هذه التسمية (القرآن) أول تنزل لم يكن ثمة جمع ، إذ لم ترتب الآيات والسور مع أول تنزل ، كما أن هذه المفردة تطلق على الكل والجزء .

٥- رأي الشافعي : قال الشافعي رضي الله عنه : « قرأت القرآن عن إسماعيل بن قسطنطين ، وكان يقول : القرآن اسم وليس مهموزاً ، ولم يؤخذ من قرأت ، ولو أخذ من قرأت لكان كل ما قرئ قرأناً ، ولكنه اسم للقرآن مثل التوراة والإنجيل ، يهمز قرأت ولا يهمز القرآن »^(٢) .

فهذا يعني أن القرآن اسم علم لكتاب الله غير مشتق وغير مهموز خلافاً لكل ما سبق من آراء .

ولكن نتساءل هل يوجد قراءة بالتخفيف لهزمة اللفظة ، أجل فقد ورد في الإتيان ولسان العرب السند الذي يحتج به إسماعيل فقد : « قرأ على شبل ، وأخبر شبل أنه قرأ على عبد الله ابن كثير ، وأخبر عبد الله أنه قرأ على مجاهد ، وأخبر مجاهد أنه قرأ على ابن عباس رضي الله عنهما ، وأخبر ابن عباس أنه قرأ على أبي ، وقرأ أبي على النبي ﷺ »^(٣) .

فالقرآن قراءة متواترة وهي قراءة عبد الله بن كثير (١٢٠ هـ) وحده كما تثبت كتب القراءات ، وقد أخلص الشافعي لقراءته ، فهو لا يلفظها إلا (قرآن) ، وهذا ما نجده مثلاً في كتابه « الرسالة »^(٤) ، وهذا ما لم يشر إليه الدارسون إذ اكتفوا بالنقل .

(١) النهاية في غريب الحديث : ٣٠ / ٤ وهو رأي البغوي في شرح السنة : ٤٢٨ / ٤ .

(٢) تاريخ بغداد : ٦٢ / ٢ ومناقب الشافعي : ٢٧٧ / ١ .

(٣) لسان العرب مادة (قرأ) ، الإتيان : ٥٢ - ٥٠ / ١ .

(٤) راجع التسهيل لقراءات التنزيل ، محمد فهد خاروف ، ص / ٢٨ ، والرسالة صفحات متفرقة .

ولكنّا لا نذهب معه إلى أن كلمة القرآن عَلم غير مشتق ، فلاشتقاق من القراءة واضح ، وليس من المعقول لغوياً أن تكون مفردتا التوراة والإنجيل غير مشتقين ، لأن الأصل الفعلي للكلمات أساس في اللغات السامية .

فالشافعي رضي الله عنه قرشي وقريش لا تهمز فتقرأ (قرا) بدلاً من قرأ ، والقراءات راعت اللهجات ، وليس من البعيد أن يأخذ الإمام قراءة قبيلته ، هذا صحيح ، إلا أن العَلَمية (كون اسم القرآن علماً) غير مقبولة ، واللافت للنظر أن الإمام السيوطي يرجح ، وليس من عادته رأي الشافعي من غير تفسير للقضية .

والذي نرجحه من هذه الآراء ما جاء عند اللحياني فهو مهموز مشتق من فعل قرأ فهو مصدر بوزن جديد وضعه القرآن ذاته ، للفت النظر إلى جِدَّة الرسالة السماوية من خلال العدول عن مصدر القراءة إلى القرآن ، وإذا كان اسم مفعول ، فهذه دلالة على أنه سهل القراءة وكأنه يُقرأ من غير أية عناء ، فهو سهل التأثير ، وكأنه مقروء بذاته .

فالصحيح والأقوم ما ذكره اللحياني وذلك لسببين :

الأول معنوي فكري ، لأن القرآن دعا إلى التحضر والرقي ، فكانت أول كلمة من الوحي القرآني « اقرأ » ، وهي مفتاح الحضارات ، فالمسلمون أمة اقرأ ، ثم أثبت القرآن بعد هذا أن المعرفة الصحيحة سبيل إلى سعادة الدارين ، ورسم المنهج القويم للأمة العربية التي قادت الأمم لقرون متعددة ، وهذا ينطبق على عصرنا ، إذ لا نتخلص من إشكالاتنا إلا بالمعرفة الصحيحة للذات والموضوع .

والسبب الثاني أن القراءة تعني النسق الموسيقي الرائع الذي تمتع به القرآن ، من انسجام بين الحروف ، وتدفق هرموني في نسيج الآيات

ومطابقة الصوت للموضوع ، ولا شك أن أول ما جذب العرب الفصحاء فيه تلك الطبقة الحسية الصوتية ، أو ما يدعى بالصورة الأولى للنص ، والمعروف أن التغني بالقرآن سنة ، قال عليه الصلاة والسلام : « ليس منا من لم يتغنَّ بالقرآن »^(١) .

والحق أن العرب استخدموه للدلالة على معنيين : التلاوة والحمل ، ولكن ثمة تطور حصل في لغتنا منذ الجاهلية ، وهكذا نستبعد رأي الدكتور صبحي الصالح إذ يقول رحمه الله : « والعرب في الجاهلية حين عرفوا لفظ (قرأ) استخدموه بمعنى غير معنى التلاوة ، فكانوا يقولون : هذه الناقة لم تقرأ سلى قط ، يقصدون أنها لم تحمل ملقوحاً ولم تلد ولداً ، ومنه قول عمرو بن كلثوم : هجان اللون لم تقرأ جنيها ، أما قرأ بمعنى (تلا) فقد أخذها العرب من أصل آرامي وتداولوها ، فمن المعروف كما يقول برجستراسر أن اللغات الآرامية والعربية والفارسية تركت في العربية آثاراً لا تُنكر ، لأنها كانت لغات الأقوام المتمدنة المجاورة للعرب في القرون السابقة للهجرة ، . . ومهما يكن من شيء ، فإن تداول العرب قبل الإسلام للفظ (قرأ) الآرامي الأصل بمعنى (تلا) كان كافياً لتعريبه واستعمال الإسلام له في تسمية كتابه الكريم »^(٢) .

ولا شك أن المستشرقين المعتدلين والمتطرفين منهم يهدفون إلى أشياء أبعد من التسمية ، لينقشوا في نفوس ضعاف الإيمان أن القرآن تسميةً ومضموناً من مخلفات الأمم السابقة ، وما ذكره الدكتور صبحي لم تقرَّ به اللغة .

فكلام هذا المستشرق مدفوع من عدة جوانب ، فهو ليس بعربي ، ولم

(١) رواه البخاري وأحمد وأبو دارد انظر فيض القدير : ٣٨٧/٥ .

(٢) مباحث في علوم القرآن د . صبحي الصالح ، ص/١٩-٢٠ .

يطلع على الاستعمال اللغوي باستقراء وشمولية ، بل يخلو من الموضوعية في رأينا ، فوجود المعنى الحسي السابق (الحمل) لا ينفي استخدام الكلمة لشيء آخر وهو التلاوة ، ثم إن الزركشي ينقل أن لفظ القرآن مشتق من قرأ بمعنى أظهر وبيّن ، وأن القارئ يظهر القرآن ويخرجه^(١) .

والدليل كما يقول الأصوليون : « إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال » ، فاتصال العرب بالآرامية لا يحتمل أن تستورد لفظة القراءة ، وإذا كانت العربية تتطور ، فلماذا لا يكون العكس ؛ أي أن الكلمة عربية أولاً انتقلت إلى الآراميين وفقدتها لغتنا عند نزول القرآن ولم لا تكون بهذا المعنى في اللغتين معاً .

وبعد أن قال عز وجل : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ [يوسف : ٢] لا مجال لأن نعيد اسم الكتاب إلى مصدر آرامي ، والأمر ذو حساسية لأنه يتعلق بالعقيدة من بعيد أو قريب وذو مخاطر استشراقية كما أسلفنا ، فالمسلم لا يستسيغ مثل ما جاء عن برجستراسر لقوله تعالى : ﴿ لَسَاكُتُ الَّذِي يُلْحِدُونَكَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴾ [النمل : ١٠٣] .

ونقر بأن كلمة (قرأ) جاءت في معنى : جمع ، حمل ، تلا ، أظهر ، وكلها معان لا تخالف القرآن ، فالقرآن جامع مجموع ، ونص متلو ، وإظهار للغيب ، ومعنى الحمل في أن قراءة القرآن ولادة وهذا ملمح جليل ، وإذا نظرنا إلى أزلية القرآن الذي كان قبل نشوء اللغة العربية وجدنا شيئاً من الصحة في علمية اسم القرآن عند الشافعي .

ومن الآراء المرجوحة التي تدل على سمة التجميع الهش ما نقله السيوطي من الجاحظ (٢٥٥ هـ) الذي يقول : « سمى الله كتابه اسماً

(١) البرهان : ٢٧٧/١ .

مخالفاً لما سمي العرب كلامهم على الجُمْل والتفصيل ، سمي جملة قرآناً كما سموا ديواناً ، وبعضه سورة كقصيدة ، وبعضها آية كالبيت ، وآخرها فاصلة كقافية ^(١) .

فهذا القول يحتاج إلى مناقشة ، وليس له أصلاً سند ديني يعضده ، ومن الممزوج قراءته في كتاب يشتمل على علوم القرآن مثل الإِتْقَان ، ومن المكروه أن يمر التحقيق - تحقيق الكتاب - بمثل هذه العبارة بسلام .

وذلك لأن كلمة الديوان الفارسية الأصل لم تكن معروفة في زمن نزول القرآن ، فكيف تكون المعارضة بعد زمن ؟ كذلك لم يطلق مصطلح البيت على الشطرين المعروفين في الشعر إلا في وقت متأخر ، ولم يُسم القرآن رؤوس الآيات فواصل ، أما القصيدة فقد وجد معناها في العصر الجاهلي ، ولكن لا معنى للمعارضة .

فالمغايرة أنه أطلق اسم القرآن على ما هو مقروء لأول مرة ، قال الدكتور نور الدين عتر حفظه الله : « والسّر في ذلك حكم جليلة ، نذكر منها :

١- الدلالة على خصائص القرآن وفضائله .

٢- الإشارة إلى انفصال هذا القرآن عن سائر الكلام لعلوه في سماء الإعجاز وكونه كلام الله المجيد ^(٢) .

والجدير بالذكر أن اللفظ المعروف « بآل » التعريف (القرآن) يقتصر على هذا الكتاب العظيم ، أما كونه غير معرف ، فقد يقصد به القرآن الكريم ، وقد يقصد معنى القراءة كما في قوله عز وجل : ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴾ ^(٣) فَإِذَا قَرَأَهُ فَأُنْصِتْ لَهُ قُرْآنَهُ ﴿ [القيامة : ١٧-١٨] .

(١) الإِتْقَان : ١/ ١١١ .

(٢) القرآن الكريم والدراسات الأدبية ، ص/ ١٠ .

كذلك إذا أطلق اللفظ المعروف قصد به القرآن الكريم كله كما في الآية : ﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ ﴾ [الإسراء : ٩] ، ولا يُطلق المعروف على بعض القرآن إلا مقيداً بقرينة كما في قوله ﷺ : « زوجتكها بما معك من القرآن »^(١) ، وقول الفقهاء : يحرم على الجنب والمحاض والنفساء قراءة القرآن ، والمقصود أي جزء منه .

أما اللفظ المذكور فيقصد به الكل والبعض على السواء ، بمعنى إذا أطلق لا يُقصد به مجموع القرآن كله إلا إذا دلت القرائن على ذلك : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ [يوسف : ٢] .

وليس من نافلة القول أن نذكر أن « آل » التعريف ليست للتعريف ههنا كما في كلمة أخرى ، وإنما هي للمح الأصل كما يقول علماء النحو ، أي دخلت لتبين أن القرآن أصله مصدر كما نقول : الفضل بن العباس ، فإن « آل » التعريف فيهما ليست للتعريف كما في الرجل والشجرة والبيت ، ويمكن أن تفيد صاحبها التعريف ، لأنه معرفة قبل دخولها وبعده ، وكذلك لفظ القرآن فهو علم قبل دخول آل^(٢) .

ويشيع عند العوام كون المصحف اسماً للقرآن الكريم ، بل يقسمون به خطأ على أنه كلام إلهي ، فهي تسمية من وضع الناس مأخوذة أصلاً من الصحف لا من مضمونها ، يقول الدكتور فهد الرومي : « إن المصحف ليس اسماً للقرآن ذاته ، وإنما هو اسم للمصحف التي كتب عليها القرآن ، ولم يطلق عليه (المصحف) إلا بعد جمع القرآن الكريم في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه في صحف ضم بعضها إلى بعض ، فسميت مصحفاً ، ولهذا نرى العلماء يتحدثون عن حكم بيع المصحف ، ولم يقل

(١) البخاري ، فضائل القرآن ، باب خيركم من تعلم القرآن ح (٥٠٢٩) .

(٢) إتيان البرهان ، د . حسن فضل عباس ، ٤٦/١ - ٤٩ .

أحد منهم بيع القرآن ، فالقرآن الكريم كلام الله تعالى ، أما المصحف فهو عمل البشر وصناعتهم التي يتتغون بها الرزق والكسب الحلال»^(١) .

وليس يصح أن نقول : (القرآن المرتل) كما رأى بعضهم عام ١٩٦٤ في مصر^(٢) لدى إطلاقه على الأسطوانات المسجلة حينذاك ، فالصحيح أن نقول : (المصحف المرتل) ، وذلك لأن الصحابة البررة اختاروا (المصحف) لكونه متصلاً بالجسم المادي ولم يفهم أن المجموع قرآن والحامل جسم مادي ، فالقرآن كلمات غيبية مجردة عن المواد .

يقول علماء الكلام : « كلام الله تعالى غير مخلوق ، وهو مكتوب في المصاحف ، محفوظ في الصدور ، مقروء باللسن ، مسموع بالأذان ، غير حال في شيء منها » .

ويقول الألوسي بعد سرد كلام أهل السنة : « فقولهم : (غير حال) إشارة إلى مرتبته النفسية الأزلية ، فإنه من الشؤون الذاتية ، ولم تفارق الذات ولم تفارقها أبداً ، ولكن الله تعالى أخذ صورها في الخيال والحس ، فصارت كلمات مخيلة وملفوظة مسموعة ومكتوبة ومرئية ، فظهر في تلك المظاهر من غير حلول»^(٣) .

وكلمة المصحف عربية خالصة ، جذورها اللغوية واردة في القرآن ، ولا نريد أن نصدق رواية تاريخية واهية ، فنفتح ثغرة لضعاف الإيمان والمستشرقين ، وهكذا لا نوافق المظفري إبراهيم بن عبد الله (٦٤٢ هـ) .

يقول المظفري : « لما جمع أبو بكر القرآن قال : سموه ، فقال بعضهم : إنجيلاً ، وقال بعضهم : سموه السفر ، فكرهوه من اليهود ،

(١) دراسات في علوم القرآن ، ص/ ٣١ .

(٢) راجع الجمع الصوتي الأول للقرآن د . لييب السعيد ، ص/ ٧٣-٧٤ .

(٣) روح المعاني ، الألوسي : ١١/١ .

فقال ابن مسعود : رأيت للحبشة كتاباً يدعونه المصحف فسموه به «^(١)» .

وكان هذا القول يعجب الدكتور محمد الدسوقي ، فينقله عن دائرة معارف الشعب في ليبيا : « وكلمة المصحف وإن كانت حبشية الأصل ، فقد قربتها إلى المسلمين الأخوة اللغوية بين العربية والحبشية في الأسرة السامية »^(٢) .

ولم نكن نعرف قبل هذا أن الحبشية لغة سامية وهذا عجيب ، ولا نستغرب إذ نجد الزركشي ينقل هذا الكلام من كتاب للمظفري مفقود - والله الحمد - اسمه التاريخ المظفري ، فهو مؤرخ ، ولا علاقة له بقوة السند وصحة القول .

فهذا الكلام بالنقد الخارجي غير مسند ، وهو رواية تاريخية كالأعاجيب الكثيرة التي يتفوه بها مؤرخون .

أما النقد الداخلي : فهل يعقل أن يقترح الصحابة الكرام تسمية جمع القرآن بالإنجيل ، والأخير كتاب لغيرهم ، وكيف يطلق اسم واحد على مسميين ما دام الإنجيل يعني كتاباً سماوياً سابقاً ؟ وهل يعقل أن يقترحوا اسم السفر وقد شبه اليهود بالحمار يحمل أسفاراً ، ثم إن المطلوب تسمية للمجلد ، والتوراة والإنجيل اسمان للمضمون لا للمجلدين .

ولا يُعقل أن يدعي ابن مسعود رضي الله عنه معرفة لغوية بالحبشية الغريبة ولا ذكر أنه سافر وعاشر الحبشيين ؟ ، فهل نطقت الكلمة في الحبشة بأصوات (مصحف) كما عندنا في العربية ، وإذا أراد ترجمة لكلمة مصحف فقد وصل إلى مدلول عربي .

(١) البرهان : ٣٥٣/١ .

(٢) في تاريخ القرآن ، د . محمد الدسوقي ، ص ٥١ .

والمصطلح كما نرى ليس غريباً عن البيئة العربية التي تعرف الصحف فالاشتقاق من المصحف سليم لغوياً ، ثم هل كان ثمة كتاب غير الإنجيل عند أهل الحبشة حتى يصرح به ويلمح إليه في المقبوس ؟

إذن فقد درجت هذه التسمية المشتقة من المصحف من غير اجتماع أو مشورة ، مع أن الراجح أن تسمية المصحف كانت في عهد عثمان رضي الله عنه بعد تسمية (المصحف) في عهد أبي بكر رضي الله عنه ، وثمة آراء تسجل وجود المصطلح قبل جمع عثمان فيقال بوجود مصحف أبي ومصحف علي ومصحف ابن عباس ومصحف ابن مسعود ، فإن وجدت فلا نظنها تامة كالمصحف عند أبي بكر رضي الله عنهم جميعاً .

بقي أن نذكر فائدة فقهية قائمة على تقنية عصرية ، إذا كان العلماء قد فرقوا بين القرآن والمصحف ، فإنهم تحدثوا عن حكم بيع المصاحف ، ولكنهم استحبوا التأدب وبعضهم أوجب لفظ الهبة ، وهذا يؤدي بنا إلى تحريم مسّ المصحف .

ولكن هل يُعد ما يظهر على شاشة الحاسوب من القرآن وشريط الكاسيت أو المذياع الناطق بالقرآن أو رسائل الهاتف الجوال قرآناً أو مصحفاً ؟ ولا ننسى أن الشافعي يحرم شدّ الناقة التي تحمل آية على ظهرها .

الحقيقة أن ما نراه مجرد أضواء وما نسمعه مجرد أصوات ، وليس يجب على لامس هذه الأشياء الضوء ، ولكن ندعو إلى هذا تقديساً على سبيل التنزيه أو الكراهة التحريمية ، إذ ليس من اللائق أن تمس هذه الأضواء على غير طهارة ، كما أن الشاشة بمنزلة الصحيفة .

وأخيراً لسنا نمانع الدارسين في إحصاء ما سموه أسماء القرآن الكريم ، فهذا دليل تشريف وتقديس ، وليس من التكليف ، ولكن ينبغي

أن ينقلب البحث من وصف إلى فعل ومن دراسة وصفية إلى بحث فعال ،
فلا جدوى من الجمع والتزيد في هذا المضمار والانشغال به في حدود
الوصف .

فإنه عز وجل له الأسماء الحسنى ، إن كانت أسماء أو صفات ، فإن
البحث فيها وإحصاءها يدل على اهتمام بالذات الإلهية وتجلياتها في
واقعنا ، وعلى رصد سلوكنا وفق تجليات هذه الأسماء .

ويحسن تبين الفائدة من تسمية القرآن الكريم ، ليتسم البحث بتطلع
ديني يحدد خصوصية القرآن الكتاب الأعظم ، ويسعى إلى استنهاض
الهمم ، للعودة إلى هذا الكتاب الأعظم بعد معرفة خصائصه في الشكل
والمضمون .

* * *

الفصل الثالث

ظاهرة الوحي

تمثل ظاهرة الوحي اتصال خبر السماء بالأرض ، فالإقرار عقلاً والتصديق قلباً بالوحي هو أساس الاعتقاد الصحيح ، لأن الوحي وسيلة ، ومبدأ اتصال العابر بالأزلي ، وعالم الشهادة بعالم الغيب ، أو اتصال عالم الطبيعة بما وراء الطبيعة وفق المفهوم الفلسفي .

ويمثل الوحي مصدر المعرفة الحقة عن عالم الغيب ، بما يشمل الإنسان مبدأه ومنتهاه ، والكون وصانعه ، في حين تشكل المدركات الظاهرة من عقل وحواس مصدر المعرفة عن عالم الشهادة .

والأمر الجوهري الذي لا غنى عنه في هذا البحث أن الإيمان بعالم الغيب ليس بالحيّز البعيد عن مستلزمات القدرة العقلية ، فضلاً عن أن يوصف الوحي بنقيض العقل البشري ، والنأي عن قوانينه الفطرية .

إن في وسع العقل بوصفه أداة إدراك لموجودات عالم الشهود ، أن يستدل على وجود عالم الغيب بدلالة عالم الشهود ، وتلك دعوة قرآنية ردها القرآن الكريم من خلال الحضّ على النظر إلى البراهين الساطعة في الأنفس والآفاق ، أي في الكون الصغير والكون الكبير قال عز وجل : ﴿ سَتُريَهُمْ يَتَتَفَئِ الْآفَاقِ وَيُفِ أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ ﴾ [فصلت : ٥٣] .

ويأتي على رأس الإيمان بالغيب الإيمان بالله عز وجل خالقاً موجداً ممدداً ، وكل ما دونه مخلوق ، ولا يكون العقل إذ يسلم بوجود صانع

للكون قد سلم بباطل أو عقيدة مستحيلة ، إذ المتعارف عليه في النظر الموضوعي السليم أن عدم العلم بوجود الشيء لا يعني قطعاً العلم بعدم وجوده ، فكثيراً ما كانت ظواهر كونية خافية ثم اكتشفت مع التقدم وتبينت ماهيتها ، ومع هذا فالذي لا يستطيع تفسيره من ظواهر الكون كثير ، فلا يقال لم تكن الميكروبات موجودة لعدم اكتشافها سابقاً ، بل لا يقال إن الالكترود غير موجود ، لأننا لا نراه ، بل نرى أثره .

وعندما يعجز العقل من خلال دائرته الإدراكية عن معرفة ما يليها ، ولا يتجاوز هذه الدائرة يأتي الخبر الصادق الذي يتجلى في الوحي ليفسر ويحكم ، ثم يدخل هذا التفسير ضمن المحاكمة العقلية ويغدو من المسلمات ، فالوحي بعد عجز العقل يعرف بطبيعة الصفات الإلهية إذا كان العقل يكتفي بمعرفة وجود خالق ، ويرسم الوحي للإنسان طريقه الأمثل الذي يحدد له سعادة الدارين الأولى والآخرة .

لم تعد نظرة الماديين كافية ، بل انتفى منها الإقناع ، وعفى عليها الزمان ، ليكون للجانب الروحي أثره وفاعليته ، وما جدّ من مكتشفات وتقنيات اليوم أصبح يقرب مفهوم الوحي ، فالاتصال بالصورة والصوت مثلاً من مسافات هائلة ، أصبح يقرب الاقتناع بنزول الوحي ، فضلاً عن اكتشاف العلم التجريبي لوجود عوالم روحية ، وأن مسألة ارتباط العلم بالإلحاد كانت هوى فلسفياً وميولاً مريضة عند بعضهم ، ما دامت المواد التي تؤدي إلى الكفر هي المواد نفسها التي تؤدي إلى الإيمان .

لذلك لم يعد من اللازم حشد البراهين العلمية التي تعضد ظاهرة الوحي ، فعصر الإلحاد ولّى ، وكثير من دعاة أذعنوا للإيمان بعد كشف غمة الرقابة المؤدلجة بالكفر ، فأمن بالله أساطين الكفر ، فلا حاجة لحجج ودلائل .

وتأتي أهمية مبحث الوحي من كونه علة المباحث جميعاً ، إذ يبين ماهية القرآن ومصداقيته ، ويضع الأسس المتينة لمسائل الإيمان ، فلا يخاطب الله عز وجل البشر مباشرة ، فكان لا بد من رسول يأنسون به حتى يتم التفاعل مع الدعوة ﴿ وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ﴾ [فاطر : ٢٤] ، ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ [الإسراء : ١٥] .

فيغدو هذا الرسول الذي يحمل الوحي قدوة في المسيرة الفاضلة ، وهذا عدل إلهي يترفع عن الفكر الوثني الذي تُسرق فيه المعارف الإلهية سرقة ، كما سرقها بروميثيوس من كبير الآلهة في الأساطير اليونانية .

إن أثر الوحي يتجلى في مساعدة العقل على التوجه الصحيح ليعرف سائر الأنوار ، بعد اكتشافه نقطة النور الأولى ، فلولو الوحي والرسول لتخبط العقل ، وأعطى لنفسه تصورات باطلة عن الإله ، وقد يؤله الموجودات وينحرف عن خالقها ، وقد يتصور أن الموجودات مخلوقة دفعة واحدة استراح بعدها الخالق ، كما في الفلسفات المريضة التي لا كها كثيرون ورددها للأسف من أعلامنا القدامى كثيرون .

ثم جاءت الرسالة المحمدية إنفاذاً للبشرية كافةً ، فهي رسالة لكل زمان ومكان ، إذ قال تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ [الأنبياء : ١٠٧] ، وجاء في الحديث أنه قال عليه الصلاة والسلام : « إنما أنا رحمة مهداة »^(١) .

أ- الدلالة اللغوية :

ماطبق عليه المعاجم هو أن أصل الوحي الإشارة السريعة والخفاء ، فالوحي بحسب معناه اللغوي الأصلي يتجلى دلالات متنوعة ، لكنها لا تتناقض فيما بينها :

(١) الطبقات الكبرى ، ابن سعد ، مرسلاً ، وأخرجه الحاكم وأقره الذهبي .

١- الإلهام الرحماني الفطري : ويكون للإنسان المتصف ببقاء الفطرة وطهارة الروح ، فالوحي إلى أم موسى عليه السلام : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أُمُّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ ﴾ [القصص : ٧] ، والآية : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أُمُّكَ مَا يُوحَىٰ ﴾ [طه : ٣٨] .

٢- الإلهام الغريزي : ويكون للحيوان ، كما في الآية : ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِنَ اللَّبَالِ يَوْمًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴾ [النحل : ٦٨] وهذا يسمى بالتسخير .

٣- الإشارة السريعة : وتكون على سبيل الرمز والإيماء والحركة بالجوارح ، ومنه ما جاء عن زكريا عليه السلام : ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴾ [مريم : ١١] . وواضح من خلال هذه الأمثلة وجود (أن) التفسيرية ، مما يعني أن الوحي يوازي الإشارة ، وقيل في الآية الأخيرة : إنه أشار أو كتب .

٤- وسوسة الشياطين : وذلك لتزيين الشر في نفس الإنسان والمكاتفة فيما بينهم ، كما في الآية : ﴿ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَنِّدُوا لَكُمْ ﴾ [الأنعام : ١٢١] ، والآية : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطَانِينَ إِلَّا نِسَاءَ الَّذِينَ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا ﴾ [الأنعام : ١١٢] .

٥- بوساطة اللوح والقلم : وذلك ما يوحيه الله إلى الملائكة ، كما في الآية : ﴿ إِذْ يُوحَىٰ رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبَّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [الأنفال : ١٢] .

٦- التسخير : وذلك في مخاطبة الجمادات ، فقال عن الأرض : ﴿ يَا أَيُّهَا الْأَرْضُ أَرْضِي رَبَّكَ وَلَا خُلَافَ لَهُمَا ﴾ [الزلزلة : ٥] ، أي أمرها ، وعن السماء إن لم يُقصد أهلها من الملائكة كما في الآية : ﴿ وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا ﴾ [فصلت : ١٢] .

٧- الكتابة : يقال في اللغة عن الكتاب والمكتوب : وحي ، فأوحى إليه وحياً ، أي أرسل رسالة .

وقال الفيروزآبادي : « الوحي ، الإشارة والكتابة والمكتوب والرسالة والإلهام ، والكلام الخفي ، وكل ما ألقته إلى غيرك : والصوت يكون من الناس وغيرهم . . ، وأوحى إليه بعثه وألهمه ، ونفسه وقع منها خوف ، وتوحي أسرع ، وشيء وحي عجلٌ مسرع ، واستوحاه حركه ودعاه ليرسله ، واستفهمه ، ووحيه توحية عجله »^(١) .

فاللفظ عربي ومن التعسف البالغ رد الكلمة إلى أصل غير عربي كالآرامية .

ويلحظ في دلالة الوحي معنى الإلهام حيث الخفاء ، ودلالة السرعة إذ يتجلى هذا في سرعة وحي الآيات القرآنية بالنسبة لزمن قراءتها ، هذه السرعة قائمة في الإرسال والتلقي على حد سواء ، وهناك دلالة الانتقال من كائن إلى آخر .

ب- الدلالة الشرعية :

الوحي في الشرع هو الكلمة الإلهية التي يلقيها الخالق عز وجل إلى أنبيائه ، فهو غير مقتصر على الأنبياء^(٢) ، وقيل في تعريفه : إعلام الله تعالى لنبي من أنبيائه بحكم شرعي مقول أو مفهوم ، بكتاب أو بغير كتاب ، وهو كما عرفه الشيخ محمد عبده : « عرفان - أي معرفة يجده الشخص من نفسه مع اليقين بأنه من قبل الله بواسطة أو بغير واسطة ، والأول بصوت يتمثل لسمعه أو بغير صوت ، ويفرق بينه وبين الإلهام ،

(١) القاموس المحيط ، الفيروزآبادي : ٥٧٩/٤ .

(٢) عمدة القارئ للعيني : ١٤/١ ، وتحفة الأحوذى : ٣٠١/٤ .

بأن الإلهام وجدان تستيقنه النفس ، فتتساق إلى ما يطلب على غير شعور منها من أين أتى ، وهو أشبه بوجودان الجوع والعطش والحزن والسرور ^(١) .

فالوحي معرفة خاصة متصفة بخصوصية القول الإلهي أو الأمر الإلهي ، وفق الطرق التي حددها القرآن الكريم في قوله عز وجل : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَىٰ حَكِيمٍ ﴾ [الشورى : ٥١] .

كذلك وردت الدلالة الشرعية لكلمة الوحي في الآية الكريمة : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم : ٤] ، فدلّت على الكلام الموحى ، فالوحي يطلق على (الموحى) أي الاسم المفعول وقال عز وجل : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ ﴾ [الأنبياء : ٢٥] ، أي نعلمه بالوحدانية ووجوب الطاعة ، كما أطلقت كلمة الوحي على وسيلة الاتصال ، قال تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا أُنْذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ ﴾ [الأنبياء : ٤٥] .

ويمكن أن نخلص إلى أنواع شتى من الوحي الإلهي ، فمنه ما يكون مكالمة بين العبد وربّه بلا وساطة جبريل ، كما في الآية : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ ﴾ [الأعراف : ١٢٣] ، والآية : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [النساء : ١٦٤] ، وهذه المكالمة نال شرفها سيد البشرية عليه الصلاة والسلام في المعراج .

ومنّه ما يكون إخباراً لا إلهاماً كما يرى الشيخ الزرقاني ، إذ نخالفه هنا ، فثمة إخبار يقذفه الله عز وجل في قلب مصطفىاه نبياً كان أو ولياً على

(١) رسالة التوحيد ، الشيخ محمد عبده ، ص/٢٥ ، وراجع الوحي المحمدي ، الشيخ محمد رشيد رضا ، ص/٣٤ وراجع بدع التفاسير ، الشيخ عبد الله بن الصديق الغماري ، ص/٩٥ .

وجه من العلم الضروري ، فلا يستطيع له دفعاً ، ولا يجد فيه شكاً .
ومنه ما يكون مناماً صادقاً ، ومنه ما يكون بوساطة أمين الوحي جبريل عليه السلام ، وهذا النوع هو وحي القرآن ، ومن الطبيعي أن يكون الوحي المتجه إلى الناس متصفاً بالصوت .

وقد قال عز وجل : ﴿ قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُم بِالْوَحْيِ ﴾ [الأنبياء : ٤٥] ، مما يعني أن مصدر كل الإنذارات هو الوحي ، سواء نسبت إلى القرآن أو إلى النبي عليه الصلاة والسلام في الحديث النبوي ، وقال تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل : ٤٤] .

فمفهوم الآية أن يأخذ البيان حكم المبين ، والمبين والبيان محصوران بالوحي ، وقد أفادت الآية الكريمة : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم : ٣-٤] أن كلمة النطق صيغة لغوية عامة ، شاملة للقرآن الكريم والسنة الشريفة ، فهي إذن غير مقتصرة على أحدهما ، وجميع ما نطق به النبي الأكرم عليه الصلاة والسلام من التشريع هو من عند الله .

فالإعلام السريع والخفي معلمان واضحيان للوحي ، والسرعة والخفاء خصيصتان للتقنية الحديثة ، وتظهران جلياً كلما تقدمت المخترعات الاتصالية من هاتف وتلكس وتلفاز . . وهو أكثر تقدماً من سائر العلوم .

فالوحي إذن دعوة إلهية إلى أعمال العقل طلباً للتطور ، وحيثيات الوحي الغيبية لا تدعو إلى تعطيل العقل ، وهذا ما شهده العالم بعد نزول القرآن خاصة ، بعد الوحي السابق ، إذ تطورت الصناعات وكثرت الاكتشافات بعد جمود غالب ملحوظ .

ونتساءل الآن : لماذا لم يكن القرآن الكريم وحياً مباشراً في اليقظة أو المنام ، أي من غير ملك ؟ إن الحكمة الإلهية تتجلى في إقناع الكفرة

بوجود وسيلة (الملك) تؤكد هذه الوسيلة مصدر الكتاب وأوامره وزواجه .

وتتجلى الحكمة الإلهية أيضاً في ترسيخ سمة التعليم والتعلم في القرآن ، إذ بدأ التعليم والتعلم بين الملك والنبى عليه الصلاة والسلام ، وهذا مفهوم جليل الشأن ، كما تظهر قيمة التلاوة التي تعني انشغالاً تاماً عن الدنيا ، بخلاف المفهوم لمعاني القرآن ، إذ يتزامن هذا مع غيره .

فالتلاوة انقطاع زائد للعبادة يفوق التذكر ، كما لا تظهر مزية القراءة وما تغدق به من جماليات صوتية ، ولا يتجلى الحرص على الحفظ والركون إلى معلم ، إلا مع هذه الوسيلة (الملك) ، وقد حفلت الأمة بطبقات وحلقات لا تحصى للتلاوة .

إن هذا الملك هو أمين الوحي جبريل عليه السلام ، ليس مقصوراً على الرسالة المحمدية ، فقد نزل على الأنبياء السابقين ، هذا بدلالة الآية الكريمة : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة : ٩٧] .

ونتساءل أيضاً : هل نزل جبريل عليه السلام على نبينا ﷺ بغير القرآن ؟ فيمكن أن نقول نزل بالسنة غيره من الملائكة ، أو اقتصر عليه الأمر وهو الأرجح ؛ لأن القرآن والسنة وحي ، ولم يصرح النص بهذا كثيراً .

فمن دلائل السنة المصراحة حديث عمر رضي الله عنه (٢٣ هـ) عن الإسلام : « بينا نحن جلوس ، إذ طلع علينا رجل شديد سواد الشعر شديد بياض الثياب »^(١) ، والحديث الآخر الذي نقلته عائشة رضي الله

(١) مسلم ، الإيمان ، والترمذي ، الإيمان ، ح (٧٣٨) ، وأبو داود ، السنة ، ح (٤٦٩٥) ، والنسائي ، الإيمان : ٩٧/٨ . والوافي في شرح الأربعين النووية ، ص/١٥ .

عنها عن النبي ﷺ : « مازال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه يرثه » (١) .

وثمة قاصمة كان قد ذكرها الدكتور نصر حامد أبو زيد في تأويل جانح عن حقيقة الدين والتاريخ ، لا بأس أن نختم به ونفنده قبل الكلام على كفيات الوحي ، قال : « لقد كان ارتباط ظاهرتي « الشعر والكهانة » بالجن في العقل العربي ، وما ارتبط بهما من اعتقاد العربي بإمكانية الاتصال بين البشر والجن ، هو الأساس الثقافي لظاهرة الوحي الديني ذاتها ، ولو تصورنا خلوق الثقافة العربية قبل الإسلام من هذه التصورات لكان استيعاب ظاهرة الوحي أمراً مستحيلاً من الوجهة الثقافية ، فكيف يمكن للعربي أن يتقبل فكرة نزول ملك من السماء على بشر مثله ، ما لم يكن لهذا التصور جذور في تكوينه العقلي والفكري ، وهذا محله يؤكد أن ظاهرة الوحي القرآن لم تكن ظاهرة مفارقة للواقع ، أو تمثل وثباً عليه ، وتجاوزاً لقوانينه ، بل كانت جزءاً من مفاهيم الثقافة ونابعة من مواصفاتها وتصوراتها ، إن العربي الذي يدرك أن الجني يخاطب الشاعر ويلهمه الشعر ، ويدرك أن العراف أو الكاهن يستمدان نبوءاتهما من الجن ، لا يستحيل عليه أن يصدق بملك ينزل بكلام على بشر ، لذلك لا نجد من العرب المعاصرين لنزول القرآن اعتراضاً على ظاهرة الوحي ذاتها ، وإنما نصب الاعتراض ، إما على مضمون كلام الوحي ، أو على شخص الموحى إليه ، ولذلك أيضاً يمكن أن نفهم حرص أهل مكة على رد النص الجديد القرآن إلى آفاق النصوص المألوفة في الثقافة ، سواء كانت شعراً أم كهانة » (٢) .

(١) البيهقي كما في فيض القدير : ٤٤٨/٥ وهو حسن .

(٢) مفهوم النص ، د . نصر حامد أبو زيد ، ص / ٣٣-٣٤ .

وكأنما غاب عن ذهن الدكتور نصر أن ظاهرة وحي النبوة أقدم من ظاهرة الاتصال بالجن إن صدق الاتصال بهم ولم تكن الأخبار مجرد أكاذيب وخزعبلات .

وتبدو لنا الكهانة انحرافاً عن أصل ديني متأصل في النفوس ، فوحي النبوة قديم قدم نبوة آدم عليه السلام ولم يمر زمان إلا وفيه نبي ، كذلك لم تخل بقعة من النبوة ، والعرب أبناء النبيين إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام ، فلا يعقل أن تكون الكهانة هي الأصل في ذهن العربي .

ولو كان العرب يصدقون الكهانة ، لكان غريباً أنهم يستصعبون أمر الإسلام الذي جاء عن طريق وحي ، فكيف كانوا يعلمون أنه وحي ثم يعترضون ، ولم يعترضوا على كهانة الكهان ، فهذا تناقض واضح .

إن مثل هذا التأويل له مخاطره ومزالقه الخطيرة ، فقد يقال بأن الوحي من الجن . بل الحق أن العرب على معرفة أولية بالوحي وصلته بالنبوة والملائكة ، وذلك لما بقي من الديانة الإبراهيمية الموحدة ، وإن امتزجت بالوثنية الوافدة .

وثمة دليل على هذا وهو مطالبتهم للنبي ﷺ تعجيزاً أن ينزل عليهم ملكاً رسولاً ، كما في قوله عز وجل : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةٌ يَمْسُوكَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَسُولًا ﴾ [الإسراء : ٩٥] .

ومفهوم الملائكة إذن ، المتصل بالوحي ، وارد في المنظومة الفكرية العربية ، وهذا يغني الباحثين عن الاتكاء على ظواهر فردية وهي الكهانة التي لم تملأ كل مكان عربي ، فالملائكة معروفون ، بل هم آلهة معبودون من دون الله ، قال عز وجل : ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران : ٨٠] .

كما تصوروا الملائكة إنائاً وفق انحراف ما في أصل العقيدة قال تعالى : ﴿ أَفَأَصْفَكُمْ رِبُّكُمْ بِالْبَيْنِ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنثاً إِنَّكُمْ لَقُلُونَ قَوْلًا عَظِيماً ﴾ [الإسراء : ٤٠] .

وننتهي إلى أن هذا من سوء الاستنتاج وبطلانه ، فلو كانت مسألة الكهانة والجن هي الأساس المعرفي للنبوة ، فكيف تنقلب النبوة مناهضة للأساس المعرفي وتدمره^(١) .

ج - كيفيات الوحي :

لا بد أن نبين بادئ ذي بدء أن مسألة اتصال البشر بالملك ، ليست من المسائل المعقدة كما ذهب الدكتور نصر حامد أبو زيد ، وراح يكشف الغامض المعقد من خلال المعروف في الثقافة العربية قبل الإسلام من العوالم غير العادية في الجن والكهانة ، فالأمر سهل المنال من خلال الخبر الصادق الذي تحدث عن وسيلة الرسالة .

لا بد أن ننطلق من الآية الكريمة آنفة الذكر : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَىٰ حَكِيمٍ ﴾ [الشورى : ١٥١] .

والذي نفهمه من الآية أن الكيفيات التي يطلق عليها أيضاً اسم المراتب ثلاث ، وهي : الإلقاء المباشر بطريق خفي سريع بلا وساطة الملك ، والكلام من وراء حجاب ، وإرسال الملك .

وننظر إلى تذييل الآية بالعلو والحكمة « عليّ حكيم » من صفاته تبارك وتعالى ، فتتوافر على فائدة عظيمة وملمح جليل ، فالعلو مناسب للسياق اللاحق ، لأن أمر الوحي فوق المستوى البشري ، ولا تدركه الحواس ،

(١) راجع العواصم من قواصم العلمانية ، د . عمر عبد الله كامل ، ص / ١٢١ .

فهو غيبي ولو كان في عالم الشهود ، ثم أردف البيان الإلهي بالحكمة ، إذ اقتضت الحكمة الإلهية المواءمة للواقع أن يختار الله تعالى هذه الكيفيات .

وقبل تفصيل هذه المراتب ، لا بد أن نحمل كلام الحليمي (٥٦٧ هـ) الذي نقله لنا الحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ) محمل التفصيل الزائد أو المبالغة في التقسيم ، إذ رأى أن الوحي كان يأتي على النبي ﷺ على ستة وأربعين نوعاً ، وغالبها في صفات عامل الوحي ، ومجموعها يدخل فيما سنذكر من حدّ وسط ، لا يخرج عن إطار الحالات التي حددتها الآية الكريمة .

١- الرؤيا الصادقة :

وهي تنضوي في النوع الأول من الكيفيات التي حددتها الآية وهو في قوله : ﴿ إِلَّا وَحْيًا ﴾ ، قالت عائشة رضي الله عنها : « أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة »^(١) .

ثم حصل هذا في مناسبات سجل القرآن الكريم بعضها ، قال عز وجل : ﴿ لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ آلُؤُ الرُّءُيَا الْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ ﴾ [الفتح : ٢٧] .

وروى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « لم يبق من النبوة إلا المبشرات ، قالوا : وما المبشرات ؟ قال : الرؤيا الصالحة »^(٢) .

وهذا الوحي عن طرق الرؤيا ليس قاصراً على نبي الإسلام عليه الصلاة والسلام ، فقد ألقى أمر إلهي في قلب أمر إبراهيم أبي البشر عليه السلام

(١) البخاري ، بدء الوحي ، ح (٣) ، ومسلم ، الإيمان ، ح (١٦٠) ، والترمذي ، المناقب ، ح (٣٦٣٦) .

(٢) رواه البخاري ، وانظر فيض القدير : ٢٩٣/٥ .

في منامه ، وقد سجل القرآن هذا الأمر على لسان إبراهيم : ﴿ يَبْنِيْٓ اِيۡنِ اَرۡى
فِي الْمَنَامِ اِيۡنِ اَذۡبَحُكَ فَاَنۡظُرۡ مَاذَا تَرۡى ۚ ﴾ [الصافات : ١٠٢] .

وصيغة المضارع في (أرى) تؤكد أن المنام كان متكرراً في أكثر من
ليلة ، ليتمتحنه الله في القضاء على حبه لابنه ويفرغ قلبه لحب الله تعالى ،
ومن نافلة القول : إن إسماعيل هو الذبيح وليس إسحاق عليهما السلام
كما تدعي الرواية اليهودية التي لا تريد أن تبقى للعرب شرفاً .

والرؤيا وحي ، وهي جزء من النبوة ، باعتبار ما يقترن بها من التيقن
بأنها من عند الله ، والوحي إلى النبي ﷺ بالرؤيا أول أمره إنما هو إعداد
نفسي وروحي للوحي الصريح في لحظات اليقظة ، وليست الرؤيا تمهيداً
فكرياً إعلامياً ، لذلك فوجئ عليه الصلاة والسلام بالملك في غار حراء ،
إذ لم يرتقب لقاء الملك سابقاً ، وبمعنى آخر ، ما رآه سابقاً من رؤيا
لا يتصل بالأوامر والنواهي ، أو هو ليس بالتشريع .

٢- الرسالة الملكية القلبية :

وذلك أن يأتي الملك إلى النبي ﷺ أو غيره من الأنبياء عليهم
السلام ، فيلقي في قلبه الأمر المقضي ، من غير أن يرى الملك ، ويكون
هذا في حال اليقظة مع عدم الرؤية ، ولم يرد أنه يسمع في هذه الحال
صوتاً أو يتصور معنى ، بل يتلقى معنى .

وقد روى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ : « إن
روح القدس نفث في روعي أنه لن تموت نفس حتى تستكمل رزقها ،
فاتقوا الله ، وأكملوا في الطلب »^(١) ، وهذا يتصل بوحي السنة ، وههنا
لا نحتم الصورة ولا الصوت .

(١) ذكرته مصادر متعددة تؤكد تعدد الصحابة الرواة لهذا الحديث الصحيح ، المستدرك =

٣- مخاطبة الرجل :

ونعني أن يأتي الملك متمثلاً رجلاً ، فيخاطبه ويعي عنه ، ويراه غير النبي ﷺ رجلاً أيضاً ، وقد كان هذا في حديث عمر رضي الله عنه ، وسؤال جبريل على أنه رجل غريب عن الإيمان والإسلام والإحسان والساعة .

وذكر أن جبريل عليه السلام كان يأتي في صورة رجل أعرابي غير معروف ، أو في صورة الصحابي دحية الكلبي ومعنى اسمه : رئيس الجند ، وكان قد أسلم بعد بدر^(١) ، ويذكر الرواة أن الله عز وجل قد منحه وسامة ، حتى كان يشبه عيسى عليه السلام ، وكان نبينا عليه الصلاة والسلام قد اختاره رسولاً إلى الملوك لدعوتهم إلى الإسلام .

واستدل العلماء على هذه الكيفية بالقرآن الكريم ، إذ جاء فيه : ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكَ لَقُضِيَ الْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنْظَرُونَ ﴾ (٨) وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِ مَا يَلْبَسُونَ ﴿ [الأنعام : ٨-٩] .

هذه الآية مكية ، وهذا يؤكد وجود دحية بل سبق بصور رجال آخرين قبل إسلامه ، وعلم النبي عليه الصلاة والسلام بأنه جبريل ، وخفاء الأمر على الصحابة يشبه ما يجيء في كتمان السر عن النظارة في حبكة القصة .

= للحاكم النيسابوري ٤/٢ ، وابن ماجه ٧٢٥/٢ : رقم (١٦٣٥) ، والفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي : ٩٢-٩٣ ، حلية الأولياء لأبي نعيم : ١٥٦/٣ وغيره ، وصحيح ابن حبان برقم (١٠٨٤) ، والرسالة للإمام الشافعي ، ص/٩٣ والترغيب والترهيب للمنذري : ٢٣١/٢ ، ومجمع الزوائد للهيتمي : ٧٢/٤ ، وفتح الباري : ٢٠/١ ، وعمدة القاري : ١٤/٢ والجامع لأحكام القرآن للقرطبي : ٥٨٧/٨ ، وغيرهما . وشرح المواهب اللدنية : ٢٢٥/١ ، وروح المعاني للآلوسي : ٥٠/٢٧ .

(١) الإصابة في تمييز الصحابة : ٤٧٤/١ .

٤- الصوت الملكي :

ويعني أن يأتي الملك بصوته من غير ظهوره شكلاً وهو الكثير ووحى القرآن كله من هذا القبيل ، وههنا يأتي الصوت مثل صلصلة الجرس وهو أشد ما يكون ، ويسمى بالوحي الجلي .

قالت عائشة رضي الله عنها ، إن الحارث بن هشام سأل النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، كيف يأتيك الوحي ؟ فقال : « أحياناً يأتيني مثل صلصلة الجرس ، وهو أشده علي ، فيفصم عني وقد وعيت عنه ما قال ، وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً ، فيكلمني فأعي ما يقول » قالت عائشة رضي الله عنها : « ولقد رأيته ينزل عليه الوحي في اليوم الشديد البرد ، فيفصم عنه وإن جبينه ليتفصد عرقاً »^(١) .

ويشرح الإمام الخطابي (٣٨٨هـ) معنى الصلصلة ، فيقول : « والمراد أنه صوت متدارك يسمعه ولا يتثبت أول ما يسمعه ، حتى يفهم بعد ، وقيل : هو صوت خفق أجنحة الملك ، والحكمة في تقدمه أن يُفرغ سمعه للوحي ، فلا يُبقي فيه مكاناً لغيره »^(٢) .

٥- الصوت والصورة الملكيان :

وذلك أن يأتي الملك على صورته الملكية التي خلق عليها غير متمثل بغيره ، فيوحي وههنا صوت ورؤية ، ولكن هذه الكيفية نادرة إذ حدثت مرتين ، وقد روت عائشة رضي الله عنها كما في المسند « أن النبي ﷺ لم ير جبريل على هذه الحال إلا مرتين : مرة في الأرض وهو نازل من غار

(١) البخاري ، بدء الوحي ، ح (٢) ، ومسلم ، الفضائل ، ح (٢٣٣٣) ، والموطأ : ٢٠٢/١ ، والترمذي ، المناقب ، ٤/ (٣٦٣٨) ، والنسائي ، الافتتاح : ١٤٦/٢ ، والمسند : ١٥٨/٦ .

(٢) الإقنان للسيوطي : ٤٤/١ .

حراء ومرة في السماء عند سدرۃ المتهی . قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴾ [النجم : ١٣-١٤] .

٦- الكلام وراء الحجاب :

ويعني أن الله عز وجل كلم رسوله من غير وساطة الملك ، ولكن الكلام من وراء حجاب ، هذا ما تشرف به موسى عليه السلام كما جاء في الآية : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [النساء : ١٦٤] ، وقد نال نبينا عليه الصلاة والسلام هذا الشرف ليلة المعراج ، بعد أن استقرت فريضة الصلوات الخمس .

فالكلام من وراء الحجاب ، يعني مجرد سماع الصوت ، وهذا الحجاب لا شك واقع في مكان المتلقي ، أي مكان الكلام ، وليس المقصود حجاب المتكلم وراء شيء من مخلوقاته ، فهذا لا يجوز على الله عز وجل ، لأن أصل الحجاب من صفات الأجسام مما ينفي عن الذات الإلهية ، ولعل حجاب الشجرة في تكليم موسى عليه السلام يوضح خصوصية الموقف وهذا الخطاب ﴿ فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَكُونِ مِنْكُمْ إِنْ أَنْتَ إِلَّا وَحِيدًا ﴾ [القصص : ٣٠] .

٧- الكلام المباشر :

ويعني أن الله عز وجل لا يتخذ وساطة الملك ولا يتخذ حجاباً ، فاللقاء مباشر ، وهذا كما حدث فوق السموات وبعد فرض الصلوات ومضاعفة الحسنات بعشرة أمثالها ، وتدخل هذه الكيفية ضمن قوله عز وجل : ﴿ إِلَّا وَحِيدًا ﴾ أي إعلماً خفياً ، فليس الأمر كأى لقاء وهذا بديهي .

د- دردشة وردود :

وهنا لا بد من مناقشة بعض القضايا وجلاء الأمور لاستبعاد الغامض أو المشكل ، فقد استشكل بعضهم ما وردت به الأحاديث من مسألة الحجاب ، وما جاء صحيحاً من أنه ﷺ قد رأى ربه ليلة المعراج ، فلا تتفق هذه الرؤية مع وجود الحجاب ﴿إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ﴾ ، مما يعني تعارض النصوص الشرعية ، إذ لا يوجد في الكيفية السابعة حجاب .

ويؤكد الدكتور نور الدين عتر^(١) أن هذا الإشكال مدفوع ، هذا إذا علمنا أن الوحي الإلهي في هذه المرتبة السابقة لا يشبه خطاب الخلق ، بل هو داخل في قوله ﴿إِلَّا وَحْيًا﴾ ، لأن الوحي إعلام في خفاء ، وقد جلّى الإمام البيضاوي (٦٨٥هـ) هذه المسألة في تفسيره ، فقال : « كلاماً خفياً يدرك بسرعة ، لأنه تمثيل ، وليس في ذاته مركباً من حروف مقطعة ، يتوقف على تموجات متعاقبة » .

والمسألة الأخرى أن ثمة كيفية لقاء الشهودي بالغيبي ، وهو فوق المعهود ، هنا طريقان^(٢) :

أحدهما أن رسول الله ﷺ ينخلع من صورته البشرية إلى الصورة الملائكية ، والثاني أن الملك ينخلع إلى البشرية والأول هو أصعب الحالين ، لأنه يشتمل على مفارقة الذات وتغيير معهود لا تتصوره ، أما غير المعهود إذا صار معهوداً فهو أسهل ، ولا ننكر مع هذا الصعوبة والشدة على الجيلة البشرية .

وثمة إشكال انتزعه الدكتور نصر حامد أبو زيد من مقدمة ابن خلدون

(١) علوم القرآن الكريم د . نور الدين عتر ، ص/١٦ وتفسير البيضاوي : ١/١٤٩ .

(٢) راجع إرشاد الساري للقسطاني : ١/٥٩٦ ، والإتقان للسيوطي : ١/٤٣ .

(٨٠٨هـ) ، ليصل إلى ما ينافي الحقيقة ، ونقل قول ابن خلدون على طوله لنزول الإشكال ونبعد الشبهة ، قال : « وصنف مفطور على الانسلاخ من البشرية جملة جسمانياتها وروحانياتها إلى الملائكة من الأفق الأعلى ، ليصير في لمحة من اللمحات ملكاً بالفعل ، ويحصل له شهود الملائكة الأعلى في أفقهم وسماع الكلام النفساني والخطاب الإلهي في تلك اللوحة وهؤلاء الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ، فهم يتوجهون إلى ذلك الأفق بذلك النوع من الانسلاخ متى شاؤوا ، فتارة يسمع أحدهم دويّاً كأنه رمز من الكلام يأخذ منه المعنى الذي ألقى إليه ، فلا ينقضي الدوي إلا وقد وعاه وفهمه ، وتارة يتمثل له الملك الذي يُلقى إليه رجلاً ، واعلم أن الأولى وهي حالة الدوي هي رتبة الأنبياء غير المرسلين على ما حققوه ، والثانية وهي حالة تمثيل الملك رجلاً يخاطب هي رتبة الأنبياء المرسلين ، ولذلك كانت أكمل من الأولى »^(١) .

وكان قد اكتشف بعد ذلك لطيفة بلاغية ليته سكت عنها فأسكت غيره : « وفي العبارة عن الوعي في الأولى بصيغة الماضي ، وفي الثانية بصيغة المضارع ، وعيت أعني لطيفة من البلاغة ، وهي أن الكلام جاء مجيء التمثيل لحالتي الوعي ، فمثل الحالة الأولى بالدوي الذي هو في المتعارف غير كلام ، وأخبر أن الفهم والوعي يتبعه غيب انقضائه ، فناسب عند تصوير انتفائه وانفصاله العبارة عن الوعي بالماضي المطابق للانقضاء والانقطاع ، ومثل الملك في الحالة الثانية برجل يخاطب ويتكلم والكلام يساوقه الوعي ، فناسب العبارة بالمضارع المقتضي للتجدد » .

وهذا يعني افتراضاً ضمناً بأن التلقي الأول الذي نعرف أن منه وحي القرآن ليس كلاماً ، ولم ينتبه إذن ابن خلدون إلى أن الوعي إذا لم يتلق

(١) مقدمة ابن خلدون ، ص/٩ بحذف عبارات .

إلا صوتاً مبهماً ، فلماذا يكون وعياً حيث لا موضوع ، والنوع الأول عند أبي زيد بإرشاد ابن خلدون هو رمز من الكلام ، والنوع الثاني متصف بالرؤية^(١) .

وثمة قضية مقطوع بصحتها ، هي أن القرآن جميعه نزل وفق الكيفية الرابعة أي بصوت الملك ، إذ يتحول عليه الصلاة والسلام من البشرية إلى الملكية ، وغير هذا إما أن يكون وحي السنة كما أسلفنا ، أو يكون نتيجة نقول واهية السند .

فقد نقل الإمام السيوطي : « كان أول نزول الوحي على رسول الله ﷺ في غار حراء وتلقينه سورة القلم رؤيا ، لأنه كان في سنة من النوم »^(٢) .

وهذا اختلاف جلي ، إذ لا يستلزم المنام كل ما ورد من صور الفزع ، كما أن المدارك العقلية في المنام تستسلم للعقل الباطني مما هو مقرر في علم النفس . فكيف تتلقى الأخبار والتشريعات المتسمة بالنقل الحرفي لا بالإفهام وحده .

كما لم يرد أن شيئاً من القرآن قد نزل عن طريق جبريل عليه السلام وهو في صورة رجل ، ولو وجد « لكان هذا مثلاً للشك والتلبس على ضعفاء الإيمان ، ولكان فيه مستند للمشركين في قولهم : ﴿ إِنَّمَا يَعْلَمُهُ بِشَرُّ ﴾ [النحل : ١٠٥] ، فكان من الرحمة بالعباد ، وعدم التلبس عليهم أن لا ينزل إلا في الجو الملائكي الروحاني »^(٣) .

واقترضت الحكمة الإلهية كيفية للوحي اتسمت بالشدة في كيفية وحي القرآن ، ولم تقصد إلى المنام أو الإلهام على سهولتهما ، ويقول الشيخ

(١) مفهوم النص ، ص/٤٧ .

(٢) الإتيقان : ١/٤٥ .

(٣) مدخل ، د . أبو شهبه ، ص/٦٤-٦٥ .

محمد الغزالي رحمه الله : « إن نزول القرآن اتخذ هذه الطريقة أول الأمر ، ونزل الملك به في هذا المظهر ، قطعاً لكل شبهة في أنه ألفاظاً ومعاني من عند الله ، وأن محمداً حملة تحمياً بعد أن اصطفى له واختص به ، فهو ليس افتعال عابد منقطع تخيل فخال ، ولا صناعة فيلسوف ماهر يجيد سوق الأدلة وتنميق المقال ، وإنما هو كلام الأحد الحق الكبير المتعال »^(١) .

هـ- مظاهر الوحي وخصائصه :

الوحي أمر عظيم ، فيه تجاوز لحدود المادة وعالم الشهادة ، فهو يتطلب استعداداً نفسياً يهيئ في الأخيار الأنبياء من عند الله عز وجل ، ويستدعي المشقة عند المتلقي .

ولكن قبل سرد الأحاديث النبوية التي تبين مظاهر هذا الوحي ، ينبغي تأكيد بعض القضايا التي تعدّ خصائص للوحي^(٢) ، ندفع من خلالها الفهم المغلوط لخصوصية الوحي وتبجح الحاقدين :

١- الوحي حدث فجائي :

إن الوحي حدث تلقائي طرأ على حياته الشريفة عليه الصلاة والسلام من غير توقع أو تطلع ، فعلى الرغم من تعبه في غار حراء ، لم يدر في خلقه أنه سيكون نبياً ، قال تعالى : ﴿ وَمَا كُنْتَ تَرْجُو أَنْ يُلْقَى إِلَيْكَ الْكِتَابُ إِلَّا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ ﴾ [القصص : ٦٦] ، بل إن كلمة (تعبد) بعيدة عن السياق ، لأنه عليه الصلاة والسلام لم يكن حينها موحداً ، فيمكن أن يقال تفرّد أو ترهد .

(١) فقه السيرة ، محمد الغزالي ، ص/ ٩٥-٩٦ .

(٢) راجع وحي الله ، د . حسن ضياء الدين عتر ، ص/ ١١٣-١٢٦ .

وهذا ما يتبدى للنظر الموضوعي في حديث غار حراء : « فجاءه الملك ، قال : اقرأ ، قلت : ما أنا بقارئ ، فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد ، ثم أرسلني ، فقال : اقرأ ، قلت : ما أنا بقارئ ، فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد ، ثم أرسلني ، فقال : اقرأ ، قلت : ما أنا بقارئ ، فغطني الثالثة ، ثم أرسلني ، فقال : ﴿ اقْرَأْ بِأَسْمَاءِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ » (١) [العلق : ١] .

ونستنبط من هذا الحديث الشريف بعض الفوائد الجليلة ، ففي الغطة الأخيرة لم يبلغه الجهد وكأنه قصد وعيه من غير إرهاق ، ليفهم ويعي إبان المرة الثالثة التي تمثل الإنذار ؛ أي كلام الله تعالى .

والغطيظ لا يعني النوم إنما هي مجرد استكانة ، ويبدو أنه طويل الأمد نسبياً ، وهذا واضح في حرف العطف (ثم) الذي يفيد تراخي الزمن .

وفائدة الغطيظ المتكرر أنه يفرغه من النظر إلى أمور الدنيا ، ويقبل بكليته إلى ما يُلْقَى إليه ، ولعله يفيد رفعه إلى المستوى الملائكي ، وتخليصه من الحشيات الجسمانية ، بل فيه « نفي لأن يكون الحديث نفسياً أو خيالياً ، وتأکید للمصدر الخارجي عن الذات » (٢) .

وكان الأول (المَلَك) يؤكد بال تكرار أن ما نقوله لك ليس من جهدك المعرفي الشخصي وليس من حدود طاقتك ، فلا يتحصل بقراءة ، وكان الثاني (النبي عليه الصلاة والسلام) يؤكد بال تكرار أنه لا يجيد القراءة ، وكيف لا يؤكد ، وقد أصرّ في التكرار على حرف الجر الزائد في الخبر (ما أنا بقارئ) .

(١) البخاري ، بدء الوحي ، ح (٣) ، ومسلم ، الإيمان ، ح (١٦٠) .

(٢) علوم القرآن ، قحطان الدوري ص/ ٦١ .

الحديبية ، فلا يقر بأنه أمر منه وأن الفعل يستخدم مجازاً (مجاز عقلي)
 وفسر كما يهوى الآية الكريمة : ﴿ وَمَا كُنْتُمْ تَسْأَلُونَ مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّونَ
 يَمِينَكُمْ ﴾ [العنكبوت : ٤٨] تفسيراً باطلاً ، هذا إن لم تكن الأمة مستمرة
 إلى بداية البعثة فقط ، فهو يرى أن ذلك قاصر على الجهل بقراءة كتب
 اليهود والنصارى .

وفهمه الأعوج هذا يبطل حجة القرآن في هذه الآية ، وتصبح غير ذات
 معنى ، إذ يقول له معاصروه : إن كنت تعرف الآن القراءة والكتابة ،
 فيمكن أن تنقل من كتب الرسائل السابقة .

إذن لم يبق إلا أن يقول كان يكتب باليسرى ، وهذا فهم مضحك ،
 وإلا لم يقبل منه أحد قوله عليه الصلاة والسلام : « إنا أمة أمية لا نكتب
 ولا نحسب »^(١) .

أما الأمر بالقراءة فهو أمر تكوين لا تكليف ، هذا كما قال الشيخ
 محمد رشيد رضا^(٢) ، أي كن قارئاً ، ولذلك قال له في الثالثة : ﴿ أَقْرَأْ
 بِأَسْمِ رَبِّكَ ﴾ [علق : ١] ، أي كن قارئاً باسمه ومن قبله وبإقداره إياك على
 القراءة ، لا بحولك وقدرتك ، كما خلق الإنسان من علق وجعله سميعاً
 بصيراً .

فأمية النبي عليه الصلاة والسلام حقيقة قرآنية ، مدلول عليها بشهادة
 التاريخ وليس يصح إذن بعد المرويات الصحيحة أن نقبل ما نقله الإمام
 السيوطي : « جاء جبريل إلى النبي ﷺ بنمط ، فقال : اقرأ ، فقال ما أنا
 بقارئ . . » وما نقله عن الإمام الزهري (١٢٤هـ) من أن النبي ﷺ
 كان بحراء ، إذ أتى ملك بنمط من ديباج فيه مكتوب : (اقرأ باسم

(١) صحيح كما في فيض القدير : ٥٤٩/٢ .

(٢) الوحي المحمدي ، ص / ٨٥ .

ربك الذي خلق إلى قوله : ما لم يعلم»^(١) .

والنمط هو الثياب ، فهل يُعقل أن يحتاج الأمر إلى قطعة كبيرة كالثياب حتى تقرأ كلمات جاءت بحجم السطرين ، فهذا كلام مدفوع بالمنطق وتضعيف السند ، كما يدفع ما جاء عن اصطحاب الملك الذي نتعجب من عدم ذكر اسمه ، اصطحابه قراطيس ، وكأنه لا يوحى له بسطرين بل يوحى بسور متعددة .

ومن الدلائل النقلية على كون حدث الوحي فجائياً ، أنه عليه الصلاة والسلام انطلق في إثر ما جرى في الغار إلى زوجته مرتاعاً ، وسرد لها الخبر متعجباً وجللاً ، ثم انطلق معها إلى ورقة بن نوفل ، لطلب التفسير ، وذلك بعد أن قال لها : « ولقد خشيت على نفسي » .

ويرى ابن حجر العسقلاني^(٢) مما يتصل بالقضية أنه لم يقل له إنه الناموس الذي نزل على عيسى عليه السلام ، لأن اليهود ينكرون نبوة عيسى ، أي ينكرون صلته عليه السلام بوحى الله ، فذكر له الثابت عند الطائفتين ، فقال : الناموس الذي نزل على موسى عليه السلام الذي لا ينكره اليهود ولا النصارى .

أما أن خديجة رضي الله عنها وقعت تحت تأثير ورقة ، فهذا محض افتراء من المستشرق واط صاحب كتاب « محمد في مكة »^(٣) ، وما تفوه به من تأثير النبي عليه الصلاة والسلام بورقة وحماسة فكرته ، فهذا مردود في العقل والشرع ، ونعود إلى مثله في مكان آخر ، وهو كلام باطل يردده كثيرون منهم .

(١) الإنشقاق للسيوطي ، ٢٣/١ ، ٢٤ .

(٢) فتح الباري : ٢٠/١ .

(٣) وحى الله ، د . حسن ضياء الدين عتر . ص/١٣١ .

وتؤكد الروايات الصحيحة ، أنه عليه الصلاة والسلام كان ماشياً ، فطرق سمعه صوت من السماء ، فإذا جبريل على كرسي بين السماء والأرض ، ففزع منه ، وطلب من أهله التزمل لكثرة الارتجاف .

لكن الوحي لم يدعه يركن إلى ما يريد ، فهاهو ذا يستنهضه ، إذ ينزل قوله تعالى : ﴿ يَأْتِيَهَا الْمَدَنُورُ ۖ قُرْآنًا نَزَّارٌ ۚ ﴾ [المدثر : ١-٢] ، و﴿ يَأْتِيهَا الْمَرْمَلُ ۖ قُرْآنًا نَزَّارٌ ۚ ﴾ [المزمل : ١-٢] مرة بعد مرة ، مما يدل على أن الوحي طرق حياته مباغتاً ولم يكن في الحُسبان ، وقد استمرت المفاجأة بعد ذلك في تعدد المكان وتعدد الزمان ، إذ ينزل عليه ليلاً أو نهاراً ، وفي السفر أو في الحضر ، وفي الركوب أو في الجلوس .

وينبش الكفرة اليوم عن مرويات ضعيفة حتى يبرهنوا على نقض المتفق عليه في المصادر الصحيحة ، فقد نقل أحدهم عن كتاب السيرة النبوية لأبي الفداء (٧٣٢ هـ) أن النبي عليه الصلاة والسلام في لحظة ولادته « أخذ قبضة من التراب ، فقبضها ، ورفع رأسه إلى السماء »^(١) . والركاكة واضحة في أنه أخذ قبضة وقبضها لكن هذه المقولة فتحت باب الخيال لكاتب غربي « واشتجتون آرفنج » ، حتى قال : « ولما وقف على قدميه ، ورفع عينيه إلى السماء ، قال : « الله أكبر ، لا إله إلا الله وأنا نبي الله »^(٢) .

وقال قرينه جولدزيهر : « ففي مكان كان يشعر أنه نبي يتم برسالته سلسلة رسل التوراة ، وأن لها عليه مثل أولئك الرسل ، أن يقوم بإنذار أمثاله في الإنسانية وإنقاذهم من الضلال »^(٣) .

(١) السيرة النبوية ، أبو الفداء ، ص/ ٢٠٦ .

(٢) حياة محمد ، آرفنج ، ص ٣١ .

(٣) العقيدة والشرعة ، جولدزيهر ، ص/ ١٩ .

٢- الوحي حدث إلزامي :

الوحي أمر إلهي ما نص على هذا البيان القرآني والسنة الشريفة ، وشاهد آثاره الصحابة الكرام ، فلا اختيار في الأمر ، ولا دخل للنبي عليه الصلاة والسلام في الوحي ، ولا سبيل تجاه هذا الإلزام لا إلى اجتلابه ولا إلى التخلص منه .

ولقد وردت عبارة (قل) ثلاثمئة وثلاثاً وثلاثين مرة في سور مكية ومدنية ، لتكون مذكرة للقارئ منبهة على أن الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام لا قبل له في القبول والرد ، إنه تلقين بقوة وحكمة ورحمة ، وقد تجلّى الإلزام في جانبين :

أ- الأعراض الجسمانية :

لقد كانت تعثره صلوات الله وسلامه عليه أعراض إلزامية كاحمرار الوجه وتتابع الأنفاس ، مع تحوّل الوعي عما حوله من الناس والموجودات إلى ملك الوحي ، كل هذا مع الشدة .

روى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما (٧٣هـ) كما في المسند : سألت النبي ﷺ : هل تحسّن بالوحي ، فقال : « نعم أسمع صلاصل ثم أسكت عن ذلك ، فما من مرة يُوحى إليّ إلا ظننت أن نفسي تفيض » .

ونعود إلى حديث عائشة رضي الله عنها الذي سبق أن ذكرناه ، فقد قال فيه ﷺ : « أحياناً يأتيني مثل صلصلة الجرس وهو أشده علي ، فيفصم عني وقد وعيت عنه ما قال ، وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً ، فيكلمني فأعي ما يقول » ثم قالت رضي الله عنها : « ولقد رأيته ينزل عليه الوحي في اليوم الشديد البرد ، فيفصم عنه ، وإن جبينه ليتفصد عرقاً » .

والذي نفيده من هذا النص الشريف أنه غير مُغمى عليه ، فهو في حال

وعى آخر دونه وعى الوجود الشهودي ، لذلك كثر عبارة الوعي ، « وقد وعيت عنه » و « فأعني ما يقول » سواء في حال الصعود العمودي والانسلاخ من البشرية ، وفي حال التلقي الأفقي ، فالوحي وعى لا إغماءة ولا تهويم ولا اضطراب نفسي ، وهو وعى كامل إذن قبل الوحي وفي أثناء الوحي وفيما بعده .

وغرابة الموقف العظيم تتجلى في اقتران العرق بالبرد ، فإن الحال في الحر أشد ، والقوة يوماً إليها بعدئذ في اختيار الألفاظ ، يفصم ، يتفصد ، صلصلة ، أما الصورة الصوتية في اختيار صلصلة الجرس ، فإنها تنفيذ القوة والإيقاع المتكرر كما في تكرار حروف الكلمة ، وهي صورة تقريبية ، ويبدو لنا أن حيز الوحي الزماني يختلف عن حيز القراءة في عالم الشهود عند البشر جميعاً .

وثمة ثقل كما في حديث عائشة رضي الله عنها : « كان إذا أوحى إليه وهو على ناقته وضعت جرانها ، فلا تستطيع أن تتحرك » وتلت قول الله عز وجل : ﴿ إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ﴾^(١) [المزمل : ٥] ، ومفهوم الثقل هنا يقصد به التقديس والجلالة ، فليس يقصد الثقل الحسي وأن للآيات وزناً .

وروت عائشة أيضاً رضي الله عنها في صحيح البخاري : « كانت راحلته تبرك به إلى الأرض إذا كان راكبها ، ولقد جاءه مرة وفخذه إلى فخذ زيد بن ثابت ، فثقلت عليه حتى كادت ترصّها » ، ونفيد هنا أن المكان الذي ينزل فيه القرآن عادي تأكيداً على التفاعل بين النص والواقع .

(١) الإمام أحمد عن أسماء بنت يزيد : ٤٥٥/٦ وآخر (٦٦٤٣) عن ابن عمر ، وأخرجه الحاكم : ٥٠٥/٢ وقال صحيح الإسناد ، ووافقه الذهبي .

أما الأعراض الجسمانية التي توخاها الدارسون في حديث عمر رضي الله عنه « كان رسول الله ﷺ إذا نزل عليه الوحي يُسمع عند وجهه كدوي النحل »^(١) .

فهو حديث ضعيف وبعضهم جعله منكراً ، فلا نحتاج به ، ولا ينبغي أن يحتج به الدكتور أبو زيد الذي يُوصف بالعلمانية والعلم الصحيح والتجديد ، بل فهم من الدوي الشيفرة ، فإذا استبعدنا الدوي بسند الرواية سقط ما بيني عليه هو وسابقه ابن خلدون .

ب - الأعراض النفسانية :

وهي أحوال مواكبة للأعراض الجسمانية تثبت لكل ذي لب أن ليس من مجال لافتعالها ، فقد تحدثت عن الرعب الشديد ، وأراد أن يتملص طواعية من ملك الوحي ، لكن سلطان الوحي لم يترك له مناصاً من الإذعان والتلقي .

إن مقاومته عليه الصلاة والسلام أول الأمر تدل على التعارض البين بين وجهته التي اتخذها بدافع من سجيته الشخصية ، وبين حتمية النبوة التي طوقت إرادته ، وهيمنت على ذاته الشريفة ، إن هذه المقاومة منسوبة أيضاً إلى أنبياء آخرين ، وهي أمر طبيعي .

٣ - الوحي ظاهرة مستقلة :

ونقصد أن الوحي ظاهرة مستقلة عن إرادته وعن ذاته ، لأنها ليست من

(١) رواه الترمذي ، ١٥١/٢ ، وذكر أن في سنده اختلافاً بسبب يونس بن سليم وهو مجهول ورواه الحاكم : ٥٣٥/١ ، ٣٩٢/٢ ، وقال النسائي : « هذا حديث منكرو لا نعلم أحداً رواه غير يونس ويونس لا نعرفه » كما سئل عنه تلميذه عبد الرزاق فقال : أظنه لا شيء ، هذا كما ذكر الشيخ محمد ناصر الألباني في تخريجه لأحاديث فقه السيرة ، لمحمد الغزالي .

صنع المخلوق إنما هي ظاهرة خارجية يتلقفها النبي الموحى إليه ، وإن ما سبق من أعراض تفيد أن الوحي خارج عن الذات البشرية وفوق إبداع الطاقة البشرية ، فالموحى إليه عاجز عن استحضاره ، كما هو عاجز عن دفعه .

والدلائل النقلية على هذا كثيرة ، منها فتور الوحي في أول الدعوة في مكة المكرمة ، وكان هذا الفتور لمدة اختلف العلماء في زمنها بين أشهر عدة وثلاث سنوات^(١) ، وإن كان المرجح ألا تصل إلى ثلاث سنوات كما أخبرنا فضيلة الدكتور نور الدين عتر . فالانقطاع حكمة جليلة ، إذ حملته عليه الصلاة والسلام على التعجب والتساؤل ، وانتشر الخبر بين الناس وشمّت به بعضهم حتى نزلت سورة الضحى : ﴿ وَالضُّحَى ۝١ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ۝٣ ﴾^(٢) [الضحى : ١-٤] . فكان هذا الانقطاع مما أثبت لمن حوله مؤمنين وكفرة أن الوحي ظاهرة إلهية .

كذلك استبطأ عليه الصلاة والسلام أمين الوحي جبريل عليه السلام ، بعد أن تلذذ بقدسية الوحي ، فحثه على الإكثار ، كما جاء في صحيح البخاري فقال : « ما يمنحك أن تزورنا أكثر مما تزورنا » ، فنزلت الآية الكريمة : ﴿ وَمَا نُنَزِّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُمْ مَأْكِينٌ أَيَدِنَا وَمَا خَلَفْنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ [مريم : ٦٤] .

وروى البخاري رضي الله عنه فيما يخص وحي السنة أن يعلى بن أمية قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنهما : « أرني النبي ﷺ حين يُوحى إليه ، قال : فينما النبي ﷺ بالجعرانة ، ومعه نفر من أصحابه ، جاءه رجل فقال : يا رسول الله ، كيف ترى في رجل أحرم بعمره وهو متضمخ

(١) البرهان للزركشي : ٢٠٦/١ ، وتاريخ القرآن للزنجاني ، ص/٣١ .

(٢) رواه الإمام البخاري ، وراجع أسباب النزول للواحدي ، ص/٣٧١ .

بطيب ؟ فسكت النبي ﷺ ساعة ، فجاءه الوحي ، فأشار عمر رضي الله عنه إلى يعلى فجاء يعلى ، وعلى رسول الله ﷺ ثوب قد أظلم به ، فأدخل رأسه ، فإذا رسول الله ﷺ محمر الوجه ، وهو يغط ، ثم سُري عنه ، فقال : أين الذي سأل عن العمرة ؟ فأني برجل ، فقال : اغسل الطيب الذي بك ثلاث مرات ، وانزع عنك الجبة ، واصنع في عمرتك كما تصنع في حجك ^(١) .

وهناك آثار ذكرها ابن كثير (٧٧٤ هـ) في تفسيره ، تثبت أن جبريل عليه السلام احتبس عن النبي ﷺ ، وأنه طلب الوحي لبعض المسائل المهمة ، فمكث شهراً لا يأتيه وحي .

ومن هذا القبيل سؤالهم عن الروح ، فقال لهم : « أخبركم بما سألتهم غداً » ولم يقل إن شاء الله ، فتأخر الوحي خمس عشرة ليلة معاتباً إياه ، مبيناً له الجواب ، وقال تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ۚ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ۚ ﴾ [الكهف : ٢٣ - ٢٤] .

وكان عليه الصلاة والسلام كما ورد في الخبر الصحيح يحرك شفثيه في أثناء تلقي الوحي حرصاً منه على الحفظ ، وهذا من بقايا الطبائع الجسمانية والسلوك العقلي البشري ، فأمره تبارك وتعالى بالاستسلام الكامل قلباً وفكراً وجارحةً ، فقال تعالى : ﴿ لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ ۚ إِنَّ عَيْنَا جَمِعَتُ وَفَرَأْنَاهُ ۚ ﴾ [القيامة : ١٦ - ١٧] وقال عز من قائل : ﴿ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ۚ ﴾ [طه : ١١٤] ، مما يدل على أنه خارج عن ذاته .

(١) البخاري ، الحج ، باب غسل الخلق من الثياب ومسلم ، الحج ، باب ما يباح للمحرم ، والنسائي ، الحج ، باب الخلق للمحرم .

٤ - الاصطفاء الإلهي :

لقد اشترأبت أعناق المشركين من عليّة القوم إلى مقام النبوة الشريف ، فتملك الحسد قلوبهم ، فإذا كان الدافع إلى هذه الرغبة والأمنية البعيدة معنوياً ، فهو يدل على رقي القوم ، وإذا كان الدافع حسيّاً طلباً للمكاسب ، فهم قوم دون ، وهذا هو سبب الحسد والضعفنة والحرب .

وقد بلغ الحمق واللجاج بالباطل أن تمنى كل واحد حصول الوحي له ، كما سجل عليهم القرآن هذه الأضحوكة ، قال تعالى : ﴿ بَلْ يُرِيدُ كُلُّ أَمْرٍ مِنْهُمْ أَنْ يُوَفَّقَ صُحُفًا مُنَشَّرَةً ﴾ [المدثر : ٥٢] ، فأجابهم المولى عز وجل بأن يشرف بالنبوة من صار أهلاً لها ، فقال : ﴿ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴾ [البقرة : ١٠٥] .

وعن تفضيلهم لشريفين عندهم هما الوليد بن المغيرة وعروة بن مسعود الثقفي قال عز وجل : ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴾ [الزخرف : ٣١-٣٢] .

٥ - المعارف القرآنية العليا :

يتأكد لكل ذي لب أن المعارف القرآنية العليا هي فوق المطامح الإنسانية وإمكاناتها المحدودة ، فقد كان الوحي القرآني يُلقى إلى النبي عليه الصلاة والسلام عقيدة متميزة ، يناهض بها العقيدة الشعبية السائدة ، ويغير المفاهيم والأوضاع المنحرفة ، وهذا أمر لا تستحسنه الذات الإنسانية ، ولا تسعى إليه إن تعلقت بزعامة أو حرصت على جاه ، لأن الأمر حرب خطيرة ، لا بد لها من مدد غيبي .

قال ورقة بن نوفل في حديث الوحي : « ياليتي كنت فيها جذعاً - أي : شاباً - إذ يخرجك قومك ، فقال عليه الصلاة والسلام : « أو

مخرجي هم ؟ » فقال ورقة : نعم ، لم يأت رجل قط بمثل ما جئت به إلا عودي ، فالمهمة خطيرة ، معروفة بالمشقات من أولها إلى آخرها ، وأخطر ما يلقاه الداعية الموحى إليه وغيره خطورة التوحيد التي تبني عليها الاتجاهات الخلقية .

كانت المعلومات والأفكار والأحكام خارجة عن حدود الفكر الإنساني عامة في العصر المحمدي ، ولا تأتي هذه المعلومات بالتأمل الفكري ولا بالتعلم ، والتناظر في الآيات القرآنية بعينه وفكره لا بشيطانه القديم والمعاصر يتأكد أنه يستحيل أن ينشئها أي فكر إنساني ، فيكشف بدون أدنى ريب عن صدورها عن قدرة إلهية خلّاقة منظمة .

كذلك تأبى الحقائق الدينية والأخبار الغيبية الخضوع لأساليب اللاشعور التي تستشف حجاب المجهول بالفراسة الذكية والحدس الباطني السريع الجزئي ، مثلما تأبى الخضوع لمقاييس الحس الظاهرة التي تخترق حرمان المجهول بالأدلة المنطقية والاستنباط المتروى البطيء^(١) ، كل هذا لم نجده في أحواله عليه الصلاة والسلام التي ذكرناها .

٦ - صدود وردود :

اتهم العرب النبي عليه الصلاة والسلام بأنه ساحر ، كما سجل القرآن الكريم هذه التهمة : ﴿ كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مُجْنُونٌ ﴾ [الذاريات : ٥٢] ، لكنهم اضطربوا بين نظرتهم إلى المتأثرين فعدوه ساحراً ، ونظرتهم إليه فعدوه مسحوراً ، قال تعالى : ﴿ وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا لَرَجُلٍ مَسْحُورٍ ﴾ [الإسراء : ٤٧] .

(١) مباحث في علوم القرآن ، د . صبحي الصالح ، ص/ ٢٧ .

فهذا يجلي اضطرابهم ، فكيف يكون الساحر مسحوراً ، أما تهمة الجنون فهم يعرفون في قرارة أنفسهم أن مضامين القرآن الشريفة وتشريعاته المعجزة ونظامه الفتى لا يستطيعه رجل فنان مفكر ، فكيف بالعادي أو المجنون الذي لا يجيد السير على الأقدام .

وفي رأينا أن تهمتهم بالشعر دلالة على قلة شأنهم وضحالة ثقافتهم الأدبية ، إذ لا يكفي الشعر مجرد الموسيقى الواضحة في الفاصلة ، ولم يكن أشعر العرب من قريش على أية حال ، ولم يفهموا الانزياح الأدبي الذي نسبوه إلى السحر وإلى الجنون جهلاً منهم .

وكان يرى الدكتور يوسف اليوسف أن أثر التوراة والفكر الإغريقي والأنجيل ضئيل في أسلوب القرآن ، ثم نظر نظرة جدلية ، وقال : « أما وجهة النظر الإلحادية ، فيسعدنا القول بأن القرآن وهو ما يشكل قفزة هائلة في الأسلبة العربية والارتقاء الأدبي والكتابي ، يستحيل مقالاً أن يبلغ هذه القفزة ، إن الحياة لا تعرف الطفرة . . وذلك يعني أن تراكم عقلياً في الأساليب الكتابية قد سبق القرآن ومهد له ، ولا يمكن أن يكون هذا التراكم شيئاً آخر غير الشعر الجاهلي »^(١) .

وجود القرآن مشروط بوجود الشعر الجاهلي ، قال : « وإذا ثبت أن الشعر الجاهلي منحول يبيت من الضروري أن يكون القرآن منحولاً ، لأنه يغدو مشروطاً بغير شرط ، وهذا ما لا يمكن أن يكون ، فلما كان القرآن حقيقة لا تقبل الطعن ، فإن شرطه الأدب الجاهلي حقيقة لا تقبل الطعن بدورها »^(٢) .

(١) مقالات في الشعر الجاهلي ، د . يوسف اليوسف ، ص/ ٨٥ وقد استخدم محمد

جميل بينهم المنهج الجدلي في المضامين القرآنية ففسر وجود القرآن ظاهرة سوسولوجية اجتماعية سياسية ، راجع فلسفة تاريخ محمد ، ص/ ٤٢ - ٤٣ .

(٢) مقالات في الشعر الجاهلي ، ص/ ٨٦ .

وكان الدكتور يوسف تملك وثائق تثبت أن الشعر الجاهلي قد نقل بالتواتر أو أنه كتب فور تلفظ الشعراء به ، وهذا عجيب ، والأعجب منه أن الدراسات الأدبية للقرآن تثبت القطيعة بين تصاوير الشعر والقرآن ، فضلاً عن الاختلاف في الموضوعات ، وإذا كان الفن القرآني تلمذة على الفن الشعري الجاهلي ، فأين الجدة وأين يكمن الإعجاز ، إن القرآن استخدم اللسان العربي وفجره بمعان شريفة جديدة وألبسها ثياباً فنية جديدة .

وهذا استفاد في رأينا من ترديد بعض المستشرقين لمقولة استفادة القرآن من شعر أمية بن أبي الصلت (٩ هـ) الذي قال فيه صلى الله عليه وسلم : « كاد أن يسلم » وقال : « آمن شعره وكفر قلبه »^(١) ولم يثبت أن النبي عليه الصلاة والسلام لقيه قبل البعثة ولا بعدها .

والذي نرجحه أن هذا الشاعر أمية قد استفاد من أخبار القرآن وصور الجنة وصور النار مما يكثر في العهد المكي ، وكان القرآن المكي قد اشتهر بين العرب منذ وقت مبكر بسبب الحج والتجارة ، هذا سبب التشابه الذي هو ضئيل جداً في شعره كما يثبت الرجوع إلى ديوانه .

وهذا بالإضافة إلى مصادر أخرى لأمية كما يقوله « هوارت » بموضوعية ، فهو يقلد التوراة في وصف النار ، ويقلد القرآن في وصف الجنة ، ويستعين بالأساطير الشعبية اليونانية مثل تشخيص الحيوان والنبات^(٢) .

إن ذكر المعطيات الدينية في الشعر الجاهلي لا يغري بكونه مصدراً

(١) سيرة ابن هشام : ١ / ١٥٠ .

(٢) مدخل إلى القرآن ، د . محمد عبد الله دراز ، ص / ١٤٤ .

للقرآن إلا من أسرف في تعطيل العقل والنقل ، وأحسن ما يقال هنا قول الدكتور فؤاد المرعي : « فإن رجوع كثير من الشعراء الجاهليين إلى الله في أشعارهم ، وتضمنينهم إياها القسم باسمه ، كذلك وجود تعابير قرآنية في تلك الأشعار ليست دليلاً على خطأ نسبتها إلى العصر الجاهلي ، بل دليل على شفوية الشعر الجاهلي الذي امتص الأغراض الإسلامية تدريجياً من خلال عملية تنقيحه المستمرة الطويلة عبر الرواية الشفوية في العصر الإسلامي السابق لجمعه وتدوينه »^(١) .

ولم يتذكر أولئك الطاعنون الجدد أن هذه فرية لم يجرؤ العربي المعاصر للوحي أن يتفوه بها ، لأن الشعر العربي واضح ومعروف بين الناس ولو وجدوا شبهاً لفضحوا النبي عليه الصلاة والسلام بالسرقة الأدبية ، وكفوا أنفسهم القتال بالسيف ، واكتفوا بحرب إعلامية ناجحة ، تكذب الأخبار ، والحق أن ليس كل القرآن أخباراً ، فهل ذكر أمية أو غيره شيئاً من التشريعات ؟

وكانت المطاعن مختلفة ، إذ بعضهم يذهب إلى أن مصدر القرآن إبداع ذاتي بخيال أو عبقرية ، أو النبوات والصرع ، وبعضهم يرجع المصادر الخارجية من زرادشتية كما قال سنكلير تسدال وتلمودية وإنجيلية متأخرة شفوية مضطربة كما قال غيره .

فيرى كارل بروكلمان أنه اتصل عليه الصلاة والسلام ببعض اليهود والنصارى في مكة نفسها ، مع أنه يقر بأن معرفتهم الدينية كانت هزيلة^(٢) .

وقد صور إرنست رينان الفرنسي المشهور بحقده على العرب

(١) الوعي الجمالي عند العرب قبل الإسلام ، د . فؤاد المرعي ، ص/ ٢٨ .

(٢) انظر تاريخ الشعوب الإسلامية ، بروكلمان ص/ ٣٤ .

والمسلمين ، صوّر المجتمع العربي صورة جميلة ، إذ جاء في مقاله « محمد ومصادر الإسلام »^(١) ، أن الدين كان الشغل الشاغل للعرب ، فكانت الرسالة المحمدية مجرد امتداد .

ويرى واشنطنجتون آرفنج أن « بعض ما جاء في القرآن سبق أن جاء في التوراة والإنجيل ، وخاصة الآيات التي تتعلق بالملائكة والأنبياء والجن والأخير والأشرار »^(٢) ملوحاً ثم مصرّحاً بالاستفادة من العهد القديم .

وكأن الجهالة قد أدت به إلى عدم تصور الدين حقيقة ، فهل يعقل أن يقتصر ذكر التوحيد وقضاياها على التوراة والإنجيل ، أليس يعرف هذا أن الدين واحد ومن الطبيعي أن تتكرر قضايا التوحيد وأحداث الأنبياء فالدعوة واحدة .

وقال بروكلمان متجاوزاً ما يردّده غيره من تشابه الأخبار : « فنظام الصلاة الذي كان فريضتين في اليوم ، ثم تطور إلى ثلاث فرائض كان متأثراً بالفكر اليهودي ، ولكن النبي ﷺ لم يبقه على ما هو عليه خوفاً من الاتهام ، بل أضاف إليه فريضتين ، فأصبح خمس صلوات في اليوم الواحد ، وكان متأثراً بالطقوس الفارسية »^(٣) .

ولم يأت بدليل على هذه الروح الصهيونية التي امتزجت بعبادة النار الفارسية ، وكأن عبدة النار كانت لهم أوقات عبادة مخصوصة ، ويرى فالح مهدي أن النار التي وعد بها محمد - هكذا - لا تتفق مع أخلاقياته وسمو فكره^(٤) .

(١) انظر مدخل إلى القرآن ، د . دراز ، ص/ ١٢٩ - ١٣٠ .

(٢) حياة محمد ، واشنطنجتون آرفنج ، ص/ ٧٠ وغيرها .

(٣) تاريخ الشعوب الإسلامية ، بروكلمان ص/ ٣٨ - ٣٩ .

(٤) البحث عن المنقذ ، فالح مهدي ، ١٨٧ .

إن هذا تفوح منه رائحة الانبطاح أمام العدو ، وهل كان ينتظر أن تغفر ذنوب الكفرة ، ثم يرى أن الجنة في المسيحية أكثر روحانية ، وكأنه إله آخر ، هنا يترفع وهناك يسفل ، إن هذا المظهر من الكفر لم يخطر ببال أساطين الكفر الذين نقل عنهم .

ولا يريد أن يفهم هؤلاء أن معظم القرآن ومعظم القصص قد نزل في مكة بعيداً عن أهل الكتاب الذين يجزمون بأنهم المعلمون ، إنما الذي قال به معاصرو الوحي من الكفرة أنه استفاد من قَيْن حداد يصلح السيوف بمكة وكان رومياً لا ينطق العربية ، وما بعد هذا من ضعف في الحجة فقال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴾ [النمل : ١٠٣] ، إذا كان لا يتكلم العربية فمن أين له العلو البياني والتفوق القرآني ؟!

والصحيح أن العربي قبل الإسلام لم يكن يعنيه من الدين إلا هذا اللقاء اللاهي بالأصنام وموسم الحج ، من بقايا الديانة الإبراهيمية ، وليس لديهم اطلاع على الديانات السابقة ، وقد اعترف زيد بن عمرو بن نفيل الذي توفي قبيل البعثة بأنه كان يجهل عبادة الله وهو من الموحدون .

إن العربي كان يُعنى بالمشاهدات ولا يرهق دماغه بالغيب ، ويغلب على حياته حقل دلالي متكرر : الغزو ، النساء ، الخمر ، فإذا تطلّعوا إلى أُمم أخرى تطلّعوا إلى ما يدعم حياتهم الحسية ، فاهتموا بأخبار الفرس وأبطالهم ، ولهذا كان النضر بن الحارث يحاول رد الناس عن الإسلام بقصص عن الفرس لا عن الأنبياء ، فقال تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ ﴾ [لقمان : ٦] .

فمشاغل العربي بعيدة عن الجانب الديني والتثقف به ، فلا يتحرك إليه ولا يضيع وقته ، سواء كان من الموحدون الإبراهيميين الذين

كانوا أفراداً مطمورين أو كان من المشركين^(١) .

كذلك نجد أن شواغل الرسول ﷺ قبل بعثته كانت معروفة إما في الفلاء يرعى الأغنام ، وإما في التجارة مسافراً مع القوافل ، وإما في المجتمع العام مع رؤساء القبائل . . وإذا كان هذا المصدر صالحاً بالفعل للأخذ عنه ، ألم يكن طبيعياً وفي متناول معارضيه أن يلجؤوا إليه ، ويطمحوا به طموح محمد ﷺ^(٢) .

إن من المخجل والمؤسف أن يتعرض مستشرق لآراء سابقيه من أبناء جلدته وعقيدته ، فيتناولها بالنقد ، في الوقت الذي يصرّ فيه أبناء جلدتنا على التضعض أمام الأسماء الغربية وسمومها ، فقد مال بعضهم في الفترة الأخيرة إلى الإنصاف بعد الجور والهوى .

يقول هوارت في كتابه « مصدر جديد للقرآن » بعد سرد الأخبار والمطاعن : « مهما كان إغراء الفكرة التي تقول بأن تفكير المصلح الشاب محمد ، قد تأثر بقوة عندما شاهد تطبيق الديانة المسيحية بسورية ، فإنه يتحتم استبعادها نظراً لضعف الوثائق والأسس التاريخية الصحيحة »^(٣) .

وكتب تايلور في المسيحية القديمة نافياً إمكان الإفادة من الديانة المسيحية المنحسرة ، فقال : « إن ما قابله محمد وأتباعه في كل اتجاه ، لم يكن إلا خرافات منفردة ، ووثنية منحطة ومخجلة ، ومذاهب كنسية مغرورة ، وطقوساً منحلة وصيبانية ، بحيث شعر العرب ذوو العقول النيرة ، بأنهم رسل من قبل الله ، مكلفين بإصلاح ما أُلِّمَ بالعالم من فساد »^(٤) .

(١) السيرة ، ابن هشام : ١ / ١٤٤ ، وراجع الإسلام ، الأب هنري لامانس ، ص / ٢٨ .

(٢) مدخل إلى القرآن ، د . دراز ، ص / ١٣٤ - ١٣٥ .

(٣) مدخل إلى القرآن د . دراز ، ص / ١٣٨ .

(٤) إتيان البرهان ، د . فضل حسن عباس : ١ / ٨٣ .

وثمة شبهات أخرى^(١) ، تثير العجب والضحك ، منها بحسب عبقرية مونتغمري واط الحاقد في كتابه « محمد في مكة » أنه كان يستحضر الوحي بوساطة التنويم المغناطيسي الذاتي إن صح تعبيرهم ، أو بوساطة الخيال والوحي النفسي أو بوساطة مرض الصرع ونوباته مما حكاه الكاتب البيزنطي روفانيس قديماً ، ثم اشتهرت هذه الفرية الخبيثة عند نولدكه ، الذي كان تقليدياً ، وقد كان ردّ على زعمه كثير من المستشرقين مثل واط وديورانت وروم لاندو .

وكل هذه الشبهات التي تريد نفي ثبوت القرآن ومصدره الإلهي أتت ممن يدّعي العلمية الموضوعية مع وجود الانحراف اليهودي ، ولكننا لا نعدم من المستشرقين نظرات منصفة وأقوالاً مشرقة مشرفة يجب أن يعود إليها أهل الحداثة العربية وذلك حتى يتأكدوا أن كثيراً مما استوردوه صار ملغياً عند الغربيين الجدد ، وننصحهم بالمطالعة الواسعة في تراثنا بعد البرهان والإتقان .

كما ننصحهم بقراءة المنصفين ، من أمثال جان تورنون كرو الفرنسي (١٩٢٤) والمفكر الإنكليزي توماس كارليل صاحب كتاب الأبطال ، والأب هنري لامنز ، واليوغسلافي التريتشكين (١٩٠٧) صاحب « الحياة تبدأ بالأربعين » والقس الفرنسي لوازون في كتاب « الشرق » . والروسي ماكس مايرهوف (١٨٨٧) صاحب « العالم الإسلامي » ، والسويسري إدوار مونتيه (١٨٨٢) الذي كان مدير جامعة جنيف وأشهرهم الشاعر لامارتين في كتابه « رحلة إلى الشرق » .

(١) راجع وحي الله ، د . حسن ضياء الدين عتر ، ص/١٩٤ ، ٢٠٤ ، الرسول في الدراسات الاستشراقية ، ص/٣٩٥ - ٣٩٦ ، تاريخ الأدب العربي ، بروكلمان : ١٣٤/١ ، والإسلام دعوة عالمية ، العقاد ، ص/١١٠ .

وقد رصد الأستاذ محمد شريف الشيباني كثيراً من أقوالهم في مجالات شتى ، ويحسن أن نذكر هنا ما قاله هذا الغريب الغربي جوان واتنبرت في مؤلفه « محمد والقرآن » فلعل المتفاحين عندنا يخلجون ، وإلا فيكفي أننا نقيم عليهم الحجة .

قال واتنبرت : « بقدر ما نرى صفة محمد الحقيقية بعين البصيرة والتروّي في المصادر التاريخية الصحيحة ، بقدر ما نرى من ضعف البرهان وسقوط الأدلة لتأييد أقوال الهجو الشديد والطعن القبيح الذي اندفن على رأسه ، وانهار عليه من أفواه المغرضين ، والذين جهلوا حقيقة محمد ومكانته ، ذلك الرجل العظيم عند كل من درس صفاته العظيمة ، كيف لا وقد جاء بشرع لا يسعنا أن نتهمه فيه »^(١) .

* * *

(١) الرسول في الدراسات الاستشراقية ، ممد شريف الشيباني ، ص/ ٣٩٣-٣٩٤ ،

الفصل الرابع

التجلي الإعلامي

أ- المستوى اللغوي :

بادئ ذي بدء لا بد من وقفة نتجه بها تجاه الدلالة اللغوية ، لنطلّ على هذا البحث الغيبي الشهودي الذي نطلق عليه اسم التجلي الإعلامي مقابلاً لمصطلح النزول ، وفق جمع بين الموروث المخزون القديم والتطلعات المعاصرة ، جمع لا يشكل وليداً مشوهاً بل هو انتصار للحقيقة .

بداية نفرّق بين ثلاثة مستويات لغوية في سياق القرآن الكريم :

١- نَزَلَ : وهو يفيد اللزومية ، فلا يحتاج إلى مفعول كما في الآية : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ ﴾ [الحديد : ١٦] ومثله في اللزومية مصطلح تنَزَّل ، ويفيد النزول .

٢- أُنْزِلَ : يفيد التعدية ، ويفيد النزول دفعة واحدة ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أُنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ ﴾ [الكهف : ١] ولكن هل نزل كل القرآن عند هذه الآية المكية ؟ بالطبع لا ، بل قصدت الكلية بالنظر إلى عالم الأزل وبالنظر إلى تمام النزول في نهاية البعثة الشريفة ، لأن فعل أنزل يفيد الكلية كما في الآية : ﴿ أُنْزِلَ عَلَيْنَا مَائِدَةٌ مِنَ السَّمَاءِ ﴾ [المائدة : ١١٤] ، فلا شك أن المائدة كلّ لا يتجزأ ، كما أن الإنزال عام ، ويمكن أن يقال : أنزلت سورة الرحمن المكية ، وتترّلت سورة البقرة ، باعتبار أن الأولى نزلت جملة واحدة ، ونزلت الأخيرة بالتنجيم مفرقة .

٣- نَزَّلَ : وهو يفيد التعدية ، ويفيد التنزيل تعدداً مرة بعد مرة ، وهذا واضح في سياق القرآن : ﴿ وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ نَزِيلًا ﴾ [الإسراء : ١٠٦] .

فالتكرار لا ينطبق على مصطلح الإنزال ، ونقرأ : ﴿ لَوْ أَنزَلْنَاهَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَّرَأَيْنَاهُ خَشِيعًا ﴾ [الحشر : ٢١] فالمقصود لو جربنا هذا مرة واحدة لرأيت الجبل خاشعاً ، ولا يقصد حتماً تكرار النزول تهيئة للخشوع .

إن من وجوه الإعجاز اللغوي أن تجد نمطاً يحافظ على استعمالات الصيغ السابقة في مكانها المناسب ، والتنوع بين الكلية والجزئية ، وبين الوحدة والتكرار ، وبين الفعل والتفعيل ، منهج فكري يقدمه القرآن لاستخدام القدرات الذهنية والروحية فيما يحق الحق ويصل إلى الغاية المنشودة في الخير ، هذا واضح في دلالة النزول والإنزال والتنزيل .

هذا ما نحبه الإمعان فيه ، بدلاً من التفريقات البسيطة التي يراها غير المسلمين سذاجة يتصف بها المؤمنون ، ولنقرأ ما سجله الشيخ طاهر الجزائري رحمه الله : « النزول في كتاب الله عز وجل ثلاثة أنواع : نوع مقيد بأنه من الله سبحانه ، ونوع مقيد بأنه من السماء ، ونوع غير مقيد لا بهذا ولا بهذا ، أما النوع الأول فلم ير إلا في القرآن ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنَّا ﴾ أَلَكِنَّا نَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ ﴾ [الأنعام : ١١٤] ، فالقرآن منزل من الله تعالى وهو كلامه لا كلام غيره ، ولا يجوز إطلاق القول بأنه عبارة عن كلامه ، وأما النوع الثاني فقولته تعالى : ﴿ وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً ﴾ [الفرقان : ٤٨] ، فعلم أنه من السماء ، وأما النوع الثالث فقولته تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(١) [الفتح : ٤] .

(١) التبيان ، طاهر الجزائري ، ص/ ٦٤ .

ونعود إلى اللغة حتى نتجنب ظاهر القص ، ثم ندلف إلى التأويل ، فالنزول يقصد به الحلول ، مثل حلّ الأمير في المدينة ، ويُقصد به الحركة والانتقال من الأعلى إلى الأسفل كنزول ماء المطر ، والدالتان : الهبوط والحلول لا تجوزان على خصوصية النص القرآني لقداسته ، فلا بد من الاستعانة بالمجاز ، لنصل إلى ما يليق .

إن هذا التجوز اللغوي غير مقتصر على الشيخ محمد عبده رحمه الله ولا على المعاصرين من بعده كما نلمح لأول وهلة في الدراسات اليوم ، فهو أصلاً مفهوم عند الصحابة ، فلا يجوز التنقل الذي يفيد الجسمية ، كما لا يجوز الحلول ، لأن الألفاظ أعراض سيالة تنتهي بمجرد النطق بها .

هذا إذا أردنا بالقرآن الصفة القديمة القائمة بذاته عز وجل ، أو أردنا الكلمات الحكيمة الأزلية المتجلية في اللفظ العربي ، فالصفة القديمة ومتعلقها من الكلمات الغيبية الأزلية تتنزه عن الجسمية والحلول . قال أبو شامة المقدسي بصدد تفسير الآية : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ [القدر : ١] « هذا المعنى مطرد في جميع ألفاظ الإنزال المضافة إلى القرآن أو إلى شيء منه ، يحتاج إلى نحو هذا التأويل أهل السنة المعتقدون قدم القرآن ، وأنه صفة قائمة بذات الله تعالى »^(١) .

وقال الشيخ محمد عبده : عن الآية : ﴿ وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ ءَايَاتٍ بَيِّنَاتٍ ﴾ [البقرة : ٩٩] : إن الوحي من الله للنبي ﷺ تنزيلاً وإنزالاً ونزولاً ، لبيان علو مرتبة الربوبية ، لا أن هناك نزولاً حسياً من مكان مرتفع إلى مكان منخفض^(٢) .

(١) المرشد الوجيز ، ص/ ١٤ .

(٢) حاشية على العقائد العضوية ، وراجع مناهل العرفان للزرقاني : ٣٤/١ ، ومذكرات علوم القرآن ، أحمد أحمد علي ص/ ١٧ .

إذن فاللجوء إلى المجاز لا يتصف باعتزال معاصر يتهم به الشيخ محمد عبده ، فما جاء به من لا يخالف السنة ، وكلامه أفضل وأنجع من تأويلات أخرى مثل قول الشيخ أحمد أحمد علي : « وأقرب المجازات أن يكون الكلام من باب المجاز بالحذف ، والمعنى نزول حامله ويكون كقوله تعالى : ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴾ [الشعراء : ١٩٣] ، أو يكون من باب إطلاق الملزوم وهو النزول وإرادة العلم اللازم له بالمعنى الأول اللغوي وهو الهوي ، فيكون معنى إنزال القرآن الإعلام به إعلاماً بلغ في القوة درجة الإعلام الناشئ من إنزال شيء من أعلى إلى أسفل »^(١) .

وهكذا نرضى بالإعلام مساوقين النظرة القديمة والنظرة الحديثة ، بل إن النزول الحقيقي ليس يُقنع الإنسان اليوم ، لأن الجهات نسبية والأرض كروية ، فما هو أعلى عندنا أسفل عند غيرنا ، وليس ثمة جهة مطلقة ، إنه الإعلام بطريقة غيبية .

وتطور التقنيات يساعد اليوم على فهم هذه الطريقة الغيبية ، إنها الاتصالات الحديثة المدهشة إدهاشاً يقضي على معارف سابقة ثابتة ويثبت مفهوم الغيب في العقل ، فتتزيه علمائنا دل على رجاحة عقل وعمق إيمان وذلك قبل اكتشاف كروية الأرض .

ب - تنزلات القرآن :

سأل عطية بن الأسود التابعي ابن عباس رضي الله عنهما : « أوقع في قلبي الشك قوله تعالى : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾ [البقرة : ١٨٥] وقوله : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ [القدر : ١] ، وهذا أنزل في شوال وفي ذي القعدة وفي ذي الحجة وفي المحرم وصفر وشهر ربيع ، فقال ابن

(١) مذكرات علوم القرآن ، ص/ ١٨ .

عباس : إنه أنزل في رمضان في ليلة القدر جملة واحدة ، ثم أنزل على مواقع النجوم رسلاً في الشهور والأيام «(١)» .

اللافت للنظر قلة اهتمام السلف الصالح بهذه القضية وكأنهم فهموا المقام ، فلم يُوجّه سؤال إلى النبي عليه الصلاة والسلام ، بل عرضت القضية نتيجة لسؤال عارض من تابعي إلى صحابي ، وهذا ما حدا ببعض الباحثين إلى استبعاد المصادقية أولاً واستبعاد الأهمية ثانياً ، مثل الدكتور فضل حسن عباس .

نفهم مما سبق أن القرآن الكريم تشرف بثلاثة تنزيلات :

١- التنزل الأول :

وهو نزول القرآن الكريم إلى اللوح المحفوظ ، وهذا ثابت في النص : ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ ﴿٢٦﴾ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج : ٢١-٢٢] ، أي انتقل بطريقة عينية من علم الله إلى هذا المكان الغيبي ، ولا يعني الانتقال تماماً ، فلا بد أن يكون أيضاً في علم الله تعالى ، ولذلك نخلص إلى أنه سُجِّل في اللوح المحفوظ ، ولم يرد على أية حال لفظ النزول لهذا الوجود ، إنما هو وجود وتسجيل ، قال تعالى : ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا﴾ [الحديد : ٢٢] .

والأصل اللغوي لكلمة اللوح يؤكد أنه مستمد من لاح يلوح ، أي ظهر بمعلوماته للملائكة ، فهو عالم علوي يدل على عظمة علمه تعالى وحكمته وقدرته النافذة في عالمي الغيب والشهادة ، وفيه قضاء الله بجزيئاته منذ بدء الخلق .

(١) الأسماء والصفات لليهقي ، ص/٢٣٥ ، والمستدرك : ٢٢٢/٢ ، وشعب الإيمان : ٣٧٠/١ . وتفسير ابن كثير : ٣١٠/١ ، والإتقان : ٤٠/١ .

أما كلفيته فخافية علينا إلا بقدر ما وصلنا من الخبر الصادق في القرآن والسنة ، وبهذا ندفع ما يتمسك به بعض المعاصرين من مرويات واهية بأن كلماته بحجم الجبل وبأن في الأمر أسطورة فإذا كانت أسطورة فقد أدركها السلف واستبعدوها .

من هذه المرويات التي ضعف سندها وتلقفها بعض المعاصرين ، ما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما : « خلق الله اللوح المحفوظ كمسيرة مئة عام ، ثم قال الله تعالى : اكتب علمي في خلقي ، فجرى ما هو كائن إلى يوم القيامة »^(١) .

وقال أبو حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ) في البحر المحيط : « واللوح المحفوظ هو الذي فيه جميع الأشياء » . وثمة رأي مفاده أن الملائكة اطلعوا عليه ، فقرؤوا فيه بعضاً مما يصنع بنو آدم من شرور ، فقالوا كما سجل القرآن : ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ٣٠] فهو يعلم الروح وهم يعلمون الطين والروح خيرة ، وعلى كل حال اللوح غيب مستور ، لا نناقش في ماهيته وكلفيته .

وإذا كنا نستبعد مصطلح النزول ، فلا مانع من إقرار الوجود في اللوح المحفوظ ، فهناك من يرى أن الآية السابقة لا تدل على أكثر من أن القرآن ثابت عند الله إلى جانب ثبات ما سجل من أقدار^(٢) .

٢- التنزيل الثاني :

وهو نزول القرآن الكريم من اللوح المحفوظ إلى بيت العزة في السماء

(١) فتح القدير ، الشوكاني : / ١٧ .

(٢) القرآن ونصوده د . عدنان زرزور ، ص / ٦١ .

الدنيا ، قال ابن عباس رضي الله عنهما : « فصل القرآن من الذكر ، فوضع في بيت العزة من السماء الدنيا ، فجعل جبريل ينزل به على النبي ﷺ » (١) .

والحديث بروايات مختلفة متفقة على المعنى ، كلها عن ابن عباس ، أخرجه الحاكم النيسابوري (٤٠٥ هـ) والإمام النسائي (٣٠٣ هـ) والإمام البيهقي (٤٥٨ هـ) (٢) .

والدليل القرآني على هذا النزول هو الآية : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ [القدر : ١] ، والآية : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ ﴾ [الدخان : ٣] ، وقد نقل الإمام السيوطي عن القرطبي إجماع العلماء على هذا النزول (٣) .

قال ابن عطية (٥٢٤ هـ) : وأما الذي دلَّ على أن القرآن نزل جملة واحدة إلى السماء الدنيا : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ ، ومعلوم أنه لم ينزل كله إلى الأرض في ليلة واحدة ، ولكن أنزله إلى السماء الدنيا ، ثم أنزل منه الشيء بعد الشيء ، كما قال تعالى : ﴿ وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ ﴾ [الإسراء : ١٠٦] . أي كان قبل التنجيم مجموعاً وكلاً واحداً .

ويبدو أن العلماء أسهبوا في هذا التنزيل وتخيّلوا ما تخيلوا بعد أن أشاروا إشارة سريعة إلى التنزيل السابق ، قال الحلبي (٥٦٧ هـ) مفسراً هذا النزول : « كان ينزل به من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا في كل ليلة قدر ما ينزل على النبي ﷺ إلى الليلة التي تليها ، فينزل جبريل عليه

(١) المستدرک للحاکم النیسابوری : ٢٢٣/٢ .

(٢) راجع مناهل الفرقان : ٣٨/١ .

(٣) الإبتقان : ٤٠/١ .

(٤) مقدمتان في علوم القرآن ، ص/٤٣ .

السلام ذلك نجوماً بأمر الله تعالى فيما بين الليلتين من السنة الأولى إلى أن ينزل القرآن كله من اللوح المحفوظ في عشرين ليلة من عشرين سنة»^(١) .

هذا المقبوس يدل على تطلع يسعى إلى الجمع بين كون القرآن جملة واحدة أساساً وكونه نزل مفزاً بدءاً من ليلة القدر إلى الأرض ، ولكنه تطلع ذاتي ليس له سند ديني ، وقرينه تطلع المفسر مقاتل بن سليمان (١٥٠هـ) : « أنزله الله تعالى من اللوح المحفوظ إلى السفرة وهم الكتبة من الملائكة في السماء الدنيا »^(٢) .

فلا نعرف من أخبره بوجود ملائكة كتبة في السماء الدنيا ، وأن السفرة بعيدون عن العرش ، وعلى كل اختلاف علماء الجرح والتعديل في أمر مقاتل ، فمنهم من وثقه في الرواية ، ومنهم من نسبته إلى الكذب^(٣) وما ذكرناه يرجح الحكم الأخير .

إن هذا النزول لا يُدفع ولكنه نزول بجملة واحدة فلا نقبل تفاسير جانحة عن جادة الحق كما لا نقبل ردّاً لخبر هذا النزول ، وقد ذكر البيهقي رضي الله عنه أن معنى ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ أنا أسمعنا الملك وأفهمناه إياها وأنزلناه بما سمع^(٤) .

وهكذا لا تبدي الآية ولا تفسيرها هنا وفي غير وضع أنه تنزيل بل هو إنزال ، فهو نقل كلي عن الله تعالى سماعاً ، وقد استند الراغب الأصفهاني إلى الدلالة اللغوية ، قال « وإنما خصّ لفظ الإنزال دون

(١) المرشد الوجيز ، ص/١٩ .

(٢) المرشد الوجيز ، ص/١٨ .

(٣) راجع تاريخ بغداد : ١٣/١٦٠ ، وميزان الاعتدال : ٣/١٩٦ ، وتهذيب التهذيب : ٢٧٩/١٠ .

(٤) الأسماء والصفات ، ص ٢٣٤ .

التنزيل ؛ لما روي أن القرآن نزل دفعة إلى السماء الدنيا ثم نزل نجماً منجماً^(١) .

إن تحديد الليلة وإفرادها ما يفي بأنه نزول إلى السماء الدنيا جملة ، ولا يُقصد به التنجيم ، إن هذا واضح في آيات ثلاث فهي ليلة مباركة كما في آية الدخان : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ ﴾ [الدخان : ٢] وتسمى ليلة القدر أخذاً من سورة القدر ، وهي إحدى ليالي رمضان أخذاً من آية البقرة : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ ﴾ [البقرة : ١٨٥] ، ولم يذكر قطعاً أن بداية الوحي كان في رمضان وإن وجد فلا يعارض النزول جملة في رمضان أيضاً .

٣- التنزيل الثالث :

وهو إعلام الناس من خلال النزول بالوحي على قلب النبي ﷺ ، قال ابن عباس رضي الله عنهما : « أنزل القرآن جملة واحدة إلى السماء الدنيا ، وكان بمواقع النجوم ، وكان الله ينزله على رسول الله ﷺ بعضه في إثر بعض »^(٢) .

وفي نص آخر لابن عباس أيضاً رضي الله عنهما : « أنزل القرآن في ليلة القدر في شهر رمضان إلى السماء الدنيا جملة واحدة ، ثم أنزل نجوماً »^(٣) .

ولا شك أن الشق الأخير من النص الذي ذكر التنجيم متواتر بحفظ الأمة ومشاهدتهم ولا مجال لمناقشته ، فقد نزل القرآن الكريم مفزقاً كما

(١) المفردات ، ص/ ٥١٠ .

(٢) الحاكم ، ح (٢٨٧٨) والبيهقي في الأسماء والصفات ص/ ٢٣٤ ، والسنن الكبرى ح (٨٣٠٤) ، وشعب الإيمان ح (٢٤٩) ، والمعجم الكبير ح (١٢٤٢٦) .

(٣) المعجم الكبير ، ح (١٢٤٢٦) .

تشهد الأمة بعد شهادة القرآن ذاته بلفظ « فرقناه » ، أجل بشهادة القرآن
كان مجموعاً ثم نزل مفرقاً وذلك في ثلاث وعشرين سنة .

ويفيد مصطلح النجوم الزمان والمكان ، لأنه مصدر الفعل نجم بنجم
للنبات حيث الظهور المرتبط بالمكان ويدل على الجرم المعروف المرتبط
بالزمان ، فالحادثة والزمان المحيط بها دعيا إلى نزول القرآن مفرقاً .

ج - مناقشة الخبر :

لا بد أن نذكر أن نقد هذه الأخبار تعرض للسند والمتن معاً ، فهذه
الأحاديث الموقوفة لا تمثل يقيناً ، هذا الخلاف وارد عند القدامى على
قلة ، فلم يرد نقد في هذه المرويات إلا ما ورد عن الإمام المحدث
الشعبي (١٠٣ هـ) الذي صاغ رأيه الشيخ محمد عبده فقال : « إن ما جاء
من الآثار الدالة على نزوله جملة واحدة إلى بيت العزة في السماء الدنيا ،
مما لا يصح الاعتماد عليه لعدم تواتر خبره عن النبي ﷺ ، وأنه لا يجوز
الأخذ بالظن في عقيدة مثل هذه ، وإلا كان اتباعاً للظن »^(١) .

وعقب الدكتور محمد أبو شهبه رحمه الله على هذا الكلام مؤكداً انتفاء
التواتر الذي تحتاجه قضايا العقيدة فحسب فقال : « إن مسألة نزول القرآن
جملة واحدة إلى السماء الدنيا ليست من العقائد التي يتحتم تواتر الأخبار
بها ، والتي لا بد فيها من العلم القطعي اليقيني ، مثل وجود الله وصفاته
ونحو ذلك ، وإنما يكفي فيها الأخبار الصحيحة التي تفيد غلبة الظن
ورجحان العلم . إن مثل هذه الحقيقة الغيبية لا بد فيها من تواتر الأخبار
عن النبي ﷺ إن كثيراً من السمعيات يُكتفى فيها بالأخبار الصحيحة التي
تفيد رجحان العلم بما دلت عليه ، وعلى هذا جرى العلماء سلفاً وخلفاً ،

(١) تفسير جزء عم للشيخ محمد عبده ، ص/ ١٣٢ .

ثم إن تأويل الآيات بأن المراد ابتداء الإنزال حرف للآيات عن ظواهرها ، وأن ظاهر الآيات يشهد للنزول جملة واحدة ، والظواهر لا يعدل عنها إلا بصارف ، وأنتى هو ؟ « (١) .

وما سبق عن ابن عباس أحاديث موقوفة ، ولكن لها حكم الحديث المرفوع إلى النبي ﷺ ، بل قدّر العلماء المحدثون أن قول الصحابي الذي لا مجال للرأي فيه ولم يُعرف بالأخذ عن الإسرائيليات مما يفسد العقيدة حكمه حكم المرفوع (٢) .

ولا ريب أن نزول القرآن من أنباء الغيب التي لا تعرف إلا من المعصوم عليه الصلاة والسلام ، وابن عباس لم يعرف بالأخذ عن الإسرائيليات ، وهو لا يجزؤ على التقول في معنى عقيدي أصيل في الوقت الذي يتخوف فيه من الاجتهاد في جزئيات العبادات ، فهكذا يثبت الاحتجاج بقوله .

ولكن الدكتور صبحي الصالح لا يوازن بين خبرين متواتر وصحيح فحسب ، بل يرى أن هذا الصحيح يعارض متواتراً قرآنياً ، فقال : « لأن هذه التزلات المذكورة من عالم الغيب الذي لا يؤخذ فيه إلا بما تواتر يقيناً في الكتاب والسنة ، فصحة الأسانيد في هذا القول لا تكفي وحدها لوجوب اعتقاده ، فكيف وقد نطق القرآن بخلافه ؟ إن كتاب الله لم يصرح إلا بتفريق الوحي وتنجيمة » (٣) .

هذا ما ورد في نقد السند ، أما المتن فالكلام فيه أطول بين مؤمنين ومتظاهرين بالإيمان ، والحق أن يفعل أن بعض المفسرين قديماً قالوا :

(١) المدخل ، وأبو شهية ، ص/ ٥٢ .

(٢) نزعة النظر ، ص/ ٤٣ .

(٣) مباحث في علوم القرآن ، ص/ ٥١ ، وراجع محاضرات في علوم القرآن د . نعيم اليافي ص/ ٣ .

إن النزول في ليلة القدر إطلاقاً للفعل على بدايته ، أي بدأ نزوله في هذه الليلة ، ثم تتالت الآيات والصور آخذين بعين الاعتبار كلام ابن عباس رضي الله عنهما على أنه اجتهد ، وهذا تأويل غير ظاهر^(١) .

وإلى هذا التأويل ذهب الشيخ محمد رشيد رضا رحمه الله (١٣٥٤هـ) ، وقال : « على أن لفظ القرآن يُطلق على هذا الكتاب كله ويطلق على بعضه ، وقد ظنّ الذين تصدوا للتفسير منذ عصر الرواية أن الآية مشكلة ، ورأوا في حل الإشكال أن القرآن نزل ليلة القدر من رمضان إلى سماء الدنيا وكان في اللوح المحفوظ فوق سبع سموات ، ثم نزل على النبي ﷺ منجماً بالتدريج ، وظاهر قولهم هذا أنه لم ينزل على النبي ﷺ في رمضان منه شيء خلافاً للآيات ، ولا تظهر المنة ولا الحكمة في جعل رمضان شهر الصوم على قولهم هذا ، لأن وجود القرآن في السماء الدنيا كوجوده في غيرها من السموات أو اللوح المحفوظ من حيث إنه لم يكن هدايةً لنا ولا تظهر لنا فائدة في هذا الإنزال ولا في الإخبار به »^(٢) .

ويبدو أن روح الاعتزال تفوح من هذه الكلمات ، ومع هذا فقد أئده الدكتور فضل حسن عباس أطال الله في عمره مرجحاً من خلال الدلالة اللغوية أن معنى الآية نزول الآيات الخمس الأولى من سورة العلق ، ثم راح يطيل في ذكر أسباب أولوية هذا وزمانه ، فهذه الآيات هي :

« أولاً : لأن القول بأن القرآن الكريم أنزل من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا في ليلة القدر من رمضان ، لم يصل إلينا من كتاب أو سنة صحيحة ، وإنما وردت آثار موقوفة عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وهي

(١) راجع علوم القرآن د . نور الدين عتر ، ص/٢٦-٢٧ ، وتأويل الدكتور عدنان زرزور في القرآن ونصوصه ص/٦١ ، ودراسات قرآنية ، ص/٧١ .

(٢) تفسير المنار : ١١٦/٢ .

تحتاج إلى تمحيص من حيث أسانيدھا ، والقول بأن مثل هذا لا يمكن أن يكون رأياً لابن عباس غير مسلم ، فقد يكون ابن عباس فهم الآية هذا الفهم ، إن صحت هذه عنه .

ثانياً : يلزم على القول الأول ، وهو أن القرآن الكريم أنزل في شهر رمضان دفعة واحدة إلى السماء الدنيا ، عدم نزوله على سيدنا محمد ﷺ في رمضان ، لأنهم يرون أن الذي ذكرته الآيات في حديثها عن نزول القرآن في رمضان ، وهو نزوله دفعة واحدة إلى السماء الدنيا .

ثالثاً : إن المتدبر للآية الكريمة يجزم بما لا يحتمل شكاً بأنها تتحدث عن نزول القرآن على النبي ﷺ ، فلتدبر هذه الآية الكريمة : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ ﴾ [البقرة : ١٨٥] ، فلو كان المقصود نزوله إلى السماء الدنيا لم يكن هناك كبير فائدة في قوله : ﴿ هُدًى لِّلنَّاسِ ﴾ ، إنما الأمر الذي يطمئن القلب وتستريح إليه النفس هو أن القرآن نزل على سيدنا رسول الله ﷺ هدى للناس .

رابعاً : إن الله تبارك وتعالى يمن علينا بالهداية بأن كرمنا بهذا القرآن الكريم : ﴿ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَن هَدَيْكُمْ لِلْإِيمَانِ ﴾ [الحجرات : ١٧] ، وهذه المنة إنما تتحقق بإنزال القرآن لتعظ منه ونعتبر ، وهذا أمر غير محقق بنزوله إلى السماء الدنيا ^(١) .

نضيف أن نزول القرآن إلى السماء الدنيا لا يعارض كونه نزل هداية ، فثمة تمهيد للنزول المفرق ، وفي القرآن الآية : ﴿ إِنِّي أَرَبُّنِي أَخَصَرُ خَمْرًا ﴾ [يوسف : ٣٦] والمعصور هو العنب على سبيل المجاز اللغوي بما سيكون ،

(١) إتيان البرهان : ١٤٩/١ - ١٥٠ .

فالهداية غاية ، وليس يمنع أن يسجل الطالب في الكلية وغايته في نفسه التخرج بعد سنوات .

ونقول : إن تلقينا للقرآن الكريم عن طريق السند المتواتر عن النبي ﷺ هو المهم هنا ، ويبقى أن ما عرفناه عما يسبق هذا مجرد تشريف لا تكليف كيفما كان المصدر إلى هذا التأويل .

ولكن الذي نخشاه في دفع هذه المرويات الصحيحة أن نخالف الفهم الصحيح للآيات المذكورة في قضية تعدد النزول ، وأن نفتح ثغرة للدراسات المستغربة لكي تطعن فنقول : « تصور أسطوري يستحق أن يدرس في مجال المعتقدات الشعبية »^(١) .

د- حكمة التنزلات :

لا يوجد نص صريح حول تعدد التنزلات ، بل ورد كما سبق أنه للصون والحفظ وللهداية وللمكث كما في الآيات السابقة ، ما نذكره هنا حول إجمال التنزلات الثلاثة لا يعدو استنباطات أدلى بها العلماء .

١- قال أبو شامة المقدسي : « فيه تفخيم لأمره وأمر من أنزل عليه ، وذلك بإعلام سكان السموات السبع أن هذا آخر الكتب ، المنزل على خاتم الرسل لأشرف الأمم ، وقد قربناه إليهم لتنزله عليهم ، ولولا أن الحكمة الإلهية اقتضت وصوله إليهم منجماً بحسب الوقائع لم يُهبط إلى الأرض جملة كسائر الكتب المنزلة ، ولكن الله تعالى باين بينه وبينها ، فجمع له الأمرين : إنزاله جملة ثم إنزاله مفرقاً »^(٢) .

فالتشريف يتضح في مثال الملوك وعلية القوم عندما يُدخل عليهم ،

(١) مفهوم النص ، د . نصر حامد أبو زيد ، ص/ ١٠٠ .

(٢) المرشد الوجيز ، أبو شامة ، ص/ ٢٤ .

فيكون دخول من بعده دخول مما يدل على جلالة الشخص المقصود .

وثمة دليل حديثي يؤيد رأي أبي شامة ، فقد ورد أن الملائكة كانوا يتساءلون في كل نزول عن موضوع المنزل ، وهم في غاية الطاعة يتساءلون عن أمر بالطاعة لمخلوق من غير جنسهم .

روى النواس بن سمعان رضي الله عنهما ، عن النبي ﷺ : « إذا تكلم الله بالوحي أخذت السماء رجفة شديدة من خوف الله ، فإذا سمع أهل السماء صعقوا وخزوا سجداً ، فيكون أول من يرفع رأسه جبريل ، فيكلمه الله بوحيه بما أراد ، فينتهي به إلى الملائكة ، فكلما مر بسماء سألته أهلها : ماذا قال ربنا ؟ قال : الحق ، فينتهي حيث أمر »^(١) .

ويبدو أن المقصود أن الله عز وجل يأمر بنزول شيء من القرآن بعد أن نزل جملة إلى السماء الدنيا ، وهم يسألون ، لأن القرآن هذه المرة في طور تنزيل ، أي انتقال من عالم الغيب إلى عالم الشهادة ، ومن التشريف إلى التكليف .

٢- إن النزول إلى السماء الدنيا يُلْهَب شوق النبي الكريم عليه الصلاة والسلام لمعرفة المزيد من الأوامر والنواهي والامتنال لها ونشرها بين الناس ، فالقرب يزيد في طاعة الشوق ، وهذا ملمح نفسي .

٣- هذه الحكمة تتصل بالتوثيق ومصداقية النص من الخارج ، « ففي تعدد النزول وأماكنه ، مرة في اللوح ، وأخرى في بيت العزة ، وثالثة على قلب النبي ﷺ ، في ذلك التعدد مبالغة في نفي الشك عن القرآن ، وزيادة الإيمان به وباعث على الثقة به ، لأن الكلام إذا سجل في سجلات متعددة ، وصحت له وجودات كثيرة ، كان ذلك أنفى للريب عنه ،

(١) مجمع الزوائد ، كتاب التفسير ، سورة سبأ .

وأدعى إلى تسليم ثبوته وأدنى إلى وفرة الإيقان به ، مما لو سجل في سجل واحد ، أو كان له وجود واحد «^(١) .

٤- ثمة فائدة للجملة والتفريق تؤكد إعجاز القرآن ، فهو في اللوح المحفوظ وفي السماء الدنيا على شكله مما نعرف في ترتيب المصحف^(٢) ، ونزل مفزاً ، فسورة الكوثر قبل سورة البقرة نزولاً كما بين علم المكي والمدني .

وقد نزل بحسب الحوادث أحياناً ليؤكد واقعية التشريع الإسلامي ، ومع هذا التفريق نجد الإعجاز في الترابط الوثيق بين الآيات والسور ، هذا ما عني به الإمام فخر الدين الرازي (٦٠٦هـ) في تفسيره وقد وضع البقاعي إبراهيم بن عمر (٨٨٥هـ) كتاباً ضخماً سماه « نظم الدرر في تناسب الآي والسور » جاء في عدة مجلدات ، ثم وضع السيوطي كتاب « تناسق الدرر في تناسب السور » ، فخصصه للسور مختصراً إياه من كتاب له باسم « أسرار التنزيل » ، ولا نعدم كشف هذا الترابط في كثير من كتب التفسير .

ووضع الدكتور أحمد نتوف بدمشق رسالة ماجستير في هذا الموضوع الفكري البلاغي ، ونردف بأن الباحث ينبغي أن يتسلح بمعرفة النبوية وعلم النص الأدبي وعلم الدلالة ليبين دقائق الترابط والأنساق اللغوية في كل سورة ، قال الشاطبي (٧٩٠هـ) : « إن السورة الواحدة مهما تعدت قضاياها فهي تكون قضية واحدة »^(٣) .

(١) مناهل العرفان : ٤٠-٣٩/١ .

(٢) الوحدة الموضوعية في القرآن ص/ ٧٤ .

(٣) الموافقات : ٤١٤/٣ .

هـ- ثنائية الدال والمدلول :

قد يحسب الدارس اليوم أن ما تداوله بعض العلماء القدامى في مبحث نزول القرآن باللفظ والمعنى شيء من الترف الذهني ، أو قضية لا تخطر ببال أحد ، وغير جديرة بالدراسة .

ولكن عندما يجد بعض المغرضين يفتشون بطون الكتب عن الشاذ والناقر ، بعد بحثهم عن تأكيد اعوجاج فكرهم يجد الدارس أن لا مناص من البحث في القضية لمأماً أو بإطناب ، فالقضية خطيرة .

ومن المعروف نصاً أن الآيات الكريمة صرحت بمصدر القرآن ، كما في الآية : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَلْقَىٰ الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنِّ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾ [النمل : ٦] والآية : ﴿ كَتَبَ أَحْكَمَتًا إِنَّهُمْ ثُمَّ فَضِّلَتْ مِنْ لَدُنِّ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾ [هود : ١] .

نقف عند هاتين الآيتين دون غيرهما ، لنؤكد أن كلمة « لدن » ظرف أنخص من (عند) ، لأنه يدل على ابتداء نهاية وهو أبلغ للدلالة على أن النبي عليه الصلاة والسلام قد تلقى القرآن من الله عز وجل .

زعم بعض الناس قديماً - ولكل عصر أشواره من الناس - أن جبريل كان ينزل على النبي ﷺ بمعاني القرآن ، فكان يقوم بالتعبير عنها بلغة العرب ، وقد تمسكوا بقوله تعالى : ﴿ نَزَّلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ۖ عَلَىٰ قَلْبِكَ ﴾ [الشعراء : ١٩٣-١٩٤] كما ينقل الزركشي (١) .

وهو تأويل شائك جانح عن الحق مثله مثل رأي آخرين قائل بأن اللفظ لجبريل والمعنى موحى من الله ، وهو قول باطل أثيم يدل على إسفاف في الرأي ، وذلك أن الله تعالى قال : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ﴾ [التوبة : ٦] .

(١) البرهان للزركشي : ٢٩١/١ وانظر مناهل العرفان : ٤٢/١ .

نقول : إن مفهوم القلب لا يعني الجانب العاطفي من الإنسان فحسب ، بل يعني كل ما هو جوهري بخلاف الجسم المادي ، فالقلب يشتمل على المدركات العقلية التي يتصل بها فهم الكلام وإتقان حفظه ؛ أي تلقي اللفظ والمعنى معاً .

ثم إن الآية الأخيرة تثبت مصطلح الكلام مسنداً إلى الله عز وجل ﴿يَسْمَعُ كَلِمَ اللَّهِ﴾ وهو القرآن ، والكلام كما هو معروف لفظ ومعنى ، ولا فصل بينهما إلا على سبيل التجريد ، كما أسند الكلام إليه تعالى في الحديث السابق : « إذا تكلم الله بالوحي أخذت السماء رجفة شديدة » .

ونعود للآيات : ﴿وَأَنزَلْنَا لِتَنزِيلِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٩٦﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٩٧﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴿الشعراء : ١٩٢-١٩٥﴾ ، ونؤكد أن لا مانع في معطيات العلم الحديث اليوم من إرسال اللفظ والمعنى من مكان إلى آخر ، بل لا يُعقل أن يصل معنى من غير تصور لفظ ، بل نقول مع علماء اللغة : إن التفكير ألفاظ صامته .

فهم هؤلاء خطأ أن ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ﴾ يتعلق باسم الفاعل « المنذرين » ، وهو وهم ، والصحيح أن التعلق بالفعل « نزل » ، وقد أخرج لأهمية الإنذار ، هذا الإنذار الموجه إلى العرب وغيرهم كما في الآية : ﴿قُلْ أَيْ شَيْءٌ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ﴾ [الأنعام : ١٩] ، كما أن الإنذار باللغة العربية ليس يقتصر على النبي ﷺ ، فهناك هود وصالح وشعيب وإسماعيل عليهم السلام .

ونقل جلال الدين السيوطي عن الجويني إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله (٤٧٨هـ) قوله السديد في هذه المسألة : « كلام الله المنزل قسمان : (قسم) قال الله لجبريل : قل للنبي الذي أنت مرسل إليه : إن الله يقول : افعل كذا وكذا ، وأمر بكذا وكذا ، ففهم جبريل ما قاله

ربه ، ثم نزل على ذلك النبي ، وقال له ما قاله ربه ، ولم تكن العبارة تلك العبارة ، كما يقول الملك لمن يثق به : قل لفلان : يقول لك الملك : اجتهد في الخدمة ، واجمع جندك للقتال ، فإن قال الرسول : لا تتهاون في خدمتي ، ولا تترك الجند يتفرق ، وحثمهم على المقاتلة ، لا ينسب إلى كذب ولا تقصير في أداء الرسالة ، (و قسم آخر) قال الله لجبريل : اقرأ على النبي هذا الكتاب ، فنزل به جبريل من الله من غير تغيير ، كما يكتب الملك كتاباً ويسلمه إلى أمين ، ويقول : اقرأه على فلان ، فهو لا يغير منه كلمة ولا حرفاً ^(١) .

ويقول السيوطي بعد ذلك : « قلت : القرآن هو القسم الثاني ، والقسم الأول هو السنة ، لما ورد أن جبريل كان ينزل بالسنة كما ينزل بالقرآن » وهذا تقسيم جيد ولا حاجة إلى قسم ثالث وهو الحديث القدسي كما ذكر الزرقاني ^(٢) ، فهو بكل اختصار سنة .

وإننا نقدر هذا الاحتمال العقلي من الإمام الجويني ، ولكن لا دليل عندنا على أن جبريل كان يتصرف بوحى السنة وما يوازيها عند الأنبياء ، فدعوتهم وأفعالهم بمنزلة وحي السنة .

وعلى كل حال نستنبط مما سبق مستوى واحداً من الرسالة القرآنية وهو كلام لا يتغير ، وثلاثة مستويات هي السنة : وحي الله ، تعبير جبريل ، تعبير النبي عليه الصلاة والسلام ، وهذا الأخير يتغير مع الوقائع فترى للحديث ألفاظاً عدة .

ونضرب مثلاً للتوضيح : الحديث النبوي : « ليس منا من لم يتغن بالقرآن » فلا شك أن الضمير (منا) لا ينسب إلى الله ولا إلى جبريل ،

(١) الإتقان : ١٥٣/١ .

(٢) مناهل العرفان : ٥٧/١ .

والأصل الذي ينسب إلى الله هو الدعوة إلى تجميل الصوت .

وإذا كان جبريل قد تلقى القرآن سماعاً كما ذكر البيهقي في مستهل هذا البحث فلا نعرف كيفية السماع ، فالذي نكتفي به أنه تلقاه بالسماع الخاص أو بالتلقف الروحاني أو حفظه من اللوح المحفوظ ، ونزل بألفاظه الحقيقية التي خلقها الله ورتبها وفق ترتيب كلماته النفسية .

وثمة نص يتمسك به الدكتور طيب تيزيني وهذا ما يبين أهمية بحثنا الدال والمدلول إذ ينقل قولاً لأبي الحسن الأشعري : « إن القرآن المعجز إنما هو الذي لم يفارق الله عز وجل قط ، ولم يزل غير مخلوق ، ولا سمعناه قط ، ولا سمعه جبرائيل ولا محمد عليهما السلام قط ، إن الذي يقرأ في المصاحف ونسمعه ليس معجزاً ، بل مقدور على مثله . . إن القرآن لم ينزل به قط جبرائيل على قلب محمد عليه الصلاة والسلام ، وإنما نزل عليه شيء آخر هو العبارة عن كلام الله ، وإن القرآن ليس عندنا البتة إلا على المجاز ، وإن الذي نرى في المصاحف ونسمع من القرآن ونقرأ في الصلاة ونحفظ في الصدور ليس هو القرآن البتة ولا شيء منه كلام الله البتة بل هو شيء آخر ، وإن كلام الله تعالى لا يفارق ذات الله عز وجل »^(١) .

وهو كلام خطير الشأن ، ناشز نافر منفّر ، والذي يلفت النظر ما أضافه الدكتور تيزيني من أن الأشعري رضي الله عنه وأصحابه هم جميع أهل السنة ، فكأنه ما سبق بعالم وكأن لا وجود لأهل الحديث والظاهرية !

ولم يخطر ببال الباحث التشكيك بالنص من خلال العداوة الفكرية بين فرقة الظاهرية ممثلة بابن حزم وفرقة الأشعرية ممثلة بالأشعري ،

(١) الفصل في الملل والنحل ، ابن حزم : ٢٥٧/٤ .

وما نقوله منهج عقلي اتبعه المحدثون في رفض كثير من الأحاديث
الموضوعة ، فلا ينبغي أن يغيب عن ثقافة المعاصر الذي يحرص على
عقلانية البحث .

فإن صح هذا الكلام ، فهو وهم من أثر التعلق بعلم المنطق وكثرة
تنزيه القرآن الكريم عن كونه مخلوقاً كما ذهب المعتزلة ، وهو وهم
لا يقول به مسلم ، لأنه يخالف سائر طوائف السنة إلى جانب الأشعرية
أنفسهم ، فهو كلام يخالف منطوق القرآن والسنة الشريفة .

وليس كل ما يرد في تراثنا حقائق علمية لا ترد ، ولا ينبغي التمسك
بالرواية الواهية لمحاولة دحض الإجماع الإسلامي وزرع التشكيك بالنص
بكونه قابلاً للتحريف ، وهذا ما تسعى إليه بعض الدراسات قاصدة إبراز
الطابع البشري للقرآن والمصدر البشري له والعياذ بالله .

* * *

الفصل الخامس

الأوائل والأواخر

هذا بحث في تاريخ القرآن يعتمد على مرويات متعددة مختلفة في شأن أول ما نزل وآخر ما نزل ، وفيه فائدة تفاعل المجتمع مع النص ، لا مواءمة النص القرآني لخدمة المجتمع كما يرى بعض المتنصلين ، وذلك لأنه مجموع في اللوح المحفوظ قبل كونه منجماً .

أ- أول ما نزل : ذكرت في هذا المضممار آراء مختلفة ، متفاوتة السند .

١- العلق :

تجمع المصادر القديمة والمعاصرة على أن أصح ما قيل هو نزول صدر سورة العلق : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ [العلق : ١-٥] .

والملاحظ أنها دعوة مباركة إلى العلم الذي ذكر في هذه الكلمات القليلة ست مرات مع وسيلتيه المنشئتين للحضارة ، القراءة والكتابة ، ولذلك يحق للمسلمين أن يُدعوا « أمة اقرأ » وهي قراءة في الكتاب المسطور والكتاب المعمور .

٢- المدثر :

فقد ورد عن جابر بن عبد الله وأبي سلمة رضي الله عنهم وكوكبة من العلماء كما يذكر ابن عطية^(١) .

(١) مقدمتان في علوم القرآن ، ص/ ١٦ .

قال أبو سلمة : « سألت جابراً أي القرآن نزل أول ؟ فقال : ﴿ يَتَأْتِيهَا الْمَدِيرُ ﴾ ، فقلت : إنهم يزعمون أن أول ما نزل من القرآن ﴿ أَفْرَأُ بِأَسْرَرِكَ ﴾ فقال جابر : سألت رسول الله ﷺ : أي القرآن نزل أولاً ؟ فقال : كنت أهبط من حراء فسمعتُ صوتاً ، فنظرت أمامي فلم أر شيئاً ، فالتفت ورائي فلم أر شيئاً ، ونظرت عن يميني فلم أر شيئاً ، ونظرت عن شمالي فلم أر شيئاً ، فرفعت رأسي ، فرأيت الملك ، فأتيتُ خديجة ، فقلت : دثروني دثروني ، فأنزل الله ﴿ يَتَأْتِيهَا الْمَدِيرُ ﴾ ، فكان أول القرآن نزولاً ^(١) .

إن أصل الحديث عند البخاري ، فلا ينازعه نص آخر ، مع أن هذه الرواية تخالف رأي الجمهور بنزول سورة العلق ، والجمع بين القولين أن (يأتيا المدثر) نزلت بعد فترة الوحي فهي الأولى بعد الانقطاع لا على سبيل الإطلاق .

يؤكد هذا ما رواه البخاري نفسه عن جابر رضي الله عنه : سمعت النبي ﷺ وهو يحدث عن فترة الوحي فقال في حديثه : « فبينما أنا أمشي إذ سمعت صوتاً من السماء ، فرفعت رأسي فإذا الملك الذي جاءني في حراء جالس على كرسي بين السماء والأرض ، فجلست أهلي ، فقلت : زملوني زملوني ، فدثروني ، فأنزل الله تعالى ﴿ يَتَأْتِيهَا الْمَدِيرُ ﴾ ^(٢) » .

وكان هذا قبل أن تفرض الصلاة ، فهذه أولية مقيدة بأنها بعد انقطاع الوحي لا مطلقة ، إذ دلّ النص الأخير على أنه كان قد لقي الملك سابقاً .

(١) مقدمتان ، ص/ ٤٢ وأصل الحديث عند البخاري ، التفسير (٤٦٤٠) ، ومسلم ، الإيمان (١٦١) وأحمد ح (١٤٣٢٦) ، وابن حبان كتاب الوحي ، ح (٣٤) ، والنسائي ، التفسير ح (١٣٦٣١) .

(٢) البخاري ، التفسير ، ح (٤٦٤١) وراجع تفسير ابن كثير : ٧٢٦/٤ لمزيد من الأسانيد .

إذن فالرواية الأولى لجابر فيها اجتهاد بحسب فهمه لمعنى أول ما نزل فأورده على الإطلاق ، ولا يقابل الاجتهاد إجماع الجمهور المستند إلى رواية .

ولعل مبدأ الاستشكال رواية عائشة رضي الله عنها : « إن أول ما نزل سورة من المفصل فيها ذكر الجنة والنار ، حتى إذا ثاب الناس إلى الإسلام نزل الحلال والحرام »^(١) .

فقال الإمام السيوطي : « وقد استشكل هذا بأن أول ما نزل (اقرأ) ، وليس فيه ذكر الجنة والنار ، وأجيب بأن (من) مقدرة ، أي : من أول ما نزل ، والمراد سورة المدثر ، فإنه أول ما نزل بعد فترة الوحي ، وفي آخرها ذكر الجنة والنار ، فلعل آخرها قبل نزول بقية (اقرأ) »^(٢) .

وهذا الاستدلال ضعيف لأن كلمة « سورة » الواردة في النص وفي رواية أخرى بالجمع « سور » هي اسم جنس لكل سورة فتعني الجمع ، ولم يثبت أن بقية المدثر نزلت قبل بقية العلق ، ثم إن السيوطي ينقل بعد هذا أن المدثر أول سورة نزلت بكمالها قبل تمام سورة العلق التي ثبت نزول صدرها فقط .

وهذا غير مسلم به لما ثبت في الصحيحين عن جابر أن الذي نزل من السورة : ﴿ يٰٓأَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ۖ قُمْ فَأَنذِرْ ۚ وَرَبِّكَ فَكَذِّبْ ۚ وَتَبٰٓءَاكَ فَطٰهَرُ ۚ وَالرُّجْزُ فَأَنجِرْ ۚ ﴾ [المدثر : ١-٥] فقط أي صدرها .

ولهذا استبعد الرأي الحافظ ابن حجر ببراعته لدى توفيقه بين الحديثين

(١) البخاري ، فضائل القرآن ، ح (٤٧٠٧) ، والنسائي ، فضائل القرآن ، ح (٧٩٨٧) .

(٢) الإقنان : ٣٤ / ١ .

حديث عائشة وحديث جابر^(١) ، إذ كانت تقول : « أول سورة نزلت من القرآن (اقرأ)^(٢) » ، ومرادها بالسورة صدرها فقط ، إذ ثبت في الصحيحين أن البقية نزلت فيما بعد .

وذكر بعضهم أن (يا أيها المدثر) تمثل الرسالة ، فهي أول ما نزل للرسالة ، أما (اقرأ) فتمثل النبوة ، فكانت أول ما نزل للنبوة دالاً عليها ، وذلك أن الرسالة وحي إلى الشخص على لسان الملك بتكليف عام^(٣) .

ونقول : العلق خطاب خاص والمدثر خطاب عام ، وهذا استكناه يصنف إلى جانب أن المدثر أول ما نزل بسبب ، بخلاف اقرأ فهي أول ما نزل بغير سبب كما يرى الحافظ ابن حجر^(٤) . فهذا اعتبار آخر وأولية مقيدة لا مطلقة .

٣- الفاتحة :

ولعل هذا ناتج من كثرة ورودها في العبادات وما ذكر عن تعدد نزولها ، وأنها أم الكتاب ، ولكن نذكر الرواية :

روى عمرو بن شرحبيل رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال لخديجة : إني خلوت وحدي ، فسمعت نداءً ، فقد والله خشيت أن يكون هذا أمراً ، فقالت : معاذ الله ما كان ليفعل بك ، فوالله إنك لتؤدي الأمانة وتصل الرحم وتصدق الحديث ، فلما دخل أبو بكر ذكرت خديجة حديثه ، وقالت : اذهب مع محمد إلى ورقة ، فانطلقا فقصا عليه ، فقال : إذا خلوت وحدي سمعتُ نداءً خلفي : يا محمد يا محمد ،

(١) فتح الباري : ٥٥٠ / ٨ .

(٢) المستدرک : ح (٩٥٣) وابن حبان ، ح (٣٤) .

(٣) مباحث في علوم القرآن ، مناع قطان ، ص / ٦٨ .

(٤) فتح الباري : ٥٥٣ / ٨ ، والإتقان : ٣٦ / ١ .

فأنطلق هارباً في الأفق ، فقال : لا تفعل ، إذا أتاك فائتت حتى تسمع ما يقول ثم ائتني فأخبرني ، فلما خلا ناداه يا محمد قل : بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين . . . ولا الضالين «^(١) .

والذي يُربك أن الواحدي صاحب أسباب النزول يقول عن الفاتحة : « فعند الأكثرين هي مكية ، من أوائل ما نزل من القرآن » ، ثم يسرد هذه الرواية التي تشتمل على لقاء بورقة ، وكأنه أول وحي ، والمربك ألا يناقش محقق الكتاب هذه المسلّمات .

الحديث مرسل غاب منه اسم الصحابي فابن شرحبيل تابعي ، فهو حديث ضعيف ، مع كون رجاله ثقات ، ولا يعارض ولا يدفع حديث عائشة المرفوع ، وليس هذا المرجوح ما عليه أكثر المفسرين كما يزعم الزمخشري^(٢) .

وليس في الحديث تنقيص واضح على أن الفاتحة أول ما نزل ، فيحتمل أن يكون خبراً عن نزولها بعد (اقرأ) و(المدثر) ، فهي من الأوائل كما ذهب البيهقي لا الأولى ، وقالوا : يفهم من النص الأخير ما كان في فجر النبوة بعدما حدث في حراء ، أي بعد ذهابه إلى ورقة .

ولكن لا جدوى عندي أن يتكرر النداء من غير أن يقرأ عليه شيئاً ، ثم لم يجز أن نادى جبريل من غير وحي ، كما أنه لا يعجزه أن يلحق به إلى الآفاق فهو ملك ذو قدرة خارقة .

والأهم من هذا تناقض في الرواية ، إذ بدأت بأن النداء حدث مرة واحدة ، ثم بدا النداء متكرراً عندما أخبر به ورقة .

(١) أسباب النزول للواحدى ، ص/١٧ .

(٢) الكشف : ١٥/١ . وراجع تفنيد ابن حجر له في فتح الباري : ٥٥٩/٨ . وتفنيد محمد عبده في المنار : ٢٥/١ .

وإذا كان اللقاء بعدما حدث في حراء ، فلماذا يستعين بورقة وهو يعرف أنه مخاطب بالوحي سابقاً ؟ بل الممكن والمعقول أن يقول له أبو بكر رضي الله عنه وقد أسلم : إنه الوحي ولن نذهب إلى ورقة .

وإذا كنا لم نجد في النص السابق تنصيهاً على إطلاق أولوية الفاتحة ، فنحن واجدوه في حديث علي رضي الله عنه : « سألت النبي ﷺ عن ثواب القرآن ، فأخبرني بثواب كل سورة على نحو ما أنزلت من السماء ، وبأن أول ما نزل عليه بمكة فاتحة الكتاب ثم (اقرأ باسم ربك) »^(١) ، أي ثمة تسلسل يوضح الأولوية المطلقة لا بعد فتور الوحي خاصة .

ولكن لماذا لم يخبرنا الإمام علي رضي الله عنه عن الثواب ؟ وما جدوى أن يكون بحسب أول النزول فأول ؟ ولعل هذا يعضد دعوى جمع علي للمصحف بحسب النزول ، إلا إذا ارتأينا أن يكون قد سئل عن أول ما نزل فقال ما قال بصدد ثواب قراءة القرآن .

٤- البسملة :

وقد اختلف العلماء في كونها آية في أول السورة ، والأرجح أنها آية ، وأنها آية بلا خلاف في سورة النمل ، واستند القائلون بهذا الرأي - ولا نظنهم كثرة - إلى ما ورد عن عكرمة والحسن رضي الله عنهما ، قال : « أول ما نزل من القرآن (بسم الله الرحمن الرحيم) ، وأول سورة (اقرأ باسم ربك) »^(٢) .

لكن الواحد يذكر مباشرة سنداً آخر يؤكد أن (اقرأ) من غير بسملة

(١) مقدمتان في علوم القرآن ، ص/ ١٣-١٤ .

(٢) أسباب النزول للواحدي ، ص/ ١٠ .

أول ما نزل ، وهذا ديدن الجمع في الثقافة التجميعية ، إذ أخرج الطبري في تفسيره عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « أول ما نزل به جبريل على النبي ﷺ : يا محمد ، استعذ ثم قال : « بسم الله الرحمن الرحيم »^(١) .

ونفى السيوطي هذا قائلاً : « وعندي أن هذا لا يعد قولاً برأسه ، فإن من ضرورة نزول السورة نزول البسملة معها ، فهي أول آية نزلت على الإطلاق »^(٢) . لكن ما ذكرناه في حديث عائشة وجابر لم يرد فيه نزول البسملة مع العلق ولا مع المدثر ، والظاهر إذن نزول البسملة بعد تمام السورة^(٣) ، وهذا مفهوم لا منطوق .

إن ما سلف يؤيد العناية الفائقة التي أبداهها العلماء في رصد جزئيات تاريخ القرآن ، إذ لا يغير من الواقع الإسلامي أن نخبر أن الرسالة أولاً أم النبوة ، ولكن نرجح أولوية نزول (اقرأ) على الإطلاق وهو رأي الجمهور .

ب- آخر ما نزل :

ثمة إطباق من جمهور العلماء على أن آخر ما نزل وفق الأسانيد الصحيحة قوله عز وجل : ﴿ وَأَنْتُمْ أَيَّامًا تَرْجَعُونَ فَبِذَلِكَ إِلَى اللَّهِ تَوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ٢٨١] .

وهي واقعة بين آيات الربا وآية الدين أطول آية في القرآن ، وهذا دليل على أهمية العنصر الاقتصادي في دوام بقاء الدولة ، فالمال عامل فعال

(١) جامع البيان للطبري : ٥٤ / ١ .

(٢) الإتيان ٣٤ / ١ .

(٣) المدخل ، د . أبو شهبه ، ص / ١١٦ .

في تغيير النفوس والمجتمعات ، فهذا يناسب التحذير العام في الآية الأخيرة .

لقد روى النسائي عن ابن عباس رضي الله عنه : « آخر ما نزل من القرآن ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا ﴾ » ورواه الطبري وابن مردويه ، وأخرج ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير : « آخر ما نزل من القرآن كله : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا ﴾ وعاش النبي ﷺ بعد نزول هذه الآية تسع ليال ، ثم انتقل إلى الرفيق الأعلى ليلة الاثنين لليلتين خلتا من شهر ربيع الأول »^(١) .

ولكن ذكر البخاري وغيره عن ابن عباس نفسه رضي الله عنه : « آخر آية نزلت على النبي ﷺ آية الربا »^(٢) ، وقد بَوَّب في صحيحه باب : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ ثم ساق حديث ابن عباس هذا المذكور .

وكان البخاري يرى أن هذه الآية (واتقوا) التي تلي آيات الربا نزلت معها وهي خاتمة لها ، فمن قال : آيات الربا آخر القرآن نزولاً فهو مصيب ، ومن قال : هذه الآية (واتقوا) فهو مُصِيب أيضاً ، لأنها نزلت جملة كترتيبها في المصحف^(٣) .

هذا ما يذكرونه لكن لم يصح أن آيات الربا تنتهي عند (يُظْلَمُونَ) ، والآيات : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ

(١) المدخل د . أبو شهبة ، ص/ ١١٨ .

(٢) البخاري في التفسير ، ج (٤٢٧١) ، ومسند أحمد ح (٢٤٦) ، وابن ماجه ، التجارات ، ح (٢٢٧٦) ، الدارمي ، النبي ﷺ ، ح (١٢٩) ، والبيهقي ، البيوع ، ح (١٠٢٥١) .

(٣) مدخل إلى علوم القرآن ، د . فاروق حمادة ، ص/ ٥٢ .

أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧﴾ وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ
وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٨﴾ وَأَتَقُوا يَوْمَ تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ
ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿البقرة : ٢٧٨ - ٢٨١﴾ .

فالواضح إمكان اعتبار الآية الأخيرة ، تذييلاً عاماً لما ورد من إنذار في
الآيات الثلاث السابقة مع أنه لم يرد نزول الأربع سبيكة واحدة .

والمعروف أن الربا قد ذكر قبل هذا سبع مرات ، كما في قوله تبارك
وتعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً ﴾
[آل عمران : ١٣٠] وقوله : ﴿ وَمَا ءَاتَيْتُمْ مِنْ رَبِّا لَّيْرِبُوا فِي ءَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرِبُوا عِنْدَ
اللَّهِ ﴾ [الروم : ٣٩] .

فكلام ابن عباس يعني أن آيات الربا هي الآية التي ختمت بها آيات
الربا (واتقوا) ، وتصنيف البخاري مؤيد لما ذكر عنه ، وهو رأي بعض
العلماء .

ولكن استدلالهم لا يصمد بإزاء قول ابن عباس : « آخر ما نزل من
القرآن : ﴿ وَأَتَقُوا يَوْمَ ﴾ قال جبريل للنبي ﷺ : ضعها في رأس ثمانين
وميتين من البقرة » (١) .

ومن المستبعد أن نعد آخر ما نزل قوله عز وجل : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ
دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ [المائدة : ٣] ، لكن
المعروف أنها آخر ما نزل في حلال وحرام ، فهي آخريّة مقيدة ، فقد
عاش بعدها النبي عليه الصلاة والسلام واحداً وثمانين يوماً ، وقد نزلت
يوم عرفة من حجة الوداع .

ومع أن الزركشي ممن يكثر الأقوال المتفقة والمتضاربة ، وقد ذكر

(١) مقدمتان ، ص/٤١ .

عشرة أقوال في آخر ما نزل ، فإنه لم يذكر أن آية المائدة آخر ما نزل ، ولكنه قول يسري في بعض الأوساط الثقافية بنظرة سطحية إلى معنى التمام والكمال ؛ أي إلى كلية الخطاب القرآني فيها ، ولكن من العجب أن يذكرها مؤلف في تاريخ القرآن^(١) .

ونذكر بأن الكمال اسم لاجتماع الأجزاء فهو كلي ، أما التمام فهو اسم للجزء الذي يتم به الموصوف بأنه تام ، فهو جزئي ، ونقول : الجزء الأخير الذي هو تمام النعم ذلك الأمن في الحج وقد سبق بنعم كثيرة ، فالنعم متعددة والدين غير متعدد .

الآخريّة المقيدة :

ونعني بها تلك النصوص التي كانت خاتمة لإرشادات في القضية الواحدة ، ونزول نص أخير في جانب معين .

١- آية الدين :

وهي آخر ما نزل في فقه المعاملات : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى آخِلٍ مُسْكًى فَاكْتُبُوهُ﴾ [البقرة : ٢٨٢] . أطول آية في القرآن الكريم ، ولكن قال سعيد بن المسيب (٩٤هـ) التابعي : « إنه بلغه أن آخر القرآن عهداً بالعرش آية الدين » فهي إذن آخريّة مطلقة ، وهذا ما ذهب إليه السيوطي سامحه الله ، مع أن الحديث مرسل غير صحيح الإسناد ، ففيه ضعف الإرسال .

قال السيوطي : « ولا منافاة عندي بين هذه الروايات في آية الربا وآية : ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا﴾ وآية الدين ، لأن الظاهر أنها نزلت دفعة واحدة

(١) انظر : تاريخ القرآن والتفسير ، ص/ ١٦ .

كترتها في المصحف ، ولأنها قصة واحدة ، فأخبر كل من بعض ما نزل بأنه آخر ، وذلك صحيح» (١) .

إن هذا الجمع مرجوح بقول عمر رضي الله عنه عن آية الربا إنها من أواخر الآيات لا آخرها ، وليس في الآيات الثلاث قصة واحدة ، ولنعد لنرى أن الأولى ترك الربا عند المقرض بعد نزول آية التحريم ، والثانية تذكير عام باليوم الآخر ، والثالثة تتعلق بالدين (٢) .

٢- آية الكلالة :

هي قوله تعالى : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾ [النساء : ١٧٦] وهي آخر آية في سورة النساء ، والكلالة من لا ولد له ، أو لم يرثه والد ولا ولد كما فسرهما الصديق رضي الله عنه ووافقه جمهور الصحابة ، وألمح إليه قبلاً سياق الآية بخلاف قول محمد أركون من أنها تعني الكنة أي زوجة الابن .

ويمكن أن يقال : آخر آية نزلت في شأن الموارث ، هذا لا يخالف ما ذهب إليه الشيخان من أنها آخر آية (٣) .

٣- خاتمة براءة :

وهي آخر ما نزل منها لا آخر ما نزل على الإطلاق ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَجِيمٌ ﴾ (١٧) فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴾ [التوبة : ١٢٨-١٢٩] .

(١) الإتيان : ٣٧/١ .

(٢) راجع مدخل ، د . أبو شهبة ، ص/ ١٢٠ .

(٣) البخاري ، الفرائض ، ح (٦٣٦٣) ، ومسلم ، الفرائض ، ح (١٦١٨) ، والترمذي ، التفسير ، (٣٠٤١) ، والنسائي ، التفسير ، ح (١١٢١٢) .

ويبدو أن الاهتمام بها نابع من كونها سورة تتكلم عن المنافقين وأنها من غير بسملة وذكر عن أبي رضي الله عنه : « آخر آية نزلت : ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ﴾ » كما روى ابن مردويه عنه أيضاً أنه قال : « آخر القرآن عهداً بالله هاتان الآيتان »^(١) . ولعل هذا ظن أو اجتهاد .

٤- سورة المائدة :

يقال : إنها آخر ما نزل استناداً إلى حديث الترمذي عن عائشة رضي الله عنها : « آخر سورة نزلت المائدة ، فما وجدتم فيها من حلال فاستحلوه ، وما وجدتم فيها من حرام فحرّموه » ، ولعل المقصود آخر سورة نزلت بقيد الحلال والحرام ، ولم ينسخ فيها شيء كما نجد معنى النسخ في آخر الحديث .

٥- سورة النصر :

وهي آخر ما نزل مشعراً بوفاة النبي عليه الصلاة والسلام ، ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ ، قال ابن عباس رضي الله عنهما : « إن آخر ما نزل سورة : ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ »^(٢) .

وقد ورد أنه عليه الصلاة والسلام قال حين نزلت : « نُعِيتَ إِلَيَّ نَفْسِي »^(٣) . وكذلك فهم كبار الصحابة ، إذ ورد أن عمر رضي الله عنه

(١) المستدرک للحاکم : ٣٣٨/٢ وتفسير ابن كثير : ٦٥٥/٢ ، والمسنَد لأحمد ح (٢٥٥٨٨) والبيهقي في السنن الكبرى ح (١٣٧٥٦) والنسائي ، التفسير ، ح (١١١٣٨) .

(٢) مسلم ، التفسير ، ح (٣٠٢٤) .

(٣) البخاري ، التفسير ، ح (٤٦٨٥) ، والنسائي ، التفسير ، ح (١١٧١٢) والدارمي ، کتاب النبي ﷺ ، ح (٧٩) ، ومسنَد أحمد ، ح (١٨٧٣) ، ومجمع الزوائد ، علامات النبوة ، والمعجم الكبير ، ح (١١٩٠٣) .

بكى حين سمعها ، وقال : « الكمال دليل الزوال » ، ويحتمل أنها آخر ما نزل من السور لا من الآيات ، يدل على هذا رواية ابن عباس : « إن آخر سورة نزلت من القرآن جميعاً : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ ، فكونها آخر سورة نزلت في حجة الوداع لا ينافي نزول آية أو آيات بعدها ، فهي أخرية مقيدة بالجنس .

٦- آية آل عمران :

وهي آخر ما ذكر بشأن النساء ، قال عز وجل : ﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمِلٍ مِّنْكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنثَى ﴾ [آل عمران : ١٩٦] .

وذكرت الرواية أنها نزلت بعد أن سألت أم سلمة رضي الله عنها : يا رسول الله ، لا أسمع ذكر النساء بالهجرة بشيء ، وذلك أنها نظرت إلى الآية : ﴿ فَأَلَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُودُوا فِي سَبِيلِي وَفَتَلُوا وَقَتَلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَفَاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ [آل عمران : ١٩٥] .

٧- آية القتل :

قال عز وجل : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ [النساء : ٩٣] .

وفي صحيح البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « نزلت هذه الآية ، هي آخر ما نزل وما نسخها شيء »^(١) ، فهي أخرية مقيدة بالنسخ ، وليس كما تبادر إلى ذهن الشيخ طاهر الجزائري ، فعذ هذا عند البخاري من غريب ما ورد مع أنه لم يقرأ معنى النسخ^(٢) .

(١) البخاري في التفسير ومسلم والنسائي .

(٢) التبيان ، طاهر الجزائري ، ص / ٤٧ .

مرد هذه الاختلافات حول الآخرة المطلقة أن كلاً من الصحابة يجيب بما عنده كما يرى البيهقي ، ولكن هذا لا يشفي الغليل ، فقد قال الباقلاني : « هذه الأقوال ليس فيها شيء مرفوع إلى النبي ﷺ ، وكل ما قاله بضرب من الاجتهاد وغلبة الظن ، ويحتمل أن كلاً منهم أخبر عن آخر ما سمعه من النبي ﷺ في اليوم الذي مات فيه أو قبل مرضه بقليل ، وغيره سمع منه بعد ذلك وإن لم يسمعه أحد »^(١) .

كما أن لقاء الصحابة الكرام بالنبي ﷺ في الأيام الأخيرة من عمره الشريف مختلف ، إذ لا نعرف تماماً أيهم كان لقاءه آخر لقاء ممن سمعوا ، حيث تباينوا في معرفة آخر ما نزل إلى أقوال بلغ بها بعضهم عشرة^(٢) .

هذا إذن من منهج الثقافة التجميعية القديمة ، ولا يصح في كتاب معاصر يجمع فيه أحدهم أربعة عشر قولاً^(٣) في آخر ما نزل من غير مناقشة ولا تبيان لأبعاد بحث الأولوية والآخرة وآفاقه الثقافية .

* آفاق البحث :

ليس البحث من الترف الذهني ، لكن الذي نفهمه من عناية القدامى به هو حرصهم الشديد على القرآن ومحبتهم لتفاصيله ، وهذا بعد عاطفي ليس يهمل البعد العقلي الذي يتجلى في معرفة دقائق التشريع الإسلامي وتاريخه ، إذ الأول والأخير يبين الناسخ والمنسوخ ، كما يتجلى في متابعة جزئياته الدالة على صيانه وضبطه ووصوله على مر العصور سالماً

(١) الإتيان : ٢٨/١ .

(٢) مع نزول القرآن ، د . محمد محمد خليفة عن كتاب في تاريخ القرآن ، د . محمد الدسوقي ، ص/ ٣٣ .

(٣) المنتقى في علوم القرآن ، ص/ ١٠٤-١١٦ .

من التحريف والتصحيف والزيادة والنقصان .

فليس من الترف الذهني أن يعرف المسلم أن أول ما نزل في تشريع الجهاد قوله تعالى : ﴿ أَذِنَ لِلَّذِينَ يَقْتُلُوا بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴾ [٢٩] الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِينِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفُتِنَتِ صَوْمِعُ وَيَعُ وَصَلَوْتُ وَمَسْجِدُ يَذْكُرُ فِيهَا أَسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ ﴾ [الحج : ٣٩-٤١] فيفهم أن التقوى مطلوبة قبل الحرب وبعدها منذ أول حض على القتال .

وأن أول ما نزل في تحريم الخمر والميسر قوله عز وجل : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْتَفِعٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا ﴾ [البقرة : ٢١٩] .

وليس في الخمر والميسر نسخ كما يظن بعض الجهلة ، فتحريم الخمر مبطن في الآية الأولى ثم تدرج فقال : ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾ [النساء : ٤٣] فقلل من حجم شربها إلى أن قال : ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ ﴾ [المائدة : ٩٠] .

والنفع المقصود في الآية الأولى دنيوي ، ولا نستطيع أن نقول بالهضم وتنشيط الذهن لامع المفسرين ولا مع الملاحدة ، فالنفع اقتصادي بحث .

وكذلك الأمر بالنسبة للقمار ، إذ ينفق الرابع على نفسه وأهله ، ولكن هذه المصالح لا توازي المفساد الراجحة ، وذكر الكبر للدلالة على الضرر الحسي لأنه ضد الصغر ، وهذا يناسب حجم المال حال تجمعه .

ويمكن أن نسرد من آفاق البحث هاتيك المعرفة النصية في مجال

التفسير ، إذ تثبت أفكار متسلسلة في الموضوع الواحد مما يدل على فهم عام شامل للموضوع المدروس ، وهذا ما يدعى بالتفسير الموضوعي .

كما أن هذا البحث يفيد في معرفة ترابط القرآن بالسيرة النبوية ، فنجد فاعلية القرآن في النفوس والمجتمعات ، أي نجد الفعل وردة الفعل ، والنص والتاريخ ، وهذا في صميم الواقعية ، ومما يبرهن على واقعية التشريع الإسلامي .

ولكن أن نفسّر القرآن شيء وأن ندعو إلى كتابته بحسب أول ما نزل شيء آخر ، فالأخير يخلّ بالإعجاز الترابطي بين السور والآيات ويجلي معصية تجاه الذي رتبته عز وجل متجلياً منذ العصر الإسلامي الأول في ترتيب المصاحف .

* * *

الفصل السادس

تنجيم القرآن الكريم

أ- مفهوم التنجيم :

من المعروف أن نزول القرآن منجماً قضية لا مراء فيها ، ثبتت في النص القرآني ذاته وفي السنة ، فالخبر متواتر ، ومعنى التنجيم كما أسلفنا يشتمل على الزمان والمكان ، والبحث يروق لكثير من المغرضين الذين يتصورون احتكام النص إلى الواقع .

لقد نزل القرآن بحسب الوقائع واقتضاء الحال ، أي لم ينزل بسبب في كل مرة وإن واءم الواقع بمضمون المنزل .

والحجم المنزل مختلف ، فكثيراً ما تنزل خمس آيات أو تنزل عشر آيات كما في أوائل سورة المؤمنون ، ونزلت عشر آيات طوال من سورة النور لدى حادثة الإفك مبرئة عائشة رضي الله عنها .

روى زيد بن ثابت رضي الله عنه أنه نزلت الآية : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِّ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [النساء : ٩٥] فشق على ابن أم مكتوم وقال : كيف وأنا أعمى لا أبصر ؟ فنزل تمام الآية : ﴿ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِّ ﴾ مفرداً^(١) .

كذلك نزلت سورة بتمامها مثل المرسلات والرحمن والإخلاص والكوثر ، فالنزول غير محدد الحجم في تنجييمه ، لكن ورد عن عمر

(١) البخاري في التفسير رقم (٤٣٢٦) وأسباب النزول للواحدي ، ص/١٤٨ .

رضي الله عنه : « تعلّموا القرآن خمس آيات خمس آيات ، فإن جبريل كان ينزل بالقرآن على النبي ﷺ خمساً خمساً » .

وقال أبو نضرة : « كان أبو سعيد الخدري يعلمنا القرآن خمس آيات بالغداة ، وخمس آيات بالعشي ويخبر أن جبريل نزل بالقرآن خمس آيات » .

يقول الدكتور أبو شهبه جامعاً بين هذا التحديد والاختلاف المعروف : « فإن المراد إن صح إلقاؤه إلى النبي ﷺ هذا القدر ، حتى يحفظه ، ثم يُلقى إليه الباقي ، لا إنزاله بهذا القدر خاصة »^(١) .

ونقول : سند هذين الحديثين فيه نظر ، كما أن تأويل الدكتور أبو شهبه فيه نظر فبعض الآيات طويلة تقدر الواحدة منها بحجم عشرين آية من القصار ، هذا بالإضافة إلى الوقف والنهي عنه في الترتيل ، ويبدو لنا أن الرقم خمسة تقريبي لأجل التمهّل فقط .

ومما نزل بعض آية أيضاً وهو نادر ، قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عِيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة : ٢٨] نزلت بعد أول الآية : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نجسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا ﴾ .

ورد في أسباب النزول للسيوطي أنه لما نزل أول الآية شقّ على المسلمين فقالوا : من يأتينا بالطعام والمتاع ، إذ كان المشركون يتّجرون به قبل العام التاسع للهجرة زمن نزول الآية ، فنزل القسم الآخر من الآية .

ونشير إلى فائدة هي أن الله تعالى وعد الصحابة بالإغناء ممهداً بالحرف (سوف) أي يحتاج الأمر إلى استقبال بعيد وفترة طويلة الأمد

(١) المدخل ، د . أبو شهبه ، ص/ ١١٨ .

نوعاً ما ، ولم يقل سيغنيكم ، وذلك لأن السين للاستقبال القريب ، ولعل القرب والبعد مستوحيان من عدد الحروف : سوف ، س ، وقد كان تحقيق هذا الوعد بالفتوحات والعززية وهو زمن بعيد بالنسبة لأعمار الصحابة .

أما تجلي البراهين فهو قريب بعد مرور سنوات كثيرة على بداية الكون والذي بقي أقل بكثير مما سلف ، ولذلك قال عز وجل : ﴿ سَتَرِيهِمْ ءَايَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَهُمُ اللَّهُ الْحَقُّ ۚ ﴾ [فصلت : ٥٣] .

وفائدة أخرى هي أن النجس معنوي لخبث بواطن المشركين ، وهو أيضاً نجس عيني لأن المشركين ما كانوا يتطهرون كالمسلمين ، فالمسلم أنظف إنسان في الأرض ، ولكن لا نقيس على هذا في عدم إدخال الأجانب المشركين إلى مساجدنا ، وذلك للعموم عندنا وخصوص هذه الآية ، ولأنه ينبغي أن نعرفهم على الإسلام وحضارته .

وقد استمر نزول القرآن مفزاً ثلاثاً وعشرين سنة ، منذ بدء الوحي في الأربعين من عمره الشريف عليه الصلاة والسلام إلى الثالثة والستين كما ثبت في الأحاديث الصحيحة .

وليس من المفيد في البحث العلمي ذكر أرقام صغيرة باليوم والشهر ، لتنقيص هذه الفترة ، فالفترة عموماً ثلاث وعشرون سنة ، وبعضهم حذف فترة انقطاع الوحي فقلّ عن هذا ، ولا عبرة لما قالوه .

ومن هذا القبيل ما ذكره الأستاذ الخضري رحمه الله ناقلًا عن الطبري والطبراني (٣٦٠هـ) والقسطلاني (٩٢٣هـ) وغيرهم وانتهى إلى أن الفترة المكية اثنتا عشرة سنة وخمسة أشهر وثلاثة عشر يوماً من الجمعة السابع عشر من رمضان إلى أول ربيع الأول ، أما الفترة المدنية فهي تسع سنوات وتسعة أشهر وتسعة أيام من أول ربيع الأول سنة ٥٤ إلى تاسع ذي

الحجة سنة ٦٣ من ميلاده ، فالمجموع اثنتان وعشرون سنة وشهران واثنتان وعشرون يوماً .

ب - حكمة التنجيم :

اقتضت الحكمة الإلهية العليا تنجيم القرآن في أمة يراد تحويلها إلى الإيمان والحق بعد الكفر والباطل ، ومن الهمجية إلى الفكر ، وكان من مقتضيات أعمال الفكر في الإسلام أن نزل القرآن شيئاً فشيئاً ، لكونه بناءً في النفوس ، وهكذا يتعلم البشر عمارة الكون .

وكان بعد البناء النفسي في تنجيم القرآن المكي بناء تعبدي وتشريعي في تنجيم القرآن المدني ، وهكذا يتعلم الإنسان الاستفادة من أحد عناصر التحضر وهو الزمن ، إلى جانب تنوع المكان الذي هو عنصر آخر في التحضر . هذا يذكر بجذر (النجم) الذي يفيد المكان والزمان كما أسلفنا ، من ظهور النبات المكاني وظهور النجم الزماني .

وفي نزول القرآن منجماً يتعلم البشر تطلب الجديد ، هذا مع أن النص معلوم عند الله ، وهكذا يتفاعل المسلم مع الواقع وفق دائرته المحدودة .

تجلى الحكمة في التنجيم مشتملة على صاحب الرسالة النبي الأكرم عليه الصلاة والسلام ومشتملة على المسلمين ، ومشتملة على الكفرة الذين سألوا من دون غيرهم عن جدوى التنجيم .

هذا ما نفهمه من الآية : ﴿ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴾ [الفرقان : ٣٣] ، والآية : ﴿ وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْدٍ ﴾ [الإسراء : ١٠٦] ، والآية على لسان الكفرة : ﴿ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا ﴾ [الفرقان : ٣٢] .

صحيح أن السؤال عن جدوى التنجيم برز من الكفرة ، لكن لا بد من

إظهار تجليات الحكمة كما ظهرت في الواقع الإسلامي أفراداً ومجموعات ، وهو سؤال قد تولى الله تبارك وتعالى الإجابة عنه ، وهذا يعني أنهم سمعوا من أهل الديانات الأخرى بنزول الألواح العشرة على موسى عليه السلام ، ونزول الزبور على داود عليه السلام جملة واحدة ، وكان سؤال لجاجة .

والبون شاسع بين كون الإسلام كلمة الساعة وكونه كلمات أعوام ثلاثة وعشرين . إذ خلق الله أحداثاً متلاحقة اقتضت كلمات متلاحقة^(١) .

ونذكر الآن من حكم التنجيم :

١- تثبيت الداعية :

ويقصد ههنا تثبيت النبي عليه الصلاة والسلام ، كما في الآية السابقة : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً ۝ ٣٢ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ۝ ﴾ [الفرقان : ٣٢-٣٣] .

هذا ما دل عليه أبو شامة المقدسي ، فقال : « أي لتقوي به قلبك ، فإن الوحي إذا كان يتجدد في كل حادثة أقوى للقلب ، وأشدّ عناية بالمرسل إليه ، ويستلزم ذلك كثرة نزول الملك إليه وتجدد العهد به بما معه من الرسالة الواردة من ذلك الجنب العزيز ، فيحدث له من السرور ما تقصر عنه العبارة ، ولهذا كان أجود ما يكون في رمضان لكثرة لقياء جبريل »^(٢) .

(١) راجع تاريخ القرآن ، د . إبراهيم الأبياري ، ص / ٩٨ .

(٢) البرهان : ٢٣١ / ١ ، الإتيان : ٧١ / ١ .

وهذا كلام جميل استند إليه كثير من المعاصرين ، فأسهبوا وفرعوا واستنبطوا ، لكنه بخلاف كلام ابن فورك محمد بن الحسن (٦٠٤ هـ) الذي كان يرى أن تثبيت الفؤاد يراد منه جمع القرآن حفظاً في قلبه ، فإنه كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب ، فیسر عليه حفظه بخلاف غيره من الأنبياء ، إذ كانوا قراء كاتبين مما أمكنهم حفظ الجميع إذا نزل جملة ، فالتثبیت عقلي لا عاطفي في نظر ابن فورك ، وهو على أية حال بعيد التأويل ، إذ لا مانع من جعله يحفظ الكثير على أميته فالله قادر على كل شيء .

لذلك نرى أن التثبيت العاطفي أوجه في التأويل ، لأنه أبدى حرصاً شديداً لحفظ القرآن فطمأنه عز وجل : ﴿ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾ [طه : ١١٤] ، وقال : ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴾ [١٧] فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَانصتْ لَهُ أَنْتَ ﴿ ١٨ ﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾ [القيامة : ١٧-١٩] .

فقد كان القرآن الكريم ينزل فيقوي قلبه ويحمسه ويسليه تجاه أعداء الداء وتجاه مصاعب الدعوة : ﴿ فَإِنَّمَا يَسْتَرْزَنُ يُلَسَّانَكَ لِنُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ وَنُنذِرَ بِهِ قَوْمًا لَّدَا ﴾ [مريم : ٩٧] .

لقد كان الكفرة كما في كل عصر يواصلون الحملات الفكرية والجسمانية ، فجاءت الآيات لتخفف من عذابه عليه الصلاة والسلام ، ولهذا كثرت القصص في القرآن المكي : ﴿ وَكَلَّا نَقْصُ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نَحْنُ بِمُتَّبِعِينَ ﴾ [هود : ١٢٠] .

وانتقل هذا المدد الرباني إلى الأمة الإسلامية على مر العصور ، فثبت أمام الأعاصير ، وسجلت ما هو معجز ، وحافظت على حضارتها لما امتثلت لأوامره وزواجه عز وجل ، كما حصل في مجابهة الصليبيين والتتار ، لأن الفكر الصحيح ينتصر على القوة العسكرية .

٢- التدرج :

تدرج القرآن الكريم في تثبيت جانب العقيدة الصحيحة ونزع العادات الضارة والسلوكيات المنكرة ، فقد كانوا عبدة للأصنام ، سفاكين للدماء ، معاقرين للخمر ، مغتصبين محاربين لأتفه الأسباب مما يطول سنوات ، فضلاً عن الظلم داخل القبيلة بين السادة والعبيد وبين المترفين والمعدمين .

كل هذا يحتاج إلى فترة طويلة وإلى رسالة بعد رسالة ، وبعد رسوخ العقيدة الصحيحة في العهد المكي اقتضت الحكمة الإلهية نشر الأحكام العملية في العبادات والمعاملات .

وفي هذا تقول عائشة رضي الله عنها : « إنما نزل من القرآن أول ما نزل منه سورة من المفصل ، فيها ذكر الجنة والنار ، حتى إذا تاب الناس إلى الإسلام نزل الحلال والحرام ، ولو أنزل أول شيء لا تشربوا الخمر ، لقالوا : لا ندع الخمر أبداً ، ولو نزل : لا تزنوا ، لقالوا : لا ندع الزنا أبداً »^(١) .

إن هذا التدرج منصوص عليه في القرآن ، قال عز وجل : ﴿ وَفَرَّقْنَا فَرْقَتَهُ لِنَقَرَاهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مَكَّةٍ ﴾ [الإسراء : ١٠٦] ، فالعقائد الراسخة والأخلاقيات القديمة والطباع المتأصلة لا يمكن القضاء عليها مرة واحدة ، وهذا واضح في علم التربية اليوم .

ولهذا سلك القرآن مسلك التربية الحكيمة التي تحتاج إلى زمن ، وإلى تأثير وانفعال بالكلمة مع التكرار ، وإلى حركة تترجم التأثير والانفعال إلى

(١) البخاري ، فضائل القرآن ، ح (٤٧٠٧) ، والنسائي ، فضائل القرآن ، ح (٧٩٨٧) .

واقع ، فالنفس البشرية لا تتحول تحولاً كاملاً شاملاً في سرعة اليوم والليلة بقراءة كتاب شامل للمنهج الجديد ، وإنما تتدرج في مراقبه رويداً رويداً حتى تستكمل الولادة الجديدة .

ولكن لا بد من التنبيه على الفرق بين تأخير البيان لوقت الحاجة وبين التدرج ، فلا يخلط الدارس بين تحريم الزنى وتحريم الخمر بفهم سطحي للحديث السابق .

لقد وقع تحريم الزنى في مكة ، ولا نعلم في أي نص إثبات منفعة للزنى إلى جانب إثمه الكبير كما نعلم في الخمر والميسر ، ولم يقر الإسلام بأي لون من الزنى والسفاح ، بل حرّمه بلهجة قاطعة : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء : ٣٢] من غير تدرج .

وكذلك القطع بتحريم السرقة والقتل واغتصاب الأموال ، إذن فقد أحر القرآن الكريم بيان بعض الأحكام ، وحين أراد بيانها أمضى فيها أمره مرة واحدة بأسلوب قاطع ولم نجد فيها مجالاً للتدرج^(١) .

فإن المحرمات التي سكت عن بيان حكمها لم تكن في حيز الإباحة ، فالخمر محرمة منذ أول الكلام عليها ، مسكوت عن حكمها ، فكانت في مرحلة العفو كما يقول الأصوليون ، حتى إذا كان المنع الصريح في المدينة كان معه العقاب ، وكذلك الزنى إذ سكت عن حده ، لأن المسلمين لم يكن لهم دولة تحمي هذه الحدود .

فالقتل والزنى والسرقة جرائم في حق الحياة الإنسانية أي تشتمل على مظالم وحقوق للعباد فلا يجوز السكوت عنها ولا التجنيم فيها . بل بقي

(١) راجع مباحث في علوم القرآن ، د . صبحي الصالح ص/ ٥٧ . وراجع المعجزة الكبرى ، د . محمد أبو زهرة ، ص/ ٢٥ .

التدرج كما أسلفنا في العادات الشعبية والأمراض النفسية كالخمر والميسر .

ويشهد لهذا ما يلزم في أسلوب الدعوة إذ يقدم ترسيخ العقائد السليمة على بيان الأحكام والتفصيلات ، وقد أخفقت الولايات المتحدة إخفاقاً ذريعاً لدى منع الخمر ، إذ أقبل الناس على الشرب أكثر هناك مما دعا إلى استفحال المشكلة في الثلاثينيات من القرن العشرين .

وما من ريب أن الإسلام فرق بين الأعماق والسطحيات في أنفس الأفراد والمجتمعات ، فكل قضية عميقة الجذور في نفس المجتمع اتخذت شكل تقليد اجتماعي أو عرف أولي ، فللإسلام فيها موقف المتمهل المترث الذي يؤمن أن البطء مع التنظيم خير من العجلة مع الفوضى .

٣- سيرورة الدعوة :

وتعني مجازاة الحوادث وبيان الأحكام فيها ، والإجابة عن أسئلة موجهة من المسلمين ومن الكفرة وتصليح الأغلاط .

فقد نزلت آيات النور إثر حادثة الإفك مبينة براءة السيدة عائشة رضي الله عنها مدينة من رماها بالفاحشة ﴿ إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنْكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [النور : ١١] فالخير في تقرير الشهود وتحديد إثم المعتدي وبيان حد الزنى عموماً .

وإبطال حكم الظهار بأن يطلق المرء زوجته بقوله : (أنت عليّ كظهر أمي) كما جرى مع خولة بنت ثعلبة رضي الله عنها ، إذ جاءت تشتكي وتقول : « إن أوساً أخذني وأنا شابة مرغوب فيّ حتى كبر سني ونثرت له بطني ظاهرٌ مني ، وإن لي أولاداً إن ضممتهم إليّ جاعوا وإن ضممتهم إليه ضاعوا . فقال عليه الصلاة والسلام : « ما أراك إلا قد حرمت عليه ولم

أومر في شأنك بشيء » فجعلت تجادل طالبة مخرجاً .

فأنزل الله عز وجل : ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ۝١ ﴾ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مَنْ لَا إِسَاءَ بِهِمْ مَا هُمْ أُمَّهَاتُهُمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا الَّتِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُوراً وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ ﴿١﴾ [المجادلة : ١-٢] .

وهكذا خلق عز وجل واقعاً لينزل آيات مناسبة فينتزع هذه العادة الجاهلية الآثمة ، وجعل فدية لمن يخطئ هذا الخطأ بتحرير رقبة أو صيام شهرين ولا نظن أن أحداً نفذ فيه هذا الحكم لأنهم ارتدعوا ، فكان الحكم بعد هذا مبطلاً لفكرة في حيز التفكير .

ومنه أيضاً التنبيه على أغلاط في مسيرة الدعوة والتحذير من الوقوع في مثلها ، هذا ما حدث في غزوة أحد بعد أن ترك الرماة أماكنهم ، فكانت النتيجة خسارة المسلمين ، فجاءت الآيات محذرة من المخالفة العسكرية ومن الفرار عند اللقاء : ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّونَهُمْ بِإِذْنِهِ ۚ حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَزَّعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِمَّا أَوْصَاكُمْ مِمَّا تَحِبُّونَ ۚ مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ۝٢﴾ [آل عمران : ١٥٢] إلى تمام ست آيات فيها التوجيه الإلهي .

ومن مظاهر تطور الدعوة سؤال الصحابة عما يغمض حكمه ، كالأية : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفْوُ ﴾ [البقرة : ٢١٩] أي الزائد عن حاجاتهم ، والأية : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِللَّهِ وَلِإِلَهِهِ

(١) راجع أسباب النزول للواحدي ص/ ٣٣٥-٣٣٦ .

(٢) راجع أسباب النزول ص/ ١٠٦-١٠٧ .

وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴿البقرة : ٢١٥﴾ .

فصرفهم البيان الإلهي من ماهية المال المتصدق به وحجمه إلى مصارف هذه الصدقة وهي أولى بالعتناء والفهم : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ﴾ [البقرة : ٢٢٠] .

ومن الإجابة الصارفة إلى قضية مهمة لم يُسأل عنها كما يسمى « أسلوب الحكيم » في البلاغة ، أن تسأل الصحابة الكرام عن الهلال والبدر من حيث الصغر والكبر وهو سؤال فلكي والأهم منه التخلص من سلوك غير لائق ، فكان الجواب : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ النَّاسِ وَالْحَجِّ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾ [البقرة : ١٨٩] .

وثمة أسئلة يتبجح بها الكفرة على سبيل الإغاطة والعناد ، ولعلها مقترحات تعرض من اليهود على كفار قريش ، وكانت أسئلة كثيرة إجاباتها قرآن متفرق في أزمنة مختلفة ، وما دامت من الكفرة فإنها تخلو من أحكام فقهية وتتعلق بالأخبار والغيب .

مثل الآية : ﴿وَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء : ٨٥] ، والآية : ﴿وَسْأَلُونَكَ عَنِ الْقُرْآنِ قُلْ سَأَتْلُوهُ عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا ﴿٨٣﴾ إِنَّا مَكْنُؤُهُ فِي الْأَرْضِ وَءَايَاتُهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبِّحًا﴾ [الكهف : ٨٣-٨٤] إلى نهاية سبع عشرة آية .

وهكذا القرآن يقف بالمرصاد للدعاوى والأباطيل والاستفزازات التي يثيرها الكفرة متفرقين ومتعاونين .

ونذكر أن أبي بن خلف قال : يا محمد ، أنزع من الله يبعث هذا ؟ وكلامه ينم عن نظرة محدودة في الكون غير علمية ، وكان قد أمسك بقطعة عظم بالية ، وتلك نظرة الدهريين الذين لا يفهمون حقيقة المادة

ذاتها في كل عصر من « هيوم » وأربابه ومريديه الجهلة الذين وجدوا في المادية العمياء سبيلاً إلى الإلحاد .

وكان رده عليه الصلاة والسلام بكل ثقة وقبل نزول الجواب القرآني : « نعم يميئك الله تعالى ، ثم يبعثك ، ثم يحشرك إلى النار »^(١) فبين مآله ومصيره قبل موته ، وهذا من الإعجاز الغيبي للنبوة .

ثم نزلت الآيات : ﴿ أَوَلَمْ يَرِ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ ﴾^(٢) وَصَرَبَ لَنَا مِثْلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُعْطِي الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾ الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنتُم مِّنْهُ تُوقَدُونَ ﴿٨٠﴾ [يس : ٧٧ - ٨٠] .

ونلاحظ هنا عدم الاكتفاء بعالم الغيب ، فالخلق معجزة وهو في عالم الشهود ، ولكن التكرار أبعد عن أذهاننا فكرة الإعجاز ، والعلم الحديث اليوم يتجاوز ما نحس ، يتجاوز المدرك ليقول بوجود عالم وراء المدرك قد تحتوي فيه الذرة معالم واسعة من عالمنا المرئي ، فالخلق أدعى إلى التعجب من إعادة الخلق ، وتصوّر الأخضر ناراً شيء عجيب ، والولادة كذلك معجزة ولكنه التكرار الذي يقلل من فكرة الإعجاز .

٤- تثبيت المسلمين :

وذلك أنهم يتعودون على الصبر وتحمل الشدائد بما يرد مرة بعد مرة من ذكر الأنبياء ونضالهم في سبيل الدعوة إلى الله ، فإن هؤلاء السابقين البررة استغرق الكلام عليهم ثلث القرآن في العهدين : المكي والمدني .

فيذكر القرآن بأن النصر قرين الثبات والصبر والمصابرة والإخلاص عند أهل التقوى ، وأن العاقبة الوخيمة قرينة الكفرة الخاسرين ومن يتبعهم

(١) راجع أسباب النزول للواحدي ، ص/ ٣٠٣-٣٠٤ .

أو يقلدهم في منهجهم الفكري وسلوكهم الشخصي الخلفي .

قال عز وجل : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ ؕ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ [البقرة : ٢١٤] .

وذكر أنه لما دخل المسلمون المدينة المنورة اشتد الضرر عليهم بأن خرجوا بلا مال وتركوا ديارهم وأموالهم بأيدي المشركين ، وآثروا رضا الله ورسوله ، وأظهرت اليهود العداوة لرسول الله ﷺ ، وأسروا قوم من الأغنياء النفاق ، فأنزل الله تعالى تطييباً لقلوبهم ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ ﴾ « الآية » ، وذكر أنها نزلت في غزوة الخندق حين أصاب المسلمين ما أصابهم من الجهد والشدة والحر والبرد وسوء العيش وأنواع الأذى ^(١) .

ومثله الآية : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الضَّالِّينَ ﴾ [آل عمران : ١٤٢] التي نزلت بين آيات بعد غزوة أحد ، وكان القرآن قد جعل الابتلاء قانوناً عاماً لسنة من سنن الكون ، إذ استهل سورة العنكبوت بهذه الآيات : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمِ ٱلنَّاسُ أَنَّ يَتَرَكُوا أَنْ يَقُولُوا ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْقَهُونَ ۖ وَلَقَدْ فِتْنَتَا ٱلَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ۚ فَلْيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا وَلْيَعْلَمَنَّ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ [العنكبوت : ١-٣] .

قال الشعبي (١٠٣هـ) : « نزلت في أناس كانوا بمكة قد أقروا بالإسلام ، فكتب إليهم النبي ﷺ : « إنه لا يقبل منكم إقرار ولا إسلام حتى تهاجروا » فخرجوا عامدين إلى المدينة ، فاتبعهم المشركون فأذوهم ، فنزلت فيهم هذه الآية .

ثم كانوا من المهاجرين وقتلوا المشركين وهم في الطريق فأنزل الله

(١) أسباب النزول للواحدي ، ص/ ٥٤ .

فيهم آيات أخرى : ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا قُتِلُوا ثَمَّ جَاهِدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [النحل : ١١٠] .

٥- التحذير من المنافقين :

إن شأن النفاق خطير في المجتمع ، لأنه يمثل قوة خبيثة لا تعرف ، وخطراً لا تدرك حدوده ومظاهره ، فمن الحكمة أن يفتح المسلم المصحف الشريف ليجد ثلاث فئات في مستهل سورة البقرة : فئة المؤمنين وفئة الكافرين وفئة المنافقين ، وقد كان الكلام على الآخرين أطول من سابقه ، ومعظمهم من اليهود الذين ما زالت البشرية تعاني من ويلاتهم وخبثهم .

فهؤلاء الذين تظاهروا بالإسلام نزل القرآن ، ففضح أسرارهم وأطلع المسلمين على حباثلهم الشيطانية ومكائدهم ودسائسهم مما أحبط مخططاتهم الدائبة في كل عصر ، لأن هؤلاء تبعاً لتخفيهم وتسترهم بالتوحيد الإسلامي أخطر من العدو الخارجي على تلك الدولة الفتية في المدينة المنورة وعلى كل دولة إسلامية .

نقرأ في بداية المصحف : ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَا أَيُّهَا الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ (٨) يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يُخَدِّعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ (٩) فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ (١٠) وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ (١١) أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ (١٢) وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ (١٣) وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَؤُنَ وَاللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة : ٨- ١٥] .

وجاء في وصف قيامهم للصلاة ونشرهم الأراجيف والإحن بين الأطراف : ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالَى يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [النساء : ١٤٢-١٤٣] . وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَنْ يَجِدَ لَهُ سَبِيلًا

بل إن الله عز وجل أنزل سورة بتمامها في شأنهم تسمى سورة المنافقين حتى يخلد التحذير من هذه الفئة الباغية في كل عصر وبقعة ، جاء فيها : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ [المنافقون : ١] .

وفُصل الكثير من أحوالهم في سورة التوبة وهي من غير بسملة لخلوها من الرحمة تجاه المنافقين ، وتسمى الفاضحة لفضحها خبايا المنافقين ، فكانوا مثلاً واضحاً لسوء الطباع ودناءة الأخلاق وعمق النذالة ، والدس والوقية بين الناس ، وهذا ديدنهم في الشعوب ما توالى العصور وتعددت الدور .

فإذا تخلّى الناس بأخلاق القرآن فإنهم يكشفون مكر المنافقين ، وذلك لأنهم كانوا سابقاً يخشون نزول ما يكشف نواياهم ، قال تعالى : ﴿ يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَنْ تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلِ اسْتَزِرُوا إِبْرَاهِيمَ مَخْرُجٌ مَا تَحْذَرُونَ ﴾ [التوبة : ٦٤] ومن جبنهم أنهم : ﴿ يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ ﴾ [المنافقون : ٤] .

٦- تجلي الإعجاز :

وذلك أن القرآن نزل مفرقاً حتى لا يقول الكفرة : جاءنا مرة واحدة أو دفعة واحدة ، فلا نستطيع معارضته ، ولو جاءنا مفرقاً لعارضناه ، أي أرخى لهم الحبل ، ليدفعهم بالحجة الداحضة ويبين عجزهم ، ويقطع عليهم سبيل العذر .

كذلك فالتنجيم يفيد « تقريع الكفار بالحجة بعد الحجة ، وتجديد تذكيرهم بانحرافهم وسوء عقيدتهم ، ولو نزل القرآن دفعة واحدة ، لواجه الكفار هذه التقريعات ، وتألّموا لها أول مرة ثم ألفوها ونسيها الناس »^(١) .

فإن كانوا يرتابون في كون المنزل من عند الله فليأتوا بقطعة واحدة مشابهة له ، إذن فثمة تحدّد مرة بعد مرة وعجز مرة بعد مرة ، مما يؤكد تمام العجز في نهاية التنجيم .

٧- قطعية النص :

إن التنجيم يؤكد أن القرآن الكريم كلام الله ، ولا يمكن أن نطبق عليه منهج كتابة البشر ، لأنه من أوله إلى آخره محكم السرد متين الأسلوب على نسق واحد ، أخذ بعضه برقاب بعض في سورة وآياته كما ذكرنا حول كتابي البقاعي والسيوطي ، فهو معجز من ألفه إلى يائه^(٢) .

وهذا لا يتسق لكتاب بشري كتب في أوقات متعددة ، وأماكن متعددة ، إذ نجد أن الأسلوب يتغير فضلاً عن الاتجاه الفكري . وأن التفاوت حقيقة قائمة في الإبداع البشري الطويل الأمد تبعاً للجانب النفسي والتقلبات الفكرية .

وكان حفظ الصحابة للقرآن في الصدور والسطور أبقى له على الدهر مما أبعده عن تهمة التحريف والتشويه ، فإن مصداقية قطعة صغيرة أقبل عند العقل من مصداقية قطعة كبيرة ، وهكذا لم يدّع أحد أمام هذا الواقع العملي أي تشويه في النص القرآني .

(١) لمحات في علوم القرآن ، د . محمد الصباغ ، ص/ ٥٩ .

(٢) مناهل العرفان : ٥٤/١ ، والبيان ، محمد علي الصابوني ، ص/ ٤٧-٤٨ ، وعلوم القرآن ، أحمد عادل ، ص/ ٢٧ .

ج - قضايا للمناقشة :

تنقل الدكتورة فاطمة المرينسي شيئاً مغرضاً حول نزول القرآن ، وتصل إلى أنه ﷺ : « كان يتلقى رسالة الله شفاهاً وينقلها شفاهاً ، ولم يكن يدقق أوقات التنزيل ومُددها »^(١) .

وكان هذه الباحثة ما تعلم شيئاً عن كتاب الوحي ، فترك العبارة ناقصة ، حتى يتصور أمثالها أن القرآن في عهد البعثة الشريفة شفهي المصدر فيه ما فيه من الزيادة والتحريف ، ثم ما هذه العبارة « لم يكن يدقق » ؟ هل كانت له حرية الاختيار في حجم ما ينزل إليه من القرآن وأوقات التنزيل ؟ ما هذا إلا ترهات مغرضة .

وقديماً تلفظ الكافرون بعبارات عابرة ثم خلصوا إلى حروبهم الأخرى ، فكانوا مهذين مبجلين لصراحتهم ، وهذا خلاف أصوات متوالية تدعي العلم والإصلاح ، يبين في سطورهم وما بين سطورهم ما يدل على كره القرآن ومصدره وتفنيد تابعيه وتسفيههم بدعوى الإصلاح والاجتهاد وتصحيح التراث !

أما الدكتور طيب تيزيني ، فقد رأى أن ثمة إشكالاً بين كون القرآن نزل آية آية ليطابق الواقع وبين كونه نزل جملة ، وينتهي إلى أن العلاقة بين اللوح والقرآن ذات بعد تابعي .

وقال بعد هذا : « وعلى هذا يغدو القرآن مخلوقاً غير أزلي ، أي قائماً على كونه ذا مصدر بشري (محمدي) ، وقد ورد في سياق سابق أن هذه المحاولة التأويلية ترتد بأحد مصادرها الكبرى إلى المعتزلة »^(٢) .

فما أحسن المعتزلة الذين فهموا أن القرآن لم ينزل آية آية ، إذ يعرفون

(١) الحريم السياسي ، د . فاطمة المرينسي ، ص / ٤٢ .

(٢) النص القرآني ، ص / ٣٧١ .

تاريخ القرآن ، ولا يتجاهلون الحقائق ، ولم يصلوا إلى حد إنكار الوحي والقول ببشرية القرآن، مع أنه لا تناقض مشكل بين النزولين الجملة والتنجيم .

وفي مكان آخر يفهم الدكتور تيزيني من التنجيم صبغة واقعية تقلل من سيطرة الفقهاء ، بل تبطل مسألة الإعجاز ، يقول : « قدم نفسه أولاً مقترناً بطريقة نزوله أي منجماً ، وفي أنه ثانياً استحث قارئه على أن يفهمه ويتناوله هكذا تنجيماً حسب واقع الحال ووفق احتياجاته ، وليس بصفته نصاً مغلقاً يفرض نفسه على الناس ، باسم مؤسسة دينية أو باسم فريق من الفقهاء ورجال الدين داخل السلطة المهيمنة أو خارجها ، وإذا كان الأمر كذلك ، فإن إعجازية هذا النص بمعنى الخارق والفوق إنساني تراجع وتبخر لصالح نزعة إنسانية من شأنها الاستجابة لمصالح الناس ببساطة وحقيقة وشجاعة ، وبذلك فالمفارقة السافرة التي يلحّ عليها السلفيون ويرون فيها تجسيدا لعظمة النص المعنى ، تجد حدودها ، بل ربما نهايتها ، نعني بذلك مفارقة المعجز الخارق والعادي وإشكالية التواصل بينهما »^(١) .

فما أحسن القرشيين الذين أطلقوا عبارات عابرة ، ثم ذهبوا لشؤونهم وحروبهم الأخرى ، بخلاف من يكره القرآن ويجهد في الكتابة حوله مفقداً المنهج والمصدر والتابعين .

فإذا كان القرآن نزل منجماً فذهب الإعجاز ، فهل قال بهذا الرأي من لا يعرف خدمة الفقهاء لقرآنهم لا لسلطانهم ، وأي تواصل تطابقي يبيغه المسلم بينه وبين القرآن ، إذ لا يُزعجه أن يكون القرآن مفارقاً لأساليبنا وقدراتنا ولكن للاجتهاد والتجديد ألوان وألوان .

* * *

(١) النص القرآني ، ص/ ٣٧٩ .

الفصل السابع

نسق الوحدة والبناء في ترتيب الآي والسور

أ- نسق الآي :

ونقصد ههنا دراسة الأبحاث المعنوية بترتيب الآيات وتأکید توقيفها على المؤمنين توقيفاً من الله عز وجل . ولكن قبل هذا يحسن أن نمهد بتمهيد لغوي يؤصل مصطلح الآية لغوياً ، ويرصد دلالاتها في سياق القرآن الكريم .

* الأصل والدلالة القرآنية : تطلق دلالة آية على مدلولات متعددة ذهنية وحسية ، وهي لفظة عربية أصيلة ، لا يقلل من هذا اختلاف اللغويين في اشتقاقها ، فقد ذكر الراغب الأصفهاني أنها مشتقة من (أَيْ) ، فإنها هي التي تبين أياً من أَيْ ، أو أنها وهذا الصحيح الذي يرتضيه أنها مشتقة من التأني الذي هو الثبوت والإقامة على الشيء ، ويقال : تأي ، أي ارفق^(١) .

ويذكر بعد سياقاتها القرآنية ثلاثة أقوال في بنائها اللغوي ، فهي على وزن فعلة ، والمفروض أن تكون اللام معتلة دون العين نحو حياة ونواة ، لكن صححت اللام لوقوع الياء قبلها نحو رواية ، وقيل : هي فعلة إلا أنها قُلبت كراهة التضعيف كطائي في طَيّ ، وقيل : هي فاعلة وأصلها آيئة ، فخففت فصار آيئة ، وذلك ضعيف لقولهم في تصغيرها : آيئة ، ولو كانت فاعلة لقليل أوية .

(١) المفردات في غريب القرآن ، ص/ ٣٣-٣٤ .

وليست كلمة الآية غريبة في الرصيد العربي المستعمل حتى تعدّ من غريب القرآن ، فلا وجه للغرابة ، ولم نسمع لها تصغيراً إلا هنا على سبيل القياس ، ولا يجوز شرعاً أن تُصَغَّر ، لكونها في نهاية المطاف كلام الله المقدس .

لكن سيبويه (١٨٥ هـ) اللغوي المتخصص يضيء هذا الوزن الأول ، يقول : « آية على وزن فعلة مثل أكمة وشجرة ، فلما تحركت الياء وانفتح ما قبلها انقلبت ألفاً فصارت آية »^(١) .

أما الوزن الثاني فقد ذكره الكسائي (١٨٩ هـ) النحوي القارئ المشهور : « أصلها آية على وزن فاعلة مثل آمنة فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت لالتباسها بالجمع »^(٢) .
وتطلق الآية على معان متعددة :

١- المعجزة :

كما في قوله عز وجل : ﴿ سَلِّ بَنِي إِسْرَءِيلَ كَمَا ءَاتَيْنَاهُمْ مِّنْ ءَايَةٍ يَّبَيِّنُهَا ﴾ [البقرة : ٢١١] فقد تعددت لديهم المعجزات ، ولعله سياق قرآني خاص ، ومنه : ﴿ وَإِنْ يَرَوْا ءَايَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَعِجِرٌ ﴾ [القمr : ٢] .

٢- العلامة :

كما في قوله : ﴿ إِنَّ ءَايَةَ مَلِكِهِ ءَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [البقرة : ٢٤٨] في قصة طالوت مع بني إسرائيل .

٣- العبرة :

ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ

(١) الكتاب : ١٥٠/١ .

(٢) انظر : لمحات في علوم القرآن ، د . محمد الصباغ ، ص ٨٦ .

مُؤْمِنِينَ ﴿البقرة : ٢٤٨﴾ في قصة طالوت أيضاً ، وقال عز وجل عن خلق عيسى عليه السلام : ﴿وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ﴾ [مريم : ٢١] .

٤- البرهان :

كما في قوله تعالى : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الروم : ٢٢] ، وتعني في رأينا : العلامة على وجود الخالق .

٥- البناء العالي :

وقد جاء في القرآن على لسان هود موبخاً قومه آل عاد : ﴿أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَبْنُونَ﴾ [الشعراء : ١٢٨] والريع المكان المرتفع ، والآية هنا البناء العالي الذي قصدوه للتحرش بالمازين .

٦- الجماعة :

ولم يرد المعنى في القرآن ، إذ قال العرب : خرج القوم بآيتهم أي بجماعتهم ، وهو قليل الاستعمال ، أو ميت الاستعمال بعد انتشار المعاني القرآنية .

٧- الأمر العجيب :

وهو قول العرب : فلان آية في العلم ، وفلانة آية في الجمال . وتجمع الآية على أي وآيات وآياء والجمع الأخير نادر الاستعمال . ونستطيع القول : إن المعاني السابقة موجودة في الآية القرآنية ، فهي معجزة لكونها بعضاً من القرآن ، وهي علامة لأنها تدل على انقطاع الكلام قبلها عن الذي بعدها ، وهي عبرة لما تشتمل عليه من معان شريفة ، وتوجيهات سديدة ، وهي برهان لأنها تثبت وجود الخالق وأنها من خبر السماء للأرض ، وهي بناء عال لشرفها وكونها بناءً فكرياً وكونها بنى لغوية ، وهي جماعة لأنها عدة حروف ، وهي الأمر العجيب لأن القرآن

نص خارق معجز ، بخلاف أي كلام معهود ، ونظرة سريعة في الواقع والتاريخ تؤكد العجب العجيب .

ونقيس ما ذكره الإمام القرطبي لنمكّن ما ذهبنا إليه وذلك قبل معرفتنا لما قاله القرطبي معللاً إطلاق معنى العلامة : « إن الآية علامة دالة على ما تضمنته من الأحكام ، وعلامة دالة على انقطاعه عما قبله وعما بعده ، أو لأن فيها عجائب القصص والأمثال والتفصيل والإجمال ، والتميز عن كلام المخلوقين ، أو لأن كل آية جماعة من الحروف »^(١) .

أما المعنى الاصطلاحي للآية فلا شك أنه تخصيص وابتكار إسلامي ، أي صار يطلق على مسمى جديد لم يُعهد قبل ولا يُقبل على غيره بعد ، فهي في حقل الدلالة الاصطلاحية : « قرآن مركب من جمل ولو تقديرأ ذو مبدأ ومقطع ومتدرج في ضمن السورة » .

ومعنى « تقديرأ » أن نقدر ما يتمم الجملة ، كما في تقدير فعل القسم ﴿وَالْفَجْرِ﴾ أي : أقسم والفجر ، فتصبح جملة فعلية ، فهكذا هي قرآن مركب ، وتقدير المبتدأ في ﴿يَأْتِي سَفَرٌ﴾ [عبس : ١٥] أي هي بأيدي سفرة . وثمة آيات لا ينتهي عندها المعنى مثل : ﴿الْجَوَارِ الْكُنَّسِ﴾ [التكوير : ١٦] ، و﴿مُدَّهَا مَآتَانِ﴾ [الرحمن : ٦٤] .

وأطول آية في القرآن آية الدين : ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنُ بُدَيْنِ﴾ [البقرة : ٢٨٢] .

وطولها يرجح أهمية العنصر المالي في المجتمع الإسلامي المنشود ، وتقع في حوالي صفحة ، تليها في الطول آية الكرسي ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة : ٢٥٥] .

(١) الجامع لأحكام القرآن : ٥٨/١ .

وأقصر آية أن تكون كلمة واحدة ﴿وَالْفَجْرِ﴾ و﴿وَالضُّحَى﴾ و﴿الْفَارِعَةُ﴾ و﴿مُذَاهِمَاتَانِ﴾ ، هذا من حيث كون الأقصر قرآناً مركباً ، أما من حيث كونها مقطعاً فالحروف المقطعة في بداية بعض السور أقصر الآيات .

وعدد آيات القرآن مسألة خلافية لا تضر بالقضية جوهرأ ولا عرضاً ، فالعدد عند الإمام ابن الجوزي ستة آلاف ومئتا آية ، ثم جرى اختلاف في الكسر الزائد ف قيل : وسبع عشرة آية وهو قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، وقيل : ست ثلاثون وغير هذا^(١) .

وسبب الخلاف الذي لا يضر ولا يغير من التوثيق أنه عليه الصلاة والسلام كان يقف على رأس الآية فمن لم يسمعه وقف ثم وصل لم يعتبر فاصلة ، فتكون الآيتان عنده آية واحدة^(٢) .

ولكن ثمة مواضع هي رؤوس آيات لا يجوز الوقوف عندها ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ فاعتبرت آية مع أنه لم يقف بدليل القراءات الواردة عنه ﷺ ولا عبرة للنغمة الموسيقية لتحديد الفاصلة ، فثمة فواصل داخلية كما في آية الكرسي لا يوقف عليها ، وأول من أشار إليها الداني (٤٤٤ هـ) النحوي المعروف ، وذكرتها بالتفصيل في كتابي « جماليات المفردة القرآنية » .

إن تحديد الآية ليس اجتهداً يُفهم من اختلاف العدد فهماً سطحياً ، ذلك أن الأمر توقيفي لا مجال للقياس فيه ، والدليل الناصع على التوقيف فواتح بعض السور ، إذ تعد هذه الحروف آية في مكان ، ولا تعد آية في مكان آخر .

(١) فنون الألفان في عجائب علوم القرآن ، ص / ٤٠ .

(٢) انظر : دراسات في علوم القرآن ، د . فهد الرومي ، ص / ١٢٩ .

لننظر إلى ﴿الْمَصَّ﴾ فهي آية في سورة الأعراف ، فلو كان الأمر قياساً لكان النظير ﴿الْمَرَّ﴾ في سورة الرعد ، كذلك نجد ﴿حَدَّ﴾ ﴿عَسَقَ﴾ آيتين في سورة الشورى ونجد النظير خمسة أحرف ﴿كَهَيْعَصَ﴾ ليست آية وحدها في سورة مريم ، هذا الاختلاف دلالة على النقل والتوثيق لا على الرأي والاجتهاد .

وعدد الأحرف ثلاثمئة وثلاثة وعشرون ألفاً وستمئة وواحد وسبعون : (٣٢٣٦٧١) ، وعدد النقاط مئة وخمسون ألفاً وستمئة وواحد وثمانون^(١) .

وللأستاذ أحمد خيرى كتاب يتمم ما أتى به ابن الجوزي من هذه الإحصاءات ، ثم إن الحاسوب قدم لنا ما يفيد ألواناً جديدة من الإعجاز يمكن أن يعتمد عليه ، ويمكن أن تحصى فيه أمور أخرى كالأحرف والنقاط والوقفات والأفعال والأسماء وغيرها .

وثمة نظرة جزئية وكلية إلى مصطلح الآية ، إذ يمكن أن تطلق على بعض من الآية وهذا وارد جداً في الشواهد على الاختصاصات كافة ، إذ قد يذكر المصنف كلمتين أو ثلاثاً من الآية ويعدها آية على سبيل المجاز اللغوي أي إطلاق الكل على الجزء .

وهذا مستفاد من قول ابن عباس رضي الله عنهما : « أرجى آية : ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ » فهي بعض آية لا كلها ولا من أولها ، فالآية : ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمُ الْمَثَلَتُ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الرعد : ٦] فهي رجاء وشدة على النقيضين كما نرى .

(١) انظر علوم القرآن والحديث ، أحمد داود ، ودراسات في القرآن ، أحمد خيرى صفحات متفرقة .

وورد عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ما يؤيد إطلاق الآية على أكثر من آية قال : « أحكم آية : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ » [الزلزلة : ٧-٨] فهما آيتان ولعله أراد الجنس .

كما أطلقوا مصطلح آية الربا على ثلاث آيات من أواخر البقرة : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتُمْ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾ [البقرة : ٢٧٨-٢٨٠] .

والجدير بالذكر أن التسمية الاصطلاحية مستمدة من القرآن الكريم ، فهو عز وجل سمى هذا المجموع المخصص آية ، قال : ﴿ هُوَ الَّذِي أُنزِلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُتَّكِمَتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَبِهَاتٌ ﴾ [آل عمران : ٧] في حال الجمع فقط ، في حين كان الأفراد لمعاني البرهان والعبرة والمعجزة كما ذكرنا .

فالتسمية توقيفية نصية لا تجوز على نص من غير القرآن ، قال الشيخ طاهر بن عاشور : « ولولا الوحي لربما كان اختلاف كبير بشأن الآية القرآنية ، ولربما لم يُهتد إلى هذا الاسم الجامع الدقيق الذي يحمل في طياته معاني لا تنفد ، ولهذا قال جمع من العلماء : لا يجوز أن تسمى جمل التوراة والإنجيل آيات ، إذ ليست فيها وهي بلغة عبرانية أو آرامية الخصوصية التي هي للآية القرآنية بصيغتها العربية »^(١) .

(١) التحرير والتنوير : ٦٣/١ ، وانظر : مدخل إلى علوم القرآن ، د . فاروق حمادة ، ص/١٠٢ .

ثم قال : « وأما ما ورد في حديث رجم اليهوديين اللذين زنيا من قول الراوي : « فوضع الذي نشر التوراة يده على آية الرجم » ، فذلك تعبير غلب على لسان الراوي على وجه المشاكلة التقديرية تشبيهاً بجمل القرآن ، إذ لم يجد لها اسماً يعبر به عنها » .

ثمة إطباق من العلماء على أن ترتيب الآيات توقيفي ، مستلهمين هذا من أحاديث آحادية تشير إلى الترتيب ، ولكن الأقوى هو تواتر الأمة بإجماعهم على هذا الترتيب ، فتحديد الآية وترتيبها وترتيب السورة - كما سيتضح - أمر إلهي ، فليس من المعقول أن يعتني بالصغير ويهمل الكبير .

هناك نصوص تؤكد عامة الترتيب ، ونصوص تدل على ترتيب بعض الآيات التي تعد نموذجاً للترتيب الكلي .

قال عثمان بن عفان رضي الله عنه : « كان رسول الله ﷺ مما يأتي عليه الزمان وهو ينزل عليه السور ذوات العدد ، فكان إذا نزل عليه شيء دعا بعض من كان يكتب ، فيقول : ضعوا هؤلاء الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا ، وإذا أنزل عليه الآية يقول : ضعوا هذه الآية في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا »^(١) .

فالعموم واضح في التعابير « السور ذوات العدد » و « كذا وكذا » ، وهكذا ثبت بنصوص كثيرة أنه كان يقرأ الآيات في الصلاة وفي خطب الجمعة^(٢) ، وما كان للصحابة بعد أن سمعوا قراءته وسمعوا توجيهه للكتابة أن يرتبوا على خلاف ترتيبه وهكذا بلغ حد التواتر .

(١) الترمذي ، التفسير ، ح (٣٠٨٦) .

(٢) الإتيان : ١٠٥/١ .

إن طول فترة النزول جعله يأمر بوضع آيات في آخر السورة قبل أن يؤمر بوضع آيات في مقدمة السورة نفسها ، وهذا واقع في البقرة ، فهناك ما يسمى بالسورة المفتوحة التي لم يكتمل نزولها وترتيب آياتها إلا في سنوات .

ومن المحتم أن يكون الكثير من المكتوب في العهد النبوي من غير ترتيب السور والآيات إذا نظرنا إلى ضرورة التفريق في العسب والأكتاف والرقاع ونحوها ، أما الترتيب فواقع جلبي في قراءته عليه الصلاة والسلام وقراءة الصحب الكرام ، لكن ما كان مكتوباً في قطعة واحدة ، مرتب الآيات لا خلاف في هذا .

وهناك أحاديث تؤكد ترتيب بعض الآيات مثل ما جاء عن عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه قال : كنت جالساً عند رسول الله ﷺ ، إذ شخص بصره ثم صوبه ، ثم قال : « أتاني جبريل فأمرني أن أضع هذه الآية في هذا الموضع من هذه السورة ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ ﴾ (١) » [النمل : ٩٠] .

لكن هذا النص ليس بالمتواتر من حيث السند ولم يؤكد نص ترتيب كل آية ، ويمكن أن يقال : يكفي بتواتر قراءة الصحابة ، وبأن ما ذكر قياس على غيره ، وأن الترتيب قائم من غير الكلام عليه ، وإذا كان قد نبههم فلاستجابة عمل لم يكن يحتاج إلى كلام .

وروي كما ذكرنا عن النبي ﷺ أنه قال عن مواضع الآية الأخيرة ﴿ وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ [البقرة : ٢٨١] : « اجعلوها بين آية الربا وآية الدين » وفي رواية قال : « جاءني جبريل فقال : اجعلوها

(١) المسند لابن حنبل : ١٤٥ / ٢ وهو حسن الإسناد كما في الإتيان : ١٠٤ / ١ .

على رأس مئتين وثمانين آية من البقرة » .

وثمة نص نبوي صحيح يثبت تذكيره بالأول والآخر من السورة ، إذ روى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه »^(١) .

والأحاديث في هذا المضمار كثيرة ، وقد جاءت عرضاً ليس بقصد تعليم الترتيب فأغلبها جاء في فضائل القرآن أساساً وأفادت الترتيب ، ولم نعدم قلة تصرّح بضرورة الترتيب .

وروى المسور بن مخرمة رضي الله عنه قال : قلت لعبد الرحمن بن عوف (٣٢ هـ) رضي الله عنه : يا خال ، أخبرني عن قصتكم يوم أحد ، قال : اقرأ بعد العشرين ومئة من آل عمران تجد قصتنا : ﴿ وَإِذْ عَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقْعِدَ لِلْقِتَالِ ﴾^(٢) [آل عمران : ١٢١] . فهذا التحديد الرقمي من أقوى الأدلة على أن الترتيب أيام الصحابة هو ترتيب مصاحفنا اليوم .

وينقل الزركشي^(٣) أن ترتيب الآيات لم يكن ثمة اجتهاد فيه ، فهي كما تجمع الأمة مرتبة ترتيباً توقيفياً بأمر الله عز وجل ، لا قبل لبشر فيه ، وهذا مؤكد من صحة الأسانيد التي جاء فيها توضيح القضية ، ومن التماسك الفكري والفني الملموس بين الآيات مما يحقق إعجاز النظم .

(١) البخاري ، فضائل القرآن ، ح (٤٧٨٦) ، ومسلم ، صلاة المسافرين ، ح

(٨٠٧) ، والترمذي ، فضائل القرآن ، ح (٢٨٨١) ، والدارمي ، الصلاة ، ح

(١٤٨٧) ، وأبو داود ، الصلاة ، ح (١٣٩٧) ، والنسائي ، فضائل القرآن ، ح

(١٠٥٥٤) ، وابن ماجه ، إقامة الصلاة والسنة ، ح (١٣٦٨) وغيرهم .

(٢) مسند أبي يعلى ، ح (٨٣٦) وفيه ضعف .

(٣) البرهان : ٢٥٦/١ ، والإتقان : ١٠٤/١ .

وقد نقل العلماء ما يثبت الإجماع في القضية ، وهكذا وصلنا القرآن الكريم بالتواتر على الشكل الحالي في المصاحف ، وهو الشكل الذي ارتضت به وأقرت به كل الفرق الإسلامية قديماً وحديثاً .

وثمة نصوص تؤكد حرص الصحابة على نهج النقل بالترتيب ، إذ كانوا يدركون أن الأمر إلهي موكول إلى جبريل عليه السلام إلى النبي عليه الصلاة والسلام تبعاً في كل نزول .

قال عبد الله بن الزبير رضي الله عنه : قلت لعثمان رضي الله عنه : ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ [البقرة : ٢٤٠] قد نسختها الآية الأخرى ، فلم تكتبها ؟ أو : تدعها ؟ قال : يا ابن أخي ، لا أغير شيئاً من مكانه ^(١) .

فالسؤال يوجه لعثمان باعتباره جمع القرآن نسخاً ، وتمام الآية : ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَّتَلَعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَّعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة : ٢٤٠] ، وهي منسوخة ، والآية الناسخة : ﴿يَرْبِضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة : ٢٣٤] .

فالمنسوخ بعد الناسخ ترتيباً ، وقوله : تدعها : تركها مكتوبة ، إذ وجدتھا عندك وعند غيرك ، وكان ابن الزبير يظن أن ما نسخ حكمه لا يكتب لفظه ، ولكنه يظل ثابتاً حتى تتجلى الرحمة الربانية في التشريع ، فقد كانت المرأة مصنوعة لا تخرج من بيتها في الموت ، فإذا اختارت الخروج كانت عليها العدة ، وإن بقيت عليها العدة وعلى أهل زوجها النفقة والسكن ، وتحول زمن العدة من سنة إلى أربعة أشهر وعشرة أيام .

(١) البخاري ، التفسير ، ح (٤٢٥٦) ، والسنن الكبرى ، العدد ، ح (١٥٢٣٧) .

وقال ابن عباس رضي الله عنهما : « قلت لعثمان : ما حملكم على أن عمدتم إلى الأنفال وهي من المثنائي وعلى براءة من المئين ، فقرنتم بينهما ، ولم تكتبوا بينهما سطر » بسم الله الرحمن الرحيم « ووضعتموهما في السبع الطوال ؟ فقال عثمان رضي الله عنه : « كان رسول الله ﷺ تنزل عليه السورة ذات العدد ، فكان إذا نزل عليه شيء دعا من كان يكتب ، فيقول : ضعوا هذه الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا ، وكانت الأنفال من أوائل ما نزل بالمدينة ، وكانت براءة من آخر القرآن نزولاً ، وكانت قصتها شبيهة بقصتها ، فظننت أنها منها ، فقبض رسول الله ﷺ ولم يبين أنها منها ، فمن أجل ذلك قرنت بينهما ، ولم أكتب بينهما سطر » بسم الله الرحمن الرحيم « ووضعتها في السبع الطوال »^(١) .

وكانوا يعرفون تسلسل الآيات وأرقامها ، إذ روى حذيفة بن اليمان (٣٦ هـ) رضي الله عنه : « صليت مع النبي ﷺ ذات ليلة ، فافتتح سورة البقرة ، فقلت : يركع عند المئة ، ثم مضى فقلت : يصلي بها في ركعة ، فمضى ، فقلت : يركع بها ، ثم افتتح النساء ، فقرأها ، ثم افتتح آل عمران »^(٢) .

فمن الجائز تجاوز سورة إذ قراءة السور على غير ترتيب جائز ، بخلاف ترتيب الآيات ، وهذا النص وغيره نصوص تفي بالترتيب عموماً وليس بين أيدينا كما أسلفنا نصوص لكل آية فهذا لا يمكن .

(١) المسند ، ح (٣٩٩) ، وأبو داود ، الصلاة ، ح (٨٧٦) ، والترمذي ، التفسير ، ح (٣٠٨٦) ، والنسائي ، فضائل القرآن ، ح (٨٠٠٧) ، والسنن الكبرى ح (٢٢٠٥) ، والمستدرک ، ح (٢٨٧٥) ، وابن حبان ، كتاب الوحي ، ح (٤٣) .
(٢) مسلم ، الصلاة ، ، وأبو داود ، الصلاة ، وموارد الظمان ، المواقيت ، ح (٤٥٢٦) ، والمعجم الأوسط ، ح (٧٦٣٨) ، والترمذي ، الصلاة ، وابن ماجه ، الصلاة ،

فما ورد يدل على أن القاعدة شمولية ، وليس من اللازم رواية نص على ترتيب كل آية ، بل يكفي أنه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ سوراً كثيرة على مسمع الصحابة الكرام في الفجر والمغرب والعشاء حيث الصلاة الجهرية ، بالإضافة إلى قراءة السور في خطبه التي كانت قرآناً خالصاً على الأغلب ، ولم يسأله واحد من الصحابة عن موقع أوائل الكهف أو العشر الأواخر منها ، أو خواتيم البقرة ، ليفيدوا منها في أذكارهم ، فالأمر معروف متواتر بينهم شفهاً وكتابة .

وما دام قد أخبره جبريل فالأمر موقوف منصوح عليه ، قال العلامة ابن تيمية شيخ الإسلام : « وأما ترتيب آيات السور فهو منزل منصوح عليه ، فلم يكن لهم أن يقدموا آية على آية في الرسم كما قدموا سورة على سورة ، لأن ترتيب الآيات مأمور به نصاً ، وأما ترتيب السور فمفوض إلى اجتهدهم »^(١) .

ب - آفاق معرفة الآية :

١ - العلم بأن كل ثلاث آيات قصار معجزة للنبي ﷺ كأصغر سورة ، وهي الكوثر المكونة من ثلاث آيات ، لأنه قال تعالى : ﴿ فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ ﴾ [البقرة : ٢٣] ويقع في حكمها الآية الطويلة كآية الكرسي وما هو أصغر منها فإنه يعدّ معجزاً .

ولكن ماذا يقول هؤلاء بإزاء أقل من آية يثبت كروية الأرض ، أم أنهم يقصدون النسق الفني ، وهل يكون معدوماً في أقل مما ذكر ؟ فالإعجاز يتحقق في أقل من آية .

(١) مجموع الفتاوى : ٣٩٦/١٣ .

٢- الوقف وهو قضية تجويدية ، فالوقف على رأس الآية سنة ، وتحديد رأس الآية معين على اتباع السنة ، إلا في بعض الآيات التي لا يجوز الوقوف على رؤوسها مثل ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون : ٤] .

٣- من يجهل الفاتحة يجب عليه قراءة سبع آيات بدلاً منها عند الإمام الشافعي .

٤- اعتبار الآية في خطبة الجمعة ، فيجب قراءة آية كاملة في الخطبة ، ولا تجوز قراءة شطرها ، إلا أن تكون طويلة .

٥- اعتبارها في طول الصلاة ، إذ روي أنه كان يقرأ في الصباح بالستين إلى مئة آية ، ومنه اعتبارها في السورة التي تقرأ بعد الفاتحة ، فيحسن أن تكون ثلاث آيات أو سورة قصيرة .

٦- اعتبارها في قيام الليل ، فقد جاء في الحديث : « من قرأ بعشر آيات لم يكتب من الغافلين » ومن قرأ بخمسين آية في ليلة كتب من الحافظين ، ومن قرأ بمئة آية كتب من القانتين ، ومن قرأ بمئتي آية كتب له قنطار من الأجر^(١) .

٧- اتخاذها معياراً ومقياساً زمنياً للفارق بين الأذان والإقامة ، وقدره الفقهاء بزم من تلاوة ثلاث آيات .

يتحتم عندنا أن النبي عليه الصلاة والسلام كان يعرف بداية السورة من خلال تلقّيه البسملة ، وإلا من قال له غير الوحي : إن ما نزل بالأمس سورة جديدة ؟ وقد ورد في حديث خديجة رضي الله عنها : أن جبريل قال للنبي ﷺ : قل : بسم الله الرحمن الرحيم ، فقالها . فقال : اقرأ ،

(١) الدارمي ، فضائل القرآن ، ح (٣٤٤٢) ، والمعجم الكبير ، ح (٧٧٤٨) ، والترغيب والترهيب للمنذري ح (٩٤٧) .

قال : ما أنا بقارئ^(١) ، وهو رأي رجحه السيوطي ، مع أن الأحاديث الخالية من البسملة لأول الوحي أقوى .

وقال الإمام الغزالي (- ٥٠٥ هـ) بعد أن عرض موقف الشافعي في قرآنية البسملة : « وهذا أصح من قول من حمل تردد قول الشافعي على أنها هل هي آية من القرآن في أول كل سورة ، بل الذي يصح أنها حيث كتبت بخط القرآن فهي من القرآن »^(٢) .

فهي على الأرجح آية لكل سورة بخلاف سورة براءة فكانت بغير بسملة ، وقد ذكر العلماء أسباباً متعددة ، منها أن البسملة أمان وسورة براءة نزلت بالسيف ليس فيها أمان ، وقيل : كان من شأن العرب إذا كان بينهم وبين قوم عهد وأرادوا نقضه كتبوا إليهم كتاباً ، ولم يكتبوا فيه البسملة ، وقيل غير هذا^(٣) .

ونقول عدم وجود البسملة يدل على أن الأمر عموماً نقل لا تدخل للبشر فيه ، إذ القياس أن يكتبها المسلم لكنه لا يفعل تلميحاً إلى أن القدسية واجبة في المهم وغير المهم ، ولم تكن البسملة بأربع كلمات قبل الإسلام ، فكانت مثل : باسمك اللهم .

ج - نسق السور :

قبل الحديث عن نسق السور بين التوقيف والتوفيق ومناقشة النصوص والآراء وأبعاد الإشكال لا بد من إطلالة لغوية على هذا المصطلح الإسلامي الفريد .

(١) مقدمتان في علوم القرآن ، ص/ ٢٨٩ .

(٢) المستصفى للغزالي : ١٠٢/١ .

(٣) راجع البرهان : ٢٦٢/١ ، أحكام القرآن لابن العربي : ٨٩٢/٢ ، وأنوار التنزيل للبيضاوي : ٢٤٦/١ .

يذكر اللغويون أن السورة لها في الأصل اللغوي قبل التطور الدلالي
عدة معان ، وينقل السيوطي عن العتبي (- ٣٩٠ هـ) :

« السورة تُهمز ولا تُهمز ، فمن همزها جعلها من : أسارتُ أي
أفضلت ، من السؤر وهو ما بقي من الشراب في الإناء ، كأنها قطعة من
القرآن ، ومن لم يهمزها جعلها من المعنى المتقدم وسهل همزها ،
ومنهم من يشبهها بسورة البناء أي القطعة منه ، أي منزلة بعد منزلة ،
وقيل : من سور المدينة لإحاطتها بآياتها واجتماعها كاجتماع البيوت
بالسور ، ومنه السوار لإحاطته بالمعصم ، وقيل : لارتفاعها ؛ لأنها من
كلام الله ، والسورة : المنزلة الرفيعة ، قال النابغة :

ألم تر أن الله أعطاك سورة ترى كل ملك دونهما يتذبذب
والواضح أن الهمز تقليد للغة تميم كما ينص ابن عطية في مقدمته ،
وتظل مع الهمز بمعنى القطعة من الشيء ، فكأن سور القرآن قطع متوالية
حتى يكمل^(١) .

ويلفت اللغوي أحمد بن فارس (٣٩٥ هـ) نظرنا إلى أن السين والواو
والراء أصل واحد يدلّ على علو وارتفاع ، أي أن السورة مخففة من
السورة .

أما القرطبي فيرى أنها مستمدة من كلمة السور التي تطلق على الناقة
التامة^(٢) كما يقال : إبل سور ؛ أي كرام فاضلة كما عند الزمخشري .

بناءً على ما سبق نستشف ملامح معنى الشرف ، وما يطول من البناء
في السورة ، ويمكن أن نضيف معنى العلامة لوضوح المرتفع ، فهي

(١) انظر مقاييس اللغة ، ابن فارس : ١١٥/٣ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن : ٥٧/١ .

سورة لارتفاعها وشرفها من بين الكلام ، ولكونها علامة تدل على صدق من جاء بها عليه الصلاة والسلام .

وتتصل بالسور لاشتمالها على الآيات كما يحيط الجدار المرتفع ببستان ، وكما أن السور يتكون من لبنات ، فكذلك السورة تتكون من آيات يتبع بعضها بعضاً ، فالعلو حسي في السور وله إحياءاته في بناء الوحدات في السورة والعلو معنوي في السورة لشرفها فلا يطالها بشر ، قال الشاعر :

فما من فتى إلا له فضل سورة عليك وإلا أنت في اللؤم غالبه^(١)
وليس من جدوى الربط بين المهموز والمخفف ، فنحن نغني بدلالة فعل قال لا (قَوْل) ، ثم لم يرد في الكتاب ولا في كتب السنة وفضائل القرآن أن المصطلح ورد بلفظ سورة ، فهذا ترف ذهني .

والقرآن والسنة حجة لغوية عندنا ، إذ المعنى الحسي سور ؛ أي ما بقي من الشراب غير مستساغ تلطفاً وتادباً مع النص القرآني ، وليس لمعنى البقية علاقة بتسمية هذا الجزء من القرآن .

وقال الفيروزآبادي في تعريفها الاصطلاحي الديني : « وقد أطلق على الطائفة المستقلة من آيات القرآن : ذوات مطلع ومقطع أو فاتحة وخاتمة سورة »^(٢) .

وأقلها ثلاث آيات كما في سورة الكوثر وأكثرها مئتان وست وثمانون كما في سورة البقرة .

وتحديد السورة توقيفي أمر به النبي ﷺ ، وقد قال زيد بن ثابت :

(١) أساس البلاغة للزمخشري ولم نعرف الشاعر ، ص/ ٣١٢ .

(٢) بصائر ذوي التمييز : ٨٤/١ .

« كنا عند رسول الله ﷺ نؤلف القرآن من الرقاع »^(١) .

فلم تكن تنزل السورة تباعاً ، وثمة سور مفتوحة يعلم عليه الصلاة والسلام اسمها قبل أن تكتمل ، ثم يشرف على جمع السورة تمامها أو ما أضيف إليها ، وعلى هذا يمكن أن نطلق «مصطلح السورة على مقطع قرآني محدد بالتوقيف تحت عنوان محدد .

إن هذه التسمية كانت شائعة عند العرب في نظر الشيخ طاهر بن عاشور رحمه الله^(٢) والدليل عنده قوله تعالى : ﴿ فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ ﴾ [البقرة : ٢٣] ، فلا يكون التحدي إلا باسم متداول أيام نزول القرآن وتحديه حتى يكتمل معنى التحدي .

ولكن هل يريد الشيخ أنهم كانوا يعرفون معنى السورة في حيز تأليف الكلام ، هذا لم يرد ، ولنراجع المعاني : السور ، السور ، السورة ، بل الأسلم أن نقول : شاع عندهم مع نزول القرآن على مجموعة من هذا الكلام الذي جاء به محمد ﷺ ، ولعلمهم لم يفرقوا بين آية وسورة بل هي مجرد مجموعة من كلام قرآني .

وليس من المقبول في اللغات وتاريخها ما ذكره الزمخشري ، قال : « ولأمر ما أنزل الله التوراة والإنجيل والزيور وسائر ما أوحاه إلى أنبيائه على هذا المنهاج مسورة مترجمة السور »^(٣) .

وقد أخرج ابن أبي حاتم (٣٢٧ هـ) ما يردف كلام الزمخشري إذ أخرج عن قتادة التابعي الجليل (١١٨ هـ) قال : « كنا نُحَدِّثُ أَنَّ الزبور

(١) الترمذي ، المناقب ، ح (٣٩٥٤) ، ومسند أحمد ، ح (٢١٦٧) ، والمستدرک ح

(٢٩٠٠) ، والمعجم الكبير ، ح (٤٩٣٣) .

(٢) التحرير والتنوير : ٦٧/١ .

(٣) الكشف : ١٢٨/١ .

مئة وخمسون سورة كلها مواعظ وثناء ليس فيه حلال وحرام ولا فرائض ولا حدود ، وذكروا أن في الإنجيل سورة تسمى سورة الأمثال ^(١) .

ويذكر مضمون الزبور إذن بما جاء في الحديث القدسي الذي لم يُعن بالتشريعات بل بحفل بالقلبيات والروحانيات ، ولعل هذا سبب ذكر الزبور عند التابعين .

ولكن المهم في المقبوس الأخير أن تعد الأمثال من الإنجيل ، وهي سفر من التوراة أي العهد القديم وعدد إصحاحاته واحد وثلاثون ^(٢) ، وليست في الإنجيل .

والأهم أن أهل الكتاب يطلقون مصطلح الإصحاح ، ولا نعرف إذا كانوا يطلقون على أجزاء الإصحاح آيات ، مع أن كلمة الآية معروفة في العبرية بمعنى العلامة ، ولنطلق على الجزء الصغير فقرة ، ونترك تسمية الآية والسورة للقرآن كما غلب في الثقافة الإسلامية .

د- بين توقيف وتوفيق :

ذهب العلماء في مسألة ترتيب السور ثلاثة مذاهب : فطائفة ترى أن القرآن جميعاً مرتب توقيفاً ، وطائفة ترى أن ترتيب السور توقيفي واجتهاد من الصحابة ، وطائفة تقف وسطاً لترجح توقيف معظم ترتيب السور .

أ- فريق النقل :

يقول صاحب كتاب المباني وهو مجهول : « فأي عقل يوجب تأخير سورة (اقرأ) إلى أخريات الكتاب ، وهو من أوله نزولاً ، وتقديم قوله :

(١) الإتيان : ٦٦/١ .

(٢) راجع الكتاب المقدس : ٩٣٧/١ .

﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة : ٢٨١] إلى أول الكتاب ، وهو من آخره نزولاً^(١) .

والأحاديث في هذه القضية مستفيضة مشهورة ، قال أوس بن حذيفة الثقفي رضي الله عنه : « كنت في الوفد الذين أسلموا من ثقيف ، فقال لنا رسول الله ﷺ : « طراً علي حزب من القرآن ، فأردتُ ألا أخرج حتى أفضيه ، فسألنا أصحاب رسول الله ﷺ قلنا : كيف تحزبون القرآن ، قالوا : نحزبه ثلاث سور ، وخمس سور ، وسبع سور ، وتسع سور ، وإحدى عشرة ، وثلاث عشرة ، وحزب المفصل من (ق) حتى نختم »^(٢) .

والمعروف في السيرة أن وفد ثقيف كان في السنة التاسعة للهجرة ، أي يكون معظم القرآن قد نزل إذا نظرنا إلى كثرة مكّته ، ودنو أجله عليه الصلاة والسلام في المدينة ، ونجمع الأرقام : $3+5+7+9+11+13=48$ والرقم ٤٩ لسورة (ق) وما دامت الفاتحة مشهورة لم تحسب في العدّ ، فرقم السورة (ق) : ٥٠ كما هو معروف في مصاحفنا ، وقد نصّ ابن حجر في شرحه على صحيح البخاري على أن الترتيب منذ بدأ كما هو في مصاحفنا .

ومن الأدلة النقلية الكثيرة ما رواه ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال في سور بني إسرائيل (الإسراء) والكهف ومريم وطه والأنبياء : « إنهن من العتاق الأول وهن من تلادي »^(٣) ، فذكرت السور كما في ترتيب مصاحفنا .

(١) مقدمتان في علوم القرآن ، ص/ ١٢٥ .

(٢) أبو داود ، فضائل القرآن (١٣٩٣) والمسند لأحمد : ٣٤٣٢٩/٤ ، وابن ماجه : ٤٢٧/١ ، ٤٢٨ .

(٣) البخاري ، التفسير ، ح (٤٤٣١) ، وشعب الإيمان ، (٢٤٤٩) .

وقال ﷺ كما روى عنه واثلة بن الأسقع ، رضي الله عنه : « أُعْطِيتُ مكان التوراة السبع الطول ، وأُعْطِيت مكان الزبور المئين ، وأُعْطِيت مكان الإنجيل المثاني ، وفصلت بالمفصل »^(١) .

وتبعاً لهذا الحديث نجد أن سور القرآن أربعة أقسام :

١- الطول :

جمع طولى وهي كما في النص النبوي : « البقرة وآل عمران والنساء والمائدة والأنعام والأعراف والأنفال والتوبة » معاً لعدم وجود البسملة بينهما ، هذا خاص بالترتيب ، أما الأطول عموماً فتوضع يونس المؤلفة من تسع ومئة بدلاً من الأنفال والتوبة مع أن التوبة مئة وتسع وعشرون آية ، والتوبة ست وعشرون صفحة ويونس تسع عشرة ومن هذا المنطلق لا تعد الشعراء (٢٢٧) آية من الطول ، لأنها أربع عشرة صفحة فلماذا يضعها بعض المعاصرين من الطول دون التوبة^(٢) ؟

٢- المئون :

وهي السور التي زادت آياتها على المئة أو قاربت المئة ، يمكن أن تعد منها ، يونس (١٠٩) وهود (١٢٣) ، يوسف (١١١) ، النحل (١٢٨) ، مريم (٩٨) .

٣- المثاني :

وهي السور التي تلي المئين عدد آيات ، قال الفراء : « هي السور التي

(١) مسند أحمد ، والمعجم الكبير/ ح (١٨٦) .

(٢) مثل دراسات قرآنية ، د . عدنان زرزور ، ص/ ١١١ ، وتاريخ القرآن ، د . إبراهيم الأبياري ص/ ٩٤ .

بها أقل من مئة آية ، ولأنها تثني - أي تكرر وتعاد - أكثر من الطوال والمئين^(١) .

ويمكن إطلاق المثنائي على جميع السور كما جاء في قوله تعالى : ﴿ كَتَبْنَا مُتَشَاهَا مَثَانِي ﴾ [الزمر : ٢٣] ، فالمثنائي تسمية لتكرار القصص في هذه السور وتلك مثل الفرقان (٧٧) ، النمل (٧٣) ، العنكبوت (٦٣) ، والروم (٦٠) ، لقمان (٣٤) .

٤ - المفصل :

ما يلي المثنائي من قصار السور ، وسمي مفصلاً لكثرة الفصل بين السور بالبسملة ، ولا معنى لقلة النسخ فيه كما يرى الدكتور إبراهيم الأبياري^(٢) ، لأن النسخ مع كونه قليلاً في المكي الغالب في أواخر السور من المصحف ، فهو قليل ، و (فصل) تعبير لا علاقة له بناسخ ومنسوخ . إذ روي عن ابن عباس رضي الله عنهما : « إن الذي تدعونه المفصل هو المحكم »^(٣) .

فالمفصل أواخر المصحف ، وليس صحيحاً أن نقول : أواخر القرآن ؛ إيعاداً عن تاريخ النزول ، وذكر الإمام النووي (- ٦٧٦ هـ) أن أول المفصل سورة الحجرات ، لكن الزركشي يذكر عشرة أقوال والصحيح عند سورة ق^(٤) .

وهذا المفصل ثلاثة أقسام عند النووي : طوال : من أول الحجرات إلى سورة البروج ، وأواسط : من سورة الطارق إلى سورة (البينة) ،

(١) معاني القرآن ، القراء : ١٥٠/٢ .

(٢) تاريخ القرآن ، إبراهيم الأبياري ، ص/ ٩٤ .

(٣) مسند أحمد ح (٢٢٨٣) ، والبخاري ، فضائل القرآن ، ح (٤٧٤٨) .

(٤) التبيان للنووي ص/ ١١٤ . البرهان : الزركشي : ٣٠٨/١ - ٣١٠ .

وقصار : من سورة الزلزلة إلى آخر المصحف .

ومن الأدلة الثقلية ما أجمع عليه الصحابة في جمع عثمان رضي الله عنه ، فهذا دليل توقيف ، وذلك بوجود مفارقات تدل على النقل لا على العقل الاجتهادي ، فالحواميم ؛ وهي السورة التي افتتحت بحروف مقطعة حم ، وهي : غافر ، فصلت ، الشورى ، الزخرف ، الدخان ، الجاثية ، الأحقاف ، قد رتب متوالية في المصحف .

وهذا بخلاف السور المسبحات ؛ أي التي تبدأ بـ (سبح لله) و (يسبح لله) وهي : الحديد والحشر والصف والجمعة والتغابن ، إذ فصل بين هذه السور بالمجادلة والممتحنة والمنافقون ، وفصل بين طسم الشعراء وطسم القصص بطسم النمل مع أن النمل أقصر من القصص ، كل هذا لا يدل على اجتهاد من قريب أو بعيد ولا في الجزء والكل ، إذ هذه الفروق بين المتماثلات ترسخ القول بالنقل .

وفضلاً عن نسق الفواتح هناك الطول والقصر ، فقد تفصل السورة القصيرة بين سورتين طويلتين ، وقد يكون العكس بأن تفصل الطويلة بين قصيرتين ، بل هذا واضح حتى في جزء عم من قصار السور ، فالبيئة طويلة وقد فصلت بين سورتين قصيرتين : القدر والزلزلة .

كذلك لم يرتب تاريخياً بحسب النزول الزمني ، فأول سورة تشتمل على آخر ما نزل على الإطلاق ومعظم القصار في نهاية المصحف مما نزل في العهد المكي ، وسنين تداخل الآيات المكية والمدنية في سورة واحدة .

وكذلك لم ترتب السور على المكي أو المدني ، إذ تتخلل سور مكية سورة مدنية أو العكس . فمع انتفاء العلة للنسق القائم وجب الاعتقاد بالتوقيف .

ويبدو لنا أن القول بالتوقيف هو رأي الأغلبية ، فلا نجد الاقتصار على ثلاثة علماء وهم أبو جعفر النحاس (- ٣٣٨هـ) وأبو بكر الأنباري (- ٣٢٨هـ) والكرماني (- ٧٨٦هـ) كما صنع السيوطي^(١) ، حتى لا يظن القارئ أن سائر الناس يقولون بالاجتهاد .

ب - فريق العقل :

الطائفة الثانية : يأخذون بالتوفيق والاجتهاد من الصحابة رضي الله عنهم ، وينسب السيوطي هذا الرأي إلى الجمهور ، فكأنه يخالف الجمهور في وضعه كتاباً وهو « تناسق الدرر في تناسب السور » الذي يدل على إعجاز تسلسل السور .

وممن قال بهذا الرأي الإمام مالك (- ١٧٩هـ) رضي الله عنه قال : « إنما ألقوا القرآن على ما كانوا يسمعون من النبي ﷺ » مع قوله بأن ترتيب السور باجتهاد من الصحابة ، فالخلاف لفظي .

ويستدل هؤلاء باختلاف المصاحف عند الصحابة فيما بينها ، مثل مصحف « أبي » ومصحف « ابن مسعود » ومصحف « علي » رضي الله عنهم ، فمصحف أبي يبدأ - وهو مفقود كقرينه - بالفاتحة ثم البقرة ثم النساء ثم آل عمران ، ولعل هذا يوافق الحديث الذي ذكرناه عن حذيفة قبل صفحات .

ورتب مصحف علي بحسب تاريخ النزول ، إذ بدأ المصحف بسورة اقرأ ، ثم المدثر ثم المزمّل كما يقول الدكتور محمد خلف الله ناقلاً عن ابن أشنة^(٢) . إلا أن الدكتور إبراهيم الأبياري يذكر لعل ترتيباً آخر فيه :

(١) الإتيان : ٦٢/١ .

(٢) البرهان : ٢٥٧/١ مباحث في علوم القرآن د . صبحي الصالح ص/٧٢ ، ومدخل ، د . أبو شهبة ص/٣٣١ .

البقرة ، يوسف ، العنكبوت ، الروم ، لقمان^(١) ، والأصح أن ينسب إلى مصحف ابن عباس رضي الله عنهما .

على أية حال هو بحث خارج نطاق الواقع ولا جدوى من إعادته ما دام مصحفاً محروقاً كغيره بإزاء مصحف الأمة جمعاء .

وما يُرفض هنا كلام يذكره ابن النديم (- ٤٣٨ هـ) إذ ينقل أن بعض الناس قرؤوا في مصحف أبي وكانوا يروونه عن آبائهم ، وكذلك مصحف لابن مسعود ، ثم يقول : « رأيت عدة مصاحف ذكر نسخها أنها مصحف ابن مسعود ، ليس فيها مصحفان متفقان ، وأكثرها في رقّ كثير النسخ ، وقد رأيت مصحفاً قد كتب منذ نحو مئتي سنة فيه فاتحة الكتاب »^(٢) .

هذا الكلام وإياه لا يقف لبرهان جمع عثمان حرق المصاحف ، ونقل مثل هذا عند الدكتور إبراهيم الأبياري يشكك بالجمع وإجماع الأمة ، وليس مما يوحد الصف فكرياً أن نسرد اختلافات جداول حول ترتيب المصاحف عن الأعلام الصحابة^(٣) .

وهذه المصاحف الفانية حرقاً لا تصلح دليلاً لعدم التوقيف ، فهي مصاحف خاصة قديمة ، وهي أقرب إلى كتب علمية لاشتمالها على بعض المأثورات والتأويل منها إلى المصحف المجرد ، فلا يعول عليها . قال علي رضي الله عنه : « إن ما فعله عثمان بإجماع منا ، ولو لم يفعله لفعلته »^(٤) .

(١) علوم القرآن ، د . محمد أحمد خلف الله ، ص/ ١٨ .

(٢) في تاريخ القرآن ، د . إبراهيم الأبياري ، انظر الجداول ص/ ٨٧-٩٣ ، والفهرست ص/ ٢٩ ص/ ٨٧ .

(٣) تاريخ القرآن للزنجاني ، ص/ ٢٦ .

(٤) الإتيان : ١٣١/١ .

وإذا كان ثمة اجتهاد فهو اجتهاد مقيد بالمأثور عن النبي ﷺ ، إذ الأحاديث عن ترتيبه للسور في أثناء القراءة والصلاة كثيرة ، وكان يقرأ أحياناً ربع القرآن دفعة واحدة في إحدى الركعات من صلاة الليل ، فقراءته هذه كانت هادياً لهم في ترتيب سائر السور ، خصوصاً أن عدد السور كان متفقاً عليه ، وكل سورة كانت مرتبة الآيات مدونة في صحف .

وتقف طائفة موقفاً وسطاً - وهم الأكثر في رأي السيوطي - فيرون أن أغلب السور قد رتب في حياته الشريفة ﷺ ، وترك جزء مفوضاً إلى الصحابة واجتهادهم ، ثم حصل اختلاف في قدر هذا المختلف عليه .

قال ابن عطية في المقدمة : « إن كثيراً من السور قد علم ترتيبها في حياة النبي ﷺ كالسبع الطوال والحواميم والمفصل ، وما سوى ذلك فيمكن أن يكون فوض الأمر فيه إلى الأمة بعده »^(١) .

وقال هؤلاء : « ظاهر الآثار أن السبع الطوال والحواميم والمفصل كان مرتباً في زمن النبي ﷺ ، وكان في السور ما لم يُرتب ، فهذا الذي رتب وقت الكتب » .

وعلى هذا لا جدوى مما ذكره المفسرون من ارتباط السور بوشائج موضوعية ، ولكن السيوطي لا يدفع هذا الرأي مع أنه مؤلف كتاب الدرر في تناسب السور كما أسلفنا ، والغريب أن يقول في نهاية المطاف : « والذي ينشرح له الصدر ما ذهب إليه البيهقي ، وهو أن جميع السور ترتيبها توقيفي إلا براءة والأنفال »^(٢) .

ولا ينبغي أن يُستدل بقراءته ﷺ سوراً ولاءً على ترتيبها كذلك ،

(١) مقدمتان ، ص/ ٢٧٦ .

(٢) الإنقان : ٦٤/١ .

وحيثئذ فلا يردّ حديث قراءته للنساء قبل آل عمران ، لأن ترتيب السور في القراءة ليس بواجب ، ولعله فعل ذلك لبيان الجواز .

إن مسألة الاجتهاد في ترتيب براءة والأنفال لا يقبلها العقل لطول السورتين وقضية البسمة المفقودة أول براءة لا علاقة لها بالترتيب ، إن حفظ الصحابة لترتيب السور عن نبيهم ﷺ أسهل من حفظ ترتيب الآيات الذي لا ينازعه شك .

ولا نعتقد أن الله عز وجل يترك هذا الأمر لإجماع المسلمين ولم يترك لأفضل المسلمين من الصحابة ، ألا يوجد بون شاسع بين سور مرتبة بالوحي وسور مرتبة بالاجتهاد ، مع أنه لا يوجد سور مرتبة باجتهاد النبي عليه الصلاة والسلام ، وهل يرضى الله عز وجل أن يرتب القرآن على غير ترتيبه عنده في اللوح المحفوظ ، مع أن الترتيب شيء من المصادقية ودلالة الصيانة .

إننا لا نعزي أنفسنا بفقدان الدليل على ترتيب بعض السور كما يقول الدكتور فهد الرومي : « وما لم يرد دليل على ترتيبه لا يعني أنه رتب بطريق الاجتهاد ، فقد يكون ترتيبه بدليل لم يصل إلينا »^(١) .

ولكن ضياع الدليل يشكك بحفظ الله للسنة ، وما لنا لا نقول : يرتب الصحابة كما سمعوا ولا حاجة للقول عند كل سورة : هكذا سمعنا ! ما دام المسموع قد تواتر ، ولم يرد حديث لأجل تعليم الترتيب ، إنما ورد في الفضائل وفي كونه كان يصلي ويقرأ للدلالة على قدر المقروء لا على ترتيبه ، فالأمر بديهي ، فهم لم يسألوا ، ولو سألوا لوصلنا أكثر مما نجد من دلائل .

(١) دراسات في علوم القرآن ، ص/ ١٢٤ .

ويجب ألا نترك المسألة معلقة مكتفين بتقديس إجماع الجَمعة من الصحابة ، قول الدكتور لاشين : « سواء كان ترتيب السور توقيفياً أم اجتهادياً ، فإنه ينبغي احترامه ، خصوصاً في كتابة المصاحف ، لأن أقل الأمرين رعاية صدوره عن الإجماع ، والإجماع حجة واجبة القبول ، والله أعلم » .

أيعقل أن نخمن بالاجتهاد ، ونظن أن يترك النبي عليه الصلاة والسلام ترتيب بعض السور مع أن المعلوم تواتراً أنه قرأ القرآن جميعاً أكثر من مرة ، وأن نُطقه لحركة في كلمة قرآنية قد ثبت بنقل متواتر كما في علم القراءات فهل يترك أمر الترتيب ؟

ولا شك في رأينا أن ما يقال بالاجتهاد لنسق الكل أو البعض نابع من حب المغايرة ومتابعة الشواذ من الآراء والجمع بعد الجمع ، وإذا كان العرب قد وصفوا بأنهم فرسان كلام قبل الإسلام ، فإن كثيراً من العلماء المصنفين يوصفون في رأينا بأنهم فرسان جمع وفرسان آراء .

والمؤلم ألا تناقش الآراء الشاذة بل تترك ولو أبكت أو أضحكت ، والمؤلم أكثر ترديد هذه الخلافات على أن جميع أطرافها قابل للحقيقة عند كثير من المعاصرين ، حتى يفتحوا ثغرة لجاهل أو حاقد ، وباحث غشوم أو ظلوم .

هـ- آفاق نسق السور :

من الطبيعي والطبع المتأدب ألا نسأل الخالق عن فائدة ترتيب السور على الشكل الموجود ، ولكن ثمة تطلعات يذكرها العلماء ، ولا ندعيها أسباباً ، فلا نسأل عن قضاء الله ، فكله حكمة .

لقد شاء الله تعالى أن يخلق لنا طبيعة فكرية وطبيعة عاطفية توائم هذه الطبيعة ما اقتضاه في عالم الأزل ، فلو أراد شيئاً آخر لهيئاًنا له ، فنحن

نتأمل الحكمة وفق ما نجد فينا من روائز فكرية عاطفية ، ونفهم مدى تلاؤم هذا مع طبيعتنا ، أي ندرس حال التلقي لا حال المرسل .

وسنذكر ما لمسه العلماء من حِكم في الترتيب أو التقسيم على سور :

١- التيسير والتشويق لمدارسة القرآن الكريم ومراجعته وحفظه ، إذ لو كان سبيكة واحدة لشقّ حفظه وصعبت دراسته ، فالفائدة عقلية منهجية ، ونتخذ من تقسيم القرآن على سور منهجاً في الدعوة قوياً ، فالبناء المتمكن في كل جزئية مع التمهّل هو الحل الناجع لنسف الماضي وبناء الحاضر ، ولطمس التقليد واستحضار التجديد .

فليس من اللائق أن نثقل كاهل طلبة العلم بما لا يطيقونه حفظاً ، حتى يُشغل الطالب بالحفظ عن الفهم ، وبالترديد عن الإدراك ، أليس من عيب كبير أن نردد كلام إله غير مفهوم ، إن هذا على الأغلب يؤدي إلى نفور عن مجالس العلم ، فتغدو العملية حشواً فاسداً في متاهة فكرية ، ولا تبدو للنص فاعليته المرجوة .

٢- يحصل المسلم على وحدة موضوعية في السور . أو كما قال الشاطبي : « السورة مهما تعددت قضاياها فإنها تكون قضية واحدة » ، وسورة « المنافقون » كلام مطول على هذه الفئة الباغية الطاغية ، وسورة يوسف قصة واحدة ، وكذلك سورة مريم ، والموضوع الرئيسي لسورة التوبة هو كشف أسرار المنافقين ، ومسلكتهم المعوجة في المجتمعات ، والأمثلة كثيرة .

٣- التنبيه على أن الطول ليس شرطاً في الإعجاز والتحدي ، فسورة الكوثر ثلاث آيات وهي معجزة إعجاز سورة البقرة ، وفي رأينا الكلمة الواحدة معجزة ، لأن غير الأنبياء لا صلة لهم بالسماء ، وكل كلمة من القرآن هي قرآن .

٤- السورة جزء وكل ، فإذا انطوى تحت الجنس أصناف كان أحسن من كونه باباً واحداً ، وههنا تشابك الوحدات في الوحدة الكلية ، ولا شك أن نهاية السورة محطة نفسية لتنشيط الهمم والتفكير فيما قرأ المسلم من أفكار .

فهنا لطيفة من لطائفه عز وجل إذ يُدفع الملل الذي هو تعب نفسياني ويدفع الكلال الذي هو تعب جسماني ، كما يحصل للمسافر مع المحطات ، وفي الحديث النبوي : « إن هذا الدين متين فأوغلوا فيه برفق ، فإن المُتَبَتَّ لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى »^(١) ، والمنبت المسرع في السير من غير راحة ، فيتعب ناqqته ، وهذه حكمة نفسية فردية يمكن أن تطبق على سبيل المجتمعات .

٥- إذا حفظ القارئ سورة وحذق معانيها اعتقد أنه أخذ شيئاً مستقلاً من كتاب الله ، فيعظم عنده ، وههنا إثبات للذات لخدمة الموضوع ، ولا حرب بينهما كما في الفلسفات الأرضية المريضة ، إذ لا تتورم الشخصية الإسلامية !

٦- وثمة فائدة تفيد التأدب مع الله عز وجل ، ذلك أن القارئ يقف عند نهاية كلام غير مقطوع قطعاً ، وما دام من الأدب أن يتم القارئ قراءة الآية لينشغل بكلام آخر ، فإن تمام السورة يفيد التأدب مع مخاطب هو الخالق عز وجل ، ومن هذا المنطق استحب العلماء قراءة سورة في الصلاة بدلاً من آيات بحجمها .

ونذكر بأن أنساً رضي الله عنه كما في المسند قال : « كان الرجل إذا

(١) المسند : ١٩٩/٣ .

قرأ البقرة وآل عمران جلّ فينا . أي علا قدره ، وبالطبع كانت القراءة تدبراً وحفظاً .

والجدير بالذكر أن من مظاهر عناية السلف الصالح بالقرآن تعدد أسماء السورة الواحدة ، وجرى خلاف بين كون تسمية السور التي هي بالمصحف من التوقيف أو التوفيق ، إلا أن السيوطي ذهب إلى أنها مسماة بتوقيف من النبي ﷺ ثم قال : « وثبت جميع أسماء السور بالتوقيف من الأحاديث والآثار ، ولولا خشية الإطالة لبيئت ذلك »^(١) .

وذكروا أن سورة التوبة لها ثلاثة أسماء : براءة ، والفاضحة ، والحافرة ، وقال حذيفة ﷺ هي سورة العذاب ، وقال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما : كنا ندعوها المشقشقة ، وقال الحارث بن يزيد رضي الله عنه : كانت تدعى المبعثرة ، ويقال لها أيضاً : المسورة ، ويقال لها : البحوث ، أي تبحث في شؤون المنافقين ، ونستنبط مما سبق أن سورة التوبة ذات أسماء ثمانية .

ويذكر الزركشي والسيوطي أن سورة الفاتحة اتخذت خمسة وعشرين اسماً ، منها : أم الكتاب ، أم القرآن ، السبع المثاني ، الصلاة ، الحمد ، الوافية ، الكنز ، الشافية ، الكافية ، الأساس ، وسميت البقرة وآل عمران بالزهرابين ، وسميت الفلق والناس بالمعوذتين .

وكذلك سميت السور المبتدئة بـ (حم) بالحواميم وهناك الطواسين ، أي بدأت بـ (طس) ، وتسمى البقرة فسطاس القرآن لعظمها وبهائها ، وتسمى النحل سورة النعم لما عدد فيها من النعم على العباد ، وسورة غافر سميت سورة المؤمن .

(١) الإتقان : ٥٢/١ .

وما رصده العلماء من أسماء للسور هو مجرد أوصاف لهذه السور ، فلا شك أن الاسم الوحيد ما وصلنا مكتوباً على المصاحف ، أما ما ذكره فهو صفات مستلزمة من موضوع السورة وإن ذكرت هذه الأسماء في أثر نبوي ، فالتوثيق أن نقول : جاء في سورة البقرة ولا نقول : في فسطاس القرآن على سبيل التدليس المعروف في علم الحديث ، إذ يسمى الشيخ المحدث بغير اسمه .

يقول الدكتور لاشين : « والذي ينبغي التزامه هو المحافظة على الاسم الوارد وعدم تغييره ، فإن في فتح باب جواز التسمية إهداراً لكيان السورة وما اشتهرت به ، وتعمية للجلي الواضح ، ووضعه في ثوب الجهل والخفاء ، مما لا يليق وعظمة سور القرآن »^(١) .

وهكذا انتهينا إلى أن ترتيب الآيات وترتيب السور وأسماء السور توقيف من النبي عليه الصلاة والسلام ، فماذا عن ترتيب السورة تلاوة في الصلاة وغيرها ؟

قال الإمام النووي : « قال العلماء : الاختيار أن يقرأ على المصحف ، فيقرأ الفاتحة ثم البقرة ثم آل عمران ، ثم ما بعدها على الترتيب ، سواء قرأ في الصلاة أم في غيرها ، ثم قال بعض أصحابنا - ويريد الشافعية - ويستحب إذا قرأ سورة أن يقرأ بعدها التي تليها ، ودليل ذلك أن ترتيب المصحف إنما جعل لحكمة ، فينبغي أن يحافظ عليه إلا فيما ورد الشرع باستثنائه كصلاة الصبح يوم الجمعة ، يقرأ في الأولى « ألم السجدة » وفي الثانية (هل أتى) ، ولو خالف الموالاة فقرأ سورة لا تلي الأولى أو خالف الترتيب فقرأ سورة قبلها جاز ، فقد جاءت بذلك

(١) اللآلئ الحسان ، لاشين ، ص/ ٣٨-٣٩ .

آثار كثيرة ، وقد قرأ عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الركعة الأولى من الصبح بالكهف وفي الثانية بيوسف ، وقد كره جماعة مخالفة ترتيب المصحف ، روي عن الحسن أنه كان يكره قراءة القرآن إلا على تألفه في المصحف ، وأما قراءة السورة من آخرها إلى أولها فممنوع منعاً مؤكداً ، لأنه يذهب ببعض ضروب الإعجاز ويزيل حكمة ترتيب الآيات ، وقد روي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قيل له : إن فلاناً يقرأ القرآن منكوساً ، فقال : ذلك منكوس القلب ، أما تعليم الصبيان القرآن من آخر المصحف إلى أوله فحسن ، وليس في هذا الباب ، فإن ذلك قراءة متفاضلة في أيام متعددة على ما فيه من تسهيل الحفظ عليهم ^(١) .

وهو منهج قويم حتى يكون أول ما يحفظ من القرآن قصار السور ومن المفصل ثم يتدرج منها الطالب إلى الأطول فالأطول حتى يتم القرآن .

و- قضايا للمناقشة :

ثمة دعوات متفرقة يتفوّه بها هنا وهناك أحابيل الشياطين من الإنس ، بدعوى سخيفة هي الاحتكام إلى الواقع وتوسيع رقعة الدعوة القرآنية ، وأشياء أخرى مدحوضة ، مثل الترتيب الزمني والترتيب الموضوعي .

فبعضهم يرى أن دين الإسلام يتصف بالعالمية حتى نقول بأن ترتيب الآيات والسور عمل قام به النبي ﷺ ، لتتخلص من محلية الدين الإسلامي ، وأنه دين العرب وحدهم كما يردد مستشرقون ^(٢) .

وقال الدكتور نصر حامد أبو زيد رحمه الله : « إن قراءة النص قراءة خاصة من حيث ترتيب نزول الآيات يمكن أن يكشف لنا عن كثير من

(١) راجع التبيان والأذكار للنووي .

(٢) راجع في تاريخ القرآن ، د . محمد الدسوقي ص/ ١٦ .

حقائق حركة النص في الثقافة تشكلاً وتشكيلاً ، وإن كان الوصول إلى هذا الترتيب الدقيق أمراً يحتاج إلى طاقات كثيرة من الباحثين »^(١) .

فالذي يريده في ترتيب الآيات بحسب النزول ترتيباً زمنياً ليس معرفة الناسخ والمنسوخ ولا تدرُّج التشريع ولا بناء المجتمعات ولا دلالة الإعجاز ، بل المقصود أن النص من قبيل الثقافة المحلية ، فهو نص يتشكل في الواقع ، وهذا كفر بواح .

وأين هذا المقصود المخرب إلى جانب الحكمة المتجلية في الخروج بالنص من الخاص إلى العام ، ومن خطاب الصحابة إلى خطاب الناس أجمعين .

ولو تحققت هذه الكوكبة المباركة من الباحثين وسجلوا القرآن بحسب الزمن ، لكانت النتيجة وهي مرجوة عند الكثيرين أن يعتقد أن القرآن نص قديم بال نزل للعرب ، ونقرؤه اليوم على أنه وثيقة تاريخية خاصة ببعض العرب الذين قضوا وانقضى كفرهم وواقعهم الذي احتاج إلى هذا النص الذي لم يعد له جدوى بعد قضاء الصحابة ، وهذا كفر صريح .

فلماذا لا نقول : إن الجمع على هذا الشكل استبعاد لفهم الخصوصية ، وإن القرآن قدّم حلولاً وقتية للمشكلات العالقة بواقع الصحابة ، ولما قصد الله تعالى تعميم الخطاب جعل ترتيبه الحالي على غير معيار الزمن ، حتى يتجاوز الزمن والأمصار ، إلا أن الدكتور أبو زيد يظن أن كل آية نزلت بسبب كما سيظهر في بحوث قادمة ، ويبدو أنه يجهل القاعدة الأصولية الذهبية : العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

وإذا كان الباحث يريد للقرآن الانغلاق في البيئة العربية والزمان العربي

(١) مفهوم النص القرآني ، ص/ ٥٢ .

القديم فإن هذا تضيق للفكر ورغبة جامحة في أن القرآن لم يصل إلينا ، وبما أنه وصل ، فلم يبق عند المتصلين ، إلا التلبس على الناس وبيان أن القرآن ليس لنا .

أما الدكتور جعفر دك الباب ، فله نظرة أدبية ، إذ يأسف على عدم تطور الحدث واكتماله في القصة الواحدة في سورة واحدة ، يقول : « إن ترتيب القصص القرآني في السور التي وردت فيها في نص المصحف الشريف لا يمكن كشف تسلسل سرد الأحداث في كل قصة ، ويرجع السبب في ذلك برأيي إلى أن ترتيب تسلسل السور في المصحف الشريف لم ينطلق من تسلسل سرد القصص وفق الترتيب التاريخي لنزولها على النبي ﷺ ، لذا نطرح السؤال التالي : هل يمكن ترتيب القصص القرآني وفق تسلسل السور التي وردت فيها على النبي من كشف تسلسل الأحداث وسرد الأحداث في كل قصة ؟ »^(١) .

إذا كانت البقرة مشتملة على قصص بدايتها جاءت في سور تالية كقصة آدم وموسى وإبراهيم عليهم السلام فنقول للباحث : إن القصة ترد بأشكال مختلفة بين السور تبعاً للمقام الذي يتطلب هذه الجزئية أو تلك من أحداث القصة ، وليس القرآن كتاب قصة ، وإن كثرت فيه القصص .

فالقصة للاعتبار ، وليس لمجرد السرد الأدبي ، ومن قال له : إن جمال الحدث أن يتطور دائماً من البداية إلى النهاية ، فثمة قصص يبدأ سردها من النهاية ، وإذا قلنا القرآن هو كتاب قصة ، نجد أنفسنا مطالبين بكونه كتاب طب لأنه تحدث عن خلق الإنسان ، وهذا لا يجوز .

وكان الباحث لم يطلع على كتب قصص الأنبياء ، وهي كتب تسرد

(١) دعوة إلى قراءة جديدة لقصص القرآن الكريم ، مجلة التراث العربي ، العدد / ٧٠ ، ١٩٩٨ ، ص/ ٨٣ .

القصص من بدايتها ، وتجمع فيها الآيات بالتسلسل الزمني ، وهناك الأمر جائز ، لأنه خارج نص القرآن العام ، لأن كتب القصة القرآنية صُنفت للتعريف بالقصة وأصحابها وليس للاعتبار بموضوع أهم كالصبر على ملاقات العدو وغيره ، وإذا كان الباحث قد ترك الأمر تساؤلاً ، فالجواب القطعي : كلاً حرصاً على الحق والخير والجمال أيها الأديب !

ونختم بمقولة ينشرها الدكتور طيب التيزيني في كتابه « النص القرآني » مستمداً إياها من الغربيين يقول : « وإذا وضعنا في الاعتبار أن عناوين السور ليست من النص الأصلي ، وأن ترتيبها وترتيب آياتها كله توقيفي بحسب البعض وما عدا سورتي الأنفال وبراءة بحسب البعض الآخر ، فإن هذا سيعني أن الترتيب التاريخي لظهور السور والآيات وكذلك وحدة مواضيعهما غائبان عما سمي بالنص الأم الملزم الذي هو مصحف عثمان ، أما السبب المحتمل الذي كمن وراء ذلك فلعله تأخر الوقت أمام جماعه لإثبات هذا الترتيب ، وهذا هو المرجح ، بخلاف ما يراه البعض من أن توقيفية القرآن أتت بأمر محمد النبي ﷺ ومن أنه من ثم لا مجال للاجتهاد فيها » .

إن عناوين السور ليست من النص الأصلي ، هذا صحيح ، يعني نحن لا نقرأها في الصلاة ولا في غيرها ، ولا يمنع هذا من كونها بأمر الوحي ، ولكنه ينقل الرأي عن دومينيك سورديل في كتابه « الإسلام » ص/ ٤١ ، فنحن مع الاثنين في أن اسم السورة ليس قرآناً ، بيد أنه مقدس لجهة صدوره عن الوحي .

أما الرأي الثاني وهو غياب الترتيب الحقيقي عن مصحف عثمان بسبب تأخر وقت الجمع فهو رأي استمده من هنري ماسيه في كتابه « الإسلام » و« فجر الإسلام » لأحمد أمين ص/ ٢٢٩ ، وهل هذان حجة

داحضة لتواتر حفظ الصحابة للقرآن ؟ وهل نسي الصحابة الترتيب حتى جاء عام ٢٤هـ لدى جمع عثمان ، فتركوا له حرية الجمع والترتيب كما يحلو للجنة ، وأين نسخة حفصة رضي الله عنها ؟ والحقيقة أن الأجوبة الدامغة العقلية منها والنقلية مستفيضة كثيرة وهي تزعج ماسيه وظلاله من العرب .

* * *

الفصل الثامن

المكي والمدني

لمعرفة المكي والمدني سبيلان : النقل والعقل ، والأول أوجه وأنسب ؛ لأن القضية تاريخية تحتاج إلى نقل من عايش نزول النص ، وقد نقل الزركشي عن الباقلاني (٤٠٣ هـ) ما ورد في كتابه « الانتصار لصحة نقل القرآن والرد على نحلة الفساد بزيادة أو نقصان » .

قال : « إنما يرجع هذا لحفظ الصحابة وتابعيهم ، كما أنه لا بد في العادة من معرفة معظمي العالم والخطيب وأهل الحرص على كلامه ومعرفة كتابه ومصنفاته من أن يعرفوا ما صنفه أولاً وآخراً ، وحال القرآن في ذلك أمثل ، والحرص عليه أشد ، غير أنه لم يكن من النبي ﷺ في ذلك قول ، ولا ورد عنه أنه قال : اعلّموا أن قدر ما نزل بمكة كذا ، وبالمدينة كذا ، وفصله لهم » (١) .

نفيد مما سبق أن الأمر سماعي خالص لا يتداخله شيء من الاجتهاد ، فلا بد من المأثور ، ونمثل لهذا بقول عائشة رضي الله عنها : « إن قوله عز وجل : ﴿ بِلََّ السَّاعَةِ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَذْهَنُ وَأَمْرٌ ﴾ [القمر : ٤٦] نزل وهي طفلة في مكة ، وأن سورة النساء نزلت في المدينة وهي في بيت رسول الله ﷺ » (٢) .

(١) البرهان : ٢٤٦/١ .

(٢) البخاري ، التفسير ، ح (٤٥٩٥) ، والنسائي ، فضائل القرآن ، ح (٧٩٨٧) .

ومن هذا ما رواه الصحابة من أن الآية : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِكُمْ إِلَى الْهَلَكَةِ ﴾ [البقرة : ١٩٥] نزلت في شأن الأنصار فهي مدنية .

ولكن نضيف إلى كلام الباقلاني في حصره للقضية وقصرها على السماع أن موضوع السورة يساعد على بيان الزمان والمكان ، والذي يقرأ الأنفال يفهم أنها مدنية لكونها تتحدث عن غزوة بدر ، ومن يقرأ سورة الإسراء يفهم أنها مكية ، وههنا باب مفتوح لإعمال العقل لدى الفائدة والاستعانة بالزمان والمكان .

والشيء الآخر قصره آفاق هذه المعرفة على مجرد معرفة ما نزل أولاً وما نزل آخرأ كما يكون الأمر لدى الخطباء ، ولعل التسلسل الزمني لازم أكثر في التجربة الشعورية الشعرية لا في الخطابة العقلية ، ثم إن معرفة المكي والمدني ضرورة لسيرورة الدعوة في كل عصر ، وليست ترفاً ذهنياً كما يتصور من كلام الباقلاني .

والحق أن الصحابة رضي الله عنهم لم ينصوا على مكية كل الآيات ولا مدنيتهما ، وهذا ما فتح باب القياس لتابعيهم وأتباع تابعيهم ، لذلك قال الجعبري (٧٩٦ هـ) : « لمعرفة المكي والمدني طريقان : سماعي وقياسي » .

وقد وردت نصوص تؤكد معرفة الصحابة بالمكي والمدني وتاريخ القرآن على العموم نزولاً ومكاناً وزماناً ونجوماً ونسخاً ، روي أنه جاء رجل من اليهود إلى عمر رضي الله عنه ، فقال : يا أمير المؤمنين ، آية في كتابكم تقرؤونها ، لو نزلت علينا معشر اليهود لاتخذنا ذلك اليوم عيداً ، قال : وأي آية ؟ قال : ﴿ الْيَوْمَ اكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ [المائدة : ٣] . فقال عمر : إني لأعلم اليوم الذي نزلت فيه

والمكان الذي نزلت فيه ، نزلت على رسول الله ﷺ في عرفات يوم الجمعة^(١) .

وقال سعيد بن جبير رضي الله عنه لابن عباس رضي الله عنهما : ألمن قتل مؤمناً متعمداً من توبة ؟ قال : لا ، قال سعيد : فتلوث عليه هذه الآية التي في الفرقان : ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الفرقان : ٦٨] فقال ابن عباس : هذه آية مكية نسختها آية مدنية : ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا﴾^(٢) [النساء : ٩٣] .

وفي النص الأخير تتجلى معالم المصطلح ، وهذا طبيعي مع مرور الزمن ، لأن ابن عباس من صغار الصحابة الذين أصبحوا أساتذة لمجموعات كبيرة من التابعين .

إن معرفة المكي والمدني مع اتصالها بتوثيق النص وخطورة شأنها لا يرى العلماء أنها فرض عين على كل مسلم ولسنا نذهب مع الزرقاني الذي قال : « ولم يجعل الله علم ذلك من فرائض الأمة ، وإن وجب في بعضه على أهل العلم معرفة تاريخ النسخ والمنسوخ ، فقد يعرف ذلك بغير نص الرسول »^(٣) .

وذلك لأن آيات النسخ قليلة ، وفهم طبيعة مرحلة الإنذار الفكري ضمن الواقع المكي والإفادة منه في نشر الدعوة كلية فوق جزئية النسخ ، فمع كون علوم القرآن جميعاً واجباً كفاً يقوم به بعض المختصين

(١) مسلم ، التفسير (٣٠١٧) ، والمسنود (١٨٨) .

(٢) مسلم ، التفسير .

(٣) مناهل العرفان : ١٨٩/١ وراجع في تاريخ القرآن ، د . محمد الدسوقي ، ص/ ١٢٥ .

والمدققين والمتفقيين ويسقط عن الآخرين ، فإن قراءة نص بعيداً عن واقعه تقلل من حجم تأثيره وحجم تجليه المعاصر .

وكان أن قدر عز وجل تلك الهجرة المباركة التي كانت منعطفاً قوياً في مسيرة الدعوة وتحول المسلمون حينذاك من مرحلة الإنذار حيث مقاومة الفكر القديم الوثني إلى مرحلة الرسالة حيث بناء المجتمع الجديد .

وإذا كان عز وجل قد مهد بالمرحلة الأولى فإننا ندعن للحكمة الإلهية ، ولا نقول مع الدكتور أبو زيد : « فإن النقلة إلى المدينة حوّلت الوحي إلى رسالة . وكان ذلك إيذاناً بتحول جديد في تاريخ الدعوة ، ومن ثم في حركة النص »^(١) .

فهل فهم الدكتور نصر أن النص القرآني قد تأثر بالواقع الجديد وتحول عن الإنذار أم يظن أن النقلة حاسمة نوعية ، وأن مرحلة البناء لم يعد فيها إنذار ؟ وهل النص يعتمد على الواقع ، أليس في مفهومنا الإسلامي الواضح بالنقل والعقل أن النص سابق على الواقع ، وما معنى التحول الجديد في حركة النص ؟ هل كان جامداً أم تحرك بطريقة أخرى ؟ عبارات موهومة موهمة .

وننتهي إلى ضرورة العلم بالمكي والمدني لمن يتصدى لتفسير القرآن سواء على الورق أو على المجتمع والعمل به مباشرة ، فهو ضروري لمعرفة النسخ والتفسير الفقهي والتفسير الدعوي ، ضروري لإيجاد أقصى تفاعل مع النص .

ونؤكد هنا كلام النيسابوري محمد بن حبيب (٢٤٥هـ) : « من أشرف علوم القرآن علم نزوله وجهاته وترتيب ما أنزل بمكة ابتداءً ووسطاً

(١) مفهوم النص ، ص / ٧٧ .

وانتهاءً ، وترتيب ما أنزل بالمدينة كذلك ، ثم ما نزل بمكة وحكمه مدني^(١) .

أ- معيار المكي والمدني :

ثمة معايير ثلاثة يمكن أن نحدد بها المكي والمدني ، وهي : المكان والزمان ، والإنسان ، والمعيار الأول يفني بأن كل ما نزل في مكة منذ البعثة الشريفة إلى نهاية نزول الوحي هو مكي ولو نزل في المرحلة المدنية .

أما المعيار الزمني فالمكي فيه ما نزل قبل الهجرة ، والمدني ما نزل بعد الهجرة ولو نزل في مكة ، وما ينزل في الطريق أو خارج المدينة هو مدني لاعتباره الزمني^(٢) ، وهو الأرجح ، وهكذا يعد ما نزل بمكة عام الفتح مدنياً مثل قوله عز وجل : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾ [النساء : ٥٨] إذ نزلت في المسجد الحرام في مكة عام الفتح . وما نزل بالأسفار بعد الهجرة يعد أيضاً مدنياً .

وأما معيار الإنسان أو الأشخاص فيفي بأن المكي ما وقع خطاباً لأهل مكة ، والمدني ما وقع خطاباً لأهل المدينة ، والحقيقة أن هذا الرأي كسابقيه لا يسنده الزركشي^(٣) إلى أحد من العلماء ومنه قوله عز وجل : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾ [النساء : ٥٨] إذ نزل في المسجد الحرام في مكة عام الفتح . ونرى أنه لا يعتد بالمعيارين : المكاني والإنساني لقصورهما الشديدين .

فشمة ما نزل بالجحفة وهي قرية على طريق المدينة وهو قوله عز

(١) دراسات ، د . زرزور ، ص / ١٤٨ .

(٢) الدرالمثور في التفسير بالمأثور : ١٣٨ / ٥ - ١٤٠ .

(٣) البرهان : ١ / ٢٣٩ وانظر الإتيان : ٩ / ١ .

وجل : ﴿ إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَأْدُكَ إِلَى مَعَادٍ ﴾ [القصص : ٨٥] ،
وما نزل بييت المقدس وهو قوله تعالى : ﴿ وَسَلِّ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ
رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِلَهًا يُعْبَدُونَ ﴾ [الزخرف : ٤٥] .

وما نزل بالطائف قوله : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾ [الفرقان :
٤٥] ، وما نزل بتبوك ، قال الواحدي : ثم أنزل في المتخلفين عن غزوة
تبوك من المنافقين : ﴿ لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَاتَّبَعُوكَ ﴾ [التوبة : ٤٢] .
ونزلت : ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ﴾ [الفتح : ١] على النبي ﷺ لدى منصرفه
من الحديبية^(١) ، فهي مدنية .

إذ يلزم ألا يطلق المكي ولا المدني على كل ما نزل بالأسفار في
ضواحي مكة والمدينة إذا قلنا بالمعيار المكاني .

ويقال في نقد المعيار الثالث : إن كثيراً من القرآن آيات وسوراً لا يُعدّ
خطاباً لأهل مكة ولا خطاباً لأهل المدينة ، فهو عام ، والتقسيم الزمني
يذكرنا بعصرنا ويُشركنا أما التقسيم الخطابي الإنساني فيحجّر النص على
معاصري نزوله صحابة وكفرة ، فلا شك بوجود خطاب للإنسان عموماً
مثل سورة الشمس ، بل إن بعض الآيات هو خطاب للنبي عليه الصلاة
والسلام مثل سور الضحى والشرح والكوثر ، والآيات العامة على أية حال
كثيرة لا تحصى .

والجدير بالذكر أن معظم القرآن تنطبق عليه المعايير الثلاثة ، وثمة
خلاف على قليل منه ، فكثير من المكي نزل بأرض مكة من حيث
المكان ، وخطوب به أهلها من حيث الأشخاص ونزل قبل الهجرة من
حيث الزمان .

(١) مسلم ، الجهاد ، ح (١٧٨٦) ، والنسائي ، التفسير ، الفتح ، ح (١١٥٠٢) ،
والمسند : ١٢٢/١ و (١٣٦٦٤) ، وابن حبان ، البر والإحسان ، ح (٣٧٠) .

ويذكر الدكتور نعيم اليافي رحمه الله معياراً رابعاً هو الموضوع ، إذ يقول : « بل يتحقق إلى جانب المعايير الثلاثة أساس رابع هو جانب الموضوع ، خذوا مثلاً على ذلك قوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ﴾ [الحجرات : ١٣] ، فقد نزل بمكة إذا التمسنا المكان ، ويوم الفتح بعد الهجرة إذا تحرينا الزمان ، والغاية منه تذكير الإنسانية بالأصل الواحد والدعوة إلى التعارف إن خالصنا إلى الموضوع ، وهو أخيراً خطاب لأهل مكة والمدينة على السواء إن راعينا الأشخاص ، من أجل ذلك لم يسمَّ العلماء مكياً على الإطلاق ولا مدنياً على التخصيص ، بل أدرجوه في باب ما نزل بمكة وحكمه مدني »^(١) .

ونخلص بعدئذ إلى الاحتكام إلى المعيار الزماني لمناسبته لسيرورة الدعوة الإسلامية والإفادة منه في كل عصر ، فهو مناسب لرسم مراحل تطور الدعوة على مستوى النفس والمجتمع ، غير مهمل لأثر المحيط في الفكر ، وهذا ما حدا بالعلماء إلى أن يشترطوا على المفسر المعرفة الدقيقة .

والخلاصة أن معرفة المكّي والمدني إن بدت للجاهل ترفاً ذهنياً فإن هذا لا يمنع العاقل من الإقرار بأهميتها في قراءة الكتاب المسطور والكتاب المعمور .

وقد تعسف المستشرق (ويل) سنة ١٨٤٤ عندما قسّم المرحلة المكية على ثلاث ، ونالت نظريته إعجاب المستشرقين (نولدكه) (١٨٦٠م) و (بلاشير) ، فالمرحلة ثلاث في مكة ورابعة في المدينة ، وكان يضع أول ما نزل تحت عنوان معين وأوسط ما نزل وآخر ما نزل في مكة ، وكل مجموعة من السور تحت عنوان محدد .

(١) محاضرات في علوم القرآن ، د . نعيم اليافي ، ص / ١٩ .

ويرى بلاشير أن يجعل القرآن نقطة الانطلاق في تعاقب المراحل الإسلامية وترتيب السور وتدرج التعاليم ، وأن السيرة النبوية كما تروىها أخبار الصحابة لا يمكن أن تستقل وحدها بإيضاح شيء يسكت عنه القرآن ، فمع أن بلاشير يعترف بأن طريقته لا تخلو من تعسف^(١) أو تخبط كما يبدو لنا ، فإن القرآن لا يكفي لتحديد السيرة النبوية ، وليس ما يتفوه به إلا طعنًا في السنة الشريفة .

وما فائدة وضع العلق والمدثر والتكوير والأعلى تحت عنوان النشأة الأولى والإنذار ووضوح الإيقاعات ، ووضع عبس والتين والقارعة والقيامة تحت عنوان الإلحاح على العقائد وذكر البراهين ، ووضع الصافات والزخرف والدخان والسجدة تحت عنوان الطول والتذكير بالطاعة والإحسان والعمل الصالح مما يمهد للمرحلة المدنية ؟

أيظن هؤلاء أن الصافات مثلاً تخلو من إنذار ، وأن القيامة تخلو من الدعوة إلى العمل الصالح ؟ . وماذا يقول هؤلاء بإزاء الآية : ﴿ وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَتْ هَذِهِ حَقًّا مِّنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَابًا مِّنَ السَّمَاءِ أَوْ آتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [الأنفال : ٣٢] فهو مدني يشبه المكي وهو إنذار لا رسالة ، بخلاف قوله عز وجل : ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ ﴾ [مرد : ١١٤] فهو مكي يشبه المدني وهو رسالة إنذار ، ونؤكد أن الاختلاف في مراحل المكي اختلاف في الدرجة ، وليس بالاختلاف النوعي كما نجد بين المكي والمدني .

وما الذي توصل إليه هؤلاء ؟ لقد تجاوزوا أمر المكي إلى المدني ، وراح بلاشير يجعل للقرآن المدني مراحل ثلاث متميزة نوعياً من خلال

(١) محاضرات في علوم القرآن ، د . اليافي ، ص/ ٢١-٢٢ .

المضمون ، ثم رأى « أن هناك بعض السور القرآنية ليس فيها ترابط تام بين موضوعاتها ويمثل لذلك بسورة النور »^(١) ، هذه هي الخدمة التي يتفضل بها المستشرقون الفضلاء للمسلمين الذين لم يغادروا جزئية فما كانوا بحاجة إلى هذا الضلال .

إن ما لهجت به ألسنتهم العفة بالحق يصطدم بمسلمات العقل والرواية الصحيحة ، فالمدة التي جهد بها النبي عليه وآله الصلاة والسلام بالدعوة إلى الله ، منذ بدء الإنذار مع آية المدثر : ﴿يَا أَيُّهَا الْمَدَّثِرُ ﴿١﴾ قُمْ فَأَنْذِرْ﴾ ليس فيها تباين لا في الشكل ولا في المضمون فلا تحول موسيقياً ولا كماً ولا نوعاً ، فالمرحلة متشابهة الجزئيات ، وليس فيها خلافات جوهرية أو ثانوية ، فكلها أصل واحد .

ب - مقدار المكي والمدني :

ونمهد للمقادير بمعرفة سبب التسمية من خلال ما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما : « إذا نزلت فاتحة سورة بمكة كتبت مكية ، ثم يزيد الله فيها ما يشاء » فالعبرة في مكان نزول أوائل السورة .

وأضاف البيهقي : « وفي بعض السور التي نزلت بمكة آيات نزلت بالمدينة فألحقت بها »^(٢) ، ونمثل لهذا بسور العنكبوت فهي مكية ، ولكن الآيات الخاصة بالمنافقين نزلت بالمدينة .

وذكر الزركشي « أن جميع ما نزل بمكة خمس وثمانون سورة ، وجميع ما نزل بالمدينة تسع وعشرون سورة على اختلاف الروايات »^(٣)

(١) إتيان البرهان : ٤٢٢/١ .

(٢) دلائل النبوة : ص/ ٢٣٥ .

(٣) البرهان : ٢٥٢/١ .

تلك الروايات التي أولع بها السيوطي فلا نكاد نجد سورة إلا سجل قبالتها
اختلافاً في مكيتها أو مدنيتهما مع ضعف الأسانيد التي يتكئ عليها ،
ولا نراها إلا أفكاراً مشوشة .

وعدد السور القرآنية مئة وأربع عشرة سورة ، اثنتان وثمانون يطبق
العلماء فيها على أنها مكية كما يطبقون على عشرين سورة مدنية ، ويبقى
حيز الاختلاف في اثنتي عشرة سورة يترجح القول عندها بين المكية
والمدنية .

أما العشرون المدنية فهي : البقرة ، آل عمران ، النساء ، المائدة ،
الأنفال ، التوبة ، النور ، الأحزاب ، محمد ، الفتح ، الحجرات ،
الحديد ، المجادلة ، الحشر ، الممتحنة ، الجمعة ، المنافقون ،
الطلاق ، التحريم ، النصر .

والسور الاثنتا عشرة التي عليها دائرة الاختلاف بين المكية والمدنية
فهي : الفاتحة ، الرعد ، الرحمن ، الصف ، التغابن ، المطففون ،
القدر ، البينة ، الزلزلة ، الإخلاص ، الفلق ، الناس .

ونسبة القرآن المكي ٣٠/١٩ من القرآن ، أي يبلغ نحو ثلثي القرآن ،
في حين يبلغ القرآن المدني ٣٠/١١ في نحو ثلث القرآن على وجه
التقريب^(١) .

وهذا يبدو لنا إعجازاً يعضد ما ذكر من وجوه الإعجاز ، إذ أصبح عليه
الصلاة والسلام في خوف لدى أهل مكة وكان القرآن كثيراً ، وأصبح في
أمن لدى أهل المدينة وكان القرآن أقل مما سبق ، ولو كان من عنده

(١) راجع علوم القرآن د . عبد الله شحاته ، ص/٤٦-٤٩ ، وتاريخ القرآن ، د . إبراهيم
الأيباري ، ص/٧١ .

لاستزاد، خاصة أنه أحيط بمثقفين من أهل الكتاب كما يدّعي المستشرقون .

كما يبدو لنا أن المكي يناسب ضعف المسلمين وعدم استقرارهم ، فهو سهل الحفظ بالنسبة إلى طول آيات القرآن المدني ، فقصر الآيات وتنعيمها يناسب الضعف البشري وهو مناسب اليوم للمبتدئ والصغير ممن يتصدى لحفظ القرآن ، فالمناسبة للمؤمنين قبل كل شيء لا للكفرة .

والاعتبار في التصنيف كما أسلفنا فاتحة السورة ، فإذا نزلت بمكة فهي مكية ، وإذا نزلت فاتحتها بالمدينة ، فهي مدنية ، أو يمكن النظر إلى الكم ، فإذا غلبت الآيات المكية فهي مكية ، وإذا غلبت الآيات المدنية فهي مدنية ، ولا يصمد هذا الرأي أمام تصريح ابن عباس رضي الله عنهما بكيفية التصنيف .

وتبعاً لما سبق نجد سوراً مكية فيها آيات مدنية مثل : الأنعام ، الأعراف ، يونس ، هود ، يوسف ، وعدد هذه السور خمس وثلاثون سورة وفي سورة النحل المكية نقراً : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ ﴾ [النحل : ١٢٦] ، وهذا ممكن أو أكيد ، لأن الرد على العقوبة لم يتسنّ للصحابة في مرحلة التأسيس الفكري في مكة ، فهذا يقال في مرحلة بناء الدولة في المدينة .

ولكن هل نجد في السور المدنية آيات مكية ، فاتحتها في المدينة ، فكيف يعود الزمن ؟ فلا نذهب مع من قال بهذا^(١) .

ونقرأ على سبيل المثال في سورة إبراهيم المكية الآيتين : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ ۖ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا وَيَلْسَنُونَ الْقُرْآنَ ﴾ [إبراهيم : ٢٨ - ٢٩] وهما مدينتان والمقصود آل قريش ،

(١) خصائص السور والآيات المدنية ، ص/ ١٨٣ .

وهكذا تنسجم الآيات اللاحقة مع السابقة في السورة .

وذكروا من أمثلة الآيات المكية في السور المدنية سورة الأنفال المدنية ، وقيل : استثنى كثير من العلماء قوله عز وجل : ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوْقِبْتُمْ بِهِ﴾ [الأنفال : ٣٠] ، ونسب إلى مقاتل بن سليمان قوله : نزلت بمكة وظهرها كذلك ؛ لأنها تضمنت ما كان من المشركين في دار الندوة عند تأمرهم على رسول الله ﷺ قبل الهجرة^(١) .

وترد هذه الرواية لسببين في رأينا الأول لكون مقاتل راوياً ضعيفاً عند المحدثين كما ذكرنا في فصل سابق ، والثاني أن همة الكافرين على التثبيت أو الإخراج أو القتل لا تقتصر على حادثة الندوة ، فهمتهم واحدة في القضاء على الدعوة الإسلامية قبل الهجرة وبعدها ، ولا يمنع إذن أن يكون هذا في المرحلة المدنية^(٢) .

ومنه في السورة نفسها الأنفال قوله تعالى : ﴿يَتَأَيَّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال : ٦٤] إذ ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما أنها نزلت عقب إسلام عمر رضي الله عنه ، والرواية قابلة للنقاش إذ لا يمنع أن يقال هذا في المدينة .

لذلك نقول مع الدكتور فضل حسن عباس : « إن الآيات المكية من السور المدنية أمر نادر ، والذي يظهر أنه شيء لا وجود له ، فلا يعقل أن تنزل الآية في مكة المكرمة ، وأن تبقى سنين طويلة لا مكان لها ، إلى أن تنزل السورة في المدينة المنورة ، ثم توضع تلك الآيات أو الآية أو الآيتان في تلك السورة »^(٣) .

(١) مباحث في علوم القرآن ، مناع قطان ، ص/ ٥٥ .

(٢) في رحاب القرآن ، د . محسن ، ص/ ١٣٠ .

(٣) إتقان البرهان : ٣٨٠/١ .

وثمة سور من فاتحتها إلى خاتمتها لم يتخللها نوع آخر ، فالبقرة وآل عمران والنساء والمائدة جميع آياتها مدنية ، أما السور المكية الخالصة فهي كثيرة ، مثل : العلق ، المدثر ، المزمل ، القلم وغير هذا .

وليس الانشغال بهذا الطرف مهماً حتى لا نصل إلى اختلاف أو إلى القول بتكرار نزول بعض السور كما ذكروا في النحل والفاثحة وكأن متلقيها قد نسيها وكأنه لا يعرفها من وقت المراجعة !

ويطلع المسلم في أحد الكتب المعاصرة على ثمانية أقوال في تصنيف السور المكية والمدنية والمختلف فيها^(١) ، فهذا من دواعي ثقافة التفريق النابعة من الترف الذهني أو التأثير بمقولات وفدت من تلقاء أعداء الإسلام مما يجعل الآخرين يظنون أن هذا العلم مجرد اجتهاد لا سماع .

ونتساءل إذا كان المسلم يقرأ في المصحف وهو لا يعرف اثنتي عشرة سورة إن كانت مدنية أو مكية ، فهل الترجيح يضر بالإسلام ، وما فائدة الضوابط إذا بقينا نردّد اختلاف السابقين ، فأين الموضوع الرئيس في السور والملاحم الفكرية ؟

ج - الضوابط والخصائص :

والضابط هو الملحظ اللفظي الواضح المتجلي سواء اعتمد على لفظ أو ظاهرة ، ويكون وضوحه أكبر من الخصائص التي هي أصول فكرية عامة وأغراض وأساليب تحتاج إلى تدبر .

والضابط عند الأصوليين حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته وهو أخص من القاعدة ، أما الخصيصة فهي الصفة التي تميز الشيء وتحدده ،

(١) خصائص السور والآيات المدنية ، ص/ ٥٣- ٦٢ .

فالضابط علامة والخصيصة معلم فكري ، لذلك لا تعد الخصائص وسائل حاسمة ، فهي أغلبية لا قطعية كما سنرى .

ضوابط المكى (الإنذار) :

أ- وجود كلمة (كلا) :

وقد وردت ثلاثاً وثلاثين مرة في خمس عشرة سورة كلها مكية ، وليس في كل السور المكية المتفق أنها فوق الثمانين سورة ، وهي في آيات : مريم : ٧٩ ، مريم : ٨٢ ، المؤمنون : ١٠٠ ، الشعراء : ١٥ ، الشعراء : ٦٣ ، سبأ : ٢٧ ، المعارج : ١٥ ، المعارج : ٣٩ ، المدثر : ١٦ ، المدثر : ٣٢ ، المدثر : ٥٣ ، المدثر : ٥٤ ، القيامة : ١١ ، القيامة : ٢٠ ، القيامة : ٢٦ ، النبأ : ٤ ، النبأ : ٥ ، عبس : ١١ ، عبس : ٢٣ ، الانفطار : ٩ ، المطففين : ٧ ، المطففين : ١٤ ، المطففين : ١٨ ، الفجر : ١٧ ، الفجر : ٢١ ، العلق : ٦ ، العلق : ١٥ ، العلق : ١٩ ، التكاثر : ٣ ، التكاثر : ٤ ، التكاثر : ٥ ، الهُمزة : ٤ .

والملاحظ أن (كلا) ذكرت في المدثر وهي من أوائل ما نزل أو ثاني سورة ، ذكرت فيها أربع مرات ، وذكرت في المطففين أربع مرات أيضاً ولعلها من الأوائل ، لأنها تناسب زجر الكفرة المعاندين ، وهو عنف كلامي لحقه في المرحلة المدنية عنف جهادي حسي في مرحلة الخطاب اللين .

ب- السجدة :

ويقصد بها مكان ذكر السجود ، فكل سورة وردت فيها السجدة هي مكية باتفاق ، وهي أربع عشرة سجدة في ثلاث عشرة سورة ، واردة في

الآيات : الأعراف : ٢٠٦ ، الرعد : ١٥ ، النحل : ٤٩ ، الإسراء : ١٠٧ ، مريم : ٥٨ ، الحج : ١٨ ، الحج : ٧٧ ، الفرقان : ٦٠ ، النمل : ٢٥ ، السجدة : ١٥ ، فصلت : ٣٧ ، النجم : ٦٢ ، الانشقاق : ٢١ ، العلق : ١٩ .

ويذكر السيوطي استحباب السجود في سورة ص وليس يعدّ من عزائم الأمور^(١) ، وهو يريد الآية ﴿وَحَرَّ رَاكِعًا﴾ [ص : ٢٥] للفظ الركوع لا السجود ، والسورة الأخيرة مكية أيضاً . وهو [سجود التلاوة] .

ج - القسم :

كل سورة مبدوءة بالقسم وهي خمس عشرة سورة فيها خمسة عشر قسماً ، وهي : الصافات ، الذاريات ، الطور ، النجم ، المرسلات ، النازعات ، البروج ، الطارق ، الفجر ، الشمس ، الليل ، الضحى ، التين ، العاديات ، العصر ، وهذا مجرد البدء فالسور المشتملة على القسم في أثنائها كثيرة مثل ﴿يَسَّ ۝ وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ﴾ [يس : ١-٢] ، و﴿فَلَا أُقِيمُ بِالنَّفْسِ ۝ الْجَوَارِ الْكُنَّسِ﴾ [التكوير : ١٥-١٦] .

وقد أخذ المستشرقون على القرآن القسم بالمحسوس من المخلوقات ، ولعل هذا يؤيد في نظرهم ما يقال في تاريخ الأدب من أن العرب حسيون وخيالهم حسي محدود ، وذلك في الشعر فالأمر سهل ، لكن رأوا أن القرآن تأثر بالبيئة الساذجة مكة المكرمة حينذاك^(٢) .

وليس هؤلاء المكيون سُذْجاً ، وإلا كيف فهموا البراهين القرآنية ، وخوطفوا بقضايا إيمانية من التوحيد وصفات الله عز وجل وملائكته وسائر

(١) الإتيان : ١١٠/١ .

(٢) راجع إتيان البراهين : ٤٩/١ ومنهج الفرقان ، ص/٩٤ .

مخلوقاته الغيبية ، وهذا كله فوق الحسن ، فلا شك بسمو على المحسوسات .

كما أن القرآن المكي أقسم بالمعنويات إلى جانب المحسوسات ، فكلامهم فيه قصور جلّي ، وننظر إلى القسم بالقرآن ﴿يَسَّ ۝١﴾ و﴿أَلْقُرْآنَ الْكَرِيمِ﴾ [يس : ١-٢] ، والقسم بالملائكة ﴿وَالْتَزَعَتِ غَرْقًا﴾ [النازعات : ١] ، والقسم بالنفس الناطقة ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّيْنَاهَا ۝٧﴾ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴿[الشمس : ٧-٨] ، والقسم بحياة النبي ﷺ ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر : ٧٢] ، والقسم بذاته عز وجل : ﴿فَوَرَيْكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر : ٩٢] ، بل أقسم القرآن بما وراء المحسوس ﴿فَلَا أَقِيمُ بِمَا بُصِّرُونَ ۝٢٨﴾ وَمَا لَا تُبْصِرُونَ ﴿[الحاقة : ٣٨-٣٩] . بل إن الزمن الذي له تجلّ فيزيقي هو معلوم مجرد يقسم به ﴿وَالْعَصْرِ﴾ .

فإذا نظرنا نظرة إجمالية نجد أن القسم بالمحسوسات أكثر من القسم بالمعنويات ، وهذا طبيعي ، لأن إحكام الخلق وتمام الصنعة مما يدل على إعجاز لا يتضح في المعنويات ، فضلاً عن تجلي تمام النعمة في المحسوسات وتسخيرها لسيد الأرض الإنسان ، ومنافذ الحس متعددة هي الحواس ، ومنفذ المجرد واحد وهو العقل .

ولعل مأخذ المستشرقين متأثر ببساطة بعض التفاسير التي تذكر فوائد للتين والزيتون ، كما ذكروا فائدة طبية للخمر وهذا تقصير ، لذلك نستأنس بقول الشيخ محمد عبده : « لما يذكّران بالحوادث العظيمة التي لها الآثار الباقية في أحوال البشر ، فالتين إشارة إلى الإنسان الأول الذي استظل بها ، والزيتون إشارة إلى عهد نوح عليه السلام الذي أناه طير بورقة زيتون دلالة على سكن غضب الله بعد الطوفان ، وطور سينين إشارة إلى عهد الشريعة الموسوية بعد تفشي الوثنية ، والبلد الأمين إشارة إلى

تكریم الإسلام والنبي عليه الصلاة والسلام»^(١) . ويستحسن العودة إلى كتاب « التبيان في أقسام القرآن » لابن قيم الجوزية لمزيد من أسرار القسم القرآني .

د- الحروف المقطعة :

كل سورة فيها افتتاح بالحروف المقطعة هي مكية ، وهي :

الأعراف (ألمص) ، يونس (الر) ، هود (الر) ، يوسف (الر) ،
الحجر (الر) ، مريم (كهيعص) ، طه (طه) ، الشعراء (طسم) ،
النمل (طس) ، القصص (طس) ، العنكبوت (الم) ، الروم (الم) ،
لقمان (الم) ، السجدة (الم) ، يس (يس) ، ص (ص) ، غافر
(حم) ، فصلت ، السجدة (حم) ، الشورى (حم عسق) ، الزخرف
(حم) ، الدخان (حم) ، الجاثية (حم) ، الأحقاف (حم) ، ق
(ق) ، القلم (ن) .

وعدها ست وعشرون سورة هي مكية ، ويستثنى من هذا الضابط
ثلاث سور مدنية هي : البقرة (آلم) وآل عمران (الم) والرعد (المر)
والأخيرة فيها اختلاف والمرجح أنها مكية ، وهذه الحروف جاءت في
عدد من السور على قدر عدد الحروف الهجائية تسعة وعشرون حرفاً ،
وعدها في المقطعات نصف الهجائية ونصف حروف كل صفة من صفات
الحروف ، فنصف حروف الهمس ونصف حروف الجهر وهكذا .

وزعموا أن القرآن افتتح بعض السور بألفاظ مبهمة لم يفهمها حتى
المفسرون ، وورد على هذا القول الباطل ، بأن كثيراً من العلماء ذهبوا
إلى أنها أسماء للسور ، وذهب بعضهم إلى كونها دلالة على الإعجاز ،

(١) تفسير جزء عم ، ص/ ١١٩ بتصرف للاختصار .

لأن القرآن مركب من جنس هذه الحروف ، كما تعد أدوات تنبيه ليفرغ المستمع إلى ما يليها ، فهل هذه تخلو من معنى ؟

وهناك من ذهب إلى غير ذلك مثل سعد عبد المطلب في كتابه « الهيروغليفية تفسر القرآن الكريم » كاتب أزهرى ، فسر هذه الحروف على أنها كلمات فرعونية ، فتمحل وضل ، وكاد أن يُضَلَّ ، لولا أن صدرت فتوى في المجمع الفقهي بالرياض تبين خروج الكاتب عن الملة الإسلامية وتدعوه إلى التوبة ، وهو كتاب خطير لشيوعه في أوساط أنصاف المثقفين أما المثقفون فيسهل عندهم الرد عليه من خلال اللغة والمعين الديني .

وتطاول المستشرق جرجيس سايل الانكليزي^(١) ، فزعم مسرفاً على سبيل الحدس أنها أحرف وضعها كتاب الوحي اختصاراً من قولهم : أوعز إلى محمد ، وذلك على حد ما وضعه بعض كتابه من اليهود كهيعص برأس سورة مريم اختصاراً من قولهم بالعبرانية « كهيعص » أي هكذا أمر .

ولكن هذا تخرّص وفكر رخيص وأراجيف كفر ، إذ لم يثبت في تراث المسلمين ولا في تراث غيرهم أن النبي عليه الصلاة والسلام اتخذ أحداً من أعدائه اليهود كاتباً للوحي ، وهل يؤتمنون على القرآن وقد حرّفوا التوراة وقتلوا الأنبياء ، إنه قتل للأفهام والأجسام .

وثمة حجة لغوية موضوعية خالصة ، إذ لم يثبت في أي لغة عبرية أو غيرها أن هذه المقطعات تعني أوعز إلى محمد ، ويتضح عبث الصييان في أن فاتحة سورة مريم لا تقرأ على النحو الذي يذكره (كهيعص) فالمتواتر (كهيعص) ، ثم أين اليهود لدى نزول سورة مريم المكية وهم

(١) مدخل ، د . أبو شهبه ، ص / ٢٤٨ - ٢٥٠ .

في المدينة ؟ لذلك نقول له مع النبي ﷺ : « إذا لم تستح فاصنع ما شئت » .

وادعى هؤلاء أن الحروف المقطعة رموز لمصاحف الصحابة ، واستقى هذا الرأي المعوج عميد الأدب الدكتور الفهامة طه حسين ، ولم يتذكر معهم على ثقافته العربية أن التواتر نقل لنا رواية كلمة واحدة عدة روايات وقراءات ، أكان الصحابة عاجزين عن تجريد القرآن من هذه الحروف لو كانت غير قرآن ، وهل يظن أن كل صحابي احتفظ بمصحفه حتى تناقله الناس برموزه ، هذا هراء ، وكفر بالدين وكفر بقواعد البحث العلمي .

هـ- آدم عليه السلام :

كل سورة وردت فيها قصة آدم وإبليس فهي مكية حيث رفض السجود ثم الإغواء والخطأ ، والهبوط من الجنة ، وهي : الأعراف ، الإسراء ، الكهف ، طه ، باستثناء سورة البقرة المدنية فقد وردت القصة فيها .

و- عبارة « أيها الناس » :

وقد روي بسند صحيح عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قوله : ما كان ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ أنزل بالمدينة وما كان : ﴿ أَيُّهَا النَّاسُ ﴾ فبمكة^(١) .

يستثنى من هذا الضابط موضعان في البقرة : ﴿ يَتَأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ ﴾ [البقرة : ٢١] ، و : ﴿ يَتَأَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِنَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا ﴾ [البقرة : ١٦٨] ، وأربع مواضع في النساء : ﴿ يَتَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ ﴾ [النساء : ١] ، و : ﴿ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ ﴾ [النساء : ١٣٣] ،

(١) المستدرک : ١٨/٣ ، والبرهان : ١٨٩/١ - ١٩٠ .

و : ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ﴾ [النساء : ١٧٠] ، و﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَنٌ﴾ [النساء : ١٧٤] .

والعلاقة بين «أيها الناس» و«أيها الذين آمنوا» علاقة عموم بخصوص ، فالأولى ممكنة لكل مخاطبين بمكة أو المدينة ، أما الثانية فلا تقع إلا في المدينة حيث مجتمع المؤمنين بخلاف الحال في مكة .

ومن الضروري التنبيه على أن ما ذكر من ظواهر لا يشمل كل السور المكية ، وهذا لم يلفت نظر الدارسين ، فعلى سبيل المثال المعارج والفرقان والكهف والأنبياء والزمر سور مكية وليس فيها هذه العلامات . لذلك نقول : إن كلاً من الضوابط والخصائص استتاج أغلبي لا كلي محتم . فثمة سور مكية تكثر فيها سمات وتقل في المدينة لكننا لا نعدم وجودها ، كذلك ثمة سمات مكية كثيرة في سور مدنية كذلك يلزم من الضابط غلبة الاضطراد .

خصائص القرآن المكي :

١- الجهاد الفكري :

الإنذار الفكري المنصب في قضايا العقيدة والأخلاق الإنسانية العامة والعبادات ونماذج الأمزجة ومفرزاتها ، وكان من الحكمة الإلهية أن يتبع القرآن سبيل التدرج للتغيير ، فيبدأ بالفكر حتى يرتقي إلى مجال التشريعات .

وهذا درس يفيد منه الدعاة ، فالمعركة الفكرية ثلاث عشرة سنة والمرحلة الجهادية عشر سنوات ، فيجب البناء الفكري الراسخ قبل الفقه ودقائقه ، فلا نهوّل على الناس حتى لا يضطربوا بين الأوليات والثانويات .

ووافق التطور الفكري في الموضوعات تطور أسلوبه مما ساعد الدعوة على خطوات ثابتة لنسف الفكر القديم بكل تجلياته إلى أن « تدرج الموضوع مع الأسلوب كما تدرج الأسلوب مع الموضوع حتى صار تشابكهما معاً وملاءمة بعضهما لبعض في جملة من السمات هو سر من أسرار إعجاز القرآن الكريم »^(١) .

إذ لزم هذا الموضوع أن تكون الآيات والسور قصيرة ، ويكثر التعبير بالموسيقا اللفظية لقرع الأذان إلى هذا الجديد ، هكذا كثرت الفواصل وكانت قصيرة على الأغلب ، وكثرة التجسيم ووسائل التوكيد بالقسم وغيره من أمثال وصور وحركات وقصص .

ولا يعني هذا أن البلاغة منصبة في القسم المكي ، فعلى الأدباء أن يتذوقوا القسم المكي ، وعلى المشايخ أن يتفهموا القسم المدني ، وكأنما لا مجال للجمع بين الوعي الجمالي والوعي العلمي ، أو الاقتران بين الإثارة والإفهام ، لذلك ندعو إلى ذكر شواهد فنية من القرآن كله وعدم الاتكاء على شواهد السابقين حتى لا نكرر أو نؤكد قصور البلاغة على المكي ، فلنقتد بالمرحوم محمد عبد الله دراز الذي درس البقرة فنياً .

فكانت الأشكال الفنية المكية مناسبة للموضوعات والمواقف وهذا لا يعني وجود أشكال فنية مدنية تناسب موضوعاتها ومواقفها ، ونختار أسلوب القصر والطول فالقصر « مظهر إيجاز ، وهو مظهر رقي المخاطب ، وآية فهمه وذكائه ، بحيث يكفيه من الكلام موجزه ، ومن الخطاب أقصره ، وأهل مكة كانوا في الذؤابة من قبائل قريش ذكاءً وألمعية ، أما حين تنزل آيات التشريع والأحكام على قوم مؤمنين ، فيجب

(١) محاضرات ، د . اليافي ، ص/ ٢٤ .

أن تكون هادئة طويلة ، حتى تبين وتوضح «^(١) . فأنى يؤفك المتشدقون البعيدون عن العربية والحق .

وقد ذهب ول ديورانت صاحب قصة الحضارة إلى أن بلاغة القرآن الكريم لا تلائم أذواق الغربيين ، وكأن حجة الناطقين بالعربية لا تلقم فاه وتدحضه ، فتراه يقول : « وفي السور المكية الأولى نغمات موسيقية رنانة ، وأسلوب جزل قوي ، لا يدركه كل الإدراك إلا الملمون باللغة العربية الفصحى الخالصة ، وهو غني بالتشبيهات والاستعارات القوية الواضحة والعبارات الخلاصة التي لا تلائم ذوق الغربيين »^(٢) .

فمن جهل هذا الرجل الذي اتضح جهله أيضاً في التاريخ إذ ظهرت كشوفات تنتقض ما حاول توكيده أن ما ذكره من معالم فنية متناثرة أيضاً في القسم المدني ، وأن ثمة جمالاً في النظم يشمل القرآن جميعاً ، وهو يرى أن القرآن المدني خطاب لغير العرب فقط .

وشمل هذا القسم الكلام على التوحيد ، الخلق والبعث ، والجزاء والعقاب ، وإحقاق الإسلام وذكر الملائكة .

قال عز وجل : ﴿ اِيْحَسْبُ الْاِنْسَانُ اَنْ يُّرِكَ مَدَى ﴿٣٦﴾ اَلْوَيْكَ نُطْفَةٌ مِنْ مَّيْنِي يُمْنِي ﴿٣٧﴾ ثُمَّ كَانَ عِلْقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّى ﴿٣٨﴾ فَعَمِلَ مِنْهُ اَلْزَوْجَيْنِ اَلْذَكَرَ وَالْاُنْثَى ﴿٣٩﴾ اَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَدْرِ عَلَيَّ اَنْ يُخَيَّ اَلْمَوْتُ ﴿[القيامة : ٣٦-٤٠] . و : ﴿ يَتَايَاهَا اَلنَّاسُ اَتَقْوَارِيْكُمْ اِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيْمٌ ﴿١﴾ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا اَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ اَللّٰهِ شَدِيْدٌ ﴿[الحج : ١-٢] .

(١) إتيان البرهان ، د . فضل حسن عباس ، ٤١٣/١ .

(٢) قصة الحضارة ، ويل ديورانت : ٥٢/١٣ .

وهذه التشريعات عامة مقضي بها في جميع الشرائع السماوية ، فهي كليات وفضائل عامة تمثل الكليات الخمس التي ينادي الإسلام وكل رسالة سماوية بالحفظ عليها : (الدين والنفس والمال ، والعقل والنسب) .

كما شمل هذا القسم الأمر بالصلاة والصدقة والمعاملة الحسنة من وفاء وصدق وعفاف ، ودعا إلى التمسك بوحدة الأسرة الخلية الأولى للمجتمع ، من خلال بر الوالدين وشفعه بصلة الرحم ، ثم دعا إلى العفو والإحسان ، فأتسعت دائرة الحب ، ثم نهى عن الزنا والظلم الجسدي والمالي ، ووأد البنات للقضاء على المتعفن والتمهيد لمجتمع خال من المظالم .

وخلو القسم المكي من التشريع والأحكام زعم باطل يتصل بتهمة استفادة القرآن من أهل الكتاب ، فالتشريع عرض في مكة بصورة إجمالية كلية ، نقرأ في سورة الأنعام : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَيَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَنًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِنَّهُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطُنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْعَيْلِ وَالْيَمِينِ بِالْقِسْطِ لَا تُكَلِّفُوا نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَلِكُمْ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٢﴾] الأنعام : ١٥١-١٥٢ .

ونقرأ في علاج قضية اجتماعية وهي الرق : ﴿ فَلَا أَقْنَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴿١١﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ﴿١٢﴾ فَكُ رَبِيعٌ ﴿١٣﴾] البلد : ١١-١٣ ، قال الدكتور فضل : « لقد بدأ علاج القرآن لقضية الرق مبكراً ، قبل أن تقوم للإسلام دولته ، وهذا خير دليل على عناية القرآن بهذه القضية عناية تامة » (١) .

(١) إعجاز القرآن المجيد ، د . فضل حسن عباس ، ص / ٣١٦ .

٢- الدفاع الهجومي :

إذا كانت الفقرة السابقة تمثل البيان في قضايا التوحيد ، فإن الحملة على الشرك والإلحاد تمثل الدفاع الهجومي ، إذ ينطلق الكلام إلى جبهة المعركة الفكرية لبيان سلبيات الطرف الآخر المغرق في الباطل والجهل .

وتبع هذا ولزمه إقامة البرهان على فساد العقيدة القرشية وما يماثلها من انحطاط ، قال عز وجل : ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ ضُرْبَ مَثَلٍ فَاستَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ ﴾ [الحج : ٧٣-٧٤] .

فلا يصح ما يفوه به المستشرقون من أن القرآن المكي يتهرب من المناقشة والمنطق والبرهان ، تبعاً لرؤية قاصرة من جولدزيهر لسورة الكافرون : ﴿ قُلْ يَتَأْتِيهَا الْكُفْرُوتُ ① لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ② وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ③ وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُمْ ④ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴾ [الكافرون : ١-٥] ، فثمة استفادة من ثقافة أهل الكتاب في المدينة تجلت في مناقشة الخصوم بالحجة الهادئة والبرهان الساكن من مثل : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ① ﴾ [الأنبياء : ٢٢] .

وندفع هذا الاضطراب الفكري بأن أسلوب سورة الكافرون فيه منطق وعلو برهان ، لأنه مناسب للحادثة والمناسبة ، إنه تحقق عقلي وليس تهرباً من مناقشة ، وجاء في أسباب نزول السورة ، أن كفار قريش عرضوا أن يعبد محمد عليه الصلاة والسلام آلهتهم سنة مجازاة لهم ومداينة حتى يعبدوا إلهه تبعاً لقوله عز وجل : ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْعَاهُنَّ فَيُدْهِنُونَ ① ﴾ [القلم : ٩] من قبيل الحرب الإعلامية .

(١) انظر : مناهل العرفان : ٩٨/١-١٣٢ ، والمدخل د . أبو شهبة ، ص/ ٢٤٠ .

فنزلت السورة سداً لظعنهم في الإسلام وتحقيقاً لياسهم ، وهذا ليس هرباً من المناقشة ، خصوصاً أنه قامت عليهم الحجج والدلائل في مواضع أخرى ، وتأتي في هذا الموضع موضع الكفر الهجومي الملغى للمناقشة ، تأتي تبكيتاً لهم وتئيساً ، فليس من القوة أن يغدوا كل الكلام حججاً ، بل ثمة مواقف يتحجر فيها العقل ويهرب من المناقشة ، فماذا يقال له ؟ فمن المنطق العقلي القوي أن تكون هذه الآيات محتوية لموقفها والكلام الهادئ خاتمة لعدة براهين ، كأن تقول لمن كان ملحداً بعد المحاججة : أنت في طريق وأنا في طريق .

ولنقرأ له هذه المناظرة في الأحقاف المكية : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ أَفْزَنَهُ قُلُوبُنَا أَفْزَنَتْهُ فَلَا تَمْلِكُونَ لِي مِنَ اللَّهِ شَيْئاً هُوَ أَعْلَمُ بِمَا تُفِيضُونَ فِيهِ كَفَىٰ بِهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ۝٨﴾ قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَيْتُمْ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿ [الأحقاف : ٨-٩] .

بقي أن نقول : أيها العارف الأكبر إن ماتستدل به على أنه مدني هو مكّي من [الأنبياء : ٢٢] .

وقاوم القرآن المكّي الثقلد وعدّه مصدراً قوياً للضلال وفساد الأمم ، فهو تعطيل للعقل والتقدم ، ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أُولَئِكَ كَانَ الشَّيْطَانُ يَدْعُوهُمْ إِلَىٰ عَذَابٍ سَعِيرٍ ۝٢١﴾ [لقمان : ٢١] .

وقال عز وجل : ﴿ بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ فِتْنَةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ هَٰئِهِمْ مُّهْتَدُونَ ۝٢٢﴾ وَكَذَٰلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ فِتْنَةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ هَٰئِهِمْ مُّقْتَدُونَ ۝٢٣﴾ فَأَنفَقْنَا مِنْهُمْ غَيْرَ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ ﴿ [الزخرف : ٢٢-٢٥] .

٣- الاستدلال العقلي :

استدل القرآن بالأنفس والآفاق للدلالة على وجود الخالق وما يلزم هذا من حشيات غيبية ، قال عز وجل : ﴿ سَرُّهُمْ ءَايَاتُنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ ۗ ﴾ [فصلت : ٥٣] ، وهذه قاعدة تم تطبيقها في آيات كثيرة تفوق آيات الأحكام عدداً ، بل ما أكثر الآيات الداعية إلى الاحتكام إلى العقل أو تذكر العقل ، أو آيات الإعجاز العلمي الذي اكتشف اليوم .

ونقرأ ما يعد حججاً تؤكد يوم القيامة والبعث : ﴿ أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ ۖ ﴾ ١ وَالْأَرْضِ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مُّزَوَّجٍ ۖ ﴿١١﴾ تَبْصِرَةٌ وَذِكْرٌ لِّكُلِّ عَبْدٍ مُّسِيبٍ ۖ ﴿٨﴾ وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُّبَارَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ۖ ﴿٩﴾ وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لِّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ ۖ ﴿١٠﴾ رِزْقًا لِلْعِبَادِ وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلَدَةً مِّيتًا كَذَٰلِكَ الْخُرُوجُ ۖ ﴾ [ق : ٦-١١] .

وقال عز وجل : ﴿ إِنْ أَلَّهَ فَالِقُ الْخَيْلِ وَالنَّوَىٰ يُخْرِجُ الْخُمَىٰ مِنَ الْمَيْتِ وَيُخْرِجُ الْمَيْتَ مِنَ الْحَيِّ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ۖ ﴾ ١٥ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ حُسْبَانًا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ۖ ﴿١٦﴾ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الشُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ۖ ﴿١٧﴾ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ ۖ ﴾ [الأنعام : ٩٥-٩٨] .

ونقرأ من البراهين على وجود الخالق قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهْدًا ۖ ﴿٦﴾ وَالْجِبَالَ أَوْتَادًا ۖ ﴿٧﴾ وَخَلَقْتَ كُرْ أَزْوَاجًا ۖ ﴿٨﴾ وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتًا ۖ ﴿٩﴾ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا ۖ ﴿١٠﴾ وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا ۖ ﴿١١﴾ وَبَلَّغْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا ۖ ﴿١٢﴾ وَجَعَلْنَا سِرَاجًا وَهَّاجًا ۖ ﴿١٣﴾ وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَّاجًا ۖ ﴿١٤﴾ لِنُخْرِجَ بِهِ حَبًّا وَنَبَاتًا ۖ ﴿١٥﴾ وَجَنَّاتٍ أَلْفَافًا ۖ ﴾ [النبأ : ٦-١٦] .

ونذكر بأن ماورد في القرآن المكي من دلائل عقلية تعتمد على

المشاهدات تؤكد الوجدانية والإيجاد والإمداد وخلق الإنسان والأجرام الدقيقة هائلة الحجم ماهية وفاعلية ، كل هذا في القسم المكي مما يدل على الإعجاز العلمي الواضح في مرحلة ليس فيها « مثقفون » من أهل الكتاب كما يتشدق المستشرقون من حيرتهم حول مصدر القرآن .

٤- القصص القرآني :

وقد كثر القصص في القرآن المكي حتى كاد يُعد ميزة له ، لأنه في هذه المرحلة أكثر من المرحلة المدنية ، إذ وجد في سور قليلة مثل قصة موسى عليه السلام في سورة البقرة والمائدة المدنيتين ، وقصة موسى وعيسى عليهما السلام في سورة آل عمران والصف المدنيتين .

وكان للقصص القرآنية في العهد المكي أثر فعال في تسلية النبي عليه الصلاة والسلام وصحبه الكرام وتثبيتهم بإزاء غطسة قريش ، لما تروي هذه القصص من أخبار الأمم الغابرة ونضال الأنبياء والمواعظ والعبر ومصائر أهل الكفر الذين هم نماذج شريرة في كل مكان وزمان .

نقرأ مثلاً قصة موسى عليه السلام في سورة غافر : ﴿ فَوَقَّهَ اللَّهُ سَيِّئَاتٍ مَّا مَكَرُوا وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ ﴿٤٥﴾ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾ [غافر : ٤٥-٤٦] . ولقد ذكرنا قبل هذا أن القصص تستغرق ثلث القرآن على وجه التقريب .

ويقول أحد الملاحدة اليوم : « وقد اضطر محمد ﷺ في غمرة نضالاته مع الأرستقراطية القريشية ، وإنكارهم وجحودهم لدعوته أن يعزّي نفسه بالأنبياء الذين تعرّضوا لما تعرض له مع أقوامهم »^(١) .

وتتجلى آثار القصة في سيرورة الدعوة في مثل قوله تعالى : ﴿ فَاصْبِرْ

(١) البحث عن منقذ ، فالح مهدي ، ص/ ١٨٧ .

كَمَا صَبَرُوا أُولَ الْأَعْزَمِ مِنَ الرُّسُلِ ﴿[الأحقاف : ١٢٠] ، وفي قصة نوح : ﴿فَكَذَّبُوهُ
فَنَجَّيْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ فِي الْفُلْكِ وَجَعَلْنَاهُمْ خَلْقًا وَأَغْرَقْنَا الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَانْظُرْ
كَيْفَ كَانَ عَقِيبَ الْمُنْذَرِينَ﴾ [يونس : ٧٣] .

فهكذا هو الذي يعزي نفسه وكأنه مناضل ثوري يخترع عزاء له من
ذاته ، وهل كانت المعركة صراعاً طبقياً ، وهل كان الكفرة في القصص
يمثلون طبقة أرستقراطية ، أم هم مجرد طغاة بألوان مختلفة ، ألا يرى هذا
أن كثيراً من الأنبياء لا يبدو عليهم الفقر مثل سليمان وداود وإبراهيم
فهؤلاء في منظوره أرستقراطيون ، وصراع لوط مع قومه هل يتصل
بالمال ؟ ولكن هذا الدعي يشرب من كف أستاذه المستشرق الحاقد كارل
بروكلمان .

قال أستاذ الكفر بروكلمان الذي تفوح من كلامه النزعة اليهودية :
« وهكذا نجده في عهده الأول يكثر من الإشارة إلى قصص هؤلاء
الأنبياء ، وإلى قصة موسى بخاصة ، وليس من شك في أن معرفته بمادة
الكتاب المقدس كانت سطحية إلى أبعد الحدود وحافلة بالأخطاء ، وقد
يكون مديناً ببعض هذه الأخطاء للأساطير اليهودية التي يحفل بها القصص
التلمودي ، ولكنه مدين بذلك ديناً أكبر للمعلمين المسيحيين الذين عرّفوه
بإنجيل الطفولة ، وبحديث أهل الكهف السبعة وحديث الإسكندر »^(١) .

ونسي هذا الفهامة أن أكثر القصص مكية وسورة الكهف مكية بعيداً عن
أهل الكتاب ، أما الكثرة من قصة موسى عليه السلام فهو لذلك التشابه بين
قصة بني إسرائيل في ظل طغيان فرعون ، ثم تكون الهجرة التي هي
منعطف يوازي منعطف غرق فرعون والهجرة إلى فلسطين ، هذا سبب

(١) تاريخ الشعوب الإسلامية ، كارل بروكلمان ، ص/ ٣٩ .

الكثرة في الفراعنة وقريش والتكرار ، وهمة الطغيان واحدة .

قال الدكتور فضل : « ولما قلَّت أسباب النزول ، وندرت في القرآن المكي ، عوّض سبحانه وتعالى ذلك بقصص الأنبياء المتحققة في التاريخ كما وردت ، فأفادت قصص الأنبياء من بين ما أفادت هذه الوظيفة في مكة ، كما أدت أسباب النزول تلك الوظيفة في المدينة »^(١) .

والجدير بالذكر أن القصص في القرآن المكي كان من الأدلة الساطعة القاطعة بأن القرآن وحي من الله كما ألمحنا سابقاً إلى ابتعاد أهل الكتاب ، ونستند إلى قوله عز وجل : ﴿ تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا فَاصْبِرْ إِنَّ الْعَذِيبَ لِلْمُنْفِقِينَ ﴾ [هود : ٤٩] المكية .

وقد سرد من أخبار الأنبياء ما يناسب المرحلة المكية ، من حيث دعوتهم لأقوامهم إلى التوحيد والنأي عن الرذائل الاجتماعية ، فما ذكر من قصة إبراهيم وموسى في البقرة ليس فيه حيثية الدعوة إلى التوحيد ، فورد بناء الكعبة من قصة إبراهيم عليه السلام ، وقضايا خاصة بين موسى عليه السلام وبني إسرائيل ، كذلك قصة امرأة عمران وزكريا عليه السلام في آل عمران المدنية ، ويمكن أن نذكر قصة موسى في سورة المائدة المدنية .

٥- أصول الأخلاق :

فقد بسط القرآن المكي قواعد عامة وبديهيّات ومقومات أساسية في بناء الإنسان وتحقيق الشرط الإنساني عموماً ، نقرأ عن وأد البنات وبر الوالدين وإكرام الجار ، وطهارة القلب واللسان والصدق ، والرحم ، والظلم ، والقتل والزنا .

(١) إعجاز القرآن المجيد ، د . فضل حسن عباس ، ص / ٩٥ .

نقرأ ماجاء في سورة الإسراء تلك الوصايا العشر التي يطالب بها كل
منهج إنساني في الأرض : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ
إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آفٍ وَلَا نَهْرُهُمَا
وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ٢١ ﴾ وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِيلِ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا
كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ٢٢ ﴾ وَبُكْرُكُمْ أَكْبَرُ يَمَا فِي نَفْسِكُمْ إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ فَإِنَّهُ كَانَ
لِالْوَالِدَيْنِ عُقُوبًا ٢٣ ﴾ وَمَاتِذَا الْفُرْقَةُ حَقَّتْهُ وَالْمُسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَلَا بُدَّ
تَبَذِيرًا ٢٤ ﴾ إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا ٢٥ ﴾ وَإِمَّا
تَعْرِضْنَّ عَنْهُمْ أَبْغَاةَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ تَرْجُوهَا فَقُلْ لَهُمْ قَوْلًا مَيَّسُورًا ٢٦ ﴾ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً
إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ٢٧ ﴾ إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ
يَشَاءُ وَيَقْدِرُ إِنَّهُمْ كَانُوا بِعِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا ٢٨ ﴾ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمَّا يَنْتَحِنَ نَزَرُفَهُمْ
وَبِإِكْرٍ إِنْ قَتَلْتُمْ كَانَتْ خَطَاةً كَبِيرًا ٢٩ ﴾ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّوْفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ
سَبِيلًا ٣٠ ﴾ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا
لِرَبِّهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُمْ كَانُوا مَنْصُورًا ٣١ ﴾ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا
بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ كَانَتْ مَسْئُولًا ٣٢ ﴾ وَأَوْفُوا بِالْكِيلِ
إِذَا كَلَّمْتُمْ وَرِثُوا بِالْقِسْطِ الْمُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ٣٣ ﴾ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ
عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ٣٤ ﴾ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ
مَرَحًا إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا ٣٥ ﴾ كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُمْ عِنْدَ رَبِّكَ
مَكْرُوهًا ٣٦ ﴾ ذَلِكَ وَمَا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتُلْقَىٰ فِي
جَهَنَّمَ مَلُومًا مَدْحُورًا ﴿ [الإسراء : ٢٣-٣٩] .

د - خصائص القرآن المدني :

لابد أن نقرر بادئ ذي بدء أن ليس ثمة فصل حاسم بين المكي والمدني
مضموناً وأسلوباً ، ويمكن أن يلحظ الدارس أن الأمر قائم على التدرج ،
وليس هناك انقطاع تام ، وإلى هذا لفت النظر قديماً العلامة الشاطبي .

يقول : « على العموم ، المدني من السور ينبغي أن يكون منزلاً في الفهم على المكي ، وكذلك المكي بعضه مع بعض ، والمدني بعضه مع بعض على حسب ترتيبه في التنزيل ، والدليل على ذلك أن معنى الخطاب المدني في الغالب مبني على المكي ، كما أن المتأخر من كل واحد مبني على مقدمه ، دلّ على الاستقراء ، وذلك إنما يكون ببيان بحمل ، أو تخصيص عموم ، أو تقييد مطلق ، أو تفصيل مالم يفصل »^(١) .

فالشارع واحد لم يتغير ، ولا يوجد تشريعات جديدة في المدينة ، بل هي مبنية على منازل في مكة ، إنه التدرج الذي يظهر جلياً من خلال آخر منازل بمكة مثل سورتي النحل والعنكبوت ، فهما قريبتان في الأسلوب وبعض المعاني مما قد نزل في أول العهد المدني مع البقرة ، وهكذا نتأكد أن الفروق بين الأسلوبين والمضمونين ليست جذرية جوهرية .

وعلى سبيل المثال سورتا « الحجرات » المدنية و« ق » المكية المتواليتان في المصحف ، وهما من حيث الحجم سواء مع أن عدد آيات الحجرات ثماني عشرة آية ، وآيات ق خمس وأربعون آية ، والحجرات تُعالج مشكلات تربوية وتهذيبية ، وتحدث كما في القسم المكي عن الأسس الثابتة للعلاقات الإنسانية .

أما سورة (ق) فتذكر البعث وتضرب الأمثال تدليلاً عليه ، وتشير إلى ما يكون بين قرناء السوء من خصومة يوم القيامة ، وقول جهنم : هل من مزيد ، وتقريب الجنة للمتقين ، وغير هذا من موضوعات مكية لا تختلف كثيراً عما جاء في الحجرات المدنية .

وكذلك يرجع الدارس المتسلح بأساليب العربية وبلاغتها إلى القرآن

(١) الموافقات للشاطبي : ٤٠٦/٣ .

فيجد أن الأسلوب لا يختلف جودة ، ولا يتخفف ، بل هو تغير بسبب الموضوع الذي يقتضي تغيراً في العرض ، فأية الدين في البقرة وقضايا العقود في المائدة وآيات الجهاد في براءة لا تختلف عن أسلوب قواعد الوحداية في الشعراء والنمل والأخلاق في الإسراء .

ونذكر من خصائص القرآن المدني :

١- تفصيل التشريع :

ونقول بالتفصيل ؛ لأن الآيات المكية اشتملت على إشارات إلى المحرمات فقد جاء في الخمر أنها غير مستحسنة : ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَبِ لَتَخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [النحل : ٦٧] .

يقول الشيخ محمد أبو زهرة : « فإن هذا النص الكريم يشير إلى أن الخمر ليست أمراً حسناً ، لأنه سبحانه وتعالى جعلها مقابلة للأمر الحسن ، ولا يقابل الحسن إلا القبيح ، أو على الأقل الأمر غير الحسن »^(١) .

وقد فصلت الأحكام العملية في العبادات الصلاة والصوم ، والزكاة والحج ، والمعاملات كالبيوع والعقود ، والاجتماعيات كالنكاح والطلاق والرضاع ، والعقوبات كالحدود والقصاص ، كما هو ملحوظ في البقرة والنساء والمائدة والنور ، وهي آيات تتجاوز الخمس مئة متناثرة عادة في كتب الفقهاء والأصوليين .

وليست كل آية ذكرت فيها الزكاة مدنية بحجة أن الزكاة فرضت في المدينة ، كذلك ذكر التسبيح ﴿فَسُبِّحْنَ اللَّهَ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم : ١٧] ، و﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾ [ق : ٣٩]

(١) المعجزة الكبرى ، ص/١٨-١٩ .

بحجة أن التسبيح يعني الصلوات الخمس ، وهذا غير مقبول ؛ لأن لفظ الزكاة معروف في مكة بمعنى البذل والعطاء ، وليس يقتصر التسبيح على الصلوات (١) .

٢- دعوة أهل الكتاب :

نقرأ في سورة آل عمران : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ أَسْلَمُوا وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَقِيَّتِهِمْ وَمَنْ يَكْفُرْ بِنَائِيتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ١٩ ﴾ فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسَلَّمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَقُلْ لِلَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ ءَأَسَلَّمْتُمْ فَإِنْ أَسَلَّمُوا فَقَدْ أَهْتَدُوا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغُ وَاللَّهُ بِصِيرٍ بِالْعِبَادِ ﴾ [آل عمران : ١٩-٢٠] .

ولسنا نريد مجرد ذكر أهل الكتاب ، لأنهم كانوا معروفين بهذه التسمية قبل الهجرة ، بل المقصود بميزة المدني الموضوعية دعوة أهل الكتاب من يهود ونصارى إلى دين الإسلام ، وإقامة الحجج عليهم كما هو ملحوظ في البقرة وآل عمران والمائدة ، أي من أوائل العهد المدني .

فنقرأ خطاباً إلى اليهود والنصارى في سورة آل عمران : ﴿ يَتَأَهَّلِ الْكِتَابُ لِمَ تَعَاجُوتَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أُنْزِلَتِ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ١٥ ﴾ هَذَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حُجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُعَاجِزُونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ١٦ ﴾ مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [آل عمران : ٦٥-٦٧] .

وهكذا نجد أن القرآن المدني قرنهم بالأميين فهم سواء في الكفر ، وليس يقال بعد هذا إن القرآن استفاد من أهل الكتاب في بسط

(١) راجع إتيان البرهان : ٣٨٠-٣٨١ .

التشريعات ، كيف يأخذ القرآن عنهم وقد قرنهم بالحمار ﴿ كَمَثَلِ
الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَثْقَارًا ﴾ [الجمعة : ٥] في العهد المدني نفسه ؟!

ولو كانت هذه المقولة حقاً لسائر القرآن أحكامهم أو لأثرت أحكامهم
في أهل المدينة قبل الهجرة ولو كانت هذه الفرية الباطلة الساذجة حقاً
لأخذه مطعناً لكونه سرق منهم ، بل الذي رأيناه تسفيه لآرائهم
ومعتقداتهم ، وليس يغيب عن ذهن الدارس الموضوعي الحر شمولية
التشريع الإسلامي وخصوصية التشريع اليهودي الذي لا يصلح لتشريع عام
خالد .

وإذا قيل : كانوا في ظل الحكم الإسلامي خائفين من المسلمين ،
فالجواب أنه كان في مقدورهم الرحيل إذ لا يُمنعون ، ليحضوا العدو
الروماني وغيره بإخبارهم عن السرقة ، ولم يسجل التاريخ أي شيء من
هذه الفرية التي لو كانت حقاً لسجل هذا في سجلات تاريخية عند
الرومان ، ولكن لا يوجد ما يُسجل .

٣- وصف المنافقين :

وقد ذكرنا سابقاً أن ذكر القرآن في مقدمة أول سورة في المصحف
للمنافقين ما يدل على خطورتهم في المجتمع ، وذلك بآيات زائدة على
آيات ذكر الكفار ، وقد فضحهم في مواقع أخرى ، وحذر من خططهم
ومنهجهم ، وأنزلت سورة تحمل اسم المنافقين فضلاً عما ذكر في سورة
براءة ، وتزداد هذه الأيام أهمية النفاق إذ تكثر الازدواجية حتى لا يفرق
أحياناً بين العلماء والعملاء .

إن كلام القرآن على المنافقين ليس وثيقة قديمة لمجموعة من
المنافقين واليهود على رأسهم فهو ليس تسجيلاً لحدث عبر ، إنما هو
تقرير لأصول نفسية وصفات خاصة بشريحة المنافقين لا تغادرهم في كل

عصر وكل مكان ، فهم كما يقال في فن القصة : نماذج معينة للشر
المخصوص بالقوة الخفية .

٤- العلاقات الدولية :

وهذا ماتمتاز به الآيات المدنية بعد أن تأسس البناء الاجتماعي
السياسي في المدينة حيث الاستقرار والتشريع وإقامة الحدود ، ثم كانت
للدولة علاقات بدول أخرى ، فأنزل عز وجل مايفيد من تشريعات مناسبة
متعلقة بالحرب والسلام والمعاهدات والغنائم والأسرى كما هو ملحوظ
في البقرة والأنفال وبراءة والقتال والفتح والحشر ، وفي كتب الفقهاء تجد
الكثير من هذه الآيات التي بني عليها رأي المجتهدين ، ولا تزال هذه
الآيات وإلى جانبها اجتهاد العلماء أصولاً ثابتة في القانون الدولي اليوم .

٥- الجهاد :

نريد بالجهاد هنا النوع المسلح الذي قد بني على صحة الفكر ثلاث
عشرة سنة ، وعلى النظر إلى الواقع الذي واءم الجهاد بالسلاح بعد الجهاد
الفكري ، إذ لا يوجد في العهد المكي دعوة إلى السيف وإنما كان الصبر
والمحاسنة مهما تطاول العدو وتفنن في أساليب القمع والسباب والضرر
والقتل ، فلم يكن ثمة قتال لا على مستوى الأفراد ولا على مستوى
الجماعة .

ونبين أن كل آية قد أمرت المسلمين بالجهاد هي مدنية ، وليس كل
سورة ذكر فيها الجهاد ، فمن القرآن المكي قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا
فِينَا ﴾ [العنكبوت : ٦٩] عند الأكثرية هي مكية ، بل المقصود مادعي يأتي
السيف : ﴿ أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَيُنَاقِضُونَ عَلَيْهِمْ نَجْمًا مِّنَ الْأَشْجَارِ أَذِنَ اللَّهُ لِمَن يَشَاءُ لِيُخْرِجُوهُمْ مِّنْ أَرْضِهِمْ بَغَيْرِ حَقِّ إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ ﴾ [الحج : ٣٩-٤٠] .

وليس امتناع الجهاد في مكة دالاً على ضعف المسلمين فحسب ، يقول الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي : « عدم مشروعية الجهاد القتالي قبل الهجرة ، لم يكن لضعف المسلمين كما ظن البعض ، ولكن لأن المسلمين لم يكونوا يتمتعون بعد بشيء من تلك الحقوق الغالية والمطموع فيها ، والتي تحتاج إلى حرز جهادي تحصن في داخله ، وإنما كان الذي يملكونه آنذاك ديناً من العقيدة والسلوك واجبهم التعريف به والدعوة إليه والصبر والمصابرة على أية أذى ينالهم في سبيله »^(١) .

هـ- ردود على شبهات :

١- العنف المكي :

يدّعي بعض المستشرقين^(٢) ومن يمجدهم أن القسم المكي يمتاز بالعنف والشدة والقسوة والسباب والوعيد والتهديد ، أما القسم المدني فيمتاز باللين والوداعة والمسالمة وهذا في نظرهم ناتج عن معاشة مثقفي أهل الكتاب في المدينة .

إن القرآن المكي كله ثقافة واستنارة مادام يخاطب العقل والشعور ، ولا بد فيه من القسوة والعنف تجاه الكفرة وتعنتهم وتجبرهم ، وكيف لا يكون معيناً ثقافياً ، وقد تكلم على الغيب والوحدانية والملائكة والكتب والرسل .

أيستكثر هؤلاء المجرمون قسوة : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾ [المسد : ١] أو

(١) الجهاد ، د . البوطي ، ص/ ٧٩ .

(٢) راجع مناهل العرفان ، ١/ ١٩٨- ٢٣٢ ، والمدخل لدراسة القرآن ص/ ٢٣٥- ٢٤٥ .
 وإتقان البرهان : ١/ ٤٠٨- ٤١٤ ، وعلوم القرآن د . عتر ، ص/ ٦٨- ٧١ ،
 وخصائص السور والآيات المدنية ص/ ٢٣٥- ٢٣٧ ، وعلوم القرآن د . محمد أحمد يوسف القاسم وآخرين ، ص/ ١٠٠ .

﴿ فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ ﴾ [الفجر : ١٣] وهل عامل ذوهم الكفرة أمتنا باللين ؟ وهل في هذا سباب ترفع جرائم الهمجية والمدنية عنه ؟

وقد اشتمل القرآن المدني على الشدة التي يتطلبها الموضوع ، قال عز وجل في سورة البقرة : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ الْكِتَابِ وَنَشَرُوهُ بِهَذَا قَلِيلًا أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [البقرة : ١٧٤] .

ونقرأ في آل عمران : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَأُولَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ ﴾ [آل عمران : ١٠] ، وفي النساء : ﴿ يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ءَامِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَقْطِعَ سَ وَجُوهًا فَرَدَّهَا عَلَىٰ أَذْيَارِهَا أَوْ نَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعَنَّا أَصْحَابَ السَّبْتِ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا ﴾ [النساء : ٤٧] وغيرها كثير .

بل نجد في القسم المدني غاية الشدة والتخويف ، ولا نسميه عنفاً كما يتبجح أولئك الكفرة أحفاد أبي لهب وحيي بن أخطب وعبد الله بن سبأ ، جاء في تحريم الربا : ﴿ يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبَسِّرْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ٢٧٨-٢٧٩] فقد قرن الربا بالكفر وجعل تركه من شروط الإيمان ، ثم هددهم وهم المؤمنون بالحرب ، فكيف يخاطب الكفرة باللين ؟ !

ومثله جاء في الأنفال المدنية : ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾ [الأنفال : ٦٠] .

قال عز وجل في الربا أيضاً : ﴿ يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٢٢﴾ وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴿١٢٣﴾ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [آل عمران : ١٣٠-١٣٢] .

وينقل الرمخشري عن الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه : « كان أبو حنيفة رحمه الله يقول : هي أخوف آية في القرآن ، حيث أوعد الله المؤمنين بالنار المعدة للكافرين إن لم يتقوه في اجتناب محارمه » (١) .

ومع هذا نجد في القسم المكي اللين والرحمة والعفو ، كما جاء في سورة فصلت : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ (٣٣) وَلَا تَسْتَوِ الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾ وَمَا يُلْقُهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقُهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴿٣٥﴾ [فصلت : ٣٣-٣٥] .

وجاء في السورة ذاتها عن الكفار : ﴿ فَإِنْ أَسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْأَمُونَ ﴾ [فصلت : ٣٨] .

ونقرأ في سورة الشورى المكية : ﴿ فَمَا أُوَيْدْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَلَئِنَّ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى لِلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ (٢١) وَالَّذِينَ يَجْنِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا عَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴿٢٢﴾ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٢٣﴾ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ ﴿٢٤﴾ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴿٢٥﴾ وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَٰئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ ﴿٢٦﴾ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢٧﴾ وَلَمَنِ صَبَرَ وَعَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴿٢٨﴾ [الشورى : ٣٦-٤٣] .

بل ثمة دعوة إلى السلم كافة على مستوى الأمة ، إذ يطلب حقن الدماء والتريث بدلاً من ويلات الحرب ، قال تعالى في سورة الأنفال المكية : ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ [الأنفال : ٦١] .

ويأمر الله نبيه بالعفو أمراً كما في الأعراف المكية : ﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ [الأعراف : ١٩٩] والإعراض عن الجاهلية كان بعد هذا صفة لعباد الرحمن كما في الفرقان المكية : ﴿ وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا ﴾ [الفرقان : ٦٣] .

ونقول لهؤلاء المدّعين : إن الشدة لا العنف أمر يرتكز على الموقف والشخص المخاطب ، وهذا من تمام الحق ومن غاية البلاغة ، ثم إن الدعوة إلى الجهاد ترجّح وجود العنف في القسم المدني لا المكي ، فهل يوجد في الأرض أقسى من السلاح ؟

٢- ترهات المعين اليهودي :

لقد حار المستشرقون في إعجاز التشريع القرآني ، فراحوا يلتمسون له مصدراً أرضياً يغطي ملامح الكفر بالرسالة الإسلامية ، فرأى هؤلاء بجهالة وحقد أن القسم المدني انفرد بالتشريعات التي خلا منها القسم المكي ، فذكر أحكام المواريث والوصايا والزواج والطلاق والبيع وسائر المعاملات ، استقيد من البيئة التي اشتملت على التوراة ، مدّعين أن ثمة تغييراً فجائياً ظهر في دعوة القرآن ، ولا يفسّر هذا التغير في منظورهم إلا بمعارف المثقفين اليهود ساكني يثرب ، وليس هذا فحسب فكل ماجاء من علوم ومعارف عالية مرّده إلى اليهود .

وكنا قد سردنا آيات الأنعام المكية المتضمنة للوصايا العشر ، وهذا يؤكد أن التشريع المدني قائم على أولويات مكية وأصول دينية ماكان ينبغي أن تفصل في العهد المكي للطرفين : المؤمنين الذين اقتضت الحكمة الإلهية أن يُشغلوا بالبناء الفكري والدعوة إلى التوحيد والأخلاق العامة ، ولا للكافرين الذين رفضوا أساساً العقيدة فلن يتقبلوا تفصيلات فقهية ، بل هي لا تعنيهم في شيء .

ولا يصح عقلاً أن يأخذ المسلمون عن اليهود وقد صرح القرآن بكفرهم وفسقهم وتحريفهم لكتابهم وقتلهم الأنبياء وطويتهم الفاسدة وخيانتهم ، بل أنكر القرآن أن تكون التوراة الحقيقية بين أيديهم : ﴿ قُلْ فَأَتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [آل عمران : ٩٣] ، وذكر التحريف في أكثر من موضع .

وهكذا لو أخذ النبي عليه الصلاة والسلام منهم ، لأنكروا عليه التنصل من المعلم ، إذ كيف يتعلم منهم ويسبهم ويلعنهم ويرميهم بالكفر والفسق والكذب ، فكان موقف القرآن من اليهود موقف المعلم المصحح والناقد الموبخ والمتحدي لا موقف المتعلم والمستفيد .

والمعروف في أوساط المثقفين أياً كان دينهم أن التشريع الإسلامي عمومي شامل لجميع البشر ، وتشريع اليهود خاص بهذه الفئة الباغية ، فالإسلام يساوي بين الأمم بالحق والعدل وليس عنده مصطلح (شعب الله المختار) ، فالتشريع اليهودي عنصري من حيث الأشخاص ، وموقوف بوقت خاص لا يتجاوز عصره لأنه منسوخ .

وقد شهد المنصفون بتحرير الإسلام للأمم من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد ، فكيف يتربى أشرف الأمم الصحابة الرعيل المبارك على أيدي مجرمين ، وقد شهد المنصفون بأن أعظم أسباب انتشار الإسلام وسرعة فتوحاته هو تلك الأخلاق الكريمة التي تحلّى بها الصحابة رضوان الله عليهم ، وأورثوها لتابعيهم إذ كانت أخلاق المسلمين السبب الأول في دخول الناس في الإسلام لدى أطراف الأرض بعد قرون .

٣- تفاوت الأساليب :

تطاول المستشرقون على أسلوب القرآن ، فنظروا إلى الطول والقصر ، فوجدوا أن قصر الآيات والسور المكية وطول الآيات والسور

المدينة إنما يرجع إلى التأثير بالبيئة ، فالنبي الأُمي عليه الصلاة والسلام قصرت فقرات كلامه في القسم المكي لأنه محوط بجهلة ، ولما خرج إلى المدينة اتسعت ثقافته بفضل اليهود فانبسط الكلام ، هكذا رأى جولدزهر وأقرانه .

والمعروف أن الطول والقصر أمران غالبان ، فنجد في المكي ما هو طويل الآيات والسور مثل سورتي الأعراف والأنعام ، كما نجد قصراً في القسم المدني مثل سورة الفتح ، وأقصر سورة في القرآن وهي الكوثر المكونة من ثلاث آيات في سطر واحد هي سورة مدنية .

إن القصر مظهر الإيجاز الذي كان يناسب القرشيين الذين كانوا أهل فصاحة ، كما ناسب الطول أهل المدينة الذين يحتاجون إلى بسط الكلام ، إذ لم يبلغوا شأو قریش فصاحة وبلاغة .

ونرى أن القصر كما أسلفنا مراعاة لأمر المسلمين الأوائل الذين يحتاجون إلى أوامر سريعة وأن حفظ القصير أسهل من حفظ الطويل ، والأول مناسب لوضعهم القلق وعدم استقرارهم وهم محوطون بتهديد الكفرة وتعذيبهم ، فلا نذهب تماماً مع الدارسين في أن القصر يراعي تلقي الكفرة المحتاجين إلى الزجر ، فثمة آيات كثيرة تخاطب المؤمنين .

وقد تحدى القرآن الكريم العرب قاطبة في بعض السور المدنية كما تحداهم في السور المكية ، وتحداهم في المدينة بسورة واحدة ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾ [البقرة : ٢٣] ، في حين تحداهم في مكة بالقرآن كله ثم بعشر سور منه ثم بسورة واحدة ، قال عز وجل : ﴿لَئِنْ أَجْتَمَعَتِ آلِإِنْسِ وَالْجِنَّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذِهِ الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [الإسراء : ٨٨] ، وعشر سور : ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ﴾ [هود : ١٣] ، وقال : ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ﴾ [هود : ١٣] .

ونلاحظ هنا (المثل) وفي المدينة (من مثل) وهو أخف ، فلو أن أهل المدينة كانوا أقدر على الإتيان بالأطول لكانوا أقدر على المعارضة ولو بأقصر سورة ، بل كان عجزهم أشد من عجز المكيين ، والمتفوّه بهذه القرية لا علم له بتاريخ الأدب الذي يسجل رفعة الفن عند المكيين .

ونذكر بأن الخطاب القرآني خطاب للمؤمنين أولاً ، سواء سمعه الكفار أم لم يسمعه ، فقصر الآيات والسور في القسم المكي لا يدل على مجابهة الكفرة وزجرهم في كل حين ، إذ كانت آيات كثيرة تتحدث عن الجنة وأهلها بل وصف النار يخاطب به المؤمنون للثبات على التوحيد وقدح الهاربين منه ، بل من القصير ما هو موجه للنبي عليه الصلاة والسلام : ﴿يَا أَيُّهَا الْمَرْءُ الْقَلِيلُ﴾ [المزمل : ١-٢] .

وما دام الأقصر هو الأكثر فإن هذا النهج يعني قلة القول وكثرة العمل في مسيرة الدعوة الإسلامية الصحيحة ، وعلى كل حال القرآن كله مجمل قليل الحجم بالنسبة إلى كتب معروفة في التاريخ الفكري للبشرية مثل الإلياذة وأصل الأنواع والدفاتر الفلسفية ، مما يعني التوجيه الإسلامي إلى الأخذ بالعمل وتقديمه على القول .

وجاء في دائرة المعارف الإسلامية^(١) ما ينافي الموضوعية والنظر العلمي الحر إذ اشتملت على سموم تنفذ برامج استشراقية استعمارية ، فذكر فيها أن الأسلوبين المكي والمدني مختلفان تماماً ، فالمكي يتصف بالقوة الشعرية والتعبير الحيوي فجاء مقفى مسجوعاً ، أما المدني فأياته مفصلة معقدة نثرية .

وهذا الانقطاع المزعوم يدل على جهالة بأساليب البلاغة ، والدليل

(١) راجع إتيان البرهان : ٤٠٦/١ .

أننا نرى الكثير من الآيات المدنية في سور مكية ومع ذلك لا نلمس أي تفاوت أو انقطاع ، بل هذا يجلي الإعجاز البياني حيث الاتساق والانسجام ، وهذا ما جعل القرآن بمتزلة عقد الحبات وقانون رصين مترابط المبادئ والغايات ، مترابط في إيقاعه الهرموني أيضاً .

وادعى جولدزهر اليهودي أن السور المدنية انخفضت فيها البلاغة حتى صار نثرها عادياً بعد أن كان معقداً عند غيره ، وهو يستدل بأن حجة الوحي قد هدأت وأن البلاغة أصبحت شاحبة^(١) .

يقول الدكتور حسن ضياء الدين عتر : « فأما زعمه أن القوة الخطابية للقرآن قد فترت حماستها في المدينة بحكم المسائل والموضوعات التي عالجها ، فليس في هذا دليل على ضعف البلاغة ، بل إن مراعاة مقتضى الأحوال هو عين البلاغة ولُبُّها ، فلا يصلح قوله دليلاً على انخفاض مستوى البلاغة إلا أن يكون المتصدّر للحكم من أمثال هذا المستشرق ، يعول على قوة إيقاع فواصل الكلم ، دون فهم لباب معانيه ومراميهِ »^(٢) .

والحقيقة أن مجرد النظر إلى الفاصلة سذاجة وعين الجهل الذي وقع فيه مسيلمة الكذاب ، وكأن البلاغة كلها في الفواصل ، ثم إن العلماء أخذوا بأولوية إعجاز النظم لاشتماله على جميع القرآن بخلاف وجوه الإعجاز الأخرى ، ومن يعرف شيئاً واسعاً من الفنون الأدبية اليوم يكشف كنوزاً في القسمين المكي والمدني من القرآن على حد سواء .

ونختم الفقرة بالرد على الكاتبة التونسية المتفرنسة « فاطمة المريني » ونصحها بالرجوع إلى كتب تراثنا حتى لا تفهم الحقيقة المنشودة من طرف واحد ، وحتى لا تكون متصلة من تراث يتبرأ منها ،

(١) العقيدة والشريعة ، جولدزهر ، ص/ ٣٨ .

(٢) بينات المعجزة الخالدة ، د . حسن ضياء الدين عتر ، ص/ ٣٥١ .

لتعسفها هذه الكتب في التأويل ، ولنقرأ ماذكرته عن أهداف الجهاد في القسم المدني وطبيعته أو تقنيته .

تقول : « لم يكن لدى النبي ﷺ في ظروف أزمة المدينة الحربية في السنوات الخامسة والسادسة والسابعة ، الكثير من الخيار لكي يواجه انعدام الأمن في المدينة ، فإما أن يتحمل ويقبل ويعيش هذا الخطر ، منتظراً ترسخ مصدر السلطة الجديدة لله ودينه في الأذهان ، وإما أن يعاود تنشيط القبيلة كنظام بوليس للمدينة ، ففي الخيار الأول ، يجب العيش بخطر ، بانتظار أن يظهر الله قوته بالانتصار العسكري ، وفي الثاني تضمن القبيلة الأمان مباشرة ، ولكن الله وجماعته يختفيان للأبد ، على الأقل في منظورهما الأصلي ، إن رسالة محمد ﷺ وحلمه في جماعة يكون الفرد فيها محترماً وله حقوق ، ليس لانتمائه إلى قبيلة ، وإنما بكل بساطة قادر على الاعتقاد بأن صلته مع الله كانت تتعلق بالدور الذي كانت القبيلة مدعوة لتلعبه أثناء هذا المظهر الانتقالي »^(١) .

هكذا تبجح كاتبة عربية ، ولها أن تختار الكفر إذ قال عز وجل : ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ﴾ [البقرة : ٢٥٦] ، ولكن ليس لها أن تشوّه الطرف الآخر متسلحة بحجة واهية وأقانيم بينة من عند المستشرقين ، وما هي إلا ثقافة جاهلة وتعلمد على جهل وذوبان في حقد .

لأنقول معها إن انعدام الأمن في المدينة هو الذي يتطلب الجهاد ، لقد زهقت الأرواح في مكة ولم يؤمروا بالجهاد ، إنه الأمر الرباني المتصل بالحكمة العالية ، ولم يعاود عليه الصلاة والسلام نظام القبيلة التي ذابت تحت إعلاء كلمة الله بل قال قولته المشهورة : « دعوها فإنها منتنة »^(٢) .

(١) الحريم السياسي ، ص/٣٢٩ .

(٢) البخاري . التفسير ، ح (٤٦٢٢) .

والمعروف أنه حارب قبيلته وحارب الصحابة أقوامهم .

وليس للقبيلة أي اعتبار في نظر الإسلام سوى الاعتبار المشار إليه في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَنُّكُمْ ﴾ [الحجرات : ١٣] على أن التقوى وهي معيار التفرقة والتفاضل ، هي معيار موضوعي لا ذاتي .

ولا يتصف الجهاد بنظام البوليس ، إنه قتال خارجي ، خارج حدود المدينة المنورة ، إن مقولة الإلحاد تستدعي أن يرفض النبي عليه الصلاة والسلام العون الإلهي الغيبي ويرضى بالجهاد المسلح ، وكيف غاب الله عن هذا الجهاد إلى الأبد كما تتشدد ، وهو فعل بأمر إلهي ؟ ! ثم أليس من العيب أن تسمي الرسالة المحمدية حليماً وقد أنصفها كثير من الغربيين دالين على انتفاء الانتصار للذات وعلى اقتران العمل بالنبوة ؟

و- أبعاد علم الإنذار والرسالة :

فوائد هذا العلم جمة لا تنقضي مع مرور فترة البعثة والصحابة المباركة ، لأن هذا العلم مبحث تاريخي يؤكد إعجازاً من إعجازات القرآن الكريم ، إذ حفظت الأمة تفاصيل دقيقة عن هذا الكتاب مما يعد الحرص على الكتاب ذاته ومنتنه مسألة من باب أولى .

وفوق ماسبق ، معرفة هذا العلم تحوزنا على قانون مستمر في المواءمة بين النص والواقع ، فعلم المكي والمدني ليس تاريخاً يسرد على سبيل الترف الذهني ، وليس وثيقة تاريخية قديمة خاصة بغيرنا تروى من غير تأثر ، فلا بد أن يتفاعل معنا ونتفاعل معه ، فنحقق الاستفادة من التاريخ ؛ أي المنهج الفكري المجرب حتى تستقيم الحياة .

ونعني بهذا فهم التعبئة الفكرية والإعلام ثم فهم مفهوم الجهاد

وحيثياته وشروطه ، والحرص على تربية النفوس وبناء الأسس المتينة ،
والعناية بالفرد أساس المكونات الأسرية والخلايا الاجتماعية الصحيحة ،
والتوفيق بين الفرد والمجتمع ، وبين الفكر والعمل .

والاستفادة من الزمن - أحد عناصر الحضارة إلى جانب المكان
والإنسان - خير استفادة ، ليكون القانون معنا إعجازاً مستمراً ، وقد ذكروا
من الفوائد :

١ - فهم النص :

وذلك أمر مقرر أيضاً في دراسة الأدب ، إذ تفيد الأحداث المحيطة
بالنص وسياقه في زيادة فهمه وإزالة اللبس والغموض كما تفيد في زيادة
التأثير والتفاعل .

فإذا قرأ الإنسان : ﴿ قُلْ يَتَّخِذُ الْكَافِرُونَ ① لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ②
وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ③ وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُمْ ④ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ⑤
لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾ [الكافرون : ١-٦] من غير علم بزمن نزولها يحار في
معناها ، وقد يفهم أن المسلمين غير مكلفين بالجهاد ، ولكن إذا علم أنها
نزلت بمكة بعد أن حاول الكفار المداهنة ، يدرك أن السورة كانت علاجاً
مؤقتاً ورداً خاصاً ، وليست دليلاً على عدم مشروعية الجهاد الذي ظهر في
آيات المدينة المنورة^(١) .

وليس الأمر يقتصر على دفع الإشكال واللبس ، بل هو عام ، إذ لا بد
من معرفة زمن نزول الآية حتى نفهم مدى مواءمة الواقع لها ، ولا بد أن
يظهر مدى الإعجاز في سبق النص ومن ثم احتواء الواقع ، والتعلم من
هذا في دعوة الفرد والمجتمع .

(١) راجع : من روائع القرآن ، د . البوطي ، ص/ ١٠٣ ، ودراسات في القرآن د .
الحفناوي ، ص/ ٤٦٢ .

٢- معرفة النسخ :

كان العلماء قديماً يذكرون من فوائد هذا العلم معرفة النسخ والمنسوخ ، ولكن لا نجد في القسم المكي ما هو منسوخ إلا ما قيل عن : ﴿يَأْتِيهَا الْغَمَزُ﴾ ① ﴿قُرْآنٌ لِّأَلِيلٍ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [المزمل : ١- ٢] ، فقد نسخ هذا وهو مكي^(١) .

٣- التفسير الموضوعي :

وهذا أن تجمع الآيات في موضوع معين وفق زمن نزولها بالترتيب ، وهذا يسهل فهم الموضوعات القرآنية ، وثمة معجم للموضوعات القرآنية ييسر الأمر لدراسة شاملة مرتبة على التسلسل الزمني .

٤- الإعجاز :

وهذا يتجلى في الثقة بوصول القرآن الكريم سالماً من التغيير والتحريف مع تعدد الأمكنة والأزمنة ، ويدل على هذا تناقل الأمة زمن النزول .

٥- التدرج :

تتجلى الحكمة الإلهية العالية في التدرج من الفكر إلى العمل إذ سلك القرآن الكريم على منهج البناء المتأني المتين ، فأصلح في النفوس وحرّزها من برائن العبودية لغير الله عز وجل ، ومن ثم سعى إلى بناء الدولة الإسلامية مشرعاً الحدود ومقيماً العلاقات العادلة مع الأمم الأخرى .

إن المنهج القويم يقوم على تقديم الأوليات والتدرج شيئاً فشيئاً إلى

(١) إتيان البرهان : ٣٧٠ / ١ .

تشريع الثانويات ، وهو منهج تحقيق بالنجاح في كل عصر ، هذه هي مسيرة الدعوة الصحيحة .

ونحيل القارئ إلى مذكره ابن قيم الجوزية في زاد المعاد من أهمية ربط الآية بالزمان الذي نزلت فيه إلى جانب الوقوف على أسباب النزول ، وهذا يتضح جلياً في آيات الجهاد^(١) ، كما تنظر تطلعات المعاصرين .

إن مأسرده العلماء في هذا المضمار هو مادة طيبة نصنع منها مايلزم عصرنا ، وإنا لنفتخر هنا بصدق الرواية وجهود العلماء فيها ، حتى نستيقن بقوة القاعدة التي نبني عليها مقومات فكرنا .

ويقول الدكتور نعيم اليافي رحمه الله : « وليس من شك أن هذا الحرص والاستقصاء في آن واحد ، وفي تحري ماعسى أن يظهر لبعضهم كأنه غير ذي بال ، ما يكون إلا لأن له قيمته الدينية والاجتماعية ، وما كان ليكون إلا لأن له تفسيراً واحداً في نفوس الرواة والعلماء ، إنه صدق الرواية ، وإمكان الثقة بها إلى أبعد حد ، فيما يتعلق بتحديد المكي والمدني في كتاب الله »^(٢) .

٦ - الجبهة الفكرية :

ونعني بهذا الرد على المتنطعين من جهلة المستشرقين وحاقدتهم وتابعيهم المتنصلين من ذوي الأسماء العربية . إذ لا يفتأ هؤلاء يرصدون الثغرات المزعومة في أبحاث علوم القرآن ، وعلى الأخص : الوحي ، أسباب النزول ، النسخ ، المكي والمدني ، كل هذا لأجل التشكيك بمصدر القرآن الكريم .

(١) انظر : زاد المعاد : ١٥٨/٧ .

(٢) محاضرات في علوم القرآن ، ص/ ٢٠ .

ثم إن بعضهم يهتم ، وهؤلاء دارسون عرب بالمكي والمدني والنسخ
وأسباب النزول ؛ لارتباط هذه القضايا بالواقع لتدبيح كلام كافر حول
أهمية الواقع وتحكمه في النص ، ومن ثم إمكان التحرك في تفسير الكثير
من النصوص وفق واقع مخترع زائل ، أو استبعاد الكثير من النصوص
لكونها لا تناسب الواقع ، فعلى الدارسين أن يُعَنُوا بالمكي والمدني لدفع
الشبهات الواردة من خارج الحدود ومن بين أظهرنا ، ويقمعوا صيحات
الاستشراق والاستغراب ويلقموها الحجر .

* * *

الفصل التاسع

النص والواقع

هذا مبحث جليل لاشتماله على دفاع مجيد عن الحقيقة الدينية ، فهو سرد وسبر لمقولات غابرة وحاضرة متناولة أسباب النزول بين الإكثار والإنكار ، بين الانتصار للواقع دون النص ، والجمع بين النص والواقع كما هو شأن المسلمين .

وسندرس ماهية أسباب النزول ، وصور الروايات المجلية لها ، وأبعاد هذا العلم ، ويتخلل هذا كله سدّ ثغرة ودفع وهم بين الفينة والفينة والفقرة والفقرة .

أ- ماهية الأسباب :

جاء في التعريف : « سبب النزول هو ما نزلت الآية أو الآيات متحدة عنه ، أو مبينة لحكمه أيام وقوعه ، والمعنى أنه حادثة وقعت في زمن النبي ﷺ ، أو سؤال وجه إليه ، فنزلت الآية أو الآيات من الله تعالى ، بيان ما يتصل بتلك الحادثة أو بجواب هذا السؤال »^(١) .

وتعبير « أيام وقوعه » شرط أساسي يبين أن الأخبار القديمة كحادثة الفيل التي جعلها الواحدى سبباً لنزول سورة الفيل لا تعد سبباً وذلك للفارق الزمني الكبير بين الحادثة والنزول ، وهو على أية حال فارق خارج زمن البعثة .

(١) مناهل العرفان : ٩٩/١ .

وتبعاً لما سبق يتجلى القرآن في قسمين : قسم نزل ابتداءً غير مرتبط بسبب وهو الأغلب ، منه قصص القرآن والأنبياء وسير الأمم القديمة ، وخلق الكون ، ووصف النعيم والجحيم وقيام الساعة ، ومعظمه في القرآن المكي .

وقسم نزل بسبب ، وهو موضوع البحث ، ويشتمل مقداره على عشر القرآن تقريباً بين زيادة ونقصان ، وتثبيت ونكران . هذا التقسيم لا ينفي أن القرآن جميعاً نزل بسبب كلي هو الهداية ، أما موضوع القرآن الذي نزل بسبب جزئي فهو لا يقتصر على تبيان الأحكام حتى يتبجح معاصرون بتغير الظروف ، بل هو شامل للأخبار والعقيدة .

وإذا كان السبب مرتبطاً على الأغلب بالقرآن المدني ، فثمة أسباب خفية في القرآن المكي ، وهذه تُدرك بالاستقراء والاستنباط ، ونعني بهذا القصص القرآني الذي جاء في ثلث القرآن ، فقد عوض تعالى بقصص الأنبياء ، فأفادت مآدته الآيات الأخرى المدنية ، وذلك بمواءمة المرحلة .

ونذكر على سبيل المثال حياة بني إسرائيل التي اتسمت بفترتين تشبهان فترتي الصحابة ، وهما فترة المرحلة المكية التي تشبه فترة عيش بني إسرائيل في ظل طغيان فرعون ، والمرحلة المدنية التي تشبه الهجرة إلى فلسطين بعد غرق فرعون ، ولهذه المشابهة تكررت قصة موسى عليه السلام أكثر من سائر القصص .

وتحقيقاً للتعريف آنف الذكر لا يعد نزول هذه القصة ضمن البحث ، لأن هذه الآيات نزلت في غير زمن أصحابها موسى عليه السلام وقومه ، فكان السبب هو تسلية النبي عليه الصلاة والسلام وحثه على المثابرة مع أصحابه في سبيل الدعوة .

أما طريقة معرفة هذه الأسباب فمنوطة بالرواية عن الصحابة ، فالمادة إذن حداثية ، ولهذا تتفاوت الصحة والقبول ، ولا يصح كل ما يقال لضعف كثير من الأسانيد ، وإن كنا نقرّ بإمام الصحابة الكبار رضوان الله عليهم وأغلبهم بهذه الأسباب ، وذلك لمعايتهم نزول الوحي .

قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : « والله ما نزل من القرآن إلا وأنا أعلم في أي شيء نزل ، ما أحد أعلم بكتاب الله مني ، وما أنا بخيركم ، ولو أعلم أحداً تبليغه الإبل أعلم بكتاب الله مني لأتيته » .

وقال الواحدي : « ولا يحل القول في أسباب نزول الكتاب إلا بالرواية والسمع ممن شاهدوا التنزيل ، ووقفوا على الأسباب وجدّوا في الطلاب »^(١) .

وكلام الصحابي هنا له حكم المرفوع ، وكلام التابعي له حكم المرسل ، ويشترط في كلام التابعي توضيح الفاء التعقيبية (فنزل) ، كما يشترط أن يعضد حديثه بمرسل آخر بعد صحته ، وأن يكون الراوي من أئمة التفسير « مثل مجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير ممن أخذوا عن الصحابة »^(٢) .

وهنا بعض المحاذير في الربط بين حادثة وآية ، قال ابن تيمية رضي الله عنه : « قولهم : نزلت الآية في كذا » يراد به تارة سبب النزول ، ويراد به تارة أن ذلك داخل في الآية ، وإن لم يكن السبب كما تقول عنى بهذه الآية كذا »^(٣) .

وقال الزركشي : « قد عرف عن عادة الصحابة والتابعين أن أحدهم إذا قال : « نزلت هذه الآية في كذا » فإنه يريد بذلك أن هذه الآية تتضمن هذا

(١) أسباب النزول للواحدى ص/ ١١ .

(٢) مناهل العرفان : ١٠٧/١ .

(٣) مقدمة في أصول التفسير ، ابن تيمية ، ص/ ١٣ .

الحكم ، لا أن هذا كان السبب في نزولها ، فهو من جنس الاستدلال على الحكم بالآية ، لا من جنس النقل لما وقع ^(١) .

ولكن كلمة (كذا) لا تعني الأعيان ، بل تعني القضايا ، كأن يقال : نزلت في تحريم الربا ، ففي رأينا أنه إذا قال : نزلت في فلان أو أحسب أنها نزلت فيه كان البحث موضع نظر ، منه ما رواه عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما ، خاصم الزبير رجل من الأنصار في شراج الحرة ، فقال النبي ﷺ : « اسق يازبير ، ثم أرسل إلى جارك ، فقال الأنصاري : يارسول الله ، أن كان ابن عمك ؟ فتلون وجه النبي ﷺ .

قال الزبير : فما أحسب هذه الآيات إلا نزلت في ذلك : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ ^(٢) [النساء : ٦٥] .

ولعل الآية نازلة على الأرجح في أهل الكتاب ، خلافاً لما يرى القدامى وفاروق حمادة من المعاصرين ، خصوصاً أن الزبير لم يجزم إذ قال : أحسب ، فلا بد لقبول السبب من قرائن تؤيد القضية .

ولا بد أن نفرق هنا بين ماهو نص وما هو بيان ، فمن النص أن يقول الراوي : سبب نزول الآية كذا ، ومنه أيضاً شرط وجود الفاء التعقيبية ، إذ يقال ، بعد سرد الحادثة أو السؤال : فنزل قوله تعالى ، سنسرد أمثلة بعد قليل ، فما روي عن الزبير يمكن أن يعد بياناً لا نصاً .

(١) البرهان : ٥٦/١ .

(٢) البخاري ، المساقاة ، ح (٢٢٣١) ، ومسلم ، الفضائل ، ح (٢٣٥٧) ، والترمذي ، الأحكام ، ح (١٣٦٣) ، وابن ماجه ، كتاب النبي ﷺ ، ح (١٥) ، وأبو داود ، القضاء ، ح (٣٦٣٧) ، والنسائي ، ح (٩٥٦٤) والبيهقي في السنن الكبرى ح (١١٦٣٤) ، وابن حبان ، الإيمان ح (٢٤) .

وقد يغلط الراوي بين لفظ تلا ونزل ، منه عند الترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما : « مر يهودي بالنبي ﷺ ، فقال : كيف تقول يا أبا القاسم ، إذا وضع الله السموات على ذه ، والأرضين على ذه ، والماء على ذه ، والجبال على ذه ، وسائر الخلق على ذه ، فأنزل الله : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾ [الأنعام : ٩١] .

فقد وهم الراوي في قوله : (فأنزل) والحديث عند البخاري بلفظ : « فتلا رسول الله ﷺ » وهو الصواب الذي يعضده كون الآية مكية حيث لا يوجد يهود .

فإذا وجدنا نصاً صريحاً بالسبب وإلى جانبه بيان في القضية الواحدة والآيات نفسها ، أخذنا بالنص ، وجعلنا الرواية الأخرى بيان مدلول الآية ، فالنص أقوى في الدلالة من المحتمل كما عند الأصوليين ، وليراجع الدارس ماجاء في الآية : ﴿ نَسَاؤُكُمْ حَرَّتْ لَكُمْ ﴾ [البقرة : ٢٢٣] عند السيوطي لبيان القضية في نصين .

وقال جمال الدين القاسمي رحمه الله (١٣٣٢هـ) : « إن الصحابة والتابعين كثيراً ما يقولون : نزلت الآية في كذا وكذا ، وكان غرضهم تصوير ما صدقت عليه الآية ، وذكر بعض الحوادث التي تشملها الآية بعمومها ، سواء تقدمت القصة أم تأخرت ، إسرائيلياً كان ذلك أو جاهلياً أو إسلامياً ، استوعب جميع القيود أو بعضها » (١) .

ومما نزل قبل الحكم كما يرى الإمام البغوي (٣١٧هـ) قوله تعالى : ﴿ لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴿١﴾ وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴿٢﴾ ﴾ [البعد : ١-٢] ، فالسورة مكية ، وقد ظهر أثر الحِلِّ يوم فتح مكة حتى قال عليه الصلاة والسلام : « أحلت

(١) محاسن التأويل ، القاسمي : ٣١/١ .

لي ساعة من نهار»^(١) .

ويمكن أن يعد هذا من باب المعجزات الغيبية المستقبلية ، من مثل الوعد بالنصر ، إذ نزل بمكة ﴿ سَيَهْزِمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ ﴾ [القمر : ٤٥] ، وقال عمر رضي الله عنه : كنت لا أدري أي الجمع يهزم ؟ فلما كان يوم بدر رأيت رسول الله ﷺ يقول : ﴿ سَيَهْزِمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ ﴾^(٢) .

وفي هذا المثال نؤيد الدكتور نصر حامد أبو زيد ، إذ ذهب إلى أن « سياق الآية في سورتها يكشف أنها تتضمن مقارنة بين آل فرعون وبين مشركي مكة ، وهي مقارنة يمكن تلمسها في انتقال النص من قصة فرعون إلى تهديد أهل مكة »^(٣) .

وكذلك لا نستطيع أن نقول مع السيوطي : إن آية : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ﴾ [الأعلى : ١٤] يستدل بها على زكاة الفطر إذ لم يكن في مكة صيام ولا عيد ولا زكاة ، فهذا يجعلنا نفرق بين الزكاة وهي العطاء العام وبين فرضية الزكاة بأنواعها ومصاريفها وتساها البغوي في مثل هذه المرويات جعله يقبل قضية سبق النص على الحكم .

* أمثلة :

١- عن ابن عباس رضي الله عنهما : لما نزلت : ﴿ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ

(١) لباب التأويل في معالم التنزيل للبغوي ، والبخاري ، العلم ، ح (١٠٤) ، ومسلم ، الحج ، ح (١٣٥٣) ، والترمذي ، الديات ، ح (١٤٠٦) ، والبيهقي السنن الكبرى ، ح (٩٧٢٥) ، والنسائي ، الحج ، ح (٣٨٥٩) ، والمسنند لأحمد ح (٢٢٧٩) .

(٢) البخاري ، التفسير ، ح (٢٧٥٨) ومسنند أحمد ، ح (٣٠٤٣) ، والمعجم الكبير ، ح (١١٩٧٦) ، والنسائي ، التفسير ، ح (١١٥٥٧) .

(٣) مفهوم النص ، ص/ ٩٧ .

الْأَقْرَبِينَ ﴿الشعراء : ٢١٤﴾ ، خرج رسول الله ﷺ ، حتى صعد الصفا ، فهتف فاجتمعوا إليه ، فقال : « أرايتم لو أخبرتكم أن خيلاً تخرج بسفح هذا الجبل أكنتم مصدقي ؟ » قالوا : ما جربنا عليك كذباً ، قال : « فإني نذير لكم بين يدي عذاب شديد » فقال أبو لهب : تباً لك ألهذا جمعتنا ؟ فنزلت : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾ ^(١) [المسد : ١] .

٢- وتكون الحادثة من جماعة من الصحابة رضي الله عنهم ، مثل أولئك الصحابة الذين كانوا يُصافون المنافقين ، ويواصلون رجالاً من اليهود ، لما كان بينهم من القرابة والصداقة والحلف والجوار والرضاع ، فأنزل الله تعالى : ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوْا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ ^(٢) [آل عمران : ١١٨] .

٣- وقد تكون الحادثة خصومة دبت بين المسلمين ، كالخلاف الذي شجر بين جماعة من الأوس والخزرج بدسيسة من اليهود ، حتى تنادى الطرفان : السلاح السلاح ، فنزل قوله تعالى : ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تُطِيعُوا قَرِيبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ ﴾ [آل عمران : ١٠٠] وهي توازي الآية السابقة في المضمون .

٤- ومن الحوادث الداعية حادثة الإفك ، فنزل ما يعد حكماً جديداً غير معروف عند المسلمين سواء حد القاذف وحد الزاني ، قال عز وجل : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ

(١) البخاري ، التفسير ، ح (٤٦٨٧) ، ومسلم ، الإيمان ، ح (٢٠٨) ، وابن حبان ،

التاريخ ، ح (٦٥٥٠) ، والنسائي ، التفسير ، ح (١١٣٧٦) .

(٢) أسباب النزول ، الواحدي ، ص / ٣٨ .

مَا أَكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١١﴾ [النور : ١١] .

وقد قامت حادثة الإفك على اتهام بعض المنافقين أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها بالزنى لواقعة نسجوا منها ملابسات جريمة وهمية ، ثم اتضح الحق وبرأها عز وجل في الكتاب المبين .

فليس يعني هذا تفشي الزنى في المدينة المنورة إلا إذا كان بعض الدارسين يتصورون كل مدن العالم باريسهم المثالي المخضل بالفاحشة ويرمون بعقدهم النفسية على سيد البشرية ﷺ ، وليس كل حكم يستوجب واقعاً حالياً .

لذلك نرى من المغالطة التاريخية أن تقول فاطمة المرنيسي : « وسوف تكون حبيبته عائشة الفريسة التي يقبض عليها أعداؤه ، كي يؤذوه ، ويجعلوه يتذوق الكعكة المسمومة بإفقاده الثقة باتهامها بالزنى ، وهو في الجو الذي كان فيه مجروحاً معرضاً لإساءتهم ، سوف يفقد من قدرته على مقاومة عمر ، ويقبل حبس النساء ، وسيوافق على الحجاب ، وعلى إعادة قيام السيادة الذكورية »^(١) .

٥- ومنه ما نزل تنبيهاً وتحذيراً للمسلمين كي لا تعاد الكرة في الغلط ، وذلك يوم غزوة أحد ، لما خالف الرماة أوامر القائد الأعظم عليه الصلاة والسلام ، فغادروا أمكتهم طمعاً في الغنائم ، فكانت النتيجة هزيمة المسلمين مخلفين عدداً من الشهداء .

فأنزل الله تعالى تحذيراً من تكرار هذه المخالفة : ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّونَهُمْ بِإِذْنِهِ ۖ حَتَّىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَزَّعْتُمْ

(١) أسباب النزول أو غيره ، وراجع تفسير سورة النور لأبي الأعلى المودودي .

(٢) الحريم السياسي ، ص/ ٢٠٨ .

فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرْسَلَكُمْ مَا تُحِبُّونَ مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا
وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا
عَنْكُمْ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴿آل عمران : ١٥٢﴾ .

٦- وكذلك اغتر المسلمون يوم حنين بكثرتهم وأعجبتهم الوسائل
الأرضية والأسباب القريبة ، حتى حتموا النصر وهزيمة العدو ولم يستنوا
كما حدث لأصحاب الجنة ، ثم حدث العكس ، فعلى الرغم من قلة
العدو انهزم المسلمون ، فثبت عليه الصلاة والسلام مع بعض الصحابة
مستعيذاً القوة والنصر بعد الفلول الهاربة .

فأنزل الله عز وجل محذراً من هذا الخطأ قوله : ﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي
مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا
وَصَافَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ
سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَنْزَلَ جُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ الَّذِينَ
كَفَرُوا وَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ ﴾ ^(١) [التوبة : ٢٥-٢٦] .

ويلحظ ههنا الإظهار « المؤمنين » ولم يقل عليكم ليربط الثبات
بالإيمان وليشتد التحذير الذي يشكك بالعقيدة ، كما يلحظ أن إعجابهم
بكثرتهم كان نتيجة سوء تدبير عقلي تكتيكي وليس نابعاً من عنجهية نفسية
لا يوصم بها الصحابة رضي الله عنهم أجمعين .

٧- ومن الأحداث المكية أن أشراف قريش اجتمعوا عند رسول الله ﷺ
وقالوا له : إن أردت أن تؤمن بك فاطرد هؤلاء الفقراء من عندك ؛ يعنون
بلااً وخباباً وصهبياً وغيرهم فإننا نأنف أن نجتمع بهم ، وتعين لهم وقتاً
يجتمعون فيه عندك .

(١) الدرر في اختصار المغازي والسير ، ابن عبد البر ، ص/ ٢٦٦-٢٧٢ .

فأنزل الله عز وجل : ﴿وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُمْ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾^(١) [الكهف : ٢٨] .

٨- ومن الأحداث المكية ماروي عن خباب بن الارت رضي الله عنه قال : كنت قيناً - حداداً - وكان لي على العاص بن وائل دين ، فجئت أتقاضاه ديني ، فقال لي : لا أعطيك دينك حتى تكفر بمحمد وتعبد اللات والعزى ، فقلتُ : لا أكفر حتى يميئك الله ثم يبعثك ، فقال : إني إذن لميت ثم مبعوث ، فانتظرني إلى ذلك اليوم ، فساوتني مالا وولداً ، ، فأوفيك دينك .

فأنزل عز وجل فيه قوله : ﴿أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِيَنَّكَ مَالًا وَّوَلَدًا ﴿٧٧﴾ أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا ﴿٧٨﴾ كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا ﴿٧٩﴾﴾^(٢) [مريم : ٧٧-٧٩] .

٩- ويكون النزول جواباً لسؤال يتعرض له النبي عليه الصلاة والسلام من الصحابة ، مثل أم سلمة أم المؤمنين رضي الله عنها إذ قالت : يا رسول الله ، لا أسمع ذكر النساء في الهجرة بشيء ، فتزل قوله عز وجل : ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتَنِي بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾^(٣) [آل عمران : ١٩٥] .

(١) مفاتيح الغيب للرازي : ١١٥/٢١ .

(٢) مسلم ، صفة القيامة ، ح (٢٧٩٥) ، والسنن الكبرى للبيهقي ، ح (١١٠٦٤) ، والترمذي ، التفسير ، ح (٣١٦٢) ، وابن حبان ، السير ، ح (٤٨٨٥) ، ومستد أحمد ، ح (٢١١٠٥) ، والنسائي ، التفسير ، ح (١١٣٢٢) .

(٣) الترمذي ، التفسير ، ح (٣٠٢٣) والمعجم الكبير للطبراني ح (٥٠٠) ، والمستدرك ح (٣١٧٤) .

١٠- ولا يشترط أن يتصل السؤال بأمر مضي ، بل يتعلق بالماضي والحاضر والمستقبل ، ومما يتصل بالماضي : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنْ ذِي الْقُرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُوا عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا ﴾ [الكهف : ٨٣] وما يتصل بالحاضر : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء : ٨٥] ، وما يتصل بالمستقبل : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجِيبُهَا لَوْفِهَا إِلَّا هُوَ ﴾ [الاعراف : ١٨٧] .

وليس يشترط أن يكون نزول الآية عقب السؤال والحادثة مباشرة ، فيكون الجواب القرآني على الفور أو على التراخي ، فعندما سئل عليه الصلاة والسلام بعض الأسئلة قال : أخبركم غداً .

فتزل بعد خمس عشرة ليلة من السؤال قوله عز وجل بعد الكلام على أهل الكهف : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا ﴾ [٢٣] إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَأَذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدِيَنِي رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدًا ﴾ (١) [الكهف : ٢٣-٢٤] .

وكذلك نزلت آيات النور المتعلقة بالإفك بعد شهر تقريباً من الحادثة ، وذلك التراخي للتذكير بمصدر الوحي ودفع الارتجالية عن القرآن الكريم .

إن علم أسباب النزول يبين المواءمة الفكرية والفنية والرحمة في احتواء المواقف ، وليس من مانع عقلي ولا شرعي أن تكون الآيات عبرة عامة لكل مسلم ، وذلك من خلال التمثل بالواقعة والمقارنات ، فليس القرآن الكريم كتاب العرب أو الصحابة وحدهم .

وليس لنا أن نبالغ في احتواء الواقع حتى نقول بسبق الواقع على

(١) تفسير القرآن العظيم ، ابن كثير ، ٣/ ١٣٠ .

النص ، فما قاله الدكتور حسن حنفي لا يليق بمسلم ولا عاقل غير مسلم ، قال : « إن ماعبر عنه القدماء باسم أسباب النزول لهو في الحقيقة سبق الواقع على الفكر ومناداته له ، كما أن ماعبر عنه القدماء باسم الناسخ والمنسوخ ليدل على أن الفكر يتحدد طبقاً لقدرات الواقع وبناء على متطلباته ، إن تراخى الواقع تراخى الفكر ، وإن اشتد الواقع اشتد الفكر »^(١) .

فهذه الواقعية تعني أن الله عز وجل يساير الناس في القرآن ، بل تعني أن القرآن واقعي ذو مصدر بشري ، فالواقع هو المصدر ، ويقول ما يوضح كلمة الكفر : « بالتحامنا بالواقع يمكن صياغة حلول لمشاكلنا تكون بالضرورة مصداقاً للوحي ، فالواقع هو الذي يفرض نفسه ، وهو أبلغ من كل نص . الواقع هو مصدر النص ، والبداية بالواقع هو الرجوع إلى المنبع والمصدر والأساس »^(٢) .

ب- أشكال الرواية :

١- الترجيح بين الروایتين :

وذلك أن تكون إحدى الروایتين صحيحة وتكون الأخرى ضعيفة ، فيؤخذ بالرواية الصحيحة من باب أولى ، مثل سبب النزول في سورة الضحى ، فجاء في الصحيحين : « اشتكى رسول الله ﷺ فلم يقم ليلة أوليتين ، فأتته امرأة ، فقالت : يا محمد ، ما أرى شيطانك إلا قد تركك ، فأنزل الله : ﴿ وَالضُّحَى ۝ ١ وَلَيْلٍ إِذَا سَجَى ۝ ٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ۝ ٣ ﴾ »^(٣) [الضحى : ١-٣] .

(١) التراث والتجديد ، ط/ ١ ، دار التنوير للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص/ ١٣ .

(٢) الدين والثورة في مصر : اليمين واليسار في الفكر الديني ، ص/ ٧٣-٧٤ .

(٣) البخاري ، التفسير ، ح (٤٦٦٧) ، ومسلم ، الجهاد والسير ، ح (١٧٩٧) ، =

وثمة رواية في تفسير القرطبي كررها السيوطي من غير نقد وذلك :
 « أن جَزْواً دخل بيت النبي ﷺ ، فدخل تحت السرير فمات ، فمكث
 النبي ﷺ أربعة أيام لا ينزل عليه وحي ، فقال : ياخولة - خادمة - ما حدث
 في بيت رسول الله ؟ جبريل لا يأتيني ، فقلت في نفسي : لو هيأت البيت
 وكنته ، فأهويت بالمكنسة تحت السرير ، فأخرجت الجرو ، فجاء
 النبي ﷺ ترعد لحيته ، وكان إذا نزل عليه أخذته الرعدة ، فأنزل الله :
 ﴿ وَالضُّحَى (١) وَالْأَيْلِ إِذَا سَجَى ﴾ (١) .

ولا نتصور أن يتوقف خبر السماء الجليل لأجل هذا المخلوق الميت
 الذي لا يكون التخلص منه بالمصادفة وبأمر المرسل إليه عليه الصلاة
 والسلام حتى لا تتوقف الرسالة ، أم هو درس في النظافة .

ولماذا لا ننظر في مضمون السورة فنقرأ ما هو إجابة على ملاسنة ،
 فالمرأة تعيره بنسيان المصدر له ، فكان الجواب توثيق الصلة بالسماء ،
 هذا من حيث المتن الساذج .

أما السند فقد قال ابن حجر العسقلاني : « قصة إبطاء جبريل بسبب
 الجرو مشهورة ، لكن كونها سبب نزول الآية غريب ، وفي إسناده من
 لا يعرف ، فالمعتمد ما في الصحيح » (٢) .

ولندع ما كان ضعيفاً غريباً في سبيل غريلة الموروث ، وإلا أخذنا
 بتعدد الأسباب على ضعفها ، فعدم نبذ الضعيف وعدم الترجيح ، يجعلنا
 نأخذ بالتعدد وهو مربك ، فلا نصدق أن يكون للآية : ﴿ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ

= ومسنَد أحمد ، ح (١٨٨٢٣) ، والمعجم الكبير ، ح (١٧٠٩) ، والسنن الكبرى
 للبيهقي ، ح (٤٤٩٦) .

(١) الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي ، ٨٣/٣٠ ، والإتقان : ٣٢/١ .

(٢) فتح الباري : ٢٠٠/١ .

تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا ﴿١﴾ تسع روايات عند الطبري ، وهذا النهج مقرون أيضاً بابن كثير والقرطبي .

٢- الترجيح مع صحة الطرفين :

وذلك أن توجد روايتان صحيحتان في سبب نزول آية وإلحادهما مرجح على الأخرى ، فنأخذ بالراجحة دون المرجوحة بعد دراسة الحثيات القوية من مشاهدة الراوي والقرائن المحيطة ، فههنا جهد موضوعي مبارك لعلماء الحديث رضي الله عنهم .

فعند الإمام البخاري : قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : « كنت أمشي مع النبي ﷺ بالمدينة وهو يتوكأ على عسيب ، فمر بنفر من اليهود ، فقال بعضهم : لو سألموه ، فقالوا : حدثنا عن الروح ، ققام ساعة ، ورفع رأسه ، فعرفت أنه يُوحى إليه ، فنزلت : ﴿ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي ﴾ [الإسراء : ٨٥] .

وأخرج الإمام الترمذي عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما : قالت قريش لليهود : أعطونا شيئاً نسأل به هذا الرجل ، فقالوا : اسألوه عن الروح ، فنزلت الآية (٢) .

ونردف هنا بأن سند الترمذي أقل قوة من سند الشيخين ، هذا واضح جلي معروف عند العلماء ، وإذا لم يكتف به ننظر في المتن ، فابن مسعود شاهد الحادثة وهو راويها بخلاف ابن عباس الذي ولد أيام الدعوة الأولى في مكة ، ثم إن مكة خالية من اليهود .

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن : ٥٥٦/٣ .

(٢) البخاري ، العلم ، ح (١٢٥) ، ومسلم ، المناققين ، ح (٢٧٩٤) ، والترمذي ، التفسير ، ح (٣١٤٠) ، والمسند : ٢٥٥/١ ، والنسائي ، التفسير ، سورة الكهف ، ح (١١٣١٤) . ومسند أحمد : ٢٥٥/١ .

ولا نرجح أن يستعين عربي بعنجهيته وأنفته بيهودي مع كون العربي يعد اليهودي مواطناً غريباً هو من الدرجة الثانية أو أكثر ، ولا يمكن أن نأخذ بهذا المتن لكون سورة الإسراء مكية ، وهذه الآية منها مدنية بلا خلاف .

٣- التعارض مع انتفاء المرجح :

أي أن تتعارض روايتان مستويتان في الصحة والقوة ، وكل منهما سبب نزول الآية ، ولا يمكن الجمع بين الروايتين إلا بقبول تعدد السبب ، مثل الآية : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٦﴾ وَالْخَمْسَةُ أَنْ لَعْنَتْ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنْ الْكَاذِبِينَ ﴾ [النور : ٦-٧] وهي آية اللعان .

جاء عند الإمام البخاري : عن سهل بن سعد رضي الله عنه أن عويمر العجلاني قال : « يارسول الله ، رجل وجد مع امرأته رجلاً ، أيقنته فقتلونه ، أم كيف يصنع ؟ فقال رسول الله ﷺ : « قد أنزل الله القرآن فيك وفي صاحبك » فأمرهما رسول الله ﷺ بالملاعنة بما سمي الله في كتابه ، فلاعنها ، ثم قال : يارسول الله ، إن حبستها فقد ظلمتها ، فطلقها ، فكانت سنة لمن كان بعدهما في المتلاعنين . . » (١) .

وعنده أيضاً عن ابن عباس رضي الله عنهما أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي ﷺ بشريك بن سحماء ، فقال النبي ﷺ : « البينة أو حد في ظهرك » ، فنزل جبريل وأنزل عليه : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ ﴾ (٢) [النور : ٦] .

(١) البخاري ، التفسير (٤٤٦٩) .

(٢) البخاري ، التفسير (٤٤٦٩) .

وهكذا أمكن الأخذ بكلتا الروایتين لقرب زمانيهما وعمل بهما ، باعتبار أن الآية الكريمة نزلت إجابة للحادثتين معاً ، إذ لا جائز أن نردهما لأنهما صحيحتان ، ولا جائز أيضاً أن نأخذ بواحدة ونهمل الأخرى ، فلا مرجح بينهما ، فتعين إذن الأخذ بهما معاً .

وقال الإمام ابن حجر في الشرح : « لمانع من تعدد الأسباب » وقال الخطيب البغدادي : « لعلهما اتفق لهما ذلك في وقت واحد »^(١) وكذلك رأي النووي .

٤ - التعارض مع انتفاء المرجح والجمع بين الروایتين :

ويؤول العلماء هذا بتكرار النزول ، قال الإمام الزركشي : « قد ينزل الشيء مرتين ، تعظيماً لشأنه ، وتذكيراً به عند حدوث سببه ، وخوف نسيانه »^(٢) ، مثل الآية : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ ﴾ [النحل : ١٢٦] إلى نهايتها .

أخرج الإمام البيهقي عن أبي هريرة رضي الله عنه : « أن النبي ﷺ وقف على حمزة حين استشهد وقد مثل به ، فقال : لأمثلن بسبعين منهم مكانك ، فنزل جبريل والنبي ﷺ واقف بخواتيم سورة النحل » .

وأخرج الإمام الترمذي والحاكم النيسابوري عن أبي بن كعب رضي الله عنه : « لما كان يوم أحد أصيب من الأنصار أربعة وستون ومن المهاجرين ستة ، منهم حمزة رضي الله عنه ، فمثلوا بهم ، فقالت الأنصار : لئن أصبنا منهم يوماً مثل هذا لترين عليهن ، فلما كان يوم فتح

(١) فتح الباري ، وشرح الزرقاني على الموطأ : ٢٤٥/٣ ، وتحفة الأحوذى باب سورة النور .

(٢) الإقتان ، ٧٧/١ .

مكة أنزل الله سبحانه : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا ﴾ [النحل : ١٢٦] ، فاللافت للنظر عدم إمكان الجمع لتباعد الزمان بين أحد وفتح مكة .

ومنه أيضاً أن سورة الإخلاص نزلت مرة جواباً للمشركين بمكة ، ومرة جواباً لأهل الكتاب بالمدينة ، كما يرى الإمام الزركشي ، ولكن علينا ألا نبالغ بمقدار ما نزل مرتين .

ومنه الآية الكريمة : ﴿ مَا كَانَتْ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَىٰ قُرْبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴾ [التوبة : ١١٣] ، ورد أنها نزلت بعد وفاة أبي طالب ، إذ قال النبي ﷺ : « لأستغفرن لك ما لم أنة عنه » فنزلت الآية .

ويرى الدارسون أنها نزلت نهياً عن استغفاره لأمه ، ولكن نقراً عند الواحدي : عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال النبي ﷺ : « إن القبر الذي رأيتموني أناجي فيه قبر آمنة بنت وهب ، وإنني استأذنت ربي في زيارتها فأذن لي فيه ، واستأذنت ربي في الاستغفار لها ، فلم يأذن لي فيه ، ونزل : ﴿ وَمَا كَانَتْ أَسْتَغْفَرُ لِأَيِّهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ ﴾ [التوبة : ١١٤] .

فهذه آية تالية لآية الاستغفار للمشركين ، ثم إن أمه غير مبلغة بالإسلام ولا نظن أن نسميها في المشركين وهذه قضية ذات شجون ، وفي الحديث إشكال إذ لم يقل قبر أمي ، بل ذكر اسمها وهذا غريب في مثل هذه اللحظة العاطفية^(١) .

وكان الدكتور محمد سالم أبو عاصي قد ردّ ردّاً موفّقاً على مقولة

(١) أسباب النزول ، ص/٢٢٣ ، وثمة نص للترمذي حسن الاستاد عن علي رضي الله عنه أن الآية نزلت في رجل كان يدعو لأبويه المشركين ، تفسير ابن كثير : ٤١٦/٣ ، وأسباب النزول للواحدي ، ص/١٧٧ ، والترمذي ، الجنائز ، ح (٧٩٢) .

تكرار النزول بأن تعليل التعظيم غير مقنع ، لأن القرآن جميعه معظم ولا يقتصر الأمر على الفاتحة ، أما تعليل خوف النسيان ، فإنه احتمال يدخل في سائر القرآن أما النزول على حرفين مختلفين فإنه يستبعد سائر القرآن الذي نزل على سبعة أحرف^(١) .

وإذا صدقت الحادثة الأخيرة ، فإنها بمعنى واحد إزاء موت أبي طالب ، فالقضية هي النهي عن الاستغفار لغير المسلمين ، ولا نستطيع أن نتكئ على مثل هذه المرويات لنقول مع حامد أبو زيد : « وما دام منهج التلقي قد وصل إلى افتراض إمكانية نزول الآية أو السورة مرتين ، فلماذا لا يكون كل نزول منهما مرتبطاً بمعنى محدد ، بحيث يكون تعدد المعاني مرهوناً بتعدد مرات النزول »^(٢) .

نقول : إن التوحيد في سورة الإخلاص يخاطب كفوراً واحداً عند أهل مكة وأهل الكتاب ثم هذه مرويات ليست متواترة ولا كثيرة حتى نقيس عليها جدلية النص المفتوح والقراءة المعاصرة الحرة ، فلماذا نتناسى الصحيح الكثير ، ونهرع وننبش في القليل الضعيف ، وكيف يغير الله معنى كلامه في كل نزول ، هل هذه معاصرة علمية ؟

والجدير بالذكر أن سردنا لهذه الأشكال الأربعة من تعدد الرواية لا يعني كثرة النازل وفق هذا التعدد ، كما لا يعني صحة جميع النصوص ، وبالمقابل ثمة نصوص تؤكد نازلين لسبب واحد ، مثل سؤال أم سلمة أم المؤمنين رضي الله عنها : يا رسول الله ، لا أسمع ذكر الله النساء في الهجرة بشيء ، فأنزل الله : ﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمَلٍ مِّنْكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنِّي بِبَعْضِكُمْ مِّنْ بَعْضٍ فَأَلْزَمَ الْكُفْرَ وَالْكَافِرِينَ هَاجِرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِينِهِمْ

(١) أسباب النزول ، د . أبو عاصي ، ص/ ١٥٠-١٥١ وراجع ١٥٠-١٦٣ .

(٢) مفهوم النص ، ص/ ٨٦ .

وَأَوْدُوا فِي سَبِيلِي وَقَتَلُوا وَقَتِلُوا لَا كُفْرَنَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَا دُخْلَنَّهُمْ جَنَّتِ بَجْعَرِي
مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ ﴿١﴾ [آل عمران : ١٩٥] .

وأخرج الحاكم النيسابوري عنها أيضاً : قلت : يا رسول الله ، تذكر
الرجال ولا تذكر النساء ، فأنزل الله : ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ
وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَنِينَ وَالْقَنِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ
وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّابِغِينَ
وَالصَّابِغَاتِ وَالْحَافِظِينَ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا
وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب : ٣٥] ، وأنزلت ﴿ إِنِّي
لَا أَضِيعُ عَمَلٌ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى ﴾ (٢) .

وأخرج الحاكم عنها أيضاً : قالت : يغزو الرجال ولا تغزو النساء ،
وإنما لها نصف الميراث ، فأنزل الله : ﴿ وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ
بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ
وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴾ [النساء : ٣٢] .
وأنزل : ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ﴾ .

ويبدو لنا أن واقعة السؤال واحدة ، إذ لا ترجح أن تعيد السؤال عن
الأمر بعد معرفتها بالآية الأولى ، ونرجح أن ذكر الهجرة والغزو في واقعة
واحدة ، فالأحاديث ذات أصل واحد ، ويحتمل أن يكون الراوي نقل
جزءاً من السؤال وترك الآخر ، فنزلت الآيات الثلاث جواباً على سؤال
واحد .

ومن هذا القبيل ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما : كان
رسول الله ﷺ جالساً في ظل شجرة ، فقال : « إنه سيأتكم إنسان ينظر

(١) الترمذي ، التفسير ، ح (٣٠٢٣) ، والمعجم الكبير للطبراني ، ح (٥٠٠) .

(٢) المستدرک ، ح (٣١٧٤) .

إليكُم بعيني شيطان ، فإذا جاء فلا تكلموه » فلم يلبثوا أن طلع عليهم رجل - وهو ابن جلّاس - أزرق العينين ، فدعاه رسول الله ﷺ فقال : علام تستمني أنت وأصحابك ، فانطلق الرجل ، فجاء بأصحابه ، فحلفوا بالله ما قالوا ، حتى تجاوز عنهم ، فأنزل الله : ﴿ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ ﴾^(١) [التوبة : ٧٤] .

فهذا الحديث من معجزاته الغيبية في الحاضر ﷺ ، وكون الرجل أزرق العينين يدعو إلى التشاؤم لصلة زرقة العينين بالروم وهم أعداء الجوار .

وقد أخرج الحاكم النيسابوري والإمام أحمد هذا الحديث بلفظه وقالوا : فأنزل الله : ﴿ يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكَ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ ﴾ [المجادلة : ١٨] وتبدو الآية الأخيرة عامة لا تقتصر على نفر من الناس .

ج - أبعاد أسباب النزول :

إن هذا العلم يتقاطع بين أربع فئات من الدارسين : الفئة الأولى مكثرة من سرد الأسباب بين غث وسمين من الروايات على سبيل الثقافة التجميعية والتلفيق ، يكثر جهد هؤلاء في كتب التفسير بالمأثور القديمة ، ومصنفات علوم القرآن القديمة .

وكان المادة خاصة بالمنهج القديم والعصر القديم ، فهذا الشيخ جمال الدين القاسمي يعجب بمنهج الشاطبي في الاعتماد على أسباب النزول وملاءمة الواقع للنص ، لكن لا يتبعه في الأخذ بالصحيح من هذه

(١) مسند أحمد ، ح (٢١٤٧) ، والمعجم الكبير ، ح (١٢٣٠٧) ، والأحاديث المختارة ، ح (١٧٦) .

الأسباب ، وعلى كل حال هذه المادة عند المعاصرين عموماً ضئيلة .

والفئة الثانية منكرة لأسباب النزول دفعاً لخصوصية الآية وحجاً في تجاوز الزمان والمكان ، ولاعتماد هذا العلم على النقل الصحيح والمردود ، فشكوا في المرويات ، من هؤلاء الشيخ محمد عبده ، والشيخ محمد رشيد رضا وإن كانت الدعوة قديمة كما فندها السيوطي^(١) ، ومن المعاصرين الدكتورة عائشة عبد الرحمن ، وكأنما صارت هذه المادة مجرد تاريخ لأحداث عابرة .

والفئة الثالثة معاصرة تقف بالطرف المقابل للفئة الإيمانية ، فتعد كل آية نزلت بسبب ، وأن القرآن لأم الواقع ، وأن الواقع يتغير ، وثمة بحوث مستفيضة حول النص والواقع عند المستشار محمد سعيد العشماوي ، ود . حسن حنفي ود . طيب تيزيني ود . نصر حامد أبو زيد ، وكان من متطلبات المنهج الواقعي أن يتأكدوا من حجم القرآن الذي نزل بسبب ، حتى لا تبني فرضياتهم على وهم .

والفئة الرابعة يمكن أن نطلق عليها الفرقة الناجية التي لم تهمل أسباب النزول ولم تهمل عمومية النص ، فجمعت بين الفرد والجماعة وبين النسبي والمطلق والثابت والمتحول ، وذلك في ظل القاعدة الذهبية : « العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب » .

ونذكر مثلاً يوضح هذا النهج القويم في التوفيق ، قال تعالى : ﴿ وَإِنْ تَبَدَّلُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخَفْتُمْ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ ﴾ [البقرة : ٢٨٤] ، فتعجب الصحابة وثقلت عليهم الآية ، فكيف يحاسبهم بما هممت به نفوسهم ولم يعملوه وقالوا لنبيهم عليه الصلاة والسلام : قد أنزل الله عليك هذه الآية

(١) تفسير المنار : ٥٧-٥٨ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، والإتقان : ٣٠/١ .

ولا نطيقها ، فإذا الوحي ينزل بالتخفيف واليسير : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ [البقرة : ٢٨٦] .

فالآيتان يخاطب بهما الصحابة وغيرهم ، فإن عددنا الآية الأولى خطاباً عاماً ، لا يمكن عدّ الآية الأخرى خطاباً خاصاً ، لأنها مناط التكليف لكل إنسان ، ونعود إلى مناقشة المغالطين بعد بيان فوائد علم الأسباب وهي :

١- بيان المعنى :

قال الشيخ أبو الفتح القشيري (٤٦٥هـ) : « بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني الكتاب العزيز ، وهو أمر تحصيل للصحابة بقرائن تحتفّ بالقضايا »^(١) .

وقال ابن تيمية رضي الله عنه : « سبب النزول يعين على فهم الآية ، فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبّب »^(٢) . وهذا أمر بدهي يقول به كل العلماء وإن لم ينسب هذا الرأي إلا لبعض العلماء .

وهذا ليس عاماً بل يقتصر على قليل من القرآن كان قد نزل بسبب ، ونوضح بمثال الآية الكريمة : ﴿ وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾ [البقرة : ١١٥] .

فلولا بيان الأسباب لفهم منها الإباحة بالتوجه إلى أي ناحية في أي وقت ، فيبين سبب النزول أنها نزلت في مجموعة من الصحابة كانوا في سفر ، فتحيروا في مكان القبلة وكانت للمسجد الأقصى ، وكانت صلاة نافلة ، فلما طلعت الشمس أدركوا أنهم صلوا لغير القبلة ، فهذه الآية خاصة ، ويجوز الأخذ بها عند الضرورة اليوم ، فتكون خطاباً عاماً .

(١) البرهان للزركشي : ١/ ١٢٢ .

(٢) مقدمة في أصول التفسير .

٢- التعلق بالنص :

تتجلى الحكمة في تسمية أسباب النزول بالقصة ، فيقال : قصة الآية ، فالآيات تتلى في كل عصر ، وتذكر معها أقاصيص السلف ، وكأنها أقاصيص المتلقين الآخرين ، خصوصاً أن القارئ اليوم يتصور ملامح المجتمع الإسلامي الأول ويوميات الصحابة ، وكأنه يعيش أيام نزول الوحي ، فضلاً عن الاقتداء بالتجربة البشرية التي أحاطت بها المشيئة الإلهية ، مع مانفيد كلمة (قصة الآية) من تقصي الخبر الصحيح لغة .

٣- تيسير الحفظ :

فمعرفة الأسباب تيسر الفهم والحفظ وتثبت في الذهن ، لأن ربط الأسباب بالمسببات والأحكام بالحوادث والحوادث بالأشخاص والأزمنة والأمكنة ، كل ذلك من دواعي تقرير الأشياء ورسوخها في الذهن وسهولة استذكارها عند استذكار مقارناتها في الفكر ، بسبب تداعي المعاني كما في علم النفس^(١) .

وما نعرفه من مناسبة القصيدة التي تقوي من الحفظ ، هو حفظ جزئي ، إذ قطعة صغيرة من السورة نزلت بسبب ، فلا يعول عليه قصداً كلياً ، وإلا طلبنا من التلاميذ الصغار في الكتاتيب الرجوع إلى أسباب النزول قبل البدء بجزء عم يتساءلون .

٤- إقامة الحجة :

يزداد المؤمن إيماناً بالآيات بعد معرفة الأسباب ، فيحرص على تنفيذ الأحكام لما يتجلى له من المصالح والحكم ، وأما الكافر فتسوقه تلك

(١) مناهل العرفان : ١٠٧/١ .

الحكم الباهرة إلى الإيمان إن كان منصفاً ، وذلك حين يعلم أن هذا التشريع يقوم على المصلحة لا على الاستبداد^(١) .

ولكن لم نسمع بمن ساقته أسباب نزول أربعمئة آية إلى الإيمان بعد كفر ، ولكن نقول هذه زيادة في إقامة الحجة على الكافر سواء آمن أو ظل على حيوانيته .

فأسباب النزول أعطت في رأي الدكتور زرزور : « إضاعة على واقعية هذا الدين وأن أحكامه عملية لا نظرية ، وأدعى إلى الفهم والتذكر والمصارعة في التنفيذ »^(٢) . ولكن ليس كل الآيات النازلة بسبب كانت تتعلق بالأحكام وتنفيذها ، فثمة ما هو إخبار .

٥- دفع الإشكال :

فالذي يقرأ سورة « الكافرون » يحسب أن المسلم كائن سلمي لا يدافع عن دينه ، وينفي مشروعية الجهاد ، بل يقرّ بما هو موجود ولو كان محوطاً بالكفرة مظلوماً من قبلهم : ﴿ قُلْ يَتَأَيَّمُوا الْكَافِرُونَ ۖ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۚ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ۚ وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ ۚ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ۚ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ۝ ﴾ [الكافرون : ١-٦] .

لكن سبب النزول يؤكد أنها نزلت بعد طلب كفر مكة المهادنة والمداينة بين عبادة الله تعالى وعبادة الأصنام كما أسلفنا في مبحث المكي والمدني .

ومنه الآية الكريمة : ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [آل عمران : ١٨٨] .

(١) مناهل العرفان : ١ / ١٠٢ .

(٢) دراسات قرآنية ، د . عدنان زرزور ، ص / ٨٠-٨١ .

أشكلت الآية على مروان بن الحكم فقال : « لئن كان كل امرئ فرح بما أوتي وأحب أن يحمد بما لم يفعل معذباً لنعذب أجمعين » .

فبين له ابن عباس رضي الله عنهما أن « الآية نزلت في أهل الكتاب حين سألهم النبي ﷺ عن شيء فكتموه إياه ، وأخبروه بغيره ، واستحمدوا بذلك إليه أو تخلفوا عن القتال واستحمدوه » (١) .

ولكن ثمة إشكال هنا : كيف يطلبون الحمد منه وهم غير مكلفين بالقتال معه إلا إذا كان هذا تحت بنود المعاهدة ونرجح أن المقصود منافقون .

ونقول لمروان بن الحكم وغيره : سوف تعذب إن كنت على هذه الأخلاق لأن الآية غير خاصة بمن نزلت فيهم ، فإن تفرح بما أعطاك الله غرور والتظاهر بالعمل في مصلحة الأمة كذب ، وكل هذا يستحق العذاب ، وليس كل الناس يحملون هاتين الصفتين كما تصور مروان ، خاصة في الرعي المبارك الأول (٢) .

ونعصد قولنا بما ذهب إليه الخازن (٧٤١ هـ) : « وهذه الآية وإن كانت قد نزلت في اليهود أو المنافقين خاصة ، فإن حكمها عام في كل من أحب أن يحمد بما لم يفعل من الخير والصلاح ، أو ينسب إلى العلم وليس هو كذلك » (٣) .

ومنه الآية الكريمة : ﴿ إِنَّ الصَّافَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ سَعَابِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَاجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ [البقرة : ١٥٨] . فقد أشكلت عبارة (لا جُنَاحَ) على عروة بن الزبير رضي الله عنهما ، فالسعي واجب الأداء

(١) الشيخان البخاري ومسلم .

(٢) راجع الموافقات للشاطبي : ٣ / ٣٤٨ .

(٣) تفسير الخازن : ١ / ٤٠٩ .

لا مباح كما في ظاهر النص ، فسأل خالته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، فأفهمته أن نفي الجناح في الآية ليس نفياً للفريضة ، لأن المسلمين كانوا يتخرجون من هذا المكان لوجود آلهة للكفار قبل الإسلام وانتشاره .

ومنه الآية الكريمة : ﴿ لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ [المائدة : ٩٣] ، إذ روي أن بعضهم احتج بهذه الآية على أن الخمر مباحة ، منهم عمرو بن معد يكرب وعثمان بن مظعون .

ومفاد الرواية عند الإمام البخاري أنه لما نزل تحريم الخمر ، قال بعض الصحابة رضي الله عنهم : كيف بمن قُتل في سبيل الله وكانوا يشربونها وهي في بطونهم رجس ، فأنزل تعالى هذه الآية لبيان أن هؤلاء لا جناح عليهم لأنهم شربوها قبل تحريمها^(١) .

٦- تعيين المبهم :

والمقصود معرفة من نزلت به الآية ، كإسناد الفضل إلى أهله ، مثل الآية : ﴿ وَسَيُجَنَّبُهَا آلُتَعَىٰ ۚ ﴾ [الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى] [الليل : ١٧-١٨] . إذ يعرف بالأسباب أن صاحب الفضل أبو بكر رضي الله عنه ، ولا تظهر الخصوصية لأن كل من يتصدق يجنب نار جهنم .

ومنه الآية : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعَبَادِ ﴾ [البقرة : ٢٠٧] نعرف أن صاحب الفضل صهيب بن سنان رضي الله عنه .

وثمة آية تتضح فيها الخصوصية ، لأنها حادثة لن تتكرر ، وهي قصة زيد مع زينب رضي الله عنها ، قال عز وجل : ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ

(١) البخاري : ١٦٨٩/٤ والبرهان : ١٢٨/١ .

وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَسِيكَ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ ﴿[الأحزاب : ٢٧]﴾ فالمقصود زيد بن حارثة رضي الله عنه .

وقد يكون في كشف الإبهام نفي تهمة عن بريء ، وذلك لما غضب مروان بن الحكم من عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما لعدم مبايعة يزيد بن معاوية ، دخل عبد الرحمن بيت أخته عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها ، فقال مروان : إن هذا الذي أنزل الله فيه : ﴿وَالَّذِي قَالَ لَوْلَا إِلَهُيْ أَفْ لَكُمْ أَتَعَدَّانِي أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ الْقُرُونُ مِنْ قَبْلِي وَهُمَا يَسْتَفِخِفَانِ اللَّهَ وَيَلُكُ آمِنِينَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَيَقُولُ مَا هَذَا إِلَّا أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأحقاف : ١٧] .

وهكذا يبدو هنا مروان عالماً بأسباب النزول وفي فقرة أخرى جاهلاً بها ، ولا عبرة بما يقول ، الآن عبد الرحمن انتهى إلى الإيمان إن صدقت دعوى مروان ، فالعبرة بالخواتيم وثمة صحابة أجلاء كانوا كفرة .

والمهم أن السيدة عائشة رضي الله عنها قالت من وراء الحجاب : « ما أنزل الله فينا شيئاً من القرآن ، إلا أن الله أنزل عذري ولو شئت أن أسمى من نزلت فيه الآية لسميته »^(١) .

٧- تجلي الإعجاز :

ونعني به ظاهرة الارتجال ، ففي « نزول القرآن عند حدوث حوادث دلالة على إعجازه من ناحية الارتجال ، وهي إحدى طريقتين لبلغاء العرب في أقوالهم »^(٢) .

وهكذا نشط الدارسون في الجمع بين السبب التاريخي الفكري والسياق الأدبي الذي يتجلى في مواءمة سائر الآيات ، فدلوا على رهاقة حس ومقدرة فنية .

(١) البخاري ، التفسير ، ح (٤٥٥٠) .

(٢) التحرير والتنوير ، محمد الطاهر بن عاشور : ٤٥ / ١ .

كما يمكن أن نذكر في الإعجاز مطابقة مقتضى الحال التي كرس لها الدكتور عادل حسني بحثه في رسالة الماجستير « المقال والمقام في ضوء أسباب النزول » .

وثمة صلة بين السبب ومناسبة القصيدة ، ويبدو لنا أن السبب أقوى ارتباطاً ، فالمناسبة الحقيقية للقصيدة - أي علتها الداخلية - قد تكون مطامع أو مخاوف وغير هذا مما لا يظهر في النص .

ورواية السبب مع التمهيص أقوى من ذكر مناسبة القصيدة ، وإذا كانت القصيدة تسبق بالمناسبة ، فإن النص ثابت عند الله عز وجل ، ثم يخلق السبب لنص مقول سلفاً ، أي يخلق مقامات لمقولات ، وههنا الرحمة والواقعية .

ومن مطابقة مقتضى الحال قوله عز وجل : ﴿ وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَّتَكُمْ عَلَى الْبَغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّبُغْيَا عُرْضِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يَكْرِهِنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرِهِنَّ عُفُوٌّ رَحِيمٌ ﴾ [النور : ٣٣] ، فقلوه : ﴿ إِنْ أَرَدْنَ ﴾ طعن في سيادة المقصود في النهي وهو رأس المنافقين عبد الله بن أبي بن سلول الذي كان يكره الإمام على البغاء ، فترفضه الأمة ويرضاه السيد ، فالتعبير القرآني طعن في سيادته .

وليس المقصود هنا إلا هذا الشخص والحال فردية وصيغة العموم لها أسباب في التعتيم والتهذيب ، فلم لا تعود فاطمة المرنيسي إلى أسباب النزول لتفهم الحقيقة بدلاً من قولها الجائر : « واقعة أن النساء العبدات قد خفضن إلى مستوى العاهرات أشار إليها القرآن كمرآة للحياة الاجتماعية والممارسات الجاهلية ، فالآية (٣٣) من سورة النور التي تتعرض لمسألة الزنى تؤكد وجود بغاء منظم في المدينة » ﴿ وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَّتَكُمْ ﴾ (١) .

(١) الحريم السياسي ، ص/ ٢٣٠ .

ونختم البحث بأن علم أسباب النزول لا يقف عشرة بإزاء رسم القرآن الكريم للنماذج البشرية العامة والحقائق الكونية التي تتجاوز الزمان والمكان والمناسبات والأسباب ، بتحقيق القاعدة الأصولية : « العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب » .

وأن هذا العلم سماعي لا مجال للقياس فيه ، ونجد مادته في كتب التفسير بالمأثور ومصنفات الحديث النبوي في أبواب التفسير والمغازي ، وثمة كتب مطبوعة أفردت لهذا العلم ، « أسباب النزول » للواحدي ، وعدد الآيات التي نزلت بسبب عنده (٤٦٨) أربعمئة وثمان وستون آية أي بنسبة ٧٥٪ من مجمل القرآن .

لكن ابن حجر العسقلاني تعقب مروياته وضعف كثيراً من أسانيده في كتاب سماه « العجائب في بيان الأسباب » حققه مشكوراً الدكتور عبد الحكيم الأنيس .

والكتاب الآخر « لباب النقول في أسباب النزول » للسيوطي ، وطبع مفرداً كما طبع بذيّل تفسير الجلالين ، وعدد الآيات التي نزلت بسبب (٨٨٨) ثمانمئة وثمان وثمانون آية ، أي بنسبة ١٤٪ من مجمل القرآن ، ويزعم السيوطي فيه أن كتابه أجل وأوفى مع أنه لا يخلو من أحاديث ضعيفة السند .

ومن المعاصرين - ولا جديد في هذا العلم النقلي - « جامع النقول في أسباب النزول » لابن خليفة عليوي ، و« الصحيح المسند من أسباب النزول » للشيخ مقبل بن هادي الوادعي من اليمن ، وأخيراً « أسباب نزول القرآن » غازي عناية ، ودراسة جيدة للدكتور محمد سالم أبو عاصي بجامعة دمشق كلية الشريعة عنوانها « أسباب النزول تحديد مفاهيم ورد شبهات » .

ولم يقرر القرآن الكريم ماهو خاص ، فالتشريع حدد الكليات وترك الحسم في الجزئيات لمتطلبات تغير الزمان والمكان والأشخاص ، وترفع عن التاريخانية التي احتضنها غاروردي وبعض الدارسين ، وتفيد تناقض التغير مع الثبات ، ولو كان الأمر مقبولاً لمس جانب العقيدة من توحيد ونبوة وجزاء وغيب وغيره .

يتصور هؤلاء أن كل آية نزلت بسبب ، واليوم تغيرت الأسباب فلا يعمل بالنص كما عمل به في السلف الصالح ، يقول الدكتور حسين أحمد أمين : « معرفة أسباب التنزيل مهمة للغاية ، وتلقي الضوء على أمور يمكن أن تفيدنا فائدة عظيمة ، في معرفة وإدراك مجال تطبيق النص ، فمثلاً حين ندرك أسباب نزول آيات الحجاب ، يمكننا أن نلمس سقوط العلة وتغير الظروف التي دفعت إلى ورود هذا الحكم أو ذاك ، وهذا يحدد لنا مدى حريتنا في ضوء مسطرة الحكم القرآني لمقتضيات العصر^(١) ، وهو مفكر مصري نبجل مفكر ، ونراه باهتمامه بهذا العلم وفق سلسلة من المقالات لا يعدو مجتهداً مخطئاً بخلاف المتطاولين من عرب وغرب . فالسبب يبدو لهؤلاء علة ، بل هو مناسبة كما أكدت التطبيقات النبوية ، وليس علة يوجد الحكم بها وينعدم ، ولم يتصور واحد من الصحابة الكرام أن تلك الآيات كانت خاصة بعدد من الأشخاص ويمكن أن نجد ردوداً طيبة على منهج التاريخانية في كتاب « سقوط الغلو العلماني » الذي اشتمل على عشرات التطبيقات العامة لأحكام آيات نزلت بسبب .

فالقاعدة الأصولية لا تنفي الجمع بين ملاسبات أسباب النزول - أي

(١) وجهاً لوجه مقال في العربي ، العدد ٤٨٩ ، آب ١٩٩٩ ، ص/ ٧٣ .

التاريخية - وبين العموم والإطلاق ، لكنها تنفي التاريخية التي تلغي العموم والإطلاق ولا تجعل النص القرآني خطاباً خالداً ، فأبي فكر هذا الذي يرى أن القرآن خطاب للعرب ، ثم يصبح خطاباً للصحابة ، أي ثمة تحديد بيئي شخصي زمني .

ولعل ماشجع غاروردي على وجهة نظره أن رأى عمر رضي الله عنه يجتهد في ثوابت القرآن تبعاً لتغير الظروف ، ففي رأيه أن عمر قد أبطل حد السرقة ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ وكل الصحابة يعرفون أنها حكم عام لكل زمان ومكان .

وحجة هؤلاء الانتصار لواقعية النص الراغبة في حقيقة الأمر في انتفاء النص ويحتجون بأن قاعدة « العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب » من نتاج الفقهاء في فترة الانحطاط العقلي ، وكأن القاعدة الفقهية ليست شرعية ، فهذا جهل بأصول الشرع .

يقول الدكتور أبو عاصي : « لانرى فرقاً بين الفقه والشرعة ، فالأحكام الفقهية التي دونها الفقهاء في كتبهم هي الشرعة الإسلامية ، يقول الأصوليون : إن الأحكام الشرعية أو الفقهية إن كانت قطعية فما وصل إليه المجتهد هو حكم الله قطعاً ، وإن كانت ظنية فما رآه هو حكم الله بالنسبة له »^(١) .

فنقول له : إن العلماء قتلوا هذه القضية شرحاً ، وتبين عندهم أن ليس ثمة إبطال للحكم ، بل هو توقيف لفترة معينة عام الرمادة وفي مكان معين مع شروط ظهور الجوع ، وليس اجتهاده ساري المفعول على مدى الأعصار وعرض الأمصار .

(١) أسباب النزول ، د . أبو عاصي ، ص/١١٠ ، وراجع : تحديث العقل الإسلامي ندوة عدن ومعاليم الإسلام ، ص/١٦٥ ، والإسلام السياسي للعشماوي ، ص/٤٣ .

وإذا كان رضي الله عنه أوقف حكم تطبيق سهم المؤلف قلوبهم بأن
قويت شوكة الإسلام ، وخلا الواقع من علة التأليف ، فإن هذا الحكم
يظل تشريعاً إلهياً خالداً .

وقد طبق بعدئذ في ظروف ضعفت فيها الدولة الإسلامية بسبب
المنازعات الداخلية ، وكان هذا على عهد عبد الملك بن مروان (٨٦ هـ)
بإزاء العدو البيزنطي ، وتكرر تطبيقه في معاهدات ومعاملات إسلامية مع
شعوب ومدن جاورت الدولة البيزنطية إبان الصراع بين المسلمين
وبيزنطة .

ويمكن تطبيقه الآن متى توافرت شروطه الموضوعية ، كما هو الحال
اليوم في إمكان تأليف بعض قوى الضغط العالمية وصناع القرار وبعض
الأقلام اللامعة والمؤسسات الإعلامية وغير هذا مما هو في مصلحة
الدعوة الإسلامية .

* * *

الفصل الحاشي الجمع اليهودي

مصطلح الجمع :

تأتي أهمية هذا البحث من كونه يمثل دراسة دفاعية بإزاء الهجمات المتوالية التي كان يقوم بها المستشرقون بأفكار واهية بالية ، أرادوا بها هدم مصداقية النص وتوثيقه للتشكيك بدين الإسلام .

وقد لاكوا هاتيك المقولات المنحرفة لما يشوا من الطعن في أحكام القرآن وتشريعاته ، ثم تركوها لزبانيتهم من الدارسين المعاصرين لتكون حجة لكفرهم لا لكونها تصحيحاً للفكر العربي الإسلامي الذي ينتصرون له وهو منهم براء .

وقد أثرنا عنوان « الجمع اليهودي » حتى يتذكر المتطفلون على الفكر الإسلامي أن القرآن مجموع في عالم الغيب قبل نزوله ، ولم يتشكل في الواقع ولأجل الواقع كما يتفوهون ، ويمكن أن نسمي هذا الجمع بالكتابة الأولى .

ويطلق الجمع على الحفظ والاستظهار في الصدور : ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴾ [القيامة : ١٧] ، أي علينا أن نحفظه في صدورك ، ونقدر على جريان لسانك في قراءته ، وتأتي من هذا المنطلق عبارة « جُمَاع القرآن » أي حَفَظْتَهُ .

كما يطلق الجمع على الكتابة حروفاً وكلمات وآيات وسوراً ، وفق

الترتيب المعهود في المصاحف اليوم منذ قرون ، وأول جامع بالمعنى الأول : « الحفظ » هو النبي عليه الصلاة والسلام ، فهو أول الجُماع .

ويتضح هذا في حديث السيدة فاطمة الزهراء رضي الله عنها : سمعنا رسول الله ﷺ يقول : « إن جبريل كان يعارضني القرآن في كل سنة مرة ، وإنه عارضني العام مرتين ، ولا أراه إلا حضر أجلي »^(١) .

وكانت المعارضة في شهر رمضان ، إذ روى عبد الله بن عباس رضي الله عنهما : « كان رسول الله ﷺ أجود الناس ، وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل ، وكان يلقاه جبريل في كل ليلة من رمضان ، فيدارسه القرآن ، فلرسول الله ﷺ حين يلقاه جبريل أجود بالخير من الريح المرسلة »^(٢) .

إذن ثمة مدارس ومراجعة ، وهذه الرواية تعد معياراً ينظم الحياة الفكرية والاجتماعية ويحفظ الأمة من الزوال والذوبان في الآخرين ، إنه القانون الثنائي : النظام والركيزة . فالمعارضة في كل يوم من شهر رمضان تعليم للأمة للحرص على النظام الذي يحافظ على النفس والمجتمع ، ويغذو سبباً للتطور والإبداع واختيار الليل للبحث عن لحظات الصفاء الفكري في تلقف المعين الإسلامي بعيداً عن ضوضاء النهار ومشاغله المشتتة للذهن .

والشق الآخر من القانون هو الركيزة الفكرية ، أي مهما تقدم الشخص أو تقدمت الأمة فعليها مراجعة الركيزة الفكرية في خضم العمل

(١) البخاري ، المناقب ، ح (٣٤٢٦) ، والنسائي ، الوفاة ، باب ما استدل به ، ومسنده أحمد ، ح (٢٦٤٥) .

(٢) أخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

الإسلامي ، لا بد من مراجعة النظري لكشف الجديد في العملي وتصويبه وتقويته .

وهذا العرض لم يكن في المدينة فحسب ، بل كان في مكة المكرمة كذلك ، ونذكر ههنا أنواع الجمع الثلاثة التي تذكر في أثنائها بعض الردود على المشتبهين ، ونترك بعض الشبهات ذليلاً للبحث .

أولاً- الجمع الشهودي النبوي :

أ- جمع الصدور :

اتضح إذن أن النبي ﷺ كان أول جُماع للقرآن ، حفظه عن ظهر قلب ، وتيسر حفظه كاملاً لنخبة من صحابته الكرام في عهده الشريف ، ثم أكمل حفظه بعض آخر من صحبه بعد انتقاله .

وما دام من المهم رصد ظاهرة الحفظ المتواتر ، فلا بأس من أن نمهد بلمحة عن جُماع القرآن من الصحابة ، لنؤكد للمتنتهين أن المرحلة الشفاهية تشتمل على عدد ضخم مبارك من الصحابة ، فكان في الحفظة منهم صورة كاملة مما كان في صدره الشريف عليه الصلاة والسلام ، كل هذا إلى جانب الكتابة الموفورة التي واكبت الحفظ أو سبقته ، إذ تكتب الآيات فور نزول الوحي ، ثم يتناول الصحابة نسخاً لهم فيحفظون .

ب- جُماع القرآن :

كان حُفاظ القرآن الكريم من الصحب الكرام قد بلغوا عدداً كبيراً ، يؤكد هذا روايات مستفيضة تحدد الأشخاص أو وقائع تشير إلى العدد الكبير .

وإلى جانب هذا استدلال عقلي يضيف عدداً وافراً من النساء اللواتي كن ينتظرن أزواجهن ، ويستردن بما نزل بعد عودة الرجال من المسجد أو

الغزو وغيره ، فضلاً عن صغار الولدان الذين لم يسجل لهم التاريخ أسماء .

ثمة أحاديث تحدد الأشخاص الحفظة مثل الحديث المروي عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما ، عن النبي عليه الصلاة والسلام : « خذوا القرآن من أربعة : من عبد الله بن مسعود وسالم ومعاذ وأبي بن كعب »^(١) اثنان من المهاجرين : ابن مسعود وسالم ، والأخيران أنصاريان رضي الله عنهم .

والراجع ألا يعني الحديث حصراً فثمة حديث يذكر الرقم سبعة ، وإنما يعني الامتيازات والتفوق في القراءة ، إذ الشغف الكبير بالقرآن يستدعي زيادة هائلة على هذا العدد الصغير ، حتى أضحي همهم الأوحاد قراءة الدستور في الكتاب الأعظم وإقراؤه للآخرين ، فكل داعٍ هو مدعو داع ، وهو متلق مرسل معاً .

وورد أنه قال عليه الصلاة والسلام : « أقرؤهم أبي بن كعب »^(٢) ، واللفظ لغوياً للتفضيل فثمة قارئ وأقرأ ، فهنا تفاضل في الجودة ، أو يكون التحديد لصفة معينة هي أولوية السماع ، إذ ورد فيما روي « من أحب أن يقرأ القرآن غصاً كما نزل ، فليقرأه على قراءة ابن أم عبد »^(٣) أي ابن مسعود سدس الإسلام رضي الله عنه الذي كان يقول : « والله لقد

(١) البخاري ، مناقب الأنصار ، ح (٣٥٩٥) ، ومسلم فضائل الصحابة ، ح (٢٤٦٤) ، ومسنده أحمد ، ح (٦٧٢٩) ، والترمذي ، المناقب ، ح (٣٨١٠) ، والنسائي ، المناقب ، ح (٨٢٤١) ولفظ مسلم : استقرئوا .

(٢) الترمذي ، المناقب : ٦٦٤/٥ ، وابن ماجه : ٦٨/٣ .

(٣) مسند أحمد ، ح (٢٦٧) ، وابن ماجه ، فضائل الصحابة ، ٦٣/١ ، ح (١٣٩) ، والنسائي ، المناقب ، ح (٨٢٥٥) .

أخذت من في رسول الله ﷺ بضعا وسبعين سورة»^(١) ونظن أنها معظم المكي لسبقه إلى الإسلام وملازمته .

ولا نستطيع إهمال اسم الفاروق عمر رضي الله عنه في هذه الطائفة الحافظة المباركة فقد « أقام من صلى صلاة التراويح بالناس في رمضان ، وأمره أن يقرأ في الركعة الواحدة نحواً من عشرين آية ، فكان يختم القرآن في الشهر مرتين »^(٢) .

وهذا يفيد أنه محفوظ في الصدور قبل الجمع في عهد أبي بكر وقبل نسخ عثمان للمصاحف رضي الله عنهم أجمعين .

ولكن لا نستطيع أن ندلل على حفظ الصحابة بروايات ضعيفة لا يقبلها المنطق والمشاهدات ، إذ يذكر أحد المعاصرين أن عثمان رضي الله عنه قرأ القرآن كله في ركعة واحدة^(٣) ، فالختمة تحتاج إلى زمن طويل لا يكون في ركعة واحدة ، فلعله بدأ بالربع الأخير حتى ختم .

ويذكر صاحب الفهرست العدد سبعة ولعله تابع من تقديس هذا العدد ولا يفيد الحصر : « والجماع للقرآن على عهد النبي ﷺ : علي بن أبي طالب ، سعد بن عبيد بن النعمان بن عمرو بن زيد ، أبو الدرداء عويمر بن زيد ، معاذ بن جبل بن أوس ، أبو زيد ثابت بن زيد بن النعمان ، أبي بن كعب بن قيس بن مالك بن امرئ القيس ، عبيد بن معاوية بن زيد بن ثابت بن الضحاك »^(٤) .

وأخرج الطبراني من طريق سعيد بن أبي عروبة : « افتخر أعيان الأوس

(١) البخاري ، فضائل القرآن ، ح (٤٧١٤) ، ومسند أحمد ، ح (٣٨٩٥) ، والنسائي ، الزينة ، ح (٥٠٦٣) .

(٢) المدخل ، د . أبو شهبة ، ص/٢٥٥ .

(٣) مدخل إلى علوم القرآن ، ص/٩٧ .

(٤) الفهرست ، ابن النديم ، ص/٤١٠ .

والخزرج ، فقال الأوس : منا أربعة : من اهتز له العرش سعد بن معاذ ، ومن عدلت شهادته شهادة رجلين : خزيمة بن ثابت ، ومن غسلته الملائكة : حنظلة بن أبي عامر ، ومن حمته الدبر : عاصم بن ثابت . فقال الخزرج : منا أربعة جمعوا القرآن لم يجمعه غيرهم : أبي بن كعب ، ومعاذ بن جبل ، وزيد بن ثابت ، وأبو زيد^(١) .

وفي رواية : أبو الدرداء بدل أبي ، ولكي يكون الحصر حقيقياً لا بد أن يكون الراوي أنس رضي الله عنه قد لقي كل صحابي وأخبره الصحابي عن نفسه وهذا في غاية البعد ، فالأمر مرتبط بسبب كما يوجه الرواية الحافظ الهيثمي (٨٠٧ هـ) . وأبو زيد هو قيس بن السكن أحد عمومة أنس وقد توفي قريباً من وفاة النبي ﷺ .

ولو اقتصر الدارس على ظاهر الروايات السابقة لظن أن حفاظ القرآن من الصحابة سبعة بجمع روايات البخاري ، وهذا ما وقع فيه « بلاشير »^(٢) الذي فاته « ماعلق به العلماء على هذه الروايات مستبعدين صيغة الحصر ، ومؤولين فيها تأويلاً سائغاً مقبولاً » .

قال الماوردي (٤٥٠ هـ) : « وكيف يمكن الإحاطة بأنه لم يكمله سوى أربعة ، والصحابة متفرقون في البلاد ، وإن لم يكمله سوى أربعة ، فقد حفظ جميع أجزائه مئون لا يحصون . وقد سمي الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤ هـ) القراء من الصحابة في أول كتاب القراءات له ، فسمى عدداً كبيراً »^(٣) .

(١) سجع الزوائد ، الهيثمي : ٤١/١٠ وقال : رواه أبو يعلى والبزار والطبراني ورجاله رجال الصحيح .

(٢) علوم القرآن د . صبحي الصالح ص / ٦٥ .

(٣) البرهان ، الزركشي : ٢٤٢/١ .

وقد أشبع الباقلاني الكلام في حَمَلَة القرآن في العهد النبوي ، وأقام أدلة وافرة على أنهم أضعاف العدد المذكور في الأحاديث السابقة ، وأن العادة تؤكد خلاف الحصر^(١) ، ومن هذه الأدلة جمع عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما ، إذ قال : جمعت القرآن ، فقرأته كله في ليلة ، فقال لي رسول الله ﷺ : « اقرأه في شهر »^(٢) . والمقصود هو القدر الذي قد نزل إلى وقت الحديث .

ومما يؤيد كلام أبي عبيد واقع إسلامي ينقله لنا أنس نفسه الذي حصر العدد في أربعة والحديث عند البخاري أيضاً ، فقد روى « أن رجلاً وذكوان وعصية وبني لحيان استعدوا رسول الله ﷺ على عدو ، فأمدهم بسبعين من الأنصار ، كنا نسميهم « القراء » في زمانهم ، كانوا يحتطبون بالنهار ويصلون بالليل ، حتى كانوا يبئثر معونة ، فغدروا بهم وقتلوهم »^(٣) .

ويذكر التاريخ مقتل الكثير في موقعة اليمامة سنة (١٢ هـ) إذ استشهد كثير من الحفاظ ، قيل : خمسمئة ، وقيل : سبعمئة^(٤) .

وكان في العصر النبوي المبارك شبه مدرسة لتحفيظ القرآن الكريم وتدارسه وفهم معانيه الجليلة ، بل كان الذي يمر ببيوت الصحابة في غسق الدجى يسمع دويّاً كدويّ النحل من كثرة الأصوات في التلاوة قراءة وإقراء .

(١) نكت الانتصار للباقلاني ، ص/٤٣-٥٦ ، وكذلك المازري الفقيه المالكي (٥٣٦ هـ) في شرحه لمسلم المسمى المعلم : ١٤٧/٢ ، راجع المرشد الوجيز ، ص/٤٠ . وشعب الإيمان للبيهقي : ٣٦٠/١ .

(٢) البخاري .

(٣) البخاري ، المغازي ، ح (٣٨٦٢) ، وأحمد ح (١٣٣٢٥) والبيهقي في السنن ح (٢٩١٥) .

(٤) فضائل القرآن ، ابن كثير ، ص/١٢ .

ومن الدلائل على الانشغال بالقراءة والإقراء ، أن عمر رضي الله عنه كان يرسل القراء والمعلمين إلى الأمصار الإسلامية ، ليأخذ الناس عنهم كتاب الله ، وكان في المدينة المنورة مركز لتعليم الصبية القرآن ، هذا المركز كان عمر يتعهده ، فلما سافر إلى الشام بعد فتحها استوحش الصبية للقائه ، فخرجوا لاستقباله عند عودته إلى المدينة على مسافة يوم^(١) ، وما تشديد عمر في رواية الحديث النبوي إلا للحرص على النقل الصحيح والفراغ لحفظ القرآن .

وليس الأمر قاصراً على الرجال ، فقد ذكر صاحب الطبقات محمد بن سعد (٢٣٠هـ) عن امرأة تدعى أم ورقة بنت عبد الله بن الحارث رضي الله عنهما وكان رسول الله ﷺ يزورها ، ويسميها الشهيدة ، وكانت قد جمعت القرآن ، وأنه حين غزا بدرأ قالت له : أتأذن لي فأخرج معك أدوي جرحاكم وأمراض مرضاكم ، لعل الله يهدي لي شهادة ؟ قال : « إن الله مهّد لك شهادة » ، وكان أمرها أن تؤم أهل دارها ، وكان لها مؤذن ، فضمها غلام لها وجارية ، فكانت قد دبرتهما ، فقتلها في إمارة عمر رضي الله عنه ، فقال عمر : صدق رسول الله ﷺ ، كان يقول : « انطلقوا بنا نزور الشهيدة ، فأكرم بها من مسلمة حافظة »^(٢) .

واللافت للنظر أن هذه القارئة القانتة لم تقنع بثواب القراءة وتعليمه للنساء بل كانت تسعى إلى الجهاد ، هذه المقولة عبرة تُخرج كثيراً من المتعبدین اليوم من كتابتيهم النائية عن ظروف المجتمع وأحوال الأمة ، إنها امرأة تفوق الرجال .

ويبدو أن قراءة النساء جرت سنة بعد الصحابييات في عصور تالية مما

(١) تذكرة الحفاظ : ١٠/٢ وتاريخ القرآن والتفسير ، د . إبراهيم الأبياري ص/ ٤٤ .

(٢) الإتيقان : ٧٢/١ .

نتشرف به ، فكان في قصر زبيدة بنت جعفر (٢١٦هـ) زوجة الخليفة هارون الرشيد مئة جارية تقرأ القرآن ، وكان يُسمع من قصرها دوي كدوي النحل من القراءة^(١) ، هذا هو قصر الخليفة الرشيد وليس كما تدّعي مرويات المغرضين وكتب الدارسين المحتطين أنها قصور لهو وطرب .

ومما ذكر في قرطبة المعلم الإسلامي الحضاري ، أنه كان في الطرف الشرقي من قرطبة مئة وسبعون امرأة ، كلهن يكتبن المصاحف بالخط الكوفي^(٢) ، وكان هذا في ناحية من نواحيها ، فكيف بجميع نواحيها ؟

إن هذا أمر وارد عند المرأة المسلمة ابنة وزوجة وأماً وأختاً ، فهي طرف مهم في الدعوة يعينها من القرآن ما يعني الرجال ، وهي نصف المجتمع مفكراً ومقاتلاً ، وما دام القرآن شائعاً بين رجال الصحابة ، فمن المفروغ منه أن يكون شائعاً عند النساء شقائق الرجال ، بل إن المرأة كانت ترضى بسور أو بآيات من القرآن مهراً لها^(٣) .

وكان الصحابة يترددون على النبي ﷺ يتلون أمامه ما حفظوا لأجل الثبت ، وكان الواحد منهم بعد الثبت ينشر ما حفظ لمن يصادفه من المسلمين ممن لم يشهد التنزل أو لم يسمع الآيات التي نزلت آخرأ فلا يمضي يوم أو يومان إلا وما نزل محفوظ في صدور كثير من الصحابة^(٤) .

إنه نهج عملي ، ولا شك أن التدارس اليوم يدل على أنهم لا يسألونه بل مجرد الإلقاء ، لأنهم من شغفهم قد حفظوا قبل لقاءه ، إذ لم يرد أن

(١) النجوم الزاهرة ، ابن تغري بردي : ٢١٤/٢ .

(٢) المعجب في تلخيص أخبار المغرب ، عبد الواحد المراكشي ، ص/٣٧٢ ، وراجع الجمع الصوتي الأول للقرآن ، د . لييب السعيد ، ص/٢٨٥ .

(٣) فضائل القرآن ، ابن كثير ، ص/٤٠ .

(٤) تاريخ القرآن ، الزنجاني ، ص/٣٩ .

واحداً قد سأله في الحفظ ماذا أقول بعد هذه الآية ؟ . . إنما راجعوه في التأويل .

ومن البديهي أن يسبق الحفظ الكتابي حفظ الصدور ، لأنه كان يدعو مباشرة كتاب الوحي لتسجيل ما تلقاه عن جبريل ، ولكن يحدث أن يسبق حفظ الصدور للكتابة ، مما يدل على الشغف الكبير ، ويدل الأول على زيادة التوثيق ودفع أقوال المرحلة الشفوية الطويلة للقرآن ، إذ الراجح أنها مسبقة بالكتابة .

وتذكر رواية أن الصحابة رضي الله عنهم سمعوا سورة الفتح وحفظوها قبل أن يقوم كُتّاب الوحي بتدوينها ، إذ كان يرجعها وهو على ناقته في رجوعه من الحديبية ، روى عبد الله بن مغفل رضي الله عنه قال : « رأيت رسول الله ﷺ يوم فتح مكة على ناقته وهو يقرأ سورة الفتح يرجع ، لولا أن يجتمع الناس حولي لرجعتها كما رجّع »^(١) .

وذلك الحفظ المتقن كان مصحوباً بالفهم والتدبر ، وهذا درس لمن يتصدى اليوم لعلم القراءات السبع أو العشر أو ما فوق هذا مهماً تدبر المعاني ونشر تعاليم القرآن بين العرب والمسلمين من غير العرب .

قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : « كان الرجل منا إذا تعلّم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يعرف معانيهن والعمل بهن » ، وقال أبو عبد الرحمن السلمي رضي الله عنه : « حدثنا الذين كانوا يستقرئون من النبي ﷺ ، فكانوا إذا تعلّموا عشر آيات لم يخلّفوها حتى يعملوا بما فيها من العمل ، فتعلمنا القرآن والعمل جميعاً »^(٢) .

وأخبر تعالى أن كتابه لا يحتاج إلى صحيفة ، إذ جمعه الرعيل الأول

(١) روه البخاري ، كتاب المغازي .

(٢) جامع البيان ، للطبري : ٨٠ / ١ .

بين حنايا صدورهم وهم في كل عصر ، إذ لا نزال نسمع بأسانيد الحفظ على قراءة معينة من معاصر إلى صحابي إلى النبي ﷺ إلى جانب حفظ المطابع وتهيتها منه تعالى لحفظ كتابه مقروءاً مكتوباً .

فقد جاء في الحديث القدسي : « إن ربي قال لي : قم في قريش فأنذرهم ، قلت : أي ربي إذن يثلغوا رأسي حتى يدعوه خبزة ، فقال : إني مبتليك ومبتل بك ، ومنزل عليك كتاباً لا يغسله الماء ، تقرؤه نائماً ويقظان . » (١) .

فمحلّه القلوب ، وهكذا جاء في وصف هذه الأمة « أنجيلهم في صدورهم » ، حتى صرنا نسمع بحصول الصغار على جوائز حفظ القرآن في الدول العربية والإسلامية ، وقبل هذا نصدق حفظ العلماء له لدى حداثة سنهم كالشافعي وغيره .

ونصنا مع العلماء أن القرآن وصلنا متواتراً ، لا يلزم من يحفظه كله كلُّ صحابي ، فإذا حفظ الكل الكل على التوزيع كفى ، وإن كان الراجح أن عدد حافظي الكل كثير فلا يحصون ويشكلون حد التواتر .

وليس يؤخذ قول المرحوم أحمد أمين : « ولم يكن شائعاً في عهد النبي ﷺ حفظ القرآن جميعه كما شاع بعد ، إنما كانوا يحفظون السورة أو جملة آيات ويتفهمون معانيها ، فإذا حذقوا ذلك انتقلوا إلى غيرها ، فكان حفظ القرآن موزعاً على الصحابة » (٢) .

وذكر في المكان ذاته ما روي من أن ابن عمر رضي الله عنهما « أقام على حفظ البقرة ثمانين سنين » ، فكان هذا دليلاً على قلة الحفظ .

(١) رواه مسلم .

(٢) فجر الإسلام ، ص/ ١٩٧ .

نقول : إن الاستشهاد بعمل ابن عمر رضي الله عنهما يكون للحض على تدبر القرآن ، فهل كان يستصعب حفظها في شهر مثلاً ، وكان ممن يحفظ الحديث النبوي والشعر العربي بكل سهولة ؟

وإذا سلمنا بكلام أحمد أمين ننكر بديهية واقعية ، لأنه ما دام الحفظ بالتدريج بحسب النزول المنجم ، فجميعهم يحفظون شيئاً واحداً ، ولا نقول يوزع عليهم الحفظ الكلي ، فليس من المعقول أنهم يتقاسمون حفظ القرآن . وقد قلنا : الكل يحفظ كل القرآن ، ولا يمنع هذا زيادة حفظ البعض على بعض آخر .

ج - عوامل حفظ الصحابة :

لقد عرف المسلمون الأوائل بأنهم « رُهبان بالليل فرسان بالنهار » ، وثمة عوامل أسهمت في حفظ القرآن وترسيخه في صدورهم ، عوامل نفسية ، اجتماعية ، دينية ، إقليمية ، تقنية وغير هذا مما هيأ عز وجل في الأرض حتى يتحقق قوله : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر : ٩] .

لقد تكفل عز وجل كما في الآية السابقة بحفظ كتابه ، خلافاً للكتب السابقة التي أوكل حفظها إلى الناس ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءً ﴾ [المائدة : ٤٤] .

والسبب أن هذه الكتب نازلة على التوقيت لا التأييد ، ونزل القرآن مهيمناً زائداً على ما سبقه خالداً .

وإذا قضى الله أمراً يسر له أسبابه في الدنيا من صحابة وتابعين ونساخ ومطابع ، حتى إن الكفرة قد أسهموا في حفظ كتاب الإسلام ، وهذا من المعجزات .

فقد جازت المغامرة على الكتب السابقة كما دلّ القرآن وسجل

شهادتهم بالتلاعب ، ﴿ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [آل عمران : ٧٨] والمقصود التوراة والإنجيل .

واندرست مع مرور الأيام بقصد أو بغيره كتب قديمة ذكرها القرآن : ﴿ إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى ﴾ ﴿ صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى ﴾ [الأعلى : ١٨-١٩] . ولا يعرف اليوم من هذه الصحف شيء ، أما القرآن فباق ، وبقاؤه معجزة تضاف إلى المعجزات التي اشتمل عليها ، فهو معجز من الخارج والداخل .

وكان الصحابة الكرام أولى الوسائل الجماعية إذ عبروا عن تلبية تامة لدعوة القرآن الجماعية ، فهم الوسيلة التي أسهمت في الأرض في حفظ القرآن ، إلى جانب كونهم أول نقلة العلم الإلهي والعلم النبوي رضي الله عنهم أجمعين ، ونذكر من عوامل حفظهم ^(١) :

١- تمهّل النبي عليه الصلاة والسلام في التلاوة :

وهو من العوامل التقنية وهذا بخلاف حاله الشخصي في بداية الأمر إذ كان يتعجل عند تلقيه من جبريل : ﴿ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾ [طه : ١١٤] وطمأنه عز وجل بالعون الرباني على الحفظ في آية أخرى : ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴾ [القيامة : ١٧] .

ومنهج التمهّل معروف عنه في الحديث النبوي ليفهموا عنه ويحفظوا ، فالتمهّل في التلاوة من باب أولى ، قالت عائشة رضي الله عنها : « ما كان يسرد كسر دكم هذا ، ولكنه كان يتكلم بكلام بين فصل يحفظه من جلس إليه » ^(٢) .

(١) راجع كثيراً من هذه العوامل في مناهل القرآن : ٢/ ٢٨٤-٣١٠ .

(٢) الترمذي ، المناقب ، ح (٣٦٤٣) ، وأبو داود ، العلم ، ح (٣٦٥٥) .

والنبي عليه الصلاة والسلام هنا أول الأميين ، فيعتمد على الحافظة لأنهم أميون لا يعرفون القراءة والكتابة إلا قليل ونذر يسير منهم كسائر العرب ، ويعود هذا إلى بداوتهم ، وعدم اتصالهم بأمتين متحضرتين حينذاك الفرس والروم .

ولكن نضيف هنا أن بساطة الحياة العربية أيام ذاك دفعتهم إلى الحفظ لعدم انشغالهم بالواقع الاقتصادي أو مجالات الحياة المعقدة ، فصفت الأذهان ، وكانت عقولهم سجلات وفيرة للشعر وأيام العرب قبل القرآن والحديث ، وهكذا شهد لهم بالذكاء والألمعية وسيلان الذهن وحضور البديهة مما لا يوجد في أمة أخرى .

٢- التلهف النفسي :

وقد قوي التلهف النفسي إلى القرآن الكريم ، فشغفوا به جميعاً ، لأنه كتاب غير مجرى حياتهم ، وكان كما قال عز وجل روحاً نفثت فيهم الحياة : ﴿ وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ﴾ [الشورى : ٥٢] . فهو روح ومعارفه أعلى لذة فكرية .

ولست هناك طائفة في التاريخ تمثل فيها القرآن روحاً ، كما تمثل في هذه الطبقة العليا الكريمة ، طبقة الصحابة رضي الله عنهم الذين وهبوه حياتهم ، فوهبهم الحياة ، فكان الزاد العقلي والزاد القلبي ، والمعين الفكري والبحيرة العاطفية ، وكان الدستور والحبيب ، ومفسر الحياة والممات .

٣- الإعجاز البياني :

إن النص الجميل يؤدي إلى قابليته للحفظ فهو نسيج سهل على المنظومة الذهنية ، وقد قرن القرآن بين الجمالين الفكري والفني ، فكان

أسهل للحفظ عند أمة تقدّر الجانب الفني والكلمة الطيبة الجميلة .

ويبدو أن سهولة الحفظ غير قاصرة على العرب الذواقين للبيان ، فقد سهل تعالى حفظه على الأمم الأخرى بدافع الدين القويم وبفضل الموسيقى الداخلية والخارجية ، هذا ما تشهد به الأقوام اليوم من غير العرب ، لأن الانسجام بين الأحرف وبين الكلمات وبين الآيات ما يسهل النطق ويدعو إلى الحفظ .

٤- وجوب العمل به :

ذلك لأن القرآن هو الدستور الذي يكفل سعادتهم في الدارين الأولى والآخرة يتعبدون به ويتعاملون بتشريعاته وأوامره ونواهيه ، فكان حياتهم كلها ، فالعمل بالعلم يزيده تقريراً في النفس وترسيخاً ، كما هو معروف في علم النفس من أن التطبيق يؤيد المعارف النظرية ويثبتها في الذهن .

ولا نقول مع الشيخ الزرقاني : إن من العوامل حبه لله ورسوله عليه الصلاة والسلام ، وإن من أحب أمراً أحب آثاره وحديثه وأخباره ، فهذا ليس قوياً ، لأنه لا يمثل معياراً شاملاً ، ولا يصمد أمام الوقائع في كل حين .

٥- الحض على الحفظ والفقه :

وقد تعاهد النبي ﷺ حفظهم للقرآن ، وحضهم عليه وبين الثواب الجزيل كما جاء في القرآن : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تَجَارَةً لَّن تَبُورَ ﴾ ﴿٢٨﴾ لِيُؤْفِقَهُمْ أَجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُمْ مِّن فَضْلِهِ إِنَّهُ غَفُورٌ شَكُورٌ ﴿﴾ [فاطر : ٢٩ - ٣٠] .

وثمة أحاديث وافرة في حفز الهمم على التلاوة ، مثل الحديث عنه عليه الصلاة والسلام : « وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون

كتاب الله ويتدارسونه بينهم إلا نزلت عليهم السكينة ، وغشيتهم الرحمة ، وحفتهم الملائكة ، وذكرهم الله فيمن عنده»^(١) .

وقال عليه الصلاة والسلام : « إني لأعرف أصوات رفقة الأشعرين بالليل حين يدخلون وأعرف منازلهم من أصواتهم بالقرآن بالليل ، وإن كنت لم أرَ منازلهم حين نزلوا بالنهار»^(٢) .

فهؤلاء من قبيلة أشعر اليمنية التي اشتهرت بجمال الصوت في رجالها ومنها أبو موسى الأشعري وأبو مالك الأشعري رضي الله عنهما والحديث يقف حجة واضحة على الاستجابة السريعة لدعوته إلى الحفظ ، لأنهم لم يسلموا في المرحلة المكية .

وروى أبو موسى الأشعري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال له : « لو رأيته البارحة وأنا أستمع إلى قراءتك ، لقد أوتيت مزماراً من مزامير داود»^(٣) .

ويروي عبادة بن الصامت رضي الله عنه : « كان الرجل إذا هاجر دفعه النبي ﷺ إلى رجل منا يعلمه القرآن ، وكان يُسمع لمسجد رسول الله ﷺ

(١) مسلم ، الذكر ، ح (٢٧٠٠) والترمذي ، الدعوات ، ح (٣٣٧٨) ، وأبو داود ، الصلاة ، ح (١٤٥٥) ، والدارمي ، كتاب النبي ﷺ ، ومسند أحمد ح (١٢٤٧٦) ، والمعجم الأوسط ح (٣٧٨٠) ، وابن حبان الرقاق ، ح (٨٥٥) .

(٢) البخاري ، المغازي ، ح (٣٩٩١) ، ومسلم ، فضائل الصحابة ، ح (٢٤٩٩) ، وشعب الإيمان للبيهقي ، ح (٢٦٠٣) .

(٣) البخاري ، فضائل القرآن ، ح (٤٧٦١) ، ومسلم ، صلاة المسافرين ، ح (٧٩٣) ، والترمذي ، المناقب ، ح (٣٨٥٥) ، وابن ماجه ، إقامة الصلاة ، ح (١٣٤٣) ، والدارمي ، الصلاة ، ح (١٤٨٩) ، والنسائي ، فضائل القرآن ، ح (١٠٩٣) ومسند أحمد ، ح (٨٦٣١) ، وموارد الظمآن ، المناقب ، ح (٢٢٦٣) .

ضجة ، حتى أمرهم رسول الله ﷺ أن يخفضوا أصواتهم لئلا يتغالطوا «^(١) .

وقال فيما يرويه عثمان رضي الله عنه : « خيركم من تعلم القرآن وعلمه »^(٢) ، فالاشتغال بالتلاوة خير من الاشتغال بصلاة النوافل كما جاء في حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه : « لأن تغدو فتتعلم آية من كتاب الله خير لك من أن تصلي مئة ركعة » ابن ماجه . ولم يكتف بالحض على الحفظ ، بل حذر من الإعراض عن القرآن وذنوب نسيانه ، إذ قال : « عرضت علي ذنوب أمتي ، فلم أر ذنباً أعظم من سورة من القرآن ، أو آية ، أوتيتها رجل ثم نسيها »^(٣) .

ومن الأحاديث : « من قرأ حرفاً من كتاب الله فله به حسنة ، والحسنة بعشر أمثالها ، لا أقول « آلم » حرف ، ولكن ألف حرف ، ولام حرف ، وميم حرف »^(٤) ، ويرجع إلى فضائل القرآن لابن كثير ، وتلاوة القرآن المجيد للشيخ عبد الله سراج الدين رحمه الله لمزيد من الشواهد وشروحها .

٦- مفاضلة الحفاظ :

عهد عن النبي عليه الصلاة والسلام أن يقدم الأحفظ في الإمامة فقال : « يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله »^(٥) ، وكذلك في لحد الميت وكلاهما

-
- (١) ابن ماجه ، كتاب النبي ﷺ ، ح (٢١٩) .
(٢) الترمذي ، فضائل القرآن ، ح (٢٩٠٧) ، وأبو داود ، الصلاة ، ح (١٤٥٢) ، والنسائي ، فضائل القرآن ، باب فضل من تعلم القرآن ، ح (٨٠٣٦) والدارمي ، فضائل القرآن ، باب خياركم ح (٣٣٣٨) .
(٣) ابن ماجه ، كتاب النبي ﷺ ، ح (٢١٩) .
(٤) الترمذي ، فضائل القرآن ، ح (٢٩١٠) ، ومجمع الزوائد في فضل القرآن ، ومصنف عبد الرزاق ، (٦٠١٧) ، والمعجم الكبير ح (٨٦٤٦) .
(٥) مسلم ، المساجد ، ح (٦٧٢) ، والترمذي ، الصلاة ، ح (٢٣٥) ، وأبو داود ، =

شرف تسعى إليه النفوس المؤمنة .

وهكذا اختير أبو بكر رضي الله عنه للإمامة العظمى فقد صح أنه بنى مسجداً صغيراً في فناء داره في مكة ليفرغ لقراءة القرآن ، حتى خشى المشركون أن تفتتن نساؤهم وصبيانهم بقراءته .

ومثله الولاية والقضاء وقيادة السرايا كأبي موسى الأشعري وسالم مولى أبي حذيفة رضي الله عنهم ، وقد كان سالم يحمل اللواء يوم الإمامة ، ف قيل له : إنا نخاف أن نُؤتى من قبلك ؟ فقال كلمة إيمان عميق وحفظ متقن : « بثس أنا حامل القرآن إذا »^(١) .

ومما يدل على ارتباط بعض الوظائف الدينية والدينية بحفظ القرآن الإمامة في الصلاة وهي من المناصب الدينية الهامة التي تولّاها عليه الصلاة والسلام طول حياته الشريفة ، وكان يستخلف القارئ الفقيه إذا سافر أو خرج في غزو ، ثم كانت الإمامة للخلفاء الراشدين رضي الله عنهم الذين ولّوا على المسلمين في الأمصار الولاية والأمراء المعروفين بالحفظ والعلم .

وكان للحافظ مكانة مرموقة بين إخوانه الصحابة ، إذ قال أنس بن مالك رضي الله عنه « كان الرجل إذا قرأ البقرة وآل عمران جلّ في أعيننا »^(٢) .

= الصلاة ، ح (٥٨٢) والنسائي ، الإمامة ، ح (٨٥٥) ، ومسنّد أحمد ، ح (١٢٦٨٧) ، وابن خزيمة ح (١٥٠٧) .

(١) المدخل ، د . أبو شهبه ، ص / ٢١٦ .

(٢) الترمذي ، فضائل القرآن ، ح (٢٩١٦) ، وأبو داود ، الصلاة ، ح (٤٦١) ، ابن خزيمة ، الصلاة ، ح (١٢٩٧) ، والسنن الكبرى ، الطهارة ، ح (٤١١٠) ، ومصنف عبد الرزاق ، الصلاة ، ح (٥٩٧٧) ، والمعجم الأوسط ، ح (٦٤٨٩) ، والمعجم الصغير ، ح (٥٤٧) .

٧- التفرغ للحفظ :

وهذا معروف عند أهل الصّفة الذين لم يشتغلوا بالتجارة ، وقد اجتمعوا في مكان مظلل من مسجد رسول الله ﷺ يأوون إليه ، إذ لا دار لهم ولا أهل ، فيبيتون ويطعمون ويتدارسون القرآن .

إن أهل الصّفة أضياف الله والإسلام ، كانوا يحتطبون بالنهار ، ويقومون الليل ويقرؤون القرآن يحفظونه ويتدارسونه ويعلمونه غيرهم ، ولم يكونوا كسالى ولا خاملين بعيداً عن الكفاح والكدح كما يزعم بعض المتخرصين عليهم ، وإنما كانوا إذا وجدوا عملاً عند أحد عملوا فيما يشبه المياومة عندنا ، وإذا لم يجدوا احتطبوا ، وأطعموا إخوانهم ، وجعلوا همهم حفظ القرآن وأعدوا أنفسهم للجهاد .

٨- يسر النسق :

ويبدو من الجلي أن الله عزّ وجل أودع في القرآن خصيصة مازة بها من كتب أخرى سماوية وغيرها ، ونعني خصيصة التيسير لقارئه ، في ثنائية القوة الدينية الغيبية والنسق الموسيقي ، فهو ميسر لمن قصد حفظه ، وهذه ميزة لا تفارقه على مر العصور .

والتاريخ خير دليل على هذه الظاهرة المشرفة ، إذ لا يخلو عصر ومصر من جموع غفيرة من الكبار والصغار يحفظون القرآن ، وهذا مصداق لقوله عز وجل : ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ ﴾ [القمر : ١٧] ، حتى انتشرت القراءة في المساجد والكتاتيب بألوف من الحفاظ في كل عصر .

٩- التنجيم :

تجلت الحكمة الإلهية في نزول القرآن منجماً أي مفرقاً مما يسهل الحفظ ، فتجلت الحكمة في التربية والتعليم ، وكذلك تعد السنة منجمة

مما سهل تقرير القرآن والسنة في أذهان الصحابة ، وكل هذا مصحوب بالفهم ، فكانوا خير نقلة وخير معلمين .

ويتعلق بعض الدارسين المغرضين برواية لا ننكرها ، ولكن ننكر تأويلهم لها على حسب أهوائهم في الدس والتشكيك بدين الإسلام ، وهي أنه ﷺ سمع أحد الصحابة وهو عباد بن بشر يتلو آيات ، فقال : ذكرني الآيات وكنت قد نسيتها ، وكأنما يُطلب منه أن يفكر في لحظة واحدة بكل الآيات !

فالخبر لا يُدفع وهو « يدل على أن قراءة الرجل للآيات ذكرت النبي ﷺ إياها ، وكانت قد غابت عن ذاكرته ، وهذا النوع وإن سمي نسياناً لا يززع الثقة بالقرآن ، فإن الرسول ﷺ كان قد حفظ هذه الآيات قبل أن يحفظها عباد ، واستكتبها كتاب الوحي ، وبلغها للناس وحفظوها عنه ، فالخبر لا يفيد أن هذه الآيات قد انمحت من ذهنه جملة إنما غاية ما تفيد أنها كانت غائبة عنه ثم ذكرها ، والدليل قائم على استحالة النسيان التام فيما يخلّ بوظيفة الرسالة »^(١) .

وإذا لم يستطع المستشرق تأويل الرواية تأويلاً صحيحاً سعى إلى المرويات الواهية التي سجلها للأسف علماؤنا من غير تدقيق من مثل نسخ التلاوة والنقصان انتصاراً لفئة^(٢) ، فزاد عليها هؤلاء المستشرقون من نفوسهم الحاقدة وخيالاتهم .

وهكذا عقد نولدكه الألماني فصلاً بعنوان « الوحي الذي أنزل على

(١) مذكرات علوم القرآن ، محمد علي سلامة ، وأحمد أحمد علي ، ص/ ٧٦ .
(٢) راجع بعض الغلاة عند الألوسي في روح المعاني ، وراجع أقوال المنصفين في مجمع البيان .. للطبرسي ، وراجع المدخل ، د . أبو شهبة ، ص/ ٢٨ وما بعدها .
ومذكرات في علوم القرآن ص/ ٧٥ .

محمد ولم يحفظ في القرآن » من كتابه « تاريخ القرآن » ، وكذلك من أباطيل في مادة القرآن من « دائرة المعارف الإسلامية » ضياع فقرات من القرآن .

وكذلك التخرص في « دائرة المعارف البريطانية » التي جاء فيها أن القرآن غير كامل الأجزاء ، وزاد هؤلاء معروف ، ولكن ما بال بعض الدارسين العرب يعتمدون عليهم ونعني منهم الدكتور طيب تيزيني الذي إذا أراد أن يعرف قضية قرآنية ينقل عن هنري ماسيه وغيره ، وكأنهم هم المسلمون تقوى ، وهم المنهجيون الموضوعيون .

وهكذا لانحب أن يتلمذ دارس عربي على حاقده غربي يتفوه بالترهات يلوكها فيشوه تلاميذه ، فقال أحدهم : « إن النبي عليه الصلاة والسلام قد أسقط شيئاً من الآيات ثم ذكره أحد الصحابة ، والدليل على هذا النسيان : ﴿ سَقَرْتُمْ فَلَا تَسْقَى ﴾  إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ﴾ [الأعلى : ٦ - ٧] مع أنه استثناء صوري يؤكد عدم النسيان » .

واحتج بضياع القرآن مع موت كثير من الصحابة وضياع العظام التي كتب عليها ، وزعم أن الحجاج بن يوسف الثقفي (- ٩٥ هـ) أسقط أشياء كثيرة نزلت في ذم بني أمية وكان الأمة حينذاك كرتون لا يجيب أو ييغاوات مرددة ، ولم تقايله لأدنى من هذا الافتراء !

وزعم الباحث أن آية : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ﴾ [آل عمران : ١٤٤] من قول أبي بكر رضي الله عنه ، وأن آية : ﴿ وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ رَبِّهِمْ مُتَصَلِينَ ﴾ [البقرة : ١٢٥] من كلام عمر رضي الله عنه ! وإنهم يعرفون أنها أباطيل كما يعرفون أبناءهم فكيف يأخذ عنهم من يعرف المصادر الصحيحة !؟

٢- جمع السطور :

لقد انتقل النبي الأكرم عليه الصلاة والسلام ، والقرآن جميعه مكتوب على العُصْب أي جريد النخل ، واللخاف وهي صفائح رقيقة من الحجارة ، والرقاق والأديم والأكتاف من العظام ، والأقتاب وهي قطع خشبية توضع على ظهور الإبل ، وهذا بحسب ما توافر في ذاك العصر وتعرف عليه .

إن الجمع في السطور لون من ألوان الحفظ ، لا يذهب بذهاب الإنسان وتلك وسيلة هياها عز وجل تحقيقاً لقوله : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر : ٩] هكذا بصيغة التفعيم والتأكيد الشديد ، لذلك اتخذ النبي عليه الصلاة والسلام كتاباً للوحي ليس على سبيل الاجتهاد ، بل هو مبلغ ، فالأمر سماوي .

ويرى الدكتور فضل : « أن سبب الكتابة هو المحافظة على النص القرآن من أن يطرأ عليه شيء من التغيير ، إذ إنه لا تحل روايته بالمعنى ، لأن القرآن الكريم معجز بنظمه متعبد بتلاوته »^(١) .

ولكن نرى أن الحكمة الإلهية اقتضت الأمر بالكتابة لتيسير الاطلاع على القرآن في الأمم الأخرى بعد عصور يتباعد فيها القراء ، فيسهل الرجوع إلى مصحف ليتعلم المسلم دينه ، ويستحيل عليه أحياناً السماع إلى شيخ ، بل هو مكتوب ليلزم الكفرة الحجة بعد اطلاعهم عليه ، فقد يمنعهم الشيخ من سماعه ، واليوم نشر الكتابة أسرع من نشر الصوت .

وكان من هؤلاء الكتاب الخلفاء الأربعة الراشدون أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ، وكذلك أبي بن كعب وخالد بن الوليد ومعاوية بن أبي سفيان رضوان الله عليهم .

(١) إتيان البرهان : ١٩٦/١ .

واشتهر من هؤلاء الكتاب خمسة وعشرون ، لكن العدد الكلي أكبر ، كما يؤكد ابن حديدة الأنصاري (- ٧٨٣هـ) في كتابه الميمون « المصباح المضي في كتاب النبي العربي » وهو مخطوط فيما نعلم .

واستوعب عددهم الحافظ العراقي (- ٨٠٦هـ) فذكر اثنين وأربعين كاتباً ، ثم وصل العدد عند البرهان الحلبي (- ١١٤٦هـ) إلى ثلاثة وأربعين^(١) .

ويذكر البلاذري (- ٢٧٩هـ) : « أول من كتب لرسول الله ﷺ مقدمه المدينة أبي بن كعب وزيد بن ثابت ، فكانا يكتبان الوحي بين يديه وكتبه إلى من يكاتب من الناس »^(٢) .

وقد ادعى بلاشير أن بعض كتاب الوحي لم يكونوا موضع ثقة ، فهم يكتبون في تذييل الآيات ﴿ عَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ بدلاً من ﴿ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾ معتمداً على رواية واحدة إن صحت عن ابن أبي السرح (- ٣٧هـ) ، فالمعلوم إتقان الحفظ عند النبي عليه الصلاة والسلام وصحابه الكرام مما يستبعد التحريف ، بالإضافة إلى قراءته على جبريل كل عام^(٣) .

وقلة معرفة بلاشير بالبيان العربي تقف حاجزاً دون فهمه لسياق الآية

(١) شرح الألفية في السيرة ، ص/٤٤ ، والتراتب الإدارية للكتاني : ١١٦/١ ، و« الاستيعاب » لابن عبد البر عند ترجمة زيد ، وعيون الأثر ، لابن سيد الناس : ٣١٥/١ ، وتفسير القرطبي : ٣٥٣/١٣ ، وإمتاع الأسماع للمقريزي : ١٠١/١ ، وفتح الباري : ٢٣/٩ ، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي : ٢٩/١ ، وحاشية الشبراملسي على المنهج عند كتاب القضاء ، وحواشي الشفا للبرهان الحلبي ، والمطالع النصري للموريني ص/١٤ ، وعنوان البيان في علوم التبيان لمحمد حسنين مخلوف ، ص/٦٨ ، وكتاب النبي ، محمد مصطفى الأعظم .

(٢) فتوح البلدان للبلاذري ، ص/٤٧٣ ، ليدن ، ١٨٦٦ .

(٣) راجع تاريخ القرآن الكريم ، د . عبد الصبور شاهين ، ص/٥٤ ، وإتقان البرهان : ٢٠٥/١ .

الذي يناسبه تذليل دون آخر ، فلا يمكن أن توضع المغفرة موضع العزة والحكمة ، ولم يقرأ شيئاً عن تمكن الفاصلة القرآنية مما أسهب فيه العلماء والدارسون اليوم^(١) .

وهل يصعب على الصحابي معرفة التذليل الحقيقي وهو كلمتان ، ويسهل عليه حفظ كلمات كثيرة قبل التذليل وهو البليغ المتدين مما يتتفي في شخصية بلاشير .

وكثرة الكتاب تعني وجود نسخ كثيرة للقرآن في العهد النبوي ، فلا شك في أن يهرع الكاتب إلى اتخاذ نسخة له ، لكن اشتهر من النسخ مصحف ابن مسعود وأبي رضي الله عنهما .

وتبرك ههنا بحديث زيد رضي الله عنه : « كنا عند رسول الله ﷺ نؤلف القرآن من الرقاع ، إذ قال : طوبى للشام ، لأن ملائكة الله باسطة أجنتها عليهم »^(٢) .

فالحديث الصحيح جاء في سياق فضائل المدن مما يزيد في صحة الواقعة المتكررة ، التي تفيد أنه كان يشرف على نسق الآيات عند نزول آيات تكمل سوراً .

وروى ابن عباس رضي الله عنه : « كان رسول الله ﷺ إذا نزلت عليه سورة دعا بعض من يكتب ، فقال : ضعوا هذه السورة في الموضع الذي يقال يذكر فيه كذا وكذا »^(٣) .

وقد انتشرت الكتابة في المدينة لوجود الاستقرار وكثرة الكتاب الذين

(١) راجع دراسات فنية في القرآن الكريم ، د . أحمد زكريا ياسوف .

(٢) رواه الإمام البخاري .

(٣) الترمذي ، التفسير ، ح (٣٠٨٦) ، والنسائي ، فضائل القرآن ، ح (٨٠٧) ، ومسند أحمد ، ح (٣٩٩) .

زادوا على كتاب مكة ولا يعني الانتشار انتفاء كتابة القرآن في مكة ، خصوصاً أن الخلفاء الراشدين وغيرهم قد أسلموا في مكة مما يجعلنا نتأكد من كتابتهم ونؤكد وجود الكتابة بدلائل متعددة .

منها قصة إسلام عمر رضي الله عنه ، إذ جاءه رجل فقال له : أختك قد صبات ، فذهب إلى أخته فلطمها ، ولما سكت عنه الغضب ، رأى صحيفة في ناحية بيتها ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ إلى قوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [الحديد : ١-٨] ، واطلع على صحيفة أخرى وجد فيها ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ إلى قوله : ﴿ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ [طه : ٨] فأسلم .

ومن الأدلة على انتشار الكتابة في المدينة المنورة ووجود نسخ خاصة بكتابة الوحي العارفين بالكتابة وغيرهم تحذيره عليه الصلاة والسلام : « لاتسافروا بالقرآن ، فإني لا آمن من أن يناله عدو »^(١) وفي كتابه إلى عمرو بن حزم : « أن لا يمسه القرآن إلا طاهر »^(٢) .

ومما يزيد في توثيق هذه الكتابة أنها كانت فور النزول ، فكان عليه الصلاة والسلام يملي لساعته ، كما روى البراء عند نزول ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَائِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النساء : ٩٥] فقال : « ادع لي زيدا ، وليجيء باللوح والدواة والكتف ، ثم قال : اكتب : ﴿ لَا يَسْتَوِي... ﴾ »^(٣) .

ونتساءل : هل كانت الصحف أكثر أم الوسائل الأخرى ؟ ونرجح أن

(١) مسلم ، الإمارة ، ح (١٨٦٩) ، ومسنند أحمد ح (٤٤٩٢) .

(٢) الدارمي ، كتاب النبي ﷺ ح (٢٢٦٦) ، والموطأ ، الصلاة ، ح (٤٦٩) . والسنن الكبرى ، الطهارة ، ح (٤١٤) ، والدارقطني ، الطهارة ، ح (١) ، وشعب الإيمان ، ح (٢١١١) .

(٣) السيرة النبوية لابن هشام : ٣٤٤/١ .

تكون الصحف هي الأكثر لأن الاستدعاء السريع للكتابة ساعة نزول الوحي يستدعي تنوع الوسائل مما ييسر في تلك الساعة وفي ذلك المكان ، ثم يهرع كل واحد إلى الاحتفاظ بنسخة على صحف تيسر له على مهل .

فإن قلنا : إن سورة البقرة لا تحفظ إلا في حجرة كبيرة كما في كتاب معاصر^(١) ، فإن هذا يُشكل على المثقفين المعاصرين ويحقق ثغرة للمعرضين ، إذ يتصورون فناء الوسائل من لخاف وعظام وضياعها ، وينسون أنه يدعو كُتّاباً لا كاتباً واحداً ، ولا شك في تنوع الوسائل ووجود الصحف هنا وهناك^(٢) .

ويرجح الدكتور فضل أن الإملاء كان حرفاً واحداً ، أما بقية الأحرف فكان يشافه بها النبي عليه الصلاة والسلام صحابته ، وإن كتب شيئاً من الحروف الأخرى فإنما هو لبعض الصحابة الذين كانوا يحبون أن يكتبوا ما شوفهوا به^(٣) ، وهذا الرأي يحتاج إلى دليل ، ولعله رأي نابع باعتقاد الدكتور فضل أن الأحرف رخصة مؤقتة للصحابة .

ونستطيع تأكيد جمع القرآن في النظم والتلاوة ، ولم يصرح نص بإتلاف النسخ التي زيد عليها آيات ، فالمشهور التعديل بالزيادة وفق الترتيب ، ترتيب الآيات كما في مصاحفنا اليوم ، ولم يجمع في مصحف واحد كما في خلافة أبي بكر المباركة لأسباب متعددة .

منها الاستغناء بحفظ الصحابة وتواتر حفظهم بعدئذ ، وانعدام الفتنة وقلة العمران ، فالمجتمع المسلم ضيق الحدود ، ثم إن نزوله منجماً يمنع الجمع في مصحف ، ولسنا نرى للسفر سبباً كما يذهب الشيخ الزرقاني

(١) البخاري ، فضائل القرآن ، ح (٤٧٠٤) ، وابن حبان ، الوحي ، ح (٤٠٤) .

(٢) إتيقان البرهان : ٢٠٤/١ .

(٣) التجويد وعلوم القرآن ، د . عبد البديع صقر ، ص ١٧ .

لأن أثر السفر زاد في عهد الجمع في مصحف عهد أبي بكر ثم عهد عثمان رضي الله عنهما .

وقال الإمام الزركشي : « وإنما لم يُكتب في عهد النبي ﷺ مصحف لتلا يفضي إلى تغيير في كل وقت ، فلهذا تأخرت كتابته إلى أن كمل نزول القرآن الكريم بموته ﷺ »^(١) ، لكن الجمع في مصحف أبي بكر كان بعد وفاته عليه الصلاة والسلام بشهور ، لم يصدر قرار الجمع عند المبايعة بالخلافة .

أما صعوبة الجمع في مصحف بسبب نسخ التلاوة ، فإننا نحتاج إلى سبب قوي يقوي هذا السبب ، فنسخ التلاوة يعتمد على نصوص ضعيفة السند أو تأويلات مخالفة للقرآن ، يتمسك بعض المعاصرين^(٢) بهذا السبب وكأن نسخ التلاوة يحدث في كل شهر .

وهذا النسخ إلى جانب الاطمئنان إلى حفظ النبي ﷺ وحده ، هو من الأسباب التي يذكرها الزركشي : « لأن الله تعالى كان قد أَمَنَهُ من النسيان بقوله : ﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى ﴾ [١] إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ » [الأعلى : ٦-٧] أن يرفع حكمه بالنسخ ، فحين وقع الخوف من نسيان الخلق حدث ما لم يكن « فأحدث بضبطه ما لم يُحتج إليه قبل ذلك »^(٣) .

وأكثر العلماء على أن جمع القرآن في العهد النبوي اعتبر فيه شمول المكتوب على الأحرف السبعة وإن لم يكن ثمة دليل على هذا ، كراي القائل بالكتابة على حرف واحد ، الرأي المفتقر إلى دليل ، لكن المهم أن

(١) البرهان : ٣٠٠/١ .

(٢) مذكرات في علوم القرآن ، ص/٦٦ ، والتبيان ، محمد علي صابوني ، ص/٦٧ ، ولمحات في علوم القرآن ، ص/١٠٣ . وانظر مقدمة تفسير التوبة في ظلال القرآن .

(٣) البرهان : ٣٠٠/١ .

كل ما يكتب من قرآن كان يوضع في بيت النبي ﷺ .

وينسخ الكتاب نسخاً لهم ، فتعاونت نسخ هؤلاء والصحف التي في بيته عليه الصلاة والسلام مع حافظة الصحابة الأئمين والكاتبين ، على حفظ القرآن وصيانه متواتراً مصداقاً لقوله عز وجل : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر : ٩] .

إن خوف الشيخين عمر ثم أبي بكر رضي الله عنهما من موت القراء لا يعني كما ادعى جفري عدم الجمع في صحف في العهد النبوي فترتيب الآيات في العهد النبوي لا يخالف ما نحن عليه اليوم وإن لم يكتمل نزول القرآن إلا بوفاته ﷺ ، كما أن جمع السورة وارد في كثير من الأخبار مثل قراءته الأعراف في الصلاة ، والبقرة في الكسوف مع أن نزولهما لم يكن جملة .

وتشكيك الغربيين بأن الكتابة في العهد النبوي لا يُطمأن إليها لعدم النزول في وقت معين ، وعدم إمكان استدعاء كتبة الوحي ، أو أنه كان عليه الصلاة والسلام - كما يفترضون - يُحسن الكتابة ! بل الحق أنه كان لا يحسن الكتابة كما تشهد الدراسات المنصفة ، وكان محوطاً دائماً بأصحابه وفيهم كتبة ، والراجع أنه كُتِبَ معظم القرآن في مكة أرض التواتر بنسخ أقل ، أي أعيدت كتابة بعض السور المكية في المدينة أرض الرخاء .

وقد أثبت التاريخ إمكان الإملاء على الكتبة من غير خلل ، لأنه عليه الصلاة والسلام حافظ محفوظ من النسيان إن تأخر عليه الكتبة بالمجيء ، ولم يرد أن الإملاء وقع في أوقات متنوعة تصعب من حضور الكتبة ، وعلى كل حال يعدّ الإملاء أمراً سهلاً على داعية لا يستخدم السيف ، وسياق الأحاديث والسيرة ما يؤكد أنه لم يكن وحده ، ولم يبتعد عنه الصحب الكرام إلا إذا دخل بيته .

لذلك نجد من التخطيط الفكري ما تفوّه به آرثر جفري إذ قال : « الرأي الشائع في أن القرآن الكريم كتب في عهد النبي عليه الصلاة والسلام لا يقبله المستشرقون ، لأنه يخالف ما جاء في أحاديث أخرى ، أنه قبض ﷺ ، ولم يجمع القرآن في شيء »^(١) .

وهذا مما يدل على جهالته ووهمه في فهم النصوص ، كما دل على جهله بالعربية ورسوخ قدمه في الجرأة على التحريف والتصحيف عندما حقق كتاب المصاحف لابن أبي داود (٣١٦هـ) ، مع أنه قرأ في كتاب آخر حققه وهو « مقدمتان في علوم القرآن » روايات تصرّح بكتابة القرآن في العهد النبوي ، وبلغف الجمع كذلك .

فأين كان عقله لما قرأ وحقق هذا النص : « أن القرآن كان مجموعاً على عهد رسول الله ﷺ ، وأنه ما نزلت آية إلا وقد أمر رسول الله ﷺ من يكتب له ، أن يضعها في موضع كذا من سورة كذا »^(٢) .

وهكذا قصرت أفهامه عن وعي النصوص ، ففهم أن تحري عمر رضي الله عنه ودقته وخوفه من موت الحفاظ أن النص لم يكن مكتوباً في العهد النبوي ، وتناسى أن طريقة الأداء المكتوب لا تكون إلا عن طريق التلقين والرواية ، وعن طريق عرض المكتوب بالوسائل الموجودة على حفظ الصدور .

ومن الآراء الهراء ما جاء به كارل بروكلمان من سموم : « لقد جمعت قديماً - بلا ريب - سور متفرقة في مجموعات تتميز بأحرف من الهجاء في فواتحها ، فبقيت لذلك على تأليفها ، ومن أقدم هذه السور وأهمها على

(١) راجع دراسات قرآنية د . عدنان زرزور ، ص/ ٨٥-٩٤ .

(٢) مقدمتان ، ص/ ٢٧ ، ومقدمة المصاحف ، ص/ ٥ .

وجه الخصوص مجموعة آل حاميم»^(١) .

إنها ثنائية الجهل والحقد التي قد يعافي الله عز وجل منها بعض الغربيين ، فتصدر عنهم آراء سديدة منصفة ، فلا نعدم عندهم موضوعية قد تنتفي عند معاصرين من أمتنا أنصاف مثقفين يتلقون كلام المستشرقين بكل تقديس وتوقير وكأنه رواية موثوقة في حين يرفضون أساساً منهج الرواية عند المحدثين ووثائقيتها .

من هؤلاء المنصفين « لوبلوا » إذ قال : « إن القرآن هو اليوم الكتاب الرباني الوحيد الذي ليس فيه أي تغيير على الإطلاق في النسخ التي لا حصر لها ، والمتداولة في البلاد الإسلامية الواسعة ، فلم يوجد إلا قرآن واحد لجميع الفرق الإسلامية المتنازعة ، وهذا الاستعمال الإجماعي لنفس النص ، المقبول من الجميع حتى اليوم ، يعد أكبر حجة ودليل على صحة النص المنزل الموجود معنا »^(٢) .

وفي المكان نفسه ينقل الدكتور دراز من كتاب لوبلوا « القرآن والتوراة العبرية » قوله : « من ذا لم يتمنّ لو أحداً من تلاميذ عيسى الذين عاصروه قاموا بتدوين تعاليمه بعد وفاته مباشرة » .

٣- تصحيح فهم :

قلنا : إن كتاب الوحي قد استخدموا ما كان موفوراً في زمانهم وبينتهم العربية من أدوات كاللخاف والأديم والعصب ، وربما اجتمع لدى كثير منهم معظم القرآن ، لكن الراجح أنه لم يجمع كل القرآن عند واحد منهم لكون الأغلبية أميين ولقلة الأدوات .

(١) تاريخ الأدب العربي ، بروكلمان : ١/١٤٠ ، ٢٢٦ .

(٢) مدخل إلى القرآن الكريم ، د . دراز ، ص/٣٩ .

وقد جعل الله حفظ القرآن في الصدور ابتداءً وانتهاءً ، وجعله في السطور احتياطاً لانتفاء التصحيف والتحريف ودفع الوهم من كل وجه ، والتواتر يكون بتلقي الصدور لا تلقي السطور ، ولا يكون تواتر المكتوب إلا بمعارضته على القراءة ، فالمكتوب يحتاج إلى إجازة قولية ، وليس العكس صحيحاً .

ورد في الحديث النبوي أنه خصر الكتابة في القرآن ، فمنع كتابة شيء غيره ؛ والمقصود منع كتابة الحديث ، إذ روى الإمام البخاري أن رسول الله ﷺ قال : « لا تكتبوا عني شيئاً إلا القرآن ، فمن كتب عني شيئاً غير القرآن فليمحاه » (١) .

وكثر النقل عن العلماء قدامى ومعاصرين أنه كان يخشى اختلاط النصين على الصحابة بالإضافة إلى سبب قلة الأدوات يقول الشيخ الزرقاني : « خشي الرسول ﷺ أن يختلط القرآن بالسنة ، إذا هم كتبوا السنة كما كانوا يكتبون القرآن ، أو أن تتوزع جهودهم وهي لا تحتل أن يكتبوا جميع السنة وجميع القرآن ، فقصرهم على الأهم أولاً ، وهو القرآن ، خصوصاً إذا لا حظنا أن أدوات الكتابة كانت نادرة لديهم إلى حد بعيد » (٢) .

إن هذه الأسباب تحتاج إلى مناقشة ، لندفع تهمة عدم التمييز بين نصين عند الفصحاء الصحابة ، ولنبعد الشك بوجود كتابة للحديث النبوي ، ولتناقش ما دام العقل لا ينتفي في النقل .

فالتعليل الأول غير مسلم به على الإطلاق ، لأن الصحابة كانوا

(١) راجع الصحابة حراس الحديث د . أحمد زكريا ياسوف . ص / ١٣٣-١٤٦ .

(٢) مناهل العرفان : ٢٨٥ / ١ .

فصحاء كما يشهد التاريخ ، فهم يميزون بين مستويات الكلام الإلهي والكلام البشري ، وإذا كان الأمر كذلك ، فلم يأذن لبعض الصحابة بكتابة الحديث ؟ .

كذلك لا نسلّم بالتعليل الأخير ، لأنه لو طولبوا بكتابة الحديث لكان فرضاً عليهم سعوا لأجل تنفيذه إلى كل أشجار النخيل وجمعوا اللخاف من كل مكان ، أو أن الله عز وجل يهيئ لهم الأدوات الوافية .

فالصحيح إذن تقديم الأوليات في الخطاب الديني ، فيشغل الصحابة بالقرآن لأنه الكتاب الأول والدستور الأول ، إنما أراد توزيع مسؤولية التبليغ عنه على جميع الصحابة .

قال الدكتور فهد الرومي : « ولو أذن للكتاب بالكتابة للحديث لاعتقد الأميون أن مسؤولية التبليغ مقصورة على الكتاب الذين يحتفظون عندهم بالنصوص الشرعية وأن ذمتهم هم بريئة ، فلما نهى الرسول ﷺ من يكتب عنه كتابة غير القرآن أصبح الصحابة كلهم سواسية في التلقي عن الرسول ﷺ ، لا يتميز من يكتب عن من لا يكتب ، وأصبحت الدعوة إلى الله يشترك فيها الجميع ، وخير للدعوة أن ينشرها كل الصحابة من أن يقتصر أمرها على عدد من الكتاب »^(١) .

وحتماً لا يُقال هنا : لمَ أذن لهم بكتابة القرآن ؟ لأن « تبليغ القرآن لا يرد عليه ما يرد على تبليغ غيره ، فلن يعتقد الأميون منهم أن تبليغه واجب على الكتاب فحسب ، فهم يقرؤونه سراً وجهاراً في بيوتهم وفي مساجدهم ، في خلواتهم وفي مجتمعاتهم وفي صلواتهم ، فلتبليغه وسائل عديدة لا تتحقق لغيره ، ولا تقتصر على الكتاب دون الأميين »^(٢) .

(١) دراسات ، د . الرومي ، ص/ ٣٦

(٢) دراسات ، د . الرومي ، ص/ ٣٦ .

إنه إذن التقدير الإلهي الرفيع المتجلي في الحكمة النبوية ، وليس لسبب سطحي لا نقبله على الصحابة ، وفيه من الحكمة أن المثقف اليوم مطالب أكثر من غيره في نشر الدعوة ، وفيه أن ما تيسر اليوم من وسائل سماعية للقرآن والحديث والفقه وغيره يلزم الأمي الحجة في دعوة الآخرين إلى الدين القويم ، فلا يتحجج بأميته .

ومقارنة همة المسلمين في تدوين القرآن ، بهمتهم في تدوين الحديث درس بليغ ، إذ كانت العناية بالأولى وبالأساس وبالدستور الأول ، مع حبهم الشديد للنبي عليه الصلاة والسلام .

وهذا يذكرنا بظاهرة مرضية في بعض المتدينين ، إذ ترى بعضهم يتمسك بنهج الشيخ أقوالاً وأفعالاً ويُعنى بالسلوك الشخصي والتأويل الفردي بعيداً عن النص اللازم : القرآن ، الحديث ، جهود العلماء ، فإن حب الشيخ ينبغي ألا يكون تحجراً ، بل انفتاحاً على المعارف القرآنية والنبوية وتراث الأجداد ، ويكون الأستاذ نافذة على المعارف الإسلامية حتى يكون السلوك صحيحاً وتكون المعرفة موضوعية مستقيمة .

ثانياً- الجمع الشهودي الصديقي :

أ- الدواعي :

غربت شمس النبوة المباركة فانتقل النبي الأكرم عليه الصلاة والسلام إلى الرفيق الأعلى ، وصارت خلافة المسلمين إلى أجل المسلمين حينذاك أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، وجدت في الساحة أحداث جسام شداد ، كان منهارة بعض العرب ممن لم يدخل الإيمان في قلوبهم .

فكان الصديق رضي الله عنه بالمرصاد أشد ما تكون المسؤولية ، فحارب المرتدين في موقعة اليمامة سنة ١٢هـ ، واستشهد كثير من القراء

الحفظة ، وكان من أجَلَّهم سالم مولى أبي خذيفة رضي الله عنهما الذي ذكر في جُماع الصدور في الحديث .

استشهد من هؤلاء البررة سبعون وبعضهم ينتهي بالعدد إلى سبعمئة صحابي ، فهاهنا ذلك المسلمين ، وعزَّ الأمر على عمر رضي الله عنه ، المعروف بتطلعه إلى المستقبل وحكمته ، فكان أن اقترح عقب الحادثة المؤلمة جمع القرآن على الخليفة أبي بكر رضي الله عنه كما يصح عند البخاري والترمذي :

روى زيد بن ثابت رضي الله عنه : « أرسل إلي أبو بكر مقتل أهل اليمامة ، فإذا عمر بن الخطاب عنده ، قال أبو بكر رضي الله عنه : إن عمر أتاني ، فقال : إن القتل قد استحرَّ يوم اليمامة بقراء القرآن ، وإني أخشى أن يستحرَّ القتل بالقراء بالمواطن ، فيذهب كثير من القراء ، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن ، فقلت لعمر : كيف تفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ ؟ قال عمر : هذا والله خير ، فلم يزل عمر يراجعني ، حتى شرح الله صدري لذلك ، ورأيت الذي رأى عمر ، قال زيد : قال أبو بكر : إنك رجل شاب عاقل لا نتهمك ، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ ، فتتبع القرآن فأجمعه ، فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل علي مما أمرني به من جمع القرآن ، قلت : كيف تفعلون شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ ، قال : هو والله خير ، فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، فتتبع القرآن أجمعه من العُسب واللخاف وصدور الرجال ، حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدُها مع أحد غيره : ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾ [التوبة : ١٢٨] حتى خاتمة براءة ، فكانت الصحف عند

أبي بكر ، حتى توفاه الله ، ثم عند عمر حياته ، ثم عند حفصة بنت عمر رضي الله عنهم ^(١) .

يفهم من هذا النص بعض القضايا المهمة ، نلقي عليها الضوء ، فالحديث يبين أولاً منزلة عمر رضي الله عنه وعلو شأنه في أمور غيبية كما حدث في الحجاب وتحريم الخمر وأسرى بدر ، ويفهم حرصهم على القرآن الكريم وتوقيهم من إحداث أمر لم يفعله رسول الله ﷺ ، حتى إن الصيغة (كيف تفعل) على لسان أبي بكر رضي الله عنه ، و (كيف تفعلون) على لسان زيد رضي الله عنه ، تؤكد كره التلفظ بفعل المخالفات ولو على سبيل التلفظ ، فكل منهما يبعده عن نفسه فليس يُقال : كيف أفعل ، ولا كيف نفعل .

ومقولة : « هذا والله خير » و « هو والله خير » ما يثبت أن الاجتهاد ينبغي أن يقتصر بمصلحة الأمة . وثمة تدرج إلى الراحة النفسية والاستيقان ، من خلال الانتقال من اسم الإشارة إلى ضمير الفصل وكلاهما ثبات الجملة الاسمية ، كما أن قوله : « فتبعت » يفيد الجهد الكبير الذي ينفي الريبة ويدفع التهم .

وتأكيد زيد أن الصحف بقيت محفوظة في بيت أبي بكر رضي الله عنهما ما يرجح أن ثمة صحفاً كانت في بيت النبوة قبل بيت الخلافة من باب أولى ، وإن كان زيد لم يذكر أنه نقل من المكتوب ، فهو مفهوم لم يُصرح به لأنه ذكر الجمع من العصب واللخاف ، وصدور الرجال ، فاعتمد المكتوب والمحفوظ ، ثم إنه استعان بتشبيه نقل الجبل

(١) البخاري ، التفسير ، ح (٤٤٠٢) ، ومسنند أحمد ، ح (٥٧) من مسند أبي بكر ، والترمذي التفسير ، ح (٣١٠٣) ، والنسائي ، فضائل القرآن ، ح (٨٠٠٢) والمعجم الكبير ، ح (٤٩٠١) .

المحسوس ، وهذا يوحى بأنه ينقل المكتوب المحسوس ويعارضه بالمحفوظ .

والملاحظ في النص مراجعة عمر رضي الله عنه لاهتمامه بأمر جماعي ، ثم يتجلى التكاثر بأن يعضد الخليفة حكمه وأفكاره بما عند كبار الصحابة ، وليس ينتقي الصحب على سبيل الأهواء ، فالقوة الفكرية في البيت والقوة العسكرية في الساحة ، ثم إن عمر رضي الله عنه يظهر بكمال التأدب مع أن الخليفة يقرّبه ، يقول : « أرى أن تأمر بجمع القرآن » ولم يقل أرى أن نجمع ؛ مما يفيد التطاول والتساوي بين الرئيس والمرؤوس .

والظاهر في النص اجتماع صفات متعددة تصل إلى الكمال المطلوب في هذه المهمة الجليلة ، فالرجل شاب لأن الأمر يتطلب جهداً عضلياً كبيراً ، وعاقلاً لأن الأمر يحتاج إلى تكتيك وإعمال للذهن وقوله : « لانتهمك وكنت تكتب الوحي » يمثل الجانب الخلقي ، وبهذا جمع زيد رضوان الله عليه ما يوثق به الرواة في الحديث من الضبط والعدالة ، فيكون ثقة ، وهكذا نجد أن الصحابة هم الذين ابتكروا أصول الجرح والتعديل .

ويقول محمد حسين هيكل : « وهو لشبابه أقل تعصباً لرأيه واعتزازاً بعلمه ، وذلك يدعوه إلى الاستماع لكبار الصحابة من القراء والحفاظ ، والتدقيق في الجمع دون إثارة لما حفظه »^(١) مع أنه يوجد مكتوب إلى جانب ما يحفظه هو وما يحفظه الآخرون وكل هذا نص واحد لا خلاف فيه .

إذن فالنص يؤكد شهادة أبي بكر رضي الله عنه بالخصال الحميدة في

(١) حياة محمد ﷺ هيكل ، ص/ ٣٤١ .

زيد ، وكمال دينه وأمانته وشدة ورعه ، ونبوغه وذكائه ، والمعروف عند الصحابة فوق هذا أن زيدا من الحفاظ المشهورين على صغر سنه ، وكان قد شهد العرضة الأخيرة للقرآن^(١) ، وهذه ميزة توثيقية لم تكن لأحد .

ومن الصفات التي تخول اختيار زيد رضي الله عنه للجمع كونه من أصحاب الفتوى الستة : عمر ، وعلي ، وابن مسعود ، وأبي ، وأبو موسى ، وزيد رضي الله عنهم ، وكان يكتب إضافة للوحي رسائل النبي عليه الصلاة والسلام إلى الملوك .

وكان قد اختصه بتعلم لغة اليهود لمراسلتهم ، وهذا دليل ثقة بفهمه وأمانته ، وأعطاه يوم تبوك راية بني النجار ، وقال : القرآن مقدم وزيد أكثر أخذاً للقرآن ، وتولى قَسَمَ غنائم اليرموك ، واشترك في واقعة اليمامة ورُمي بسهم لم يضربه^(٢) .

وينقل أبو حيان التوحيدي عن الشعبي : « وضع زيد بن ثابت رجله في الركاب ليركب ، فأمسكه له ابن عباس رضي الله عنهما ، فقال له : تنحَّ يا ابن عم رسول الله ﷺ ، فقال : إنا هكذا نصنع بالعلماء ، أو قال : بأهل بيت نبينا »^(٣) .

وكان يقول عنه : إنه - زيد - من الراسخين في العلم ، ومن المعروف أن ابن عباس رضي الله عنهما ابن عم رسول الله ﷺ ، وكان يلقب برباني الأمة ، وكان قد دعا له : « اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل » كان مع

(١) انظر المستدرک : ٢٢٩/٢ .

(٢) الإصابة لابن حجر : ٢٣/٣ ، وأخبار القضاة ، وكيع محمد بن خلف بن حيان : ١٠٥-١٠٨ ، ولطائف المعارف للثعالبي ، ص/٤٠ ، والمستدرک : ٢٧٥/١ ، وفتوح البلدان للبلاذري : ٥٨٣/٣ ، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي : ٢٠١/١ .

(٣) البصائر والذخائر للتوحيدي : ١١٢/١ .

هذا هو وأبو عبد الرحمن السلمي الصحابي القارئ ممن قرؤوا على زيد رضي الله عنهم^(١) .

ومن تجليات إتقانه في الحفظ وشهادة كبار الصحابة له ما روي عن أبي عبد الرحمن السلمي رضي الله عنه أنه « قرأ عامة القرآن على عثمان بن عفان رضي الله عنه فقال له : إنك تشغلني عن النظر في أمور الناس ، فامض إلى زيد فإنه فارغ لهذا الأمر يجلس فيه للناس ، وقرأ عليه فإن قراءتي وقراءته واحدة ، ليس بيني وبينه فيها خلاف ، فمضى إلى زيد ، فكان يلقي علياً رضي الله عنه ، فيقول له : عليك يزيد بن ثابت ، قال : فأقمت على زيد ثلاث عشرة سنة أقرأ عليه فيها القرآن »^(٢) .

ولكن النص يؤكد تردد أبي بكر رضي الله عنه في الموافقة على جمع القرآن ، وقد يتساءل الدارس ، لم هذا التردد ، والأمر خير للأمة وزيادة صيانة لكتاب الله عز وجل ؟ والحقيقة أن موقف أبي بكر يدل على حضور القلب والعقل إزاء ظاهرة جماعية ، فدلّ على تورع قلبي ومنهج عقلي حكيم ، ولا نظن الحكمة إلا من آثار التقوى التي تحلّى بها هذا الخليفة الراشدي الفرد .

وذكر الأستاذ الصابوني جواباً عن هذا التساؤل المتوقع ، فقال : « خشي أن يتساهل الناس في استظهار القرآن وحفظه غيباً ، ويعتمدوا على وجوده في المصاحف ، فتضعف نفوسهم عن الحفظ ، وتصبح رغبتهم ضعيفة في حفظه واستظهاره ، اعتماداً على أنه مسطرٌ وموجود في مصاحف مطبوعة يمكنهم قراءة القرآن بها ، أما قبل أن توجد المصاحف

(١) الكواكب الدرية ، الحداد خلف الحسيني ، ص/١٨ ، وتذكرة الحفاظ للذهبي :

٣٨-٢٩/١ .

(٢) مقدمتان ، ص/٢٥ .

فقد كان الجميع يسعون جهودهم لحفظ القرآن ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كان رجلاً وقافاً عند حدود الشرع ، مقتفياً لآثار الرسول ﷺ ، فقد خشي أن يكون بعمله هذا مبتدعاً شيئاً لا يحبه رسول الله ﷺ»^(١) .

ونؤكد أن عملية الجمع كانت بعد وفاة النبي عليه الصلاة والسلام ببضعة شهور ، وقد رجح ابن الأثير المؤرخ (٦٣٠ هـ)^(٢) أن وفاة النبي عليه الصلاة والسلام كانت في ربيع الأول (١١ هـ) ، وكانت موقعة اليمامة آخر هذه السنة ، والفراغ منها في (١٢ هـ) ، فالفترة وجيزة لم تعهد في تدوين كتاب مقدس قبل القرآن الكريم ، مما يؤكد كمال الثقة بعمل زيد رضي الله عنه .

ويذكر المحاسبي في كتابه « فهم السنن » وهو كتاب مفقود أن : « كتابة القرآن ليست بمحدثه ، فإنه ﷺ كان يأمر بكتابتها ، ولكنه كان مفرقاً في الرقاع والأكتاف والعسب ، وإنما أمر الصديق بنسخها من مكان إلى مكان مجتمعاً ، وكان ذلك بمنزلة أوراق وجدت في بيت رسول الله ﷺ فيها القرآن منتشرأ ، فجمعها جامع وربطها بخيط ، حتى لا يضيع منها شيء »^(٣) .

إنه مجرد جمع وليس فيه انتظار ما تجود به الذاكرة على مدى الشهور والسنوات ، ويمكن أن يسمى « نسخاً » كما يقول المحاسبي ، فلا مجال وفق الزمن الضيق والتقوى الحاضرة والشهود الآلاف ، لا مجال لدعوى اختراق النص زيادة ونقصاناً .

(١) التبيان في علوم القرآن ، محمد علي الصابوني ، ص/ ٦١-٦٢ .

(٢) الكامل في التاريخ ، ابن الأثير : ٣٦٦/٢ .

(٣) البرهان ، الزركشي : ٢٣٩/١ .

ب - طبيعة الجمع :

إن هذا المصحف لم يكن معجماً ، وقد خلا من أسماء السور والفواصل ، كما أنه لم يكن مرجعاً للقراءة أو المراجعة ، بل هو أصل محفوظ بقي الحفظ الشفوي ، وذلك أمر بدهي ، إذ لم يُعهد أن تراجع الصحابة في توثيق آية وحفظها أو اختلفوا في قراءة ، بل إن شغفهم بالقرآن خولهم إلى الاعتماد على النفس ، فراجعوا نبيهم عليه الصلاة والسلام في الفهم لا في الحفظ كما أسلفنا . وكان العمل جماعياً ، فكل من تلقى من رسول الله عليه الصلاة والسلام شيئاً من القرآن جاء به للخليفة ، فلا يُسجل إلا ما كتب بين يديه عليه الصلاة والسلام ، وما ثبت أنه عرض عليه عام وفاته ، مشتملاً على الأحرف السبعة ، وكانت الآيات والسور على الترتيب كما تلقى عن الرسول ﷺ^(١) ، وإن كان ابن حجر لا يرى ترتيب السور .

وما قيل من أن ليس في هذه الصحف أو المصحف ما هو منسوخ التلاوة قول ضعيف لا يثبت ، لأنه يحتاج أولاً إلى إثبات هذا النوع من النسخ وهذا ما نعود إليه في مبحث خاص .

وقد شارك عمر زيدا في عملية الجمع ، كما يؤكد ابن أبي داود إذ أخرج : « قدم عمر رضي الله عنه عنه ، فقال : من كان تلقى من رسول الله ﷺ شيئاً من القرآن فليأت به ، وكانوا يكتبون ذلك في الصحف والألواح والعصب ، وكان لا يقبل شيئاً حتى يشهد شهيدان »^(٢) .

وورد أن أبا بكر قال لعمر وزيد رضي الله عنهم : « اقعدا على باب

(١) تاريخ عمر بن الخطاب ، ابن الجوزي ، ص/١٢٩ ، وفتح الباري : ١٠/٩ وراجع لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلاني .

(٢) الإتيان للسيوطي : ٥٨/١ .

المسجد ، فمن جاءكم بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباه «^(١) .

ويفسر أبو الحسن السخاوي (٦٤٣هـ) الشاهدين برجلين عدلين ، قال في كتابه « جمال القراء »^(٢) : « المراد أنهما يشهدان على أن ذلك المكتوب كتب بين يدي رسول الله ﷺ أو المراد أنهما يشهدان على أن ذلك من الوجوه التي نزل بها القرآن » ، إلا أن ابن حجر العسقلاني يؤول عقلياً فيقول : « وكأن المراد بالشاهدين : الحفظ والكتابة »^(٣) .

ولا يعني هذا توثيق الآيات ضمن اثنين أو ثلاثة من الناس ، فثلاثة يأتون بقول واحد ، والمتلقي زيد رابع ، والمنسق عمر خامس ، والامر الخليفة سادس ، وآخرون لم يذكروا من الجَمْعَةِ الحَفَظَةِ والكاتِبِينَ للوحي ، ثم إنه يُنتخب اثنان للشهادة ، وثمة آخرون خلف النص ، فالتواتر قائم قبل نسخ المكتوب ، ونص السخاوي رحمه الله يؤكد الاستيثاق من اختلاف القراءات فقط .

ويقول الإمام السيوطي : « إن زيدا كان لا يكفي بما كان مكتوباً حتى يشهد بما تلقاه سماعاً » ، وتأويل ابن حجر هو الراجح إذن ، أو أن المكتوب لا يقبل إلا بشهادة عدلين ، لأن المحفوظ يكون بالتلقي ، فإذا شك زيد مثلاً في شيء من القرآن سأل حافظاً أو اثنين ، أو نظر في صحيفتين أو صحيفة مكتوبة حتى يجزم على ما ثبت عنده » .

وكان من دواعي التشدد فيما يتناقله الدارسون اليوم استبعاد آية الرجم

(١) رواه الأحوذفي في شرح الترمذي في كتاب جمع القرآن ، باب سورة التوبة ، وقال ابن

حجر : رجاله ثقات مع انقطاعه ، فتح الباري : ١٥/٩ .

(٢) جمال القراء لأبي الحسن السخاوي : ٢٠٠/١ .

(٣) فتح الباري : ١٦/٩ .

التي أتى بها عمر عن رجم الزانية ، لأنه كان الشاهد الوحيد كما يقول
الليث بن سعد^(١) .

ومن مظاهر هذا النهج الصارم ما روي في « المصاحف » لابن
الأنباري من أن حفصة رضي الله عنها قالت : إذا انتهيت إلى هذه الآية :
﴿ حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾ [البقرة : ٢٣٨] فأخبروني ، فلما
بلغوا قالت : اكتبوا : « والصلاة الوسطى هي صلاة العصر » ، فقال لها
عمر أبوها : ألك بينة بهذا ؟ قالت : لا ، قال : فوالله لا تدخل في القرآن
ما تشهد به امرأة بلا إقامة بينة^(٢) مع ترجيحنا لضعف الرواية ، وأن
القراءة تفسيرية ، ولا قرآنية للمذكور .

مثل هذا الترف الذهني يعد شواهد على الشك في النص عند بعض
الدارسين المعاصرين ، مثل د . تيزيني ، إذ قال : « إن زيد بن ثابت
هنا ، يعلن أنه أقر ما وجدته عند أبي خزيمة الأنصاري من القرآن ، بالرغم
من أنه لم يجد ذلك عند غيره ، أي إن زيدا انطلق في هذا من الإقرار
بإمكانية منح المصدقية الوثيقة لحدث ما ، دون شاهد يشاركه الرأي فيما
يقول به ، فإذا كان ذلك ممكناً ، فلماذا رفض زيد أخذ ما كان لدى عمر
وهو آية الرجم »^(٣) .

وهكذا وَّحد الباحث بين حادثتين ، وصار النصان على المستوى نفسه
من الثقة ، لا فرق بين أحادي عند عمر رضي الله عنه وحده إن صح الحديث
عن آية الرجم التي لا يعرفها زيد ولا غيره ، وبين آخر التوبة مما يعرفه

(١) الإتقان : ٢٠٦/١ وانظر مثلاً اللآلئ الحسان ، لاشين ، ص/٥٨ ، والمدخل د .
دراز ، ص/٣٧ .

(٢) الدر المنثور : ٣٠٢/١-٣٠٣ .

(٣) النص القرآن ، د . طيب تيزيني ، ص/٤٠٦ .

الجميع وزيد نفسه وأبو بكر رضي الله عنهما ، فنص التوبة ليس أحادياً .
ولو صحَّ هذا عنه لاقتضى الأمر أنه سمع الآية من النبي عليه الصلاة
والسلام ، وهل نتصور أنه يتلقى القرآن وحده من النبي عليه الصلاة
والسلام بعيداً عن الصحابة ، فلا شك إذن بوجود شاهد معه ، ولذلك
نخلص إلى أن هذه أقاويل ، بل هذه الخزعات بعينها تلهج بها السنة
المدّعين المنهج القويم ليشوشوا علينا ديننا ، وما يزيدون المسلمين إلا
إسلاماً .

فلماذا لا يقرأ هؤلاء ولا يطلعون على كتابات الأبرار من عندنا ،
ولماذا اللهاث وراء المزورين والجهلة ، فليقرأ كتاباً معاصراً - إن كان
يصعب عليه شروح الحديث المستفيضة للدكتور زرزور ، ويجد فيه : عن
قوله : « لم أجدها مع أحد غيره » لا يجوز تفسيره بأنه لم يجدها
محفوظة ، لأنه كان رضي الله عنه يبحث عن آية يحفظها « هو »^(١) .

ولو عاد إلى شرح صحيح البخاري لوجد روايات موثقة يذكرها ابن
حجر العسقلاني ، تؤكد أن أبا خزيمة لم ينفرد بالآيتين ، بل كان معه عمر
وزيد وعثمان وأبي رضي الله عنهم^(٢) .

قال الزركشي : « وقول زيد : لم أجدها إلا مع أبي خزيمة ، ليس فيه
إثبات القرآن بخبر الواحد ، لأن زيدا كان سمعها وعلم موضعها في سورة
الأحزاب بتعليم النبي ﷺ ، وكذلك غيره من الصحابة ، وتبعه للرجال
كان للاستظهار لا لاستحداث العلم » . . . وقول : « لم أجدها مع
غيره » ، يعني ممن كانوا في طبقة خزيمة ممن لم يجمع القرآن^(٣) .

(١) دراسات قرآنية ، د . عدنان زرزور ، ص/ ٩٤-٩٥ .

(٢) فتح الباري : ١٦-١١/٩ .

(٣) البرهان ، ٣٠١/١ .

ولم لا يراجع هؤلاء شرح الحديث ، ليبين أن المراد أنه لم يجدها مكتوبة إلا عند أبي خزيمة ، وذلك لا يتعارض مع أنه محفوظ عند جمع غفير بلغ حد التواتر ، وعلى كل حال لا يعني تأويل الشاهدين بالكتابة والحفظ ، لا يعني الاكتفاء بشاهد واحد على الكتابة ومثله على الحفظ ، بل يريد زيد أن أبا خزيمة يشهد بتلقي الكتابة عن النبي عليه الصلاة والسلام ، ولا شك أنها مكتوبة عند غيره ، فهو ينفرد بالشهادة .

ويروي عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما ، : « أتى الحارث بن خزيمة بهاتين الآيتين إلى عمر ، قال : من معك على هذه ؟ قال : لا أدري والله إني أشهد لسمعتها من رسول الله ﷺ »^(١) مع ما نرى من الراوي إسحاق وتدليسه فرجال الحديث ثقات ، وهو يعضد وجود الآية عند آخرين غير أبي خزيمة .

ونتساءل بعد هذا : لم تمّ تخصيص آخر آيتين من التوبة مع إقرارنا بأنهما من آخر ما نزل ؟ هل هما نزلتا معاً باستقلال عن آيات أخرى ؟ ولكن نفهم أن زيدا تفقدهما مما يدل على أنه يعرفهما ، لكن السؤال هل جاءه أبو خزيمة بآيتين في صحيفة مستقلة وما معنى الاستقلال ؟ وهذا على كل حال لا يخدش التواتر .

إنها براهين ساطعة عميت عنها أنظار المستشرقين وأتباعهم ، وراحت تتلقف مرويات واهية منها ما روي عن عمر رضي الله عنه : « لو كان ثلاث آيات لجعلتها سورة على حدة ، فانظروا سورة من القرآن ، فضعوها فيها ، فوضعتها في آخر براءة »^(٢) .

(١) المسند للإمام أحمد : ١٠/٢ .

(٢) المسند للإمام أحمد : ٢٤٠/٣ .

والحديث فيه كثير من العلل تجعلنا نستنكره ، وهو مخالف للشرع ، إذ لا يملك أحد أن يتدخل في ترتيب الآيات وكان قد تم الترتيب في حياته ﷺ ، وهل نقبل قوله على عمر رضي الله عنه في اختراع سورة جديدة؟! ثم إن زيداً وضعها قسراً وتذليلاً لبراءة كما في هذا النص المرجوح مع أن الأحاديث الراجعة الصحيحة تؤكد أنه افتقد الآيتين وهو يعرف أنهما من براءة .

وهذا ليس قاصراً على المصنفات القديمة ، فنحن نقرأ في كتاب معاصر زلة قلم لأحد المدافعين عن فكر الإسلام نقرأ عن ترتيب الآيات في جمع أبي بكر : « قد تستثنى الآية الأخيرة من سورة النساء من هذه القاعدة - وضع الآية في مكانها - لأنها نزلت قبل وفاة الرسول ﷺ بوقت قصير ، بحيث لم يتمكن الصحابة من الاستعلام منه عن المكان الذي كان ينبغي وضعها فيه ، فأضافوها في نهاية السورة التي تبحث في الموضوع »^(١) .

وهل يظن الدكتور دراز أن ما بين نزول هذه الآية وبين الوفاة أقل من ساعة حتى لا يتسنى لهم سؤاله ؟ وآخر ما نزل على الإطلاق آية البقرة كان قبل وفاته بتسع ليال .

ج - مناقشة :

على سبيل الجمع المتناقض والثقافة التجميعية يسرد ابن أبي داود والسيوطي روايات تذهب إلى أن عمر رضي الله عنه أول من جمع القرآن في المصحف ، ثم ذكر الدكتور عبد السلام هارون المشهور بتحقيق كتب التراث رحمه الله « أن عمر أول من جمع القرآن في مصحف ، وتعددت

(١) مدخل إلى القرآن ، د . دراز ، ص/ ٣٥ ح .

مصاحف المسلمين حتى جمعهم على مصحف واحد»^(١) .

وثمة رواية واهية عند أبي داود نصها : « أن عمر سأل عن آية من كتاب الله ، ف قيل : كانت مع فلان قُتل يوم اليمامة ، فقال : إنا لله وإنا إليه راجعون ، وأمر بجمع القرآن ، فكان أول من جمعه في المصحف »^(٢) .

وهكذا يبدو اهتمام عمر رضي الله عنه بالمكتوب فحسب وهذا عجيب ، ولم تذكر روايات أخرى أن ثمة آية كانت مع شهيد قبل جمع أبي بكر رضي الله عنه ، وكان بمقدور أي صحابي أن يكتبها له ما داموا عرفوا عما يسأل من القرآن ، ولم تؤكد الرواية أن فلاناً كان من كتّاب الوحي ، ولو فرضنا فهو ليس كاتباً وحده .

وتذهب بعض الروايات إلى أن الجمع بدأ في عهد أبي بكر وتم في عهد عمر رضي الله عنهما ، وهذه مستبعدة ، لأنها تحتم أن الجمع استغرق ما يزيد على السنة أو السنتين ، وهو نسخة واحدة ، ثم إنها روايات لا تثبت بإزاء رواية البخاري السابقة التي تؤكد الجمع لأبي بكر رضي الله عنه ، وفي بعض هذه الروايات انقطاع كما يثبت ابن حجر^(٣) .

لكن هذه الروايات لا تخالف رواية البخاري إذ المقصد فيها أن عمر رضي الله عنه صاحب فكرة الجمع ، أو الجامع على المستوى النظري ، لكن أصحاب الأدمغة الجامدة والقلوب الحاقدة يتمسكون بهذا السند المنقطع مع ادعائهم المنهج العقلي ليشككوا بتوثيق القرآن ، فهذا

(١) راجع المصاحف ، ص/٢٠ ، والإنتقان : ٥٩/١ ، وتحقيق النصوص ونشرها د .

هارون ، ص/١١ نقلاً عن لمحات في علوم القرآن ص/١١٠-١١١ .

(٢) تاريخ عمر لابن الجوزي ، والمصاحف لابن أبي داود ، ص/١٠ ، والدر المنثور :

٣٠٢/١ ، التاريخ الكبير لابن عساكر : ١٣٣/٥ .

(٣) فتح الباري : ١٠/٩ .

« شفالي » قد أيد الشك في صحة الرواية القائلة إن أبا بكر رضي الله عنه الذي أمر بجمع القرآن^(١) .

وثمة قائلون قدماء بأن علياً رضي الله عنه أول من جمع القرآن ، قال اليعقوبي (٢٩٢هـ) : « وروى بعضهم أن علي بن أبي طالب عليه السلام كان جمعه لما قبض رسول الله ﷺ ، وأتى به يحمله على جمل ، فقال : هذا القرآن جمعته ، وكان قد جزأه سبعة أجزاء : جزء البقرة ، جزء آل عمران ، جزء النساء ، جزء المائدة ، جزء الأنعام ، وجزء الأعراف ، جزء الأنفال ، وذلك باعتبار أول كل جزء ، ويروي غير واحد أن مصحف علي كان على ترتيب النزول وتقديم المنسوخ على الناسخ »^(٢) .

لا أدري لماذا تسرد هذه المقولة التاريخية البعيدة عن منهج الرواية وكتب المحدثين من غير مناقشة ؟! فنقول : لماذا يأتي بالمجموع على الجمل أكان يزن وزناً ثقيلاً ؟ أم لأجل التقديس يُذكر الجمل ؟ وكيف يجعله سبعة أجزاء ، وسورة البقرة لا تمثل إلا ثلاثة أجزاء من أجزاء القرآن الثلاثين ، أين سائر القرآن ؟!

وإذا كان الجزء الأول للبقرة ، فكيف كان بحسب النزول ، فالجزء الأول ينبغي أن يسمى جزء العلق ، وهل ينزع آية من البقرة ، ويقدمها على غيرها لكونها منسوخة ؟

فالاضطراب واضح في متن الرواية ، ومخالفة المعهود والمشاهد الجلية .

وهذا الخبر ورد في أمكنة أخرى لا يفنده ناقلوه إلا أن أبا بكر

(١) تاريخ الأدب العربي ، بروكلمان : ١/١٤٠ ، ٢٢٦ .

(٢) تاريخ اليعقوبي : ١٥٢/٢ ولم يراجع هذه المقولة كل من الزنجاني ، ص/٢٦ ، والأنباري ، ص/٨٥ .

السجستاني (٢٧٥هـ) نقل عن أشعث عن ابن سيرين (١١٠هـ) أن علياً رضي الله عنه قد جمع القرآن وانتهى منه أيام المبايعة لأبي بكر رضي الله عنه .

لكن السجستاني يردف بأن أشعثاً انفرد بذكر المصحف وهو لين الحديث وبتن أن الجمع بمعنى تمام الحفظ ، لذلك لا يعتد بما أورده ابن النديم من أنه رأى مصحفاً بخط علي رضي الله عنه يتوارثه بنوه^(١) ، إذ لا يعدو هذا المصحف نسخة كتبها بعد مصاحف عثمان رضي الله عنه وإلا كيف يكون عند أتباع معاوية رضي الله عنه مصاحف ترفع على الرماح في المعركة ولا يكون عنده مصحف خاص به ؟

ففي النص المزعوم : « لما كان بدء خلافة أبي بكر قعد علي بن أبي طالب في بيته ، فقبل لأبي بكر : قد كره بيعتك ، فأرسل إليه ، فقال : أكرهت بيعتي ؟ فقال : رأيت كتاب الله يزداد فيه فحدثت نفسي ألا ألبس ردائي إلا لصلاة حتى أجمعه ، قال له أبو بكر : فإنك نعم ما رأيت »^(٢) .

وهذا النص يناقش من داخله ، فالعزم على كتابة القرآن ستستغرق أياماً طويلة ، فإذا قدرنا مثلاً حجم القرآن بستمئة صفحة ، وينقل كل يوم عشر صفحات ، لكانت النتيجة أن يتأخر عن مصافحة الخليفة شهرين وهو في بلده ، ولماذا يعزم على الجمع وثمة أمر مهم وهو المبايعة ، وإذا كان الجمع قضية جماعية للأمة فلماذا لا يخبر بها الخليفة وهو يبايعه ؟

ولم يرد في نص آخر الزيادة في القرآن ، إن هذا مدعاة لشك المستشرقين وضعاف الإيمان ، إذ كيف يسمح بزيادة وهي جريمة ثم

(١) المصاحف ، ابن أبي داود ، ص/٦ ، والفهرست ، ص/٤١-٤٢ .

(٢) الإتيقان : ٥٩/١ .

يخفيها عن الخليفة ؟ وكنت أتمنى أن ينتقد متن هذه الرواية ناقلوها الذين تركوها على عاهنها زاداً للمتصدين^(١) .

فالأسلم والأصح الحديث الذي ينقض كل ما سبق ، وهو الحديث الذي يبدأ به الدارسون القدامى عادة ، ثم يسردون الضعيف المربك ، إذ ورد عن علي رضي الله عنه : « أعظم الناس أجراً في المصاحف أبو بكر ، رحمة الله على أبي بكر ، هو أول من جمع ما بين اللوحين »^(٢) .

وينقل ابن النديم عن مصحف عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه متداول بنسخ كثيرة وأنه يخلو من الفاتحة والمعوذتين ، وذكر مصحفاً منسوباً إلى عبد الله بن عباس رضي الله عنهما كذلك يذكره الشهرستاني (٥٤٨ هـ) في مقدمة تفسيره « مفاتيح الأسرار ومصابيح الأبرار » ويذكر مصحفاً لأبي بن كعب .

وينقلون عن السيوطي^(٣) أن سالماً مولى أبي حذيفة رضي الله عنهما أول من جمع القرآن في مصحف ، ولا نحمله على أنه أول الجامعين بأمر من أبي بكر رضي الله عنه ، كما يؤول الدكتور إبراهيم الأبياري ، لأن الخليفة كان متريثاً في قبول فكرة عمر رضي الله عنه ، وهذا يناقض أمره لغيره بالجمع ، ويمكن أن نؤول بأنه سمح لبعض الصحابة بكتابة مصاحف خاصة بهم بعد جمعه .

لذلك نؤكد أن الاهتمام بهذه المصاحف عدداً ومضموناً وترتيباً ، يعد من الترف الذهني الذي يشتت الأمة ، ويبعث على الشك ، ولا نود أن

(١) مثل الأستاذ الصابوني في الثبيان ، ص/٦٤-٦٥ .

(٢) المصاحف ، ص/٥ ، الإتيقان : ٥٩/١ ، فتح الباري : ١٢/٩ .

(٣) الإتيقان : ٥٩/١ ، والفهرست ٢٩-٤٠ ، وتاريخ القرآن للزنجاني ، ص/٢٦ ، وتاريخ القرآن ، د . إبراهيم الأبياري ، ص/٨٦ .

تسير الدراسات على منهج الدكتور إبراهيم الأبياري الذي كان يضع جداول لترتيب السور في كل مصحف كما أسلفنا في مبحث نسق الآيات والسور ، كما لا نود سرد الكتب^(١) التي عرضت للمصاحف السابقة لمصحف عثمان رضي الله عنه ما دامت ملغاة ، إذ كيف تكون ملغاة ، ثم تأتي دراسات تتحدث عن مضمونها وأنها متداولة في العصر العباسي ؟

فهذه الكتب من التراث وليس كل تراث شيئاً مقدساً ، فإذا نظر الغربي ووجد ثمانية كتب حول هذه المصاحف المزعومة ، شك بمصادقية النص ودعا إلى مسألة اختراق القرآن ، أو ظن أو رجح وجود نسخ للقرآن مختلفة كالأناجيل .

وقد أثارَت دائرة المعارف الإسلامية الكافرة الكفرية شبهة حول استبقاء المصحف عند حفصة أم المؤمنين دون عثمان رضي الله عنه ، فادعى « بلاشير » أن المصحف كان ملكية خاصة لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما بصفتهم الشخصية لا للخليفة رئيس الجماعة .

قال بلاشير : « ولقد دل كل شيء إجمالاً على أن الخليفة الأول وصاحبه حين أحسَّ مغبة ألا يكون لذيهِما نص كامل للوحي ، كلَّفَا أحد كُتَّاب الوحي ممن سبق أن استخدمه محمد ﷺ في هذه الوظيفة بأن يهيئه لهما ، ولنا أن نتساءل عن إمكان أن تصدر محاولة عمر مؤيدة أو معارضة بسلطة أبي بكر عن سبب آخر : هو الرغبة في تملك نسخة شخصية من الوحي ، كما كان يملكها صحابة آخرون للنبي »^(٢) .

ويقول الدكتور فضل حسن عباس : « وقد شايعه في هذه الادعاءات الدكتور مصطفى مندور ، بل زاد أحياناً كلمات خلال التعبيرات التي

(١) تاريخ القرآن ، د . الأبياري ، ص/ ١١٤ .

(٢) المدخل إلى القرآن ، ص/ ٣٣-٣٤ .

قبسها عنه ، فإذا قال بلاشير : إنها كانت ملكية شخصية ، قال مندور : حفصة ورثتها على أنها ذمة مالية شخصية ، ونقول : ماذا عن انتقالها إلى عمر بعد أبي بكر ، ثم ما القيمة لنسخة من القرآن لدى رجل جمعه حفظاً على عهد رسول الله ﷺ ، وفي عصر كان المحفوظ فيه أوثق ثبوتاً وأعظم حياة في وجدانه وعلى لسانه إن لم يكن ذلك من أجل الأمة بأسرها^(١) .

فإذا كان الباحث من الصنف الذي لا يميز وجه القرابة الأسرية بين الخليفتين ، فهو جاهل تماماً فلماذا يرث عمر أبا بكر هل هو وريث شرعي ليحفظ بذمة مالية ؟ وما علاقة المال بالأمر ؟ أكان القرآن يباع ويُشترى ، أي ضلال هذا ممن يدعي الفهم الأخير !

وهل يستطيع صحابي أن يتفاخر ويتعالى على الخليفة بأنه لا يمتلك نسخة خطية ، أيعقل هذا من صحابي ، لو كانوا هكذا ما ذهبوا إلى جهاد ، وإذا كان الخليفة يحتفظ بالنص لدفع التباهي وستر الحال ، لم يعد هناك جمع الأمة على نص ، بل هناك إهمال ونفاق تبعاً لتصور المتطفلين على البحث العلمي !

وقد وضعت الصحف عند حفصة رضي الله عنها ، ليبقى أمر اختيار الخليفة شورى ، فلو أودعها عند عثمان رضي الله عنه لكان هذا إقراراً منه بمبايعته بالخلافة بعده بل أودعها عند ابنته ، ولهذا حكمة جليلة تُعضد بما عرفت به أم المؤمنين من خاصية القراءة والكتابة ، فهي أهل لحفظ الكتاب ، فضلاً عن حفظها للقرآن عن ظهر قلب^(٢) .

أما مصير هذا المصحف فهو الإتلاف على يد مروان بن الحكم

(١) إتقان البرهان : ٢٢٦/١ .

(٢) دائرة معارف الشعب : ٢٠/١ ليبيا ، وفي تاريخ القرآن د . محمد الدسوقي ، ص/٥٢ ، ودراسات قرآنية د . عدنان زرزور ، ص/٩٦ .

(٦٥ هـ) بعد أن انتشرت مصاحف عثمان رضي الله عنه في الأمصار ، قال سالم بن عبد الله بن عمر رضي الله عنهم : « فلما توفيت حفصة ورجعنا من دفنها ، أرسل مروان بالعزيمة إلى عبد الله بن عمر ليرسلن إليه تلك الصحف ، فأرسل بها عبد الله بن عمر إلى مروان ، فغسلت غسلًا ، ثم شققت ثم أحرقت ، ثم قال : إنما فعلت هذا لأنني خشيت إن طال بالناس زمان أن يرتاب في شأن هذه الصحف مرتاب . أو يقول : إنه كان شيء منها لم يكتب »^(١) .

ويذكر جاك بيرك صاحب كتاب « حينما كنت أعيد قراءة القرآن » شبهات رخيصة كفكره المعوج ، إذ كيف يرتضي أن الجمع لم يستهدف سوى أطول سبع سور ولم يقدر لسائر السور أن تنقسم في أثناء الجمع ، كما ينقل عن ابن عطية وكأنه القول الفصل إن صدق في النقل « بيرك » هذا .

ولم يصح أنه استقر الرأي على الاعتماد على ذاكرة الرواة ، بسبب ما يمتاز به الصوت في المجتمع العربي حينذاك من أهمية ، وكأنه لا يوجد صحف ولا كتاب وحي ، ومن أخبره أن تلك الصحف مفككة ، وأن ثمة صعوبات جدت في الجمع حالت دون عملية الجمع الحقيقي الكامل^(٢) .

واكتشف الدكتور طيب تيزيني علامة عصره علي الميلاني ، ليكشف به عن اختراقات للقرآن وتحريف سكت عنه العلماء والأمة جمعاء ، إلا هذا الملخص ، الذي زعم أن الجمع خضع لمصالح مختلفة سياسية ، مما أدى للزيادة والنقصان .

كما يؤسف أن يفيد من هنري ماسيه بنظرته العدوانية للإسلام

(١) المصاحف لابن أبي داود ، ص/٢٤-٢٥ .

(٢) حينما كنت أعيد قراءة القرآن ، جاك بيرك ، ص/٧ ، وطيب تيزيني ص/٦٤ .

وما تفرزه من خبال ، فالتحريف موجود « رغم » أن الأدلة على اختراق المتن القرآني تقدم نفسها بنفسها في تلك « الصحاح » ، أما تفسير ذلك الصمت فلعله يعود إلى أسباب كثيرة ، يبرز الاثنان التاليان منها بأهمية خاصة ، الأول منهما يتمثل في الإجماع من قبل كل الأوساط الإسلامية تقريباً على الإقرار بأساس وحيد للنص القرآني ، ذلك الإجماع الذي تحقق في القرن الحادي عشر بعد صراعات مريرة . أما السبب الثاني فيمكن في انطلاق من تلك الأوساط من تفسير معين أفضى إلى المطلوب هنا لمثل الآيتين الملزمتين لها بصفة كونها على نحو أو آخر أوساطاً إسلامية ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر : ٩] ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَكَاِبَتٌ عَرِيزٌ ﴾ ^(١) [فصلت : ٤١] .

وكيف يفهم مطلع أن المسلمين تصارعوا في النص وتوثيقه ، فالصراعات المريرة ليس لها علاقة بالنص ، ويصح أن نقول : لها علاقة بالتأويل فقط ، ومن أخبر العلامة ماسيه عن إجماع في القرن الحادي عشر قبله كان النص إذن « نصاً احتمالياً » و « نصاً مغيباً » .

وكيف تقتضي المنهجية الموضوعية أن ينقل عن طرف واحد يدعي ما يريد عن الطرف الآخر ، فيذكر التحريف والجريمة الجماعية في الصمت ، وهل يعرف علي الميلاني ومحمد جواد مغنية كتب الطرف الآخر ، حتى يؤكد وجود نصوص حديثة صحيحة في الكتب الستة عن التحريف ؟ وماذا ينتظر الباحث من غربي يصطاد في الماء العكر ، فيفيد من الصراع الذي يفقد الموضوعية !

ومما نظنه من فتات الغرب ما قاله أحمد أمين رحمه الله : « وفي عهد أبي بكر أمر بجمع القرآن ، ولكن لا في مصحف واحد ، بل جمعت

(١) الإسلام ، هنري ماسيه ، ص/١٣٦ ، وتيزيني ، ص/٦٥ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩٢ .

المصحف المختلفة التي فيها آيات القرآن وسوره ، وكتب منها ما كان في صدور الرجال»^(١) ، فهكذا يشكك بأن الجمع اكتفى بالحفظ لبعض القرآن ولم يبحث له عن مكتوب .

كذلك من العبارات المربكة التي تصدر عن مخلصين ما قاله الدكتور إبراهيم الأبياري : « غير أن هذا المصحف الرسمي لم يأخذ طريقه الرسمي إلى الأمصار ، ولعل مقتل عمر هو الذي أختَر ذلك »^(٢) .

فهكذا يظن الباحث أن مقتل عمر رضي الله عنه كان بعد جمع القرآن مباشرة ، ثم إن المصحف الرسمي الذي جمعه أبو بكر رضي الله عنه لم يكن للمراجعة ولا للنشر في الأمصار .

ونختم البحث هنا بكلام منصف من المستشرق الإنكليزي « سير وليم موير » وعلى المنهجيين والعقلانيين ، أن يحتذوا حذوه ، قال : « إن القرآن بمحتوياته ونظامه ينطق في قوة بدقة جمعه ، فقد ضُمت الأجزاء المختلفة بعضها إلى بعض ببساطة تامة ، لا تعُمل فيها ولا تكلف ، وهذا الجمع لا أثر فيه ليد تحاول المهارة أو التنسيق ، وهو يشهد بإيمان الجامع وإخلاصه لما يجمع ، فهو لم يجرؤ على أكثر من تناول هذه الآيات المقدسة ، ووضع بعضها إلى جانب بعض ، والراجع أن العالم كله ليس فيه كتاب غير القرآن ظل اثني عشر قرناً كاملاً »^(٣) .

إننا ندعو إلى الصدق مع النفس بدلاً من ازدواجية مضحكة لأجل أغراض تافهة ، كالتقزم للغرب ، وحب الظهور ، أو ندعو إلى الاطلاع والتفكير بدلاً من التكفير ، ونستحضر في أذهاننا جذور المستشرقين

(١) فجر الإسلام ، ص/ ١٩٥ .

(٢) تأريخ القرآن ، إبراهيم الأبياري ، ص/ ١١٠ .

(٣) الصديق أبو بكر ، محمد حسين هيكل ، ص/ ٣٢٢ ، ٣٥١ .

الذين يُعتمد عليهم في النقد اللاعلمي ، ونسأل عن غاياتهم ، وعمّن يستفيد من دعوى التحريف ، إنه التحريف الذي سعى إليه العدو الإسرائيلي المشهور بقتل الفكر والجسم ، إذ لم يحاول تحريف القرآن إلا اليهود .

وهذا ما جرى في المغرب وغانا وغينيا وما لي ودول إفريقية أخرى كانت مستعمرة وجاهلة ، وقد اكتشفت السفارة المصرية في المغرب هذه المؤامرة في الدس عام ١٩٦١ ، وبعثت بالمحرف إلى القاهرة ، فهذا جهد عملي ، وما يتفوّه به المغرضون جهد نظري يمهد لليهود محاولة التحريف العملية .

ثالثاً- الجمع الشهودي العثماني :

١- الدواعي :

اتسعت رقعة البلاد الإسلامية وتباعدت الأمصار مع الفتوحات المباركة ، ونتج عن هذا أن تفرّق الصحابة الكرام في أصقاع الأرض فاتحين داعين إلى الدين الحنيف ، فكانوا الأبطال المعلمين وخير حملة الدين .

وأخذ كل إقليم بقراءة عن أحد الصحابة ، فأخذ أهل الشام بقراءة أبيّ بن كعب رضي الله عنه ، وأخذ أهل الكوفة بقراءة ابن مسعود رضي الله عنه ، مما فتح باب الشقاق والنزاع عند المتعلمين الجدد عرباً وعجماً ، واستفحل الداء حتى كَفَر بعضهم بعضاً إن صدق القول ، لأننا نلمس فيه مبالغة ، وكادت تكون فتنة .

وكما أرشدت فتنة الردة واليمامة عمر رضي الله عنه ، إلى فكرة الجمع ، أرشدت محنة الاختلاف في القراءة إلى جمع عثمان رضي الله

عنه للقرآن في مصاحف ، وكما كان صاحب الفكرة النظرية عمر وكان المنفذ أبا بكر رضي الله عنهما ، كانت فكرة النسخ لحذيفة وكان المنفذ عثمان رضي الله عنهما . ونورد النص الصحيح عند البخاري الذي يوضح الدواعي الحقيقية مما يلزم المغرضين حجراً .

عن أنس بن مالك رضي الله عنه « أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان ، وكان يغازي مع أهل الشام في فتح إرمينية ، وأذربيجان مع أهل العراق ، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة ، فقال حذيفة لعثمان : يا أمير المؤمنين ، أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى ، فأرسل عثمان إلى حفصة ، أن أرسلني إلينا بالمصحف ، ثم نردها إليك ، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان ، فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، فنسخوها في المصاحف ، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة : إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن ، فاكتبوه بلسان قريش ، فإنما نزل بلسانهم ، ففعلوا ، حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف ، رَدَّ عثمان الصحف إلى حفصة ، وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا ، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أن يحرق »^(١) .

وثمة روايات أخرى توازي هذه الرواية وتبين مواقع أخرى للفتنة ، إنها شاملة للجند وغيرهم وللإمام والحجاز ، فلم تقتصر على فئة ولا بقعة .

(١) البخاري ، فضائل القرآن ، ح (٤٠١٠٢) ، والترمذي ، التفسير ، ح (٣١٠٤) ، والنسائي ، فضائل القرآن ، ح (٧٩٨٨) ، وابن حبان ، السير ، ح (٤٥٠٦) ، وسنن البيهقي ، ح (٢٢٠٣) ، وشعب الإيمان ، ح (١٧١) .

فقد عرض عثمان رضي الله عنه المسألة على كبار الصحابة وفقهائهم ، واستشارهم في الأمر : « ماترون في المصاحف ، فإن الناس قد اختلفوا في القراءة ، حتى إن الرجل ليقول : قراءتي خير من قراءتك ، وقراءتي خير من قراءتك » فقالوا : الرأي عندك يا أمير المؤمنين ، فقال : الرأي أن يجتمع الناس على قراءة واحدة ، فإنكم إذا اختلفتم اليوم كان من بعدكم أشدّ اختلافاً ، فقالوا : الرأي رأيك يا أمير المؤمنين ^(١) .

وليس يقتصر الأمر على المخالفة ، فكان ثمة نزاع وتكفير ، فقد ذكر الحافظ ابن حجر : « إن أناساً من أهل العراق كان أحدهم إذا سمع آية تقرأ بغير قراءته ، قال : إني أكفر بهذه ، وفشا ذلك في الناس ، فتكلم عثمان في ذلك » ^(٢) .

ولعل منشأ التكفير بساطة بعض العقول ممن يجهل القراءات ، حتى يظن اختلاف القراءة مخالفة للنص المنزل ، أي يعارض البشري بالإلهي ، وليس الأمر كذلك ، إن هو إلا اختلاف في اللغات التي كان مرخصاً بها ، ولا يتعلق الأمر بنسخ التلاوة خلافاً لما يرى الشيخ أبو زهرة ^(٣) ، إذ لم يثبت هذا النوع من النسخ .

وتجاوز الأمر الرجال إلى الغلمان ، ولا شك أنه شمل النساء لما ذكرنا من اهتمامهن بالقراءة والإقراء ، فقد روى أنس بن مالك رضي الله عنه قال : « اختلفوا في القرآن على عهد عثمان ، حتى اقتتل الغلمان والمعلمون » ، حتى ارتفع ذلك إلى المعلمين ، وكفر بعضهم بعضاً ، فبلغ ذلك عثمان رضي الله عنه فخطب : « أنتم عندي تختلفون ،

(١) البرهان : ٢٣٥/١ ، الإتيان : ٥٩/١ .

(٢) فتح الباري : ١٤/٩ .

(٣) المعجزة الكبرى ، محمد أبو زهرة ، ص/٣٠-٣١ .

فمن نأى عني من البلدان أشد اختلافاً»^(١) .

يتضح مما سبق أن أسباب الجمع دينية خالصة لوجهه تعالى ومصلحة الأمة ، وهو عمل شرعي ما دمنا نقول مع الأصوليين : حيثما وجدت المصلحة المنضبطة فثم شرع الله .

فليس الأمر كما تخيل « بلاشير » ومن تبعه في التشكيك بنية عثمان رضي الله عنه ، فقد ذهب هذا الرجل إلى أن عثمان بن عفان رجل أرستقراطي أراد أن يقتنص شرفاً لذويه القرشيين ، وأنه أحب أن يكون له مصحف خاص كغيره من الصحابة ، فهذا الحافز الشخصي القبلي ينفي عن النص القرآني صفة التواتر وقطعية الثبوت .

وفي المكان نفسه يدعي « بلاشير » أن عثمان رضي الله عنه اختار لكتابة المصاحف ثلاثة صحابة قرشيين لصلات المصاهرة بينه وبينهم ، مع أن الباحث المتعمي يدرك تماماً أن رئيس اللجنة - ونعني زيدا رضي الله عنه - مدني مما يدل على تهافت فكره وتفاهة منطقته ، وقد تبعه في هذه التهميمة دارسون آخرون من أبناء جلدتنا ، ورسخوا فكرة الانتقاء واستبعاد بعض النصوص^(٢) .

يقول الدكتور تيزيني : « ومن الملاحظ أن تلك الظروف التي أحاطت بعملية جمع القرآن في مصحف واحد وتحريق ما تبقى من المصاحف ، كانت تشير إلى أن عثمان ربما كان يهدف من وراء ذلك إلى تحقيق أمرين اثنين متضايقين : الأول منهما تمثل في الحفاظ على الوحدة الدينية (الإيديولوجية) للمسلمين في الدولة الفتية المتعازمة ، حتى لو تم ذلك

(١) البرهان : ٢٣٥/١ ، الإتيقان : ٦١/١ .

(٢) راجع : نقد الخطاب الديني ، د . نصر حامد أبو زيد ، ص/٢٨ ، والنص القرآني ، د . طيب تيزيني ، ص/٦٥ وغيرها .

على أساس نص قام على أنقاض نصوص انتهى بها الأمر إلى « الطبخ » ،
أما الأمر الثاني فقد تجسد في الطموح إلى الهيمنة الدينية (الإيديولوجية)
السلطوية للطبقة الاجتماعية الجديدة الناهضة ، التي استتت قياداتها من
بني أمية المناهضة قبلياً لبني هاشم ^(١) .

إذن فلنخلع صفة الصحبة عن هذا الرجل الذي دان له الناس
بالمصاحف وقبولها رغم ما عرف عنه من استبعاد العنف السياسي ،
ونصدّق من يستقي من هيمنة الاستشراق حتى نصل إلى بلورة لأفكار
المستشرقين ، فنقرّ بالطبخ والنصوص القرآنية المطبوعة ، وكأن الإسلام
كله سياسة حتى أطلق كلمة إيديولوجية ، فلا يوجد عبادات ، بل إن
عثمان رضي الله عنه يبدو هنا رجلاً ممزقاً بين ولائه للإسلام السياسي
وحده وولائه لعشيرته !

ولا ندري لماذا سكت المسلمون عن هذا التعصب القبلي الذي
أفقدتهم نصهم الحقيقي وصاروا يتعبدون من غير نص ، حتى يفرغوا
لطبيخ رجل قتل في سبيل الحق رضي الله عنه ، هكذا البحث مخالفة
الجلبي وادعاء الخفي .

أما جولدزيهر المستشرق اليهودي فلم يفرق بين اختلاف النص وتعدد
القراءة ، فيعزو جمع عثمان رضي الله عنه إلى رغبة الخليفة في توحيد
الصور المتغايرة ، يقول : « ليس هناك نص موحد للقرآن ، ومن هنا
نستطيع أن نلمح في صياغته المختلفة أولى مراحل التفسير ، والنص
المتلقى بالقبول (القراءة المشهورة) الذي هو بذاته غير موحد في
جزئياته ، يرجع إلى الكتابة التي تمت بعناية الخليفة ، دفعاً للخطر المائل

(١) النص القرآني ، ص/٤٠٢ .

من رواية كلام الله في مختلف الدوائر على صور متغيرة ، وتداوله في فروض العبادة على نسق غير متفق ، فهي إذن رغبة التوحيد ذات حظ من القبول»^(١) .

ولم يفهم هذا المتعالم أنه إن كان ثمة رغبة ، فهي الحرص على الاعتراف بالقراءات وجمعها في مصاحف ، وليس الرغبة في التوحيد وإلغاء الآخر .

وينقل الدكتور تيزيني عن الإمام الطبري كلاماً ويحوره بما يوافق هوى جولدزيهر ، إذ يذكر الطبري أن الثائرين على عثمان - إن صحت الرواية - قالوا : « كان القرآن كتباً ، فتركها إلا واحداً ، فإرد عليهم : ألا وإن القرآن واحد جاء من واحد ، وإنما أنا في ذلك تابع لهؤلاء أكذلك ؟ قالوا : نعم »^(٢) .

فيعد ما نقل وثيقة هامة تؤكد أنه اتبع أهواء (هؤلاء) وراح يحرف كما يريدون ، ويذكر الباحث كتاب « الرد على من خالف مصحف عثمان » لابن الأنباري ولا يعرف أنه كتاب يشتمل على ردود وإنكار قراءات شاذة لم تصح عن النبي ﷺ أنه ينكر القراءات المتواترة التي هي في مصاحف عثمان ، لكنه يصل إلى أن « تمامية المتن القرآني وكما هو بين ، فإن إجماعاً على هذه التمامية يغدو والحال كذلك أمراً خارج دائرة المصادقية التاريخية الوثائقية »^(٣) .

ونحب أن نذكر هنا بمقولتين لعلي رضي الله عنه يدلان على قبول الأمة جميعها بكل اقتناع لما حققه عثمان من وحدة المتعبدین والأبطال ،

(١) مذاهب التفسير الإسلامي ، ص/٦ .

(٢) تاريخ الطبري : ٣٤٧/٤ .

(٣) النص القرآني ص/٤٠٥ وانظر ص/٣٨٣ ، ٤١٣ لتعرف عن يأخذ .

ولم يقتصر التماسك على الحرب والسياسة ، قال : « لاتقولوا في عثمان إلا خيراً ، فوالله ما فعل الذي فعل إلا على ملأ منا » وقال : « لو وليتُ لفعلتُ في المصحف ما فعل عثمان »^(١) فهو إذن ليس عملاً سرياً فردياً باغياً .

أما ما يذكر في بعض الروايات من حصر عدد الصحابة الذين أقرؤا الإحراق فلا يؤخذ على ظاهره ، فقد ورد أن عدد الصحابة الذين أقرؤوا الإحراق اثنا عشر ألفاً^(٢) ، ولا تتصور أن سائرهم إما رافض أو محايد ملتزم الصمت ، فالمقصود بالعدد من وجد في المدينة المنورة أو من حضر الجمع والإحراق ، فالإقرار جماعي كلي .

ألم ينتبه هؤلاء إلى أن نص البخاري وثيقة دينية لا يضارعه نص في الثقة والضبط والأمانة على مر التاريخ ، وقد قال : بلسان قريش ، ولم يقل بلساننا ، أو بني أمية .

وثمة رواية أخرى تؤكد أن حذيفة - وهو ليس بالقرشي - كان قد قدم من غزوة ، فلم يدخل بيته حتى أتى عثمان رضي الله عنهما ، أبعد هذا السبب يكون ثمة تحريض أو دوافع قبلية .

وما علاقة النزعة القبلية والسلطة السياسية بمراقبة حذيفة رضي الله عنه للقراء وغضبه من الخطأ ، إذ أخرج ابن أبي داود « أن اثنين اختلفا في آية من سورة البقرة ، قرأ هذا ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة : ١٩٦] وقرأ هذا « وأتموا الحج والعمرة للبيت » فغضب حذيفة واحمرت عيناه »^(٣) أتكون غضبة قرشية بعد هذا ؟ مع أن القرآن لا يذكر ميلاً إلى قريش ، بل لا يذكر

(١) المصاحف ، لابن أبي داود ، ص/ ٢٤ .

(٢) تاريخ القرآن ، الكردي ، ص/ ١٠٦ .

(٣) المصاحف ، ابن أبي داود ، ص/ ٢٥ ، وفصائل القرآن لابن كثير : ٢٢٥ / ٤ .

مَيْلاً إِلَى الْعَرَبِ عَامَةً ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَنُّكُمْ﴾ [الحجرات : ١٣] .

إن ما نذكره نصوص وما يقرأ هؤلاء من فتات المستشرقين نصوص ، فلماذا الإعراض عن نص وقبول آخر ؟ والمعرض عنه يحمل مظاهر صدقه في القرآن نفسه الذي لا ينحاز إلى أمة ، وليراجع هؤلاء عن تحزبي عثمان وجمعه للقرآن من المسلمين كافة لا من قبيلته ، والطابع الديني المتجلي في الاستحلاف وطلبه لعروبة اللسان لا لقرشية اللسان .

روي عن مصعب بن سعد رضي الله عنه : « قام عثمان فخطب الناس ، فقال : أيها الناس ، عهدكم بنبيكم منذ ثلاث عشرة ، وأنتم تمترون في القرآن ، وتقولون : قراءة أبي ، وقراءة عبد الله ، يقول الرجل : والله ما تقيم قراءة تك ، وأعزم على كل رجل منكم ما كان معه من كتاب الله شيء لما جاء به ، وكان الرجل يجيء بالورقة والأديم فيه القرآن ، حتى تجمع من ذلك شيء كثير ، ثم دخل عثمان ، فدعاهم رجلاً رجلاً فناشدتهم ، لسمعت رسول الله ﷺ وهو أملاه عليك ؟ فيقول الرجل : نعم ، فلما فرغ عثمان من ذلك قال : من أكتب الناس ؟ قالوا : كاتب رسول الله ﷺ زيد بن ثابت ، قال : من أعرب الناس ؟ قالوا : سعيد بن العاص ، قال عثمان : فليمل سعيد وليكتب زيد ، فكتب زيد مصاحف ففرقها في الناس ، فسمعت بعض أصحاب رسول الله ﷺ يقولون : قد أحسن » .

أما ادعاء النزعة القرشية العاملة في اختيار اللجنة ، فأمر مكذوب وكلام ساقط يُرد على بلاشير وغيره ، فقد تم الاختيار لاعتبارات موضوعية لها علاقة بالنص ولا تتجاوزه ، فزيد رضي الله عنه من الأنصار ليس بالقرشي ، وسعيد بن العاص رضي الله عنه كان أفصح قریش وأشبه الناس بلهجة النبي عليه الصلاة والسلام ليس للانتماء القبلي فحسب ، بل

لاعتبار فكري خاص ، وعبد الله بن الزبير رضي الله عنهما من ثقات الحفاظ ، وكذلك عبد الرحمن بن الحارث بن هشام رضي الله عنه ثقة حافظ^(١) .

ويذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني « أن نصيب قريش من اللجنة كان كبيراً ، لأن القرآن نزل بلسان قريش كما ذكر عثمان رضي الله عنه ، وأثبت أن الجمع قد تم في حدود عام ٢٥ هـ »^(٢) .

وغفل بعض الناس فزعموا أنه تم عام ٣٠ هـ ، وهذا ما تمسك به « بلاشير » ليستبعد وجود أبي بن كعب رضي الله عنه من اللجنة بحجة أنه توفي سنة ٢٨ هـ ، مع أن ابن حجر لا يرى سنداً للمقولة الأخيرة .

كذلك لا يعد كلام الذهبي سنداً لبلاشير إذ قال الإمام الذهبي : « وما أحسب أن عثمان ندب للمصحف أياً ، ولو كان ذلك لاشتهر ، لكان الذكر لأبي لا لزيد »^(٣) . بل يبقى الذكر لزيد لأنه أشهر في الأمر ، ولأن اشتراك أبي لا يخوله إلى الأولوية .

وقد روعي في هذه اللجنة أن تجمع بين الشباب والكهول والمهاجرين والأنصار ، ذلك لأن الشباب يمثلون القوة ، والكهول يمثلون الخبرة ، فكان من الشباب زيد وسعيد وعبد الرحمن والكهول عبد الله بن عمرو بن العاص وأبي ومالك بن أبي عامر جد مالك بن أنس .

كما تفيد بعض الروايات أن اللجنة قد ضمت أيضاً عبد الله بن عمر بن الخطاب وأبان بن سعيد بن العاص الذي قال فيه عثمان لزيد رضي الله

(١) مقدمتان في علوم القرآن ، ص/١٩ ونكت الانتصار لنقل القرآن ، الباقلاني ، ص/٣٦٩ .

(٢) فتح الباري : ٩/٩ ، والمرشد الوجيز ، ص/٦٩ ، ، الفتاوى : ٢٨/١٩ .

(٣) سير أعلام النبلاء : ٢٨٧/١ .

عنهما : « إني جاعل معك رجلاً ليبياً فصيحاً ، فما اجتمعتما عليه فاكتباه ، وما اختلفتما عليه فارفعاه إليّ » (١) .

فإذا كانت اللجنة المشهورة رباعية فهي عند ابن حجر لجنة اثنا عشرية فيها إضافة إلى ما ذكر : علي وابن عباس وكثير بن أفلح مولى أبي أيوب وأنس بن مالك رضي الله عنهم .

وهذا حتماً لا يناقض رواية البخاري التي تنص على العدد أربعة ، فهي بحسب المعطيات لجنة أساسية تردفها لجنة ثانوية ، وخلف هؤلاء مجموعة كبيرة من الصحابة لم يذكروا وإن كانوا عوناً في الكتابة والمذاكرة أو تحضير المواد المكتوبة وتنسيقها وتحضير أدوات الكتابة وهذا هو المتوقع .

نخلص إلى أن زيداً أشبه ما يكون برئيس اللجنة في هذا العمل المقدس ، فلم يكن وحده لجنة ولا طرفاً بإزاء مجموعة قرشية ، كما أن عثمان راعى في هذه اللجنة وجود أربعة من الأنصار : زيد ، أبي ، أنس ، أفلح ، وفيها مالك بن أبي عامر حميري يماني ، فهذه اللجنة مكونة من العرب الخُصّص ما عدا كثيراً إذ كان مولى ومولى القوم منهم لغة وعادات .

ولعل عثمان رضي الله عنه قد راعى في تكوين اللجنة أن تمثل المهاجرين والأنصار ، والشمال والجنوب ، والسادة والموالي ، لتكون هذه الثنائيات دافعة لأي شبهة تحيز ، وأن تجمع بين فردية زيد والجماعة ينتزع سمّ الطابع الشخصي والقبلي والجغرافي .

(١) جامع البيان للطبري : ٦٠/١ ، مشكل الآثار للطحاوي : ١٩٣/٤ وقد ضعف الطبري هذه الرواية .

ولا بد أن نورد نصاً يؤكد جماعية الحدث ، ويشير إلى ما ذكرناه من مساعدة عامة الصحابة للجنة ، لأن إقرار الجميع بأن ما سجل كان مكتوباً بين يدي النبي عليه الصلاة والسلام يعني المشاركة العامة .

أخرج ابن أبي أشته « أن عثمان رضي الله عنه قال : يا أصحاب محمد ، اجتمعوا فكتبوا للناس إماماً ، فاجتمعوا فكتبوا ، فكانوا إذا اختلفوا وتدارؤوا في آية قالوا : هذه أقرأها رسول الله ﷺ فلاناً ، فيرسل إليه وهو على رأس ثلاث من المدينة ، فيقال له : كيف أقرأك رسول الله ﷺ آية كذا وكذا ؟ فيقول : كذا وكذا ، فيكتبونها وقد تركوا لذلك مكاناً » (١) .

فيمكن أن نقول : كان يكفي زيد وحده لهذه المهمة لكونه يمثل العدالة ولكن أضيف إلى ضبطه هذا العدد ليزداد الأمر ضبطاً ، وما اختلفوا فيه مجرد أداء الآية أي ما يسمى بالقراءات وليس في الأمر شك في الزيادة والنقصان ، إذ لاحظنا في النص الأخير عبارة (كيف أقرأك) .

وغار « بلاشير » على ابن مسعود ، فراح يدافع كافر عن مسلم ، فادعى أنه اضطهد ، وتقوّه بأسباب واهية تساند فريته التي تلقفها بعض الدارسين بشبهة الكفرة ، ولم يقدّروا أن ابن مسعود كان بعيداً في الكوفة من أيام عمر رضي الله عنهما ، فهذا سبب جغرافي ، وثمة سبب جسماني إذ هو ضعيف الجسم كما يعرف ، فما ذكره هؤلاء فرية ينقضها التاريخ .

قال الدكتور تيزيني : « لقد برزت أهم الاختراقات القرآنية المتينة .. فإلى جانب النص الجزئي الأولي الذي جمعه زيد بن ثابت وجدت أربعة نصوص جزئية أولية أخرى ، كانت لعبد الله بن مسعود وأبي موسى

(١) الإتقان للسيوطي : ١٣١/١ .

الأشعري ومقداد بن عمر وأبي بن كعب ، ولم تكن هذه القراءات متماثلة ، وأدت الفوارق إلى اختلافات بين المسلمين «^(١)» .

فمن قال له إن زيدا وحده هو الجامع ؟ أليس هذا الصحابي قد اعتمد أولاً على مصحف سابق أقرت به الأمة ، ألم يعاونه الصحابة ، أم هو احتكار فكري ؟ والاختلافات في أداء النص ، وليس في حجم النص وماهيته ، حتى لا يفهم هذا الدارس اختراقاً وتحريفاً ، ولم يُضرب ابن مسعود ولم يشهّر به كما يدّعى ، وليس « دومينيك » الصادق الموضوعي ، حتى نكذب مروياتنا لأجل حقه على الإسلام ، ولا يجوز أن يتناول الدارسون بالاعتماد على فرية مبتعدين عن المنهج العلمي .

ينقل الرواة أن ابن مسعود رضي الله عنه صعد المنبر بعد أن أرسل إليه مصحف الكوفة فخطب الناس قائلاً : « ولقد علم أصحاب النبي ﷺ أنني من أعلمهم بكتاب الله ، وما أنا بخيرهم ، ولقد أخذت من في رسول الله ﷺ بضعا وسبعين سورة وأخذت بقية القرآن عن أصحابه ، والله الذي لا إله إلا غيره ، ما أنزلت سورة من كتاب الله إلا أنا أعلم أين نزلت ، ولا أنزلت آية من كتاب الله إلا أنا أعلم فيمن أنزلت ، ولو أعلم أحدا أعلم مني بكتاب الله تبلغه الإبل لركبت إليه ، وتكلفت أن آتيه .

على من تأمروني أن أقرأ ، وقد قرأت على رسول الله ﷺ ؟ وكيف تأمروني أن أقرأ على قراءة زيد بن ثابت ؟ وقد قرأت من في رسول الله ﷺ مثله ، أفأترك ما أخذت من في رسول الله ﷺ ؟ أيها الناس ، إني غالب مصحفي وحابسه عن أن يحرق ، فمن استطاع منكم أن يغلل مصحفه فليفعل «^(٢)» .

(١) النص القرآني ، ص / ١٤٧ وص / ٣٩٨ نقله عن دومينيك سورديل ، الإسلام ، ص / ٤٠ .

(٢) مقدمتان ، ص / ٩٥ وراجع في جوهر الاختلاف الفصل في الملل والأهواء والنحل ، =

إن التحريف لا يوصم به الصحابة ، بل يوصم به من يريد أن يعلم الناس الوقوف على الآية : ﴿ فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ﴾ [الماعون : ٤] من غير إردافها بالمقيد وهو السهو ، إذ لا يذكر هؤلاء ما جاء في تمام الرواية من أن ابن مسعود رضي الله عنه استحيا مما قال وندم وختم بقوله : « ماأنا بخيرهم » قوله الحق .

ولم يكن منه إلا غضبة سريعة الزوال ، حتى عاد إلى رشده ، وأدرك حسن الاختيار ، وفهم المراد من المصاحف ، لأنه فهم بادئ ذي بدء توحيد القراءات وإبطال قراءته ، ولم يعترض على ترتيب عثمان رضي الله عنه سوراً وآيات ، إنما توهم نفي القراءات الأخرى .

كما لم يعارضه في المضمون ولم يذكر أن عثمان زاد المعوذتين في مصاحفه ، بل يقول ابن قتيبة كما نقل عنه الزرقاني من غير تعقيب صحيح : « ظن ابن مسعود أن المعوذتين ليستا من القرآن ، لأنه رأى النبي ﷺ يعوذ بهما الحسن والحسين ، فأقام على ظنه ، ولا نقول : إنه أصاب في ذلك وأخطأ المهاجرون والأنصار »^(١) .

إننا لا نقبل باقتران هذا الصحابي بالظن في قضية جليلة ، أيظن ما هو قرآن ليس قرآناً وهو الحافظ للقرآن والسنة ، والفقيه المتمكن ، ولا نكتفي بحجة الكثرة ، بل ندفع تهمة الظن عنه ، بل إننا نقول مع الإمام النووي رضي الله عنه : « أجمع المسلمون على أن المعوذتين والفاتحة من القرآن ، وأن من جحد منه شيئاً كفر ، وما نقل عن ابن مسعود باطل ليس بصحيح » .

= ابن حزم ص/٧٦-٨٠ ، وتاريخ القرآن ، د . شاهين ، ص/١٢٥ .
(١) تأويل مشكل القرآن ، ص/٢٠٩ ، ومناهل العرفان : ١/٢٧٠ .

وقال ابن حزم الأندلسي رحمه الله : « وكل ما روي عن ابن مسعود من أن المعوذتين وأم القرآن لم تكن في مصحفه فكذب موضوع لا أصل له ، وإنما صح عنه قراءة عاصم عن زرّعه وفيها المعوذتان والفاتحة »^(١) .

ب - كيفية النسخ :

لا شك أن اللجنة كانت لا تكتب شيئاً حتى يتم عرضه على مصحف أبي بكر رضي الله عنه ، وبعد أن يقر الصحابة بأن رسول الله ﷺ قرأ على هذا النحو الذي نجده اليوم في المصاحف .

ولا بأس أن نذكر نصاً عند البخاري يفي بشدة التحري لا بنقصان التواتر وخذش الحفظ الجماعي كما يرى المغرضون ، إذ يقول زيد : « فقدت آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف ، وقد كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرأ بها لم أجدها إلا مع خزيمة الأنصاري الذي جعل له رسول الله شهادته بشهادة رجلين »^(٢) .

والآية هي : ﴿ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَن قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَن يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَلُوا بَدِيلًا ﴾ [الأحزاب : ٢٣] ولا نظن أن تخفى هذه الآية إذ تخص كل إنسان لكونها خاصة بالجهاد وليست - مثلاً - وصفاً لشخصية قصصية أو نظراً في الكون ، فللآية قوتها الواقعية المعيشة ، بل كان يقصد زيد كتابتها فلم يجدها مكتوبة عن النبي ﷺ إلا عند خزيمة .

وليس المقصود هنا إلا خزيمة الحارث بن خزيمة الذي جاء بآخر التوبة

(١) المجموع للنووي : ٣/ ٣٩٦ .

(٢) البخاري ، الجهاد وفضائل القرآن ، ح (٣٨٢٣) ، ومسند أحمد ، ح (٢١٦٨٣) ، والترمذي ، التفسير ، ح (٤٧٠٢) ، وابن حبان ، السير ، ح (٤٥٠٦) ، والسنن الكبرى ، ح (٢٢٠٣) ، وشعب الإيمان ، ح (١٧١) والمعجم الكبير ، ح (٤٨٤١) .

في جمع أبي بكر رضي الله عنه . الذي قيل فيه : توفي في خلافة عثمان وقيل : اسمه أبو خزيمة بن أوس .

فالذي جاء بآية الأحزاب هو خزيمة بن ثابت الأنصاري الذي قتل بصفين وكان مع علي رضي الله عنهما^(١) وسبب منحه شهادتين ما رواه ابن سعد في الطبقات : « أن النبي ﷺ ابتاع فرساً من أعرابي ، فأشبهه النبي ﷺ لتفضيه عن فرسه ، فأسرع النبي ﷺ ، وأبطأ الأعرابي ، فطفق رجال يعترضون الأعرابي ، فيساومون الفرس ، لا يشعرون أن النبي ﷺ ابتاعه ، حتى زاد بعضهم للأعرابي في السوم على ثمن الفرس الذي ابتاعه به النبي ﷺ ، فنادى الأعرابي النبي ﷺ ، فقال : إن كنت مبتاعاً هذا الفرس فابتعه ، وإلا بعته ، فقام النبي ﷺ فقال : أليس قد ابتعتك منك ؟ قال : لا ، فطفق الناس يلوذون بالنبي ﷺ والأعرابي ، وهما يتراجعان ، فطفق الأعرابي يقول : هلم شهيداً يشهد بأني بايعتك ، فمن جاء من المسلمين قال للأعرابي : ويلك إن النبي ﷺ لا يقول إلا حقاً ، حتى جاء خزيمة ، فاستمع لمراجعة النبي ﷺ ومراجعة الأعرابي ، فقال خزيمة : أنا أشهد أنك بايعته ، فأقبل النبي ﷺ على خزيمة فقال : بم تشهد ؟ فقال : بتصديقك يا رسول الله ، فجعل النبي ﷺ شهادة خزيمة بشهادة رجلين » وفي رواية : « أن النبي ﷺ قال لخزيمة : لم تشهد ولم تكن معنا ؟ قال : يا رسول الله ، إنا نصدقك بخبر السماء أفلا أصدقك بما تقول »^(٢) .

وما ذكر من الحصول على آية الأحزاب عند خزيمة لا يخدش تواتر

(١) تفسير الخازن : ٩/١ وراجع الإصابة ، وانظر الخلط بين أبي خزيمة وخزيمة في مقدمتان ص/ ٢١-٢٢ ولم يتب إليه آرثر جفري محقق الكتاب .

(٢) الطبقات : ١٢٠/١ .

القرآن فلا يدل على رواية آحادية ، إذ كان الغرض زيادة التوثيق والتأكد من أن ما سجل كان قد كتب بين يدي النبي عليه الصلاة والسلام ، فما فقد كان محفوظاً في صدر زيد وغيره ، بل كان يبتغي الأصل المكتوب لأنه قال : « كنت أسمع رسول الله يقرأ بها » .

ولكن آية الأحزاب لا شك مكتوبة في صحف أبي بكر رضي الله عنه ، والتواتر حفطي لا كتابي ويقول الدكتور أبو شهبه معللاً فقدان الآية مكتوبة : « لعلها انمحت وتطاير مداها فلم يبق ما يدل عليها ، أو لعل الأرضة أكلت موضعها من الصحيفة ، فاضطر أن يبحث عن أصلها المكتوب فوجده مع خزيمة بن ثابت ، على أن المعول عليه في القرآن التواتر الحفطي لا الكتابي »^(١) ، وهو رأي سديد يرجح على السكوت عن مصحف أبي بكر مع أنه المعتمد في النسخ .

وكانت اللجنة لا تكتب شيئاً إلا بعد عرضه على صحف أبي بكر رضي الله عنه وبعد أن يقرّ به الصحابة ، فكانت النتيجة النقل المتواتر بشدة الحيلة وإزالة الشك من القراءات لأن الرسم العثماني ساعد على احتمال القراءات الصحيحة .

فالمصاحف خالية من النقط والتشكيل تحقيقاً للاحتمال ، كما في كلمة « فتيبوا » من قوله تعالى : ﴿ إِنْ جَاءَكَ فَاسِقُ بْنُ بَنِي فَتَبَتُوا ﴾ [الحجرات : ٦٠] فالكلمة الأخيرة يمكن أن تقرأ « فتبتوا » عند خلوها من النقط والتشكيل وهي قراءة صحيحة .

وكذلك الآية : ﴿ وَأَنْظُرْ إِلَىٰ آلِ الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ﴾ [البقرة : ٢٥٩] فتجريد الكلمة الأخيرة يسمح لقراءتها « نشزها » بالزاي وهي قراءة .

(١) المدخل ، ص/ ٢٨٧ .

أما إذا استحال جمع القراءتين مع الرسم الخالي من النقط والتشكيل ،
فترسم الكلمة في مصحف على شكل وفي مصحف آخر بشكل مغاير مثل
« وصى » و « أوصى » من قوله تعالى : ﴿ وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ ﴾ [البقرة :
١٣٢] (وأوصى) في مصحف المدينة (ووصى) في مصحف العراق .

ومنه أيضاً قراءة « تحتها الأنهار » و « من تحتها الأنهار » بزيادة من في
آية التوبة : ﴿ لَمْ يَجْنِبْ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ [التوبة : ١٠٠] والزيادة
قراءة ، ومنه ﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ﴾ و (وما عملت أيديهم) [يس : ٣٥] . ولم
تكتب مرتين في مصحف واحد دفعاً لتوهم النزول بال تكرار ، كما لم
تكتب إحداهما في الأصل والأخرى في الحاشية لئلا يظن أنها تصحيح
لها .

وكانت المصاحف مشتملة إذن على الأحرف السبعة باحتمال الرسم أو
بتعدد الكتابة بين مصحف وآخر ، ونذكر مثالين : الآية : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ
لِأَمْنَتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ ﴾ [المؤمنون : ٨] كتبت (لأمانتهم) موصولة وعليها
ألف صغيرة ، لتقرأ بالجمع والإفراد ، والآية : ﴿ رَبَّنَا بَعْدَ بَيْنِ أَسْفَارِنَا ﴾
[سبا : ١٩] كتبت (بعد) لتقرأ بأعد وبعد .

أما اللغة المختارة فهي لغة قريش كما كان في توجيه عثمان رضي الله
عنه : « إذا اختلفتم أنتم وزيد في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش
فإنما نزل بلسانهم » وبعض الدارسين يرجحون أن المراد طريقة
الكتابة^(١) .

وليس صحيحاً أن المعنى بالأحرف السبعة : لهجات مختلفة وحدها
عثمان في لغة قريش كما يرى الدكتور الأبياري ، وليس صحيحاً أنه

(١) تاريخ القرآن والتفسير ، د . الأبياري ، ص/ ٥٥ .

جمعهم على حرف واحد يوافق العرضة الأخيرة^(١) فاللغة لا علاقة لها بالحرف مع إقرارنا بأن لغة قریش عامة شاملة للغات متعددة .

وقد بقيت المصاحف خالية من النقط حتى سنة (٨٩ هـ) إذ استطاع نصر بن عاصم الليثي (٨٩ هـ) وهو نحوي معروف أن ينقط القرآن بأمر من الحجاج بن يوسف الثقفي (٩٥ هـ) ، وكان يدعى نصر الحروف ، وثمة رواية تقول : إن زياد بن أبي سفيان أمر أبا الأسود الدؤلي (٦٩ هـ) بنقط المصاحف^(٢) .

ومما لم يذكره الدارسون ترجيح أن يكون عثمان رضي الله عنه قد اقتفى أثر المصحف الإسلامي الأول ، المصحف البكري في عدم التنقيط حتى يستوعب القراءات ، ولفظة الترك تدل على أن اللغة العربية قبل الإسلام اشتملت على إعجام الحروف التي تحتاج إلى إعجام كلها وبعضها ، فترك كمال الإعجام الذي قد يكون لقصائد الشعر والعهود لأجل استيعاب القراءات .

قال ابن عباس ، رضي الله عنهما : إن أول من وضع الحروف العربية ثلاثة رجال من بولان (من طي) نزلوا مدينة الأنبار وهم : مرامر بن مرة وأسلم بن سدره وعامر بن جذرة ، اجتمعوا فوضعوا حروفاً مقطعة موصولة ثم قاسوها على هجاء السريانية ، فأما مرامر فوضع الصورة وأما أسلم ففصل ووصل وأما عامر فوضع الإعجام . مع شكنا الأولي بأسماء هؤلاء ، إذ شكلت أسماؤهم سجعاً .

ويذهب القلقشندي (٨٢١ هـ) إلى أنه يبعد أن الحروف قبل ذلك مع

(١) النشر : ٣٢/١ - ٣٣ ، وراجع تاريخ القرآن للأبياري ، ص/ ٢٣ ، ومن روائع القرآن د . البوطي ، ص/ ٧٤ .

(٢) المحرر الوجيز : ٣٥/١ .

تشابه صورها كانت عارية عن النقط إلى حين نقطت نقط المصاحف^(١) .
رز ، دذ ، ص ض ، ط ظ ، ع غ ، س ش . . . إلخ .

وقد وجدت^(٢) بعض الكتابات يعود تاريخها إلى قبل نصر بن عاصم ،
كما في مجموعة الأرشيدوق دينر البردية المحفوظة في المكتبة الأهلية في
فيينا ، وجد فيها بعض الحروف المتشابهة قد نقط وبعضها قد أغفل
وكذلك الوثيقة البردية التي يرجع تاريخها إلى ٢٢ هـ على عهد عمر
رضي الله عنه وكتبت بالعربية واليونانية وبعض حروفها منقوطة معجم وهي
الخاء والذال والزاي والشين والنون ، وثبت وجود نقش بقرب الطائف
مؤرخ بسنة ٥٨ هـ على عهد معاوية رضي الله عنه ، نقط فيه أكثر الحروف
المعجمة ؛ ولذلك لم يستخدم الصحابة النقط في كتابة المصاحف لأن
التجريد « لتكون صورة الرسم محتملة للأمرين كالتاء والياء والفتح
والضم ، وهم يضبطون للفظ كلا الأمرين وتكون دلالة الخط الواحد على
كلا اللفظين المنقولين المسموعين المتلوين شبيهاً بدلالة اللفظ الواحد
على كلا المعنيين المنقولين المفهومين »^(٣) .

أما ما ينقله الدارسون من أن الحجاج غير في مصحف عثمان أحد
عشر حرفاً^(٤) فهو باطل ينكره تواتر الأمة أو سلطة الجماهير والشعب إذا
أردنا أن نتكلم بلغة المعاصرين الذين يتبعون المرويات الواهية السند .

إن الأمة قد أطبقت على صحة المنقول في مصحف أبي بكر

(١) صبح الأعشى القلقشندي : ٨ / ٣ .

(٢) مصادر الشعر الجاهلي ، د . ناصر الدين الأسد ، ص / ٤٠ ، وقصة الكتابة العربية ،
د . إبراهيم جمعة ، ص / ٥٠ ، واختلاف الإعراب في القراءات السبع د . موسى
العيدان ، ص / ٣٧ .

(٣) مجموع الفتاوى ، ابن تيمية : ٤٠٢ / ١٣ .

(٤) تاريخ القرآن د . الأبياري ، ص / ١٢٥ .

ومصاحف عثمان رضي الله عنهما ، وثمة فروق بين أنواع الجمع ومراحلها ، فالجمع في عهد النبي عليه الصلاة والسلام عبارة عن كتابة الآيات وترتيبها ووضعها في مكانها الخاص من السورة ، ولكن مع تفريق الكتابة بين عسب وعظام وحجارة ورقاع مما ييسر حينذاك ، وكان الغرض زيادة التوثيق ، وإن كان التعويل على الحفظ .

أما جمع أبي بكر فهو نقل القرآن وكتابته في مصحف مرتب الآيات أيضاً مستوثقاً له بالتواتر والإجماع ، وكان الغرض منه تسجيل القرآن وتقييده بالكتابة مجموعاً مرتباً خشية ذهاب شيء منه بموت حملته وحفاظه .

أما الجمع في عهد عثمان ، فهو نقل ما في تلك الصحف في مصحف واحد إمام ، واستنساخ مصاحف منه بعد العرض على المحفوظ والمكتوب عند الصحابة ، ولحظ فيه ترتيب الآيات والصور واستيعاب القراءات وتجريد القرآن من التفسير .

ولا بد أن نوضح هنا أنه ورد مصطلح مصحف عثمان ومصاحف عثمان بالإنفراد والجمع ، والجمع هو الأكثر ، ويعزو الدكتور محمود الصغير هذا الاختلاف إلى « منهج عثمان في عمله ، فمن ذهب إلى أن اللجنة وضعت أولاً المصحف الإمام للخليفة ، ثم نسخت للأمصار منه أربع نسخ أو ستاً ، فإنه يجعله مصحفاً ، ومن ذهب إلى وضع خمس نسخ أو سبع دفعة واحدة ، فإنه يجعله مصاحف وهو الأقوى »^(١) . وهو رأي سديد ، نضيف إليه أنهم عنوا بالإنفراد اسم الجنس الدال على المجموعة .

(١) مجلة بحوث جامعة حلب .

واختلف العلماء في عدد المصاحف ، وإن كان الأرجح أنها فوق الأربعة ، قال ابن كثير : « إن عثمان كتب سبعة مصاحف ، أرسل إلى مكة مصحفاً ، وإلى أهل مصر آخر ، وبعث إلى البصرة مصحفاً ، وإلى الكوفة بآخر ، وأرسل إلى الشام مصحفاً ، وإلى اليمن مثله ، وأقرّ بالمدينة مصحفاً »^(١) .

وإذا كان استبقى لنفسه مصحفاً بالإضافة إلى مصحف المدينة يصح العدد ثمانية ، وذلك لأن الروايات تقول : إن زيدا هو قارئ المدينة ، فلا يصح أنه يقرأ عند الخليفة للخليفة .

وبعض العلماء يرون أنه جعل المصاحف أربعة ، أرسل ثلاثة وأمسك عنده واحداً ، وتذكر البحرين وفلسطين في روايات أخرى ترى العدد سبعة كما عند أبي عمرو الداني (٤٤٤ هـ) في المقنع^(٢) .

والمهم أنه أرسل مع كل مصحف قارئاً لتوثيق الكتابة بالقراءة التي هي عمدة لقراءة القرآن التي تحتاج إلى التلقي من الأفواه ، فعبد الله بن السائب قارئ مكة ، والمغيرة بن أبي شهاب قارئ الشام ، وأبو عبد الرحمن السلمي قارئ الكوفة ، وعامر بن عبد القيس قارئ البصرة ، وزيد بن ثابت قارئ المدينة رضي الله عنهم أجمعين .

وهكذا جمع زيد شرف الحفظ وكتابة الوحي في العهد النبوي وجمع أبي بكر وجمع عثمان والتطبيق في إقراء أهل المدينة مما لم يجتمع لغيره رضي الله عنه .

وههنا يخطر بالبال تساؤل ، إذا كان هؤلاء هم القراء فلماذا لا تنسب

(١) البداية والنهاية : ٢١٧/٧ .

(٢) المقنع ، ص/٩ والمصاحف ، ص/٢٤-٢٥ .

إلى جميعهم قراءات فتُنسب إلى ابن مسعود قراءة مع وجود السلمي في المدينة نفسها الكوفة ؟

والظاهر أن مصير هذه المصاحف هو التلف ، خشية أن تقع في قاذورة أو غيرها بعد أن أتت عليها السنون ، وتقول الروايات : إنها ظلت حتى القرن الثامن الهجري ، قال ابن فضل الله العمري (٧٤٩هـ) يصف مسجد بني أمية في دمشق : « وإلى جانبه الأيسر المصحف العثماني بخط أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه »^(١) .

وقال ابن كثير : « وأما المصاحف العثمانية الأئمة ، فأشهرها اليوم الذي في الشام بجامع دمشق عند الركن شرق المقصورة والمعصورة بذكر الله ، وقد كان قديماً بمدينة طبرية ، ثم نقل منها إلى دمشق في حدود ثمانين عشرة وخمسمائة ، وقد رأيت كتاباً عزيزاً جليلاً ضخماً بخط حسن يبيّن الحبر محكم في رق أظنه من جلود الإبل والله أعلم »^(٢) .

ومصير هذا المصحف هو الاحتراق بحريق شت في المسجد بعد أن كان محفوظاً في بيت خشبي كما يروي المرحوم الدكتور يوسف العش عن القاضي عبد المحسن الأسطواني^(٣) .

ويروي الصفاقسي رحمه الله (١١١٨هـ) : « ورأيت في مصحف عثمان أثر الدم وهو بالمدرسة الفاضلية بالقاهرة »^(٤) ، ويرجح المهتمون بالتراث أن المصحف الذي ذكره العمري موجود في دار الكتب بمدينة

(١) مسالك الأبصار في ممالك الأمصار ١/ ١٩٥ .

(٢) فضائل القرآن ، ابن كثير ، ص/ ٢٣ .

(٣) مباحث في علوم القرآن ، د . صبحي الصالح ، ص/ ٨٩ .

(٤) غيث النفع في القراءات السبع ، ص/ ٢٣٠ .

لينيجراد ، ثم انتقل إلى إنكلترا ولا يزال بها إلى اليوم^(١) .

وثمة عدد في مجلة العربي يثبت وجود مصحف عثماني في مصر ، وكانت لجنة تقوم بترميمه وتحسينه ثم أذيع بوجود نسخة أخرى ، ولا يعني تلف هذه المصاحف منقصة ، فنحن لا نحتاج إلى وثيقة تاريخية عابرة ، فالمصحف التي كتبت بين يديه عليه الصلاة والسلام أجل وأقدس ، وقد أتلقت ، فالمهم هو حفظ القرآن الذي هياً له عز وجل الطباعة ، فانتشر بالملايين كل عام منذ عام ١٧٨٧ هـ في سانت بترسبورغ بروسيا .

ج - إحراق المصاحف :

تؤكد الروايات أن عثمان رضي الله عنه حسماً للخلاف والنزاع قام بإحراق ما سوى مصاحفه على ملاء من الصحابة ، فقال علي رضي الله عنه : « لولم يصنعه عثمان لصنعتة »^(٢) .

لكن المحاسبي (٢٤٣) لم يجعله إحراقاً عاماً ، بل قصره على ما يخالف مصاحف عثمان ، فقال في كتابه فهم السنن : « وأما قولهم : أحرق المصاحف ، فإنه غير ثابت ، ولو ثبت لوجب حمله على أنه أحرق مصاحف قد أودعت ما لا يحل قراءته »^(٣) .

ولكن بلاشير يغار على قدسياتنا أكثر منا ، فيرى في الإحراق هتكاً للقدسيات ويرى جولدزيهر أن حرق مصحف أبي وابن مسعود عمل تعسفي غير صالح .

فترد عليه بقول علي رضي الله عنه : « يامعشر الناس ، اتقوا الله عز

(١) تاريخ القرآن ، د . الأبياري ، ص/ ١٣ .

(٢) المصاحف أبو بكر السجستاني ، ص/ ١٢ .

(٣) البرهان ، الزركشي : ٣٠٢/١ .

وجل ، وإياكم والغلو في عثمان ، وقولكم : حرق المصاحف ، فوالله ما حرقها إلا عن ملأ منا أصحاب محمد ﷺ»^(١) كما نرد عليه بأن الروايات مختلفة بين الحرق والمحو .

وإذا كان جولدزيهر قد فطن إلى أن الإهانات التي ذكرت في ابن مسعود رضي الله عنه أسطورة فإن غيره من العرب يروونها على أنها حقيقة غائبة سكتت عنها الأمة ، لأن عثمان رضي الله عنه يريد أن يكتب قرآناً كما يحلو له ، إذن من المعيب أن الغربي يربط الكلام بالخيال الشعبي ، ودارسونا يوردونه على أنه حقيقة تبنى عليها حقائق أخرى ، لا غاية في هذا إلا نفس الركيزة الفكرية الأولى للأمة العربية والإسلامية .

إننا ندعو الباحثين إلى الانتصار للحق ، والدراسة بعيداً عن الغرض الفكري الضيق أو الأحكام الجاهزة سلفاً ، فلا شك أن بعض الدارسين تمسكوا بروايات ضعيفة تؤكد وجود مصاحف كثيرة وأنها كانت مستمرة بعد أن أحرق عثمان المصاحف ، وهكذا كان أبو بكر السجستاني مثلاً تكأة للمستشرقين الذين لم يقبلوا فيه أي تجريح .

قال جفري : « وهذه تهمة لم يعرض بها المستشرقون لأنها لم تقم على حجة » مع أن أبا بكر هذا ضعيف ، وقال عنه الدارقطني : « إنه كثير الخطأ في الكلام على الحديث ، وقد كذبه أبوه في أكثر من حديث »^(٢) .

أما كثرة المصاحف فتدل على أن الأمة عانيت بهذا المصحف العثماني واستنسخته فكانت مئات النسخ في عشر سنوات كما تؤكد موقعة صفين إذ رفع أتباع معاوية رضي الله عنه على أسنة الرماح خمسمئة مصحف .

(١) مقدمتان ، ص/٤٦ مقدمة المباني ، والقرآن : نزوله تدوينه وترجمته ، بلاشير ، ص/٣٠١ . ومذاهب التفسير ، جولدزيهر ، ص/٨ .

(٢) تاريخ القرآن ، الأبياري ، ص/١١٧ .

وهل بعد تطور المناهج العلمية اليوم ، إذا رفضنا الاقتداء بمنهج المحدثين الذين يحكمون العقل والخلق ، فيعطوننا درساً في رفض ثنائية الجهل والحقد المقابلين لثنائية المحدثين ، هل بعد هذا من الطبيعي أن ننقل عن غير مسلم وغير عالم بالبحث ، بل هو مستعمر فكرياً كأجداده وأحفاده مثل هنري ماسيه القائل : « ويجب وما من شك في أن القرآن كما وصل إلينا لا يتضمن الوحي كله ، ومقابل ذلك فقد ظهرت له بعض الإضافات التفسيرية والتذييلات »^(١) .

فهذا ماسيه هو المعلم ، مع أنه في الإعلام ظهر ما يدعى بالحرب الإعلامية ، وكثير من الأخبار لا يؤبه بها لكون مصدرها من العدو ، فكيف ننقل كلاماً عن المسلمين من عدو المسلمين ، بغض النظر عن عقيدة الناقل ؟!

وأختم البحث بقولي : إن هؤلاء المستشرقين لا يؤمنون على أرخص الأشياء فكيف يجعلهم بعض المتعلمين أوصياء على الفكر الإسلامي ، ومعلمين من الدرجة الوحيدة ؟

ونرجح أن يقصد المحو لعدم الإلتلاف المحرم في الإسلام ، إذ أثار هذا العمل خلافاً في حكم تحريق الكتب التي فيها اسم الله بالنار ، فقال ابن بطال (٤٠٤هـ) : « في حديث البخاري جواز تحريق الكتب التي فيها اسم الله بالنار ، وأن ذلك إكرام لها ، وصون عن وطئها بالأقدام ، وكرهه بعضهم ، وقال الحافظ ابن حجر : هذا الحكم هو الذي وقع في ذلك الوقت ، وأما الآن فالغسل أولى ، لما دعت الحاجة إلى إزالته » .

ويقول الأستاذ لاشين رحمه الله : « والذي تستريح إليه النفس أن

(١) الإسلام ، هنري ماسيه ، ص/ ١٠٨-١٠٩ ، والنص القرآني ، ص/ ٣٨٦ .

الحكم يتبع القصد والنية ، فما دام القصد صيانتة من الامتهان جاز التخلص منه بأية وسيلة الحرق أو الخرق أو الحك أو الغسل أو الإلقاء في البحر ، أو إرساله إلى مصانع الورق لتصنيعه من جديد ، إلى غير ذلك من الوسائل ، وكل ما يلزم أن تكون الوسيلة كريمة ، فلا يُلقى في مزبلة أو في مكان قضاء الحاجة مثلاً^(١) . . . » .

ولكن السنة أساساً دفن المصحف ، ولا يمكن تحقيقها اليوم ، لأن الأرض صارت معرضة للحركة والصناعة والحفريات ، فالآمن هو الحرق تبعاً لتغير الظروف ، خصوصاً أن المكتوب في المصاحف وغيرها مطبوع لا يزال بالحك ولا بالغسل .

وما قصدنا هنا إلا بيان الحق بالمناقشة والبرهان ، ولا نقصد الإساءة إلى شخص بعينه ، إذ تربينا على منهج القرآن في حثه على الحق والخير والجمال ، وعلى موضوعية المحدثين فيينا الحق ، وأثبتنا غاياتنا الخيرة ، وذلك بأسلوب متأنق يترفع عن أسلوب بعض الطرف الآخر .

* * *

(١) اللآلئ الحسان ، لاثين ، ص/ ٦٤ .

الفصل الحادي عشر النسخ القرآني

أ- إضاءة على المصطلح :

النسخ في اللغة إزالة شيء بشيء يتعقبه كنسخ الشمس للظل ، هذا هو المطلوب لدراسة النسخ القرآني ، وليس نسخ الكتب ، لأنه لا يفيد المغايرة ، ونسخ الأحكام يتضمن المغايرة لفظاً ومعنى ، وقال عز وجل : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾ [البقرة : ١٠٦] ، فحقيقة النسخ أقرب بها القرآن نفسه قبل دلالة السنة والتأويل .

ولكن النسخ القرآني لا يفيد الإزالة أيضاً ، بل هو تعطيل تام لحكم وإنزال حكم آخر ، فالاستدلال اللغوي الذي يذكره العلماء في نسخ الشمس غير تام ، لخصوصية القضية القرآنية .

وفي الاصطلاح^(١) : النسخ رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر أو متراخ ، إذن فهو حكم ليس يقتصر على الخطاب ، فإذا قلنا : النسخ خطاب دال على ارتفاع الحكم استبعدنا إمكان النسخ بالفعل لا بالقول .

ويقول الشيخ زين العابدين رحمه الله : « وكلمة (متراخ) للاحتراز عن رفع الحكم بغاية متصلة بالخطاب المثبت له ، نحو قوله تعالى : ﴿ تَمَّ أَنْتُمْ إِلَيَّ أَلَيْمٌ ﴾ [البقرة : ١٨٧] ، فإن كلمة الليل غاية ، وليست نسخاً

(١) إرشاد الفحول ص/ ١٨٤ ، الإتيان : ٢٠/٢ ، المستصفى : ١٠٧/١ ، والإحكام للآمدي : ٩٨/٣ .

لاتصالها بالخطاب المثبت للحكم الذي انتهى بالغاية «(١)» .

ولا يفهم من التراخي الزمني أن تكون الآية المنسوخة سابقة في ترتيب المصحف للآية الناسخة ، فنجد قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرَىٰنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ [البقرة : ٢٣٤] فهي ناسخة لآية أخرى متأخرة في الترتيب ، وهي قوله عز وجل : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَّتَعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾ [البقرة : ٢٤٠] ، فأصبحت العدة للأرملة أربعة أشهر وعشرة أيام بعد أن كان سنة ، فتقرأ في البقرة آية التخفيف قبل الحكم الثقيل .

فالذي نستنبطه من التعريف شروط عدة ، وهي الاختصار على الأحكام ، وهذا موضع اتفاق بين العلماء ، والأصح أن نقول : فيما يعرف بفقہ الفروع للعبادات والمعاملات ، ولا يقع النسخ في العقائد وأصول الآداب والعبادات والمعاملات والأخبار ، لأن نسخ هذه يستلزم الكذب وهذا محال ، وما نقله قتادة من أنه « أجاز بعضهم وقوع النسخ في الخبر المحض » ، يشي ببلاهة هذه الشذمة وتقصير الناقلين عنهم .

كما يشترط أن يكون المنسوخ حكماً شرعياً ، وأن يكون النسخ بدلالة شرعية وهذه حجة إسلامية في كل مجالات المعرفة ، وأن يكون الدليل الناسخ متراخياً زمنياً عن الحكم الأول ، وأن يكون بين النصين تعارض حقيقي واضح لا يؤول ، أي لا يمكن الجمع بين النصين .

ويفرق ابن حزم رحمه الله بين الأمر والمأمورية في النسخ ، يقول عن النسخ : « إنه يقع على الأمر ، ولا يجوز أن يقع على المأمورية وذلك أن المأمورية هي فعلنا أصلاً ، فالمرفوع إنما هو الأمر المتقدم ، وليس الفعل

(١) مذكرات في علوم القرآن ، ص/ ٦٥ .

الذي لم نفعله بعد ، وقوله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا ﴾ [البقرة : ١٠٦] ، دليل على ذلك ، حيث يفيد أن الآية هي المنسوخة لا أفعالنا ^(١) .

وهذا طبيعي ما دامت الأفعال البشرية زائلة ولا يؤمر الزائل ، كما لا يؤمر الذي لم يصنع إنما هو خبيء في البال مع وقف التنفيذ .

وثمة فرق بين النسخ ومقولة البداء الوافدة من اليهود ، لأن تغيير النص بالنسخ عملية تتجلى جديدة عند الإنسان وعلم الله محيط بها بالضرورة قبل النسخ ، فعلمه عز وجل أزلي ، وهو خالق للتشريع وواقعته ، فالتبديل واقع في حقنا ، وهو بيان في حق الشارع عز وجل .

وهذا كما يقول الشيخ الزرقاني تبديل في المعلوم لا في العلم ، وتغيير في المخلوق لا في الخالق ، وهذا يفيد في كونه رداً على المنحرفين اليوم الذين يتخذون من النسخ هيمنة الواقع على النص ، مما يجيز التحرك به وفيه أخذاً بالتطور والعياذ بالله .

يقول الشيخ الزرقاني : « إن الله تعالى حين نسخ بعض أحكامه ببعض ما ظهر له أمر كان خافياً عليه ، وما نشأ له رأي جديد كان يفقده من قبل ، وإنما كان سبحانه يعلم الناسخ والمنسوخ أزلاً من قبل أن يشرعها لعباده ، بل من قبل أن يخلق الخلق » ^(٢) .

والمفروغ منه أن رعاية المصالح سمة واضحة في التشريع الإسلامي ، فالخالق يخلق مقامات مناسبة لمقالات ، وفي تاريخ التشريع أمثلة وافرة على سمة المصلحة .

بل في الأصول الفقهية حيثما المصلحة المنضبطة فثم شرع الله ،

(١) الإحكام لابن حزم : ٤٤٣/٤ .

(٢) مناهل العرفان : ٧٩/٢ .

ورعاية المصلحة تعليم للمسلمين ، لكي يوفقوا بين النص والواقع في الفروع الدقيقة ، وذلك من غير تفريط ، وباستناد إلى دليل شرعي واضح ، فالواقعية الحقيقية تكفل للدين استمراريته ، ولا تتكفل العلمانية إلا بقتل اليقين وبالاستعداد للاستعمار ، فكأن هؤلاء العلماء عملاء .

ويمكن تمييز الناسخ من المنسوخ ، بتعيين المتأخر من النصين ، بوساطة التاريخ أو أن يعقد إجماع الأمة على تعيين المتأخر ، ويعمل به ، أو أن يرد من طريق صحيح عن أحد الصحابة ما يفيد زمن هذين المتعارضين ، أو جمع هذين المتعارضين ، وإذا وقعنا على نصين أحدهما ظني ، فترجح اليقيني على الظني كما هو معروف^(١) ، والجمع بين المتعارضين يحتم كثيراً من إسهابات المصنفين في الناسخ والمنسوخ .

وربما كان في النص الأخير ما يدل على سابق حكم نسخ كما في الآية الكريمة : ﴿ اَلَّذِي خَفَّفَ اللّٰهُ عَنْكُمْ وَعَلَّمَ اَنْتَ فَيْكُمْ ضَعْفًاۚ اِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِّائَةٌۭ صَّابِرَةٌۭ يَغْلِبُوْا مِائَتَيْنِۚ ۭ﴾ [الأنفال : ٦٦] نفهم أن قبلها الآية المنسوخة : ﴿ اِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَۭ صَابِرُونَۭ يَغْلِبُوْا مِائَتَيْنِۚ ۭ وَاِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِّائَةٌۭ يَغْلِبُوْا اَلْفًاۚ مِّنَ الَّذِيْنَ كَفَرُوْاۚ اِنَّهُمْ قَوْمٌ لَاۤ يَفْقَهُوْنَ ۭ﴾ [الأنفال : ٦٥] .

ويرى بعض العلماء أن خبر الواحد ينسخ المتواتر ، خلافاً لما يراه بعض المعاصرين ، وذكر القدامى أن أهل قباء كانوا يصلّون متجهين إلى بيت المقدس ، فأتاهم آت ، يخبرهم بتحويل القبلة إلى الكعبة ، فاستجابوا له ، وقبلوا خبره ، واستداروا في صلاتهم ، وبلغ ذلك رسول الله ﷺ فأقرهم ، وكان هذا أول ما نسخ من القرآن كما يقول ابن

(١) راجع المحصول ، فخر الدين الرازي : ٥٦٢/١ - ٥٦٣ والإجماع ليس بناسخ ولكنه متضمن للناسخ كما يقول الإمام التلمساني في مفتاح الوصول ص/ ١١٢ .

عباس رضي الله عنهما^(١) ، ولكن رواية هذا الصحابي صارت فيما بعد متواترة بمعرفة الآية الآمرة بالتحويل .

وثمة فرق بين النسخ والتخصيص ، الذي هو قصر العام على بعض الأفراد ، وقد كان عدم إدراك هذا الفرق سبباً في حشد آيات كثيرة سجلها الناقلون الجَمعة تحت عنوان الناسخ والمنسوخ ، وهما منهم ، فكان التزيد بالتأويل البعيد .

فالنسخ مقصور على الكتاب والسنة ، أما التخصيص فيكون بهما وبغيرهما كالحسن والعقل ، وتراعى في التخصيص قرينة سابقة أو لاحقة أو مقارنة ، أما النسخ فلا يقع إلا بدليل متراخ عن المنسوخ^(٢) .

إذ يفيد التخصيص أن الحكم السابق لم يكن مراداً به العموم أصلاً ، فالعام مخصوص مجازاً ، والمنسوخ حقيقة إذ كان يراد به الحكم ثم رفع ، ولا يتأتى التخصيص إذا كان المأمور واحداً ، فإنه لا يعقل إخراج شيء منه ، وهذا بخلاف النسخ ، فإنه يتأتى إذا كان المأمور واحداً ، كنسخ بعض الأحكام الخاصة بالنبي عليه الصلاة والسلام .

ولا يعمل بالمنسوخ بعد النسخ ، وهذا بخلاف الحكم العام الذي يعمل به ما دعت إليه الضرورة ، والتخصيص - كما نقلنا - يجوز بالدليل العقلي مثل قوله عز وجل : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة : ١٠٩] فإنه نُصّ منه الواجب لذاته بالدلالة العقلية .

ويجوز التخصيص بالقياس كما في قوله تعالى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ

(١) تفسير ابن كثير : ٣٠٠/١ .

(٢) الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ، ص/٧٤ ، والنسخ ، د . مصطفى زيد : ١١٠/١ ، ونظرية النسخ في الشرائع السماوية ، ص/١٢ ، والناسخ والمنسوخ ، فتادة ، ص/٥ .

صَدَقَهُ ﴿ [التوبة : ١٠٣] ، فهو يعم المَدِين وغيره ، ثم خص منه المدين بالقياس على الفقير الذي لا تجب عليه الصدقة .

ويجوز التخصيص بالإجماع ، وذلك مثل تخصيص آية القذف التي توجب جلد القاذف ثمانين جلدة في قوله عز وجل : ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ [النور : ٤] . وهي تعم الحر والعبد ، ثم خصص منه العبد فكان عليه النصف أربعون جلدة بإجماع الأمة ، وكل من الدليل العقلي والقياس والإجماع عمل بشري بخلاف الخطاب الشرعي في النسخ .

ويشترط في النسخ خطاب متراخ في الزمن ، ولكن التخصيص قد يكون بخطاب متأخر مثل قوله عز وجل : ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ﴾ [النور : ٤] وهو عام لكل رام زوجاً كان أو غيره .

ثم خصص بعد ذلك رمي الزوج لزوجته بقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ وَالْخُمُسَةُ أَنْ لَعَنَتِ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿ [النور : ٦-٧] .

وقد يكون التخصيص بخطاب مقدماً ، مثل قوله عز وجل : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ [البقرة : ٢٣٤] وهو يعم الحوامل وغيرهن ، وقد خص الحوامل بقوله تعالى : ﴿ وَأُولَئِ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا ﴾ [الطلاق : ٤] .

وقد اشتبه على بعض الدارسين قديماً التخصيص بالنسخ ، وذلك مثل الآيات التي خصصت بأداة الاستثناء أو أداة الغاية (حتى) أو بآية أخرى ، قال عز وجل : ﴿ وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ﴾ ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴾ [الشعراء : ٢٢٤] وقوله عز وجل : ﴿ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ ﴾ [البقرة : ١٠٩] .

وقال المعتزلة : « إنه تعالى يتبع في أحكامه مصالح عباده ، فما كان فيه مصلحة لهم أمرهم به ، وما كان فيه مضرة عليهم نهاهم عنه ، وما دار بين المصلحة تارة والمفسدة أخرى ، أمرهم به تارة ، ونهاهم عنه أخرى » (١) .

ولكن الآية المنسوخة في زمانها لا تنتفي من الخيرية وموافقة مصلحة العباد ، ولكنها خيرية مؤقتة جزئية وغير مطلقة مع الزمن ، لأنه أمكن الامتثال لها في حينها ، لكن ليست خيريتها على التأييد .

وثمة فرق بن النسخ والنسء ، وقد علم أن النسخ رفع الحكم الشرعي بحكم شرعي آخر ، ويلتقي بالنسء ، من حيث التراخي الزمني ، فالأخير رفع الحكم الشرعي بخطاب شرعي لزوال العلة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ [آل عمران : ١٠٤] وذلك بعد قوله : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ ﴾ [المائدة : ١٠٥] .

وهذا يشبه النسخ في التحول ولكنه تحول غير دائم ، فإذا جدت ظروف قاهرة حالت دون انتشار الدعوة يُعاد إلى الحكم الأول وهو الاكتفاء بالتزام النفس حتى يقوى المسلمون فيعود العمل بحركة الدعوة ، إنه مجرد تأخير حتى يقوى المسلمون ويعملون بالجهد إلى أن يقع العجز ، وكل هذا دعوة ، منها إلى الداخل ومنها إلى الخارج بحسب الواقع يعمل بكل من المسالمة والمقاتلة في وقته .

فمن النسء ما جاء في آية السيف ومقاتلة الكفرة ، حيث الدعوة المسلحة بعد الصبر على الأذى والدعوة السلمية ، والخلط بين النسء

(١) متاهل العرفان : ٨٤/٢ .

والنسخ مما زاد في حجم الناسخ والمنسوخ عند بعض العلماء إلى جانب الخلط بين التخصيص والنسخ ، والجدير بالذكر أن الآية الكريمة : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا ﴾ [البقرة : ١٠٦] قرئت « أو ننسها » من الإنشاء أي التأخير ، وهي قراءة .

ب - تفاضل التكاليف :

ونعني به تغيير النسخ للأحكام من خفيف إلى ثقیل ، ومن ثقیل إلى خفيف ، ومن حكم لمساويه ، أو الانتقال إلى غير بدل على الإطلاق ، فهناك الخيرية والثقل والتساوي وعدم الإبدال ، والخيرية شاملة لكل الأنواع ، لأنها حكمة اقتضاها الله عز وجل .

وقبل سرد هذه الأنواع ، لابد من الإشارة إلى الترف الذهني المتجلبى في دراسة بعض العلماء لنسخ الحكم قبل التمكن من الفعل ، وقد ذهب الجمهور إلى جوازه ، بخلاف المعتزلة وبعض الحنابلة ، وهو مثل نسخ الصلوات من خمسين قبل فعلها إلى خمس صلوات^(١) ، ولا نعرف شاهداً آخر ، ولا حاجة إلى دلائل نقلية ولا عقلية ، لأنه غير مهم ما دام خارج التكليف ، فتظهر فيه المنة ولا يظهر الاختبار .

١- النسخ إلى غير بدل :

وذلك مثل نسخ الصدقة بين يدي نجوى الرسول عليه الصلاة والسلام ، كما في الآية الكريمة : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَجَّيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَانِكُمْ صَدَقَةً ﴾ [المجادلة : ١٢] . فسخ حكم الصدقة بإبطالها ، قال تعالى : ﴿ ءَأَسْفَقْتُمْ أَن تَقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَانِكُمْ صَدَقَتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَءَاتُوا الزَّكَاةَ ﴾ [المجادلة : ١٣] .

(١) راجع مذكرات في علوم القرآن ، محمد علي سلامة ، ص/ ٥٦ .

فالنسخ في مكان واحد من السورة ، وهذا النوع يعد تحويلاً من الثقيل إلى الخفيف ، وكأن سياق الآية يضع بدلاً للصدقة المنسوخة ، إنه إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة ، فهذا يعد مساوياً من نوع آخر أو أخف .

وقد وجد المعتزلة والظاهرية في عدم البذل مخالفة للآية : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا فَأَتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾ [البقرة : ١٠٦] ، فالآية في منظورهم تفيد الإتيان بناسخ هو خير من المنسوخ أو مثله .

ويجاب عن ذلك بأن الله تعالى إذا نسخ حكم الآية بغير بدل ، فإن هذا يكون بمقتضى حكمته ، رعاية لمصلحة عباده فتتحقق الخيرية ويكون عدم الحكم خيراً من ذلك الحكم المنسوخ في نفعه للناس ، ويمكننا بعدئذ أن نقول : إن الله عز وجل نسخ حكم الآية السابقة بما هو خير منها ، حيث كان عدم الحكم خيراً للناس .

٢- النسخ إلى بدل أخف :

وذلك مثل الآية الكريمة : ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَادِقُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ [الأنفال : ٦٥] . التي نسختها آية بعدها في الترتيب أخف في قوله عز وجل : ﴿ أَلَنْ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ [الأنفال : ٦٦] .

ولا يبدو لنا الأمر نسخاً ، لأنه ليس حكماً فقهياً ، وتراجع الآية في التفسير لبيان فرض الجهاد بالعدد النصف ، وما يقابله اليوم من عدم الانتفاع بالعدد . ؟ فيظهر أن الآية تحض على الصبر المرتبط بالإيمان والاستعداد للجهاد ، وليس العدد حصرياً ، فقد حارب الصحابة ضعافهم في اليرموك كان الواحد مقابل ثلاثة عشر تقريباً من الكفرة .

ومنه الآية الكريمة : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ [البقرة : ١٨٣] ، نسختها آية أخرى في السورة ذاتها وهي : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِيَاسٌ لَّكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ ﴾ [البقرة : ١٨٧] .

وذلك لأن المنسوخة تتضمن تحريم الأكل والشرب والجماع إذا وصلوا العتمة أو ناموا إلى الليلة الثانية كما كان مقرراً عند الأمم السابقة ، كما روى هذا ابن عمر رضي الله عنهما ، وروي مثله عند الإمام أحمد والحاكم وغيرهما ، وهكذا نسخ تحريم الأكل والشرب والجماع في ليل رمضان بالإباحة .

٣- النسخ إلى بدل مماثل :

وذلك أن يتساوى الحكمان المنسوخ والناسخ في الخفة أو الثقل على نفس المكلف ومنه نسخ وجوب استقبال بيت المقدس قبله للمصلي ، بوجوب استقبال الكعبة الشريفة ، وذلك في قوله عز وجل : ﴿ قَدْ رَأَى ثَقَلَبَ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ فَلَوْلِيَّتَكَ قِيلَ تَرْضَاهَا قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطَرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ [البقرة : ١٤٤] .

وهذا نسخ لوحي السنة ، إذ لم يرد نص قرآني يوجب استقبال بيت المقدس ، ويبدو لنا من المرجح أن يعد هذا النوع من الثقل إلى الخفيف ، ما دام عليه الصلاة والسلام كان يأمل التوجه إلى البيت الحرام ، ولا شك أن البيت الحرام أمانة الصحابة لمعرفة بقديسته وبناء أبي الأنبياء إبراهيم عليه السلام لهذا البيت ، وتتجلى حكمة نسخ المماثل في ابتلاء النفوس وتمييزها ، وتحقيق الامتثال .

٤- النسخ إلى بدل أثقل :

وذلك مثل حكم الحبس في البيوت للزواني في قوله عز وجل : ﴿وَالَّذِي يَأْتِيكَ الْفَدْحَشَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ﴾ [النساء : ١٥] ، ثم كان الحكم الناسخ بالجلد في قوله تعالى : ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور : ٢٠] .

ولا شك أن طبيعة الحبس في البيوت تومئ إلى أنه حل مؤقت ، ولكنه ليس من النساء ، إذ لا يجوز العودة إلى حكم الحبس بعد الأمر بالجلد ، ويرى ابن سلامة (٤١٠ هـ) أن آية الحبس نسخت بالكتاب والسنة لقوله عليه الصلاة والسلام كما روى عنه عبادة بن الصامت رضي الله عنه : « خذوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلاً : البكر بالبكر مئة جلدة وتغريب عام ، والثيب بالثيب الرجم »^(١) .

والراجع أن الآية في سورة النور هي الناسخة وأنه عليه الصلاة والسلام مبلغ للحكم الجديد ومبين لمجمله ، وبعض العلماء لا يرى نسخاً في الآية ، لأن الحكم الثابت فيها وهو الإمساك في البيوت محدد إلى غاية ، وهي جعل السبيل لهن ، فكأنه تخصيص ، وهذا السبيل في الآية مجمل ، فبينت السنة انتهاء أمد الحبس ، وأن السبيل هو الجلد بلفظ القرآن ، إلى جانب الرجم بلفظ السنة .

(١) مسلم ، الحدود ، ح (١٦٩٠) ، والنسائي ، فضائل القرآن ، ح (٧١٤٢) ،
والترمذي ، الحدود ، ح (١٤٣٤) ، وابن ماجه ، الحدود ، ح (٢٥٥٠) ،
والدارمي ، الحدود ، ح (٢٣٢٧) ، وأبو داود ، الحدود ، ح (٤٤١٥) ، وابن
حبان ، الحدود ، ح (٤٤٢٦) . وراجع : الناسخ والمنسوخ ، ابن سلامة ص / ٥٢ .

ومنه نسخ التخيير بين الصوم والفدية لمن يصعب عليه الصوم عمداً ، قال عز وجل : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾ [البقرة : ١٨٤] ويقال : إنه منسوخ بوجوب الصوم على المقيم دون المسافر ، وذلك بقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ [البقرة : ١٨٥] ، وليس ثمة إجماع على النسخ هنا ، فهو يفيد التدرج بالتشريع دفعا لنفور النفوس من الحكم الكلي .

ولا يعارض هذا الثقل دلالة الآيات التي تتحدث عن التيسير مثل : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ [البقرة : ١٨٥] أو ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ ﴾ [النساء : ٢٨] ، لأن هذا الحكم الثقيل ميسر على المؤمنين المكلفين من غير مشقة أو إرهاق ، بالإضافة إلى ما يشتمل عليه من نفع للأمة وثواب عظيم في الامتثال له ، فالثقل ليس في الحكم الجديد ذاته ، بل هو بالنسبة إلى ما سبق من منسوخ .

ولا نستطيع أن نعدّ من هذا النوع ما جاء في تحريم الخمر ، لأن هذا التحريم كان على التدرج وليس على النسخ ، وليس منه أيضاً ما يقال عن صوم رمضان بدلاً من صوم يوم عاشوراء ، وكذلك ليس منه قوله عز وجل : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ ﴾ [البقرة : ٢١٦] بعد مسالمة الكفار ، لأنه نساء وليس بالنسخ ، وكره القتال على أية حال في كل وقت ، لأن الموت بشع ، وتلك حقيقة دائمة .

وهنا يخطر بالبال تساؤل : إذا كان الخطاب للصحابة ، فما حالنا وقد عرفنا الأسهل ؟ ولعل المفيد هنا أن الحركة في الفقه وتفصيلاته مطلوبة لصالح المجتمع ، ضمن التشريع العام وأصوله ، ولذلك كانت الثوابت كثيرة ، والمتغيرات قليلة ، بدلالة عدد الآيات المنسوخة التي جاءت في حدود ثلاثين أو أقل ، وكذلك حكمة التدرج التي لا تقتصر على

الصحابة ، فهو إذن دعوة ريبانية إلى أنجع أسلوب في الدعوة الإسلامية في كل عصر .

ج- النسخ من حيث الإزالة :

وقد ذكر العلماء هنا ثلاثة أنواع للنسخ : نسخ الحكم والتلاوة ، ونسخ التلاوة دون الحكم ، ونسخ الحكم دون التلاوة ، وقد وردت زيادات كثيرة في هذه الأقسام ، حتى انتهى بعضهم إلى إنكار النسخ كما سنذكر بعد حين .

١- نسخ الحكم والتلاوة :

ومنه ما روته عائشة رضي الله عنها : « كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ، ثم نسخن بخمس معلومات ، وتوفي رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ من القرآن »^(١) .

فالحديث صحيح رواه الإمام مسلم ، وقد تكلم العلماء في قولها : (وهن فيما يقرأ من القرآن) إذ كان مُشْكِلًا ، فإن ظاهره بقاء التلاوة وليس الأمر كذلك .

ويفسر بأنه من شرح القرآن وهو السنة التي كان ينزل بها جبريل كما ينزل بالقرآن ، فتوفي عليه الصلاة والسلام وهو يُقرأ من القرآن ؛ أي من حكم القرآن وما دام نسخ اللفظ فلا يعد قرآنًا .

وأجيب بأن المراد : قارب الوفاة ، أو أن التلاوة نسخت أيضاً ، ولم

(١) مسلم ، الرضاع ، ح (١٤٥٢) ، والنسائي ، النكاح ، ح (٥٤٤٨) ، والترمذي ، الرضاع ، ح (١١٥٠) ، والموطأ ، الرضاع ، ح (١٢٧٠) ، وأبو داود ، النكاح ، ح (٢٠٦٢) ، والدارقطني ، الرضاع ، ح (٣٠) ، والسنن الكبرى ، الرضاع ، ح (١٥٣٩٧) .

يبلغ ذلك كلَّ الناس إلا بعد وفاته عليه الصلاة والسلام ، فتوفي وبعض الناس يقرؤها .

وقال أبو موسى الأشعري رضي الله عنه : نزلت ثم رفعت ، وقال الإمام مكي (٤٣٧ هـ) : « هذا المثال فيه المنسوخ غير متلو ، والناسخ أيضاً غير متلو ، ولا أعلم نظيراً له »^(١) .

والجواب الأول غير مقنع ، إذ يفيد قولها : (توفي) أن النسخ كان متأخراً ، ومعنى معلومات ؛ أي : كل رخصة متميزة عن غيرها ، وهي رخصات متفرقات مشبعات ، وهو مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه في خمس رخصات .

وإذا كان الإمام « مكي » وهو المفسر الجليل لا يعرف نظيراً ، فإن غيره يعرفون الكثير ، إذ نقل السيوطي عن ابن عمر رضي الله عنهما : « ليقولن أحدكم : قد أخذت القرآن كله ، وما يدرية ما كله ، وقد ذهب منه قرآن كثير ، ولكن ليقبل : قد أخذت منه ما ظهر »^(٢) .

كما نقل عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : « كانت الأحزاب تُقرأ في زمن النبي ﷺ مثني آية ، فلما كتب عثمان المصاحف لم نقدر منها إلا ما هو الآن » .

ولكن ورد في الصحيحين عن أنس رضي الله عنه في قصة بئر معونة ، أنه عليه الصلاة والسلام « قنت شهراً بعد الركوع يدعو على رِغْلٍ وَ ذَكْوَانٍ »^(٣) وهو حديث مشهور عند المحدثين ، إذ دعا على هؤلاء من بني

(١) الإتيان : ٤٦/٢ .

(٢) البخاري ، الصلاة ، ح (١٠٠٣) ، مسلم ، الصلاة ، باب استحباب القنوت ، النسائي ، الصلاة ، ٢٠٠/٢ .

(٣) الإتيان : ٥٤/٢ .

سليم بعد أن غدروا بسبعين صحابياً وقتلوهم .

فقال أنس في مصادر أخرى : ونزل فيهم قرآن قرأناه ، حتى رفع « أن بلغوا عنا قومنا أن لقينا ربّي ، فرضي عنا وأرضانا » ثم نسخت تلاوته .

وهذا النوع من الجراءة العجيبة - كما يقول الدكتور صبحي الصالح - وهو على أية حال خبر آحادي ، ولا تتحقق قرآنيته .

لكن السيوطي ينقل قول ابن الحصار (٦١١ هـ) متشدداً : « إنما يرجع النسخ إلى نقل صريح عن رسول الله ﷺ ، أو عن صحابي يقول : آية كذا نسخت كذا ، ولا يعتمد في النسخ على قول عوام المفسرين ، والناس في هذا بين طرفي نقيض ، فمن قائل : لا يقبل في النسخ أخبار الآحاد ، ومن متساهل يكتفي فيه بقول مفسر أو مجتهد ، والصواب خلاف قولهما » .

وينقل ابن سلامة المعروف بتصيد الأخبار الكثيرة في النسخ أنه روي عن أنس رضي الله عنه قال : « كنا نقرأ على عهد رسول الله ﷺ سورة تعدلها سورة التوبة ، ما أحفظ منها غير آية واحدة : « ولو أن لابن آدم واديان من ذهب لابتغى إليهما ثالثاً ، ولو أن له ثالثاً لابتغى إليها رابعاً ، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ، ويتوب الله على من تاب » (١) .

ويذكر الشيخ زين العابدين رحمه الله إجماع المسلمين على القول بنسخ الحكم وينقل ما (صح) عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه « أنهم كانوا يقرؤون سورة على عهد رسول الله ﷺ في طول سورة براءة ، وأنها نسيت إلا آية منها وهي (لو كان لابن آدم واديان) » (٢) .

ويرى الشيخ أن « من لطف الله وحفظه لكتابه أن المنسوخ حكماً

(١) النسخ والمنسوخ ، ابن سلامة ، ص / ١٣ .

(٢) مذكرات علوم القرآن ، زين العابدين ، ص / ٦٨ .

وتلاوة يُرفع من الأذهان أيضاً ، لثلا يختلط بالباقي الذي تكفل الله بحفظه ، وذلك قوله تعالى : ﴿ أَوْثْنِيهَا نَأْتٍ بِخَيْرٍ مِنْهَا ﴾ [البقرة : ١٠٦] يعني أن نرفعها من الأذهان بإنساء ألفاظها وأحكامها .

ولا يصلح ما قيل للدلالة على حفظ الله لكتابه ، إن لم يكن يعني هذا النوع عدم حفظه ولا يكون هذا النوع إلا ثغرة للمنحرفين المتشبهين لروايات ضعيفة يدلون منها للطعن على الإسلام ونصه الأول .

ورحم الله الباقلائي إذ قال قبل ثقافة المعاصرين : « أخبار آحاد ، ولا يجوز القطع على إنزال القرآن ونسخه بأخبار آحاد لا حجة فيها »^(١) .

ونريد من المعاصرين زيادة تمحيص في الروايات وإعمال العقل والاستناد إلى الشرع في قبول المرويات أسوة بالمحدثين ، فإن أحدهم يذكر ما صح أنه حديث (لو كان لابن آدم) ويضيف « ومن ذلك ما رفع رسمه من القرآن الكريم سورتا القنوت في الوتر ، وتسميان سورتي الخلع والحفد »^(٢) .

وكان ابن سلامة غفر الله له لم يطلع على النص الأخير (لو كان لابن آدم) في المتفق عليه بين الشيخين البخاري ومسلم فهو مجرد حديث صحيح عن أنس وغيره والأغلب أنه قدسي ، وليس فيه العبارة الأخيرة « ولو أن له ثالثاً لا بتغى إليها رابعاً » .

وقد نقل البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما : « فلا أدري من القرآن هو أم لا » ويقصد إن كان مما نسخ من القرآن تلاوة ، ونقل عن أنس رضي الله عنه : « كنا نرى هذا من القرآن حتى نزلت ﴿ أَلْهَنَكُمْ أَلْثَكَاثُ ﴾ » [التكاثر : ١] .

(١) البرهان : ٤٠/٢ ، والإتقان : ٥٢/٢ .

(٢) مدخل إلى علوم القرآن ، د . فاروق حمادة ، ص/ ١٤٤ .

وجاء في شرح الحديث : « معناه أننا كنا نظن أن هذه الألفاظ من القرآن ، حتى نزلت هذه السورة التي بمعنى الحديث ، فحين قايسنا بينهما أعلمنا رسول الله ﷺ أنها ليست بقرآن ، أو أنها كانت قرآناً ، فنسخت بنزول السورة التي بمعناها »^(١) .

وهذا المقول لا يصح على أية حال مثلاً لما نسخ حكماً وتلاوة ، لأن العمل به لا يزال موجوداً في سورة التكاثر ، وهو مما لا يقبل النسخ ، إذ إنه تقرير لما جبلت عليه الأنفس البشرية ، وهذا معنى قائم ما بقي الإنسان ، اللهم إلا إذا أراد ابن سلامة بنسخ حكمه نسخ حكم تلاوته قرآناً يتعبد بقراءته وتصحّ به الصلاة ، وغير ذلك من أحكام كما يردف محققا الكتاب زهير الشاويش ومحمد كنعان جزاهما الله خيراً حيث الفائدة في مكانها .

وبلغ الأمر عند الكسائي أن فسر النسخ « بإبعاد ما يلقي الشيطان قبل التلاوة وقبل الثبوت في المصحف ، قال تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَعَّى أَلَقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [الحج : ٥٢] ففسر (في أمنيته) في تلاوته ، فينسخ الله ما يلقي الشيطان ، فإنه يزيله ولا يتلى ولا يثبت في المصحف » .

وقال الطبري : « وهذا مشتق من : نسخت الشمس الظل ، وقد زعم أبو عبيد أن هذا النسخ الثاني ، قد كان ينزل على النبي ﷺ السورة ، فترفع فلا تتلى ولا تثبت ، واحتج أبو عبيد بأحاديث صحيحة السند ،

(١) الناسخ والمنسوخ ، ابن سلامة ، ص/ ١٣ ١٤ حاشية المحققين ، وهي لطيفة جيدة . وانظر البخاري ، الرقاق ، باب ما يتقى من فتنة المال ، ح (٦٠٧٢) ، ومسلم ، الزكاة ، باب لو أن لابن آدم ، ح (١٠٤٨) .

وخولف أبو عبيد فيما قال ، والذين خالفوه على قولين : منهم من قال : لا يجوز ما قال ولا يُسلب النبي ﷺ شيئاً من القرآن بعد ما أنزل عليه ، واحتجوا بقوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴾ [الإسراء : ٨٦] ، والقول الآخر أن أبا عبيد قد جاء بأحاديث ، إلا أنه غلط في تأويلها ، لأن تأويلها على النسيان لا على النسخ ^(١) .

وهكذا يتضح أن القول بنسخ التلاوة والحكم يعتمد على مرويات ضعيفة وعلى تأويل جانح عن الحقيقة الشرعية لنصوص صحيحة ، وينبغي استبعاد مثل هذا القول الدال على تخربات عجيبة تشكل ثلماً في بنيان الفكر الإسلامي .

فأي عقل يتقبل هذه الحادثة الفردية من انقشاع الآيات من مصحف أحد الصحابة ، من خلال النسيان القسري من الذاكرة وانتفاء المكتوب من الصحف :

ينقل ابن كثير غفر الله له أنه « قرأ رجلان سورة ، أقرأهما رسول الله ﷺ ، فكانا يقرآن بها ، فقاما ذات ليلة يصليان ، فلم يقدرأ منها على حرف ، فأصبحا غاديين على رسول الله ﷺ ، فذكرا له ذلك ، فقال : إنها مما نسخ وأنسي » .

وقال عبد الله بن مسعود : أقرأني رسول الله ﷺ آية ، فحفظتها وكتبتها في مصحفي ، فلما كان الليل رجعت إلى مضجعي ، فلم أرجع منها بشيء ، وغدوت على مصحفي ، فإذا الورقة بيضاء ، فأخبرت النبي ﷺ ، فقال لي : « يا ابن مسعود تلك رفعت البارحة » ^(٢) .

(١) نواسخ القرآن ابن الجوزي ، ص/٣٣ ، وراجع المسند : ١٢٩/٥ ، و٢٩٢/٥ ، الدر المنثور : ٢٩٨/٢ ، والإتقان لشواهد أخرى .

(٢) تفسير القرآن العظيم ، ابن كثير : ٢٣٤/١ .

إن الاتكاء على مثل هذه الروايات وتداولها ما أوجد مادة فعالة للطاعنين الجهلة والمارقين والصلبيين ، وإن كثرة الكتب في النسخ جعلت هنري ماسين يقول : « إن الأجزاء الأكثر قدماً تعرضت لبعض التعديلات ، ومن صفات القرآن الأساسية مظهر التجزؤ هذا ، وهذا التفكك جداً مشتق بوضوح من الطريقة التي يوحى بها إلى محمد »^(١) .

٢- نسخ التلاوة دون الحكم :

أي تنزل الآية وتتلّى على أنها قرآن ، ثم تنسخ التلاوة فلا تثبت في المصحف ، ويظل حكمها باقياً ، وهكذا مثل ما رواه عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، قال : خطبنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : كنا نقرأ (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة بما قضيا من اللذة) .

ويعلق أبو جعفر النحاس بقوله : « وإسناده صحيح ، إلا أنه ليس حكمه حكم القرآن الذي نقلته الجماعة عن الجماعة ، ولكنه سنة ثابتة ، وقد يقول الإنسان : كنت أقرأ كذا لغير القرآن ، والدليل على هذا أنه قال : ولولا أنني أكره أن يقال : زاد عمر في القرآن ، لزدته »^(٢) .

والراجح أنه قصد شدة الالتزام بها حتى همّ أن يكتبها في طرف المصحف لا في صلبه ، بل قصد الحاشية ، وهذا إقرار منه بعدم قرأتها ، فقد قال : « خفت أن مجيء قوم من بعد يرون ألا يجدونا في كتاب الله فيكفرون بها » .

وجاء عن زيد رضي الله عنه : « كنا نقرأ (الشيخ والشيخة إذا زنيا) قال مروان بن الحكم : ألا كتبها في المصحف ؟ قال : ذكرنا ذلك وفينا

(١) الإسلام ، هنري ماسيه ، ص/ ١٠٢ .

(٢) النسخ والمنسوخ ، النحاس ، ص/ ١١ .

عمر بن الخطاب فقال : أنا أشفيكم من ذلك ، قلنا : فكيف ؟ قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ قال : تذكر كذا وكذا ، أو ذكر الرجم ، فقال : يا رسول الله ، اكتب لي آية الرجم ، قال : لا أستطيع الآن هذا .

وقد ذكر ابن كثير في تفسيره روايات متعددة الطرق وقال : « وهذه طرق كلها متعددة متعاضدة ، ودالة على أن آية الرجم كانت مكتوبة ، نسخ تلاوتها وبقي حكمها معمولاً به »^(١) .

ولكن ليس في رواية الصحيحين لفظ « الشيخ والشيخة » ، بل هو وهم وقع في موطأ مالك .

وقد قال علي رضي الله عنه حين جلد شراحة ثم رجمها : « جلدتها بكتاب الله ، ورجمتها بسنة رسول الله ﷺ » ولم يذكر أن الرجم قرآن منسوخ . كما في روح المعاني للآلوسي .

ويتبعه الشيخ زين العابدين إلى إقرار الجماعة ، فيقول : « وقد سمع الحاضرون للخطبة ، ولم ينكر عليه أحد ، فاعتبر ذلك إجماعاً سكوتياً ، وهو كاف في صحة روايتها ، وأنها كانت قرأناً ونسخت ، ولكن الحكم باق ، أعلن ذلك عمر رضي الله عنه على المنبر ، لثلا ينسخه مع ثبوت الرجم عملاً من النبي ﷺ »^(٢) . مع أن الإجماع السكوتي مختلف في حجتيه .

وقد رأى الشيخ الزرقاني تأديباً وتهذيباً في رفع تلاوتها : « والسر في ذلك أنها كانت تتلى لتقرير حكمها ، ردعاً لمن تحدثه نفسه أن يتلطح بهذا العار الفاحش من شيوخ وشيخات ، حتى إذا ما تقرّر هذا الحكم في النفوس ، نسخ الله تلاوته لحكمة أخرى ، هي الإشارة إلى شناعة هذه

(١) تفسير القرآن العظيم ، ابن كثير : ٢٦١ / ٣ .

(٢) مذكرات في علوم القرآن ، زين العابدين ، ص / ٦٨-٦٩ .

الفاحشة ، وبشاعة صدورها من شيخ وشيخة ، حيث سلكها مسلك ما لا يليق أن يذكر فضلاً عن أن يفعل ، وسار بها في طريق يشبه طريق المستحيل الذي لا يقع ، كأنه قال : نزهوا الأسماع عن سماعها ، والألسنة عن ذكرها ، فضلاً عن الفرار منها ، ومن التلوث برجسها « (١) .

ولا شك أن الرجم أساساً شامل للشباب والشيخ ، ولم نجد في الأعصار المتقدمة أن التمس العلماء حكمة مثل هذه التي ذكرها الشيخ الزرقاني ، إذ يقال : إذا كانت البشاعة في زنى الشيخ ، فلعل بعض الجمال يلتبس في مراقة الشباب ، ونقول : فالحكمة هنا شاذة ، بل الحكمة أن يسكت عن مثل هذا ، وقال زيد رضي الله عنه : « ألا ترى أن الشابين الثيبين يرجمان » مما ينفي الدقة في النص .

والزرقاني يجد حكمة للمنسوخ تلاوة ، ثم يقدم حكمة للمنسوخ تلاوة وحكماً كما ذكر عن نسخ الكثير من سورة الأحزاب وغيرها ، فنسخ الآية مع بقاء حكمها فيه حكمة وفائدة ، وهي حصر القرآن في حجم معين يسهل أمر حفظه ، وهذا يحميه من أيدي المتلاعبين بالزيادة أو النقص (٢) .

إن الله عز وجل قادر على حفظه وعلى تحفيظه للمسلمين بإتقان ، ومتى كان للحجم عبرة ، ولعل التوراة أصغر حجماً من القرآن الكريم ، وكذلك حجم الإنجيل ، وكان فيهما التحريف والتزوير وتدخل الكفرة الغلاة الكاذبين على مر التاريخ من ماسونيين وصلبيين .

(١) مناهل العرفان : ٩٢/٢ - ٩٣ .

(٢) راجع مناهل العرفان : ١١٤/٢ وانظر محاضرات في علوم القرآن د . عبد السلام الكفا في ص/ ١١٦ - ١١٧ وكيف جعل الكلام بين علامات تنصيص وخبر غامق ، وكأنه قرآن ومع هذا قال : وكثير من العلماء يرى أن هذا القول كان من أحاديث الرسول ﷺ .

ومما يدل على اضطراب الرواية عند ابن كثير أن هذه المقولة (الشيخ والشيخة) كانت في سورة النور ، لكن جاء في صحيح ابن حبان أنها كانت في آخر سورة الأحزاب^(١) ، كما نبهنا إلى هذا المرحوم الدكتور صبحي الصالح^(٢) .

وكان رحمه الله قد حمل حملة شعواء على المتزידين في النسخ عموماً ، قال : « وجعلوا النسخ في القرآن على ثلاثة أضرب ، ليكثر وإن شاؤوا من شواهد : الضرب الأول نسخ الحكم دون التلاوة فإنهم فيه لا يمسون النص القرآني من قريب ولا بعيد ، إذ الآية لم تنسخ تلاوتها ، بل رفع حكمها ، لأسرار تربوية وتشريعية يعلمها الله ، أما الجراءة العجيبة ، ففي الضربين الثاني والثالث اللذين نسخت فيهما - بزعمهم - تلاوة آيات معينة ، إما مع نسخ أحكامها ، وإما دون نسخ أحكامها » .

ويرى جواد موسى محمد عفانه أن هذا النص لغز لم يجد أحد حله ، وأنه استغل عند بعضهم ليجعلوا نوعاً من النسخ نسخ التلاوة دون الحكم ، وكان الباحث من منكري النسخ كله ، يقول : « مع أن الحكم لا يكون إلا بنص ، ولا ينفك الحكم عن نصه ، والحقيقة أن آية الرجم قد نسخت لفظاً وحكماً ، نسختها آية الجدل في سورة النور »^(٣) .

وإن أفراد هذا النوع ، وهو نادر لا يقاس عليه ، منقصة في البحث ، فهو لا يعدو افتراضاً وتخميناً لم يتحقق في واقعة واحدة ، يقول الدكتور محمد الدسوقي : « لا معنى لنسخ التلاوة دون الحكم ، فما هي المصلحة

(١) مباحث في علوم القرآن د . صبحي الصالح ، ص / ٢٦٥ ح ، وراجع صحيح ابن حبان وتفسير ابن كثير : ٢٦١ / ٣ .

(٢) الرأي الصواب في منسوخ الكتاب ، ص / ٦٠ وانظر بالتفصيل ص / ١٢٤ - ١٤٦ .

(٣) راجع البرهان : ٤٠ / ٢ ، والإتقان : ٥٢ / ٢ .

في رفع آية من القرآن مع بقاء حكمها ، فضلاً عن أن هذا النص لا يحمل خصائص القرآن من حيث دقته وروعته وإعجازه ، فكلمة (البتة) لم ترد في الكتاب العزيز ، فليست مفردة قرآنية ، واستعملت هنا كلمة (الشيخ والشيخة) بقصد الرجل المتزوج والمرأة المتزوجة ، وهو استعمال فيه تكلف ، فالشيخ في اللغة هو الطاعن في السن ، ولا يلزم أن يكون متزوجاً ، كما أن المتزوج لا يلزم أن يكون شيخاً ، بل كثيراً ما يكون شاباً ، ولقد عبر القرآن عن الرجل المتزوج والمرأة المتزوجة بالمحصن والمحصنة ، أما كلمة شيخ فاستعملها في القرآن محدد بكبر السن ، وقد وردت في القرآن الكريم في ثلاثة مواضع ، وكلها لا تخرج عن الحديث عن كبر السن ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ قَالَتْ يَتُولىَّ أَلَدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ ﴾ [هود : ٧٢] ^(١) .

إذن فكلمة (البتة) عجيبة غريبة عن السياق القرآني ، ولكن لا يمنع أن تكون هذه الكلمة قرآنية بدليل كلمة « ضيزى » ﴿ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى ﴾ [النجم : ٢٢] بدل من جائزة ، ووردت دلالة الشيخ في القرآن ، مثل : ﴿ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾ [القصاص : ٢٣] . و ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ [هود : ٧٢] و ﴿ إِنَّ لَهُ أَبَا شَيْخًا كَبِيرًا فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُ ﴾ [يوسف : ٧٨] . و ﴿ ثُمَّ لِيَسْأَلُوا أَشَدَّكُمْ ثُمَّ لِيَكونُوا شُيُوخًا ﴾ [غافر : ٦٧] .

والجدير بالذكر أن السيوطي يورد إنكار الباقلاني لمثل هذا النسخ ، من غير تعليق ، ويذكر كلاماً شبيهاً به عن أبي بكر الرازي (٣١١ هـ) ، ثم يتلوه كلام منقول من الزركشي ^(٢) عن عمر رضي الله عنه في أنه همَّ

(١) في تاريخ القرآن وعلومه ، د . محمد الدسوقي ص/ ١٦-١٧ ، ومجلة الهلال ، ع ديسمبر ١٩٧٠ ، ص/ ١٥١ .

(٢) البرهان : ٤٠/٢ ، الإنشاق : ٥٢/٢ .

كتابة آية الرجم لولا خوف القول بالزيادة الفردية ، ثم ينقل عن ابن ظفر (٥٦٥ هـ) صاحب تفسير الينبوع أن خبر الواحد لا يثبت القرآن ، وهذا يدل على أنه مجرد ناقل ، وكان حرياً به أن يؤكد النفي لخطورة الأمر واستغلال عميان القلوب والأبصار للطعن على الإسلام وتوثيقه .

وقد يقال هنا : لماذا نعتني بالمنسوخ تلاوة وحكماً ، والمنسوخ تلاوة لا حكماً ، مع أنهما باطلان بحسب الآراء السديدة ؟ والجواب أننا نهتم بهذين النوعين ، لنحذر منهما ، بخلافاً لكتب كثيرة قديمة ومعاصرة ذكرتهما من غير تعليق أو مناقشة للسند والمتن .

بل ثمة كتب تذكرهما مؤيدة لهما ، فكان حقاً علينا أن نحذر منهما ونظهر بطلانهما ، خصوصاً أن كتابي البرهان والإتقان كثيراً التداول في عصرنا ، وهذا ما يؤخذ على محققي الكتابين ، وأن بعض المعاصرين يذكرهما مع تأويلات غير مقنعة ، وذكرهما اليوم محطّ أنظار المنحرفين الذين يرون في كتابات المعاصرين حجة لهم .

وقد شكك بعض المعاصرين في مصداقية مصحف عثمان رضي الله عنه ، نتيجة ما يشنف الآذان من أقوال باطلة ، قال : « إذا أخذنا بما نقله إلينا بعض المحدثين والفقهاء مثل البخاري ومسلم والترمذي ، من أن حجم نص القرآن الحقيقي ليس هذا هو الذي نجده في « مصحف عثمان » فالكثير من السور والآيات زيدت أو أنقصت أو أبعدت بحيث لم يعد صحيحاً بالاعتبار الوثيقي التاريخي ، أما ما يقال بأنه لم يطرأ على النص المعني أي تغيير ، وبأننا نملك الآن هذا النص في حجمه الأساسي »^(١) .

ثم استنتج بعدئذ أن لا أزلية للنص ، ولا معنى لحفظ الله لكتابه

(١) النص القرآني ، د . تيزيني ، ص / ٢٥٣ ، وراجع الأسطورة والتراث ، سيد ، إذ نقل عنه ص / ٢٥٩ وراجع مفهوم النص ، د . نصر حامد أبو زيد ، ص / ١٣١ - ١٥٠ .

ولا معنى للوح المحفوظ ، وأن القرآن ليس فوق الأحداث والوقائع ،
فالنسخ عنده بدلالة القرآن تشكيك بأزلية القرآن ، وعلى هذا مصحف
عثمان موضع شك وارتباب .

٣- نسخ الحكم دون التلاوة :

وهو النوع الذي عليه جماهير الأمة إلا من شدّ من أفراد قدامى وبعض
المعاصرين نذكرهم في خاتمة البحث .

ورفع الحكم وبقاء التلاوة يجلي حكماً بالغة ، إذ يبين منهج التدرج
في التشريع ومراعاة مصلحة المؤمنين ، ليكون هذا عوناً ونبراساً للفقهاء
في البحث وتقديم ما يلائم من أحكام ، مع ما يبقى في الآيات المنسوخة
من دلائل بلاغة وإعجاز البلاغة والعلم .

وقد وعى الصحابة رضي الله عنهم هذا النوع من النسخ ، وبقيت
للآيات المنسوخة قدسيّتها وتوثيقها ، قال عبد الله بن الزبير رضي الله
عنهما : قلت لعثمان : ﴿ وَالَّذِينَ يَتُوفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا ﴾ [البقرة : ٢٣٤] قد
نسختها الآية الأخرى ، فلم تكتبها أو تدعها ؟ أي : لماذا تثبتها بالكتابة
أو تركتها مكتوبة . قال : « يا ابن أخي ، لا أغيّر شيئاً من مكانه »^(١) .

وقد يكون نسخ الآية بآية أخرى ، ويكون نسخ الآية بحديث صحيح ،
ويكون نسخ الحديث بآية ، وما دام الأمر متعلقاً بالأحكام ، فلا وجود
للناسخ في القرآن المكي ، فقد جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما :
« أول ما نسخ القبله قال مكي بن أبي طالب : وعلى هذا فلم يقع في
المكي ناسخ » .

وقال أيضاً : « وقد ذكر أنه وقع في آيات منها قوله تعالى في سورة

(١) البخاري ، التفسير ، ح (٤٢٥٦) ، والسنن الكبرى ، العدد ، ح (١٥٢٣٧) .

غافر : ﴿ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [غافر : ٧] فإنه ناسخ لقوله تعالى : ﴿ وَالْمَلَكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(١) [الشورى : ٥] وهو بعيد .

وفي إحصاء الإمام الزركشي ^(٢) أن القرآن أربعة أقسام ، فقسم ليس فيه ناسخ ولا منسوخ ، جاء في ثلاث وأربعين سورة ، وقسم فيه ناسخ وليس فيه منسوخ ، جاء في ست سور ، وقسم فيه منسوخ وليس فيه ناسخ ، جاء في أربعين سورة ، وقسم اجتمع فيه الناسخ والمنسوخ جاء في إحدى وثلاثين سورة .

ولا شك أن البقرة في المقدمة ، فأصدق روايات النسخ فيها ، إذا قصد الناسخ والمنسوخ في آيتين لا في آية واحدة ، ونعود إليه بالذكر .
ولكن المهم أن إحصاء الزركشي يعتمد على روايات الزيادة في النسخ ، فكلامه محل اختلاف بين العلماء .

ثم إن القضية لا تقتصر على التضاد حتى يكون النسخ في كل تضاد ، ولا يقال : نزل أول الآية وحده ونزل آخرها وحده ، إذ لا يتحقق شرط التراخي ، والمهم أيضاً أن السيوطي ارتضى بعشرين موضعاً للنسخ نظمها شعراً ، وكأنه بهذا ينتقد روايات التزيد .

د- مواضع النسخ :

١- نسخ استقبال بيت المقدس باستقبال المسجد الحرام :

فالأية الكريمة : ﴿ وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَشَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾ [البقرة : ١١٥] . هي منسوخة بالآية الكريمة : ﴿ قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾

(١) جامع الأصول : ١٠٠/٨ ، والإتقان : ٥٣/٢ .

(٢) البرهان للزركشي : ٣٣/٢ .

وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴿البقرة : ١٤٤﴾ وهذا أول النسخ ، وهو نسخ الكتاب للكتاب .

٢- نسخ وصية الورثة :

إذ نسخت الآية الكريمة : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة : ١٨٠] إذ نسخت بحديث : « لا وصية لوارث »^(١) ، بل ذكر أنها منسوخة بإجماع الأمة ، وبآيات الموارث ، لأن الوالدين لا يحرمان من الميراث .

وعلى كل حال إنكار هذا الحديث ونسبته إلى الشافعي رضي الله عنه وحده بدعة أتى بها بعض أهل هذا العصر للتطاول على هذا الإمام العظيم واتهامه بسرقة أموال الأمة .

٣- نسخ التخيير بين الصيام ودفع الفدية :

قال عز وجل : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ١٨٤] .

وقد نسخ بقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ [البقرة : ١٨٥] .

وهذا يعني أن توالي الآيتين لم يمنع من نزول كل واحدة في زمن ، فحصل التراخي وتحقق النسخ ، ومثله التخفيف في مواجهة العدو في الآيتين الخامسة والستين والسادسة والستين من سورة الأنفال .

٤- نسخ تحريم الأكل والشرب والجماع ليلة الصيام :

قال عز وجل : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى

(١) الترمذي ، الوصايا ، ح ٢١٥ ، وابن ماجه ، ح (٢٧١٤) ، والسنن الكبرى ، الإقرار ، ح (١١٢٤) والدارقطني ، الفرائض والسيرح (٩٢) ، والمعجم الكبير ، ح (٧٥٣١) .

الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴿ [البقرة : ١٨٣] ، فثمة قول بأن الصيام كتب بحيثياته عند الأمم السابقة من حيث تحريم الوطء والأكل والشرب ليلة الصيام ، ثم نسخ بقوله تعالى : ﴿ أَجَلَ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ أَرْفَتْ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ [البقرة : ١٨٧] .

وثمة رأي مفاده أن الكاف في الآية للتشبيه وتعني مجرد الفريضة فلا نسخ في الآية ، وليس في الآية الأولى قول صريح بترك الجماع والأكل والشرب بعد النوم ، مما يستبعد القول بالنسخ .

٥- نسخ تحريم القتال في الأشهر الحرم :

إذ قال عز وجل : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ﴾ [البقرة : ٢١٧] .

فالآية تفيد حرته ، ثم نزل قوله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً ﴾ [التوبة : ٣٦] .

وقال العلماء : عموم الأشخاص يفيد عموم الأزمان ، كما قالوا : عموم الأمكنة يفيد عموم الأزمنة ، فالآية الناسخة هي : ﴿ فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ [التوبة : ٥] ، وتؤكد السيرة النبوية أنه عليه الصلاة والسلام قاتل هوازن بخنين وثقيفاً بالطائف في شوال في السنة الهجرية الثامنة^(١) .

٦- نسخ العدة الطويلة :

كانت عدة الوفاة سنة كاملة في قوله عز وجل : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لَأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَّعْرُوفٍ ﴾ [البقرة : ٢٤٠] . وهي منسوخة بآية سابقة في ترتيب المصحف ، في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ

(١) الدرر في اختصار المغازي والسير ، ابن عبد البر ، ص/ ٢٧٢ .

يَتَوَقَّونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَضَّنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴿البقرة : ٢٣٤﴾ .

٧- نسخ عموم التكليف :

قال عز وجل : ﴿وَأِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة : ٢٨٤] . قيل : نسخت بالآية الكريمة : ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة : ٢٨٦] ، وذكر أنه تخصيص ، لأن التكليف أصلاً على استطاعة الظاهر والباطن وهو الأرجح ، خصوصاً أن الآية الأولى لا تتصل بأحكام فقهية ، إنما هي تتصل بجانب نفسي .

٨- نسخ كمال التقوى إلى المستطاع منها :

قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ [آل عمران : ١٠٢] . قيل : نسخت الآية بقوله تعالى : ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن : ١٦] ، وذكر أنه لا تعارض بين النصين ، فانتفى شرط من شروط النسخ ، لأن التقوى الحققة لا تكون فوق الاستطاعة ، والتقوى شعور ولا تتصل بالأحكام .

٩- نسخ توريث مولى الموالاة بالأرحام :

وذلك في الآية الكريمة : ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيبَهُمْ﴾ [النساء : ٣٣] . قيل : نسخت بقوله تعالى : ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأحزاب : ٦] ، وذكر أنه رتبة الموالاة بعد ذوي الأرحام في الإرث فلا تعارض بين النصين .

١٠- نسخ الحبس للزنا :

قال عز وجل : ﴿وَالَّذِي يَأْتِيكَ الْفَدْحَسَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء : ١٥] . ونسخت هذه الآية بآية النور : ﴿الزَّانِيَةُ

وَالرَّأْيَ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴿٢٢﴾ [النور : ٢٢] ثم خصص المحصن والمحصنة بالرجم من خلال السنة النبوية .

ويرى « جواد عفانه » أن الآية الأولى في حكم وطء المرأة في دبرها ، إذ لم تذكر الآية الرجال ، وأن تمام الكلام ﴿ وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ ﴾ [النساء : ١٦] ، ثم يرى أن الجلد أو الرجم ليسا منوطين بالفرج أو السبيل المنتظر ، كيما يرى أن الرجم كان سابقاً على آية النور فهو منسوخ ، وهذا بعيد مخالف للنص والواقع .

١١- نسخ ترك الحكم بين اليهود :

قال تعالى : ﴿ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَكَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ [المائدة : ٤٢] . أي نسخ هذا التخيير بين الحكم والإعراض ، والحكم واجب على الإجماع إذا ترفعوا مع مسلم وهو أصح قولي الإمام الشافعي ^(١) .

قيل : نسخت بقوله تعالى في السورة نفسها : ﴿ وَأِنْ أَحْكَم بَيْنَهُمْ يَأْتِزِلْ اللَّهُ ﴾ [المائدة : ٤٩] ، وذكر أن حكم الآية الأخيرة متمم لحكم الآية الأولى ، وما دام الجمع ممكناً بين النصين فلا يوجد نسخ .

١٢- نسخ الشهادة حين الوصية من مسلم وغيره :

قال تعالى : ﴿ يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهْدَةَ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ أَوْ ءَاخَرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ ﴾ [المائدة : ١٠٦] ، ثم قيد بشهادة مسلمين قال تعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنْكُمْ ﴾ [الطلاق : ٢] ، وذكر أن الآية الأولى للمسافر خاصة ، فلا تعارض بينهما مما ينفي النسخ .

(١) تفسير الجلالين ، ص/ ١٥٠ .

١٣- نسخ العدد المطلوب للمصابرة في الجهاد :

قال تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [الأنفال : ٦٥] ، نسخت بقوله تعالى : ﴿ أَلَنْ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ [الأنفال : ٦٦] .

إن النسخ يوجب تراخي الزمن بين الآيتين مع أن ترتيبهما في السورة نفسها على التوالي ، وذكروا أن الآية الأولى تستلزم الإلزام والآية الثانية تستلزم التخيير .

وقد نفى الإمام ابن حزم رضي الله عنه أن يكون هذا نسخاً ، قال : « وهذا خطأ ، لأنه ليس إجماعاً ، ولا فيه بيان نسخ عندنا في هذه الآيات أصلاً ، وإنما هي في فرض البراز للمشركين وأما بعد اللقاء فلا يحل لواحد منا أن يولي دبره جميع من على وجه الأرض من المشركين ، إلا متحرفاً لقتال أو متحيزاً إلى فئة ، والعجب ممن يقول : إن الآية مبيحة للهرب واحداً أمام ثلاثة فليت شعري من أين وقع لهم هذا ! وهل في الآية من ذكر فرار أو تولي دبر ، ما في الآية شيء من ذلك البتة ، وإنما فيها إخبار عن الغلبة فقط بشرط الصبر ، وتبشير بالنصر مع الثبات »^(١) .

وكان الدكتور مصطفى زيد ممن أنكر النسخ هنا^(٢) ، بحجة التناقض مع آيات سابقة في السورة نفسها : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُلُوُّهُمْ الْأَدْبَارَ ﴾ [الأنفال : ١٥] وقوله : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فُجَاءَةً فَأَتَابْتُوا وَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [الأنفال : ٤٥] .

(١) الإحكام ، ابن حزم : ٤ / ١٨٠ - ١٩٠ بتصرف يسير .

(٢) النسخ في القرآن ، د . مصطفى زيد : ٢ / ٨٢٢ .

مع أن التاريخ أثبت العكس ، إذ لم يفر المسلمون في اليرموك يوم كان عدد العدو ستة أضعاف عدد المسلمين ، كما لم يفروا في مؤتة بقيادة خالد بن الوليد رضي الله عنه يوم كان عدد العدو يزيد على ثلاثين ضعفاً عن عدد المسلمين إنما حصل انسحاب تكتيكي حقناً لدماء المسلمين .

فالنصر لا يكون بالعدد هذا مفاد الآيتين ، فلا بد من لقاء فقتال أو انسحاب ، أما تولي الأدبار مباشرة مهما كان العدد فليس مقصد الآيتين ، وإذا نظرنا إلى أسباب النزول وجدنا أن الآية الأولى نزلت في معركة بدر حيث كان عدد المسلمين قليلاً ، ونزلت الثانية بعد الخندق حيث كثر المسلمون ، والجدير بالذكر أن ابن عباس رضي الله عنهما ذكر التخفيف ولم يذكر النسخ كما في صحيح البخاري .

ويقول جواد عفانه : « أما الحكم الأول حكم الحالة الطارئة والذي كان هو الأقوم لحالته ووضعه ، فقد تعبد به فترة ، ثم استنفذ الغاية التي شرع لأجلها ، والحكم المغنيا لا ينسخ ولا يقبل النسخ ، ناهيك أن الآية الأولى فيها حقيقة أبدية متصلة بها وبالآية بعدها ، هي قوله تعالى : ﴿ يَأْتِهِمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُوْنَ ﴾ كما أن الآية الثانية فيها حقيقة أبدية أخرى متصلة بها وبالتي قبلها ، وهي قوله تعالى : ﴿ يَأْذَنُ اللَّهُ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ فأَيُّ نسخ هذا الذي يدعونه » (١) .

فالذي يبدو أن القول بالنسء أرجح إذ لو عاد المسلمون إلى الضعف وقلة العدد عمل بالآية الأولى مع أن الفرض هو مجابهة العدو إذا قل عدد المسلمين وضعفوا ، ولكن لم يذكر الدارسون أن العدد لم يعد له أهمية في المعركة الحديثة .

(١) الرأي الصواب ، ص/ ١٠٤١٠٣ .

١٤- نسخ عموم النفي :

وذلك أنه عز وجل قال : ﴿ أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾ [التوبة : ٤١] وقد نسخت بآية العذر في قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَحْدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ [التوبة : ٩١] . وكذلك بقوله عز وجل : ﴿ وَمَا كَانِ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ [التوبة : ١٢٢] ، ويبدو أنه تخصيص أو تقييد للنفي بالمستطيع صحة ومالاً ، واستثنى الدعاة لأهمية الدعوة السلمية وتفقيه المسلمين .

١٥- نسخ نكاح الزواني :

كما في قوله عز وجل : ﴿ الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النور : ٣] وورد أنه نزل لما هم فقراء المهاجرين أن يتزوجوا بغايا المشركين وهن موسرات ، وقيل : إنه نسخ بقوله تعالى : ﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ ﴾ [النور : ٣٢] ، وورد أن التحريم في الآية الأولى خاص .

١٦- نسخ حصر عدد الزوجات للنبي عليه الصلاة والسلام :

كما في قوله تعالى : ﴿ لَا يَحِلُّ لَكَ الْنِسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ ﴾ [الأحزاب : ٥٢] أي بعد الزوجات التسع .

ثم نسخ بقوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِنْ أَحَلَّ لَكَ أَزْوَاجَكَ الَّتِي ءَاتَيْتَ أَجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَمَتِكَ وَبَنَاتِ خَالَكَ وَبَنَاتِ أَخِيكَ الَّتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ وَامْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأحزاب : ٥٠] .

وقد حصر له العدد في الآية الأولى تطبيقاً لقلوب نساءه اللاتي خيّر

رضي الله عنهن بين البقاء والتسريح ، ثم كان الإحلال مع عدم كثرة الزواج مما يدل على فضله ﷺ ومكرمه على نسائه .

١٧- نسخ تقديم صدقة النجوى :

كما في قوله عز وجل : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَزَجْتُمْ الرُّسُولَ فَقَدِمُوا بَيْنَ يَدَيْ جُؤُنُكُمْ صَدَقَةٌ ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ فَإِنْ لَّمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [المجادلة : ١٢] ، ونسخت الآية بأخرى تلتوها ، قال تعالى : ﴿ ءَأَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ جُؤُنُكُمْ صَدَقَتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [المجادلة : ١٣] .

وقد أنكر جواد عفانه^(١) النسخ هنا بحجة أن الآية الأولى لم تفرض تقديم الصدقة وأن الآية الثانية لم تجعلها على التخيير ، بل الأمر لا يعدو قضية استنتاجية ، ثم راح يضعف من سند حديث علي رضي الله عنه ومتمنه في دفعه لصدقة المناجاة ، ويؤخذ عليه أيضاً إنكار النسخ لكون الحكمين يخصان الصحابة وحدهم به ولا يقعان لغيرهم .

١٨- نسخ الإنفاق على أزواج المرتدات بقدر المهور من الغنائم :

كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِّنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعَاقِبْتُمْ فَتَاوُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ مِّثْلَ مَا أَنْفَقُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ ﴾ [المنحة : ١١] ، وقد ارتفع هذا الحكم بالنسخ في قوله تعالى : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسُهُمُ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِينَ آمَنُوا الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَآبَائِ السَّبِيلِ ﴾ [الأنفال : ٤١] ، وقيل : يمكن الجمع بينها وبين دفع المهور ثم تخميس الغنائم ، فلا نسخ هنا .

(١) الرأي الصواب ، د . جواد عفانه ، ص/ ٩٤- ٩٩ . راجع الناسخ والمنسوخ لابن سلامة ، ص/ ١٧٤ .

وهو خاص بالنبي ﷺ ، قال تبارك وتعالى : ﴿يَأَيُّهَا الْمُرْسَلُ ۖ قُرْ آيَاتِ الْإِنشَاءِ قَلِيلًا ۖ يُصَفِّهُ ۖ أَوْ أَنْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ۖ﴾ ﴿٢﴾ أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا ﴿١﴾ [المزمل : ١-٤] ،
وههنا المنسوخ جملة آيات تتضمن حكماً واحداً بخلاف ما سبق من
اشتمال الآية على حكم واحد .

وقيل : نسخ الحكم بما جاء في آخر السورة نفسها : ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِنْ ثُلُثِي آيَاتٍ وَيَصُفُّهُ وَتُنَاسِئُ وَطَائِفَةٌ مِّنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ آيَاتٍ وَالنَّهَارُ عَلِمَ أَلَّا تَخْصُوهُ فَنَابِ عَلَيْهِ فَأَقْرَءُ ۖ وَأَمَّا بَلَدُ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [المزمل : ٢٠] .

والأمر المشكل هنا أن يقال : هذه الآية الأخيرة مدنية^(١) ، وفي صحيح مسلم قالت عائشة رضي الله عنها : « فإن الله عز وجل افترض قيام الليل في أول هذه السورة ، فقام النبي ﷺ وأصحابه حولاً ، وأمسك الله خاتمتها اثني عشر شهراً في السماء ، حتى أنزل الله في آخر هذه السورة التخفيف ، فصار قيام الليل تطوعاً بعد الفريضة . . »^(٢) .

وليس يقع النسخ في الآيات الأولى ؛ لأنها نزلت دفعة واحدة فيبعد كما رأى ابن سلامة : « أمره الله تعالى بقيام الليل عن آخره ، ثم استثناه بقوله : ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ ثم نسخ القليل منه بنصفه فقال : ﴿يُصَفِّهُ ۖ أَوْ أَنْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا﴾ إلى الثلث » فنسخ الله تعالى من الليل ثلثه ، ثم قال : « أورد عليه » أي من النصف إلى الثلثين^(٣) .

(١) الطبري وابن كثير .

(٢) مسلم صلاة المسافرين ، ح (٧٤٦) ، والنسائي ، قيام الليل ، وأبو داود ، الصلاة ، ح (١٣٤٢) ، ٣/١٩٩-٢٠٠ ، والدارمي ، الصلاة ، ح (١٤٧٩) ، وابن خزيمة ، الصلاة ، ح (١٠٧٨) ، ومسنند أحمد ، ح (٢٤٣١٤) .

(٣) الناسخ والمنسوخ ، ابن سلامة ، ١٨٦/٧ .

ثم رأى جواد عفانه^(١) أن الآية الأخيرة غير ناسخة ، لأن الطائفة المذكورة لا تكون إلا في المدينة لقيامهم على التطوع دون سائر المسلمين ، فالتعهد خاص بشخص الرسول عليه الصلاة والسلام وتبعه بعض الصحابة فخفف عنهم ، ولكون الآية مدنية مشتملة على النجihad وهي طويلة بحسب الأسلوب المدني .

ثم استبعد أن يصير الأمر على الندب كما ذهب الشافعي رضي الله عنه ، فقال : « فمن الغريب قوله : إن مندوباً نسخ فرضاً » ، وهو الذي وضع القاعدة الأصولية في كتابه نفسه أعلاه حيث قال : « ليس يُنسخ فرض أبداً إلا أثبت مكانه فرض »^(٢) .

٢٠- نسخ تحريم القتال في الأشهر الحرم :

قال تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يُحِلُّوْا شَعْبَرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ ﴾ [المائدة : ٢] ، ونسخت الآية بقوله : ﴿ وَقَتْلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً ﴾ [التوبة : ٣٦] ، وقد مرّ بنا مثل هذه الإباحة .

هـ- النسخ بين الإكثار والإنكار :

١- الإكثار :

من العجيب أن يتهيب الناس من كلمة النسخ ، فينكرونه أو يستبعدون مثل نوع « نسخ الحكم دون التلاوة » ويقللون من عدد الآيات المنسوخة ، ثم تراهم يرجحون القول بالنوعين السابقين من نسخ التلاوة ، هذا ما نشهده عند الشيخ الزرقاني .

وقد ظهر من الشواهد السابقة وغيرها أن بعض العلماء بالغ في الأمر ،

(١) الرأي الصواب . جواد عفانه ص/ ٨٨- ٩٢ .

(٢) الرسالة ، للشافعي ، ص/ ١٠٩ .

فأدخلوا في النسخ ما ليس منه ، بل هو من التخصيص أو بيان المجمعل وتقييد المطلق أو من توهم التعارض أو الاتكاء على روايات ضعيفة ، وكان من المغالين أبو جعفر النحاس وهبة الله بن سلامة وابن حزم الأندلسي .

ونعجب بعد أن وجدنا أن عدد الآيات المنسوخة قليل ، وهذا القليل فيه نظر ومحل خلاف ومسألة خلافية ، ولم يكن ثمة جديد عند الأسلاف فمعظمه مكرور رغم كثرة مصنفاتهم التي بلغت سبعين مؤلفاً كما ذكر الدكتور حاتم صالح الضامن في مقدمة تحقيقه لكتاب « الناسخ والمنسوخ » لقتادة بن دعامة السدوسي (- ١١٧هـ) ، وأولهم عطاء بن مسلم (- ١١٥هـ) وآخرهم الإسفراييني (٤١٨هـ) .

أما المعاصرون فهم أقل ، ومنهم الدكتور مصطفى زيد ، وهناك كتاب « فتح المنان في نسخ القرآن » للشيخ علي حسن العريض ، و« النسخ في الشريعة الإسلامية » للدكتور عبد المتعال جبري ، وله أيضاً « لا نسخ في القرآن » فهو من المنكرين ، والكتاب الأخير فيما نظن « الرأي الصواب في منسوخ الكتاب » صاحبه جواد محمد موسى عفانه ، وقد ذكرناه في هذا البحث .

وليس في الأمر كبير أهمية في رأينا ، حتى نسارع إلى تحقيق ما لم يحقق من هذه الكتب فقد ذكر الدكتور حاتم صالح الضامن أن كتاب قتادة السدوسي واحد من خمسة كتب أعدت للنشر ، وأنه أول كتاب وصل إلينا عن الناسخ والمنسوخ^(١) .

ولا عبرة لهذه الميزة ، إذ العبرة في رأينا أن نميز الطيب من الخبيث

(١) الناسخ والمنسوخ ، قتادة السدوسي ، ص ١ وراجع ص/ ٢٧ .

فيما وصل إلينا ، وناقش الملاحدة المعاصرين الذين قدموا كلاماً طويلاً عريضاً وبنوا كلاماً على القول بالنسخ ، لا يفي هذا الكلام إلا بالكفر ، فكأن هذا ليس من مهمة المسلم المعاصر ، وكأن مهمته منحصرة في تحقيق الكتب وتقديم الزاد الأوفر للمستغربين تلاميذ المستشرقين .

وقد نقل لنا الإمام السيوطي أن بعض القدامى أجاز القول بأن يصبر الناسخ منسوخاً ، مثل الآية في آخر سورة المزمل التي هي ناسخة لأوائلها ، ثم نسخت الآية الأخيرة بفرض الصلوات ، ومنه أيضاً : ﴿ أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾ [الأعراف : ٥٧] هو ناسخ لآيات الكف منسوخ بآيات العذر^(١) ، فلا نسء ولا تخصيص في منظورهم .

ومن هذا الضرب العجيب الدال على غلو ، ما ذكر القاضي شاذلي في قوله تعالى : ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾ [الكافرون : ٦] ، قيل : هو منسوخ بقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أُنْسِلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة : ٥] ، ثم نسخ الأخير بقوله تبارك وتعالى : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة : ٢٩] مع أن الآية الثالثة مفهوم كتابي في الجزية التي تتعلق بأهل الكتاب وحدهم ، ولا تنسخ هذه آية في المشركين .

وقالوا إن الآية الكريمة : ﴿ فَإِذَا أُنْسِلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ [التوبة : ٥] ناسخة لمئة وأربع عشرة آية ، ثم صار آخرها وهو قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أُنْسِلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ ناسخاً لأولها .

ومن هذا النسخ العجيب ما زعم حول الآية الكريمة : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ ﴾ [المائدة : ١٠٥] فالأمر

(١) الإتيان : ٢٤/٢ .

بالمعروف والنهي عن المنكر كما في الآية ناسخ لأولها : ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ .

ومنه أيضاً الآية : ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأعراف : ١٩٩] ، أولها وآخرها منسوخان أي العفو والإعراض ، وواسطتها محكم غير منسوخ في نظر ابن العربي (- ٥٤٣هـ)^(١) .

وتتضح صفة التجميع والبحث عن النوادر في تعليق ابن سلامة القاسم أبي المؤلف : « ليس في كتاب الله آية جمعت الناسخ والمنسوخ إلا هذه الآية » ، ومعنى الآية ينفي النسخ ، فالمقصد : لا يضركم ضلال الآخرين بعد قيامكم بواجبكم من أمر ونهي وعمل بهما .

ومنه أيضاً في الآية الواحدة ، قال تعالى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران : ٩٧] ، ونقل ابن سلامة عن السدي (١٢٨هـ) : هذا على العموم ، ثم استثنى الله تعالى بعدها ، فصار ناسخاً ، وهو قوله : ﴿مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ فسل النبي ﷺ عن السبيل فقال : (الزاد والراحلة)^(٢) . وليس في الآية نسخ ، فمع انتفاء شروط النسخ ، يبدو جلياً أن في القول الأخير بياناً لشروط وجوب الحج .

وبلغ ببعضهم الأمر أن يكون المنسوخ كلمة واحدة في آية ، كما في قوله تبارك وتعالى : ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مَشَكِيئًا وَبَيْئًا وَأَسِيرًا﴾ [الإنسان : ٨] فقيل : نسخ إطعام أسرى المشركين بآية السيف التي طالما نسخوا بها آيات كثيرة وهي قوله تعالى : ﴿فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة : ٥] .

(١) أحكام القرآن ، ابن العربي : ٢٠١/١ ، و ٣٨٨/١ ، والناسخ والمنسوخ ، ابن سلامة ، ص/ ١٧٠ وص/ ٦٤ .

(٢) الناسخ والمنسوخ ، ابن سلامة ، ص/ ٤٧ والمستدرک : ٤٤١/١ .

كذلك مما ينأى عن البحث العلمي الموضوعي ما تناقلوه من نسخ العادات الجاهلية وتقاليد العرب قبل الإسلام ، مثل تحريم نساء الآباء اللاتي كن مباحات في الجاهلية ، ومنه تشريع الدية لأهل القتل ، والقصاص وحصر الطلاق في الثلاث .

ومنه ترك ما كانت عليه الديانات السابقة من الجمع بين الأختين في الزواج ، وتحريم الطلاق الذي كان بشريعة عيسى عليه السلام ، وترك الختان ، وتحريم العمل أو الصيد يوم السبت ، وتحريم الطعومات وغير هذا مما لا يعد نسخاً ، وإلا كان معظم القرآن ناسخاً ، مع أن مدلول آية النسخ يفيد أن الأمر محصور في القرآن ، أو في الإسلام إن كانت السنة ناسخة لآية .

وهكذا نجد أن النسخ تلقاه الدارسون على أشكال ، فمنهم المتزيدون الذين أضافوا شواهد كثيرة ، وتخلو عن مفهوم النسخ ، بل جعلوا التشريع الإسلامي عموماً ناسخاً للشرائع السابقة ، وهذا يدل على الترف الذهني ، وكانت لهؤلاء زلات كثيرة رصدها المنصفون ، وكانت نابعة عن جهل وتساهل ولا تحمل أي لون من الطوية السيئة ، رحمهم المولى وغفر لهم .

وكان منهم المعتدلون الذين أقرّوا بالنسخ ، فكانت الآيات بين عشرين عند السيوطي وست وثلاثين عند الزرقاني ، ثم قلّل بعض المعاصرين عدد العشرين من خلال التخصيص وإمكان الجمع بين الآيتين ، وكان منهم من تحدث عن نسخ السنة للسنة ، وهو بحث بعيد عن علوم القرآن ، ومنهم من أنكر النسخ كلياً ونقف عند هؤلاء .

٢- الإنكار :

أول من قال بالنسخ هم اليهود الذين قرّنوا بين النسخ والبداء على سبيل الجهل ، وهذا إلى جانب كثرة القول في النسخ وتضخيم الأمر ،

ما حدا ببعض الأسلاف إلى القول بإنكار النسخ .

وأشهر هؤلاء أبو مسلم الأصفهاني محمد بن بحر (- ٣٢٢هـ) وهو معتزلي ، ومنهم من أُلّف في فكرة الإنكار ، وهو محمد بن أحمد بن الجنيّد (٣٨١هـ) ، صاحب كتاب « الفسخ على من أجاز النسخ »^(١) ولم يصلنا الكتاب ، وهذا يعني أن كتب الإنكار أكثر من كتب الإكثار وكتب الإقرار .

وكانما وجد أبو مسلم في النسخ شيئاً من البداء ، فاستبعده ، وراح يحتج بالقرآن مدللاً على أن النسخ باطل ، فاحتج بقوله تعالى : ﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ [نصت : ٤٢] . وارتضى بمصطلح التخصيص ، تجنباً لإبطال الأحكام وتنزيهاً للقرآن عن التناقض . وذكر أحكام القرآن لا تبطل أبداً ، والنسخ إبطال ، فهو لا يرد على هذه الأحكام^(٢) .

ولكن العلماء لم يرتضوا مخالفته للجمهور ، بل ردوا عليه ، بل اتهمه الإمام الشوكاني (- ١٢٥٥هـ) رضي الله عنه بالجهل الفظيع بالشرعية المحمدية والضروريات الدينية وفند آراءه^(٣) .

ونبين أن أبا مسلم لم يكن قاصداً الطعن ، إنما بدا له جواز النسخ عقلاً وامتناعه شرعاً ، بدلالة الآية السابقة ، ولجوؤه إلى مصطلح التخصيص دلالة على حسن نيته ، وعلى هذا لم يبطله جملة وتفصيلاً ، فهو عالم محقق قرأ الآيات المصروفة بالنسخ ، وإنما أبطل منه ضرورياً ظنّها تتعارض

(١) النسخ والمنسوخ ، قتادة ، ص/ ١٦ .

(٢) مفاتيح الغيب للرازي : ٢٤/٣ .

(٣) إرشاد الفحول ، الشوكاني ، ص/ ١٨٥ .

مع قوله تعالى : ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ﴾^(١) [فصلت : ٤٢] .

وقد فسر كلمة (الآية) في قوله تعالى : ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ [البقرة : ١٠٦] بأنها الشريعة كما نقل عنه الإمام الرازي ، فأقر بنسخ شريعة الإسلام للشرائع السابقة ، فهذا النسخ مقرر به في القرآن والسنة ، لكن تفسير الكلمة (آية) بأنها الشريعة ضعيف مخالف وغير مقنع .

كما أنه قرن مخطئاً بين الإبطال الناجم عن النسخ ، وإبطال البشر لآيات الله كما في الآية التي يحتج بها ، فالنسخ منسوب إلى ذاته عز وجل ، ولا تفيد الآية أن أحداً من البشر يستطيع نسخ آية أو إبطالها .

وهكذا أخطأ أبو مسلم الاجتهاد ، وغاب عن ذهنه وإطلاعه ، أن الآية التي يحتج بها تعني أن القرآن لم يسبق بما يبطله من عقيدة وشرائع ، ولا يأتي بعده ما يبطله ، فالمقارنة إذاً بكائن خارجي ، فهو متفق مع الكتب السابقة في العقيدة والأصول العامة في التشريع .

وتبعاً لهذا لا يعد النسخ إبطالاً للحكم ، إنما هو كاشف لمغيبات الآيات في حينها ، وقد فهم أبو مسلم أن نسخ الشرائع السابقة مقيد بظهور شريعة الإسلام ، وما نسخ من أحكام قرآنية مقيد بظهور أحكام تناقضها ، ولهذا ارتضى بالتخصيص في الزمان ، ونخلص إلى أن الخلاف بينه وبين الجمهور لفظي .

ولا يفيد إنكاره لوقوع النسخ القول ببقاء الشرائع السابقة أو بقاء العمل بالأحكام المنسوخة في القرآن ، لأن هذا أمر مقطوع به من خلال الأدلة القاطعة .

وإذا كان أبو مسلم قد فسر (آية) بالشريعة ، فقد فسرهما كل من الشيخ

(١) مباحث في علوم القرآن ، د . صبحي الصالح ، ص / ٢٦٤ .

محمد عبده (- ١٣٢٣هـ) والشيخ محمد أبو زهرة بالمعجزة ، وقد استندا إلى تمام الآية : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة : ١٠٦] .

فقال الشيخ محمد عبده : « جاء هنا ذكر القدرة ، ومرّ معنا استعمال (آية) بمعنى (معجزة) في آيات كثيرة ، فيكون القصد هنا نسخ المعجزات ، نسخ معجزات موسى وعيسى وغيرهما بمعجزة نبينا محمد ﷺ »^(١) .

ومع أنه لم ينكر النسخ صراحة ، فلا يبعد عنه ، إذ عرف الإمام ببعض الأفكار الاعتزالية ، ولكن نضيف بأن المعجزة لا تنسخ ، بل يطلب من سمع بها بالتصديق فحسب ، وكأنه كان يريد أن القرآن معجزة مستمرة على مر الدهور ، والمعجزات الحسية السابقة عبرت مع الزمن .

وكان عبد المتعال الجبري على نهج الإمام في تفسيره كلمة (آية) بالمعجزة ، لكنه تجاوز في التصريح بإنكار النسخ في كل من القرآن والسنة ، وحشد أدلة واهية في كتابه « النسخ في الشريعة الإسلامية كما أفهمه » أو « الناسخ والمنسوخ بين الإثبات والنفي » وقد ظهر عام ١٣٨٠هـ ، وكان أن صدر كتابه بالآية الكريمة : ﴿ الرِّكَابُ أَكْبَمُ مِنَ الْإِبْطَمِ ﴾ ، وكان أن صدر كتابه بالآية الكريمة : ﴿ الرِّكَابُ أَكْبَمُ مِنَ الْإِبْطَمِ ﴾ ، وهذا شكل آخر من جهالة أبي مسلم .

وكذلك من المعاصرين الدكتور أحمد حجازي السقا ، وضع كتاباً بعنوان « لانسخ في القرآن » وقد ظهر عام ١٣٩٨هـ وكان على منهج أبي مسلم ، مثل سلفه الجبري ، وقد قال عن حد الرجم : « وبالنسبة لحد الرجم فإننا لا نسلّم به مطلقاً ، ولا نلقى الله عز وجل قائلين به ، لأنه

(١) النسخ ، د . مصطفى زيد : ٢٥٤/١ ، ومصادر الفقه الإسلامي ، الشيخ محمد أبو زهرة ، ص/١٤٣-١٤٤ .

لم يذكر في القرآن الكريم «^(١)» ، وهو ما يوافقّه عليه جواد عفانه بحجة أن آية النور ناسخة حكم الرجم بالسنة ، لتأخر نزولها ، وهكذا لم يعد هناك رجم بحسب استدلاله .

وأخيراً يبدو لنا من المبالغة الأخذ بمقولة بعض الأئمة التي نقلها السيوطي : « لا يجوز لأحد أن يفسر كتاب الله إلا بعد أن يعرف منه الناسخ والمنسوخ »^(٢) .

وهذا يستند إلى ما ورد في الموضع نفسه عن علي رضي الله عنه أنه : « دخل يوماً مسجد الجامع بالكوفة ، فرأى فيه رجلاً يعرف بعبد الرحمن بن داب ، وكان صاحباً لأبي موسى الأشعري رضي الله عنه وقد تحلق عليه الناس يسألونه وهو يخلط الأمر بالنهي ، والإباحة بالحظر ، فقال له علي رضي الله عنه : أتعرف الناسخ من المنسوخ ؟ فقال : لا ، قال : هلكت وأهلكت » .

لعل هذا يكون متصلاً بتفسير فقهي ، إذ لا مانع من تفسير فكري وعظي أو أدبي لمن لا يعرف الناسخ والمنسوخ ، وإلا هولنا على الدارسين بكثرة كتب النسخ ، فيخشون التفسير وخدمة القرآن الكريم وتوصيله للناس بحسب ثقافتهم ، فليس التفسير العلمي مثلاً أو الطبي بحاجة لمعرفة النسخ .

ومن الدليل على أن العلم بالناسخ والمنسوخ غير ذي جدوى بالغة وغيره من العلوم ، أن الكثير من الكتب في هذا المضمار ما زالت مخطوطة ، ولم يطمح الباحثون إلى شرف تحقيقها ، ولم يطمع تجار

(١) النسخ في القرآن ، أحمد حجازي السقا ، ص/١٠٨ ، وراجع الرأي الصواب ، ص/٧٢ ، ص/١٢٤-١٤٦ .

(٢) النسخ والمنسوخ ، ابن سلامة ، ص/١١ ، والإتقان : ٢٠/٢ .

الثقافة إلى تحقيقها ، فيبدو أن رواجها قليل لمعلوماتها المكرورة والمبالغ فيها ، فلا تحقق رواجاً ، ولا تدر أموالاً .

أما ما وصل من كتب الأقدمين - كتب النسخ خاصة - فلم أجد عناية أو ذكراً للمنسوخ تلاوة ، وهذا ما يحمدون عليه ، وما ذكر إذن من الصحيح المقبول متصل بالأحكام ، وإذا كان في الأمر مراعاة للمصلحة ، فليس يشي بتدخل بشري ، ولا يعني السماح بمقولة الخرق في النص القرآني اليوم .

ولننظر إلى ما يقوله الدكتور طيب تيزيني : « لقد جرى تعليق مجموعة من الأحكام والقواعد القرآنية على مدى قرون طويلة ، وكانت بداياته الأولى قد تمثلت بصيغة الناسخ والمنسوخ ، حين تبدى لمحمد الرسول أن آية معينة أصبحت دون إمكانية الاستجابة لواقع الحال المشخص . إذا كان النبي نفسه قد ارتأى عبر « الوحي » ضرورة إعادة النظر في آيات معينة ، فلم لا يصبح ذلك على أيدي الناس المؤمنين الخاضعين للتغير الاجتماعي مدّاً وجزراً ، وكذلك - وهنا الدلالة البليغة - الذين جاء النص من أجلهم لـ « الناس كافة » ، لقد أوقف زواج المتعة وحكم المؤلفلة قلوبهم والرق استرقاقاً وفك الرقبة » .

فهذا الكلام وأمثاله من عند الحداثيين هو من مفرزات العناية الكبيرة بالنسخ ، حتى يظن الدكتور تيزيني وقرناؤه أن المنسوخ ماث الآيات ، وكأنهم لا يعرفون أن العشرين التي ذكرناها فيها نظر .

ولكن العجيب أن النبي عليه الصلاة والسلام هو الذي ارتأى ، وكأنما انتفى الوحي ، ولم يذكر الباحث أن من النسخ ما يتعلق بشخصه عليه الصلاة والسلام ، وما دام النسخ بدلالة قرآنية فكيف ينسخ الناس الأحكام اليوم ؟

إن المختصين للأسف الشديد من المسلمين لا يهتمون بالرد على غير
المختصين الذين يبدون مختصين بالعلوم الشرعية ، فالعلوم الشرعية أكثر
ما يدعي الناس فيها معرفة ، على اختلاف مشاربهم ومآربهم وهذا مؤلم
مروّع .

* * *

الفصل الثاني عشر

الأحرف السبعة

هو بحث في توثيق النص القرآني وتقنية التلقي ، بحث في تعددية الإلقاء لما نزل من السماء ، ويمكن أن نرد حدوده إلى البحوث اللفظية التي تتعلق بالكيفية ، كل هذا يعني أنه بحث نقلي مستند إلى ما ورد من قراءات تطبق الحروف وتحتويها .

وتأتي اليوم أهمية هذا البحث من جوانب عدة ، ونذكر منها الاختلاف بين كون معرفتها وتطبيقها رخصة أم عزيمة ، ألها حد مكاني أم حد زمني ؟ ومنها صلة الموضوع باللغة مما يدل على إعجاز حفظ الاختلاف ، ومنها اختلاف العلماء في ماهية هذه الأحرف وعددها ، وغير هذا مما يتضح في سياق الدراسة هنا .

وأهم ما في الموضوع بيان ماهية الحروف دفعاً لأي شبهة قاصمة تدعي مثلاً وجود أكثر من قرآن أو نسخ متغايرة منه . وبيان أن نزولها أحد مظاهر اليسر في الشريعة الإسلامية ، فهو تيسير ورفع للمشقة ومواءمة الحرج والضعف البشري مما تواتر على السنة الدارسين ، مع ما في التيسير من دلالة عن الإعجاز .

والحرف في اللغة : هو الطَّرف ، ويتضح في تسمية الحرف المنطوق لأن الهواء الخارج من الرئة يتخذ طرفاً ويميل مع المخارج ، ومنه التحرف الذي هو ميل إلى الحرف ، وفي القرآن الكريم : ﴿ وَمَنْ يُؤْمَرْ بِدُبرِهِ إِلَّا مَتَحَرِّفًا لِقَالٍ ﴾ [الأنفال : ١٦] .

وقال الفيروزآبادي في القاموس المحيط : « الحرف من كل شيء طرفه وشفيره وحده ، ومن الجبل أعلاه المحدد » لكنه يفسر هذا الوجه باللغة متناسياً الدلالة اللغوية الأصيلة : « ونزل القرآن على سبعة أحرف ، أي سبع لغات من لغات العرب ، وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه إن جاء على سبعة أو عشرة أو أكثر ، ولكن معناه أن هذه اللغات السبع متفرقة في القرآن » ، وهو رأي رغم كثرة أنصاره لا يؤبه به ولا يثبت للحجة كما سنرى .

ويتضح معنى الطرف والجانب في قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ ﴾ [الحج : ١١] ، أي يعبداه على وجه واحد وهو السراء لا على الضراء ، أو على شك في نفسه .

أما في الاصطلاح فالقول المختار بين العلماء أن الأحرف السبعة سبعة أوجه فصيحة من اللغات والقراءات أنزل عليها القرآن الكريم ، وقيل غير هذا كثير ، لا يلتفت إليه ، فالأهم هنا أن نبين توثيق الدعوة إلى اعتبار الحروف وليس لنا إلا معين الحديث النبوي .

أ- الأحرف في الحديث النبوي :

قصدت أفراد فقرة الحديث ، لأستطيع الولوج إلى القول بتواتر الخبر ، وأن القضية مشهورة عند الصحابة ، ولتبيان زمن الإشارة إلى الأحرف .

ومنه الحديث المتفق عليه الذي رواه عبد الله بن عباس رضي الله عنهما : قال النبي ﷺ : « أقرأني جبريل على حرف فراجعتة ، ثم لم أزل أستزيده فيزيديني ، حتى انتهيت إلى سبعة أحرف »^(١) .

(١) البخاري ، فضائل القرآن ، باب أنزل القرآن ح (٤٩٩) ح (٤٩٩٣) ، ومسلم ، =

وفي حديث كرهه الإمام البخاري أربع مرات عن عمر رضي الله عنه ، قال : « سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ ، فاستمعتُ لقراءته ، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله ﷺ ، فكدت أساوره في الصلاة ، فتصبرت حتى سلم ، فلبَّيته بردائه فقلت : من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ ؟ قال : أقرأنيها رسول الله ﷺ ، فقلتُ : كذبت ، فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت ، فانطلقتُ به أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلتُ : إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها ، فقال رسول الله ﷺ : « أرسله ، اقرأ يا هشام » فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ ، فقال رسول الله ﷺ : « كذلك أنزلت » ، ثم قال : « اقرأ يا عمر » فقرأت القراءة التي أقرأني ، قال رسول الله ﷺ : « كذلك أنزلت » إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فاقرؤوا ما تيسر منه » (١) .

هذا الحديث بصوره اللفظية المتعددة يرد في كل كتاب يتصدى لعلوم القرآن ومن غير تعليق عليه ، والذي يلفت النظر أن هذا الصحابي هشاماً رضي الله عنه كان معروفاً بالصلاة ورغم هذا قيد متلبياً بيد عمر رضي الله عنه فقد علم أن عمر لم يرد إلا خيراً في المصلحة العامة ، بل تعبير

= الصلاة ، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف : ٢٧٣/٣ ح (٨٠٩) وأبو داود ح (١٤٧٥) ، باب ما جاء أنزل القرآن ، ١٩٣/٥ ، ح (٢٩٤٣) .

(١) البخاري ، فضائل القرآن ، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف : ١٩٠٩/٤ ح (٤٧٠٦) ، ومسلم ، الصلاة ، بيان أن القرآن على سبعة أحرف : ٣٧٢/٣ ح (٨١٨) ، والترمذي ، القراءات ، باب ما جاء أنزل القرآن : ١٩٣/٥ ، ح (٢٩٤٣) ، وأبو داود ، الصلاة ، باب ما أنزل القرآن : ٧٥/٢ ح (١٤٧٥) ، والنسائي ، الصلاة ، باب ما جاء في القرآن : ١٥٢/٢ . وهو في تحفة الأشراف للمزي : ٨١/٨ ، ومستند أحمد ، ح (٤٧٣) .

« هذا » يدل على استشاطا الغضب ، وقد كان عمر إذا كره شيئاً يقول كما في الشرح : « لا يكون هذا ما بقيت أنا وهشام بن حكيم » .

والذي نفيده من الحديث أن موضوع الأحرف نقلي : النقل الثابت عن النبي عليه الصلاة والسلام عن جبريل عن ربه قال : « أنزلت » فلا مجال للاجتهاد والرأي وأن تسهيل الأحرف كان منذ العهد المكي فالسورة مكية . ثمة شيء آخر هو أن عمر كان يستكثر الخلافات حتى كأنه سمع سورة أخرى ، وهذا ملحوظ في تعبيره بجمع الكثرة « حروف » أما التعبير النبوي في خاتمة النص فهو بجمع القلة « أحرف » .

والصحابيان الجليلان من قبيلة قريش ، فدائرة الاختلاف ليست لغوية قبلية ، ولو كان هشام يقرأ بما يعرف من لغة أخرى من ترادف أو إعراب ، لقال : إني أقرأ بغير لغتنا ، ولكنه أثبت السند إلى النبي عليه الصلاة والسلام .

فالعبارة مجرد السماع من هذه الرخص اللفظية ، وليس في الأمر قراءة على هوى ، وقد كان قد سمع كل صحابي قراءة لا لغة ، وهذا يؤدي بنا إلى استبعاد كون الأحرف السبعة سبع لغات من العربية ، مع إقرارنا بأن لغة قريش جامعة ، وليس يوجد في القرآن أكثر مما هو عام بعيداً عن اللهجات الغربية وقواعدها .

وكون الأحرف لغات سبعاً رأي ذهب إليه كثير من القدماء سلفاً وخلفاً والمعاصرين ، فذكر سفيان بن عيينة (- ١٩٨هـ) أحد التابعين المحدثين ، وشيخ المفسرين الطبري بدفاع حارّ في مقدمة تفسيره ، والطحاوي (- ٣٢١هـ) صاحب مشكل الآثار ، وأبو شامة المقدسي وأبو عبيد (- ٢٢٤هـ) صاحب غريب الحديث ، واختاره القرطبي ، بل نسب ابن عبد البر إلى أكثر العلماء ، ومن المعاصرين الدكتور محمد

أبو شهبة ومحمد أبو زهرة والدكتور محمد سعيد رمضان البوطي ،
والدكتور عبد السلام كفاقي والأستاذ مناع قطان^(١) .

ولفت نظري أيضاً تجنب ذكر الدارسين جميعاً لمواطن الاختلاف في
هذه السورة ، ثم وجدت أن العلامة الإمام البدر العيني محمود بن أحمد
(- ٨٥٥هـ) ، قال : « ولم يبين أحد كيفية الخلاف الذي وقع
بينهما »^(٢) .

إن هذا الحديث صحيح ، فإذا وجدنا في سورة الفرقان اختلافات
قراءات متواترة ، أمكن عدُّ هذا الحديث وحده متواتراً ، مع العلم بأن
مسألة النزول على سبعة أحرف متواترة كما سيبدو بعد حين ، لكن إذا لم
نجد اختلافات عند القراء في هذه السورة يسقط الحديث .

ولكن الحق أننا نجد اختلافات كثيرة في الحروف وحركاتها والجمع
والإفراد ، نذكر أمثلة منها : قرأ حمزة بن حبيب الزيات (- ١٥٦هـ)
والكسائي علي بن حمزة (- ١٨٩هـ) وخلف بن هشام (- ٢٢٩هـ) :
﴿ أَوْ تَكُونُ لَهُمْ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا ﴾ [الفرقان : ٨] . وقرأوها « نأكل منها »
بالنون وبقية القراء بالياء .

وقرأ عبد الله بن كثير (- ١٢٠هـ) وابن عامر عبد الله اليحصبي (-
١١٨هـ) وشعبة بن عياش الأسدي (- ١٩٣هـ) : ﴿ وَيَجْعَلُ لَكَ
قُصُورًا ﴾ [الفرقان : ١٠] بضم اللام والبقية بقراءة الجزم ، وقرأ أبو جعفر
يزيد بن القعقاع (- ١٣٠هـ) : ﴿ قَالُوا سُبْحَنَكَ مَا كَانَ يَلْبِغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ

(١) راجع تفسير الطبري : ٥٧/١ ، ومدخل ، د . أبو شهبة ، ص/ ١٧٩ ، ومن روائع
القرآن ، د . البوطي ، ومحاضرات ، د . عبد السلام كفاقي ، ص/ ٩٣ ، والمعجزة
الكبرى ، أبو زهرة ، ص/ ٢٨ ، ومباحث ، الشيخ مناع قطان ، ص/ ١٦٢ .

(٢) عمدة القاري ، البدر العيني : ٢٥٨/١٢ .

دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴿ [الفرقان : ١٨] بضم النون (تُتخذ) وبقيتهم قرؤوا بفتح النون^(١) ، وكل هذا متواتر عنه ﷺ فهو القائل : « كذلك أنزلت » .

وقد رصدت الاختلافات في هذه السورة فلم أجد اختلاف الترادف الذي فهمه البدر العيني رحمه الله من كلمة « ماتيسر منه » ، قال : « وفيه إشارة إلى أن التعدد في القراءة للتيسير على القارئ ، وهذا يقوِّي قول من قال : المراد بالأحرف تأدية المعنى باللفظ المرادف ولو كان من لغة واحدة ، لأن لغة هشام بلسان قريش وكذلك عمر رضي الله عنه ، ومع ذلك فقد اختلفت قراءتهما ، قال ذلك ابن عبد البر (٤٦٣هـ) ، ونقل ذلك عن أكثر أهل العلم أن هذا هو المراد بالأحرف السبعة والله أعلم^(٢) .

وإن القول بأن الأحرف يراد بها المترادف ليس يُستنبط منه جواز التغيير من النبي ﷺ ولا من غيره من الصحابة ، قال عز وجل : ﴿ وَإِذَا تَلَّيْنَاهُ عَلَىٰ نَفْسِهِ ؕ أَلَمْ يَكُنْ مِنْ أُولَئِكَ ؕ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَ نَارٍ يُفْتَرُونَ فِيهَا أَنَّ يُقَرَّبُونَ بِغَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلَهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلْقَائِي بِنَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ [يونس : ١٥] .

والتسهيل عام غير محدد في نصوص الحديث النبوي ، هذا ما نجده أيضاً في حديث أبي بن كعب رضي الله عنه فقال : « كنت في المسجد ، فدخل رجل يصلي ، فقرأ قراءة أنكرتها عليه ، ثم دخل آخر ، فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه ، فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعاً على رسول الله ﷺ ، فقلت : إن هذا قرأ قراءة أنكرتها عليه ، ودخل آخر فقرأ

(١) انظر : تقريب النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، ص/ ١٥١ ، وانظر : التسهيل لقراءات التنزيل ، محمد فهد خاروف ، ص/ ٣٦٠-٣٦١ .

(٢) عمدة القارئ للبدر العيني : ٢٠/ ٢١ .

سوى قراءة صاحبه ، فأمرهما رسول الله ﷺ ، فحسن النبي ﷺ شأنهما ، فسقط في نفسي من التكذيب ، ولا إذ كنت في الجاهلية ، فلما رأى رسول الله ﷺ ما قد غشيني ضرب في صدري ، ففضت عرقاً وكأنما أنظر إلى الله عز وجل فرقاً ، فقال لي : « يا أباي ، أرسل إليّ : أن أقرأ القرآن على حرف ، فرددت إليه أن هون على أمتي ، فرد إلي الثانية : اقرأه على حرفين ، فرددت إليه : أن هون على أمتي ، فرد إلي الثالثة : اقرأه على سبعة أحرف ، فلك بكل ردة رددتها مسألة تسألنيها ، فقلت : اللهم اغفر لأمتي ، اللهم اغفر لأمتي ، وأخرت الثالثة ليوم يرغب إليّ الخلق كلهم حتى إبراهيم ﷺ »^(١) ، وذكر أبي بن كعب رضي الله عنه كان يسمع سورة النحل وهي مكية .

وعن أبي أيضاً رضي الله عنه قال : لقي رسول الله ﷺ جبريل ، فقال : « يا جبريل إني بعثت إلى أمة أميين ، منهم العجوز والشيخ الكبير والغلام والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قط ، قال : يا محمد ، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف »^(٢) .

ولفظ الإمام الطبري لهذا الحديث : أن النبي ﷺ قال : « إن جبريل وميكائيل عليهما السلام أتاني ، فقعد جبريل عن يميني ، وميكائيل عن يساري ، فقال جبريل : اقرأ القرآن على حرف ، وقال ميكائيل : استزده ، حتى بلغ سبعة أحرف ، وكل شاف كاف » ، وفي رواية :

(١) مسلم ، الصلاة ، باب أن القرآن على سبعة أحرف : ٢٧٤/٣ ، ح (٨٢٠) ، وأبو داود ، الصلاة ، باب أنزل القرآن : ٧٦/٢ ، ح (١٤٧٨) ، والثاني ، الصلاة : ١٥٢/٢ ، وتفسير الطبري : ٣٧-٣٨ .

(٢) الترمذي ، القراءات ح (٢٩٤٢) ، وقال : حسن صحيح ، والمسنَد : ٤٣/١ ، والسنن الكبرى للبيهقي : ٣٨٣/٢ ، ومصنف عبد الرزاق برقم (٢٠٣٧) ، ومجمع الزوائد للهيتمي : ١٥٣/٧ والمطالب العالية : ٣٤٩٠ ، ٣٤٩١ .

« فنظرت إلى ميكائيل فسكت ، فعلمت أنه انتهت العدة »^(١) .

يقول أبو شامة المقدسي بعد سرد رواية الإمام الترمذي : « وروي من غير وجه عن أبي بن كعب ، وفي هذا الباب عن ابن عمر وحذيفة وابن عباس وأبي جهيم بن الحارث بن الصمة وسمرة (- ٦٠ هـ) وأم أيوب امرأة أبي أيوب الأنصاري »^(٢) .

وثمة نص يؤكد أن معرفة أبي بن كعب بالتزول على سبعة أحرف مدنية ، وهذا شيء طبيعي ، ما دام هذا الصحابي مدنياً لم يسلم في مكة ، إذ يذكر غديراً لبني غفار في المدينة ، فيحلو لبعضهم أن يتثبت بها ، ليقول بعدم وجود الأحرف السبعة في القرآن المكي ، وكأن الصحابي لا يقرأ إلا قرآناً مدنياً في المدينة .

يقول أبي بن كعب رضي الله عنه : إن النبي ﷺ كان عند أضاة بني غفار ، فأتاه جبريل عليه السلام ، فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك على حرف ، فقال : « أسأل الله معافاته ومغفرته ، وإن أمتي لا تطيق ذلك » ثم أتاه الثانية ، فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك على حرفين ، فقال : « أسأل الله معافاته ومغفرته ، وإن أمتي لا تطيق ذلك » ، ثم جاءه الثالثة ، فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك على ثلاثة أحرف ، فقال : « أسأل الله معافاته ومغفرته » ، فقال : « إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرف ، فأتما حرف قرؤوا عليه فقد أصابوا »^(٣) .

(١) تفسير الطبري : ١٢/١ ، والزيادة من الإتيان : ٤٦/١ .

(٢) المرشد الوجيز ، أبو شامة المقدسي ، ص/٨٢-٨٣ .

(٣) مسلم ، صلاة المسافرين ، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف ، ح (٢٧٤) ، وأبو داود ، الصلاة ، باب ما أنزل القرآن على سبعة أحرف : ١٦٠/٢ ، ح (١٤٧٨) والنسائي ، الافتتاح ، باب جامع ما جاء في القرآن : ١٥٢/٢ ح (٩٣٩) وتفسير الطبري : ١٧/١ .

ومما لا يقبل في هذا المجال تأويل الأحرف بقضايا معنوية لا لفظية صوتية ، كما نقل الزركشي : « جاء جبريل إلى النبي ﷺ ، فقال : اقرأ على حرف ، فقال ميكائيل : استزده ، فقال : على حرفين ، فقال ميكائيل : استزده ، حتى بلغ : على سبعة أحرف ، فقال : اقرأه ، فكل شاف كاف ، إلا أن تخط آية رحمة بآية عذاب ، وآية عذاب بآية رحمة ، نحو هلم ، وتعال ، وأقبل ، واذهب ، وأسرع ، وعجل »^(١) .

وقال الحافظ ابن عبد البر في شرح الحديث : إنما أراد بهذا ضرب المثل للحروف التي نزل القرآن عليها أنها معان متفق مفهومها ، مختلف مسموعها ، لا يكون في شيء منها معنى وضده ، ولا وجه يخالف معنى وجه خلافاً ينفيه ويضاده ، كالرحمة التي هي خلاف العذاب وضده ، أي إذا قال : غفور رحيم ، وقال : سميع حكيم ، أصاب ، هذا غير مقبول ، للسند المتواتر المطلوب ، وللدلالة المحتوية لسياق الآية فلا تكون الرحمة مكان الحكمة .

بعد التبرك بهذه النصوص النبوية ، نؤكد أن ثمة روايات أخرى يمكن أن يجدها المرء في الإتيان للسيوطي ومقدمة تفسير الطبري ، وثمة طرق أخرى لرواية الحديث ، مما يرجح تواتره كما نص أبو عبيد القاسم بن سلام .

يقول الدكتور نعيم اليافي رحمه الله : « إن أول ما نلاحظه في مبحث الأحرف السبعة أن الأحاديث الواردة بشأنها تكاد تبلغ درجة التواتر ، وإن لم تصل إليها ، فعلاوة على تعددها ، فإن روايتها جمع أو جموع كثيرة ، وكأن هذه الجموع التي يؤمن تواطؤها على الكذب هي التي دفعت الإمام

(١) البرهان : ٢٨١/١ .

أبا عبيد بن سلام إلى القول بتواتر حديث الأحرف ، بيد أن من شروط التواتر توافر جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب في كل طبقة من طبقات الرواة ، وهذا الشرط إذا كان موفوراً في طبقة الصحابة فيما يتصل بالحديث ، فليس بموفور في بقية الطبقات ، ومن أجل ذلك قلنا : إنه يقرب من درجة التواتر ولا يصل إليها^(١) .

وكأن الدكتور نعيم يتناسى تعريف المتواتر وقد ذكره في تعليقه ، ونقول : لا سبيل إلى الشك في عدالة الراوي عن الصحابة ، ما دام هناك علم الرجال الذي خول العلماء بعد دراسة الأسانيد إلى القول بتواتر هذا الحديث ، وهو متواتر لتعدد الصحابة الذين أحصى السيوطي عددهم فوصل إلى واحد وعشرين ، وهم أربعة وعشرون صحابياً ، خلافاً للسيوطي إذ أغفل ثلاثة وهم عبادة بن الصامت وعبد الله بن عمر وأم أيوب رضي الله عنهم .

أما الصحابة عند السيوطي فهم : أبيّ ، وأنس ، وحذيفة ، وزيد بن أرقم وسمرة بن جندب ، وسليمان بن صرد ، وابن عباس ، وابن مسعود ، وعبد الرحمن بن عوف ، وعثمان ، وعمر ، وعمر بن أبي سلمة ، وعمر بن العاص ، ومعاذ ، وهشام بن حكيم ، وأبو بكر ، وأبو جهيم ، والخدري ، وأبو طلحة الأنصاري ، وأبو هريرة ، وأبو أيوب ، رضي الله عنهم^(٢) . وذكر أن عدد الأسانيد ستة وأربعون سنداً .

(١) محاضرات في علوم القرآن ، ص/ ٣٤ .

(٢) الإتيان : ١٣٠/١ ، وتاريخ القرآن ، د . عبد الصبور شاهين ، ص/ ٢٥ وراجع نظم المتناثر في الحديث المتواتر للكتاني ، والقرآن ، محمد صبيح ، ص/ ١٢٤ والنشر لابن الجزري : ٢١/١ .

ولا شك أن عدد الصحابة يفوق ما ذكره الدارسون ، يؤكد هذا حديث عثمان رضي الله عنه الذي رواه أبو يعلى (٣٠٧هـ) في مسنده الكبير : أنه قال يوماً وهو على المنبر ، أذكر الله رجلاً سمع النبي ﷺ قال : « إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ، كلها شافٍ كافٍ » لما قام ، فقاموا حتى لم يحصوا ، فشهدوا أن رسول الله ﷺ قال : « أنزل القرآن على سبعة أحرف » .

ب - ماهية الأحرف :

عني العلماء قديماً بتأويل حديث الأحرف السبعة ، فاختلفوا اختلافاً كبيراً ، كل يفسر بحسب ثقافته وشغله ، فهناك البلاغي والفقهاء والنحوي ، والأصولي ، والصوفي ، والقارئ ، فاختلفوا على أربعين قولاً ذكرها الإمام السيوطي .

هذه الأقوال الأربعون تنقسم على قسمين : قسم في الشكل يعنى باختلاف ألفاظ القرآن في البناء والإعراب والزيادة والنقص والتقديم والتأخير والإفراد والجمع .

وقسم آخر في المضمون ، إذ فسروا الحديث بما لا يمت إلى القراءة بشيء ، فقال الصوفي : الخوف والرجاء ، وقال النحوي : المؤنث والمذكر والمفرد والجمع ، وقال الفقيه : الحلال والحرام والأمر والنهي ، وقال الأصولي : الناسخ والمنسوخ والخصوص والعموم وغير هذا .

هذه الأقوال الأخيرة متداخلة ولا يستوفي كل واحد من القائلين جميع ما عنده من مصطلحات ومفاهيم ، وهي بعيدة عن مقصد الحديث النبوي الذي قصد بيان التيسير ، كما أن سبب ورود الحديث يبين أن الاختلاف في أداء اللفظ بين عمر وهشام رضي الله عنهما ، ولو كان الخلاف في المعنى

لأدى إلى « التناقض الذي لا يمكن صدور تصويبه من رسول الله ﷺ لهما وكذلك لا يمكن تصور وقوعه في القرآن »^(١) .

ولكنها نظرات جيدة طيبة تدل على تعمق في إرشادات القرآن وتأويله والامثال لأوامره . وحضور القلب في أداء عباداته ، ولا شك أن للصوفية شواهد متعددة من القرآن تؤكد هذه المصطلحات ، ولكنها ليست المقصودة من الأحرف ، فهي طيبة في مضممار آخر ، كما أن التداخل واضح بين هذه التقسيمات السبعة .

ولا شك أن كثيراً من النحاة واللغويين والفقهاء والقراء والصوفية يعرفون الوجه الصحيح لمعنى الأحرف ، الذي استراح له أغلب العلماء في التفسير .

ثمة رأي يقول : إن الحديث مشكل وينسب هذا إلى أبي جعفر محمد بن سعدان النحوي كما ينقل أبو شامة ، وهذا مدفوع بتطبيق الصحابة وإن غمض عند المتأخرين .

ورأي آخر يقول : لا يراد حقيقة العدد ، بل يراد التيسير ولفظ السبعة للكثرة ، وهذا يمتنع بصريح الحديث حيث الاستزادة حتى الرقم سبعة « فيزيدني حتى انتهى إلى السبعة » .

ورأي ثالث يقول : إن الحروف السبعة سبع قراءات ، وقد ضعفه الإمام السيوطي .

ورأي رابع يقول : إن المراد هو الترادف اللفظي مثل : تعال وأقبل ، وهذا عجيب ، لأنه لو صح لكانت التغييرات في القراءات خارجة عن نص الحديث ومخالفة للشرع بتحريف واضح ، وهو مخالف

(١) في نحو القرآن والقراءات د . موسى العبيدان ، ص/ ٦٣ .

لرسم المصاحف ، وأخبار هذا الرأي غير مرفوعة .

ورأي خامس يقول : إن المراد سبع لغات من لغات العرب ، متفرقة في آيات القرآن ، واختلفوا في أسماء القبائل ، ولعل سبب هذا الاختلاف في تعيين القبائل عائد على عدم وجود دليل أو سبب علمي يقوم عليه هذا التعيين^(١) ، وإنما نزل القرآن باللغة النموذجية التي تجمع لغات كثيرة إلى لغة قريش .

ولا بد من التأكيد هنا أن مدار الأحرف هو الألفاظ لا المعاني المتضاربة ، فلا يمكن قبول حرف يغير أمراً شريعياً ، وقد ورد عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : « لا تختلفوا في القرآن ، ولا تنازعوا فيه ، فإنه لا يختلف ولا يتساقط ، ألا ترون أن شريعة الإسلام واحدة ، وقراءتها وأمر الله فيها واحد ، لو كان من الحرفين حرف يأمر بشيء وينهى عنه الآخر ، كان ذلك الاختلاف ، لكنه جامع ذلك كله ، ومن قرأ قراءة فلا يدعها رغبة عنها ، فإنه من كفر بحرف منه كفر به كله »^(٢) .

وقد اختلف العلماء في كون هذه الأحرف سبعة حقيقة أو على سبيل التوسعة والتيسير ، وكأن في القول الأخير جرأة وتجاوزاً ، مما جعلنا لا نعرف صاحب الرأي ، بل ينقل رأيه من غير تعيين اسمه ، فالسلامة في عبارة (قيل) ، قال ابن الجزري : « وقيل : ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد ، بحيث لا يزيد ولا ينقص ، بل المراد السعة والتيسير ، وأنه لا حرج عليهم في قراءته بما هو من لغات العرب ، من حيث إن الله تعالى أذن لهم في ذلك ، والعرب يطلقون لفظ السبع والسبعين والسبعمئة ، ولا يريدون حقيقة العدد ، بحيث لا يزيد ولا ينقص ، بل يريدون الكثرة

(١) في نحو القراءة والقراءات ، ص/ ٦٧ .

(٢) مناهل العرفان : ١٧٩/١ - ١٨٠ .

والمبالغة من غير حصر ، وهذا جيد لولا أن الحديث يأباه ^(١) .

هذا الرأي الذي قد ينسب للقاضي عياض بعيد عن الصواب مدفوع بلفظ الحديث المتواتر كما نبهنا ابن الجزري ، ولو كان الأمر مجازياً لما كان هناك استزادة من واحد إلى سبعة ، ولا كانت عبارة « فعلمت أنه قد انتهت العدة » فثمة عدد حقيقي .

وينبغي أن نستبعد مجازية العدد سبعة ، لأن المستشرقين يتكثرون على هذا الرقم المقدس عند الساميين ، ويرون أنه رقم سحري بفاعليته ، حتى قال جولد زيهير : « وهو حديث وإن كان يبدى شبهاً كبيراً برأي التلمود في نزول التوراة بلغات كثيرة في وقت واحد ، فإنه يبدو عديم الصلة بهذا الرأي ، وهو في معناه الصحيح الذي لم يقف علماء الدين الإسلاميون أنفسهم موقفاً واضحاً ، فقد ذكر في تفسيره خمسة وثلاثون وجهاً لا علاقة لها في الأصل بتاتاً باختلاف القراءات » ^(٢) .

ولا أدري أين قرأ هذه الوجوه الخمسة والثلاثين ؟ ولعله يريد الأقوال في ماهية الأحرف ثم إن كثرة هذه الوجوه لم تقف حائلاً دون ترجيح بعضها وفق أدلة وافية وقرائن جلية ، وقد سعى العلماء إلى جمع وجوه التفسير الأساسية لهذا البحث كما سنطلع بعد قليل ، وليراجع أتباع هذا الرجل كتب شروح الحديث ^(٣) .

ولأجل الموضوعية ينبغي أن نقرر أن كثيراً من آراء المستشرقين

(١) النشر في القراءات العشر : ٢٥/١ ، ومعالم السنن للخطابي : ٢٩٢/١ ، والمرشد الوجيز ، ص/٩٩ .

(٢) مذاهب التفسير الإسلامي ، ص/٥٣-٥٤ وراجع مثل هذه التعمية والتشويش عند بروكلمان في تاريخ الأدب العربي : ١٨٩/١ .

(٣) ينظر : إرشاد الساري للقسطلاني : ٢٦٦/٤ ، وألف باء للبلوي : ٢١٠-٢١٣ .

المعوجة ، إما أن تبنى على مقولات شاذة من طائفة نائية عن الجماعة والسنة ، أو على مصادر واهية الأسانيد ، أو على تساهل بعض علمائنا المحررين .

فقد ذهب بعضهم إلى أن الحديث مشكل لا يدرك معناه ، وأن الحرف يصدق على معانٍ متعددة على الهجاء والكلمة والمعنى والجهة ، فهو إذن مشترك لفظي ، هذا ما يقوله نحوي غير مشهور وهو محمد بن سعدان أبو جعفر الذي أثر في الإمام السيوطي الذي كان مولعاً بالجمع والغرائب .

قال الإمام السيوطي في شرحه على سنن النسائي بعد ذكر حديث الأحرف السبعة : « وفي المراد به أكثر من ثلاثين قولاً حكيتها في الإتيان ، والمختار عندي أنه من المتشابه الذي لا يُدرى تأويله » .

ولما عدت على هذه الثلاثين التي زادت عند جولدزيهر ، وجدت أن السيوطي يسرد ولا يتعرض لترجيح واختيار ، فكان همه الجمع ، فنقول له ولهذا النحوي السعيد : إن المشترك اللفظي لا يستدعي الإشكال والتوقف ، ما دامت ثمة قرائن تعين على الترجيح ، وليس يصح إرادة الحرف بالهجاء ، لأن القرآن كله حروف هجائية ، ولا تصح إرادة الكلمة بالحرف ، لأن القرآن كله كلمات ، كما لا تقبل إرادة المعنى بالحرف ، لأن القرآن فوق سبعة معان ، وهذا يؤدي بنا إلى قول الحق وهو أن المراد بالحرف هو الجهة اللغوية .

فالعدد سبعة مقصود حصراً لا تكثيراً ولا توسعة ، ومن الغريب بعد هذا أن يمتد الرقم إلى ثمانية كما ذهب الخوئي ، إذ رأى أنه ليس كل آية يختلف القراء في قراءتها ، فهذا الذي لم يختلف هو حرف ، وهي حجة غير مقبولة ولا نميل إلى استحسان الدكتور عبد الصبور شاهين لهذا

الكلام^(١) ، خصوصاً أن الخوئي من منكري أحاديث الأحرف السبعة .

وكان الدكتور فضل يريد أن يترك مفهوم الأحرف سرّاً ، فهو يفصل بين دلالة الأحاديث وبين الوجوه التي ذكرها العلماء في استقراء الخلافات ، فالأحاديث في رأيه تدل على خلاف في القراءة فلم نقول بعد هذا : « إن أحاديث الباب إنما أفادت أن اختلافاً حصل بين الصحابة رضي الله عنهم في قراءة القرآن الكريم . . وإن سبب الاختلاف بينهم راجع إلى نزول القرآن على سبعة أحرف ، أما أن الأحاديث فيها دلالة على أن الأوجه السبعة التي ذكروها هي الأحرف السبعة فلا »^(٢) .

وكان نزول القرآن على سبعة أحرف مع بدء النزول من البديهيّات في منظور القدماء ، فلم يناقشوا الأمر ، بيد أن بعض المعاصرين أثاروا خلافاً بين المكي والمدني ، ولا ندري سبب الخلاف ، فبعضهم استنبطه من ذكر حجارة المرامي وأضياء بني غفار ، فالخلاف في القراءات كان في المدينة ، في حين أنه عليه الصلاة والسلام لم يقرئ جميع المسلمين جميع الأحرف أي لم توزع عليهم بالتساوي ، إنما كان يقرئ هذا حرفاً ، و يقرئ الآخر حرفاً غيره^(٣) .

لكن أصحاب هذا الرأي لا ينكرون وقوع مغايرات في العهد المكي ، خصوصاً أن سورتي النحل والفرقان مكيتان ، فلا يُعقل ألا تنزلا على حروف ، ثم يختلف في قراءتهما في المدينة ، لهذا نتعجب من قول الدكتور إسماعيل أحمد الطحان : « إن الأحرف السبعة لم تكن إلا في المدينة المنورة ، وإن ما كان من خلاف في القرآن المكي لا يعد من

(١) راجع البيان في تفسير القرآن ، للخوئي ، وتأريخ القرآن ، د . شاهين

(٢) إتقان البرهان : ١١٧/٢ .

(٣) إتقان البرهان : ٧١/٢ - ٧٢ ، وانظر تاريخ القرآن د . شاهين ، ص/٣٩ .

الأحرف السبعة ، فقلوه سبحانه : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْتِنَتِهِمْ ﴾ و « أمانتهم » [المؤمنون : ٨] وقوله : ﴿ هُنَالِكَ تَبْلُغُوا كُلُّ نَفْسٍ ﴾ [يونس : ٣٠] وفي قراءة « تتلو » ، وغير هذا مما جاء في القرآن المكي وإن كان متواتراً قبلناه لكن لا على أنه من الأحرف السبعة ^(١) .

فماذا نسميه إذن ؟ ولم لا يتأكد من تواتر هذه القراءة أم عدم تواترها ؟ ثم إذا كان السيوطي قد نقل عن السخاوي ادعاء تكرار نزول القرآن مع كل حرف ، ثم رفضها مشكوراً هذه المرة لإبداء الرأي ، فلماذا نحفل بالفكرة بعد هذا ، فالمقصود أن الآية نزلت مرة واحدة ، ثم أوحى إلى النبي ﷺ بجواز بعض القراءات ، وليس يعني مطلقاً ولا تخيل العلماء أن الآية تنزل سبع مرات كل مرة على حرف .

والخلاصة أن الأحرف السبعة ابتداءً نزولها مع بدء نزول القرآن الكريم في مكة ، والدليل على هذا أن النبي الأكرم عليه الصلاة والسلام قال : « أقرأني جبريل على حرف واحد فراجعته ، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف » . وأن معظم سور القرآن الكريم مكية ، وتشتمل على اختلافات القراءات التي تجلّي الأحرف كما في السور المدنية ، ولم يذكر العلماء أن هذه السور نزلت مرة أخرى في المدينة .

والجدير بالتنبيه عليه ، تركيز الدارسين على مراعاة القرآن للهجات الوافدين على الإسلام ، حتى يفهم من كلامهم أن الرجل يقرأ بحسب لهجته ، ثم يسمح له الشارع بهذا ، فالحق أن البداية من الشارع عز وجل إذ يسهل ويقدر اللهجة في بعض يسير من المواقع .

نقرأ مثلاً قول الدكتور إبراهيم الأبياري : « وكانت هذه اللغات علمها

(١) من فضائل القرآن ، د . إسماعيل أحمد الطحان نقلاً عن إتيان البرهان : ٧٨/٢ .

إلى الرسول ﷺ قد أحاطه الله بها علماً ، وحين يقرأ الهذلي بين يديه « عتي حين » وهو يريد ﴿ حَتَّى حِينَ ﴾ [ص : ٨٨] يجيزه ، لأنه هكذا يلفظ بها ويستعملها ^(١) .

والأمر إذن كما أراد هذا الهذلي وذلك الطائي ، وكأنما لم نقرأ في الحديث النبوي : « كذلك أنزلت » ، ولكن الباحث أشار قبل هذا إلى أن القرآن نزل بلغة مضر ، وهذه تشتمل على سبع لغات : هذيل ، كنانة ، قيس ، ضبة ، تيم ، أسد ، قريش ، وفسر الأحرف بها ^(٢) .

والذي نظنه أن القرشي يفهم الهمز والتخفيف ، وكسر التاء وفتحها في المضارع ، والقول بالحاء والعين في « حتى » ، فالقرشية لا تمثل اختاً للغات الست المذكورة التي لا تقنع بالشمولية ، بل هي لغة أم حاضنة للغات شتى أو الأصح لهجات شتى ، ولم تنتظم لغات مستقلة . لكون القرشية لغة الدين والثقافة من قبل إشراقة الإسلام ، وإلا كيف كتب بها الشعراء من حمير ؟

يقول الدكتور إبراهيم أنيس : « وقريش إحدى القبائل العربية ، وكان للقبائل الأخرى لغاتها « لهجاتها » كهذيل وتميم وقيس وأسد وطيء . . ومن الطبيعي أن يوجد « تباين لغوي » في أمور معينة بين تلك اللهجات ، وهو تباين لا يطغى على وجوه الاتفاق والتقارب بين اللهجات العربية ، ولا يحول دون تفاهم أفراد تلك القبائل » ^(٣) .

فالذي استنكره إذن عمر رضي الله عنه هو مخالفة السند النبوي ، وإن كان الأمر مسوغاً عنده لغوياً ، مفهوماً في الاستخدام اليومي ، جارياً بين

(١) تأريخ القرآن ، د . إبراهيم الأبياري ، ص / ١٣٣ .

(٢) تأريخ القرآن ، د . الأبياري ، ص / ٩٩ .

(٣) في اللهجات العربية ، د . إبراهيم أنيس ، ص / ١٦ .

القرشيين وغيرهم ، فليست القضية مخالفة لغوية عامة ولا خاصة قرشية .
قال الدكتور أحمد داود : « وبعد استعراض هذه الآراء ، فإنني أرى أن
الرأي المختار بالأحرف السبعة ، سبع لغات لسبع قبائل ، وهي متفرقة في
القرآن ، وهي لغة قريش وست قبائل أخرى » وهو رأي مجموعة من
العلماء^(١) ، ونقول له : إن كثيراً من الاختلاف يكون في لغة واحدة ،
وإن كثيراً منه أيضاً يتجاوز سبع لغات .

وكان ابن قتيبة رحمه الله قد أنكر أن تعني الأحرف السبعة سبع لغات ،
 واحتج بقوله عز وجل : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ ﴾ [إبراهيم :
٤] ففي رأيه أنه نزل بلغة قريش^(٢) .

ولكن ألا يعد النبي عليه الصلاة والسلام منتبهاً إلى قومه العرب أم
يقتصر الأمر على قبيلة ؟ فلا شك أن الآية تعني عموم العرب ، لأن
الإشارة إلى اختلاف لغة قريش عن سائر العرب يعني تقليص الدعوة ،
والآية تبرز الحجة بعموم اللغة العربية .

إن ما جاء في الأحرف السبعة خلاف لغوي يتجاوز تعدد اللهجات ،
ونؤكد أن لهجة قريش لا لغتها كانت تحتضن الكثير من المفردات
والتركيب وطرق التعبير ، بحكم موقعها الجغرافي في مكة ، حيث
التلاقي الثقافي والتجاري والديني ، فلهجة قريش إذن تشتمل على رصيد
لغوي يفوق ما يوجد في أي لهجة عربية .

ولهذا أمكن القول باطمئنان وثقة : وجوه هذه الأحرف السبعة كلها

(١) علوم القرآن والحديث ، أحمد داود ، ص/ ٧٤- ٧٥ وهو رأي القاسم بن سلام ،
وثعلب وأبي حاتم السجستاني والزهري وابن عطية وعلى رأسهم شيخ المفسرين
الإمام الطبري .

(٢) تأويل مشكل القرآن ، ص/ ٢١ ، والبرهان : ١/ ٢٧٧ .

موجودة في لهجة قريش ، وأمكن القول بأن الحرف وجهة لغوية أو حال لغوية ، وليس لغة ، وقد يناسب القرشية وحدها أو يتجاوزها بما استعارت من تعابير وتصاريف ومفردات .

قال الحافظ أبو عمرو الداني (٤٤٤هـ) : « معنى الأحرف التي أشار إليها النبي ﷺ ههنا يتوجه إلى وجهين : أحدهما أن يعني أن القرآن أنزل على سبعة أوجه من اللغات ، لأن الأحرف جمع حرف في القليل - وهذا ما لمسنه في حديث عمر رضي الله عنه - والحرف قد يراد به الوجه ، بدليل قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ ﴾ [الحج : ١١] ، فالمراد هنا الوجه ، فلهذا سمي النبي ﷺ هذه الأوجه المختلفة من القراءات والمتغايرة من اللغات أحرفاً ، على معنى أن كل شيء منها وجه »^(١) .

ولا ينسحب الوجه الواحد على جميع مفردات القرآن ، بل يقع على مواقف معدودة تمثل قسماً قليلاً من القرآن رصدته العلماء في اختلاف القراءات .

قال الزركشي : « وقد يُشكل هذا القول على بعض الناس ، فيقول : هل كان جبريل عليه السلام يلفظ باللفظ الواحد سبع مرات ؟ فيقال له : إنما يلزم هذا إن قلنا : إن السبعة أحرف تجتمع في حرف واحد ، ونحن قلنا : كان جبريل يأتي في كل عرضة بحرف إلى أن تمر سبعة »^(٢) .

ومن الطبيعي ألا يلزم حرف التقديم والتأخير في مكان الأفراد والجمع ، إذ يلزم من الإشكال سبعة أوجه مستقلة ، فهي إذن متوزعة في كل الآيات القرآنية .

وقد وضح الزرقاني هذا التنبيه قائلاً : « وليس المراد أن كل كلمة من

(١) القرآن ونصوصه ، ص/ ١٠٤ .

(٢) البرهان : ٢٧٩/١ .

القرآن تقرأ على سبعة أخرى ، إذا لقاه ﷺ : إن هذا القرآن أنزل سبعة أحرف ، يحذف لفظ (على) ، بل المراد ما علمت من أن هذا القرآن أنزل على هذا الشرط وهذه التوسعة ، حيث لا تتجاوز وجوه الاختلافات سبعة أوجه ، مهما كثر التعدد والتنوع في أداء اللفظ الواحد ، - ومهما تعددت القراءات وطرقها في الكلمة الواحدة « (١) .

ج - استقراء الأحرف :

أ - رأي ابن قتيبة (٢) :

١ - الاختلاف في إعراب الكلمة أو بنائها بما لا يزيلها عن صورتها في الكتابة ولا يغير معناها ، مثل : ﴿ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ [هود : ٧٨] وأطهر .

٢ - الاختلاف في الإعراب والحركات بما يغير المعنى ولا يغير الصورة : باعد وبعاد .

٣ - الاختلاف في الحروف دون إعرابها مما يغير معناها ولا يغير الصوت : ننشرها ، ننشزها .

٤ - الاختلاف في الحروف بما يغير صورتها ولا يغير معناها : العهن ، الصوف .

٥ - الاختلاف بما يزيل الصورة والمعنى : طلع ، طلح .

٦ - الاختلاف في التقديم والتأخير .

٧ - الاختلاف في الزيادة والنقصان : ﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ﴾ [يس : ٣٥] وعملته .

(١) مناهل العرفان : ١٤٧/١ .

(٢) تأويل مشكل القرآن ، ص/ ٢٦-٢٨ .

ب- رأي مكّي بن أبي طالب :

- ١- الاختلاف في الإعراب ، أو في الحركة بما لا يغير الصورة ولا المعنى يُخل وبُخل ، ومنه اختلافات التجويد .
- ٢- الاختلاف في الإعراب أو في الحركة بما لا يغير الصورة ، ويغير المعنى : باعَدَ ، باعِذَ .
- ٣- الاختلاف في الحروف دون إعرابها بما لا يغير الصورة ، ويغير المعنى : ننشرها ، ننشزها .
- ٤- الاختلاف بما يغير الصورة ولا يغير المعنى : العهن ، الصوف .
- ٥- الاختلاف بما يغير الصورة والمعنى : ﴿الْمَ ① ذَلِكَ ② الْكِتَابُ﴾ ﴿الْمَ ① تَنْزِيلَ ② الْكِتَابِ﴾ [البقرة : ١-٢] .
- ٦- الاختلاف في التقديم والتأخير .
- ٧- الاختلاف في الزيادة والنقصان : تحتها ، من تحتها .

ج- رأي ابن الجزري :

- ١- اختلاف الحركة بلا تغير المعنى والصورة : بخل ، بخل .
- ٢- اختلاف بتغيير المعنى : أمة ، أمة .
- ٣- اختلاف الحروف بما يغير المعنى لا الصورة : تبلوا ، تتلوا .
- ٤- اختلاف الحروف بما لا يغير المعنى ، ويغير الصورة : بسطة ، بصطة .
- ٥- اختلاف الحروف بما يغير المعنى والصورة : منهم ، منكم .
- ٦- التقديم والتأخير .
- ٧- الزيادة والنقصان .

يكاد يتطابق استقراء العلماء للأحرف السبعة ، لولا تغير الأسماء وتداخل وجه في وجه ، وكل واحد منهم يجد أن الأحرف قواعد تم تطبيقها في القراءات ، وهذه صحيحة وشاذة ، لهذا لا يبدو الاستقراء مقنعاً تماماً كما سنرى .

ولكن لا بد أن نبين أن الرازي أبا الفضل عبد الرحمن صاحب أفضل تصنيف يقول في البداية : « فمن التأويلات التي يحتملها الخبر ولم يتقدم على نظامه تأويل هو أن كل حرف من الأحرف السبعة المنزلة جنس ذو نوع من الاختلاف ، ولو كان الأمر احتمالاً ، وهذه الوجوه هي :

١ - اختلاف أوزان الأسماء من الواحد والثنية والجمع والتذكير والمبالغة وغيرها ومنه الجمع في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْتِنَتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ ﴾ [المؤمنون : ٨] وقرئت « لأمانتهم » بالافراد .

٢ - اختلاف تصريف الأفعال ، ومنه ﴿ رَبَّنَا بَعْدَ بَيْنِ أَسْفَارِنَا ﴾ [سبا : ١٩] بصيغة الدعاء ، وقرئ على سبيل الإخبار : « ربنا بعد » ، وهذا الاختلاف في البناء يغير المعنى كما نرى ولا يزيل الصورة ما دام المصحف يحتمل القراءتين لحذف الألف ، ومنه : ﴿ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾ [البقرة : ٢٨٢] قرئ بفتح الراء وضمها وكذلك ﴿ ذُو الْقَرْشِ الْمَجِيدُ ﴾ [البروج : ١٥] برفع كلمة المجيد وجرها .

٣ - الاختلاف في الكلمة بلا تغيير إعرابها مع تغيير المعنى ، مثل الآية : ﴿ وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِئُهَا ﴾ [البقرة : ٢٥٩] قراءة ابن عامر ، والبقية قرؤوا « نشرها » بالراء ، ويسمى القلب والإبدال .

٤ - الاختلاف في الكلمة بما يغير صورتها في الكتاب ولا يغير معناها ولا إعرابها ، مثل الآية : ﴿ إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً ﴾ [يس : ٥٩] وقرئت « زقية واحدة » والآية : ﴿ كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ ﴾ [القارعة : ٥] قرئت

« كالصوف المنفوش » وهي قراءة لا تقرأ اليوم لمخالفتها المصحف ولأنه خبر الآحاد .

٥- الزيادة والنقصان ، فالآية الكريمة : ﴿ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ ﴾ [البلبل : ٣] قرئت « والذكر والأنثى » ومنه الآية : ﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ﴾ [يس : ٣٥] قرئت : « وما عملته أيديهم » ، والآية : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴾ [الحديد : ٢٤] قرئت « فإن الله الغني الحميد » .

ويقول القيني (- ٣٦٨هـ) : قرأ بعض السلف : ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ سِتْعٌ وَسَعُونَ نَجَّةً وَلِي نَجَّةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ [ص : ٢٣] بزيادة كلمة أنثى^(١) ، وهل يتصورها ذكراً ؟

٦- الاختلاف بما يزيل صورة الكلمة ومعناه ، مثل الآية : ﴿ وَطَلَجَ مَنُصُورٌ ﴾ [الواقعة : ٢٩] قرئت « وطلح » .

٧- التقديم والتأخير ، مثل الآية : ﴿ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ﴾ [التوبة : ١١١] قرئ : « فيقتلون ويقتلون » .

أما ما يذكر من قراءة الآية : « وجاءت سكرة الموت بالحق » [ق : ١٩] على الشكل المنقلب ﴿ وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ﴾ المنسوبة إلى أبي بكر رضي الله عنه في مرضه قبيل وفاته ، فلا يقبل لسنده الضعيف جداً ولكون العبارة مشكلة فالحق لا يسكر .

وقال ابن الجزري بعد هذا : « فهذه سبعة أوجه لا يخرج الاختلاف منها ، ثم رأيت أبا الفضل الرازي حاول ما ذكرته وكذا ابن قتيبة حاول ما حاولنا بنحو آخر » .

وقال أبو الفضل الرازي : « فهذا تأويل ما جمع شواذ القراءات

(١) المقدمتان ، ص/٢١٦ .

ومشاهيرها ومناسيخها على موافقة الرسم ومخالفته ، وكذلك سائر الكلام لا ينفك اختلافه من هذه الأجناس السبعة المتنوعة ، فإن وافق هذا التأويل معنى الخبر (أي حديث الأحرف السبعة) حذواً بحذو ، فقد أصاب من أخذ به ، وإن لم يوافق فلا شك في دخول معنى الخبر تحت هذه الوجوه ، وإن لم يكن مرتباً عليها ^(١) .

وبعض الدارسين لا يحتم هذه الوجوه السبعة لعدم وضوحها ، فقد ذكر ابن الهيصوم (٨٥٩ هـ) من الوجوه اختلاف حركات البناء مثل ﴿ وَلاَ تَحْسَبَنَّ ﴾ [آل عمران : ١٦٩] بفتح السين وكسرها ، والآية : ﴿ فَتَنْظَرُهُ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ [البقرة : ٢٩٠] بفتح السين وضمها ^(٢) ، وهذا الوجه غير اختلاف الإعراب الذي ذكره كل من ابن الهيثم والرازي ، مما يستبعد الحصر في السبعة .

ويمكن أن نعدّ حرفين ذكرهما أبو الفضل الرازي حرفاً واحداً ، هو الاختلاف في الحركات ، ويمثل له في الأسماء بالآية : ﴿ فَلَقَّحْ أَدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتَ ﴾ [البقرة : ٣٧] وفي الأفعال الآية : ﴿ رَبَّنَا بَعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا ﴾ [سبا : ١٩] ، وإن كان الزرقاني ^(٣) قد اختار استقراء الرازي فقد فاتته هذا النقص .

والمماثلة واضحة في كثير مما جاء به هؤلاء الأعلام الأربعة ، يقول الدكتور موسى العبيدان : « وإذا أعدنا النظر في رأي ابن قتيبة ومكي وابن الجزري نجد أن أوجه الاختلاف في الحقيقة - ليست سبعة كما ذكروها إنما هي أقل من ذلك بعد إرجاع بعضها على مماثله ، لأن كلاً منهم شتت

(١) الأحرف السبعة في القرآن ، ص/١٠٠ ، وفتح الباري : ٢٣/٩ - ٢٤ ، ومانهل العرفان : ١٤٩/١ .

(٢) منهج الفرقان في علوم القرآن ، ص/٧٥ .

(٣) مناهل العرفان : ١٥٠/١ .

مجتمعاً . فالوجه الأول وهو « اختلاف في الحركات يؤدي إلى تغيير المعنى دون الصورة » وهذان الوجهان يمكن إرجاعهما إلى وجه واحد لأن مدارهما الحركة سواء كانت حركة إعراب أو حركة بناء . أما الوجه الثالث وهو : « اختلاف في الحروف بتغيير المعنى لا الصورة » والوجه الرابع ، وهو : « اختلاف في الحروف بتغيير المعنى والصورة » فهذه الأوجه الثلاثة يمكن إرجاعها إلى وجه واحد لأن مدارها الحرف «^(١)» .

وقد انتهى الدكتور موسى إلى أفضلية رأي أبي الفضل الرازي على سائر العلماء الثلاثة لأن الأوجه عندهم أربعة فقط وهي :

١- تبديل حركة بناء أو إعراب .

٢- تبديل الحروف .

٣- التقديم والتأخير .

٤- الزيادة والنقصان .

د- الحرف والقراءة :

لاشك أن العلاقة بين الحرف والقراءة علاقة نظرية وتطبيق ، لكن القراءات أكثر من سبعة ثم إنها مع تعددها لا تخرج عن هذه الأحرف السبعة بكونها قواعد كلية ، وقد لفت النظر علماؤنا القدامى إلى مغبة الخلط بين الأحرف السبعة والقراءات السبع تبعاً لكتاب ابن مجاهد رحمه الله .

قال الإمام ابن الجزري : « وهذا لا قائل به ، وينبغي ألا يتوهم متوهم في قوله ﷺ : « أنزل القرآن على سبعة أحرف » أنه منصرف إلى قراءة سبعة من القراء الذين ولدوا بعد التابعين ، لأنه يؤدي إلى أن يكون الخبر عارياً متعرياً عن الفائدة إلى أن يولد هؤلاء السبعة ، فيؤخذ عنهم القراءة ،

(١) في نحو القرآن والقراءات ، ص/ ٧٥-٧٦ .

ويؤدي أيضاً إلى أن لا يجوز لأحد من الصحابة أن يقر إلا بما يعلم أن هؤلاء السبعة من القراء الذين ولدوا وتعلموا واختاروا القراءة به ، وهذا تجاهل من قائله ^(١) .

وقد بين الإمام الطبري في تفسيره أن اختلاف القراء كله لا يعدو حرفاً واحداً قد استبقاه عثمان رضي الله عنه في المصاحف ، وهذا الرأي عند الإمام القرطبي وقد نسب أيضاً إلى الداودي (٩٤٥ هـ) وابن النحاس ^(٢) .

ولا يستدل بقول عثمان رضي الله عنه : « فاكتبوه بلسان قریش » لا يستدل به على نفي الأحرف الستة ، فأمره بالكتابة لا ينهض دليلاً على نفيها ، فالذي قصده الاختلاف في رسم الكلمات لا في بنية الكلمة أو أفرادها وجمعها أو الحذف والإثبات ، فقصده : اكتبوه بالرسم الذي يوافق لغة قریش .

ولا تغفل الدفاع عن ابن مجاهد رحمه الله إذ لم يقصد إلى خلط بين الحرف والقراءة ، ولا يعني الحصر عنده إلا ما وصله من قراءات ، فهو على يقين بأن الحرف غير القراءة ، ولكن المصادفة أشكلت على العامة ، ولعل هذا يتضح عند بعض المعاصرين ^(٣) ، ولا ينبغي أن تقع فيما حذر منه القدامى مشكورين على نصيحتهم الجليلة .

وثمة فروقات بين الحرف واللغة بعد تأكيدنا أن الحروف تمثل الوجه والقراءة تمثل التنفيذ ، وتمثل الحروف القواعد النحوية ، في حين تمثل القراءات الإعراب الذي لا يخرج عن هذه القواعد ، فالفروق : أن القراءات مذهب للأئمة يخالف كل صاحب مذهب منها غيره في مذهبه ،

(١) النشر في القراءات العشر : ٤٦/١ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن : ٤٦/١ والبرهان : ٢٧٣/١ .

(٣) راجع النص القرآن ، د . تيزيني ، ص / ٢٨٢-٢٨٣ .

ولا يقرأ إلا بمذهبه هو ، لأنه هو الذي بلغه ، وأما الوجوه أو الأحرف ، فليست على هذه الصفة ، بل ترجع إلى تخيير القارئ ، فإذا اختار كان في قراءة معينة .

ومن الفروق أن في القراءات اختلافات في اللهجات وكيفية النطق وطرق الأداء فقط ، مثل الإدغام والإظهار والتفخيم والترقيق ، والإمالة والإشباع والمد والقصر والتشديد والتخفيف ، وليس كذلك الأحرف^(١) .

وقال الزرقاني : « أن المراد بالأحرف السبعة سبع قراءات ، ويدفع بأنه إذا كان المراد بهذا أن كل كلمة من كلمات القرآن تقرأ سبع قراءات ، فذلك ممنوع ، لأنه لا يوجد بالقرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه إلا القليل »^(٢) . ولكن مع تنبيه العلماء على تصحيح هذا الخلط ، لم ينسب إلى علم من الأعلام الخلط بين الأحرف والقراءات .

هـ- الأحرف في المصاحف العثمانية :

اختلف العلماء قديماً في اشتمال المصاحف العثمانية على الأحرف السبعة ، فهم بين مثبت ومنكر ، وكان قد ذهب الباقلاني رحمه الله إلى : « الصحيح أن هذه الأحرف السبعة ظهرت واستفاضت عن رسول الله ﷺ ، وضبطها عنه الأئمة ، وأثبتها عثمان والصحابة في المصحف ، وأخبروا بصحتها ، وإنما حذفوا منها ما لم يثبت متواتراً »^(٣) ، كما نقل عن كتابه « الانتصار » ، وليس من الصحة أن ينقل

(١) مذكرات علوم القرآن ، أحمد أحمد علي ومحمد علي سلامة ، ص/ ٩٣ .

(٢) مناهل العرفان : ١٦٦ .

(٣) البرهان للزركشي : ٢٨٣/١ وراجع الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها ، ص/ ٣٧٦ وجامع البيان : ٢٦/١ وشرح النووي لصحيح مسلم : ١٠٠/٦ والنشر : ٢٦/١ .

الزركشي هذا الكلام ، ثم يصنف الباقلاني مع من اختار اندثار الأحرف الستة^(١) .

ولا يصح أن يبطل الصحابة ما أحله عز وجل ، فهذا اتفاق على باطل وهو ممتنع على الأمة ، فلا يُدفع التيسير بالتصعيب ، ولا يغلق باب الرحمة ، ولو أبطلت هذه الأحرف الستة لم يختلف العلماء في ماهية الحروف كما أن تعبير النبي عليه الصلاة والسلام : « إن أمتي لا تطيق ذلك » يفيد عموم المسلمين ولا يقتصر على الصحابة ، فالرخصة مستمرة ، متجلية في القراءات .

وعلى أية حال يقر جمهور العلماء والأئمة في القراءات مثل ابن الجزري أن بقاء الأحرف هو الصواب . ولم ينقل عن أحد من الصحابة رضوان الله عنهم أنه قرأ كما قرر عثمان رضي الله عنه بحرف واحد ، متخلياً عن حروف يعرفها ، بل ثمة قراءات كانت تخالف الرسم العثماني إن كان على حرف واحد .

وفي رأينا أن المرجح اشتمال المصاحف العثمانية على الأحرف بالتوزيع بينها ، ولا يعني هذا أن المصحف العثماني لم يحط بالأحرف السبعة كلها ، حيث إن بعض الكلمات لا يحتملها الرسم بقيت خارجة عنه^(٢) ، وما هذا إلا قراءات لم تتواتر ، والحق ألا نعدّها من الأحرف .

لذلك نرى من الصحيح قول الدكتور عدنان زررور : « إن المبدأ الأساسي في نقل القرآن كان الحفظ والمشافهة والتلقي . . وليس في وسعنا الاعتقاد بأن المصاحف العثمانية - حتى ولو كانت مقتصرة على حرف واحد - قضت أو تستطيع أن تقضي على وجوه القراءة ، تلقّاها

(١) البرهان : ٢٧٢/١ .

(٢) مدخل إلى علوم القرآن ، د . فاروق حمادة ، ص/ ١٩٧ .

الصحابة عن النبي ﷺ ، وتفرقوا يقرؤونها في الأمصار ، إذ كان اشتراطهم لقبول القراءة أن تكون موافقة لأحد المصاحف العثمانية «^(١) .

إن هذه الأمور يُحسم فيها الرأي بالاستناد إلى نص ، ولم يرد خبر صحيح ولا ضعيف أن عثمان أمر كتّاب المصاحف أن يقتصروا في كتابتها على حرف واحد ، ويلغوا الأحرف الستة الباقية «^(٢) .

وليس من الثابت أن الأحرف تعني لغات ، حتى نقتنع ببقاء حرف قريش ، قال الدكتور البوطي : « واختلف العلماء حول انتهاء هذه الرخصة ، وسقوط العمل بها ، فمنهم من يذهب إلى أن الرسول ﷺ هو الذي منع القراءة بما يخالف حرف قريش ، ومنهم من يرى أن هذا المنع كان في عهد عثمان وبتوجيهه »^(٣) .

ولكن العهد النبوي تضمن التيسير وليس المنع ، وكيف يمنع عثمان ما سُمح به أو سُكت عنه في العهد النبوي ، ويبدو أن هذا الرأي مستلهم من الطبري ومن أتده مما سذكروه .

وقد ذهب الإمام الطبري والطحاوي وابن حبان والحاثر المحاسبي وابن عبد البر وابن العربي والداودي وأبو عبيد وأبو عمرو الداني إلى أن عثمان رضي الله عنه أمر الكتبة بالنسخ على حرف واحد ، هكذا فهموا من قوله : « فاكتبوه بلسان قريش » حسماً للاختلاف .

أهكذا ترك المسلمون سائر الأحرف طاعة لخليفتهم ، هكذا يُطاع في اجتهاد يناهض النص ، فهذا غير معقول وما دام الأمر هكذا ، فليس صحيحاً أنها « اندثرت فلا سبيل اليوم لقراءة القرآن عليها لذهابها

(١) القرآن ونصوصه ، د . عدنان زرزور ، ص/١٠٨ .

(٢) في رحاب القرآن ، محمد سالم محيسن ، ص/١٦٥ .

(٣) من روائع القرآن ، ص/٧٣ .

واندثارها»^(١) ؛ لأنها لم تندثر بذاتها مصادفة ، بل ثمة من دثرها وهو عثمان رضي الله عنه ولكنها حية بين الصحابة ، وما زالت إلى يومنا .

ووجهة نظر هؤلاء أن الأحرف السبعة رخصة موقوتة للصحابة مع التأكيد أن مفهومهم للحرف باللغة هو الواضح ، كما يقول الزركشي : « رأوا أن ضرورة اختلاف لغات العرب ومشقة نطقهم بغير لغتهم اقتضت التوسعة عليهم في أول الأمر ، فأذن لكل منهم أن يقرأ على حرفه ، أي : على طريقته في اللغة ، إلى أن انضبط الأمر في آخر العهد ، وتدرجت الألسن ، وتمكن الناس من الاختصار على الطريقة الواحدة ، فعارض جبريل النبي ﷺ القرآن مرتين في السنة الآخرة ، واستقر على ما هو عليه الآن ، فسخ الله سبحانه تلك القراءة المأذون فيها بما أوجبه من الاختصار على هذه القراءة التي تلقاها الناس »^(٢) .

وقال الإمام الطحاوي : « إن ذلك كان في وقت خاص لضرورة دعت إليه ، لأن كل ذي لغة كان يشق عليه أن يتحول عن لغته ، ثم لما كثرت الناس والكتتاب ارتفعت تلك الضرورة ، فارتفع حكم الأحرف السبعة ، وعاد يقرأ به إلى حرف واحد »^(٣) .

وهذا يعني أن ثمة أمراً نبوياً بتناسي ما يحفظ من ترخيص في القراءة ، أليس يعني هذا أن يتحول القارئ إلى ما يخالف لغته بعد فترة ، وهي لغته في كل آن ، وليس ما نجد في اختلاف القراءات ما يشق على القارئ من جهة لغته ، هل يصعب على العربي الأفراد أو التقديم والتأخير ،

(١) إتيان البرهان : ١٢٣/٢ ، وراجع البرهان للزركشي : ٢٢١/١ ، والنووي في شرح مسلم : ١٠٠/٦ ، والمقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار : ٤٦/١ .

(٢) البرهان : ٢٧٢/١ .

(٣) البرهان : ٢٨٣/١ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي : ٤٢/١ .

وما معنى حذف (من) في آية وإثباتها في إحدى الآيات ، فهل هذا يخص لغة دون غيرها ؟ فالكلام غير مقنع .

وليس من المقبول هنا أن نأخذ بعبارة ابن عبد البر رحمه الله التي تنص على علمية القول بالحرف الواحد : « إلا أن مصحف عثمان الذي بأيدي الناس اليوم هو حرف واحد ، وعلى هذا أهل العلم »^(١) ، فإذا لم يقصد بأهل العلم نخبة خاصة ، فكل من يقول بوجود الأحرف السبعة في المصاحف هو جاهل من أهل الجهل .

وقال أبو شامة المقدسي كما نقل عنه الحافظ ابن حجر العسقلاني : « وقد اختلف السلف في الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ، هل هي مجموعة في المصحف الذي بأيدي الناس اليوم ، أو ليس فيه إلا حرف واحد منها ؟ مال الباقلاني إلى الأول ، وصرح الطبري وجماعة بالثاني ، وهو المعتمد »^(٢) .

وقد أخرج ابن أبي داود في « المصاحف » عن أبي الطاهر بن أبي السرح ، قال : « سألت ابن عيينة (- ١٩٨ هـ) عن اختلاف قراءة المدنيين والعراقيين ، هل هي الأحرف السبعة ؟ قال : لا ، وإنما الأحرف السبعة مثل : هلمّ وتعال وأقبل ، أي ذلك قرأت أجزأك »^(٣) .

ولعل مثل هذا القول يؤدي إلى أمور خطيرة ، فقد تمسك المستشرقون بأقوال ضعيفة في تراثنا ليصلوا إلى نظرية القراءة بالمعنى ، وهذا خطأ فادح له خطورته على النص القرآني ، بحجة المترادف واللهجة .

قال القاضي عياض ينقل عن المازري : « وقول من قال في تفسير

(١) الإتيان : ٤٩/١ .

(٢) فتح الباري : ١١٠/١ .

(٣) المصاحف ، ص/٢٥ .

الأحرف المراد خواتيم الآي ، فيجعل مكان ﴿عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ : ﴿سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ فاسد أيضاً للإجماع على منع تغيير القرآن للناس^(١) . والذي يطلع على بيان القرآن يدرك أن كل سياق له فاصلة محددة لا يناسبه غيرها .

لذلك لا يصح في رأينا الأخذ بكلام البيهقي ، فينقل قول ابن مسعود رضي الله عنه : « ليس من الخطأ أن يدخل بعض السورة في الأخرى ، ولا أن تختتم الآية بحكيم عليم أو عليم حكيم ، ولكن الخطأ أن تجعل ما ليس فيه ، وأن تختتم آية رحمة بآية عذاب ، أو آية عذاب بآية رحمة » . وكأنما يستعصي على العربي أو البدوي من العرب أن يلفظ كما جاء في القرآن ، فيختار من سورة أخرى محدثاً اضطراباً فكرياً في سياق الآية ! أم هل يظن أصحاب هذا الرأي أن البدوي ليس عنده (حكيم) فيضع (عليم) ، وأي هوى بعد هذا ؟

ثم يعلق البيهقي على قول ابن مسعود رضي الله عنه بقوله : « أما الأخبار التي وردت في إجازة قراءة (غفور رحيم) بدل (عليم حكيم) ، فلأن جميع ذلك مما نزل به الوحي ، فإذا قرأ ذلك في غير موضعه ، فكأنه قرأ آية من سورة ، وآية من سورة أخرى ، فلا يائمه بقراءتها كذلك ، ما لم يختم آية عذاب بآية رحمة ، ولا آية رحمة بآية عذاب »^(٢) .

وكانما كان يصعب على العربي أن يستخدم مفردة مرادفة لما يعرفه في قبيلته ، والمعروف أن كثيراً من الإعجاز اللغوي يتجلى في ذكر مفردة دون مرادفتها ، لكون الأولى مناسبة للسياق ولأن القرآن لا يشتمل على مترادف ، فكل كلمة لها سياق خاص ، كما ذكرنا في كتابينا « جماليات

(١) شرح النووي لمسلم : ١٠٠/٦ ، وراجع تفسير الطبري : ٥٧-٥٩ .

(٢) شعب الإيمان للبيهقي : ٣٧٤/١ ، والمرشد الوجيز لأبي شامة ، ص/٨٩ .

المفردة القرآنية « و » دراسات فنية في القرآن » وللعلماء نظرات عميقة في هذا المجال .

وثمة رأي غريب يجعل فيه صاحبه حديثاً في صحيح مسلم أصلاً لنسخ الأحرف . جاء في الحديث أن حذيفة رضي الله عنه قال : « أخبرني رسول الله ﷺ بما هو كائن إلى أن تقوم الساعة »^(١) .

وقد فهم محمد طاهر بن عبد القادر الكردي إخبار النبي عليه الصلاة والسلام لأمين سره بنسخ الأحرف ، وكأن هذا الأمر من الأسرار ، ولا نظن أن الحديث يتضمن إلا الإخبار عن المنافقين وما يخص مسيرة الدعوة وانتشار الإسلام .

يقول : « وقيل : بناء على ذلك - إنه لا يبعد أن يكون النبي ﷺ قد أسر إلى حذيفة بدعوة عثمان إلى جمع القرآن على حرف واحد ، إذا رأى اختلاف الناس في قراءته ، فكتب حذيفة هذا الأمر حتى جاء وقته »^(٢) ولم يخبر حذيفة بهذا ، بل لا نجده في شرح الحديث .

وقد كان الدكتور فضل حسن عباس والدكتور عبد الصبور شاهين وبعض المعاصرين يرون ببقاء حرف واحد في المصاحف العثمانية ، يقول الدكتور فضل : « والتساؤل هنا أكان عثمان في اختياره الخط الذي كتب عليه المصحف يقصد أن يحتمل الرسم أحرفاً غير الحرف الذي كتب عليه المصحف ؟ أنا لا يبدو لي هذا ، بل الذي يظهر لي أن هذه القراءات الصحيحة التي احتملها اسم المصحف لم تكن من حروف متعددة ، فإننا نرى أن هنالك ألفاظاً احتملها الرسم وهي ليست قرآناً بإجماع ، وهناك ألفاظ خالفت الرسم - وهي قليلة - ومع ذلك فإنهم أجمعوا على قرآنتها ،

(١) مسلم ، الفتن ، ح (٢٨٩١) .

(٢) تاريخ القرآن وغرائب رسمه وحكمه ، ص / ٣٣ .

ولعل في هذا إجابة عن سؤال ناشئ عن هذا القول ، من أين جاءت هذه القراءات التي أجمع المسلمون على صحتها ، إذا كان مصحف عثمان كتب على حرف واحد ؟ ونجيب عن هذا التساؤل : إن الأحرف هي اللغات ، وأما القراءات فهي إما كيفيات في النطق كالمد والقصر والإدغام والإظهار والإمالة ونحو ذلك ، وإما أنواع من التعبير لا تختص بها لغة دون لغة ^(١) .

وبعد أن ذكرنا هؤلاء الأعلام الأفاضل الذين قالوا بنسخ الأحرف الستة ، لا ينبغي التعجل باتهامهم بالجهل أو التقصير ، إنما هي وجهة نظر واجتهاد ، ونختتم هنا بقول ابن حزم رحمه الله : « وأما قول من قال : أبطل الأحرف الستة ، فقد كذب من قال ذلك ، ولو فعل ذلك عثمان أو أراد له خراج عن الإسلام » ^(٢) .

ز - أبعاد الأحرف السبعة :

إن الأمر بالأحرف السبعة وبقائها في المصاحف دلالة على الإعجاز ، فإنه مع هذه الاختلافات وصلنا القرآن الكريم سالماً من التحريف ، دالاً على إعجاز نظمه في كل الوجوه مشتملاً على الجمال الفني محققاً الغاية الشرعية في المأمور به ، وبعد هذا الاختلاف يجرب أي إنسان إقحام كلمة على النص القرآني ، فيجد ابتعاداً عن المطلوب ونقصاً في الجمال الفني .

ويبدو لنا أن القول بالرخصة والتيسير على الأمة خاص بالصحابة ، ويأتي بعد أهمية الإعجاز ، كما يتضح الإعجاز في الإيجاز إذ تلون القراءة

(١) إتيان البرهان : ١٣٥/٢ وهو رأي الشيخ مناع قطان ، ص/ ١٣٣ من مباحث في علوم القرآن .

(٢) الفصل : ٧٧-٧٨ .

يعني التعدد في لفظ واحد ، فالقرآن معجز في كل قراءة ، لأنه لا تناقض
قراءة قراءة أخرى ، فإذا قرئت الآية على وجهين قامت مقام آيتين ،
وكلاهما في انسجام ولا تناقض بينهما .

كما يدل وجود الأحرف السبعة على بلاغة النبي عليه الصلاة والسلام
وعلو فصاحته إذا اكتشف معنى الحرف وطبقه ، فهو إذن يدرك تغير الصيغة
من تقديم وتأخير وإفراد وجمع وحذف وإثبات وإمالة وغير هذا من
القضايا اللغوية .

وثمة فائدة هي تجلية عقيدة ، كانت غامضة على بعض الناس ، كما
نجد في الآية : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ نِعِمَّا وَمُلْكًا كَبِيرًا ﴾ [الإنسان : ٢٠] بضم الميم
وسكون اللام ، وقرئ بفتح الميم وكسر اللام ، فدللت القراءة الأخيرة
على رؤية المؤمنين لله عز وجل في الآخرة^(١) مما ينكره أهل الاعتزال .

وثمة فوائد كثيرة في مجال الأحكام ، كما في الآية الكريمة : ﴿ وَإِنْ
كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا
الْشُّدُوسُ ﴾ [النساء : ١٢] ، وقد قرأ سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه :
« وله أخ أو أخت من أم » ، فتبين بهذه الزيادة أن المراد بالأخوة في هذا
الحكم الأخوة لأم دون الأشقاء ومن كانوا لأب ، وهذا أمر مجمع عليه في
كتب الفقه .

وكذلك في الآية الكريمة حول كفارة اليمين : ﴿ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾
[المائدة : ٨٠] ، وقد جاء في قراءة : « أو تحرير رقبة مؤمنة » ، فتبين بهذه
الزيادة اشتراط الإيمان في الرقيق وعتقهم في كفارة اليمين ، وهذا يؤيد
مذهب الشافعي .

وثمة فائدة تتعين في دفع الوهم عن مفهوم الآية ، ليدفع ما ليس

(١) مناهل العرفان : ١٣٩/١ .

مقصوداً ، كما في الآية الكريمة : ﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ [الجمعة : ٩] قرئ كما أسند إلى عمر رضي الله عنه : « فامضوا إلى ذكر الله » فالأولى يتوهم منها وجوب السرعة في المشي إلى صلاة الجمعة ، لأن السعي فوق المشي لغوياً ، أما القراءة الثانية فهي ترفع هذا التوهم ، لأن المضي ليس يدل على السرعة .

وينبغي أن نوضح بعض القضايا المهمة في خاتمة هذا البحث :

أولها أن القرآن الكريم نزل بلغة قريش ، ولكن القراءات اشتملت على لغات أخرى ، مثل تخفيف الهمز في لغة قريش وتحقيقه في غيرها كما هو ثابت في القرآن ، فليس لنا أن نقول : إن الأحرف لغات اندثرت .

وكل ما جاء بلغة قريش وغيرها هو نص ورد عن النبي عليه الصلاة والسلام ، وكونه مشتملاً على لغات أخرى لا يجعله مستعصياً على القرشي الذي دخلت في لغته لغات أخرى بالاحتكاك والتعايش اللغوي ، ثم إن الاختلاف لم يقسم القرآن إلى أجزاء بحيث تقرأ كل قبيلة جزءاً ، فالكل مطالب بقراءة الكل ، والاختلاف متوزع في شتى الآيات .

وإن الذي كتب في عهده الشريف عليه الصلاة والسلام كان بمكتوب واحد وبمقروء متعدد ، فقد أذن بتعدد القراءة وكلها وحي ، وقصر الكتابة على وجه واحد ، لكن لا نقول مع الزرقاني : « إن المراد بالحرف وجوه في الألفاظ لا محالة ، بدليل أن الخلاف الذي صورته لنا الروايات المذكورة كان دائراً حول قراءة الألفاظ لا تفسير المعاني »^(١) .

وذلك مردود في رأينا لأن أي مساس باللفظ هو تغيير في المعنى ، وإلا من أين جاءت نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني (٤٧١ هـ) ، وهل نظن أن كلمة ﴿ وَمَلَكًا كَبِيرًا ﴾ [الإنسان : ٢٠] بمعنى « ملكاً كبيراً » ،

(١) متاهل العرفان : ١٤٥/١ .

ولا نظن أيضاً أن دلالة ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة : ٨] تطابق « فامضوا » والشواهد كثيرة .

وإنما يبدو أن الشيخ الزرقاني خاف القول بالتناقض وليس موجوداً في التعدد ، لأنه ليس تعدد تضاد ، وعلى هذا نبه ابن قتيبة قديماً رحمه الله فقال : « الاختلاف نوعان : اختلاف تغاير ، واختلاف تضاد ، فاختلاف التضاد لا يجوز ، ولست واجده - بحمد الله - في شيء من القرآن ، إلا في الأمر والنهي من الناسخ والمنسوخ ، واختلاف التغاير جائز ، وذلك مثل قوله : ﴿وَأَذْكُرْ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف : ٤٥] ، أي بعد حين ، وبعد أمة : أي بعد نسيان له ، والمعنيان جميعاً ، وإن اختلفا صحيحان ، لأنه ذكر أمر يوسف بعد حين ، وبعد نسيان له ، فأنزل الله على لسان نبيه ﷺ بالمعنيين جميعاً في غرضين ^(١) .

وثمة أمر بالغ الأهمية ، إذ يجب أن نتذكر دائماً اقتران الرخصة بالإعجاز ، فإذا وقفنا عند الرخصة ورددنا أقوال السلف بقينا نقرر شيئاً ماضياً لا علاقة له بعصرنا ، لأن الرخصة للوافدين على الإسلام أيام البعثة الشريفة ، ويجب ألا نركز على صعوبة النطق بغير لغة القارئ ، فالآن انتفت لهجات العرب ، ونحن اليوم نعيش الفصحى الواحدة بفضل القرآن الكريم والسنة الشريفة .

وصار بعيداً عن المنطق أن نسوّج للآخرين من غير المسلمين أنه صعب على بعض العرب لفظة (فتبثوا) فقرئت (فتبينوا) ، وكلها أحرف عربية ، ولو كانت صعبة حقاً ، لتدرب على القراءة الواحدة وأتقنها إذعائاً لأمر الوحي ، وكيف يصعب على العربي لفظ « لأماناتهم » بالجمع حتى يسمح الإله بنطق الأفراد « لأمانتهم » ألا يعرف لكل كلمة مفردة جمعاً ؟

(١) تأويل مشكل القرآن ، ص/ ٣١ .

كما لا يصح المبالغة بمواءمة الواقع اللغوي المتنوع ، حتى لا يتشبث المغرضون بأن النص القرآني وافق الواقع ، فيعلون من شأن الواقع حتى يقضوا على النص ، ألا يكفي أنهم فهموا أسباب النزول والنسخ سبق الواقع على الوحي .

فلا نريد أن يفهم غير المسلم اليوم أو الذي تنصل من الإسلام أن عربياً قرأ مخالفاً النص ، فرخص له النبي عليه الصلاة والسلام ، وفي رأينا أن البداية منه ﷺ يقرأ بتنوع ويأخذ كل واحد ما يناسبه ، ونصل من هذا إلى أن الأحرف وتجلياتها في اختلاف القراءات وحي ، وليس لنا أن نقيس ، فلا يجوز أن نفرد ما هو جمع ، ولا نقدم ما هو مؤخر ، ولا نزيد حرف جر ولا غير هذا من وجوه عامة لها تطبيق خاص ثابت .

وإذا كان الأمر رخصة مقيدة بزمان ومكان ، فلا عبرة فيما يصنعه بعض القراء اليوم من الاعتزاز بالتعدد وقراءة الآية على أكثر من وجه كسباً لثناء المتلقي ، لأن هذا الاختلاف كان رحمة خاصة ، وما دمنا على سند قراءة واحدة فلا بأس ، بل إن بعضهم يبحث عن قراءات أخرى حتى تسمع بأن فلاناً يقرأ على خمسين قراءة ، فنوهم الغرب بأن عندنا خمسين رواية للقرآن أو خمسين قرآناً !

بل إننا إذا قرأنا قراءة واحدة نكون قد اتبعنا الضرورة العصرية ، كما قرئ بالتعدد للضرورة في أيام السلف ، فقد يظهر التعدد اليوم شكلاً من التلهي والانشغال بشكليات بعيداً عن الخشوع والعمل بالمعاني ، وكثيراً ما تجد قراء لا يعلمون الكثير من التفسير ، فالقصد هو الخشوع الذي يعني الإذعان والعمل ، قال عز وجل : ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [الحشر : ٢١] .

* * *

الفصل الثالث عشر

علم القراءات

إن القراءات تجليات الأحرف السبعة التي نطقت بها الأحاديث الشريفة ، وهي عبارة عن تعدد في الأداء ، ولا نقول خلاف في الأداء ، لكي نستبق تهمة التناقض ، إذ القراءة أداء شفوي سجل في الأذهان عن النبي ﷺ .

وههنا نمهد بالتعريف وندلف بعدئذ إلى مفهوم القراءات وأنواعها ونذب عن الكتاب الأعظم ما تلهج به ألسنة المعارضين .

أ- مفهوم القراءة :

وقد ورد في تعريف القراءات أنها : « علم بكيفيات أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة ، والمقرئ : العالم بها رواها مشافهة ، فلو حفظ « التيسير » مثلاً ، ليس له أن يقرئ بما فيه ، إن لم يشافهه مَنْ شُؤِفَ به مسلسلاً ، لأن في القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسمع والمشافهة »^(١).

ثم إن علامة القراءات ابن الجزري رضي الله عنه وضع شروطاً للقراءة المقبولة ، لم تخرج عن تطبيق ما كان عليه القراء قبله ولم يخالفه من جاء بعده ، فهو إذن لم يقعد ولم يقنن قانوناً ، بل اكتشفه ، كما اكتشفت البحور الشعرية وحددت بما لم يخالفه ما كان عليه الشعراء .

قال ابن الجزري في الشروط الثلاثة : « كل قراءة وافقت العربية ولو

(١) منجد المقرئين ، ابن الجزري ، ص/ ٣ .

بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً ، وصحّ سندها ،
فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ، ولا يحلّ إنكارها ، بل هي من
الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ، ووجب على الناس قبولها ، سواء
كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة ، أم عن غيرهم من الأئمة
المقبولين » .

فالشروط ثلاثة متكاملة : الفصاحة ، الرسم ، السند ، ثم قال :
« ومتى اختلّ ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها : ضعيفة أو شاذة أو
باطلة ، سواء كانت عن السبعة أم عن أكبر منهم ، وهذا هو الصحيح
عند أئمة التحقيق من السلف والخلف »^(١) .

نفهم من هذا التعريف أن القراءة علم منوط بالنقل الثابت برواية
صحيحة عن النبي ﷺ ، فهو القارئ الأول ، ويبدو لنا أن السند ألزم هذه
الشروط ، خصوصاً أن القراءة قرينة المشافهة ، ثم إن القراءة المرفوضة
توصم بالشذوذ أو البطلان أو الضعف تبعاً لدرجة السند من الضعف أو
وهائه .

ولكن ليس يُكتفى بصحة السند لقبول القراءة ، وإن كانت تعني رواية
العدل الضابط حيث الخلق والعقل عن مثله إلى أن تصل إلى النبي ﷺ ،
بل اشترطوا أيضاً أن تكون القراءة مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين
من المختصين بعلم القراءة وألا تكون معدودة عندهم من الغلط والشذوذ
ولو عند واحد من الأئمة .

كما يُفهم من هذا التعريف أن هذه القراءات هي بعض من الحروف
السبعة ، أي بقي منها ما وافق رسم المصحف العثماني ، ولا دليل على

(١) النشر ، لابن الجزري : ١٣/١ .

كلامهم هذا كما لا دليل للإمام الطبري في أن هذه القراءات كلها حرف واحد ، فإذا كان المخالف للرسم ضعيفاً فهو ليس من الأحرف المتواترة قطعاً ، وكم من موافقة للرسم مع ضعف السند .

إذن فالذي تركه عثمان رضي الله عنه قراءات ضعيفة وليس شيئاً من الأحرف ، لهذا لا نذهب مع الدكتور محمد الصباغ الذي نقل كلام أبي شامة وقال : « ثبت بهذا أن هذه القراءات التي نقرؤها هي بعض من الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن ، استعملت لموافقتها المصحف الذي اجتمعت عليه الأمة ، وترك ما سواها من الحروف السبعة لمخالفتها لمرسوم خط المصحف ، إذ ليس بواجب علينا القراءة بجميع الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن ، وقد أباح النبي ﷺ لنا القراءة ببعضها دون بعض لقوله تعالى : ﴿ فَاقْرَءُوا مَا يَسَّرَ مِنْهُ ﴾ [المزمل : ٢٠] ، فصارت هذه القراءة المستعملة في وقتنا هذا هي التي تيسرت لنا بسبب ما رواه سلف الأمة رضوان الله عليهم من جمع الناس على هذا المصحف ، لقطع ما وقع بين الناس من الاختلاف وتكفير بعضهم لبعض »^(١) .

إن دعوى إبطال الأحرف الستة خطيرة جداً ، لأنها تخلّ في نظر الآخرين بحفظ الله لكتابه كما تعهد : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر : ٩] . وتبين تطاول المخلوق على الخالق ، وتنفي عن القرآن القدسية والتوثيق ، وتجعله مجالاً للشك في كل عصر .

لذلك صرنا نقرأ في أحد الكتب أفضلية النصارى على المسلمين ، بأن : « صحابة المسيح حفظوا الإنجيل بأربعة نصوص أو بأربع شهادات ، فكانوا أوفى من أصحاب محمد الذين أتلفوا ستة نصوص ،

(١) المرشد الوجيز ، ص/ ١٤٠-١٤٢ ، ولمحات في علوم القرآن ، د . محمد الصباغ ، ص/ ١٧٣ . وهو رأي مكي في الإبانة : ص/ ٢-٣ .

واحتفظوا بنص واحد ، وإن الآية : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر : ٩] تنطبق على المسيحيين أكثر من المسلمين ^(١) .

ويستنبط من التعريف اشتراط المشافهة والسماع ، أي الأخذ عن الشيوخ مسلسلاً إلى النبي عليه الصلاة والسلام ، وهذا بخلاف رواية الحديث ، فالطالب في علم الحديث قد يكتفي بمجرد السماع من الشيخ ، أما القراءات فالمعول فيها على قراءة التلميذ على شيخه ، حتى يتبين للشيخ إتقان تلميذه وحسن أدائه .

وهذا - في رأينا - سبب صغر حلقات القراءة في المساجد اليوم ، رغم ما قيل عن المثات لقدامى القراء ، فالقراءة تحتاج إلى تفاعل الطرفين : الشيخ والتلميذ ، وكأنهما في مخبر لغوي معاصر ، فثمة قراءة وتكرار لقضايا دقيقة صوتية ، وعلم اللغة في الكتب شيء وفي المخابر اللغوية شيء آخر ، وهذا العلم على أية حال على اتصال بعلم الصوتيات اليوم ، وعلى هذا يرجح أن يكون الحاصل في القراءة أقل حجماً من الحديث الذي تجوز فيه الرواية بالمعنى .

والجدير بالذكر إمكان تطبيق منهج القراءة في التعليم الجامعي اليوم ، فلا تقتصر المحاضرة المثلى على السرد والتوصيل ، فلا بد من تأثير وتأثر وفعل وتفاعل .

ونقف في التعريف عند عبارة « ماوافق أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً » ، ومعناها أن تكون القراءة ثابتة في مصحف دون آخر ، مثل الآية الكريمة : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ﴾ [البقرة : ١١٦] . بغير واو وهي قراءة ابن عامر ، والآية : ﴿ وَيَالْزُّيْرِ وَيَالْكِتَبِ الْمُنِيرِ ﴾ [فاطر : ٢٥] بزيادة

(١) مدخل إلى الحوار الإسلامي المسيحي ، ص/ ١٤٠-١٤١ كما عند الدكتور فضل : ٢١٣-٢١٢/٢ .

الباء في الاسمين كما هو موجود في المصحف الشامي ، وقراءة ابن كثير للآية : ﴿ وَجَنَّتْ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ [التوبة : ٧٢] بزيادة (من) كما هو ثابت في المصحف المكي .

وقوله : « ولو احتمالاً » أي يكفي في القراءة أن توافق رسم المصحف ، ولو كانت هذه الموافقة غير صريحة ، مثل الآية : ﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ [الفاتحة : ٣] بحذف الألف في كل المصاحف (ملك) ، فقراءة حذف الألف تحتمله تحقيقاً كما كتب « مَلِكِ النَّاسِ » [الناس : ٢] وقراءة الألف تحتمله تقديراً كما في الآية : ﴿ مَلِكِ الْمَلَكِ ﴾ [آل عمران : ٢٦] ، فتكون الألف محذوفة اختصاراً .

أما الموافقة الصريحة فكثيرة ، مثل الآية الكريمة : ﴿ وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا ﴾ [البقرة : ٢٥٩] فإنما كتبت في المصحف بغير نقط ، وهكذا توافق قراءة (ننشزها) بالراء والزاي .

وتبدو علاقة القرآن بالقراءة علاقة أصل بأداء ، ويرى بعضهم أنه ، وعلى الرغم من تداخل القرآن بالقراءات ووجود ارتباط وثيق بينهما ، فهما ليسا متداخلين تماماً ، وليست القراءة كل القرآن ، وكأن الذي يقرأ على وجه واحد ليس قراءة ، وهكذا جعلوا الاختلاف بين القرآن والقراءة حقيقة واقعة على سبيل المبالغة .

ولعل مستندهم مقولة الإمام الزركشي : « إذ هما حقيقتان متغايرتان ، فما القرآن إلا التركيب واللفظ ، وما القراءة إلا اللفظ ونطقه ، والفرق بين هذا وذاك واضح بين ، فالقرآن هو كل ذلك النص الموحى به إلى محمد ﷺ ، والقراءات هي تلك الوجوه اللغوية والصوتية المباح قراءة القرآن بها في بعض ألفاظه تيسيراً وتخفيفاً ، فإذا تناولنا آية من القرآن - وهي قرآن بعلاقة الجزئية فإن حديثنا عن القراءة - إن كان فيها اختلاف

ينصب على بعض اللفظ فيها نقط ، لأن القراءات في واقعها لم تتناول الآية ككل ، بل تناولت جزءاً مما تركبت منه الآية «^(١) » وأما نص الآية ككل فهو القرآن «^(٢) » .

ولذلك استطاع أن يعقب الدكتور إبراهيم الإياري على قول الزركشي قائلاً : « وأما تواترها عن النبي ﷺ ففيه نظر » .

فإن هذا الكلام يوهم أن القراءة ليست وحياً ، فيقال له أيضاً : إنه ليست القراءات كيفية نطق هناك مثلاً الحذف والإثبات والمترادف ، يقول الدكتور محمد سالم محيسن : « ولكني أرى أن الزركشي - مع جلالة قدره - قد جانبه الصواب في ذلك ، وأرى أن كلاً من القرآن والقراءات حقيقتان بمعنى واحد ، يتضح ذلك بجلاء من تعريف كل منهما ، ومن الأحاديث الصحيحة الواردة في نزول القراءات «^(٣) » .

ويوضح الدكتور فضل حسن عباس قائلاً : « إن كان الزركشي رحمه الله قصد من قوله : (إن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان) جميع القراءات الواردة ، المتواترة منها وغير المتواترة ، الموافقة لخط المصحف والمخالفة له ، فإن قوله صحيح ، وذلك أنا لا نقول بقرآنية ما لم يثبت متواتراً من القراءات ، لأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر ، أما القراءات الأخرى المنقولة بأخبار الآحاد ، فهي مغايرة للقرآن ، لأننا لا نقطع بكونها قرآناً .

إما إن عني بقوله هذا القراءات المتواترة ، فقوله فيه نظر ، وذلك أن القراءات المتواترة هي وحي منزل من عند الله تعالى ، كما أن القرآن وحي

(١) البرهان : ٣٩٦ / ١ .

(٢) تاريخ القرآن ، ص / ١٤٨ .

(٣) في رحاب القرن ، د . محمد سالم محيسن ، ص / ٢٠٩ .

منزل من عند الله تعالى ، فإن الوحي نزل بكل وجه من الأوجه المتواترة التي يُقرأ عليها القرآن الكريم ، فكما أن الوحي نزل بقراءة « ننشرها » وهي من القرآن دون شك ، فقد نزل كذلك بقراءة « ننشرها » وهي من القرآن أيضاً ، فكل قراءة من القراءات المتواترة سدت مسدّ آية ، كما أن القرآن المقروء بأي قراءة من القراءات المتواترة ، هي الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز » (١) .

إذن فالقراءات المقبولة ما ثبت في المصاحف العثمانية موافقاً للرسم والعربية مشتملاً على تواتر السند وليس يُكتفى بالصحة وحدها ، فلعلها أحادية ، هذه القراءة ينبغي ألا تدل بالتعدد على التضاد ، وهذا يلتقي بتبنيهِ ابن قتيبة رحمة الله إلى أن الأحرف اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد .

فمجموع القراءتين لكلمة واحدة هو قرآن علمنا انتفائه من التناقض ، ونقرأ مثلاً الآية الكريمة : ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ ﴾ [التوبة : ١٢٨] فهي بضم الفاء قراءة هشام وحمزة والكسائي وخلف وتعني أنه واحد من العرب حثاً على القرابة وصلة الرحم ، وبفتح الفاء أي من فضلكم وهي قراءة البقية .

وقال عز وجل : ﴿ بَلْ عَجَّبْتَ وَاسْتَخَرُونَ ﴾ [الصافات : ١٢] ، ووقف الإمام الطبري عند قراءة الضم والفتح وهما متواتران ، وقراءة الضم لحمزة والكسائي وخلف والبقية بالفتح .

وقال : « فإن قال قائل : وكيف يكون القارئ مصيباً بهما مع اختلاف معنيهما ؟ قيل : إنهما وإن اختلف معنيهما ، فكل واحد من معنيهما ، صحيح : قد عجب محمد ﷺ مما أعطاه الله من الفضل ، وسخر منه أهل الشرك بالله ، وقد عجب ربنا من عظيم ما قاله المشركون في الله ، وسخر

(١) إتيان البرهان ، د . فضل : ١٤٠/٢ - ١٤١ .

المشركون بما قالوه ، فإن قال : أكان التنزيل بإحدهما أو بكليتهما ؟
 قيل : التنزيل بكليتهما ، فإن قال : وكيف يكون تنزيل حرف مرتين ؟
 قيل : إنه لم ينزل مرتين ، إنما أنزل مرة ، ولكنه أمره ﷺ أن يقرأ
 بالقراءتين كليتهما ^(١) .

وقد ادعى جولدزيهر وجود التناقض في القراءات ، واحتج بالآية
 الكريمة : ﴿ غُلِبَتِ الرُّومُ ﴾ [الروم : ٢] وهي بيناء الفعل للفاعل
 (يغلبون) وللمجهول (يُغلبون) ، وههنا لا يجمع بين القراءتين لتناقض
 الخبر التاريخي ، فالقراءة الأولى مغلوبون ثم غالبون ، والثانية : غالبون
 ثم مغلوبون ، وهذا تناقض .

والصحيح أن القراءة الثانية ليست متواترة ، فلا يقال بقرآنتها ، فهي
 خارج نطاق البحث ، ويقول الدكتور فضل حسن عباس : « مع كون
 القراءة من الشواذ ، فيمكن تخريجها على أن القراءة الأولى الصحيحة
 تتحدث عما كان بين الروم وبين الفرس ، حيث غلب الفرس أولاً ، ثم
 غلب الروم بعد ذلك ، أما القراءة الثانية فإنها تتحدث في جزئها الأول عن
 غلبة الروم للفرس ، وفي جزئها الثاني عن غلبة المسلمين للروم ، فأين
 التناقض إنه لا تناقض مع كون القراءة من الشواذ » ^(٢) .

ومطلب تواتر القراءات ضروري جداً ، لا غنى عنه من تيقن القارئ
 من المعنى المطلوب ، فالآية « مالك يوم الدين » فيها قراءة متواترة أخرى
 بلفظ (مَلِك) ولو كانت الأخيرة آحادية لاضطرب القارئ في تيقنه من
 إصابة المعنى المطلوب ، وما دامت القراءتان متواترتين قرأ بأي منهما
 راضياً .

(١) تفسير الطبري : ٢٣/٢٩ .

(٢) إتيقان البرهان : ٢٠٢/٢ وراجع مذاهب التفسير الإسلامي ، ص/٥٧ .

ولا يصح أن نعدد الكثير من القراء والقراءات وبعد هذا نشكك في تواتر القراءات السبع بأنها لا تخلو من شواذ ، مع كونها مشهورة ، هذا ما وجدته عند الشيخ مناع قطان ، بل إن الشيخ محمد أبو زهرة يحتاج بكلام المرحوم الأديب الرافعي وكأنه شيخ القراء ، قال الرافعي : « لا تخلو إحدى القراءات من شواذ حتى السبع المشهورة ، فإن فيها من ذلك أشياء »^(١) وهكذا العبارة عند مناع قطان من غير برهان أو تعليق أو شواهد شاذة .

ب - نقض أباطيل :

إن منشأ القراءات هو منشأ القرآن نفسه ، كل هذا وحي ، ليس في الأمر اجتهاد وقياس ، ولكن مع هذا يخطر ببال أحد المعاصرين سبب لنشوء القراءات ، يقول الدكتور عبد السلام كفاقي : « هناك سبب قوي لظهور القراءات أن مصحف عثمان كتب بغير نقط ولا شكل ، وظل كذلك حتى عصر عبد الملك بن مروان (٨٦ هـ) حين قام الحجاج بن يوسف الثقفي بالإشراف على نقط القرآن »^(٢) .

وهو رأي قد يدل من الباحث على قلة اطلاع في كتاب مدرسي ، ويبدو أنه مستفاد من حاقد متجاهل ونعني جولدزيهر ، إذ قال : « وترجع نشأة قسم كبير من هذه الاختلافات إلى خصوصية الخط العربي الذي يقدم هيكله المرسوم مقادير صوتية مختلفة ، تبعاً لاختلاف النقط الموضوعة فوق الهيكل أو تحته ، وعدد تلك النقاط ، بل كذلك في حال تساوي

(١) راجع : مباحث في علوم القرآن ، مناع قطان ، ص/ ١٧٢ ، والمعجزة الكبرى ، محمد أبو زهرة ، ص/ ٤٦ ، وإعجاز القرآن والبلاغة النبوية ، للرافعي ، ص/ ١٣٠ .

(٢) محاضرات في علوم القرآن ، كفاقي ، ص/ ١٠٧ .

المقادير الصوتية ، يدعو اختلاف الحركات الذي لا يوجد في الكتابة العربية الأصلية ما يحدده إلا اختلاف مواقع الإعراب للكلمة ، وهذا إلى اختلاف دلالتها ، وإذن فاختلاف تحليلية الهيكل - الرسم بالنقط أو اختلاف الحركات في المحصول الموحد القالب من الحروف الصامتة كانا هما السبب الأول في نشأة حركة اختلاف القراءات في نص لم يكن منقوطة أصلاً ، أو لم تتحرر الدقة في نقطه وتحريكه «^(١) .

ويشاركه آرثر جفري قائلاً : « لكل قارئ اختيار في الحروف وكذلك في الشكل »^(٢) .

وهذه المقولة المعوجة تفيد أن القراءة عبارة عن عمل شخصي مصدره القراء المسلمون ، وكان ناتجاً عن اضطرار ، فهو بمنظوره تصرف فردي بعيداً عن المشافهة النبوية التالية لتوجيهات الوحي ، وبعيداً عن حفظ القراءات في الصدور ، كل هذا يضرب عرض الحائط بوقائع وبراهين مؤكدة لتواتر القراءة ودلالاتها القطعية .

وهذا الكلام ليس يقتصر على جولدزيهر وجفري ، فهذا بروكلمان يقول : « فتحت الكتابة التي لم تكن قد وصلت بعد إلى درجة الكمال مجالاً لبعض الاختلافات في القراءة ، لا سيما إذ كانت غير كاملة النقط ، ولا مشتملة على رسوم الحركات ، فاشتغل القراء على هذا الأساس بتصحيح القراءات واختلافاتها »^(٣) .

بل كانت المصاحف غير منقوطة ، خلافاً لقوله غير كاملة النقط ، ومثله في الرأي المستشرق نولدكه صاحب « تاريخ القرآن » الذي لُقّب

(١) مذاهب التفسير الإسلامي ، ص/٧ .

(٢) مقدمة كتاب المصاحف ، ص/٧ .

(٣) تاريخ الأدب العربي ، كارل بروكلمان تر : عبد الحليم نجار : ١٣٤/١ .

جولدزيهر بـ « زعيمنا الكبير » ووصف كتابه المسموم بأنه أصيل وبكر .

ثم تسربت هذه الفكرة المريضة بالعدوى إلى بعض باحثينا مثل المؤرخ فيليب حتي وصابر طعيمة^(١) والدكتور جواد علي والدكتور عبد المتعال الصعيدي الذي نشر مقالاً بعنوان « سبب مجهول من أسباب اختلاف القراءات » في مجلة الرسالة ١٩٤٢^(٢) ، فكان جولدزيهر في ظنهم أعلم من العلماء وتطبيق الأمة على مدى مئات السنوات منذ فجر البعثة النبوية .

ونظر بعض الدارسين إلى إشارة الإمام البيضاوي إلى اختلاف القراءة في الآية ﴿ وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ [البقرة : ٢٧١] ، فقال : « فإن فعل (يكفر) ضمير الغائب ، يمكن أن يقرأ (تكفر) ضمير المتكلم ، أو (تكفر) ضمير الغائبة ، لأن الياء والنون والتاء تتشابه خطأ في بداية الكلمة »^(٣) .

وعزا إلى الإمام البيضاوي وابن مجاهد حتى يظن القارئ أن هذين العلمين يقرآن بالاختلاف في القراءة للاختلاف الناتج عن عدم التنقيط ، مع أن البيضاوي فسر الإعراب بعد إقراره بالاختلاف المستند إلى أئمة القراء ، فهذا تحريف أو غلط غير مقصود ، فلا ينسب إليه علة التشابه الخطي ، وإلا قيل : إن الصحابي كان يجرب القراءة كما يهوى وهذا باطل .

(١) راجع الجمع الصوتي د . لييب السعيد ، ص/١٦٠ حاشية ، وانظر : طريقة التحليل ، ص/٣١-٣٢ .

(٢) راجع المفصل في تاريخ العرب ، جواد علي : ٦١٣/٨ ، وتاريخ العرب ، فيليب حتي : ١٧٠/١ ، ومقال : « سبب مجهول من أسباب اختلاف القراءات » مجلة الرسالة ، العدد/٤٨٨ نوفمبر ١٩٤٢ . وهذا القرآن ، صابر طعيمة ، ص/٧١ .

(٣) طريقة التحليل البلاغي ، ص/٣٢ .

قال الإمام البيضاوي : « قرأ ابن عامر وعاصم في رواية حفص بالياء ، أي : والله يكفر أو الإخفاء ، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية ابن عياش ويعقوب بالنون مرفوعاً ، على أنه جملة فعلية مبتدأة ، أو اسمية معطوفة على ما بعد الفاء ، أي : ونحن نكفر ، وقرأ نافع وحمزة والكسائي به مجزوماً على محل الفاء وما بعده ، وقرئ بالتاء مرفوعاً ومجزوماً ، والفعل للصدقات »^(١) .

ولكن قبل أن نفصل الرد على هؤلاء من مستشرقين ومستغربين ، لا بد أن نذكر آسفين السبب الوارد على لسان ابن أبي هاشم (٣٤٩ هـ) قال : « إن السبب في اختلاف القراءات السبع وغيرها ، أن الجهات التي وجهت إليها المصاحف ، كان بها من الصحابة من حمل عنه أهل تلك الجهة ، وكانت المصاحف خالية من النقط والتشكيل ، فثبت أهل كل ناحية على ما كانوا تلقوه سماعاً عن الصحابة ، بشرط موافقة الخط ، وتركوا ما يخالف الخط امتثالاً لأمر عثمان ، الذي وافقه عليه الصحابة لما رأوا في ذلك من الاحتياط للقرآن ، فمن ثم نشأ الاختلاف بين قراء الأمصار ، مع كونهم متمسكين بحرف واحد من السبعة »^(٢) .

ولعلنا نعذر ابن أبي هاشم في سوء الفهم أو نحيل على سوء النقل عنه ولا ننظر أن هؤلاء الحاقدين اطلعوا على كلام ابن أبي هاشم ، ولكنهم بالطبع اطلعوا على المشهور من شواذ ابن شنبوذ الذي سنذكره بعد صفحات ، وكان هذا يرى أن ما وافق خط المصحف صحت القراءة به متى صح لغوياً بقطع النظر عن الرواية ، وكان وجوده ظاهرة مرضية عادة

(١) أنوار التنزيل : ١/ ١٤٠-١٤١ ، والسبعة في القراءات ، ابن مجاهد ، ط/ ٢ ، ص/ ١٦٤-١٦٦ .

(٢) التبيان ، الشيخ طاهر الجزائري ، ص/ ١١٧ .

يتبعها هؤلاء وأمثالهم ، ولكنه استتيب ورجع عن غيه ، وهؤلاء ما يزالون يحاولون إضلال المسلمين .

ولكن غاب عن ذهن هؤلاء أن المعول عليه في القراءة هي التلقي بالمشافهة ، كما نقل الصحابة العدول الضابطون بأسانيد متينة عن النبي ﷺ ، ونقل عنهم التابعون بحفظ وإتقان ، ولم يكن المعول عليه كتابة المصحف التي لم تكن إلا في التوثيق .

وهذا ما نشهده اليوم من التلقي الشفاهي في حلقات الشيوخ القراء ، وقديماً وُصف الصحابة رضي الله عنهم بأنهم : « أناجيلهم في صدورهم » على وجه الخصوص من بين الأمم .

وفي هذا يقول شيخنا الفاضل الدكتور نور الدين عتر : « لم يقبل أحد القرآن ، إلا موافقاً للمتلقى عن النبي ﷺ ، كما أنكر الصحابي قراءة لم يسمعها من النبي ﷺ ، وهكذا كان من شروط القراءة التلقي بالأسانيد »^(١) .

وهذا جهل من المستشرق ومن تبعه ، جهل واضح بمصطلح الحديث وشروط قبول الرواية الصحيحة ، حيث العدالة والضبط والسلامة من الشذوذ والعلة ، فلا يمكن قبول قراءة يتفرد بها القارئ ، وإذا كانت صحة السند وحديثاتها مطلوبة في حديث الصادق الأمين ﷺ ، فهي مطلوبة من باب أولى في نقل كلام رب العالمين .

إن ما ذكره هؤلاء يخالف صريح التاريخ والواقع ، بل يدل على استخفاف بالقارئ ، إذ يلزم من مقولتهم أن يظل القرآن سنوات طويلة ، لا تُعرف كيفية نطقه ، حتى العصر الأموي ، حيث يأمر الحجاج بنقطة

(١) علوم القرآن الكريم ، د . نور الدين عتر ، ص / ١٥١ .

وتشكيله ، فهذا يعني أن العبادات كلها كانت معطلة .

وواقعنا الإسلامي على مر التاريخ يتصف بإجماع الأمة على أن الإنسان لم يبدل من القرآن أي تبديل في أدائه ، وماذا تساوي هذه الأقاويل والتخرصات بإزاء حجة الإجماع وميزان العقل ، قال أبو حيان التوحيدي (٤٠٠هـ) : « والأمة المجتمعة حجة على من شذ عنها »^(١) وهي لا تجتمع على ضلالة كما علمها الهدي النبوي .

ولو صح أن الاعتماد كان على رسم المصحف وحده في أداء القرآن ، لما كان ثمة جدوى من الرحلة في مشارق الأرض ومغاربها مع ما نعرف من صعوبة السفر حينذاك ، لأجل السماع من الشيخ ومشافهته ، وهي رحلات مباركة سجلها التاريخ ، وكانت هناك إجازات في القراءة وأخبار وتراجم للقراء ، وهذه سُنَّة مستمرة في أيامنا هذه والحمد لله .

لم يكن ثمة تصرف فردي كما يسمح الخط ، ولو كان هذا لفاضت القراءات عن السبع أو العشر على حد قول الدكتور نور الدين عتر ، ويمكن نقد هذه المقولة بالتطبيق وهو أكبر برهان على الكذب ، إذ اعترف هذا الزعيم « جولدزيهر » بقراءات سمح بها الخط ، لكنها تعدّ عند العلماء قراءات منكرة ، فالأمر توقيف قائم على المتلقي ، لا توفيق في تجربة النقط والتشكيل .

قال عز وجل : ﴿ وَادَّئِ الْأَعْرَافَ رَجُلًا لَا يَعْرِفُوهُمْ بَسْمَتُهُمْ قَالُوا مَا أَغْنَىٰ عَنْكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ ﴾ [الأعراف : ٤٨] ، فالكلمة الأخيرة كانت تكتب على الشكل الآتي (تستكبرون) ومع هذا أنكر العلماء قراءة يحتملها الرسم وهي « تستكثرون »^(٢) .

(١) البصائر والذخائر ، للتوحيدي : ٥١٥/١ .

(٢) هذان الشاهدان تعليق من الدكتور عبد الحليم النجار على جولدزيهر ، ص/٩ .

وقال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَتْ أَسْتَفْقَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَيِّهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ ﴾ [التوبة : ١١٤] ، والكلمة الأخيرة كانت تكتب (إياه) ، ومع هذا أنكروا قراءة حماد التي تحتل الرسم وهي (أباه) ، ولو كان الخط عمدة القراءة لقبل هذا المرفوض ، بل العمدة صحة القراءة ، كما أن نقلاً شخصياً فردياً دالاً على اجتهاد لا يمكن أن يؤثر في تحويل قبيلة أو بلد عن القراءة الصحيحة ، كما لا يؤثر رسم المصحف في هذا التحويل .

ونذكر شواهد أخرى تدل على بطلان هذا الزعم ، منها الآية الكريمة : ﴿ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ يَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ يُبْدُونَهَا وَيُخْفُونَ كَثِيرًا ﴾ [الأنعام : ٩١] . قرأ أبو عمرو وابن كثير « يجعلونه » و « يبديونها » و « يخفون » بالغية وقرأ سائر القراء على الخطاب^(١) .

هكذا بحسب ما ورد فاحتمله الرسم ، بعد أن تلقاه الناس بالسمع والمشاهدة ولكن « القراء يتفقون في بعض مواضع القرآن على ياء أو تاء ، ثم يتفقون في مواضع أخرى مماثلة على أحد هذين الحرفين » فالقراءة غير مستنبطة من النقط والتشكيل .

ونقرأ قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ ﴾ [المائدة : ١٨] ، فرسم كلمة أبناء في المصحف على الشكل التالي (ابتؤا) فإن هذا الخط الذي يحتاج به هؤلاء بعد النقط والتشكيل لا يطابق القراءة المسموعة وهي كلمة أبناء .

بل ثمة قراءات محتملة كثيرة ، ولكن لا يقرأ بها ، مع أن رسم المصحف يوافقها ، وأن اللغة العربية تجيزها ، فلم تفقد من شروط

(١) غرائب القرآن ، الحسن النيسابوري : ١٥٥/٧ وراجع مصحف القراءات العشر فهد الخاروف ، ص/١٣٩ .

القراءة المقبولة إلا السند وهو الأقوى في الشروط ، وقد ذكر الأستاذ عبد الفتاح شلبي إسماعيل عدداً طيباً من هذه الشواهد^(١) .

فالمعروف لغوياً أن الفعل خِطَف مضارعه يَخْطِف ويقال أيضاً : خَطَفَ يَخْطِف ، ولم يقرأ القراء مع جواز الأمر إلا يَخْطِف و خِطَف كما في قوله عز وجل : ﴿ يَكَاذِبُ الْبَرُّ يُخْطِفُ أَبْصَرَهُمْ ﴾ [البقرة : ٢٠] ، وقوله : ﴿ فَكَانَ خَرّاً مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ ﴾ [الحج : ٣١] ، وقال أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) « ولا نعلم أحداً قرأ الأخرى »^(٢) .

وقد أجمع القراء الأربعة عشر على ضم الميم في كلمة « مُكث » من قوله عز وجل : ﴿ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ ﴾ [الإسراء : ١٠٦] ، مع أن اللغة العربية تجيز مكث بالفتح ومُكث بالضم ومِكث بالكسر^(٣) ، وهي في رسم المصحف (مكث) لا شكل ولا نقط .

والمعروف كما في كل الروايات أن تجريد المصحف العثمانية من الشكل والنقط فسح المجال لاستيعاب الأحرف السبعة وتجليها في القراءات المروية عن النبي ﷺ ، لا أن التجريد هو الذي أنشأ هذه القراءات على عكس القضية^(٤) كما عند جولدزيهر وزبانته ، وهذا يعني عند النظر الموضوعي أن الرسم ليس سبباً لظهور القراءات ، ويعني أن ثمة كتابة عربية قبل نسخ عثمان رضي الله عنه ، كانت منقوطة مشكولة وسنوضح هذا .

(١) رسم المصحف والاحتجاج به في القراءات ، ص/٣٣-٤٢ .

(٢) الحجة في القراءات ، ص/٢٤٧ .

(٣) انظر البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي : ٨٨/٦ .

(٤) راجع دراسات قرآنية ، د . زرزور ص/٢٠٣ ، وعلوم القرآن ، د . عتر ، ص/١٥٣ .

ج- القراءات والنحاة :

نزل القرآن باللسان العربي المبين ، وكان مدرسة الدارسين في الفصاحة ، أخذوا عنه ، وجعلوه معياراً لغوياً كان الأثر الأول في بقاء اللغة العربية على مر الأيام ، فالقرآن حجة لغوية يقاس عليها ولا يقاس هو على غيره ، ولا يختلف هذا إن قصدنا القرآن أو القراءة ، فالقراءات المتواترة وحي ، والوحي لا يأتيه الباطل ، فلا يصح تخطئة صيغة لغوية قرآنية ما دامت متواترة الرواية ، كذا وصلت من النبي عليه الصلاة والسلام .

وقد ذكرنا أن قبول القراءة يعتمد على تكامل الشروط الثلاثة : السند ، اللغة ، الرسم ، وخلف هذه الشروط ، أن تنال القراءة ثقة الأئمة وتكون مشهورة عندهم ، فما وافق اللغة العربية والرسم ولم ينقل بإسناد صحيح كإسناد المحدثين الثقة كان مردوداً .

إن القراءات توقيفية لا تستند على عقل محض مستمد من قواعد اللغة وحدها ، فليس ثمة قراءة قياسية بالقياس المطلق المنفرد ، ولهذا تراهم استنكروا موقف الزمخشري وجماعة مثله ظنوا أن القراءات اختيارية تدور مع اختيار الفصحاء واجتهاد البلغاء .

وننظر في سير القراء فلا نجد بينهم عربياً إلا اثنين هما ابن عامر وأبو عمرو ، أما الآخرون فمن أصل فارسي ، فلا مجال إذن لتحكيم الفصاحة ، بل صحة السند هي المعتبر ، ولكن مع هذا نجد بعض النحويين كباراً وصغاراً أو نُحَويين ، يرفضون قراءات متواترة بحجة مخالفتها للغة ، ويتمسكون بقراءات شاذة لسد باب نحوي !

وقد بينا في بحثنا (الصورة الفنية في الحديث النبوي) ، كيف يتهافت

بعض النحويين على شواهد شاردة شعريّة على لسان بدوي مجهول
ويعنى سخيّف ولا يستشهدون بالحديث النبوي الذي جاء عن طريق
الحفاظ الأشراف ، وما صنعوا أحياناً بإزاء النص القرآني يثير عجبنا كما
أثار عجب الإمام الرازي .

يقول : « كثيراً ما نرى النحويين متحيزين في تقرير الألفاظ الواردة في
القرآن ، فإذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به ، وأنا شديد
التعجب منهم ، فإنهم إذا جعلوا ورود هذا البيت المجهول على وفقها
دليلاً على صحتها ، فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلاً على صحتها كان
أولى »^(١) .

والذي تمسك به المستشرقون هو هذه الأخطاء من صغار النحويين
الذين سمّاهم جولدزيهر « أحراراً » يقول عنهم السيوطي : « وقد قال قوم
من المتكلمين : إنه يسوغ إعمال الرأي والاجتهاد في إثبات قراءة وأوجه
وأحرف ، إذا كانت تلك الأوجه صواباً في العربية وإن لم يثبت أن
النبي ﷺ قرأ بها ، وأبى ذلك أهل الحق وأنكروه ، وخطؤوا من قال
به »^(٢) .

فالذي يفهم من الإمام السيوطي أن هؤلاء في الأساس أصحاب
مشارب فلسفية قد يطعن في عقيدتهم وليس ثمة حرية ولا نحو خالص أو
إخلاص تام للعربية ، وما دام قد أثبت أن أهل الحق أنكروا هذا النهج
المعوج فقد رضي النابشون على الانقراض أن يكونوا من أهل الباطل .
ومما لم يطابق الواقع النحوي أن السيوطي عبّر عن أخذ النحاة بكل

(١) مفاتيح الغيب : ١٩٣/٣ عند النساء/١ وانظر : غرائب القرآن ورغائب الفرقان
للنيسابوري : ٣٧/٨ .

(٢) الإتقان للسيوطي : ٧٠/١ .

القراءات ، وهذا ما لم يحدث ، قال : « كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به سواء أكان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً »^(١) .

ويبدو أنه يجلي الواجب ويقعد القاعدة التي خالفها بعض النحاة ، قال بعد ذلك : « كان قوم من النحاة المتقدمين يعيرون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية ، وينسبونها إلى اللحن ، وهم مخطئون في ذلك ، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها ، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية » .

ويؤكد الدكتور موسى العبيدان سبب التعصب المدرسي ، يقول : « فكان لهذا الاختلاف صداه في التوجيه الإعرابي ، فالمتلمذ على أي مدرسة من المدارس عندما يأتي لإعراب آية قرآنية فلا بد أن يطبق قواعد المدرسة التي يتبعها ، وينحو بالهجوم على آراء مخالفه ، فربما خطأهم أو نال منهم »^(٢) .

لذلك لا بد من الأخذ باعتبار المدرسة ، فبعض القراءات استبعدت لكونها مخالفة للمدرسة التي ينتمي لها النحوي لا لأنها لحن يخالف العربية عموماً .

وثمة سبب آخر وجيه هو الاعتزال الذي يقول به كثير من رواد النحو العربي ، يقول الدكتور موسى : « مما يؤكد أن الحرية الفكرية كانت من الأسباب التي جعلت الأقدمين يقدمون على رد القراءة الصحيحة هو أن معظم النحاة الأقدمين كانوا من المعتزلة أو من أهل الكلام الذين مرنوا على الجدل »^(٣) . ويمكن أن يقال هنا برقة الدين فالرفض مرفوض

(١) الاقتراح في علم أصول النحو ، ص/ ٤٨ .

(٢) في نحو القرآن والقراءات ، د . موسى العبيدان ، ص/ ٢٥ .

(٣) المصدر نفسه ص/ ١١٨

ما دام السند قوياً ، وإجماع الأمة حقيقياً .

ولعل من الأسباب القوية عدم الإحاطة التامة بالعربية ولهجاتها وطبيعة البحث النحوي حينذاك « فالقياس النحوي لم يبدأ مما كان ينبغي أن يبدأ منه بتصنيف الظواهر وتحديد علاقاتها لاكتشاف مقوماتها وبلورة خصائصها ، وإنما بدأ بنقل الحكم من ظاهرة إلى أخرى بتطبيق القواعد الشكلية للإلحاق ، فقفز إلى النتائج دون أن يلزم بالمؤثرات الموضوعية التي أسلمت إليها ، وتظهر شكلية القياس النحوي في المقيس عليه ، ففي القياس النحوي ليس من شرط المقيس عليه (الأصل) الكثرة ، فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس ، ويمتنع القياس على الكثير لمخالفته له »^(١) .

وقد تنزه القياس في أصول الفقه عن هذا الخطل ، إذ لا يقاس على النادر في أصول الفقه ، كما يمكن أن نقول : تتضافر أسباب متعددة حيث رقة الدين من خلال الاعتزال ، وعدم الإلمام بكل مقول عربي في أطراف الجزيرة ، والتعصب لمدرسة الكوفة أو البصرة ، وخطأ القياس بشكليته الصورية من جراء المنهج المنطقي .

وقد أنكر بعض أهل النحو إسكان كلمة « بارئكم » من قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ يَلْقَوْنِي إِنَّكُمْ ظَالِمُونَ لِنَفْسِكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجَلَ فَرُتُّوْا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ﴾ [البقرة : ٥٤] رفضها سيوييه ، لكن الداني أقرها ودافع عنها ، ومثله إسكان الراء من « يأمركم » في قوله عز وجل : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴾ [البقرة : ٦٧] وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء .

ويقول الداني في كتابه « جامع البيان » : « والإسكان أصح في النقل

(١) في نحو القرآن والقراءات ، ص/١٢٤ ، وتقويم الفكر النحوي ، د . علي أبو المكارم ، ص/١١٥ ، وراجع الخصائص لابن جني : ١١٥/١ .

وأكثر في الأداء ، وهو الذي أختاره وأخذ به ، وأئمة القراء لا تعتمد في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية إذا ثبتت عندهم لا يردّها قياس عربية ، ولا فشو لغة ، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها»^(١) .

وليس يفهم منه تعطيل العقل مع النقل ، ولكن العقل يقول بإحاطة القرآن بلغات شتى فيها الإسكان وغيره ، إنها إحاطة خالق بمخلوق ، وليس يفهم من كلامه (سنة) بحسب المفهوم الفقهي ، لأن اتباع القراءة فرض لا سنة .

ويبدو لنا أن في سكون الهمزة من « بارئكم » ما يؤمى إلى لحظة العدم قبل الخلق ، وفي سكون الراء من « يأمركم » زيادة تغليظ وشدة ، لأن نطق الراء مضمومة هنا أخف من السكون ، وهو مجرد لطيفة خطرت واستكنّاه للتعبير يؤيد الإعجاز اللغوي .

ومن القراءات السبعية التي ضَعَفَ الأخذ بها سيبويه أو رفضها ، ما جاء من قراءة ابن عامر بنصب النون في ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [يس : ٤٠] وقال سيبويه : « وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر وهو ضعيف في الكلام » .

مع أن النصب أو الضم لا يغير من إيقاع البحر الشعري إلا إذا كانت الكلمة قافية ، ولكن من الكلام المخجل أن توصف القراءة المتواترة بالرداءة ، إذ قرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص ﴿ سَوَاءٌ مَخِيَهُمْ ﴾ [البجائية : ٢١] ولعل سيبويه يقوي فحسب قراءة الضم عند سائر القراء .

(١) منجد المقرئين ، ص/٦٥ ، واللائئ الحسنان ، ص/١٠٧ .

قال : « واعلم ما كان في النكرة رفعاً غير صفة ، فإنه رفع في المعرفة ، من ذلك قوله عز وجل : ﴿ سَوَاءٌ نَحْيَهُمْ ﴾ ومما أجرى هذا على الأول النصب فإنه ينبغي له أن ينصبه في المعرفة . . وهي لغة رديئة »^(١) .

ولم يستمر التضعيف والإنكار كثيراً فقد كان العكبري ٦١٦ هـ صاحب إعراب القرآن آخرهم . فقد وقفوا مدافعين عن القراءات التي ضعفها المتقدمون .

وكان العكبري متابعاً الزجاج قد ضعف قراءة أبي عمرو وحمزة ﴿يُؤَذِّنْ عَلَيْكَ﴾ [آل عمران : ٧٥] بإسكان الهاء فقال : « وذلك أنه أجرى الوصل مجرى الوقف وهو ضعيف ، وحق هاء الضمير الحركة ، وإنما سكن هاء السكت »^(٢) .

وفضل الأخفش الأوسط (٢١٥ هـ) تخفيف الهمزة على تحقيقها الذي ورد في قراءة ابن عامر الذي قرأ بتحقيق الهمزتين في قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [البقرة : ٦] قال : « قرأها قوم مهموزتين جميعاً وكل هذا ليس من كلام العرب إلا شاذاً »^(٣) ، وهكذا يشذ المتواتر في نظر هذا النحوي .

كذلك رفض بعضهم الفصل بين المضافين في الآية الكريمة : ﴿ وَكَذَلِكَ زَكَّيْنَا لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾ [الأنعام : ١٣٧] وهي قراءة ابن عامر ، كان قد أنكر هذه القراءة الإمام الطبري كما في تفسيره رحمه الله وغفر له .

قال الزمخشري : « والفصل بينهما بغير الظرف ، فشيء لو كان في

(١) الكتاب : ٤٢٣/١ ، ٢٢٣/١ ، والنشر : ٢٢٠/٢ ، ٣٧٢/٢ .

(٢) إملأ ما من به الرحمن : ١٤٠/١ ، وفي نحو القرآن والقراءات ، ص/١١٣ .

(٣) حجة القراءات ، أبو زرعة زنجلة ، ص/٨٦ ، ومعاني القرآن ، للأخفش : ٤٢/١ .

مكان الضرورات وهو الشعر ، لكان سمجاً مردوداً ، فكيف به في الكلام المتثور ، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته ، والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف « شركائهم » مكتوباً بالياء ، ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء لأن الأولاد وشركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب ^(١) .

هكذا إذن حتى جاء بوق الكفر جولدزيهر ، ليقول بعدما قرأ عن وهم ابن عامر عند الزمخشري : « ولكن هذا التثنية في التركيب لم يوافق الذوق النحوي عند الزمخشري » ^(٢) .

وكان هذا الدعي فهم أن النحويين محيطون بكل اللغات ولهجاتها ، وأن القارئ ضعيف مع أن القراء كانوا أفصح من النحاة ، وهذا يشهد به النحاة من المفسرين ، وأن هذه القراءة موجهة نحويّاً عند العلماء خلافاً لما يرى الزمخشري ، وتوجيهها لا يعني قياس القرآن على العربية ، ولكنها حقائق تبين .

وهذا ما صنعه الدمياطي (٧٠٥هـ) في كتابه الميمون « إتحاف فضلاء البشر » ، فقد رفع « قتل » على أنه نائب فاعل للفعل « زُنَ » ونصب « أولادهم » على أنه مفعول به للمصدر ، وجر « شركائهم » على إضافة المصدر إليه ، فاعلاً ^(٣) ، ويبدو لنا أن الصيغة الغريبة توائم غرابة الموقف في قتل الأولاد وهم من أغلى الأقارب .

ومما وجه الدمياطي أيضاً قراءة حمزة للآية : ﴿ وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ [النساء : ١] ، فقد كسرت الميم في « الأرحام » بالعطف على

(١) الكشف : ٦٦/٣ .

(٢) مذاهب التفسير الإسلامي ، ص/٢٨ .

(٣) راجع إتحاف فضلاء البشر ، ص/١٨٥ وما بعدها .

الضمير في « به » ، وهذا مذهب الكوفيين^(١) ، وهو إذن لغة عربية .

وكان الزجاجي من النحاة البصريين قد أخذ بتضعيف قراءة خفض الميم هذه ، فحكى كلامه الإمام أبو نصر الشيرازي في تفسيره للآية ، ثم قال : « ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين ، لأن القراءات التي أخذ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي ﷺ ، فمن رد ذلك فقد ردّ على النبي ﷺ واستقبح ما قرأ به »^(٢) .

ونقل عن الإمام ابن تيمية حول قراءة ﴿إِنْ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ﴾ [طه : ٦٣] وهي قراءة سبعة متواترة .

قال ابن تيمية : « وقد زعم قوم أن قراءة من قرأ « إن هذان » لحن ، وأن عثمان قال : إن في المصحف لحناً ، وستقيمه العرب بألسنتها »^(٣) .

وقد جهد النحويون في توجيه هذه القراءة مثل الآراء المتعددة عند ابن هشام الأنصاري (٧٦١ هـ) الذي انتهى إلى أن هذه القراءة أقيس ، إذ الأصل في المبني ألا تختلف صيغته مع أن فيها مناسبة لألف « ساحران » ، فتضعيف هذه القراءة حكر لغوي وتعصب ، فالزام المثني بالألف في جميع حالاته لغة لبني كنانة وبني الحارث بن كعب وخثعم وزبيد ومراد ، وقد أفاض العلماء^(٤) في نقض زعم اللحن ، وذكروا شواهد شعرية ، فاستبان الوجه الصحيح لهذه القراءة في اللغة العربية .

(١) إتحاف فضلاء البشر ، ص/٢١٧ وراجع تفسير المنار : ٣٣٣/٤ .

(٢) منجد المقرئين ، ص/٦٥ .

(٣) شرح شذور الذهب ، ابن هشام ، ص/١٥٠ وراجع مفاتيح الغيب : ٦٩/٦ ومغني اللبيب ، ص/٣٣-٣٠٣-٦٤٧-٧٧٧-٧٩٣ .

(٤) راجع مثلاً : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : ٢١٦/١١ ، وروح المعاني للآلوسي : ٢٢٢/١٦ ، ومقدمتان في علوم القرآن ، ص/١٠٩ وما بعدها ، ومدخل لدراسة القرآن ، د . محمد أبو شهبة ، ص/٣٨١ .

وقال عز وجل : ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ﴾ [البقرة : ١٧٧] . وقد ورد عن المبرد (٢٨٦هـ) : لو كنت ممن يقرأ القرآن لقرأت « ولكن البر » بفتح الباء .

وهذا ما جعل جولدزيهر يسمي وقاحة التناول على النص القرآني شجاعة ، يقول : « وفي هذه الجملة ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ﴾ عدم انسجام بلا ريب ، يمكن إخضاعه حقاً بواسطة الذكاء العقلي لغير مطالب التركيب النحوي ، ولكنه في ذوق المبرد بعيد أن يرد في كلام الله ، وقد وجد اللغوي المشهور أيضاً الشجاعة التي جعلته يقول . . . »^(١) .

وقد قصد المبرد هذه الملحوظة أيضاً في آية أخرى من البقرة / ١٨٥ ، ولكن جولدزيهر لا يقرأ رد ابن المنير (٦٨٣ هـ) على الزمخشري ، والذي يبدو لنا أن المصدر أبلغ من الصفة المشبهة ، لأن الأخيرة حال واحدة ، والمصدر شمولية وكلية .

ويقف جولدزيهر عند الآية الكريمة : ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ [الحجرات : ٩] ، ويذكر مطابقة القراءة لقواعد النحو عند ابن أبي عبلة الذي قرأ بالثنائية المؤنثة (اقتلتا) وقراءة عبيد بن عمير (اقتتلا) بثنائية المذكر^(٢) .

وهكذا يأخذ هذه المرة بقراءة شاذة منكرة باطلة عند صغيرين من النحاة ، ولا ينقل تسويغ الزمخشري للعدول عن القياس (اقتلتا) قال : « هو مما حمل على المعنى دون اللفظ ، لأن الطائفتين في معنى القوم والناس » .

(١) مذاهب التفسير ، ص/٢٧ ، وراجع الكشف : ٢٤٣/١ .

(٢) مذاهب التفسير ، ص/٢٦ ، والكشف : ٣٦٧/٣ .

والواو في هذا الفعل تصور لنا بلفظها ومدّها وشكل الشفاه معها تصور مشهد التجمع واختلاط المقاتلين من الطرفين حتى أصبحوا مجموعة واحدة ، يقول الشيخ عبد الله سراج الدين رحمه الله : « ولم يقل : وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلتا بضمير التثنية والتأنيث ، تصويراً لقتالهم بأقبح صورة ، فإن (اقتتلتا) تدل على أنهم فريقان تقاتلا ، ولكن (اقتتلوا) يدل على الجمع ، وما أقبح الجمع إذا كان السبب الجامع لهم هو القتال ، وكأنهم فريق واحد اجتمعوا ليقتل بعضهم بعضاً »^(١) .

ولا بد أن نذكر صورة مشرقة لإذعان اللغوي للقراءة مع مخالفتها لمذهبه النحوي ، من هذا الآية الكريمة : ﴿ وَكَانُوا لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ [القصص : ٨٢] . فأصل التركيب (ويلك إنه) ثم حذفت اللام للتخفيف ، ف (ويلك) كلمة و (إنه) كلمة أخرى ، ومذهب الكسائي وهو أحد القراء من النحويين الكوفيين يتطلب وقوفه عند (ويلك) ولكنه قرأ بحسب مذهب البصريين إذ وقف على الياء ، إذعاناً لأمر القراءة الصحيحة ، مع وجود قراءة توافق مذهبه .

قال الزركشي : « وأما الوقوف فأبو عمرو ويعقوب يقفان على الكاف مذهب الكوفيين ، والكسائي يقف على الياء وهو مذهب البصريين ، وهذا يدل على أنهم لم يأخذوا قراءتهم من نحوهم ، وإنما أخذوها نقلاً ، وإن خالف مذهبهم في النحو »^(٢) .

ولا يفهم من الشواهد التي ذكرناها إطباق مجموعة كبيرة من النحاة على مخالفة القراءة ، والتعصب للقياس ، إن هي إلا ملحوظات ضئيلة لبعض النحاة ، أما أغلبهم فكانوا يقرون بوجوب اتباع القراءة .

(١) حول تفسير سورة الحجرات ، ص/ ١١٨ .

(٢) البرهان للزركشي : ٤٤٤/٤ .

قال سيوييه في الآية الكريمة : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف : ٣١] : « وينو تميم يرفعونه إلا من درى كيف هي في المصحف ، وإنما كان كذلك لأن القراءة سنة مروية عن النبي ﷺ ، ولا تكون القراءة بغير ما روي عنه »^(١) (فـ ما) عملت عمل ليس في هذه الآية وهي تعمل عمل إن في لغة تميم .
 بقي أن نذكر بأن ما أورده ابن الخطيب من أحاديث كانت سنداً لصغار النحاة والمستشرقين ، إن هي إلا روايات تالفة فيها انقطاع واضطراب ، فقد روى غفر الله له أن عثمان رضي الله عنه لما فرغ من كتابة المصاحف قال : « قد أحسنتم وأجملتم ، أرى فيه شيئاً من لحن ستقيمه العرب بألسنتها »^(٢) ، والكلام متناقض ، ففيه مدح وقدح ، وتوقيف وتوفيق .

وبعد فالقراءات المتواترة نص قرآني حرص الصحابة الكرام على نقله بجزئياته الدقيقة على أكمل وجه رضي الله عنهم ، وتلقاه التابعون بأسانيد متينة ، مما جعل النحاة الأصلاء الاحتكام إلى لغة الوحي هو المعيار ، وليس تحكيم الوحي باللغة ، وكان القراء تلامذة متقنين للتابعين وأتباعهم ، نقلوا اللفظ بدقة فائقة ولم ينتظروا من نحوي توجيه القراءة إن استغريها بعضهم .

وكان قراء القراءات السبع أو العشر أكثر اطلاعاً على اللغات ولهجاتها من النحويين ، لأن الأخيرين اعتمدوا معايير نظرية تستمد من بعض اللغات ، ثم تعصب بعضهم لهذه المعايير ، فحاول إنكار بعض القراءات ، إن لغوية القارئ التطبيقية والشمولية أمر يشهد به التاريخ ، مع ما نعرف من وجود قراء لغويين مثل الكسائي والداني وأبي عمرو بن العلاء .

(١) الكتاب لسيوييه : ١٢٠/٣ .

(٢) الفرقان ابن الخطيب ص/٤١ ، والمصاحف ، أبو بكر السجستاني ، ص/١٢ ، وراجع المصاحف لابن أبي داود ، ص/٤٥ ، وروح المعاني للآلوسي : ٥/٦ .

وكان أبو حيان الأندلسي المفسر النحوي مدافعاً عن القراءات المتواترة والشاذة متبعاً خطى ابن مالك (٦٧٢هـ) إذ ورد عن خارجة بن نافع وابن عامر قوله عز وجل : ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَةً ﴾ [الحجر : ٢٠] بهمز معاش ، فقال المازني (٢٤٩هـ) : « أصل أخذه عن نافع ولم يكن يدري ما العربية » ، فقال أبو حيان : « ولنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة ، وقال الفراء : ربما همزت العرب هذا وشبهه . . وأما قوله : إن نافعاً لم يكن يدري ما العربية فشهادة على النفي ، ولو فرضنا أنه لا يدري ما العربية ، وهي هذه الصناعة التي يتوصل بها إلى التكلم بلسان العرب فهو لا يلزمه ذلك ، إذ هو فصيح متكلم بالعربية ناقل القراءة عن العرب الفصحاء ، وكثير من هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقراء ، ولا يجوز لهم ذلك »^(١) .

ثم يبدو لنا أن تحكيم اللغة في القرآن أمر لا تقبله العقيدة ، فلا شك أنه لم يكن يوجد كل هذه الصيغ في بداية خلق العربية على لسان هذه الأمة ، فالله عز وجل خالق وهو يخلق صيغاً لغوية كما خلق لغات وأممًا .

فماذا يكون في الأمر إذا خلق تعالى « إن هذان » . فهو خلق قوانين للأرض وعالم الشهود ، وسيخلق قوانين تناسب اليوم الآخر ، نقول هذا مع أن ما استغرب من قراءة كان دالاً على جهالة المعترض الذي لم يطلع على كل اللغات ، فهذا وجه من وجوه الإعجاز القرآني .

د- القراءات بحسب الأسانيد :

١- القراءة المتواترة :

وهي غالب القراءات ، نقلها جمع عن مثلهم ، بحيث لا يمكن تواطؤهم على الكذب ، وتواتر القراءة أقوى من تواتر الحديث النبوي ،

(١) البحر المحيط : ٢٧١/٤ - ٢٧٢ .

لأن تواتر القراءة لفظي لا معنوي وتواتر الحديث لفظي ومعنوي ، ولأن
الجموع في القراءة أكبر مما كانت عليه في نقل الحديث .

وقد اختلف العلماء في عدّ القراءات المتواترة بين سبع وعشر ، وإن
كانت السبع أولى بصفة التواتر ، ولا خلاف على تواتر القراءات السبع ،
أما الثلاث الأخرى المكملة ، فقليل فيها بالتواتر كما يعزى إلى الإمام تقي
الدين السبكي (- ٧٦٣هـ) .

يقول الإمام السبكي : « القراءات السبع التي اقتصر عليها الشاطبي ،
والثلاث التي هي قراءة أبي جعفر ويعقوب وخلف ، متواترة معلومة من
الدين بالضرورة ، وكل حرف انفرد به واحد من العشرة معلوم من الدين
بالضرورة أنه منزل على رسول الله ﷺ ، لا يكابر في شيء من ذلك إلا
جاهل » .

وقيل فيها بالصحة فقط كما يعزى إلى الإمام الجلال المحلي (-
٨٦٤هـ) . وقيل فيها بالشذوذ ، ويعزى ذلك إلى الفقهاء الذين يعدون
كل ما وراء القراءات السبع شاذاً^(١) . ولكن السيوطي يرى أن التواتر يصل
إلى القراءات العشر .

٢- القراءة المشهورة :

وهي ما صحّ سندها ، واستوفت شروط القراءة الصحيحة من
سند ولغة ورسم ، واشتهرت من غير تواتر عند القراء ، فلم يعدّوها من
الغلط والشذوذ ، وهذه تصحّ القراءة بها ، ولا يجوز ردها ولا يحل
إنكارها .

(١) مناهل العرفان : ٤٣٣/١ ، والإتقان : ٢٦٦/١ ، راجع النشر لابن الجزري :
٤٦-٤٤/١ .

٣- القراءة الأحادية :

وهي ما صح سندها ، وخالفت الرسم أو العربية أو لم تشتهر الاشتهار المذكور ، وهذه لا تجوز القراءة بها ، ونرى ألا تعد نطقاً للقرآن ، ما دام لا تجوز القراءة بها في كل حال وجعل الدكتور نعيم اليافي منها^(١) الآية : ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ [التوبة : ١٢٨] بلفظ أنفسكم بفتح الفاء وهي متواترة فيما نعلم .

والحق أنه لا يؤخذ بها دون غيرها ولا يمكن إنكارها ، فالأحوط كما يرى الإمام الشهاب الخفاجي^(٢) (- ١٠٦٩ هـ) في حاشيته على تفسير البيضاوي القول بأنها إذا صحت فهي قراءة خاصة بالرسول ﷺ ولم يثبت تواترها . أي لم تثبت قرآنتها ، وليس من المقنع أن تكون قراءة نبوية خاصة خارج نطاق التبليغ .

قال الإمام ابن الجزري : « كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً ، وصح سندها ، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ، ولا يحل إنكارها ، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ، ووجب على الناس قبولها ، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة ، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ، ومتى اختلّ ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها شاذة أو باطلة ، سواء كانت عن السبعة أم عن أكبر منهم ، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف »^(٣) .

وبما أن القرآن الكريم قد نقل بالتواتر ، فإن قراءاته ينبغي أن تكون

(١) محاضرات في علوم القرآن ص/ ٤٥ .

(٢) حاشية الشهاب : ٣٣٧/٦ .

(٣) النشر لابن الجزري : ٢٥/١ ، وانظر منجد المقرئين ، ص/ ١٥-٢٠ .

متواترة ، فليست القراءات إلا قرآناً ، وعلينا ألا نبالغ في إبراز القراءة الأحادية ، وليس ثمة برهان على أنها قراءة خاصة بالنبي عليه الصلاة والسلام وحده كما يذهب الإمام البيضاوي ، وليس هناك قرآن أو قراءة تنزل للنبي عليه الصلاة والسلام وحده .

ونقول مع الدكتور موسى العبيدان : « ولو سلمنا بقول ما نقل من القراءات من طريق الآحاد المستفيضة ، يكون القرآن بناءً على ذلك بعضه منقول بالتواتر ، وبعضه منقول عن طريق الآحاد ، وهذا يفضي إلى القول بأن بعض القرآن أقوى من بعض ، والمعروف أن القرآن في القوة سواء » (١) .

٤ - القراءة الشاذة :

وهي القراءة التي لم يصح سندها ، ولو وافقت رسم المصحف والعربية ، مثل « مَلَكٌ يوم الدين » بالفعل الماضي ونصب اليوم على المفعولية ، وسنعود إلى ذكر شواهد أخرى لدى بسط رأي العلماء في حكمها .

٥ - القراءة الموضوعة :

وهي القراءة المختلفة المكذوبة مما تشبّث به المستشرقون ضاربين عرض الحائط بالمنهجية العلمية التي يدعونها .

منها قراءة « تستأذنوا » بدلاً من « تستأنسوا » في قوله عز وجل : ﴿ يٰۤاَيُّهَا الَّذِيْنَ ءَامَنُوْا لَا تَدْخُلُوْا بُيُوْتًا غَيْرَ بُيُوْتِكُمْ حَتّٰى تَسْتَأْذِنُوْا وَتُسَلِّمُوْا عَلٰى اٰهْلِهَا ۗ ﴾ [النور : ٢٧] . ونسبوا إلى ابن عباس رضي الله عنهما قولاً : « إن الكاتب أخطأ إنما هو تستأذنوا » كما نقل الإمام الطبري سامحه الله .

(١) اختلاف الإعراب في القراءات السبع ، د . موسى العبيدان ، ص / ٤ .

ولعله أثبتها في تفسيره لاعتقاده بصحة القراءة بمرادف .

وهذا القول مدسوس على ابن عباس بفعل الملاحدة والزنادقة ، قال أبو حيان الأندلسي : « من روى عن ابن عباس أنه قال ذلك فهو طاعن في الإسلام ، ملحد في الدين ، وابن عباس بريء من ذلك القول »^(١) .

وهذه الرواية مخالفة لرسم المصحف وإجماع القراء الثقات ، وسندها يشتمل على تدليس ووهم ، لأن كذلك من القراءات الباطلة ما يناسب الرسم مثل ننجيك بدلاً من « ننجيك » من قوله عز وجل ﴿ فَأَلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ يَدْنِكَ ﴾ [يونس : ٩٢] بالاستئذان ، ابن عباس رضي الله عنهما كان يفسرها .

ويقول الدكتور أبو شهبة رحمه الله : « فالقراءة المتواترة « تستأنسوا » متمكنة في باب الإعجاز من القراءة المزعومة « تستأذنوا » ، فالاستئذان ينصرف إلى الاستئذان بالقول ، وأما الاستئناف فيشمل القول وغيره من الأفعال التي تؤذن بالقدوم كالسبيح والتحميد والتنحني وما شابه ذلك ، هذا إلى ما تشير إليه القراءة المتواترة من أن يكون الاستئذان يقصد به الأنس وإزالة الوحشة وعدم إيلاام المستأذن عليه ، ولا هكذا لفظ « تستأنسوا » فقد يكون الاستئذان مصحوباً بالخشونة أو الإيحاءش أو الإيلاام ، إلى غير ذلك من الأسرار والمعاني النبيلة التي تظهر لمن ينعم النظر في القرآن »^(٢) .

(١) البحر المحيط : ١٨٠/٤ ، وانظر الإنكار في الكشف : ١٥٠/٣ ، وتفسير ابن كثير : ١١٤/٢ ، ومعالم التنزيل للبخاري : ٩١/٦ ، وروح المعاني : ١٣٣/١٨ ، والجامع للقرطبي : ٢١٤/١٣ .

(٢) مدخل إلى دراسة القرآن ، د . محمد أبو شهبة ، ص/ ٣٦٦ .

وهي ما زيد من الكلام على وجه التفسير ، منها ما زيد على الآية الكريمة : ﴿ حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾ [البقرة : ٢٣٨] فزيد « وهي صلاة العصر »^(١) والزيادة بيان غير لائق على كل حال ، وليس من المعقول أن تعتقد حفصة رضي الله عنها بقرآنيتهما كما ينقل ، حتى يقول لها أبوها عمر رضي الله عنه : « فوالله لا ندخل في القرآن ما تشهد به امرأة بلا إقامة بينة » فهي مجرد تفسير ، الإدراج في الحديث النبوي .

ومثله ما جاء بإزاء الآية الكريمة : ﴿ وَلَهُ أَمْرٌ أَوْ أُخْتُ ﴾ [النساء : ١٢] فكتب سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه (من أم) لبيان الحكم ، والآية : ﴿ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ [المائدة : ٨٩] زيدت كلمة (مؤمنة) في كفارة اليمين لبيان عدم قبول الرقبة الكافرة مع أن هذه الزيادة مثبتة في آيات أخرى .

وكأن الإمام الجزري يرجح قرآنية هذه الكلمات لا أنها تفسير ، ويرجح الدكتور محمود الصغير أن يكون هذا ثابتاً في مصاحف آحادية ، فيقول : « وهذا يعني أن هذه المصاحف في ذمة الآحاد من الصحابة ، لأنه لم يتوفر لها الإجماع اللازم ، ولم تشهد العرضة الأخيرة ، وقد عرفت هذه المخالفات بالحروف » .

ثم ينقل الدكتور محمود قول ابن الجزري : « وإن ثبت بالنقل فإنها منسوخة بالعرضة الأخيرة ، أو إجماع الصحابة على المصحف العثماني »^(٢) .

لكن هذا التأويل لا يصح إن كانت هذه الكلمات قرآناً ثم يجمع

(١) الدر المنثور للسيوطي : ٣٠٣/١ ، والنشر : ٤٥/١ ، والإنتقان : ٧٧/١ .

(٢) مجلة البحوث الجامعية ص/١٤٣ .

الصحابة على استبعادها ، والقول بنسخ تلاوتها ضعيف كأي قول في نسخ التلاوة ، ثم إن هذه الزيادات عبارة عن تفسير وليست من الحروف كما ذكر الأخ الدكتور محمود ، لأن الحروف ثابتة مع المتواتر من القراءات ، وهذه مدرجة ، أي كلام خارج النص ، وتعد موضوعة إن ادعيت قرآنيها فقط ، ولا تحل القراءة بها ، بل يعاقب من يقرؤها فكيف هي حرف ؟!

ويرى جولدزيهر أن السادة الحنفية قرؤوا : ﴿ فَصَيَّامُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ﴾ [المائدة : ٨٩] متتابعات ويسند هذا كما عند الطبري إلى أبي وابن مسعود رضي الله عنهما ، وقال : « لقد حل ممثلو الرأي الأول - أي التابع - هذه العقدة المشككة بإقحام رأيهم في نص القرآن بزيادة كلمة موضحة »^(١) .

فالمراجع إذن أن السادة الحنفية هم الذين أقحموا هذه الكلمة فلا يصح أن تنسبه إلى صحابي ، وإذا كانت للصحابين ، فهي متقدمة على حكم الحنفية وإقحامهم هذا ، ولو كان هذا عند ابن مسعود لكان خليقاً أن يحرق مصحفه ، لأنه مخالف ، ولكن المستشرق لا يفرق بين تفسير وقراءة . فالحنفية ينقلون تفسير أستاذ مدرستهم الفقهية ابن مسعود الذي فسر بزيادة كلمة على الآية ، لا أنه اخترق النص .

وثمة رأي فريد للدكتور فضل حسن عباس مفاده أن العلماء يعدون من الشواذ كلاً من الآحاد والشاذ والمدرج والموضوع ، وهذا غريب منه ، مع أنه لا يخالف ما ذكرنا من تعريف القراءة الأحادية ، ثم قال : « وأرى أنه لا ضرورة لهذا التقسيم ، فإن كان القرآن متواتراً ، فإن القراءات التي اعتمدتها الأمة ينبغي أن تكون كذلك ، وهذا التقسيم قد يوقع كثيرين في لبس ما أغنانا عن مثله »^(٢) .

(١) مذاهب التفسير ، ص/ ٢٦ ، وجامع البيان للطبري : ١٨/٧ - ١٩ .

(٢) إتيان البرهان ، د . فضل : ١٦٤-١٦٥ ، و ١٧٨ .

هـ- القراءة الشاذة :

وقد سبق تعريفها المتضمن فقدانها لشرط صحة السند وهي هكذا تشبه الحديث الضعيف ، وما دام الكثير لا يأخذون بالضعيف في العقيدة والأحكام وهو على الظن البعيد كلام نبوي ، فالقراءة الشاذة أولى بالاستبعاد ، خشية القول على الله عز وجل بحجة واهية أو سند ضعيف .

وإذا كانت نسبة اختلافات القراءات المتواترة ضئيلة في نص القرآن الكريم ، فإن حجم الشاذ أقل ، ومع هذا تجد نفساً طويلاً في إبراز المعوج وذكر الغرائب بروح عجائبية ، حتى ألّفت كتب في القراءات الشاذة ، مثل « القراءات الشاذة » لابن خالويه (٢٧٠هـ) وهو مطبوع بعناية الغرب ممثلين بالمستشرق برجستراسر .

ونهل منها النحويون مما يربك المثقف وغيره ، هؤلاء الذين كانوا يستبعدون عن الاحتجاج الحديث النبويّ ولو جاء متواتراً يستشهدون بالقراءة الشاذة وأبسط ما في نكرانها أنها ضعيفة السند إن لم تخالف الرسم وإن لم تأت بلغة عجيبة .

وعناية العلماء بالقراءات الشاذة لا تقتصر على النحويين مثل سيبويه وابن جني (٣٩٢هـ) وابن الأنباري (٣٩٠هـ) ، بل اهتم بها المفسرون مثل أبي حيان (٧٤٥هـ) صاحب « البحر المحيط » ، وهو نحوي معروف ، والزمخشري في كشفه ، والإمام الشوكاني (١٢٥٠هـ) في تفسيره « فتح القدير » وغيرهم .

وقد ذكر السيوطي^(١) من رواة الشواذ الخزاعي (٤٠٨هـ) الذي حكى عن أبي حنيفة رضي الله عنه قراءة باطلة للآية : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ

(١) الإتيقان : ٧٣/١ ، والنشر : ١٦/١ .

أَلْعَلَّمُوا ﴿[فاطر : ٢٨] برفع لفظ الجلالة ونصب لفظ العلماء ، بحجة إظهار مكانتهم ، وفي هذا تكلف واضح وفساد عقيدة واستخفاف بالقارئ .

وكان محمد بن الحسن المعروف بابن مقسم العطار (٣٦٢ هـ) قد قرأ بحروف تخالف الإجماع ، وكان نحويّاً على المذهب الكوفي ، فقرأ الآية : ﴿ فَلَمَّا أَسْنَوْا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا ﴾ . . [يوسف : ٨٠] « نجياً » أي أنجباء ، مع أنه لا يوجد وجه للنجابة في سياق القصة ، ولكنه الجمود والضلال في ذهن نحوي جاهل لا يخشى الله ، ولا علاقة لهذا الاعوجاج بمذهبه النحوي ، فلا نقبل كلام الرافعي رحمه الله : « فأزالها بذلك عن أحسن وجوه البيان العربي ، ولم يبال ما صنع إذ هو قد انفرد بها على عادة الكوفيين في الرواية »^(١) .

وكان ابن مقسم مدركاً لمخالفته الأصول الثلاثة مضحياً بالسند إذ كان يقول : « إن كل قراءة وافقت المصحف ووجهاً في العربية فالقراءة بها جائزة ، وإن لم يكن لها سند »^(٢) وكان قد عُقد له مجلس للمحاسبة والاستتابة فوقف وضرب فتاب ورجع عن مقولاته ، ومع وضوح الدواعي والنتائج فقد تبعه الزمخشري كما في تفسيره .

ونذكر دعياً آخر وطبيعة خُلّقه ، حتى يفهم المتعلقون بالشواذ عمن يأخذون أساساً ، فإنه منهل آسن ، إنه محمد بن أيوب المعروف بابن شنبوذ الذي لا نعرف متى جنت أمه به على الأمة الإسلامية وضعاف العقول منها ، المهم أنه قضى وسعدت الأمة بموته سنة (٣٢٨ هـ) .

(١) إعجاز القرآن مصطفى صادق الرافعي ، ص ٤٩٢ ، وراجع سيرته المنحرفة في : معجم الأدباء ، ياقوت الحموي : ١٥٠ / ٨ .

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء ، ابن الجزري : ١٢٤ / ٢ .

قال ابن شنبوذ في إعلان توبته : « وقد كنت أرى حروفاً تخالف ما في مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه ، المجمع عليه ، والذي اتفق أصحاب النبي رضي الله عنه ورضي عنهم على تلاوته ، ثم بان لي أن ذلك خطأ ، فأنا منه تائب ، وعنه مقلع ، وإلى الله عز وجل بريء ، إذ كان مصحف عثمان هو الحق الذي لا يجوز خلافه ولا أن يُقرأ بغير ما فيه »^(١) .

وكان منه هذا الإعلان في مجلس تحقيق بعد أن قبض عليه واعتقل أياماً سنة ٣٢٣هـ ، وحضر المجلس الوزير محمد بن مقله ، وحضره القضاة والفقهاء والقراء ، وكان بين هؤلاء المفتي أبو بكر الأمهري (٣٣٨هـ) ، وعمر بن محمد بن يوسف القاضي وصاحب كتاب القراءات السبع ابن مجاهد ، ولم تنتزع منه هذه التوبة إلا بعد أن وبَّخ وأغلظ ، فجرد من ثيابه وضرب حتى تاب .

لكنه نقض توبته بعد ستة عشر شهراً ، وضجَّ الحنبلية من أمره ، فحُمل إلى دار السلطان ، ونوظر ، والسلطان من وراء حجاب ، فعاد إلى التوبة ، لكن السلطان أمر بمعاقبته بالحبس^(٢) ، هذا هو مصدر الشواذ فكيف نحفل بها ، وأي حجة لغوية من كاذب ؟

ومع هذا يذكر الدكتور ليبب السعيد أن القراءة الشاذة ما خالف رسم المصحف وإن صح سندها ووافقت العربية ، ثم يذكر أنه اختلف في حكم

(١) معجم الأدباء : ١٧١/٨ .

(٢) سجون بغداد زمن العباسيين ، صلاح الدين المنجد ، مجلة الرسالة ع/٦٤٠ ، ١٩٤٥ ، ص/٨٥ ، ومعرفة القراء الكبار للذهبي ١/٢٢٤-٢٢٥ ، ووفيات الأعيان لابن خلكان : ٣/٣٢٦ ، والشفاء للقاضي عياض : ٢/٢٦٥ وشرح الشفاء ، علي القاري : ٢/٥٤٤ ، وكتاب الأوراق أو أخبار الرازي بالله والمتقي بالله ، لأبي بكر الصولي ص/٦٣ .

القراءات الشاذة الخارجة عن رسم المصحف العثماني : هل يجوز القراءة بها؟ (١)

وهل هذا سؤال ؟! وكم من موافق للرسم لا يؤخذ به لضعف سنده ، وهل من الطبيعي اليوم أن نطرح هذا السؤال بعد إقرار علماء كبار بتحريم قراءتها ؟!

وقد نقل الإمام المحدث ابن عبد البر إجماع المسلمين على أنه لا تجوز القراءة بالشواذ ، ولا يُصلى خلف من صلى بها .

وقال الإمام المحدث ابن الصلاح (٦٤٣هـ) من الشافعية : « ما خلا القراءات العشر المتواترة والمستفيضة يقيناً وقطعاً ممنوع على العالم وغير العالم القراءة به منع تحريم لا منع كراهة ، في الصلاة وخارج الصلاة ، وواجب على من قدر على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، أن يقوم بالواجب ذلك ، ويجب منع القارئ بالشواذ وتأثيمه بعد تعريفه ، وإن لم يمتنع عُزْر » .

ويمثل كلام الإمام النووي مذهب الشافعية في الأمر ، يقول في شرح المذهب وهو كتاب في فروع الفقه الشافعي لإبراهيم بن محمد الشيرازي (٢٧٦هـ) : « ولا تجوز القراءة في الصلاة ولا غيرها بالقراءة الشاذة ، لأنها ليست قرآناً ، ولأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر ، والقراءة الشاذة ليست متواترة ، ومن قال غيره فغالط أو جاهل » .

ولكن الغريب هنا ما نقل عن الإمام النووي من كلام ذكره في كتاب « الروضة » تبعاً للإمام الرافعي من الشافعية ، قال : « وتستوي القراءة

(١) ونقل هذا عن : الكلمات الحسان ، محمد بغيت المطيعي ، ص/ ١٠ ، وانظر الجمع الصوتي ص/ ٢٢١ ، وص/ ٢٢٢ .

بالسبع ، وكذا القراءة الشاذة ، إن لم يكن فيها تغيير معنى ، ولا زيادة حرف أو نقصان»^(١) .

وقد اتفق فقهاء بغداد على تأثيم من قرأ بها واستتابته ، وعند الإمام ابن الحاجب (٦٣٠ هـ) شيخ المالكية أن القراءة بالشواذ لا تجوز في صلاة ولا غيرها ، فإذا كان القارئ جاهلاً بالتحريم عرّف به وأمر بتركها ، وإن كان عالماً أدّب ، فإن أصرّ حبس حتى يرتدع ، ويجب عليه أن يعيد الصلاة إن قرأ بها^(٢) .

وخالف السادة الحنفية ، فقالوا : يجوز الاحتجاج بها في الأحكام ، لأنها من قبيل التفسير ، وعدّوها بمنزلة خبر الآحاد المقبول في الأحكام ، والظاهر لنا أنها مجرد كلمات زائدة من الصحابة للتفسير أو نقله الصحابة عن النبي ﷺ ، ولا يحتج به على أنه قرآن ، وليست كل قراءة شاذة زيادة كلمة توضيحية .

وكأنما ينسى الإمام ابن الجزري شروط القراءة المقبولة ، يقول ناقلاً عن بعض أئمة : « وعلى قول من حرّم القراءة بالشاذ يكون عالم من الصحابة وأتباعهم قد ارتكبوا محرّماً بقراءتهم الشواذ ، فيسقط الاحتجاج بخبر من يرتكب المحرم دائماً ، وهم نقلة الشريعة الإسلامية ، فيسقط ما نقلوه ، فيفسد على قول هؤلاء نظام الإسلام ، والعياذ بالله ، ويلزم أيضاً أن الذين قرؤوا بالشواذ لم يصلّوا قط ، لأن تلك القراءة محرمة ، والواجب لا يتأتى بفعل المحرّم »^(٣) .

(١) سفينة الراغب ودفينة المطالب ، ص/٦٦-٦٧ .

(٢) البرهان للزركشي : ٣٣٣/١ ، وسفينة الراغب ودفينة المطالب ، محمد راغب ،

ص/٦٦ ، وغيث النفع للصفاسي ، ص/٨ .

(٣) النشر : ١٥/١ .

فإذا كان من صفات القراءة الشاذة فقدانها السند قبل كل شيء ، فكيف يصح عندنا أن الصحابة قد قرؤوا بها ، ولا نقبل مقولته بالغيرة على مقام الصحابة الكرام نقلة الشريعة ، فالشك في السند لا في الصحابة ، وهل قلّ قدر ابن عباس رضي الله عنهما أن أُسندت إليه أحاديث موضوعة كثيرة في المعراج وغيره ؟!

ويرى الدارسون اليوم ترجيح الاحتجاج بالقراءة الشاذة في اللغة ، على أنها لا تقل عن كثير من شواهد النحويين واللغويين من أشعار ، حتى إن من جمعها كان نحويّاً وهو ابن خالويه كما ذكرنا آنفاً .

لننظر في قراءتهم للآية : « هو الله الخالق البارئ المصور » [الحشر : ٢٤] على أن الأخير مفعول به لما سبق ، مع ما نرى من تعمل وتكلف في بتر يذهب ببهاء الآية ، وأي قاعدة نحوية عظيمة هذه ؟

لذلك نرى استبعادها من كل الكتب الدينية واللغوية ، ذلك لأنها مربكة ومشوشة وقد يظن قارئ أنها قراءة صحيحة ، أو تعلق بذهنه وتغيب عنه القراءة الصحيحة ، وإذا أخذت على أنها لفظ عربي فصيح لا يبعد عن أنه لفظ صحابي يحتج به لغوياً ، فإن هذا يقلل من قد سيتهم للنص القرآني .

إن التعلق بالقراءة الشاذة من دواعي الترف الذهني الباحث عن تأويلات وغرائب ، ولماذا نوجه قراءة شاذة نحويّاً ، أو لماذا نقوم المعوجّ ما دام عندنا القويم ، ولكن يبدو أن دعوى (خالف تُعرف) قديمة في تراثنا .

ولا نوافق الدكتور عدنان زرزور فيما ذهب إليه من قيمة الشواذ لغوياً ، على أنها أغنى مآثور لغوي ، فليس كل ما يأتينا بتخطي الزمان نافعا ، وليس كل تراث بناءً ، فكثير منه هدم ، ونرجو ألا يقع ما يطمح إليه من اهتمام منظم بالشواذ .

يقول : « لأن رواياتها هي أوثق الشواهد على ما كانت عليه ظواهرها الصوتية والصرفية والنحوية واللغوية بعامه ، في مختلف الألسنة واللهجات ، بل إن من الممكن القول بأن القراءات الشاذة هي أغنى ماثورات التراث بالمادة اللغوية التي تصلح أساساً للدراسة الحديثة ، والتي يلمح فيها المرء صورة تاريخ هذه اللغة الخالدة »^(١) .

ولا ندرى أين أوثق الشواهد ومن هذه الشواذ ما هو موهوم أو مختلف ، ولعله وضع في العصر العباسي بعد زمن الاحتجاج ، وما حاجتنا للجديد إن كان مخالفاً ، لم لا يستبعد عن ساحة الدرس اللغوي عملاً بالقاعدة الأصولية مبدأ سد الذرائع ، ودفع المفاسد مقدم على جلب المنافع ؟

وقد أشار الإمام ابن حزم رحمه الله إلى أن رجال الجدل المسيحي رأوا في اختلاف القراء المنسوبة إلى ابن مسعود رضي الله عنه عن القراءات المجمع عليها ثغرة ، حاولوا أن يطعنوا من خلالها في القراءة المقبولة^(٢) .

وقد وقع حذر ابن حزم ، فهذا جولدزيهر يقول في كتابه الذي شغل صفحات كثيرة منه حول أباطيل من القراءات : « فلا يوجد كتاب تشريعي ، اعترفت به طائفة دينية اعترافاً عقدياً ، على أنه نص منزل أو موحى به ، يقدم نصه في أقدم عصور تداوله مثل هذه الصورة من الاضطراب وعدم الثبات ، كما نجد في نص القرآن »^(٣) .

(١) دراسات قرآنية ، د . زرزور ، ص/٢١٤ عن القراءات القرآنية ، ص/٧ .

(٢) الفصل في الملل والنحل لابن حزم : ٧٥/٢ .

(٣) مذاهب التفسير الإسلامي ، ص/٤ ، وراجع الإسلام ، هنري ماسيه ، ص/١٢- .

و- معرفة القراء :

إن القراءات المتواترة انتقلت من الصحابة الكرام بأسانيدها المتينة ، إلى تابعيهم رضي الله عنهم ونشرها هؤلاء البررة في الأمصار ، إلى أن اشتهرت عند بعضهم من المتقنين الضابطين .

وكان أبو عبيد بن سلام (٢٢٤هـ) أول من صنف في التعريف بالقراء ، وجعل عددهم خمسة وعشرين إماماً ، من بينهم السبعة^(١) الذين اقتصر عليهم الإمام أحمد بن موسى المشهور بابن مجاهد (٣٢٤هـ) ، فدوّن القراءات السبع ، وهو أول كتاب مطبوع في هذا المضممار ، ونذكر الآن تراجم القراء العشرة ورواتهم :

١- عبد الله بن كثير الداري - ١٢٠هـ :

وهو مقرئ مكة المكرمة ، وكان قد قرأ على عبد الله بن السائب ومجاهد بن جبر رضي الله عنه ، ودرباس مولى ابن عباس رضي الله عنهما ، وقرأ ابن عباس على أبي بن كعب وزيد بن ثابت ، وقرأ أبي وعمر وزيد رضي الله عنهم على النبي ﷺ .

ورأوا ابن كثير هما : أحمد بن أبي بزة المكي (٢٥٠هـ) ويعرف بالبزي ، ومحمد بن عبد الرحمن المكي (٢٩١هـ) ويعرف بـ « قنبل » .

٢- عبد الله بن عامر اليحصبي (١١٨هـ) :

مقرئ الشام ، قرأ على المغيرة بن أبي شهاب المخزومي وأبي الدرداء ، وقرأ المغيرة على عثمان ، وقرأ عثمان وأبو الدرداء رضي الله عنهم على النبي ﷺ ، ولقي من الصحابة النعمان بن بشير

(١) النشر لابن الجزري : ١/ ٣٣- ٣٤ .

ووائله بن الأسقع ، ويقال : إنه لقي عثمان نفسه وأخذ عنه مباشرة ،
بحكم مولده سنة (٨هـ) .

وراويا ابن عامر هما : هشام بن عمار الدمشقي (- ٢٤٥هـ) ،
وعبد الله بن أحمد الدمشقي (- ٢٤٢هـ) المعروف بابن ذكوان .

٣- عاصم بن أبي النّجود الأسدي الكوفي (١٢٩هـ) :
قرأ على زرّ بن حبّيش ، وقرأ زرّ على عبد الله بن مسعود ، وقرأ على
أبي عبد الرحمن السلمي عن ابن مسعود أيضاً ، وعثمان وعلي وأبي بن
كعب وزيد بن ثابت رضي الله عنهم عن النبي ﷺ .

وراويا عاصم هما : حفص بن سليمان الدوري (- ١٨٠هـ) ،
وأبو بكر شعبة بن عياش الخياط (- ١٩٣هـ) وهي القراءة المشهورة في
البلاد العربية والإسلامية ، ولعل سبب الشهرة يعود إلى موقعه في
العراق ، حيث تجمع كثير من المسلمين ، وإلى عدد الصحابة الذين أخذ
عنهم وشهرتهم .

٤- أبو عمرو زبّان بن العلاء (١٥٤هـ) :
مقرئ البصرة ، قرأ على مجاهد بن جبر وسعيد بن جبّير (- ٩٥هـ)
عن ابن عباس رضي الله عنهما ، كما قرأ على ابن كثير ، كل هذا في
مكة ، ويحيى بن يعمر والحسن البصري (- ١١٠هـ) في المدينة ،
وعاصم في الكوفة ، بسند متصل إلى النبي ﷺ .

وراويا أبي عمرو هما : حفص بن عمرو الدوري (- ٢٤٦هـ) ،
وصالح بن زياد السوسي (- ٢٦١هـ) .

٥- حمزة بن حبيب الزيات الكوفي (١٥٦هـ) :
وهو مولى عكرمة بن ربيع التيمي ، وقد قرأ على سليمان بن مهران

الأعمش على يحيى بن وثاب على زر بن حبيش على عثمان وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم ، كما قرأ عن جعفر الصادق رضي الله عنه وحرمان بن أعين ، والمنهال بن عمرو وغيرهم بسند متصل إلى النبي ﷺ .

ورأوا حمزة : خلاد بن خالد الصيرفي (٢٢٠هـ) ، وخلف بن هشام البزار (٢٢٩هـ) .

٦- نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم (١٦٩هـ) :

مقرئ المدينة ، قرأ على أبي جعفر وسيأتي ذكره ، وعبد الرحمن بن هرمز ، ومحمد بن مسلم الزهري (- ١٢٤هـ) بسند متصل إلى النبي ﷺ ، ولم يذكر الصحابة في ترجمته .

ورأوا نافع هما : عثمان بن سعيد (- ١٩٧هـ) الملقب بـ (ورش) ، وهي قراءة موجودة في المغرب العربي ، وعيسى بن ميناء (- ٢٢٠هـ) الملقب بـ (قالون) .

٧- الكسائي علي بن حمزة (١٨٧هـ) :

إمام القراء بالكوفة ، وهو نحوي معروف ، قرأ على حمزة وشعبة وإسماعيل بن جعفر (- ١٨٠هـ) بسند متصل إلى النبي ﷺ .

رأوا الكسائي هما : حفص بن عمرو الدوري راوية أبي عمرو بن العلاء ، والليث بن خالد البغدادي (- ٢٤٠هـ) وهؤلاء هم أصحاب القراءات السبع المتواترة ، وبقية العشرة هم :

٨- أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني (١٣٠هـ) :

قرأ على ابن عباس وأبي هريرة ، وعبد الله بن عباس عن أبي بن كعب رضي الله عنهم ، عن النبي ﷺ .

ورواياه هما : عيسى الحذاء المعروف بابن وردان (- ١٦٠هـ) ،
وسليمان بن مسلم الزهري المعروف بابن الجماز (- ١٦٠هـ) .

٩ - خلف بن هشام البزار (٢٢٩هـ) :
قرأ على يعقوب الأعشى وسعيد بن أويس وغيرهما بسند متصل إلى
النبي ﷺ .

ورواياه هما : إدريس بن عبد الكريم الحداد (٣٩٢هـ) ،
وإسحاق بن إبراهيم المروزي (٢٨٦هـ) ويعرف بالوراق .

١٠ - يعقوب بن إسحاق الحضرمي (٢٠٥هـ) :
قرأ على سلام بن أبي سليمان الطويل ، ومهدي بن ميمون وغيرهما
بسند متصل عن النبي ﷺ .

ورواياه هما : روح بن عبد المؤمن (٢٣٥هـ) ، ومحمد بن
المتوكل اللؤلؤي (٢٣٨هـ) ويعرف بـ (رويس) .

والذي يلفت النظر هنا أن لكل قارئ راويين اثنين لا يزيد الرقم
ولا ينقص ولا يذكر سبب هذا ، والراجح زيادة الثقة مع أن الذين أخذوا
عن الإمام أكثر من اثنين ، وهذان أشهرهم من خلال الاستقصاء ، ويلحظ
أن معظم القراء من الموالي ، من أصل فارسي على وجه الخصوص ،
باستثناء ابن عامر وأبي عمرو فهما عرييان ، كما يلحظ عدم وجود
عامر بن عبد القيس بين هذه الأسانيد ، وكان مقرئ البصرة ، أرسل مع
أحد مصاحف عثمان .

ونوضح الآن بعض المصطلحات القرآنية^(١) :

(١) راجع غيث النفع للصفاقسي ، ص/١٤ - ١٥ ، وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي ،
ص/١٢٠ - ١٢٦ .

١- القراءة :

وهي ما ينسب للإمام من أئمة القراءات مثل إثبات البسملة في أول الفاتحة عند الأئمة : ابن كثير وعاصم والكسائي يُعد قراءة لكل منهم ، والأمثلة وفيرة .

٢- الرواية :

وهي ما ينسب للآخذ عن الإمام ، ولو بوساطة ، مثل رواية ورش عن نافع ، ورواية البزي عن ابن كثير ، ورواية روح عن يعقوب .

٣- الطريق :

وهي ما ينسب لمن أخذه عن الراوي وإن سفل ، فيقال : طريق الحلواني عن قالون ، وطريق الأصفهاني عن ورش ، وطريق جعفر النصيبي عن الدوري ، من طريقي : ابن الجلندي وابن ديزويه .

٤- الوجه :

وهو على سبيل التخيير والإباحة ، فبأي وجه أتى القارئ أجزاءه ، ولا يكون نقصاً في روايته ، مثال : البسملة بين السور ، والوقف بالسكون ، والإشمام والروم ، والمد الطويل والتوسط والقصر .

وقد نسب إلى الإمام العلامة ابن مجاهد الخلط بين القراءة والحرف ، لكونه اقتصر على سبعة قراء^(١) ، وردد هذا الاتهام بعض من المعاصرين ، فبعضهم اتهمه بسبب الخلط ، وبعضهم الآخر اتهمه بالخلط بين القراءة والحرف .

ولكن هذا العالم الجليل كان يفرق حتماً بين القراءة والحرف ، ولم أجد عالماً قديماً اختلط عليه الأمر ولا نُسب إلى هذا الوهم أحد فلماذا

(١) راجع النشر : ٣٦/١ ، والمرشد الوجيز ص/ ١٥٠ .

نعظم المسألة ونضخم مصادفة لا تقدم ولا تؤخر !؟ فالشبهة منتفية أساساً ، ولا يقول بهذا الخلط إلا جاهل كثير الجهل بالدين واللغة .

ويذكر الدارسون أن جمع ابن مجاهد محض مصادفة ، فاشتمل على عدد من الثقات ، وغاب عنه كثير لا يستهان بهم .

يقول العلامة ابن تيمية : « فلما أراد ابن مجاهد جمع قراءات سبعة مشاهير من أئمة قراء هذه الأمصار ، ليكون ذلك موافقاً لعدد الحروف التي أنزل عليها القرآن ، لا لاعتقاده أو اعتقاد غيره من العلماء أن القراءات السبع هي الحروف السبعة ، أو أن هؤلاء في السبعة هم الذين لا يجوز أن يقرأ بغير قراءاتهم »^(١) .

والأمة تعترف بقراءات أخرى متواترة ثلاث ، على أنها مسألة خلافية بين تواترها وآحاديتها ، ولكن يبدو أنهم أرادوا التقليل من جهد ابن مجاهد بأن ثمة من هم أجلّ من قرائه ، لأنهم كانوا يحبون التزيد في هذا المجال ، ولا يزال اليوم من يفتخر بأنه يقرأ أكثر من قراءة ، وإن كان ثمة ما هو أولى في المعرفة الإسلامية وهموم الأمة وآلامها وآمالها .

وإلا ماذا نسمي هذا الإقلال من شأن القراءات السبع بأنها تشمل على صحيح وشاذ ، بعد إقرار ابن الجزري بأن ابن مجاهد تخير وانتقى وراعى طول الملازمة والضبط والأمانة لدى قرائه .

قال أبو شامة المقدسي : « واعلم أن القراءات الصحيحة المعتبرة المجمع عليها ، قد انتهت إلى السبعة القراء . . ونحن إذ قلنا : إن القراءات الصحيحة إليهم نسبت وعنهم نقلت ، فلسنا ممن يقول : إن جميع ما روي عنهم يكون بهذه الصفة ، بل قد روي عنهم ما يطلق عليه

(١) فتاوى : ٣٩٠/١٣ .

أنه ضعيف وشاذ بخروجه عن الضابط المذكور باختلال بعض الأركان الثلاثة»^(١).

ز - دعوى القراءة بالمعنى :

تلك فرية وفدت من بلاد الغرب ، ثم تلقفها دارسون عرب بقصد الدسيسة ، وأصلها روايات ضعيفة دالة على ظاهرة مرضية يرصدها كل من كان في قلبه مرض ، ومن هؤلاء بلاشير وجولدزيهر ، ومن العرب الدكتور طه حسين تلميذ مرجليوث في مبدأ الشك ، والدكتور مصطفى مندور تلميذ بلاشير في مبدأ الدس والطعن .

ولكن لا بد أن نبين أولاً المصادر القديمة التي اعتمدها هؤلاء ، وجعلوها أساساً قوياً ، وتركوا الصحيح المتين خلف ظهورهم ، مع ما نعرف من ادعائهم للمنهج العلمي ، فالشاذ هو المطلوب ، والغريب الفردي قابل للطعن على المعهود الجماعي الذي أجمعت عليه الأمة .

إن تراثنا يحوي الغث والسمين ، فتغذى هؤلاء على الغث ، وحاولوا نشره ، كل بحسب طاقته ، فأساس القراءة بالمعنى استخدام المرادف حين يستعصي على القارئ متابعة الآية كما هي مقروءة بالإجماع .

ومما استندوا إليه ما ذكره أبو عبيد في فضائل القرآن لابن كثير من أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، كان يقرئ أحد الناس بالآية الكريمة ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ ﴿١٣﴾ طَعَامُ الْإِثْمِ﴾ [الدخان : ٤٣-٤٤] ، فقال الرجل : طعام اليتيم ، فكررها ، فلما وجده لا يحسن القول « طعام الإثيم » قال : أتستطيع أن تقول طعام الفاجر ؟ قال : نعم ، قال : قل .

ومن الاضطراب أن يسند هذا أيضاً عند الإمام الطبري غفر الله له إلى

(١) المرشد الوجيز ، ص/ ١٧٣ .

صحابي آخر هو أبو الدرداء رضي الله عنه ، كما هو واضح عند تفسيره للآية من غير أن يناقش سنداً أو متناً ، فالأمر لا يعنيه كثيراً ما دام هو من أنصار القراءة بالمعنى ، وذلك لأن الأحرف عنده مجموعة لغات .

أما الإمام ابن عبد البر ، فينقل هذا الخبر عن الإمام مالك عن ابن مسعود رضي الله عنهما ، ثم قال لمالك : أترى أن يقرأ كذلك ؟ قال : نعم أرى ذلك واسعاً ، قال ابن عبد البر : معناه أن يقرأ به في غير الصلاة ، وإنما ذكر ذلك عن مالك تفسيراً لمعنى الحديث ، وإنما لم تجز القراءة به في الصلاة ، لأن ما عدا مصحف عثمان فلا يقطع عليه ، وإنما يجري مجرى السنن التي نقلها الآحاد ، لكن لا يقدم أحد على القطع في رده ، وقد روى عيسى بن القاسم في المصاحف قراءة ابن مسعود ، قال : أرى أن يمنع الإمام من بيعه ، ويضرب من قرأ به ويمنع ذلك ، وقد قال مالك : من قرأ في صلاة بقراءة ابن مسعود أو غيره من الصحابة ، مما يخالف المصحف لم يُصل وراءه ، وعلماء المسلمين مجمعون على ذلك إلا قوم لا يعرج عليهم ، منهم الأعمش بن مهران^(١) .

واللافت للنظر في هذه الرواية عدم تفريق ابن مسعود رضوان الله عليه بين دلالة الفاجر ودلالة الأثيم ؟ ! وكأن معاصي الظاهر كمعاصي الباطن ، ثم ما هذا الرجل الذي يقرن بين اليتيم المسكين الذي لا ذنب له وبين شجرة الزقوم ، وكيف استطاع لفظ هذه الكلمة القوية ، واستعصى عليه لفظ الأثيم ؟

والسؤال الوارد هو : إذا كان جواب الرجل : لا أستطيع ، فهل يدل على كلمة أخرى ؟ ولم تبين هذه الرواية على كل حال أن البدائل وحي ، وكأن الأمر تدخل شخصي منه ، ولماذا نجعل المتصدين يقولون : بعض

(١) التمهيد ، ابن عبد البر : ٢٩٣/٨ .

القرآن من عند الصحابة ثم من عند المسلمين على مر العصور ؟

كما أن ما يذكر من سماح مالك بفتوى خاصة تقضي بقراءة ﴿ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ [الجمعة : ٩] فامضوا ، طبقاً لقراءة عمر رضي الله عنه ، مما يخالف المصاحف العثمانية ، فهي ليست قرآناً ، وهذه الفتوى نقلها ابن عبد البر ، وفيها السماح بقراءتها إلا في الفرض ، وهذا أمر عجيب !

والأعجب من هذا أن ابن شنبوذ^(١) وضّاع القراءات اعترف لدى التحقيق الذي أجري معه أنه خالف الجمهور وحده من غير اتصال بابن مسعود أو مالك ، وقرأ « فامضوا » كما كان قرأ ﴿ يَأْخُذُ كُلُّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ [الكهف : ٧٩] بزيادة « صالحة » ، وقرأ ﴿ كَاذِبِينَ أَلْمَفُوشِ ﴾ [القارعة : ٥] ، « كالصوف » فما يعتمد عليه إذن لا يصل إلى الصحابة ، بل هو وضع عباسي الزمن ، والمؤلم اليوم أن يقول متخصص بالعلوم الشرعية اليوم : إن كلمة الصوف قراءة ، ذلك في حضور من لا يقيم الصلاة !

ومما يعضد اتهام هذا السند أن الإمام ابن الجزري قال : « وقد تمادى أناس ، فرأوا قراءة القرآن بالمعنى ، بدعوى أن ابن مسعود كان يجيز هذا ، وهو كذب على ابن مسعود ، فهو إنما قال : « نظرت القراءات فوجدتهم متقاربين ، فافروا كما علمتم »^(٢) .

وإذا كان هذا يصدر عن متخصص بالقراءات العلامة ابن الجزري ، فمن يظن نفسه بلاشير وأتباعه ، ولماذا لا يفرغ أنصاف العلماء وأنصاف

(١) راجع : معرفة القراء الكبار على الطبقات والأمصار للذهبي : ٢٢٣/١ - ٢٢٤ والمصاحف ، لابن داود ، ص/ ٥٤ ، والبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن ، طاهر الجزائري ، ص/ ٣٩ - ٤٠ .

(٢) النشر ، لابن الجزري : ٣٢/١ والنص في شعب الإيمان : ٣٧٣/١ ، وغريب الحديث لأبي عبيد بن سلام : ١٥٩/٣ .

المثقفين للاطلاع على المستقيم من الآراء والأخبار الصحيحة ؟ ولماذا لا يجرون دورة سنوية مثلاً يغربلون بها معلوماتهم حتى يستأهلوا القلب العلمي ؟!

ومن المرويات التي يستندون إليها ما جاء عند الإمام الطبري ، إذ روى عن علي رضي الله عنه أنه « قال في الآية : ﴿ وَطَلَّحَ مَنْضُودٌ ﴾ [الواقعة : ٢٩] : ما شأن الطلح ، إنما هو « طلع منضود » ، ثم قرأ : ﴿ طَلَّعُهَا هَضِيمٌ ﴾ [الشعراء : ١٤٨] ، فقال له الحاضرون : هل تريد أن تحولها إلى هذا المعنى ؟ فقال علي رضي الله عنه : إن القرآن لا يُهاج اليوم ولا يحول ^(١) .

ويستشهد جولدزيهر ^(٢) بهذا على صحة نظرية القراءة بالمعنى ، مع ما يحمله النص في خاتمته من حجة على دعوى المستشرق ، فهو يؤكد أنه لا يكون لأي صحابي تغيير حرف واحد من القرآن بعد وفاة النبي ﷺ ، فإن كان ما ورد صحيحاً ، فهو منسوخ .

وقد آثر أبو السرار الغنوي أن يقرأ الآية : ﴿ لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ ﴾ [البقرة : ٤٨] المرادف وهو : نسمة عن نسمة ، ويرى جولدزيهر أن هذا المرادف الذي يؤدي « المعنى نفسه كان يُحكم عليه قديماً بروح واسعة الحرية ، لأنه إذا كان المعنى لن يناله تغيير بل يزداد وضوحاً في بعض الأحيان » ^(٣) .

ولا يصح لغوياً أن تكون كلمة النسمة أوضح دلالة من كلمة النفس ،

(١) جامع البيان للطبري : ٩٣/١٧ وراجع فيه : ٢٩٤/١ ، ٢٢٣/٥ .

(٢) مذاهب التفسير ، ص/ ٥٢ .

(٣) مذاهب التفسير ص/ ٢٦-٢٧ وراجع الكشف : ١٩٤/١ ، والأمالى ، لأبي علي القالي : ٨٠/٢ .

إنما هو تحذلق من الغنوي هذا ، ثم إن هذا المستشرق الأخرق نقل هذه القراءة من الكشف ، ولم يبين أن الزمخشري لم يكن يأخذ بها ، بل هي مرويات كتب الأدب .

والغنوي على أية حال من أجلاف العرب الذين لا تؤخذ عنهم لغة ولا يُعد قولهم فقهاً ، ومن قال له إن انحرافهم اللغوي كان مقبولاً ، حتى تُقبل منهم قراءة تخالف إجماع المسلمين ، بل تخالف الإمام الطبري الذي لم يعمل بالمذهب الذي ذهب إليه من قضية المرادف في هذا الموضوع ؟!

وحجة هؤلاء أن ثمة حرية فردية مطلقة في النطق بالمرادف ، تبعاً لمقولة اللغات التي تفسر بها الأحرف ، ولا يفهم هؤلاء أن ابن مسعود رضي الله عنه كان يُقرئ الناس بلغة هذيل ، فكتب إليه عمر رضي الله عنه : إن هذا القرآن نزل بلغة ولسان قريش ، فأقرئ الناس بلغة قريش لا بلغة هذيل^(١) ، فلا لغات في القراءات ولو صح هذا عن ابن مسعود فهو منهي عنه .

ولكن اختلاف القراءات كما هو مشهود في القراءات المتواترة اختلاف يستند إلى داخل التركيب في الكلمة مثل الغيبة والخطاب والجمع والإفراد ، ويندر أن يرد الاختلاف إلى اللغات .

وهذا مثل ما جاء في : أصوب بدلاً من « أقوم » في قوله عز وجل : ﴿ إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً وَأَقْوَمُ قِيلاً ﴾ [المزمّل : ٦] ، ومثل : زقية بدلاً من « صبيحة » في قوله عز وجل : ﴿ إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَبِيحَةً وَاحِدَةً ﴾ [يس : ٢٩] مما يروى عن ابن مسعود رضي الله عنه .

(١) فتح الباري ، ابن حجر العسقلاني : ٧/٩ وسنن أبي داود .

وعلى هذا إن كان ثمة تسامح من قبل النبي عليه الصلاة والسلام في لفظ المرادف ، وصح السند يمكن أن نقول بنسخه ، والراجح أنها روايات ضعيفة .

وينبغي ألا نفتح الباب لمن يقول : القرآن جزء إلهي وجزء بشري .
والجدير بالذكر أن الرخصة ينبغي أن تبدأ من الموكّل بنشر الوحي عليه الصلاة والسلام ، لا أن يقرأ كل واحد بحسب ما يعرف ، لأن هذا يذهب بإعجاز القرآن الذي لا يأتيه الباطل والتبديل ، فمعنى التيسير في قوله : ﴿ فَأَقْرَأُوا مَا يَنْشَرُ مِنْهُ ﴾ متابعة رخصة الوحي ، وقرين هذا قول عثمان : « فاقروا كما علمتم » .

ومما يدل على أن القراءة سند ، وليست تصرفاً شخصياً في اللغة وأصواتها ، فقد « قرأ رجل على عبد الله بن مسعود (طه) ولم يكسر ، فقال عبد الله (طه) وكسر ثم قال : والله هكذا علمني رسول الله ﷺ »^(١) .

ومما يدل على أن اللهجات ليست سبباً في اختلاف القراءات حتى نطلق نظرية المعنى المهزوزة ، ذلك الاختلاف بين باعد وبعد ﴿ رَبَّنَا بَعِدَ بَيْنَ أَسْفَارِنَا ﴾ [يونس : ٣٠] ، ثم إن الاختلاف أدى إلى تغير في المعنى بين الأمر والإخبار ، وكذلك يُقال في « تلو » و « تبلوا » حيث لم تتغير صورة الكلمة ، مع تغير معناها بين التلاوة والابتلاء ، وكل هذا قراءة متواترة^(٢) .

إن هذه الفرية تعتمد على استغلال المستشرقين لبعض المرويات لترويج التحريف بما سمي بنظرية القراءة بالمعنى ، مع أن حدّ النظرية

(١) الإتيان : ١٢٠/١ .

(٢) إتحاف فضلاء البشر للدمياطي ، ص/٣٥٩ ، والقراءات السبع ، ابن مجاهد ، ص/٣٢٥ .

لا يكون في قضية استثناءاتها أكثر من موجباتها ، فهي إذن إطلاق الهوى وحنين إلى التحريف الذي تعودته اليهود ومنهم جولدزيهر .

وأي حقيقة علمية هذه التي تنتزع من كتاب الأغاني^(١) لأبي فرج الأصفهاني ، حقيقة في تلاوة القرآن ، وكثير من الدارسين لا يعولون على هذا الكتاب لكثرة أكاذيبه في نقل أخبار الشعراء ، أناخذ عنه الدين بعد هذا وقراءة القراء ؟

إن بلاشير الذي لا يستحيي من وضع آيات قرآنية كما جاء في كتابه « القرآن نزوله تدوينه ترجمته » يمكن أن يقول بنظرية المعنى وما هو أخطر منها ، ولكن الدكتور عبد الصبور شاهين قد رد عليه رداً مقنعاً كما رد عليه آخرون .

قال بلاشير : « خلال الفترة التي تبدأ من مبايعة علي عام (٣٥ هـ) حتى مبايعة الخليفة الأموي الخامس عبد الملك عام (٦٥ هـ) ، كانت جميع الاتجاهات تتواجه ، فالمصحف العثماني قد نشر نفوذه في كل البلاد ، إذ كان مؤيداً بنفوذ من شاركوا في عمله ، وقد كانوا يشغلون مناصب مهمة في الشام ، وربما كان هذا هو الوقت الذي نشأت فيه نظرية معينة ، تدل على أن إصلاح عثمان كان قد أصبح ضرورياً ، فبالنسبة إلى بعض المؤمنين لم يكن نص القرآن بحرفه هو المهم ، وإنما روحه ومن هنا ظل اختيار الوجه (الحرف) في القراءات التي تقوم على الترادف المحض أمراً لا بأس به ، ولا يشير الاهتمام ، هذه النظرية التي يطلق عليها القراءة بالمعنى^(٢) .

(١) راجع الأغاني : ٦١/٣ ، ومحاضرات الأدباء : ٣٨٥/١ .

(٢) القرآن ، بلاشير ، ص/٦٩-٧٠ ، وتاريخ القرآن ، د . شاهين ، ص/٨٤-٨٥ ورسالة الشواذ ، د . مصطفى مندور ، ص/١١٣ وما بعدها ، وراجع مثل هذه التخرصات عند د . طه حسين ، في الأدب الجاهلي ، ص/٩٩ .

وفي هذا الكلام تناقض لم يتعرض له التلميذ الوفي مصطفى مندور الذي صار بوقاً لدعاة الكفر والذي أضاف شواهد أخرى لم يذكرها أستاذه بلاشير ، وذلك في رسالة دكتوراه في بلد غربي بإشراف كافر .

لقد ضرب مندور صفحاً عن الروايات الصحيحة وعن عمدة المشافهة في القراءات ، كما أعرض عن تناقض بلاشير إذ كيف يسط مصحف عثمان نفوذه على المسلمين ثم لا يكون نص القرآن بحرفه هو المهم عند بعض المؤمنين ، حتى تصبح القراءة بالمعنى جهداً للناس .

ج - فوائد القراءات :

١ - الإعجاز :

إن تنوع القراءات من البراهين الساطعة والأدلة القاطعة على أن القرآن كلام الله ، وعلى صدق النبي الذي جاء به ﷺ ، فهذه القراءات لا تؤدي إلى تناقض بل إلى تنوع ، فكله يصدق بعضه بعضاً ، فتعدد الأحرف والقراءات هو تعدد في الإعجاز ، وذلك لأن نظم القرآن المعجز يجري في كل قراءاته^(١) ، وفي هذا حفظ للسان العرب وأساليبهم .

ولكن لا سبيل إلى القياس على القراءات والقراءة بغير ما وصلنا كأن نقدم ونؤخر ، ونفرد ونجمع ، ونذكر ونؤنث فهذا حرام قطعاً ، فالأمر كان رخصة دالة على إعجاز .

٢ - التسهيل :

ففي بحث القراءات دلالة راسخة على سمة التسهيل في منهج التشريع

(١) راجع علوم القرآن ، نور الدين عتر ، ص/١٥٤ ، والبيانات المعجزة ، د . حسن ضياء الدين عتر ، ص/١٣٨ - ١٤٦ ، وعلوم القرآن ، د . قحطان الدوري ، ص/٤١ ، ومناهل العرفان : ١/١٤٢ .

الإسلامي ، فدلّت الرخصة على رحمة مثالية في الدين ، ودلّت على واقعيتها ، إذا واءمها المقام ، والله عز وجل خالق كل شيء ، وهو عليم لما خلق المقامات بما يناسبها من مقالات .

٣- بيان الأحكام :

قال عز وجل : ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة : ٦] ، فقد قرأ نافع وابن عامر والكسائي وعاصم بنصب لام أرجلكم ، وقرأ بقية القراء بخفضها ، فكان في قراءة النصب دليلاً على وجوب غسل الرجلين في الوضوء ، واتخذ بعضهم من قراءة الجر دليلاً على مسح الخفين .

قال الصنعاني رحمه الله (- ١١٨٢هـ) : « على أنه قد يقال : قد ثبت في آية المائدة القراءة بالجر لأرجلكم عطفاً على الممسوح وهو الرأس ، فيجعل على مسح الخفين كما بيّنته السنة »^(١) ، جاء عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه : « كنت مع النبي ﷺ ، فتوضأ ، فأهويت لأنزع خُفّيه ، فقال : « دعها ، فإنني أدخلتهما طاهرتين » فمسح عليهما »^(٢) .

ومنه بيان ما يحتمل أن يكون مجملاً ، كما في الآية : ﴿وَلَا تَقْرُبُوهِنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ [البقرة : ٢٢٢] ، قرئ بالتشديد والتخفيف يطهران ويطهرن ، فقراءة التشديد مبينة لمعنى قراءة التخفيف عند الجمهور فالحائض لا يحل وطؤها بانقطاع الدم ، حتى تتطهر بالماء .

إن هذه القراءات المتواترة كما بينا وهي من الله عز وجل ، وهي قائمة

(١) سبل السلام : ٨٨/١ ، وراجع الوافي في شرح الشاطبية ، ص/ ٢٥١ .

(٢) البخاري ومسلم .

على اختلاف التنوع لا اختلاف التناقض ، كما أن الذي نشهده في المصاحف أن القراءات التي تشمل على زيادة ونقصان أو تقديم وتأخير أقل بكثير من القراءات المشتملة على الكيفيات الصوتية والصرفية .

وما قدم لنا فيها زاد وفير دينياً ولغوياً ، يغنينا عن النهل من القراءات الشاذة التي جاء في تعريفها فقدان السند القوي ، فإذا كان الحديث الضعيف - كما أسلفنا - لا يعتد به في العقيدة والأحكام فكيف نأخذ بالسند الضعيف في قول رب العالمين ، وهو المصدر التشريعي الأول ، مع أن الأحادي الذي هو أقوى من الشاذ مقبول في الحديث مستبعد في القراءات .

وبعد ليس لقارئ ، مثقفاً كان أم عامياً ، أن يأخذ بقراءة ، وينكر سائر القراءات ، فإن هذا أفضع من إنكار الحديث المتواتر الذي يوجب إنكاره الكفر ، لزيادة تواتر القراءة على تواتر الحديث النبوي ، فالسبع متواترة ، ويمكن أن نعدّها أشكالاً من القرآن الكريم فدعوى القراءة الواحدة أخطر من دعوى اتخاذ مذهب فقهي واحد وإنكار غيره ، وذلك لأن المذاهب قائمة على اجتهاد الأئمة ، وأن القراءات سماع ولا قياس فيها ، فالتعصب للمذهب كفر أو دين آخر ، والأشد كفرة التعصب لقراءة واحدة ، فاللائق العصري أن نفيد اليوم من هذه الرخصة الإلهية ، تتبع قراءة عاصم في بلادنا مع إقرارنا بسائر القراءات ، ولو كان من غير الاطلاع عليها والانشغال بها عن فاعلية القرآن في النفس والمجتمع .

ولا بأس أن نذكر رأي الدكتور طه حسين ربيب مرجليوث ونولدكه ، يقول : « إن قوماً من رجال الدين فهموا أن هذه القراءات السبع متواترة عن النبي ﷺ ، نزل بها جبريل على قلبه ، فمكرها كافر من غير شك ولا ريبة ، ولم يوفقوا إلى دليل يستدلون به ، سوى ما روي في الصحيح

من قوله ﷺ : « أنزل القرآن على سبعة أحرف » ، والحق أن ليست هذه القراءات السبع من الوحي في قليل ولا كثير ، وليس منكرها كافراً ولا فاسقاً ولا مغتصباً في دينه ، وإنما هي قراءات مصدرها اللهجات واختلافها ، للناس أن يجادلوا فيها ، وأن ينكروا بعضها ويقبلوا بعضها ^(١) .

ولم يفهم باتباعه (الأعمى) لأسياد الكفر أن تدخل اللهجات يلغي في نهاية الأمر سياق الآية ويقضي على معناها ، وإذا كان الأمر اجتهاداً فليقرأ كل مسلم اليوم الأفريقي والأوروبي ، والأمريكي كل بحسب لهجته ، مما سيؤدي - والعياذ بالله - إلى الإلغاء ثم التبديل .

والناس إذن كان يقلد بعضهم بعضاً ، وليس ثمة وحي في الأمر ، فما أكثر حمقهم وجراتهم على كتاب الله ، لهذا التواطؤ الذي يدوم سنوات على الكذب على كتاب ربهم ، في نظر طه حسين ، فأى أمة هذه وأي إجرام يطول عهداً ، ثم إن هذا الحديث الذي لا يعجبه سنداً ودليلاً هو حديث متواتر ، فماذا أبقى لنا من السنة أيضاً ؟

ولكن كره بعض العلماء أن يشتمل المصحف الواحد المكتوب على أكثر من قراءة ، وعدّوه كما ينقل أبو عمرو الداني من « أعظم التخليط وأشدّ التغيير للمرسوم » ^(٢) ، مع أن عدد أمكنة خلاف الرسم لا يتجاوز ثمانين موضعاً كما في كتب المصاحف ، كذلك نعى الشعراني (- ٩٧٣هـ) رحمه الله على قراء زمانه أنهم يعمدون إلى الجمع بين القراءات في التلاوة الواحدة ^(٣) .

(١) في الأدب الجاهلي ، د . طه حسين ، ص / ٩٨ - ٩٩ .

(٢) المحكم في نقط المصاحف ، أبو عمرو الداني ، ص / ٢٠ .

(٣) الدرر المنثورة في زيد العلوم المشهورة ، الشعراني ، ص / ٨ .

وثمة كلمة قالها الشيخ أحمد كفتارو مفتي الجمهورية العربية السورية رحمه الله تعالى ، لما سأله أحد الطلاب عن تعلم القراءات السبع ، فأجابه : « تعلم سبع لغات عالمية واعمل على نشر الإسلام » فهذه هي المعرفة الأُلزم في الوضع الراهن .

ولو عدنا إلى الواقع لوجدنا إسرافاً في تعلم بعضهم للقراءات ، مما يحجم من المعارف الإسلامية الأخرى ، بل قد يحجم من دعوة القرآن نفسه إلى اتباع السنة ونشر الدعوة والنظر في الكون وغير هذا من الأوامر والنواهي ، وهذا من باب الخلط بين الأولويات والثانويات في المعرفة وسيرورة الدعوة .

وثمة مقال للدكتور محمد حبش^(١) يوضح هذه النصيحة ، يذكر فيه أن عدد الكلمات التي تقرأ على وجه واحد ما يبلغ نسبة ٩٣٪ من كلمات القرآن ، لأن (١١٨٣) كلمة تقرأ على وجهين ، و (٧٣) كلمة تقرأ على ثلاثة وجوه ، و (٢١) كلمة تقرأ على أربعة وجوه ، و (٣) كلمات تقرأ على خمسة وجوه ، وكلمة واحدة تقرأ على ستة وجوه : ﴿ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ﴾ [الأعراف : ١١١] أرجئه : مع واو بعد الهاء لفظاً ، أرجئته ، أرجهي ، أرجِهْ ، أرجِهْ . فالذي يختلف في قراءته يبلغ ١٧٪ من كلمات القرآن ، وهذا القدر الضئيل لا يحتاج إلى تكريس حياة الكثيرين لأجله ، بل يقتصر الأمر على بعض العلماء ، ليكونوا أهل الذكر في هذا العلم ، خصوصاً أن ثمة قراءة واحدة يقرأ بها معظم المسلمين ويبلغون ٩٥٪ في العالم الإسلامي وفق إحصاء تقديري ، والبقية أي ٥٪ توزع على قراءات نافع وأبي عمرو وابن عامر وابن كثير فقط من بين القراءات العشر .

(١) القراءات القرآنية ، د . محمد حبش ، مجلة نهج الإسلام ٣٣/٤ ، ١٤٠٩ ، ١٩٨٨ ، ص/١٣٨ ، ١٤٧ .

بقي أن نقول : يجوز التلفيق بين القراءات ، فنقرأ آية على قراءة ابن عامر ، وآية تتلوها على قراءة عاصم ، فالتلفيق في المذاهب الفقهية جائز ، وفي القراءات زيادة اعتقاد بصحة القراءة الأخرى أعمق من اعتقاد صحة المذهب الفقهي الآخر ، لأن المذهب اجتهد ، والقراءة نص ، لا مجال لإعمال العقل فيه ، ولأن القراءة متواترة من حيث السند والمذهب كذلك ، ولكن النص أقوى من القياس .

* * *

الفصل الرابع عشر المحكم والمتشابه

يتصل هذا البحث بالعقيدة الإسلامية مباشرة ، وذلك لأن قسماً منه يفسر آيات الصفات الإلهية ، فهو بحث مهم أصيل ، إذ لا يرجى دين فسدت عقيدته ، وحادت عن جادة الحق .

ولما كان هذا العلم بمنأى عن النقل الصريح ، نشطت فيه الأفهام ، فكان من القضايا التوفيقية الاجتهادية ، فكثرت فيه الآراء بين روح الشرع والإسقاط الذاتي ، وتتجلى خطورته في خطورة التأويل الظاهرة على مر العصور في ثنائية الشر : التحريف والتأويل .

والمحكم نوع واحد في القرآن ، في حين نجد قسيمه المتشابه نوعين : المتشابه اللفظي ، المتشابه المعنوي ، والأخير الذي كان محل اختلاف بين العلماء مفهوماً وتأويلاً هو غاية البحث ، ما دام المعارض المحكم معروفاً بدلالته الحرفية ، ونمهد بإطلالة لغوية إلى الدلالة الاصطلاحية .

أ- مفهوم المحكم :

الإحكام هو الإتقان وفيه معنى المنع ، فيقال : « أحكمت الشيء فاستحكم صار محكماً ، واحتكم الأمر واستحكم وثق »^(١) .

ونستطيع أن نصل الإحكام بالحكمة لأنها : « ما يمنع من الجهل »^(٢)

(١) لسان العرب ، ١٢/١٤٣ .

(٢) المغرب في ترتيب المغرب للمطرزي : ١/٢١٨ .

بدلاً من ذكر منع الدابة في سياق الدراسات القرآنية . وعلى كل حال هذه الدلالة تتصل بالأمور الجليلة من التحكيم والحكمة والإحكام ولا تدل إلا على القوة والعلو .

وتبعاً لهذا المعنى فالمحكم يشمل المتشابه الذي لا يفوته الإنتقان ، فأمكن أن يقال : هذه آية محكمة متشابهة إذا قصدنا الشكل والمضمون ، ونظرنا على غاية الحكمة ، وكل القرآن متقن لا يأتيه الباطل في مضمونه ولا شكله الفني .

قال عز وجل : ﴿الرَّ كَنُتْ أُحْكَمَتْ ءَايَتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [مؤد : ١] .

فالآية بالكلمتين الأخيرتين تدل على أن الإحكام من الحكمة الكلية والخبرة الجزئية التفصيلية ، فثمة علاقة وشيجة بين الإحكام والحكمة ، وإن كان الأول تقنياً حسياً والحكمة اسماً مجرداً .

في الاصطلاح هو كل ما خلا الآيات المتشابهات ، وقد عرّفه الطيبي رحمه الله وهو الحسين بن محمد (- ٧٤٣هـ) أحد أعلام التفسير والحديث والبلاغة .

قال : « المراد بالمحكم ما اتضح معناه ، والمتشابه بخلافه ، لأن اللفظ الذي يقبل معنى ، إما أن يحتمل غيره أولاً ، الثاني النص ، والأول إما أن تكون دلالته على ذلك الغير أرجح أولاً ، الأول الظاهر ، والثاني إما أن يكون مساويه أولاً ، الأول هو المجمل ، والثاني المؤول ، فالمشترك بين النص والظاهر هو المحكم ، والمشارك بين المجمل والمؤول هو المتشابه »^(١) .

(١) مناهل العرفان : ١٦٩/٢ وهو رأي الفخر الرازي ، مفاتيح الغيب : ١٨٣/٧ .

ويلحظ هنا أن المحكم دلالة حرفية ، إذ تنقيد بالظاهر ، أو نفسر هذا الظاهر بما سماه الطيبي بالنص ، والإجمال لا يتضمن لفظه كل المعنى ، فالعلاقة جزئية ، أما المؤول فيتضمن شيئاً آخر غير الظاهر ، وكلاهما المجمل والمؤول من المتشابه .

وقال الإمام الشوكاني (- ١١٥٠هـ) : « المحكم ما عرف تأويله وفهم معناه وتفسيره ، والمتشابه ما لم يكن لأحد إلى علمه سبيل ، وقيل : المحكم ما لا يحتمل إلا وجهاً واحداً ، والمتشابه ما يحتمل وجوهاً ، وقيل غير ذلك »^(١) .

ب - مفهوم المتشابه :

نقرأ في لسان العرب أن التشابه بمعنى التماثل : « والشبه والشبه : المثل ، وأشبه الشيء الشيء : ماثله »^(٢) ، ومنه : ﴿ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَهَ عَلَيْنَا ﴾ [البقرة : ٧٠] والآية : ﴿ وَأَتُوا بِهِمُ مَثَلَيْهَا ﴾ [البقرة : ٢٥] أي متفق المنظر مختلف الطعم .

وجاء في القرآن أن هذا الكتاب العزيز كله متشابه : ﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَابًا نَفْخَعُ مِنْهُ جُلُودَ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ﴾ [الزمر : ٢٣] . فالقرآن كله متشابه من حيث كونه مثاني مكرر المواعظ والوعيد والوعيد والقصص ، وكله منظو على حكمة لا تناقض فيه ولا مفاضلة بين أجزائه ، أي يشبه بعضه بعضاً في القراءة والنظم والغايات الجليلة ، مع ملحظ تكرار حلاوة التلفظ به مع كل تلاوة .

جاء عند صاحب المقدمة في علوم القرآن : « فإن القرآن كله محكم

(١) فتح القدير ، الشوكاني : ٢٨٤/٢ .

(٢) لسان العرب : (شبه) .

من جهة النظم والإعجاز ، كما قال تعالى : ﴿الرَّ كَنَّا أَعْمَكُ ءَابَنُ﴾ [هود : ١] ، وكله متشابه من حيث تشابه ألفاظه بعضها ببعض ، فليس فيه ما ينفي ويرد لنا ويخرج عن النظم ويهمل ، وذلك قوله تعالى : ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا﴾^(١) [الزمر : ٢٣] .

هذه المعاني ليست مثار اختلاف عند العلماء ، وليست بغية البحث في المحكم والمتشابه إنما تنصب العناية في مدلول آية آل عمران : ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ ءَايَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران : ٧] .

والمتشابه نوعان : لفظي ومعنوي ، فالمتشابه اللفظي قضية أسلوبية إعجازية لا علاقة لها بالعقيدة والصفات الإلهية ، فيصّب الجهد في النظر إلى موضعين من القرآن متشابهين بفروق لغوية طفيفة ناسبت المقام واحتوت الموقف ، فهو من التشابه لا الاشتباه ، وليس محل اختلاف العلماء ، إذ يوازي المحكم ولا يقابله . ويمكن أن نطلق عليه اسم المشكل ، إذ يشكل على غير الممعن في السياق .

نذكر أمثلة ، قوله عز وجل في سورة يس ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَنْفُوهُمُ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ﴾^(٢) اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْتَلْكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴿[يس : ٢٠ - ٢١] ، وفي سورة القصص : ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْعَى قَالَ يَمْشُونَ عَلَى الْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ﴾ [القصص : ٢٠] .

فالأهمية منوطة بالرجل في سورة القصص ، لأنه ينقل نبأ مهماً فقدم ذكره ، في حين يطلب في سورة يس مجرد اهتمام هذا الرجل بالهداية والدفاع عن الحق والنبوة ، فأخر ذكره .

(١) مقدمتان في علوم القرآن ، ص/ ١٧٦ .

ومنه أن تُقدم جملة في آية وتؤخر في غيرها ، أو نجد كلمة في آية ، ولا نجدها في آية غيرها ، مثل : ﴿ وَفَلَنَّا يَكْتَادُمُ اسْتَكْنُ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكَلَّا مِنْهَا رَعَدًا ﴾ [البقرة : ٣٥] وقوله : ﴿ وَبَكَادُمْ اسْتَكْنُ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكَلَّا مِنْ حَيْثُ يَشْتَنَّا ﴾ [الأعراف : ١٩] .

وقوله عز وجل : ﴿ وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا ﴾ [هود : ٧٧] ، وقوله : ﴿ وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا ﴾ [المنكوت : ٣٣] ، وقوله : ﴿ وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ ﴾ [البقرة : ٥٨] ، و : ﴿ وَقُولُوا حِطَّةٌ وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ﴾ [الأعراف : ١٦١] بالتقديم والتأخير لسياقات القصة ومكانها من السورة .

ومثله في التقديم والتأخير قوله تعالى : ﴿ كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ ﴾ [النساء : ١٣٥] و : ﴿ كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ ﴾ [المائدة : ٨] ، بل قد يكون الخلاف حرفاً واحداً كما جاء على لسان سحرة فرعون بعد إيمانهم : ﴿ وَإِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ ﴾ [الزخرف : ١٤] و : ﴿ إِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ ﴾ [الأعراف : ١٢٥] .

وهذا من مصادر الإعجاز البياني ، ولا نظن أن المفسرين رضي الله عنهم أهملوه ، ولا نظن أن جميع التأويلات مقبولة ، فبعضها يتصف بالتزيد ، خصوصاً أنه علم قائم على اجتهاد وتطلع فكري وفني .

وهناك كتب كثيرة في هذا المجال لا تختلف كثيراً في مضامينها ، مثل « درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز » للخطيب الإسكافي محمد بن عبد الله (- ٤٢٠ هـ) ، و « البرهان في متشابه القرآن » للكرماني محمود بن حمزة (- ٥٠٥ هـ) يقع في نحو أربعمئة صفحة وقد طبع سنة ١٩٠٩ م وقد أفاد إلى حد كبير من كتاب سلفه الخطيب ، وكذلك « ملاك التأويل القاطع لذوي الإلحاد والتعطيل في

توجيه المتشابه اللفظي من آي التنزيل لابن زبير الغرناطي أحمد بن إبراهيم (٧٠٨هـ) وهو أجمع الكتب في هذا الباب وهو مطبوع ، وصنف الدكتور عدنان زرزور كتاباً باسم « متشابه القرآن » ثم طبع مرة أخرى بعنوان « أسرار التكرار في القرآن الكريم »^(١) .

وقد شاركت بالإشراف على رسالة دكتوراه « المتشابه اللفظي في القرآن الكريم دراسة في العدول البياني » لأخينا الدكتور محمد ماجد العطائي عام ٢٠٠٤م ، يتن فيها الأنواع والأغراض والمصنفات وطرائق العدول ، فكان بحثه وافياً ذا جودة واضحة .

ولهذا المتشابه بعد آخر غير البعد الأسلوبى الذي يجلي وجهاً من وجوه الإعجاز ، وهو بعد تربوي فكري ، يقول الدكتور عبد البديع صقر : « وهذه المتشابهات اللفظية ، تضيف صعوبة على القارئ غيباً ، ولكنها تضطره إلى دوام الانتباه ، بحيث لا يكون مدعاة للأداء مع الغفلة ، وفي ذلك يقول الحفاظ : « لولا المتشابهات في القرآن لتغنى به الصبيان »^(٢) .

فالنوع المقصود في بحثنا هو المتشابه المعنوي المتصل بآيات وردت في شأن الله تعالى وتسمى آيات الصفات أو متشابه الصفات ، ورغم هذا نجد اختلافاً في تعريف المتشابه فنقرأ ما يسمى أحسن ما قيل في المتشابه على حد قول القرطبي ، وهو : « ماتعذر ذلك ، واستأثر الله بعلمه ، كقيام الساعة والحروف المقطعة في أوائل السور » .

وكان الدكتور محمد الصباغ يأخذ بهذا القول الغريب ، والأغرب منه أن الشيخ الزرقاني يقول : « ينسب هذا القول إلى أهل السنة على أنه هو

(١) دراسات قرآنية ، د . عدنان زرزور ، ص/ ١٩٠-١٩١ .

(٢) التجويد وعلوم القرآن ، ص/ ٧٢ .

المختار عندهم » ثم يأخذ بالتعددية المتباعدة بأن يذكر تعريف أبي البقاء الكفوي (١٠٩٤ هـ) : « المحكم : ما لا يحتمل إلا وجهاً واحداً ، والمتشابه ما احتمل أوجهاً ، فاشتبه منه مراد المتكلم على السامع » (١) ، وليت أبا البقاء ابتعد هنا عن كلياته ، لأن المتشابه خاص بكلام الله عز وجل .

وحكي عن الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه « أن المتشابه هو الذي لا يستقل بنفسه ، بل يحتاج إلى بيان ، وتارة يبين بكذا ، وتارة يبين بكذا ، لحصول الاختلاف في تأويله » .

ويوازي ما ورد عن الجويني إمام الحرمين (- ٤٧٨ هـ) : « أما المتشابه فهو الذي لا يحيط العلم بمعناه المطلوب من حيث اللغة ، إلا أن تقترن به أمانة أو قرينة ، ويندرج المشترك في المتشابه بهذا المعنى » (٢) .

وقال الإمام الطيبي : « المتشابه هو الذي طرأ عليه خفاء في المعنى المراد منه » (٣) ، وهذا الخفاء ناتج عن التماثل الذي يؤدي إلى الشك والحيرة ويوقع في الالتباس ، فالقارئ يقرأ الآية التي تشبه حيثياتها الصفات البشرية ، وليس يقصد هذا ، فيقال ولا يراد ، ولهذا هو موطن فتنة .

وقد ذكره عز وجل : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ [آل عمران : ٧] .

(١) راجع تفسير القرطبي ، ولمحات في علوم القرآن ، د . محمد الصباغ ، ص / ١٥٢ ، ويعزو الآلوسي هذا الرأي إلى السادة الحنفية ، راجع مناهل العرفان : ١٦٨ / ٢ .

(٢) الكلبيات ، أبو البقاء : ٢٥٧ / ٤ ، وانظر تعريفات أخرى في الإتيان : ٥ / ٢ ، والإحكام في أصول الأحكام للأمدى : ١٦٥ / ١ ، وسنذكر تعريفات أخرى هنا وهو ما عليه أكثر الأصوليين كما يعزى إلى ابن عباس رضي الله عنهما كما في المناهل .

(٣) الإتيان : ٤ / ٢ .

فثمة أصل جامع هو المحكم ، وسمي بأم الكتاب لأنه يرجع إليه لدى تفسير المتشابه حتى لا تزيع القلوب ، فعلى سبيل المثال ، قوله عز وجل : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه : ٥] يرجع المفسر إلى معيار يدفع الشبهة بما اشتمل عليه القرآن من محكم في هذا المعنى ، وهو قوله تبارك وتعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى : ١١] .

وإذا أردنا المعنى الحقيقي بصرف العبارة عن الظاهر في الآية الكريمة : ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَوْمًا أَوْ نُرَفِّعَهُمْ فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء : ١٦] فلا بد من الرجوع إلى محكم يدفع شبهة الاتصاف بالظلم والفحش : ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [الأعراف : ٢٨] .

وقبل أن نشرع في أضرب التأويل بإزاء آية آل عمران وما تشير إليه ، لا بد من أن نبين أن خفاء المعنى الحقيقي لا يخفى على الدارس المسلم ، وبعد هذا لا يوجد طلاس ، فهذا الدكتور طيب تيزيني يحوّر كلام أحد المعاصرين الإسلاميين ليرى أنه يعدّ النص القرآني نصاً مباشراً « يقوم على لغة واضحة كل الوضوح لا سبيل إلى التمييز بين ظاهر وباطن ومحكم ومتشابه وواضح وملتبس ومجازي وحقيقي ، أي بين ما هو واضح وبين ما هو قابل للتأويل »^(١) ، فهذا لا يقول به مثقف عادي ، ناهيك عن دارس مدرّس في كلية الشريعة .

وإذا كان عز وجل فتح باب التدبر العقلي ، فإنه لا يفتحه على مصراعيه وبلا شروط ، ليس لدينا في الشريعة الإسلامية عقل محض ، فلا بد أن يُحصن بمعطيات النقل الشرعي ، ثم إن مدلول الآية ومدلول المتشابه متصل بأمر عقيدي ، ليس له علاقة بالمعاصرة والتقدم الاجتماعي .

(١) النص القرآني ، ص/١١٩ ويقصد الدكتور مصطفى البغا في ندوة « التراث وآفاق التقدم في المجتمع العربي المعاصر » .

لذلك يتعجب المثقف إذ يقرأ : « نتبين أماننا بنية نصية تعلن عن أنها مفتوحة » غير مشرقة « تثير » القارئ الراسخ في العلم « باتجاه مساءلتها والحوار معها ، وتخلق له فضاءات ذهنية بعيدة ، ومن شأنها أن تقدم له إمكانيات معينة للمحافظة على الحد الضروري من توازنه مع عصره ، ومن ثم فهي على هذه الطريق ، تتيح له احتمالات قد تجعله يكتشف فيها مسوغاً لموقف اجتماعي أو سياسي أو إيديولوجي خفي أو معلن »^(١) .

وأشكل حرف الواو بين العطف والحال في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَكْمُرُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ [آل عمران : ٧] ، على بعضهم ، ومعظم المفسرين يذهبون إلى أن الواو عاطفة ، فالراسخون يعلمون حقيقة هذا المتشابه ، أو إن صح التعبير يعلمون كيف يؤولونه ولا يصلون إلى ماهيته حقيقة .

وعلى أية حال لو كان الوقف على لفظ الجلالة لم يبين للعلماء الراسخين فضل وميزة بين الناس لا على المتعلمين ولا على الجهلة وبطل التدبير وإعمال العقل .

يقول ابن قتيبة : « ولسنا بزعم أن المتشابه في القرآن لا يعلمه الراسخون في العلم ، وهذا غلط من متأولي على اللغة والمعنى ، ولم ينزل الله شيئاً من القرآن إلا لينفع به عباده ، ويدلّ به على معنى أراد . . . فلو كان المتشابه لا يعلمه غيره للزمننا للطاعن مقال وتعلق عليه بعله وهل يجوز لأحد أن يقول : إن رسول الله ﷺ لم يكن يعرف المتشابه ؟ » . قال ابن عباس : « أنا ممن يعلم تأويله »^(٢) .

وهو كلام ينم عن نظرة عقلية وتقدير للمدارك العقلية عند المتلقي ،

(١) النص القرآني ، ص/ ٢٨١ .

(٢) تأويل مشكل القرآن ، ص/ ٦٣ .

كما ينم على غيره على النص ، وقد كان ما تصوّر ابن قتيبة من الطعن في عصرنا .

ويسند مثل هذا الكلام إلى أبي إسحاق الشيرازي (٥٨٥ هـ) وابن الحاجب (٦٣٠ هـ) ، ويؤكد القاضي أبو المعالي شاذلة الوقف على ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ وتصبح جملة ﴿يَقُولُونَ﴾ حالية ، قال « إنه مذهب أكثر القراء والنحاة ، وهو مذهب ابن مسعود وأبي بن كعب »^(١) .

وقال الإمام النووي رضي الله عنه : « واختلف العلماء في الراسخين في العلم ، هل يعلمون تأويل المتشابه وتكون الواو في ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ عاطفة أم لا ؟ ويكون الوقف على ﴿وَمَا يَسْلَمُ تَأْوِيلُهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ ، ثم يبتدئ قوله تعالى : ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا﴾ ، وكل واحد من القولين محتمل واختاره طوائف ، والأصح الأول ، أن الراسخون يعلمونه ، لأنه يبعد أن يخاطب الله عباده بما لا سبيل لأحد من الخلق معرفته »^(٢) .

ونختم بما نتبرك به من كلام الإمام الغزالي (٥٠٥ هـ) رضي الله عنه الذي يبين ماهية المتشابه فيدفع الغلط والخلط ، ويؤكد عنصر التدبر البشري .

يقول : « إذا لم يرد توقيف في بيانه ، فينبغي أن يفسر بما يعرفه أهل اللغة ويناسب اللفظ من حيث الوضع ، ولا يناسبه قول من قال : المتشابه : الحروف المقطعة في أوائل السور ، والمحكم ما وراء ذلك ، ولا قولهم : المحكم : ما يعرفه الراسخون في العلم ، والمتشابه : ما ينفرد الله بعلمه ، ولا قولهم : المحكم : الوعد والوعيد والحلال

(١) راجع البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي : ٤٥٣/١ - ٤٥٤ .

(٢) المنهاج : شرح النووي على صحيح مسلم : ١٧/١٦ .

والحرام ، والمتشابه : القصص والأمثال ، فهو أبعد الأقوال «^(١)» .

وأشير إلى قضيتين هنا : الأولى أن الوقف لو كان على لفظ الجلالة لم يكن ثمة معنى لإقرار الراسخين بأن المتشابه من الله ، فهذا إقرار جميع الناس ولا يخصهم ، بل هم يؤولونه ويؤكدون مصدره معاً ، ثم إنهم راسخون ، أو هو تمكن شديد من العلم الشرعي والوعي العقلي كما في اشتقاق (رسخ) حيث الثبات والقوة بعيداً عن الأهواء ، وليس بالمجرم من جهل تأويل هذه الآيات المتشابهات .

والقضية الثانية : أن الله سبحانه وتعالى لم يخبرنا بين جمود عقلي بإزاء المحكم وبين زيغ القلوب بإزاء المتشابه ، هنالك وسطية إسلامية تجمع بين الظاهر والباطن بين الجلي والخفي ، وكنت قد سردت أكثر من مقبوس ، لأؤكد « وأرسخ » للطاعنين أن أغلب العلماء يذهبون إلى إمكان تأويل المتشابه ، وثمة ملكات بشرية قادرة على المعرفة وتجاوز الغلط والجهل .

وكان الدكتور طيب تيزيني قد فرح جداً بالمتشابهات ، وكأنه يريد اشتراك المخلوق للخالق في العلم ، لينفي القدسية ، ويعول على المتشابه لأجل النص المفتوح ، ولكنه في موضع آخر من كتابه يجعل القارئ زائغ القلب لمجرد محاولته التأويل وذلك ما دنا بين فكّي الجمود والزيغ ، لذا ندعوه إلى إعادة قراءة الآية وقراءة ملخص في علوم القرآن حتى يعرف .

يقول : « إن التأكيد على مصداقية للسان العربي المبين وغير ذي العوج » للقرآن ، إضافة إلى المطالبة بأخذ « المتشابه » منه من دون

(١) المستصفى : ٣١١/١ .

« تأويل » مصادرتان تجعلان من هذا الأخير (أي التأويل) أمراً نافلاً بالنسبة إلى النص القرآني ، بل إن المسألة تصل في هذا السياق إلى درجة دمج « زائغي القلوب » بـ « المؤولين » ، فكأنما نحن نقف هنا أمام الحكم القرآني التالي : المحكم منه واضح بذاته ، لا يحتمل أكثر من معنى ، ومن ثم فلا حاجة لنا لتأويله أصلاً ، والمتشابه منه ملتبس يحتمل أكثر من معنى ، مما يدعو إلى تأويله ، ولما كان المؤول هنا هو ذلك الذي في « قلبه زيغ » بسبب من أنه يتبع « ما تشابه » من القرآن ، فإنه يغدو ضرورياً بالنسبة لمن يرفض الانحراف باتجاه ذوي القلوب الزائغة - أن يأخذ المتشابه من حيث هو وكما هو (على عواهنه) دون محاولة لطرح تساؤل أو آخر عليه ^(١) .

ولو كان تطلع الدكتور تيزيني صحيحاً لكانت الآية على غير ما ورد ، قال الزرقاني : « وكان يمكن أن يقال : « وأما الذين في قلوبهم استقامة فيتبعون المحكم » ، لكنه وضع موضع ذلك ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ لإتيان لفظ الرسوخ ، لأنه لا يحصل إلا بعد التثبت العام والاجتهاد البليغ ، فإذا استقام القلب على طريق الرشاد ، ورسخ في العلم أفصح صاحبه النطق بالقول الحق ^(٢) .

قال الراغب الأصفهاني مقسماً المتشابه على ثلاثة أضرب : « ضرب لا سبيل إلى الوقوف عليه ، كوقت الساعة وخروج الدابة وكيفية الدابة ونحو ذلك ، وضرب للإنسان سبيل إلى معرفته ، كالألفاظ الغريبة والأحكام الغلقة ، وضرب متردد بين الأمرين يجوز أن يختص بمعرفة حقيقته بعض الراسخين ويخفى على من دونهم ، وهو المشار إليه بقوله

(١) النص القرآني ، ص/٢٦٦-٢٦٧ .

(٢) مناهل العرفان : ١٦٩/٢ .

عليه السلام في علي رضي الله عنه : « اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل » وقوله لابن عباس مثل ذلك «^(١)» .

ولا شك أن القسم الأول غريب في مصطلح علوم القرآن ، لكنه ورد عن طائفة منهم السادة الحنفية ، وفي هذا ثقة بالعقل الذي يجلي المفاهيم الحقيقية من الخفي المتشابه ، ولا يدل على تحجر ، وهو في منظور الشاطبي من المتشابه الحقيقي وما سوى ذلك متشابه إضافي يمكن معرفته^(٢) ، وكأن المتشابه كل غريب ، منه الغريب اللفظي ، وغريب أخبار الغيب عن الواقع المرئي والمعلوم .

فلا يحق مطلقاً أن نعمم حصر المتشابه في العلم الإلهي ، وإن كان كل المتشابه إخباراً ، لأن هذا يعني أن الله يخاطبنا بالغامض المبهم ، وبهذا تنقطع الصلة بين الخالق والمخلوق ، وهو لا يجوز ، وعلى أية حال يجد الدارس أن المتشابه جزء أقل من المحكم ، وقد جاء وفق اللسان العربي ومرونته وأساليبه ، درراً مثورة أو إضاءات زائدة في نسيج الآيات ، وهي تناسب الألوهية ، وتناسب في الوقت نفسه المدركات البشرية ، وذلك لأن التصورات البشرية لا يمكن أن تغادر جزئيات العالم المشهود ، وأنى لها الخروج منه .

قال ابن اللبان محمد بن أحمد (٧٤٩هـ) في هذا الشأن : « من المعلوم أن أفعال العباد لا بد فيها من توسط الجوارح ، مع أنها منسوبة إليه تعالى : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ﴾ [الأنفال : ١٧] ، وبذلك يعلم أن لصفاته تعالى في تجلياتها مظهرين : مظهر عبادي منسوب لعباده وهو الصور والجوارح الجسمانية ، ومظهر حقيقي منسوب إليه ، وقد

(١) المفردات في غريب القرآن ، الراغب الأصفهاني ، ص/ ٢٥٥ .

(٢) الموافقات : ٩١/٣ .

أجرى عليه أسماء المظاهر المنسوبة لعباده على سبيل التقريب لأفهامهم والتأنيس لقلوبهم»^(١) .

ولقد نبّه في كتابه على القسمين ، وأنه منزّه عن الجوارح في الحالين ، فنبّه على الأول بقوله : ﴿ قَتَلُوهُمْ يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ ﴾ [التوبة : ١٤] ، فهذا يفهم أن كل ما يظهر على أيدي العباد فهو منسوب إليه تعالى .

ونبه على الثاني بقوله فيما أخبر عنه نبيه ﷺ في صحيح البخاري : « وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه ، فإذا أحببته كنتُ سمعه الذي يسمع به ، وبصره الذي يبصر به »^(٢) ، وقد حقق الله ذلك لنبيه ﷺ : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ ﴾ [الفتح : ١٠] ، وبقوله : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ﴾ [الأنفال : ١٧] .

وقد جعل الزرقاني المتشابه ثلاثة أقسام^(٣) يبدو فيها المتشابه بمعنى الملتبس ، بخلاف الراغب الذي أبدى معنى الغريب ، وهذا طبعي في كتاب غريب المفردات القرآنية ، فالتعارض بين مألوف وغريب ، وتعارض الزرقاني بين ظاهر وملتبس

القسم الأول :

قال : « وهو ما كان التشابه فيه راجعاً إلى خفاء في اللفظ وحده ، منه مفرد ومركب ، والمفرد قد يكون الخفاء فيه ناشئاً من جهة غرابته ، أو من جهة اشتراكه ، والمركب قد يكون الخفاء فيه ناشئاً من جهة اختصاره ، أو من جهة بسطه ، أو من جهة تركيبه » .

(١) مناهل العرفان : ١٩٣/٢ - ١٩٤ .

(٢) البخاري ، الرقاق ، ح (٦١٣٧) .

(٣) مناهل العرفان : ١٧٤/٢ - ١٧٦ .

وتبعاً لما سبق من علامات يبدو المتشابه كثيراً ، ويضم تحت جناحيه كثيراً من المصطلحات الأصولية والبلاغية ، مؤول ، مجمل ، ظاهر ، إسهاب ، ولكن يبدو لنا حقاً أن هذا الذي ذكره هو من التفسير الذي يأتي بكلمة مقارنة للنص الظاهر ، أو تكون الكلمة من المشترك اللفظي مثل لفظة (الهدى) التي تتضمن معاني متعددة بحسب السياق .

أما متشابه التركيب فهو من باب التفسير أيضاً ، ويكون في آيات ليس لها علاقة بالصفات ، وليس الأمر في متشابه التركيب صرفاً عن ظاهر النص ، فهذا توسع من علمائنا غفر الله لهم ، بل إن المتشابه اللفظي قضية غريبة هنا ، إذ لا علاقة لها بالعقيدة ، فهي من التوسع أيضاً .

القسم الثاني :

« وهو ما كان التشابه فيه راجعاً إلى خفاء المعنى وحده ، مثاله كل ما جاء في القرآن الكريم وصفاً لله تعالى أو لأهوال القيامة ، أو لنعيم الجنة وعذاب النار ، فإن العقل البشري لا يمكن أن يحيط بحقائق صفات الخالق ، ولا بأهوال القيامة ، ولا بنعيم أهل الجنة وعذاب أهل النار ، وكيف السبيل إلى أن يحصل في نفوسنا صورة عالم نحسه ، وما لم يكن فينا مثله ولا جنسه » .

وطلباً للحق ينبغي أن تقتصر من الغيب على آيات الصفات الإلهية ، إذ لا تحيط بها مداركنا القاصرة على الحسي ، وما يأتي في الخبر الصادق قرآناً وسنةً كافٍ ، ولكن هنا قضية خالق ، أما الجنة والنار فمخلوقان ، إذن اختلف الأمر ، فلم لا نقول : هما - أي الجنة والنار - من جنس ما نعرف في عالم الشهود ، بزيادة الكثير على الفاعلية ، وهذا قريب من الحديث النبوي في وصف الجنة : « فيها ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر » .

فالمأهية واحدة في نعمة الدنيا الظاهرة ونعيم الآخرة المغيب ، وإلا اقتربنا إلى الباطنية واعتقادهم في الجنة والنار على أنهما رمزان للسعادة والشقاء النفسيين ، وغير هذا من أباطيل وتخرصات .

القسم الثالث :

« وهو ما كان التشابه فيه راجعاً إلى اللفظ والمعنى معاً ، وله أمثلة كثيرة ، منها قوله عز اسمه : ﴿ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا ﴾ [البقرة : ١٨٩] ، فإن من لم يعرف عادة العرب في الجاهلية لا يستطيع أن يفهم هذا النص الكريم على وجهه ، ورد أن أناساً من الأنصار كانوا إذا أحرموا لم يدخل أحد منهم حائطاً ولا داراً ولا فسطاطاً من باب ، فإن كان من أهل المدر نقب نقباً في ظهر بيته يدخل ويخرج منه ، وإن كان من أهل الوبر خرج من خلف الخباء ، فنزل قول الله : ﴿ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا ﴾ [البقرة : ١٨٩] .

والملاحظ هنا أن الشيخ الزرقاني يسمي الآية نصاً ، فهذا يعني مطابقة الظاهر للمؤول ، ولا حاجة لادعائها في التشابه ، وإلا أدخلنا كل ما نزل بسبب في التشابه ، وأثبتنا بعدئذ أن القرآن يغلب عليه الغامض من نازل بسبب ومتشابه صفات وتركيب ، ومع هذا لا يشفي سبب النزول هنا غليل المتلقي ، إذ لا نعرف سبب السبب ؛ أي سبب اتباع هذه العادة عند العرب .

وقد حذر القرآن الكريم نفسه من مغبة التعسف في التأويل الذي يفترق عن التفسير الذي يعتمد على العقل والنقل ، فقال : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [آل عمران : ٧] .

والمقصود تأويله السيئ ، وأهل الظاهر قديماً مؤولون لا بد ، لأنهم يصرفون النص عن ظاهره ، إذ لم يربطوه بسياق كلي أو أصل يؤكد وجود الصيغة المجازية لآيات التشابه ، فهنا إعمال ذاتي ، وهذا أقصى غايات التأويل السيئ .

وجاءت السنة الشريفة مفسرة للمعيار الذي اشتملت عليه آية آل عمران ، ومحذرة من سوء التأويل ومخاطر التطاول على النص .

فقد روى الإمام الطبراني عن أبي مالك الأشعري رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « لا أخاف على أمتي إلا ثلاث خلال : أن يكثر المال فيتحاسدوا فيقتلوا ، وأن يفتح لهم الكتاب فيأخذهم المؤمن مبتغي تأويله ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [آل عمران : ٧] » .

أي لا يعلم حقيقته الحرفية إلا الله ولكن لا يُحرم التأويل والتقريب ، فلا ضير أن يذكر المقرب من اللفظ بإزائه ، لأن الحقيقي بعيد عن مداركنا كما أسلفنا ، « إن العقل البشري أعجز من أن يفقه حقيقة الروح بين جنبيه ، بل أعجز من أن يفقه تحوّل الأغذية في جسده إلى طاقة وخلايا ، فكيف يريد أن يعرف كنه الألوهية ، واتصال الذات بالصفات »^(١) .

ومن النصوص النبوية في هذا الباب ما أخرجه ابن مردويه (- ٤١٠هـ) عن رسول الله ﷺ قال : « إن القرآن لم ينزل ليكذب بعضه بعضاً ، فما عرفتم منه فاعملوا به وما تشابه فآمنوا به » .

وروى سليمان بن يسار رضي الله عنه : أن رجلاً يقال له ابن صبيغ قدم المدينة ، فجعل يسأل عن متشابه القرآن ، فأرسل إليه عمر رضي الله

(١) الدعوة الإسلامية تستقبل قرنها الخامس عشر ، محمد الغزالي ، ص / ٦٥ .

عنه ، وقد أعدّ له عراجين النخل ، فقال له : من أنت ؟ فقال : أنا عبد الله بن صبيغ ، فأخذ عمر عرجوناً ، فضربه حتى دمي رأسه « وجاء في رواية : فضربه حتى ترك ظهره دبرة ، ثم تركه حتى برأ ، ثم عاد ، ثم تركه حتى برأ ، فدعا به ليعود ، فقال : إن كنت تريد قتلي فاقتلني قتلاً جميلاً ، فأذن له إلى أرضه ، وكتب إلى أبي موسى رضي الله عنه : ألا يجالسه أحد من المسلمين »^(١) .

ونفهم من هذا النص كثرة سؤال هذا الرجل ، حتى كاد أن ينشر الفتنة ، كما في صيغة « فجعل يسأل » وكأن التكرار يتجاوز الحال الفردية الواحدة ، ويبدو أن سؤاله يتضمن التأويل الشخصي الذي يفى بالتجسيم أو التعطيل وكلاهما باطل .

كما يعبر هذا النص عن مدى اهتمام الفاروق رضي الله عنه بالعقيدة ، وهو رجل الدولة حينذاك إذ فتحت في عهده أربعة عشر ألف قرية ، ومع هذه المشاغل يفرغ بنفسه حاكماً ومنفذاً لعقوبة متطاوّل ، وهذا شيء طبيعي ، لأن الأمر يمس العقيدة ، ويلحظ في نهاية النص عناد الرجل وإصراره على الباطل ، فعمر رضي الله عنه لم يسامحه ، بل وجد حلاً في دفن الفتنة بألا يجالسه مسلم في موطنه .

وإذا أخذ النص بعيداً عن ظروفه ظن بعض المعاصرين أن هذا مصادرة للفكر وقمع إيديولوجي ، ولكن لا يترك الأمر هكذا إذا اقتضت الضرورة ، فلا بد من التأويل الحق الذي يتفصّل به عز وجل على عباده الراسخين أفذاذ الناس في الموهبة الربانية والاكْتساب الدنيوي لمعارف متنوعة تلزم الأمر .

(١) الدارمي ، كتاب النبي ﷺ ، ح (١٤٤) والمرجون : الملفوف من أغصان النخل .

ج - مذاهب العلماء :

كان العلماء قديماً على ثلاثة مذاهب بإزاء آيات الصفات :

المذهب الأول :

وهو مذهب السلف ، ويسمى : مذهب المفوضة ، وهو تفويض معاني هذه المتشابهات إلى الله وحده بعد تنزيهه سبحانه عن ظواهرها المستحيلة ، وأصحاب هذا المذهب أهل السعادة والسلامة يستدلون على مذهبهم بدليلين : الأول عقلي : وهو أن اللغة المجازية ظنية والاعتقاد الديني يقيني ، فلا يؤخذ بالظن ، والثاني نقلي : أي ما ورد من أحاديث مرفوعة أو موقوفة في التحذير من سوء التأويل .

وقد سردنا بعض الأحاديث ، ونذكر هنا ما ورد عن عائشة رضي الله عنها : تلا رسول الله ﷺ هذه الآية : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ ﴾ [آل عمران : ٧] إلى قوله : ﴿ أُولَئِكَ الْأَنْبِيَاءُ ﴾ ، فقال : « إذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه ، فأولئك الذين سمى الله فاحذرهم »^(١) .

ولا شك أن أصحاب هذا المذهب يستندون إلى قراءة لابن مسعود رضي الله عنه ، وإن كانت غير متواترة . جاء فيها عدم عطف « الراسخون » على لفظ الجلالة واختلافهما جراً ورفعاً ، فالواو عندهم للاستئناف .

من هؤلاء الإمام الشافعي والإمام أحمد بن حنبل والإمام الأوزاعي (١٥٧هـ) رضي الله عنهم ، بل ورد عن الإمام مالك رضي الله عنه أنه سئل عن الاستواء في الآية الكريمة : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ [طه : ٥]

(١) البخاري ، التفسير ، ح (٤٢٧٣) ، ومسلم ، العلم ح (٢٦٦٥) ، والمسند ، ح (٢٤٢٥٦) والترمذي ، التفسير ، ح (٢٩٩٣) ، وأبو داود ، السنة ، ح (٤٥٩٨) ، وابن حبان ، العلم ، ح (٧٣) .

فقال : « الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والسؤال عنه بدعة ، وأظنك رجل سوء ، أخرجوه عني »^(١) ، وورد بمثل هذه الألفاظ عن أم سلمة رضي الله عنها ، ولا شك أنه مذهب الصحابة جميعاً .

المذهب الثاني :

وهو مذهب الخلف ، ويسمى : مذهب المؤولة ، وهم فريقان : فريق يؤولها بصفات سمعية غير معلومة على التعيين ، ثابتة له تعالى ، زيادة على صفاته المعلومة لنا بالتعيين ، وينسب هذا الرأي إلى أبي الحسن الأشعري رأس الفرقة الأشعرية .

يقول الدكتور نور الدين عتر : « والخطيب « البغدادي » وهو إمام محدث لم يقل بهذا التأويل ، وإنما كان على مذهب السلف ، أي على عدم التأويل ، وهو رأي آخر للإمام الأشعري رحمه الله ، على الرغم مما اشتهر عنه من التأويل ، حتى يظن البعض أنه رأيه الوحيد في المسألة »^(٢) .

وفريق آخر يؤولها بصفات أو بمعان نعلمها على التعيين ، فيحمل اللفظ الذي استحال ظاهره من هذه المتشابهات على معنى يسوغ لغة ويليق بالله عقلاً وشرعاً ، ويُنسب هذا الرأي لابن برهان (- ٥١٨ هـ) وجماعة من المتأخرين .

وقال السيوطي : « وكان إمام الحرمين يذهب إليه ، ثم رجع عنه ، فقال في الرسالة النظامية : « الذي نرتضيه ديناً ، وندين الله به عقداً اتباع سلف الأمة ، فإنهم درجوا على ترك التعرض لمعانيها »^(٣) .

(١) الإتيان : ٨/٢ .

(٢) الرحلة في طلب الحديث ، الخطيب البغدادي ، ص/٤٧ .

(٣) الإتيان : ١١/٢ .

وهذا يدل على الحذر الشديد مخافة الزلل والتخبط ، ومخافة مخالفة السلف الصالح ، والذي يرجح عندنا أن الإيمان كان قلبياً عصر الصحابة والتابعين ، ثم كثرت الفلسفة ، فجاء المؤولون الذين تسلّحوا بمعارف عقلية كالأشعرية والمعتزلة ، الذين لم يكتفوا بالتسليم رداً على المتنطعين .

كما أن الفارق الزمني بين مالك والمعتزلة يوضح هذا ، لكن كفرة اليوم ليسوا مؤولين لانتفاء الدليل الشرعي في كلامهم المعوجّ الذي لا يخاطبون به إلا ذوي العقول المعوجة ، إنهم يؤولون المتشابه مع كونهم متنصلين من المحكم القرآني لا يأترون بأمر ولا ينزجرون بزجر .

المذهب الثالث :

هو مذهب المتوسطين ، وقد ذكره ابن دقيق العيد (- ٧٠٢هـ) أحد علماء الفقه والحديث ، فقال : « إذا كان التأويل قريباً من لسان العرب لم ينكر ، أو بعيداً توقفنا عنه وأما بمعناه على الوجه الذي أريد به مع التنزيه ، وكان معناه من هذه المظاهر ظاهراً مفهوماً من تخاطب العرب ، قلنا به من غير توقف ، كما في قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ بِحَسْرَتٍ عَلَى مَا فَرَّطْتُ ﴾ [الزمر : ٥٦] ، فنحمله على حق الله وما يجب له » (١) .

فابن دقيق العيد رحمه الله يرى أن نحتكم إلى اللغة ، وكأنه يشكك في الصيغة المجازية التي تريحنا من الظاهر والتباسه ، وكأن المبدأ المجازي غير مقبول أو غير محمود العواقب في كل آية من المتشابه ، ومع هذا نقول بإمكان انتقال الحكم من صيغة الإباحة إلى صيغة الإيجاب والفرض في آية آل عمران .

(١) الإتيان : ١١/٢ - ١٢ .

فالأسلم والمهم أنه إذا تطلب اليوم الدفاع عن الإسلام من خلال التأويل المستقيم لهذه المتشابهات وجب تأويلها بما يدفع شبهات المشتهين ، ويرد طعن الطاعنين الظاهرين والباطنين ، ويقع هذا الرد على عاتق أهل الذكر الراسخين .

ويقول الدكتور نور الدين عتر : « إنه إذا خيف من ترك التأويل سوء فهم الناس ووقوعهم في الزيغ ، وجب التأويل والأخذ بمذهب الخلف ، وما أكثر ما يُحتاج إليه في هذا الزمن الذي قلّ فيه العلم وكثر الجهل ، وشاعت بين المتعلمين أساليب التفكير العامية وطرق التصور السطحية »^(١).

إن ما ذكرناه من مذاهب هي على سبيل الجواز لا اليقين ، فالمدلّول ظني ، والتعبد هو اليقيني ، وجاء في شرح المشكاة : « والحاصل أن السلف والخلف مؤولون ، لإجماعهم على صرف اللفظ عن ظاهره ، ولكن تأويل السلف إجمالي لتفويضهم إلى الله ، وتأويل الخلف تفصيلي ، لاضطرارهم إليه لكثرة المبتدعة »^(٢) ، فالخلاف إذن لفظي .

ويمكن أن نطبق منحي التفويض ومنحي التأويل على بعض الآيات ، وكان الإمام السيوطي قد سرد آيات الصفات جميعاً ، فلم تتجاوز خمساً وعشرين آية ، فهل هذا كافٍ لجعل القرآن نصّاً مفتوحاً للعقل وحده كما يدّعي بعضهم ؟ .

فلاستواء بكونه الجلوس المعهود مستحيل على الله سبحانه وتعالى ، وهذا ما يُجمع عليه رأي كل من السلف والخلف بإزاء الآية الكريمة : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه : ٥] ، إذ نزه ذاته بمحكم من القرآن ، إذ

(١) علوم القرآن الكريم ، د . نور الدين عتر ، ص/ ١٢٩ .

(٢) مذكرات علوم القرآن ، زين العابدين ، ص/ ٦٤ .

قال : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى : ١١] ، فالله تعالى في غنى عن التشبه بمخلوقاته مترفع عن آلية الجلوس والأعضاء ، إذ قال : ﴿ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴾ [الشورى : ١١] .

ثم رأى السلف تفويض المعنى الحقيقي إلى الله عز وجل ، وعدم إثارة ما ليس يجدي ، ورأى الخلف أن يؤولوا ، لأنه يبعد في منظورهم أن يخاطبهم عز وجل بما لا يفهمون ، وتسعفهم مجازية اللغة في العدول عن ظاهر النص .

ثم افترق المؤولة ، فالأشاعرة منهم يؤولون من غير تعيين ، أي يلتمسون مجرد استبعاد المعنى الحسي الظاهر ، فهي إذن صفة سمعية ، ويقولون : صفة الاستواء سمعية ، أي نسمع بها في القرآن الكريم مثل سائر الصفات « المحكية » كالعدل والرحمة والجبروت .

أما الطائفة الأخرى فهم من المتأخرين الذين يستبعدون المعنى الحسي الظاهر ، ويضعون بديلاً من الحقل الدلالي المجرد ، فيقال : معنى الاستواء الاستيلاء والقهر من غير معاناة ولا تكلف .

وكذلك الآية الكريمة : ﴿ وَبَقِيَ وَجْهَ رَبِّكَ ﴾ [الرحمن : ٢٧] ، فالسلف يفوضون مع إقرارهم بعدم جواز الظاهر ، والأشاعرة يقولون : الوجه صفة سمعية زائدة على ما نعلم من صفاته عز وجل ، ولكنهم يفوضون لدى تعيين الصفة ، فهم مؤولون من جهة ومفوضون من جهة أخرى ، ويقول المتأخرون من المؤولين : الوجه الذات .

وفسروا الآية الكريمة : ﴿ وَالسَّعَوَاتُ مَطْوِيَتٌ بِإِيمَانِهِ ﴾ [الزمر : ٦٧] أي بقدرته ، وفسروا الفوقية في الآيات الكريمة : ﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ [الأنعام : ١٥] ، والآية : ﴿ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ [الفتح : ١٠] ، والآية : ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾ [النحل : ٥٠] بالهيمنة بعيداً عن العلو المكاني .

وفسروا المعجى : ﴿ وَجَاءَ رُبُّكَ ﴾ [الفجر : ٢٢] بمجىء الأمر ، والآية :
﴿ وَلِئُضْمَعَ عَلَى عَيْنِي ﴾ [طه : ٣٩] فسرت فيها العين بالعناية الربانية ، و :
﴿ وَعِنْدُ مَفَاتِحِ الْغَيْبِ ﴾ [الأنعام : ٥٩] فسرت فيها العندية بالإحاطة
والتمكن لا العندية الحقيقية التي تفي بالجهة والجسم .

ومما يؤكد وجوب العدول إلى المجاز ، وينفي التجسيم لفظة اليد في
المتشابه واختلافها بين أفراد وتثنية وجمع ، قال تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ أَلْفَضَلْ
بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾ [آل عمران : ٧٣] وقال : ﴿ تَبَرَّكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى
كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [الملك : ١] ، فاللفظ مفرد .

وهو بصيغة التثنية في قوله عز وجل : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ
يَشَاءُ ﴾ [المائدة : ٦٤] وبصيغة الجمع في قوله : ﴿ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا
لَمُوسِعُونَ ﴾ [الذاريات : ٤٧] فالاختلاف مما يدل على استحالة إرادة المعنى
الظاهر^(١) .

والتأويل علم وملكة خاصة يختص بها عز وجل بعض عباده الذين
وصفهم بالرسوخ ، وليس يُلقى الأمر على عواهنه كما يظن المتشددون
الذين يفهمون اليوم سلفنا الصالح فهماً خاطئاً ، فالسلف الصالح مدركون
لخصوصية الذات الإلهية وترفع الخالق عما هو مخلوق .

وليس الأمر كما يظن الطرف الآخر من المتراخين الذين يتناولون على
النص القرآني بتأويلات باطلة تنشر بين الشباب أنصاف المثقفين وأرباعهم
إذ يحتاج التأويل إلى نقل لا إلى طيبة قلب ، فالعقل أولاً ومسيطرأ على
المشاعر هذا مفهوم الرسوخ ، وليس كما يظن المسترخون لتوجيهات
المستشرقين التي أتى عليها الزمان وأكل وشرب فوقها وفوقهم .

(١) راجع مناهل العرفان : ١٦٠/٢ - ١٧٠ .

نخلص إلى أن السلف والخلف متفقون مطبقون على صرف الآية من وجهها الظاهر ، خلافاً لما يرى بعض الناس اليوم متأثرين بتعصب واضح المكان والزمان ، فلا يراد مثلاً باستواء حقيقي ، ولم ترد هذه الكلمة على لسان السلف ، ولا قالوا بالعلو الحقيقي ، إلا إذا اعتمد الحاضرون على أقوال شاذة للذهبي أو مكذوبة على أتباع الإمام أحمد بن حنبل ، وإذا كان لا يوجد هذا السلف فنحن خلف للاشيء !

يقول الدكتور نور الدين عتر : « لأن السلف لم يأتوا بكلمة « حقيقة » ، وهذا باب دقيق يجب التقيد فيه بالعبارات المنقولة تماماً ، فكيف نقحم على كلامهم ما لم يقولوا ؟ وأما انتقاده من حيث المعنى ، فلأن قولهم : « المراد معناها حقيقة » يوهم تشبيه الله تعالى بخلقه ، وقولهم : « على وجه يليق به » ينافي ذلك ، فصارت العبارة متناقضة موهمة ، حتى وجدنا كثيراً ممن نظر في كلام أصحاب هذا الرأي أو اعتقده يتجه فهمه إلى التشبيه من حيث لا يشعر ^(١) .

ولهم قول آخر جانح عن الحق يفتقر إلى إقناع فقولهم في مسألة الاستواء : « إن الاستواء باقٍ على حقيقته ، يفيد أنه الجلوس المعروف المستلزم للجسمية والتحيز ، وقولهم بعد ذلك : ليس هذا الاستواء على ما نعرف ، يفيد أنه ليس الجلوس المعروف المستلزم للجسمية والتحيز ، فكأنهم يقولون : إنه مستو غير مستو ، ومستقر فوق العرش غير مستقر ، أو متحيز غير متحيز ، أو جسم غير جسم ، أو أن الاستواء على العرش ليس هو الاستواء على العرش ، والاستواء فوقه إلى ذلك من الإسفاف والتهافت ^(٢) .

(١) علوم القرآن الكريم ، د . نور الدين عتر .

(٢) مناهل العرفان : ١٨٨/٢ .

وقد سبق أن قلنا : إن المتشابه المعنوي قليل في القرآن ، وقلته مما اقتضته الحكمة الإلهية لدى المساس بالذات الإلهية ، ولقد رأى الحكماء أن وجود المتشابه دعوة قرآنية إلى إعمال العقل ، بل نرى أن القرآن كله دعوة إلى إعمال العقل ، ولكن في المتشابه نشاط وفاعلية للعقل الشرعي ، ولتقل المتشابه المعنوي يشكل نشاطاً ذهنياً إلى جانب إعمال العقل في كل الآيات .

قال ابن قتيبة رحمه الله : « ولو كان القرآن كله ظاهراً مكشوفاً حتى يستوي في معرفته العالم والجاهل ، لبطل التفاضل بين الناس وسقطت المحنة وماتت الخواطر ، ومع الحاجة تقع الفكرة والحيلة ، ومع الكفاية يقع العجز والبلادة »^(١) .

ولعل الفخر الرازي رحمه الله استلهم قول أسلافه ، مضيفاً سبب نشوء الفرق الإسلامية وغير الإسلامية ، تبعاً لولعه الشديد بالنقاش الفكري ، هذا كما يتضح في عموم تفسيره .

قال : « ولو كان محكماً بالكلية لما كان مطابقاً إلا لمذهب واحد ، وكان بصريحه مبطلاً لجميع المذاهب المخالفة له ، وذلك منقراً لأرباب المذاهب الأخرى عن النظر فيه ، أو وجود المتشابه والمحكم فيه ، فيطمع كل ذي مذهب أن يجد فيه كل ما يؤيد مذهبه ، فيضطر إلى النظر فيه ، وقد يتخلص المبطل من باطله إذا أمعن فيه النظر ، فيصل إلى الحقيقة »^(٢) .

ومن فوائد ذكر المتشابه : « أنه تحقيق إعجاز القرآن ، لأن كل من

(١) تأويل مشكل القرآن ، ص/ ١٠١ .

(٢) مناهل العرفان : ١٨٠/٢ .

استتبع فيه شيئاً من الخفاء المؤدي إلى التشابه ، له مدخل عظيم في بلاغته وبلوغه الطرف الأعلى في البيان»^(١) .

وقد تلمس الإمام السيوطي فائدة متصلة بالعقيدة ، فيها مراعاة لبسطاء العقول ، يقول : « إن القرآن يشتمل على دعوة الخواص والعوام ، وطبائع العوام تقصر في أكثر الأمور عن إدراك الحقائق فمن سمع من العوام في أول الأمر إثبات موجود ليس بجسم ولا متحيز ولا مشار إليه ، ظن أن هذا عدم ونفي ، فيقع في التعطيل ، فكان الأصلح أن يخاطبوا بالفاظ دالة على بعض ما يناسب ما توهموه وما تخيلوه ، ويكون ذلك مخلوطاً بما يدل على الحق الصريح ، فالقسم الأول وهو الذي يخاطبون به في أول الأمر يكون في المتشابهات ، والقسم الثاني وهو الذي يكشف لهم في آخر الأمر من المحكمات » .

فالآيات المتشابهات إذن لذوي العقول الراجحة وذوي العقول البسيطة ، وفيها دعوة مزدوجة ، ولكن مع النظر في الآيات المتشابهات يجد المرء أن الآيات المتزهة تواكب المتشابهة منذ نزول القرآن .

فما أراحه الإمام السيوطي نوع من الإيناس قصده المولى عز وجل بمراعاة المدركات العقلية والحواس ، إلى جانب تنزيه ذاته سبحانه وتعالى عما يشبه المخلوقات ، وإثبات الآية : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى : ١١] يعضد ما ذهبنا إليه .

وثمة فائدة ذكرها الشيخ الزرقاني ، وهي « تيسير حفظ القرآن والمحافظة عليه ، لأن كل ما احتواه من تلك الوجوه المستلزمة للخفاء دالة على معان كثيرة زائدة على ما يستفاد من أصل الكلام ، ولو عبر عن

(١) الإيقان : ٢٥ / ٢ .

هذه المعاني الثانوية الكثيرة بالفاظ ، لخرج القرآن في مجلدات واسعة ضخمة ، يتعذر معها حفظه والمحافظة عليه ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾^(١) [الكهف : ١٠٩] .

وعلى أية حال يعد الاختزان صفة قرآنية عامة ، جاءت واضحة في كثير من المواضع مناسبة للمواقف ، فجاءت كلمات مفردة مختزنة في طياتها معاني كثيرة وأسراراً^(٢) ، مما يدعى في النقد الأدبي بـ « حافة المعاني » .

وهذه السمة الفكرية الفنية هي في المتشابه أليق ما يكون بالنص وحيثيات المتلقي ، لكونها رحمة للعقل البشري الذي لا يصل إلى ماهية الكينونة الإلهية .

وثمة فوائد أخرى لذكر المتشابه ذكرها الإمام الرازي ، مثل زيادة المشقة التي توجب زيادة الثواب في تفهم القرآن ، وتحصيل علوم كثيرة لفهم المتشابه ، كاللغة والنحو وأصول علم الكلام وأصول العقيدة ، كذلك الاستعانة بأدلة عقلية مما يبعد المرء عن التقليد في إيمانه ، ويمكن أن تراجع هذه الفوائد في تفسيره الميمون رحمه الله عند آية آل عمران .

قال أحد العارفين : « العقل مبتلى باعتقاد أحقية المتشابه ، كابتلاء البدن بأداء العبادة ، كالحكيم إذا صَنَّفَ كتاباً أجمل فيه أحياناً ، ليكون موضع خضوع المتعلم لأستاذه ، وكالملك يتخذ علامة يمتاز بها من يطلعه على سره ، والمتشابه هو موضع خضوع العقول إلى باريها استسلاماً واعترافاً بقصورها ، ولهذا ختم الآية : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ

(١) مناهل العرفان : ١٨١/٢ .

(٢) راجع كلاً من جماليات المفردة القرآنية ، ص/٢٧٠ ، ودراسات فنية في القرآن للمؤلف .

الْكَلْبَ مِنْهُ أَيْتٌ تُحْكَمُ هُنَّ أُمُّ الْكَلْبِ وَأَخْرُ مُتَشَبِهَةٌ ﴿[آل عمران : ٧] بقوله :
﴿وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أُولَ الْأَلْبَابِ﴾ تعريضاً للزائغين ومدحاً للراسخين ، أي
من لم يتذكر ولا يتعظ ويخالف هواه ، فليس من أولي العقول «^(١) .

بقي أن نذكر أن أشهر كتاب في هذا العلم هو « رد المتشابهات إلى
الآيات المحكمات » لابن اللبان (٧٤٩ هـ) ، وهو ليس الكتاب الوحيد
كما يذكر الدكتور نعيم اليافي ، وبعثه قريب من منهج المعتزلة الذين
وضع إمامهم القاضي عبد الجبار (٤١٥ هـ) كتاب « تنزيه القرآن عن
المطاعن » والمطبوع بمجلد واحد^(٢) .

وثمة كتاب للشيخ محيي الدين بن عربي (- ٦٣٨ هـ) اسمه « رد
المتشابه إلى المحكم من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية » طبع بمجلد
واحد أيضاً وذلك في عام ١٣٦٠ هـ ، لكنه مشتمل على المتشابه من القرآن
والحديث كما في العنوان ، ولا يخرج صاحبه فيه عن منهج أهل السنة .

* * *

(١) المنتقى من علوم القرآن ، ص/ ١٩٦ .

(٢) محاضرات في علوم القرآن ، ص/ ٢٧ .

الفصل الخامس عشر

مناهج التفسير

١- التفسير والتأويل :

لا شك أن الأصل اللغوي للتفسير ، أو الفسر ، يفيد البيان ، وهو مقلوب سفر الذي يفيد الوضوح والكشف ، ومنه قوله عز وجل : ﴿ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴾ [الفرقان : ٣٣] ، وفي الاصطلاح الديني : « عِلْمٌ يُفْهَمُ بِهِ كِتَابُ اللَّهِ الْمُنَزَّلُ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ ، وبيان معانيه ، واستخراج أحكامه وحكمه »^(١) . وقيل : « علم يُبحث فيه عن القرآن الكريم من حيث دلالاته على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية »^(٢) .

أما التأويل فيتخذ دلالة أخرى ، وهو في الأصل من آل يؤول ، أي : جمع وساوس ، وقد ورد مصطلح التأويل في القرآن الكريم : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ [آل عمران : ٧] . والمقصود علم المتشابه .

وورد متعلقاً بالرؤيا : ﴿ وَقَالَ يَتَابَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ ﴾ [يوسف : ١٠٠] ، وورد بمعنى الخبر العظيم : ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ ﴾ [يونس : ٣٩] ، ومن خلال هذا السياق القرآني نجد أن التأويل يقترب بالروية وإعمال الفكر .

(١) البرهان ، للزركشي : ٣١/١ .

(٢) مناهل العرفان للزرقاني : ٤٧١/١ .

ويمكن أن نقول ﴿وَاتَّبَعَهُ تَأْوِيلُهُ﴾ : أي تقديره وتفسيره ، فالآية تعني الشفّ أيضاً ، ولذلك قالوا : « التفسير بيان اللفظ عن طريق الرواية ، والتأويل بيان اللفظ عن طريق الدراية ، أو التفسير هو بيان المعاني التي تستفاد من وضع العبارة والتأويل هو بيان المعاني التي تُستفاد بطريق الإشارة »^(١) .

ولا بد لمتدبر القرآن من الاحتكام إلى التفسير الذي هو عام كلي ، وإلى التأويل الذي هو خاص جزئي ، وذلك أن ثمة المنطوق القرآني مثل : ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة : ١٩٦] ، ومنه المؤول القرآني كالمتشابه المعنوي المتصل بالصفات الإلهية : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد : ٤] ، و﴿عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه : ٥] ، ومنه المفهوم القرآني : ﴿فَلَا تَقُلْ لِّمَنَّا أَفٍّ﴾ [الإسراء : ٢٣] ، و﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِهَتِهِمْ ظُلْمًا إِنَّهُمْ يَكُونُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [النساء : ١٠] .

فالنوعان الأخيران يحتاجان إلى صرف اللفظ إلى معانٍ أخرى وهو منهج التأويل ، إذ المعية خاصّة بالألوهية والهيمنة ، وكذلك الاستواء خاصّ ، ويُفهم من الآية الرابعة أن ضرب الوالدين أشدّ تحريماً ، وأن ظلم اليتامى لا يقتصر على أموالهم بل يشمل إتلافها .

٢- دواعي التفسير :

اشتمل القرآن على ما هو مفصّل وما هو مجمل ، وقد أوكل الله عز وجل إلى نبيه عليه الصلاة والسلام مهمة تبينه ، قال : ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل : ٤٤] ، وقد قال الإمام أحمد رضي الله عنه : « السنة تفسر القرآن وتبيّنه »^(٢) .

(١) مناهل العرفان : ٤٧٣/١ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : ٣٩/١ .

وتحقيقاً لقوله تبارك وتعالى : ﴿يَتَفَكَّرُونَ﴾ كرم عباده بدفعهم إلى فريضة التفكير في معاني الكتاب الأعظم وتدبر آياته ، وقد ازدادت هذه الحاجة الدينية في التفقه القويم والفهم السليم بعد أن انتقل النبي الأكرم عليه الصلاة والسلام إلى الرفيق الأعلى ، وثمة سبب تاريخي يعضد الحاجة الدينية وهو تفاوت الملكات العقلية والقدرات اللغوية بين عصر وعصر ، وشخص وشخص ، قال تعالى : ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة : ٢٦٩] .

كان تفسير القرآن فريضة نزلت معه ، فلا بد من فهم ووعي للأوامر والزواجر حتى ينقلب العلم إلى عمل ، قال تعالى : ﴿كَتَبْنَا لَهُ الْكِتَابَ أَنْ يَلْزَمَهُ رَبُّكَ لِيَذَّبَ عَنْهَا وَيَعْلَمَ أَنَّ الْكِتَابَ كَانَ عَنَاءً عَلَى سُلَافِهِمْ مِنْ قَبْلِهِمْ وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ لِقَوْمٍ يُفَكِّرُونَ﴾ [ص : ٢٩] ، ولهذا كانت عناية السلف الصالح من الصحابة والتابعين بالغة بالقرآن وتبيان معانيه ، ساعدهم على هذا سلامة لسانهم ، وعلو فصاحتهم ، وإطلاعهم الواسع المعتمد على السنة ، خصوصاً أن الحكمة الدينية اقتضت ألا يفسر النبي عليه الصلاة والسلام كل القرآن ، بل ترك هذا التدبر للأمة في كل عصر ، سعياً لاحتواء الواقع وملاءمته لمقررات الشرع .

٣- مصادر التفسير :

أ- التفسير القرآني للقرآن :

ويعد هذا المصدر قطعياً في ثبوته لا ريب فيه ، لأن الله عز وجل هو الأعلّم بمضامين كتابه الأعظم ، وثمة دلائل نصية على وجود هذا النوع في بعض الآيات التي تفسر آيات أخرى ، وهذا على نوعين :

أولاً - أن يكون آخر الآية تفسيراً لما ورد في أولها ، وهذا أسلوب بلاغي حيث الإجمال والتفصيل ، مثل قوله تعالى : ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة : ١٨٧] ، فعبارة

﴿ مِنْ أَفْجَرٍ ﴾ فسرت اللغة المجازية السابقة . ومنه : ﴿ وَالسَّمَاءَ وَالطَّارِقَ ۚ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الطَّارِقُ ۚ ﴾ النجم الثاقب ﴿ [الطارق : ١-٣] .

والنوع الثاني : يكون في آيتين متباعدتين ، مثل قوله عز وجل : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ [الأنعام : ٨٢] ، فهرع الصحابة إلى النبي ﷺ قائلين : « وأينا لم يظلم نفسه ؟ » فأرشدهم إلى آية أخرى تفسر الظلم ، فقال : « ليس الذي تعنون ، ألم تسمعوا ما قال العبد الصالح لابنه : ﴿ يَبْنِي لَكَ شَرِكًا بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ [لقمان : ١٣] إنما ذلكم الشرك » (١) .

وكذلك السكوت عن نوعية المحرم : ﴿ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ ﴾ [المائدة : ١] ، ثم فسر في الآية التالية ففصلت المحرمات : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيسَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ ﴾ [المائدة : ٢] ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلَقِيَ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتٍ فَلَبَّ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَابُ الرَّحِيمُ ﴾ [البقرة : ٣٧] ، هذه الكلمات فسرها قوله عز وجل : ﴿ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [الأعراف : ٢٣] وخير مصنف في هذا المضممار « تفسير القرآن بالقرآن » للدكتور عبد الكريم الخطيب رحمه الله ، وجاء في مجلدات عدة .

ب - التفسير النبوي :

لقد كانت نشأة التفسير ببركة توجيهاته عليه الصلاة والسلام وإذعانه للأمر الإلهي ببيان مقاصد القرآن ، وهذا النوع يعني مقابلة نص قرآني بنص حديثي ، ويتأتى من هذا تأويلات الفقهاء واجتهاداتهم .

والمعروف كما أسلفنا أن التفسير النبوي ليس كلياً شاملاً ، فهو

(١) البخاري ، الإيمان ، ح (٣٢) .

لا يشمل - لحكمة إلهية - كل وجوه التفسير للآية الواحدة التي تتخذ جوانب فكرية متعددة ، ولا يشمل كل الآيات ، بل يقتصر على الجانب العقيدي والفقهى مما يلزم استمرار العبادة على النهج القويم بشعائرها الصحيحة .

ويمكن أن نضرب مثلاً من كتب التفسير في الصحاح ، ونقرأ تفسير آية بنص نبوي ، ولكن تبقى النفس مشوقة إلى الاستنباطات والإيحاءات كالجوانب البلاغية في السبك والتفسير العلمي للآية من إشارات جغرافية ، فضائية ، جيولوجية ، طبية ، ولو كان النص النبوي كافياً للتفسير والعمل لبطلت التفاسير وكتب الفقه التي نعتز بها .

ولم يكن التفسير النبوي اجتهاداً شخصياً ، بل هو تنفيذ لأمر إلهي ؛ فالسنة شارحة وينبغي أن تُقدّم في التفسير أياً كانت وجهته ومشاربه ، وهو تفسير لا يمتزج بعقل ، بل هو نقل الخبر الصادق : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۖ ﴾ [النجم : ٣-٤] .

ج - تفسير الصحابة :

اشتهر بالتفسير من الصحابة عشرة ، وهم : الخلفاء الأربعة ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وأبي بن كعب ، وزيد بن ثابت ، وأبو موسى الأشعري ، وعبد الله بن الزبير رضي الله عنهم^(١) ، وكان علي رضي الله عنه أكثر من روي عنه بين الخلفاء ، لصلته الوثيقة بالنبي ﷺ فكان أن أثرت في استنارة نفسه وسعة علمه ، بالإضافة إلى موهبته في الفطرة الصافية ، ورجاحة العقل حتى قالوا في المثل : « قضية ولا أبا حسن لها » . وقال ابن عباس رضي الله عنهما : « ما أخذت من تفسير القرآن

(١) الإنقاذ ، للسيوطي .

فعن علي بن أبي طالب . وقد قال في خطبة له : « سلوني فوالله لا تسألوني عن شيء إلا أخبرتكم ، سلوني عن كتاب الله ، فوالله ما من آية إلا وأنا أعلم بليل نزلت أم بنهار ، أفي سهل أم في جبل » .

أما عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فكان سادس مسلم على وجه الأرض ، وكان يلزم النبي ﷺ يخدمه ، وقد روي عنه أكثر من علي الذي تفوق على أقرانه الخلفاء لعدم انشغاله بالخلافة كما انشغلوا .

وقد ورد عن ابن مسعود ما يدل على سعة علمه ، ومعانيته الدقيقة لنزول القرآن ، وفهم معانيه ، قال : « والذي لا إله غيره ، ما أنزلت سورة من كتاب الله إلا أنا أعلم أين أنزلت ، ولا أنزلت آية من كتاب الله إلا أنا أعلم فيم أنزلت ، ولو أعلم أحداً أعلم مني بكتاب الله تبلغه الإبل لركبتُ إليه »^(١) .

وقد تتبع العلماء المحدثون بعض مرويات ابن مسعود بالنقد والتجريح لضعف أسانيدھا ، وقد دخل الاختلاط الكثير من مرويات الصحابة عموماً ، لأنها لم تكن مدونة ، ولذلك تسرب إليها كثير من أقوال الزنادقة واليهود والفرس وأهل الخرافات .

ولذا تشدد الإمام الشافعي رضي الله عنه فلم يثبت أكثر من مئة حديث تفسيري لابن عباس رضي الله عنهما ، وهو رأي الإمام أحمد رضي الله عنه ، وهذا مبالغ فيه ؛ فتفسير مجاهد تلميذ ابن عباس يدل على صحة كثير من الأحاديث .

هذا التحذير قائم مخصوص بتفسير آيات القصص إذ احتاج الصحابة إلى أهل الكتاب والفرس فيما يخص علامات الآخرة ، وخلق الكون ،

(١) البخاري ، فضائل القرآن ، ح (٤٧١٦) ، ومسلم ، فضائل الصحابة ، ح (٢٤٦٢) .

وقصص أهل الكهف ، وإرم ذات العماد ، أما ما يتصل بالفقه فهناك أحاديث كثيرة صحيحة جاءت تحقيقاً لقوله ﷺ في ابن عباس : « اللهم فقهه في الدين ، وعلمه التأويل »^(١) .

٤- أنواع التفسير :

أ- التفسير بالمأثور :

سمي كذلك لاتباع الأثر في التفسير ، إذ اعتمد على الحديث المرفوع والحديث الموقوف ، ويغلب على هذا النوع كثرة التقليد ؛ لأن النصوص المفسرة واحدة ، فتختلف كتب التفسير بالمأثور بالأسلوب الخارجي ، وتتفق بالمنهج الفكري العام ، ونذكر منها :

١- جامع البيان عن تأويل آي القرآن :

وهو المشهور باسم تفسير الطبري ، وصاحبه العلامة الفقيه المحدث شيخ المفسرين محمد بن جرير الطبري ، ولد في طبرستان سنة (٢٢٤هـ) ، وتوفي في بغداد سنة (٣١٠هـ) .

وكان الطبري عالماً بالقراءات ، وشيخاً للمؤرخين ، مجتهداً في الفقه ، له من الكتب : « تاريخ الرجال » في الصحابة والتابعين ، وفي الفقه له : « لطيف القول » ، الذي جمع فيه مذهبه الذي استقل به ، وأهم كتبه عدا التفسير « تاريخ الأمم والملوك وأخبارهم » .

أما تفسيره فقد لقي رضى ورواجاً منذ القدم ، قال ابن تيمية

(١) هذا اللفظ رواه أحمد في المسند : (٢/٢٦٤ - ٣١٤ - ٣٢٨ - ٣٣٥) ، ورواه البخاري ، فضائل أصحاب النبي ﷺ ، ح (٣٥٤٦) ، ومواضع أخرى ، ومسلم ، في فضائل الصحابة ح (٢٤٧٧) ، الترمذي ، المناقب ، ح (٢٨٢٣ - ٢٨٢٤) ، ابن ماجه ، المقدمة ، ح (١٦٦) .

رحمه الله : « وأما التفاسير التي في أيدي الناس فأصحها تفسير محمد بن جرير الطبري ، فإنه يذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة ، وليس فيه بدعة ، ولا ينقل عن المتهمين »^(١) .

وقال نولدكه عام (١٩٦٠ م) بعد اطلاعه على بعض من تفسيره : « لو كان بيدنا هذا الكتاب لاستغنينا عن كل التفاسير المتأخرة ، ومع الأسف فقد كان يظهر أنه مفقود تماماً ، وكان مثل تاريخه مرجعاً لا يغيض معينه أخذ عنه المتأخرون معارفهم »^(٢) .

ولم يكن الطبري في تمجيده للنقل جامداً غير مجتهد ؛ بل كان أحياناً يرجّح بعض الأقوال حين تقتضي الحاجة ، إذ كان على الأغلب يشدد على ضرورة الرجوع إلى أقوال الصحابة والتابعين خشية الانزلاق في اجتهاد خاطئ ، فيكون شديد النكير على أصحاب التفسير بالرأي .

ولا نذكر أنه لا يتعقب الأسانيد التي ينقلها بتصحيح أو تضعيف ، فهذا مقرر عنده في أصول الحديث ، ولهذا نجده في مواضع كثيرة ينتقد فيها السند ، فيذكر تعديل المحدثين أو تجرييحهم . فيقبل الرواية ، أو يردّها ما لا يثق به .

وكان يقدر الإجماع في المسائل الفقهية ، وهذا واضح في القراءات ، إذ كان يردّها ما لا يُعتمد منا عند الأئمة ، أو تلك التي تخالف الرسم ، وترجع عنايته بالقراءات إلى أنه كان عالماً بها ، وقيل : إنه ألف فيها كتاباً حافلاً كبير الحجم^(٣) .

وقد أكثر الطبري من ذكر الإسرائيليات ، ويرويه بإسناده عن كعب

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية : ٣٨٥ / ١٣ .

(٢) التفسير والمفسرون ، د . الذهبي : ٢١٠ / ١ - ٢١١ .

(٣) معجم الأدباء : ٤٥ / ٨ .

الأخبار وغيره ، ولعل هذا راجع إلى تأثره بالروايات التاريخية التي عالجها في كتابة المشهور ، وكان يتعقب كثيراً من الإسرائيليات بالنقد ، وبقي الكثير الذي يحتاج إلى فحص شامل .

كما عني في تفسيره بالاستشهاد بالشعر العربي متبعاً في هذا ابن عباس رضي الله عنهما ، كما عني بوجوه الإعراب ذاكراً آراء المدرستين الكوفية والبصرية ، بالإضافة إلى شغفه بالقضايا اللغوية مما يُعد كنزاً ثميناً يدل على ثقافة واسعة .

كان تفسيره مفقوداً ، ثم قدّر أن وجدت نسخة في حائل بالمملكة العربية السعودية ، وطُبع الكتاب بتحقيق العالمين أحمد شاكر ومحمود شاكر في مصر ، وصدر منه ستة عشر جزءاً من أصل ثلاثين جزءاً ، فوصلاً إلى نهاية تفسير سبع وعشرين آية من سورة إبراهيم .

٢- تفسير القرآن العظيم :

مؤلفه الإمام الجليل الحافظ أبو الفداء إسماعيل بن عمرو بن كثير ، ولد في بصرى سنة (٧٠٠ هـ) ، وتوفي سنة (٧٧٤ هـ)^(١) . من كتبه : « البداية والنهاية » في التاريخ ، و« الاجتهاد في طلب الجهاد » ، و« جامع المسانيد العشرة » في الحديث .

وقد اعتنى ابن كثير بالرواية شأن الطبري ؛ فأكثر من الأسانيد مستخدماً الجرح والتعديل لعلمه الواسع بفنون الحديث وأحوال الرجال ، فيذكر الآيات الموضحة للمعنى ، ثم يسرد طائفة من الحديث الشريف ، ثم أقوال الصحابة والتابعين ، ومن يليهم من السلف الصالح ، بالإضافة إلى عنايته باللغة ومذاهبها .

(١) طبقات المفسرين للداودي : ١١١/١ .

ولا ينسى ابن كثير أن يتقل عن الطبري وابن عطية ، وكان يحذر من إسرائيليات ينقلها عن أسلافه ، كما يبدي اهتماماً بالمسائل الفقهية ناقلاً أدلة العلماء عند شرح آيات الأحكام ، فيخوض في المذاهب الفقهية من غير توسع نجده عند فقهاء المفسرين .

ويعد ما استدركه ابن كثير على أسلافه منقبة توضح منهجه الذي يُعرف عند أهل الحديث من النقد والتجريح ومناقشة المرويات ، فقد كان يناقش الأسانيد والمرويات خصوصاً الإسرائيلية وكان قد أعرض عن كثير منها .

وقد طبع تفسيره مرات كثيرة ، ثم ظهر في أربعة أجزاء ، وقد اختصره بعضهم مثل الأستاذ محمد علي صابوني الذي قدمه بحذف الأسانيد ، والإبقاء على عبارة المؤلف رحمه الله ، فجاء المختصر في ثلاثة أجزاء :
ونذكر من التفاسير المأثورة :

- ١- معالم التنزيل : مؤلفه الحسين بن مسعود البغوي (- ٥١٠هـ) .
- ٢- المحرر الوجيز في تفسير القرآن العزيز : لابن عطية (- ٥٧٦هـ)
عبد الحق بن غالب الغرناطي .
- ٣- الجواهر الحسان في تفسير القرآن : للشعالبي عبد الرحمن بن محمد (٨٧٦هـ) .
- ٤- الدر المنثور في التفسير بالمأثور : لجلال الدين السيوطي (- ٩١١هـ) .

ب- التفسير بالرأي :

ونعني به التفسير القائم على الاجتهاد بعد الاحتكام إلى الدلالة اللغوية ، وأسباب النزول ، والنسخ ، وأصول الدين ، وغير هذا من

أدوات التفسير ، وقد اختلف العلماء بين قبوله ورفضه ، والراجح أنه مقبول ما دام لا يتعدى المقررات الشرعية ، فهو مبني على التفكير الذي هو فريضة إسلامية ، قال عز وجل : ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَفْكُرُونَ ﴾ [النحل : ٤٤] ، ومن هذا التفاسير المقبولة :

١- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجه التأويل :

مؤلفه جار الله الزمخشري محمود بن عمرو (- ٥٣٨هـ) من المعتزلة ، ومن كتبه « الفائق في غريب الحديث » ، و« أساس البلاغة » ، و« المفصل في النحو » .

امتاز الكشف بالإحاطة الوافية بعلوم البلاغة ، وهكذا قدم لنا الزمخشري أول تفسير أدبي كامل ، كان العلماء بعده عالة عليه ؛ إذ جمع فيه المعطيات الفنية في كتابي عبد القاهر الجرجاني (- ٤٧١هـ) « أسرار البلاغة » و« دلائل الإعجاز » ، وطبق تلك الأصول الفنية على الآيات جميعاً بتذوق لم يسبق إليه .

وكان الزمخشري حريصاً على الانتصار لمذهبه في الاعتزال ، وكان يتذرع باللغة والمجاز حتى يصل إلى إبراز مذهبه ، كما في إنكار رؤية الله ، والإرادة ، وخلق الأفعال ، وتأويل الآيات المتشابهات ، وقد تعقبه محمد بن المنير السكندري (- ٦٨٥هـ) بحاشيته « الانتصاف فيما تضمنه الكشف من الاعتزال » متصراً للسنة .

٢- مفاتيح الغيب :

ألفه محمد بن عمر فخر الدين الرازي الذي ولد في الري سنة (٥٤٤هـ) ، وتوفي في هراة سنة (٦٠٦هـ) ، وكان إماماً في التفسير ، وعلم الكلام ، وطبيباً ماهراً ، ولشدة ورعه ندم - كما يقال - عن اشتغاله

بعلم الكلام^(١) ، ومن مؤلفاته : « المحصول في علم الأصول » ،
و « نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز » وهو ملخص في البلاغة ، و « مسائل
في الطب » ، وغيرها في الفلسفة ، والهندسة ، وأصول العقيدة .

ومفاتيح الغيب أضخم تفسير في علم الكلام ، فقد ضمّنه مناقشات
مطولة مع المذاهب المخالفة للسنة ، وكان يُعنى بالعلوم الرياضية
والفلسفية ومباحث الكونيات والطب والفلك ، حتى قيل - كما ذكر
السيوطي - : « فيه كل شيء إلا التفسير » .

وقد طبع الكتاب أول مرة في ثمانية مجلدات ، ثم في اثنين وعشرين
مجلداً ، وقد عيب عليه تطويل الحجج التي يذكرها الطرف الآخر ، حتى
يكون رده مختصراً رغم أنه يقسم الآية إلى مسائل ، ويسهب في
التفصيلات والتبويب .

٣- الجامع لأحكام القرآن :

مؤلفه الإمام محمد بن أحمد القرطبي (- ٦٧١هـ) الذي كان من أهل
العلم الواسع ، والزهد في الحياة ، عني فيه بالفقه ، واللغة ،
والقراءات ، والرد على المنحرفين ، وكان يكثر من النقل عن أسلافه
مصرحاً بأسمائهم مناقشاً آراءهم من غير تعصب .

ويبرز تبجيله وموضوعيته في بسط المسائل الفقهية ومناقشة الفقهاء ،
وتصحيح كثير من الأفكار الخاطئة والاجتهادات الجانحة عن الحق ، مثل
ما ورد عن ابن العربي المفسر المالكي (- ٥٤٣هـ) صاحب « أحكام القرآن » ،
وهكذا قدّم لنا القرطبي أوسع تفسير فقهي بكل حرية وإنصاف ، وهو موسوعة
ثقافية في شتى علوم الدين ، وقد طُبِع في عشرة أجزاء وله فهارس جيدة .

(١) الإتيقان للسيوطي : ٢٩٠/٢ .

٤- أنوار التنزيل وأسرار التأويل :

لصاحبه عبد الله بن عمر البضاوي (٦٩١هـ) ، نسبة إلى مدينة البيضاء في بلاد فارس ، كان قاضياً في شيراز ، فلقب بقاضي القضاة ، كتب في علم الأصول والتوحيد ، والفلك ، والمنطق ، والنحو ، والتصوف ، والتاريخ^(١) .

كان البضاوي قد جمع بين التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي . ويقال : إنه اختصره من الكشاف ، وانتزع منه الاعتزال ؛ إذ كان يُعنى بتقرير الأدلة على أصول أهل السنة ، وكان يذكر مخالفته الزمخشري في كثير من المواضع ، كما انتقد الإمام الرازي رغم تأثره به في الأمور الكونية .

نجد في تفسيره مادة وفيرة من الحديث الشريف الذي فسر به أول الأمر الآيات ، ثم ذكر أسباب النزول إن كانت الآية نزلت بسبب مع شيء يسير من الإسرائيليات بذكر صيغة التمریض عند آيات القصص .

ولا نعدم إشارات طيبة في النحو والإعراب ، والبلاغة ، كما اعتنى بالقراءات من غير التزام بالمتواتر منها ، واستشهد بالشعر القديم ، واشتمل على كثير من مرويات الصحابة والتابعين متوصلاً إلى استنباطات جيدة .

ويؤخذ على هذا التفسير صعوبة العبارة التي تُشكّل على القارئ أحياناً ، مما يجعل الفضل لشارح هذا التفسير الإمام شهاب الدين الخفاجي وسمّاه : « عناية القاضي وكفاية الراضي » ، الذي طبع على حاشية التفسير ، وينبغي التنبيه على ضعف كثير من الأحاديث التي أوردها في نهاية كل سورة قصداً إلى بيان فضل السورة ، إذ لم يكن ثبوتاً في صحتها .

(١) راجع البضاوي مفسراً ، د . عبد العزيز حاجي ، ص/ ٦٧- ٨٧ .

٥- مدارك التنزيل وحقائق التأويل :

للإمام النسفي (- ٧١٠هـ) عبد الله بن أحمد ، سمي بالنسفي نسبة إلى قرية في الهند ، وهو فقيه حنفي ، له في الفقه « كنز الدقائق » ، وفي أصول الفقه « المنار » .

قبس تفسيره من اختصار لجهود الزمخشري والبيضاوي ، وامتاز بالقليل من المرويات القديمة ، وكان يجمع بين وجوه الإعرابات والقراءات التي التزم منها بالمتواتر ، وكشف عن الدقائق الفنية بإيجاز ينسب إلى الزمخشري ، بل كان يردد عبارته على الأغلب .

وكان النسفي مهتماً بالأحكام الفقهية والمذاهب ، ولكنه لا يتوسع كما في أي مجال ، وقلل من ذكر الإسرائيليات ، لكنه لا يتعقبها بالنقد والتجريح في كل موضع ، إذ لا يرى مانعاً من رواية ما لا يمسّ العقيدة ، طبع في مجلدين ، ثم في خمسة مجلدات ، وطبع اليوم في مجلد واحد .

٦- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم :

وهو تفسير حافل جاء في خمسة مجلدات ، ألفه أبو السعود محمد بن محمد العمادي (- ٩٥١هـ) الذي ينحدر من أسرة اشتهرت بالعلم والمناصب الدينية .

وقد تتلمذ العمادي على أجلة العلماء في عصره ، اعتنى بالفقه حتى قلد قضاء قسطنطينية ، ثم تولى أمر الفتوى ، ويذكر من مظاهر حذقه أنه كان يكتب الفتوى وجوابها بالمنظوم والمنثور ، وبالعربية والتركية ، وهذا ما أعاقه عن التأليف ، فاستغرق في تأليف تفسيره الميمون « إرشاد العقل السليم » خمس عشرة سنة .

وقد لقّب أبو السعود العمادي بخطيب المفسرين ، وذلك لجمال عبارته ، مما ساعد على ذبوع شهرة تفسيره الذي خلّصه من تعقيد عبارة

البيضاوي ، واعتزال الزمخشري ، بل كان كثيراً ما ينبه على تجنب الاعتزال ، ويحذر من خروجه على السنة .

اهتم أبو السعود بذكر المناسبات بين الآيات ، وبين السور ، وقد قلل من العناية بأمور الفقه رغم كونه مفتياً ، ولم يتعصب لمذهبه الحنفي ، وكان يسخر من كثير من الإسرائيليات ، ويرد على أباطيل الأعداء المخالفين للسنة .

وامتاز بالأمانة العلمية ، إذ كان يصرح في نقله بأسماء من نقل عنهم مثل البيضاوي ، والرازي ، ولا ينسى أن يناقش الأخير في قضايا كلامية أحياناً ، وقد أكثر من الاستشهاد بالشعر القديم ، والعناية بالجوانب البلاغية مقتدياً بالزمخشري ، فبعد تفسيره أحسن تفسير أدبي قديم انتفت منه روح الاعتزال .
ومن التفاسير بالرأي :

١- روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني : لشهاب الدين محمود أفندي الألوسي (- ١٢٧٠هـ) .

٢- أحكام القرآن : لأحمد بن علي الرازي الجصاص (- ٣٠٥هـ) .

٣- أحكام القرآن : لمحمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المالكي (- ٥٤٣هـ) .

٤- البحر المحيط : لأبي حيان الأندلسي (- ٧٤٥هـ) .

ج- تفاسير معاصرة :

١- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن :

مؤلفه محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي ، نسبة إلى شنقيط ، وهي دولة موريتانيا الإسلامية ، ولد سنة (١٣٢٥هـ) ، وتلقى العلوم الشرعية والعربية في بلاده .

ثم أدى فريضة الحج فاتصل بعلماء العربية السعودية ، فعزم على

البقاء فيها ، وأوكل إليه التدريس في المسجد النبوي ، ثم عين مدرساً بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، وصار عضواً في هيئة كبار العلماء ، وعضواً في المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي ، إلى أن انتقل إلى الرفيق الأعلى سنة (١٣٩٣ هـ) بمكة المكرمة .

امتاز تفسيره بتفسير القرآن بالقرآن ، بيد أنه التزم القراءات السبع ولم يعن بالشاذة ، كما امتاز ببيان الأحكام الفقهية ودقة الاستنباط ، وحسن التفصيل ، وقوة الاستدلال من غير تعصب .

كما اشتمل تفسيره على اهتمام بتحقيق المسائل اللغوية والمسائل الأصولية ، والكلام على أسانيد الحديث ، فدل على ثقافة متنوعة شاملة ، وقد وصل إلى تفسير آخر سورة المجادلة ، وأكملة تلميذه إلى آخر القرآن ، وصدر في عشرة مجلدات^(١) .

٢- تفسير القرآن الحكيم :

للشيخ محمد رشيد رضا (١٢٨٢ - ١٣٥٤ هـ) ، واشتهر باسم تفسير المنار . والشيخ رشيد تلميذ للإمام محمد عبده ، ومتأثر بكثير من أفكاره ، ففسر على منهجه من حيث النظرة العقلية ، وانتهى عند الآية (١٠١) من سورة يوسف ، ثم أكمله الأستاذ بهجت البيطار ، وهذا القدر من التفسير مطبوع في اثني عشر مجلداً .

أراد الشيخ رشيد أن يقدم تفسيراً اجتماعياً خالياً من العلوم الطبيعية ، والمسائل الفنية ، وخرافات الأسرائيليات ، والأحاديث الموضوعية ، قال : « إن قصدنا من التفسير بيان معنى القرآن ، وطرق الاهتداء به في هذا الزمان »^(٢) .

(١) راجع دراسات في علوم القرآن ، د . فهد الرومي ، ص / ١٧٦ - ١٧٧ .

(٢) تفسير المنار : ٤٢ / ٤ .

توسع الشيخ رشيد في المسائل الاجتماعية لكونه صحفياً مطلعاً على الأمراض الاجتماعية ، متصلاً بمعظم شرائح المجتمع ، لهذا نراه شديد النكير على الاعتقاد بالسحر ، وسيطرة الشياطين ، بل كان ينكر رؤية الإنسان للجن .

ومن آرائه الاعتزالية أن أهل الكبائر خالدون في جهنم ، كما ابتعد عن جادة الحق في إنكاره للمعجزات الحسية للنبي ﷺ ، فلم يقر إلا بمعجزة القرآن الكريم ، وكان يخالف جمهور الفقهاء في مسائل فقهية كإثباته الوصية للوالدين والأقربين ، وذلك لإنكاره النسخ ، إذ « لا وصية لوارث »^(١) كما في الحديث النبوي .

هذا لا يمنع من أن الشيخ رشيد اجتهد وتحسّ لبعض الأفكار المخالفة من شدة حرصه على مقاومة العقلية القديمة البالية ، وبذ الخرافات والبدع ، فكان لا يني في الدفاع عن الإسلام ودحض الشكوك المحيطة به^(٢) .

٣- في ظلال القرآن :

مؤلفه سيّد قطب (١٩٠٩ - ١٩٦٦ م) ، الذي عاش في مصر ، وكان قد تخرّج في كلية العلوم ، ثم أتقن العلوم الأدبية ، وتابع نشاطه الأدبي في الصحف ، وله من المؤلفات : « مشاهد القيامة » ، و « التصوير الفني في القرآن » ، و « النقد الأدبي » .

وتفسيره أحسن ما كتب في كشف الجماليات الفنية في هذا العصر ؛ إذ لفت النظر إلى تصوير القرآن وموسيقاه الخارجية والداخلية ، وفق

(١) البخاري في الوصايا ، ح (٢٥٩٦) ، والترمذي في الوصايا ، ح (٢١٢٢) ، وأبو داود في الوصايا ، ح (٢٨٧٠) ، والنسائي : ٢٤٧/٦ ، وابن ماجه في الوصايا ، ح (٢٧١٢ - ٢٧١٤) ، والدارقطني ، الفرائض ٤٨/٢ ، ح (٤١٠٧) .

(٢) التفسير والمفسرون ، د . الذهب : ٦٣٨/٢ - ٦٤٧ .

تذوق عميق ليس فيه سمات التقليد ، بل مزج فيه بين العاطفة الدينية
والمعايير الفنية .

وكان يقدّم مقدمة عامة لكل سورة ، يبين فيها الموضوع ، وسمات
السورة ، ثم يقسم السورة إلى مقاطع ، ويربط بينها ببيان المناسبة ،
ويعرج عندما تسنح الفرصة على التوجيهات الفكرية للآية .

كان سيّد قطب يهدف إلى تقديم تفسير يجمع بين الإصلاح الاجتماعي
والتذوق الأدبي ، ولهذا أعرض عن المرويات القديمة ، والمباحث
اللغوية والنحوية ، كما أعرض عن ذكر المسائل الفقهية لأهل الشأن .
طبع كتابه في ستة مجلدات .

ومن التفاسير المعاصرة :

١- الجواهر في تفسير القرآن العظيم : للشيخ طنطاوي جوهرى ،
المتوفى سنة (١٣٥٣هـ - ١٩٤٠م) في مصر .

٢- التفسير المنير : د . وهبة الزحيلي ، أستاذ الفقه في كلية الشريعة
بدمشق .

٣- تفسير القرآن العظيم : للشيخ محمد متولي الشعراوي رحمه الله ،
من مصر ، طبع منه حتى الآن سبعة عشر مجلداً .

٤- روح القرآن : لعفيف طيّارة من لبنان ، وصدر منه أجزاء تبدأ من
أواخر المصحف الشريف .

والله ولي التوفيق

* * *

المصادر والمراجع

- الإبانة عن معاني القراءات ، مكّي بن أبي طالب ، تح : عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، مكتبة نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٦٠ م .
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ، الدميّاطي البنا (أحمد بن محمد) ، بعناية علي محمد الضباع ، القاهرة ، ١٣٥٩ هـ .
- الإتيقان في علوم القرآن ، جلال الدين السيوطي ، ط/١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- إتيقان البرهان في علوم القرآن ، د . فضل حسن عباس ، ط/١ ، دار الفرقان ، ١٩٩٧ م .
- الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها ، د . حسن ضياء الدين عتر ، ط/١ ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .
- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ، علي بن بلبان ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- الإحكام في أصول الأحكام ، الآمدي (علي بن أحمد) ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٢ هـ .
- الإحكام في أصول الأحكام ، علي بن حزم الأندلسي ، دار السعادة بمصر .
- أحكام القرآن ، ابن العربي المالكي (محمد بن عبد الله) ، تح : علي محمد الجاوي ، بمصر .
- أخبار القضاة ، وكيع (محمد بن خلف) مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، ١٣٦٩ هـ .

- اختلاف الإعراب في القراءات السبع توجيهه وعلاقته بالمعنى ، د . موسى العبيدان ، تبوك ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .
- الأذكار النووية ، النووي (يحيى بن شرف) ، تح : محيي الدين مستو ، ط/١ ، دار ابن كثير بدمشق ، ودار التراث بالمدينة المنورة ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .
- إرشاد الساري شرح صحيح البخاري ، القسطلاني (أحمد بن محمد) ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٣٢٧ هـ .
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، الشوكاني (محمد بن علي) ، ط/١ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م .
- الأسماء والصفات ، البيهقي (أحمد بن الحسين) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- أسباب النزول : تحديد مفاهيم ورد شبهات ، د . محمد سالم أبو عاصي ، دار البصائر ، القاهرة ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .
- أسباب النزول ، الواحدي (علي بن أحمد) ، تعليق د . مصطفى البغا ، ط/١ ، دار ابن كثير ، دمشق وبيروت ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، ابن عبد البر (يوسف بن عبد الله) بهامش الإصابة ، ط/١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٣٢٨ هـ .
- أساس البلاغة ، الزمخشري (محمود بن عمر) ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- الإسلام ، دومينيك سورديل ، تر : خليل الجر ، سلسلة ماذا أعرف ، عدد/١٨ .
- الإسلام ، هنري ماسيه ، تر : بهيج شعبان ، ط/٢ ، منشورات عويدات ، سلسلة زدني علماً ، بيروت وباريس ، ١٩٧٧ م .

- الإسلام دعوة عالمية ، عباس محمود العقاد ، المكتبة العصرية ، بيروت وصيدا ، ١٩٧٣ .
- الإسلام السياسي ، د . محمد سعيد العشماوي ، طبعة مذبولي ، القاهرة .
- الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية ، الشيخ محمد عبده ، ط/٧ ، دار المنار ، القاهرة . ١٣٦٧هـ .
- الإصابة في تمييز الصحابة ، ابن حجر العسقلاني (أحمد بن علي) ، ط/١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٣٢٨هـ .
- أصول الدين الإسلامي ، د . رشدي عليان والأستاذ قحطان عبد الرحمن الدوري ، ط/١ ، بغداد ، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧ م .
- أصول الكافي ، الكليني (محمد بن يعقوب) ، دار المعارف للمطبوعات ، بيروت ، ١٤١٣هـ-١٩٩٣ م .
- الإعجاز القرآني ، حول الإبداع والهوية القومية ، عبد الصمد بلكبير ، مجلة الوحدة ، ع/٥٨-٥٩ ، تموز وآب ، ١٩٨٩ م .
- إعجاز القرآن المجيد ، د . فضل حسن عباس ، دار الفرقان ، عمان .
- إعجاز القرآن والبلاغة النبوية ، مصطفى صادق الرافعي ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- أعلام الموقعين عن رب العالمين ، ابن قيم الجوزية (محمد بن أبي بكر) ، دار الجيل ، بيروت .
- الأغاني ، أبو فرج الصنفهاني ، ليدن ، ١٩٨٨ م .
- الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي ، تح : محمد أحمد قاسم ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦ م .
- ألف باء ، البلوي (يوسف بن محمد) ، المطبعة الوهية ، القاهرة ، ١٢٨٧هـ .

- إمتاع الأسماع ، المقرئزي ، تح : محمود محمد شاكر ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٤١ م .
- الأمالي ، أبو علي القالي (إسماعيل بن القاسم) ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت .
- إملأ ما من به الرحمن ، أبو البقاء العكبري ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، اليبضاوي (عبد الله بن عمر) ، ط / ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- الأوراق أو أخبار الراضي بالله والمتقي بالله ، أبو بكر الصولي ، ط / هيوارت .
- الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ، مكّي بن أبي طالب ، تح : د . أحمد حسن فرحات ، الرياض ، ١٩٧٦ م .
- بحث جديد عن القرآن ، محمد صبيح ، شركة مطابع الطناحي بمصر .
- البحث عن منقذ (دراسة مقارنة بين ثمانى ديانات) ، فالح مهدي ، ط / ١ ، دار ابن رشد ، بغداد ، ١٩٨١ م .
- البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف) ، مطبعة السعادة بمصر .
- البداية والنهاية ، ابن كثير (إسماعيل بن كثير) مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٣٥١ هـ .
- بدع التفاسير ، الشيخ عبد الله بن الصديق الغماري ، ط / ١ ، مكتبة القاهرة ، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م .
- البرهان في علوم القرآن ، الزركشي (محمد بن عبد الله) بعناية مصطفى عبد القادر عطا ، ط / ١ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ، الفيروزآبادي (محمد بن يعقوب) ، تح : محمد علي النجاري ، ط / ٢ ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ١٤٠٦ هـ .

- البصائر والذخائر ، أبو حيان التوحيدي ، (علي بن محمد) لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٣ م .
- البيان في تفسير القرآن ، أبو القاسم الموسوي الخوئي ، ط/٢ ، النجف الأشرف ، العراق ، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م .
- البيان في مباحث من علوم القرآن ، الشيخ عبد الوهاب غزلان ، مطبعة دار التأليف ، القاهرة ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م .
- بين المصاحف والقراءات ، د . محمود الصغير ، مجلة بحوث جامعة حلب ع/٣٢ ، ١٩٩٧ م .
- تاريخ الأدب العربي ، كارل بروكلمان ، تر : عبد الحليم النجار ، ط/٣ ، دار المعارف بمصر .
- تاريخ بغداد ، الخطيب البغدادي ، (أحمد بن علي) ، مطبعة السعادة بمصر ١٣٤٩ هـ - ١٩٣١ م .
- تاريخ التشريع الإسلامي ، الشيخ محمد الخضري ، ط/٧ ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة .
- تاريخ الرسل والملوك ، الطبري ، (محمد بن جرير) ، تح : د . محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٣ م .
- تاريخ الشعوب الإسلامية ، كارل بروكلمان ، تر : نبيه أمين زكي ، ومنير بعلبكي ، ط/٥ ، بيروت .
- تاريخ العرب ، فيليب حتي ، دار الكشاف ، بيروت .
- تاريخ عمر بن الخطاب ، ابن الجوزي (عبد الرحمن) ، مطبعة صبيح ، القاهرة ، ١٣٢٩ هـ .
- تاريخ القرآن ، إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، ودار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ط/٢ ، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

- تاريخ القرآن والتفسير ، د . عبد الله محمود شحاته ، الهيئة المصرية العامة للكتاب . ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- تاريخ القرآن وغرائب رسمه وحكمه ، محمد طاهر بن عبد القاهر الكردي ، جدة ، ١٣٦٥هـ .
- تاريخ القرآن ، أبو عبد الله الزنجاني ، تح : محمود عبد الرحيم ، ط/١ ، دار الحكمة ، دمشق ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- تاريخ القرآن ، د . عبد الصبور شاهين ، ط/١ ، دار القلم ، بيروت ١٩٦٦م .
- تاريخ قضاة الأندلس ، النباهي ، (علي بن الحسن) ، نشر ليفي بروفنسال ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٤٨م .
- تاريخ اليعقوبي ، (أحمد بن أبي يعقوب) ، إبريل ١٩٨٣م .
- تأويل مشكل القرآن ، ابن قتيبة الدينوري ، (محمد بن مسلم) ، تح : السيد أحمد صقر ، ط/٣ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- التبيان في آداب حمل القرآن ، الإمام النووي ، (يحيى بن شرف) ط/١ ، دار شوكت ، دمشق ، ١٤١٠هـ ، حاشية في تفسير الجلالين .
- التبيان في أقسام القرآن ، ابن قيم الجوزية (محمد بن أبي بكر) ، المكتبة التجارية ، القاهرة .
- التبيان في علوم القرآن ، محمد علي الصابوني ، ط/١ ، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م ، دار الإرشاد ، بيروت .
- التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتيان ، الشيخ طاهر الجزائري (١٣٣٨هـ) ، ط/٣ ، مكتب المطبوعات الإسلامية حلب ١٤١٢هـ .

- التجويد وعلوم القرآن ، عبد البديع صقر ، ط/٤ ، المكتب الإسلامي ، دمشق .

- التحديات التربوية مشكلات وحلول ، معهد طرابلس الجامعي للدراسات الإسلامية لبنان ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

- تحديث العقل الإسلامي ، الندوة العلمية حول التراث وآفاق التقدم في المجتمع العربي المعاصر ، عدن ١٩٩٢م .

- تحفة الأحوذى ، المباركفوري ، (محمد بن عبد الرحمن) ، طبع الهند سنة ١٣٤٣هـ .

- التحقيق في نفي التحريف ، علي الميلاني ، مجلة (تراثنا) ، ١٤٠٨هـ .

- تحقيق النصوص ونشرها ، د . عبد السلام هارون ، مؤسسة الحلبي بمصر ، ١٩٦٥م .

- تذكرة الحفاظ ، شمس الدين الذهبي ، (حيدر آباد الدكن) ، ١٣٧٦هـ .

- التراتيب الإدارية لنظام الحكومة النبوية ، الكتاني ، (عبد الحي بن عبد الكبير) ، الرباط ، ١٣٣٦هـ .

- التراث والتجديد ، د . حسن حنفي ، دار التنوير للطباعة والنشر ، بيروت ، ط/١٩٨١م .

- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف ، المنذري ، (عبد العظيم بن عبد القوي) ، تعليق : مصطفى محمد عمارة ، ط/٣ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .

- التسهيل لقراءات التنزيل ، محمد فهد خاروف ، ط/١ ، دار البيروتي ، دمشق ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

- التعليم الديني في لبنان ، معهد طرابلس الجامعي للدراسات الإسلامية ، طرابلس ، لبنان ، ١٤٠٧هـ - ١٩٩٦م .

- تفسير جزء عم ، الشيخ محمد عبده ، مطبعة بولاق بالقاهرة .
- تفسير الجلالين ، للإمامين المحلي (محمد بن أحمد) ، والسيوطي (جلال الدين) ، مكتبة الملاح ، دمشق ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- تفسير التحرير والتنوير ، الشيخ محمد الطاهر بن عاشور ، الدار التونسية للنشر ، ١٩٨٤م .
- تفسير سورة النور ، أبو الأعلى المودودي ، مؤسسة الرسالة ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- تفسير القرآن العظيم ، ابن كثير ، (إسماعيل بن كثير) ، دار إحياء التراث العربي بيروت .
- تفسير المنار ، محمد رشيد رضا ، دار المنار ، القاهرة ، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .
- تقريب النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري ، تح : إبراهيم عطوة عوض ، دار الحديث ، القاهرة ، ط/٣ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
- تقويم الفكر النحوي ، د . علي أبو المكارم ، دار الثقافة ، بيروت .
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، يوسف بن عبد البر ، المطبعة الملكية ، الرباط ، ١٣٨٧هـ .
- تهذيب الأسماء واللغات ، الإمام النووي ، (يحيى بن شرف) ، المطبعة المنيرية بمصر .
- تهذيب التهذيب ، ابن حجر العسقلاني ، (حيدر آباد الدكن) ، ١٣٢٥هـ .
- التيسير في القراءات السبع ، أبو عثمان بن سعيد الداني ، ٤٤٤هـ ، بعناية أوتوتيرتزل ، استانبول ، مطبعة الدولة ، ١٩٣٠م ، ط : حيدر آباد الدكن ، ١٣١٦هـ .
- الجامع لأحكام القرآن . محمد بن أحمد القرطبي ، ط ١ ، دار الفكر بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م

- جامع الأصول في أحاديث الرسول ابن الأثير (المبارك بن محمد) ، تحقيق : الشيخ عبد القادر الأرناؤوط ، ط ٢ ، دار الفكر . بيروت ١٤٠٣هـ ١٩٨٣ م .
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، الإمام الطبري (محمد بن جرير) تح : محمود محمد شاكر ، دار المعارف بمصر ١٩٦٠ م .
- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير . جلال الدين السيوطي دار الفكر للطباعة ، بيروت ١٤٠١هـ ١٩٨١ م .
- جمال القراء وكمال الإقراء ، أبو الحسن ، علم الدين السخاوي ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ١٤١٩هـ ١٩٩٩ م .
- جماليات المفردة القرآنية . د . أحمد زكريا ياسوف ط/٢ ، دار المكتبي . دمشق ١٤١٩هـ ١٩٩٩ م .
- الجمع الصوتي الأول للقرآن ، د . لييب السعيد ، دار المعارف بمصر ، بلا تاريخ .
- الجهاد في الإسلام ، د . محمد سعيد رمضان البوطي ، ط/٢ ، دار الفكر ، بيروت ، ودمشق ، ١٤١٤هـ ١٩٩٣ م .
- جواهر العلم والإيمان ، ابن تيمية (أحمد بن عبد الحلیم) ، مكتبة دار البيان ، دمشق .
- حاشية على العقائد العضدية ، الشيخ محمد عبده ، القاهرة .
- حاشية على المواهب اللدنية للقسطلاني ، الشبرا ملسي (علي بن علي) ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة .
- حاشية على نهاية المحتاج ، الشبرا ملسي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة .
- الحجة في القراءات السبع ، ابن خالويه (الحسين بن أحمد) ، تح وشرح د . عبد العال سالم ، القاهرة .

- حجة القراءات ، أبو زرعة عبد الرحمن (زنجلة) تح : سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- الحريم السياسي (النبي والنساء) ، فاطمة المرينسي ، تر : عبد الهادي عباس ، ط/٢ ، دار الحصاد ، دمشق ، ١٩٩٣م .
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، أبو نعيم الأصبهاني ، (أحمد بن عبد الله) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م .
- حول تفسير سورة الحجرات ، الشيخ عبد الله سراج الدين ، ط/١ ، مكتبة دار الفلاح ، حلب ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- حياة محمد ، د . محمد حسين هيكل ، ط/١٣ ، القاهرة ، ١٩٦٨م .
- حياة محمد ، واشنجتون إرفنج ، تر : محمد علي حسن خربوطلي ، دار المعارف القاهرة ، ١٩٦٠م .
- الخصائص ، عثمان بن جني ، تح : محمد علي النجار ، دار الهدى ، بيروت .
- خصائص السور والآيات المدنية ، ضوابطها ومقاصدها ، عادل محمد صالح أبو العلا ، دار القبلة للثقافة الإسلامية ، جدة ، ومؤسسة علوم القرآن ، بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- خصائص السور والآيات المكية ومقاصدها ، د . أحمد عباس بدوي ، رسالة دكتوراه بالأزهر الشريف ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- دائرة المعارف الإسلامية ، كتاب الشعب ، القاهرة .
- دراسات فنية في القرآن ، د . أحمد زكريا ياسوف ، ط/١ ، دار المكتبي ، دمشق ، ٢٠٠٥م .
- دراسات في علوم القرآن ، د . عبد القهار داود العاتي ، بغداد ، ١٩٧٢م .
- دراسات في علوم القرآن الكريم ، د . فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي ، مكتبة التوبة ، الرياض ، ١٤١٥هـ .

- دراسات في علوم القرآن ، د . محمد بكر إسماعيل ، ط/٢ ، دار المنار ، القاهرة ، ١٤١١هـ - ١٩٨١م .
- دراسات في القرآن ، السيد أحمد خليل ، ط/١ ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٢م .
- دراسات قرآنية ، د . عدنان زرزور ، ط/١ ، دار مكتبة الفتح ، دمشق ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- الدرر في اختصار المغازي والسير ، ابن عبد البر ، (يوسف بن عبد الله) ، بعناية د . مصطفى البغا ، ط/١ ، دار العلوم الإنسانية ، دمشق ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
- الدرر المنشور في التفسير بالمأثور ، جلال الدين السيوطي ، دار المعرفة ، بيروت .
- الدرر المنشورة في زبد العلوم المشهورة ، عبد الوهاب الشعراني ، بطرسبرج ، ١٩١٤م .
- الدعوة الإسلامية تستقبل قرنها الخامس عشر ، الشيخ محمد الغزالي ، ط/٣ ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- دعوة لقراءة جديدة لقصص القرآن الكريم ، د . جعفر دك الباب ، مجلة التراث العربي ، ع/٧٠ ، دمشق ١٩٩٨م .
- دلائل النبوة ، أبو نعيم الأصبهاني (أحمد بن عبد الله) ، ط/٢ ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدرآباد ، الهند ، ١٣٦٩هـ .
- ديوان حسان بن ثابت ، شرح عبد الرحمن البرقوقي ، القاهرة ، ١٩٢٩م .
- ديوان النابغة الذبياني (زياد بن معاوية) ، ط/١ ، دار صعب ، بيروت ، ١٩٨٠م .
- الرأي الصواب في منسوخ الكتاب ، جواد موسى محمد عفانه ، ط/١ ، دار البشير ، عمان ، الأردن ، ١٩٩٢م .

- الرحلة في طلب الحديث ، الخطيب البغدادي (أحمد بن علي) ، تح : د . نور الدين عتر ، ط/ ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- الرسالة ، الإمام الشافعي (محمد بن إدريس) ، تح : أحمد محمد شاكر ، دار الفكر بمصر .
- رسالة التوحيد ، الشيخ محمد عبده ، ط/ ١ ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، القاهرة ، ١٣١٥ هـ .
- الرسول في الدراسات الاستشراقية المنصفة ، محمد شريف الشيباني ، دار الحضارة العربية ، بيروت ، ط/ ١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- رسم المصحف والاحتجاج به في القراءات ، عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، مكتبة نهضة مصر ، القاهرة ، ١٣٨٠ هـ .
- روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني ، للآلوسي (شهاب الدين محمود) ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٨ هـ .
- زاد المعاد ، ابن قيم الجوزية ، تح : شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- سبب مجهول من أسباب اختلاف القراءات ، عبد الفتاح الصعيدي ، مجلة الرسالة ، ع/ ٤٨٨ ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٤٢ م .
- سبل السلام ، شرح بلوغ المرام لابن حجر العسقلاني ، الصنعاني (محمد بن إسماعيل) ، مطبعة مصطفى البابي ، القاهرة ، ١٩٥٠ م .
- سجون بغداد زمن العباسيين ، صلاح الدين المنجد ، مجلة الرسالة ، ع/ ٦٤٠ ، ١٩٤٥ م .
- سفينة الراغب ودفينة الطالب ، محمد راغب باشا (١١٧٩ هـ) ، المطبعة الخديوية ، القاهرة ، ١٢٨٢ هـ .
- سنن ابن ماجه (محمد بن يزيد) ، تح : محمد فؤاد عبد الباقي ، ط/ ١ ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٥٢ م .

- سنن أبي داود (سليمان بن الأشعث) مراجعة : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- سنن الترمذي (محمد بن عيسى) ، إشراف : عزت عبيد الدعاس ، ط/ ١ ، مكتبة دار الدعوة ، حمص ، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥ م .
- سنن الترمذي (محمد بن عيسى) ، تح : أحمد محمد شاكر ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- سنن الدارمي (عبد الله بن بهرام) ، دار الفكر ، القاهرة ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨ م .
- السنن الكبرى ، البيهقي (أحمد بن الحسين) ، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية ، حيدرآباد ، الهند ، ١٣٤٤هـ .
- سنن النسائي (أحمد بن شعيب) ، ط/ ١ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٣٠ م .
- سير أعلام النبلاء ، شمس الدين الذهبي (محمد بن أحمد) ، تح : شعيب الأرنؤوط ، ط/ ٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٢هـ .
- السيرة النبوية ، لابن هشام (عبد الملك بن هشام) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، القاهرة ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١ م .
- السيرة النبوية ، أبو الفداء (إسماعيل بن علي) ، تح : مصطفى عبد الواحد ، القاهرة .
- شرح الألفية في السيرة ، محمد عبد الرؤوف المناوي ، تح : إسماعيل الأنصاري ، مطبعة النور ، الرياض .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، ط/ ٩ ، القاهرة ، ١٩٦٣ م .

- شرح الشفا في شمائل صاحب الاصطفا ، علي القاري ، تح : حسين محمد مخلوف ، مطبعة المدني ، القاهرة .
- شرح مقدمة التفسير ، ابن تيمية (الشيخ محمد بن صالح العثيمين) ، دار الوطن ، ط/ ١ ، الرياض ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .
- شرح المواهب اللدنية ، الزرقاني (محمد بن عبد الباقي) ، المطبعة الأزهرية المصرية ، القاهرة ، ١٣٢٨هـ .
- الشريعة الإسلامية ، عبد الحليم الجندي ، سلسلة كتابك (٤٠) ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨م .
- شعب الإيمان ، البيهقي (أحمد بن الحسين) ، ط/ ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- الشفا في حقوق المصطفى ، القاضي عياض بن موسى اليحصبي ، الشركة الصحافية العثمانية ، استانبول ، ١٣٢٤هـ .
- شرح سنن النسائي ، جلال الدين السيوطي ، ط/ ١ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٣٤٨هـ - ١٩٣٠م ، حاشية على السنن .
- الصحابة حراس الحديث النبوي ، د . أحمد زكريا ياسوف ، دار اقرأ ، دمشق ، ٢٠٠٥م .
- الصحوة الإسلامية بين الجمود والتطرف ، د . يوسف القرضاوي ، دار الشروق ، ط/ ٢ ، ١٩٨٤م ، بيروت .
- صحيح البخاري (محمد بن إسماعيل) ، بعناية : د . مصطفى البغا ، ط/ ١ ، مطبعة الهندي ، دمشق ، ١٩٧٦م .
- صحيح مسلم ، تح : محمد فؤاد عبد الباقي ، ط/ ١ ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م .
- صحيح مسلم ، بشرح الإمام النووي ، عناية د . عبد المعطي أمين قلعجي ، المكتبة القيمية ، القاهرة ، ط/ ١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- الصديق أبو بكر ، د . محمد حسين هيكل ، مصر .
- الصورة الفنية في الحديث النبوي ، د . أحمد زكريا ياسوف ، دار المكتبي ، دمشق ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .
- الطبقات الكبرى ، محمد بن سعد ، ط/١ ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٥٧م .
- طريقة التحليل البلاغي والتفسير ، نائلة خاروقي وأهيف سنو ورولان مدينه ولويس بوزيه ، ط/١ ، دار الشرق ، بيروت ، ١٩٩٣م .
- عارضة الأحوزي بشرح صحيح الترمذي ، ابن العربي (محمد بن عبد الله المالكي) ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- العقيدة والشريعة ، أجناس جولدزيهر ، ط/٢ ، دار الكتب الحديثة ، مصر .
- علوم القرآن ، د . محمد أحمد يوسف القاسم ، ط/١ ، مطبعة الحضارة العربية ، القاهرة ، ١٤٠١هـ .
- علوم القرآن الكريم ، د . نور الدين عتر ، ط/٦ ، مطبعة الصباح ، دمشق ، ١٩٩٦م .
- علوم القرآن الكريم تاريخه وتطوره وأول من ألف فيه ، د . محمد يوسف الشربجي ، مجلة جامعة دمشق مج/١٢ ، ع/١ ، ١٩٩٦م .
- علوم القرآن والحديث ، أحمد محمد علي داود ، دار البشير ، عمان .
- علوم القرآن ، قحطان الدودي .
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، البدر العيني (محمود بن أحمد) ، إدارة الطباعة المنيرية ، القاهرة .
- عناية القاضي وكفاية الراضي ، الشهاب الخفاجي (أحمد بن محمد) ، المكتبة الإسلامية ، ديار بكر ، تركيا .

- عنوان البيان في علوم التبيان ، محمد حسنين مخلوف ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م .
- العواصم من قواصم العلمانية ، د . عمر عبد الله كامل ، ط / ١ ، مكتبة التراث الإسلامي ، القاهرة ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- عيون الأثر في فنون المغازي والسير ، ابن سيد الناس (محمد بن محمد) ، دار المعرفة ، بيروت .
- غاية النهاية في طبقات القراء ، ابن الجزري ، تح : براجستراسر ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٣٥٢هـ - ١٩٣٣م .
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان ، نظام الدين النيسابوري (الحسن بن محمد) ، تح : إبراهيم عطوة عوض ، ط / ١ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٣٨١هـ .
- غريب الحديث ، الخطابي (حمد بن محمد) ، جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، ط / ١ ، ١٤٠٢هـ .
- غريب الحديث ، أبو عبيد القاسم بن سلام .
- غريب الحديث ، الهروي (أحمد بن محمد) ، ط / ١ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ١٩٧٦م .
- غيث النفع في القراءات السبع ، للصفاقسي (إبراهيم بن محمد) ، بهامش شرح ابن الفاصح على الشاطبية ، ط / ١ ، المطبعة الأزهرية المصرية ، ١٣١٧هـ .
- الفائق في غريب الحديث ، للزمخشري ، تح : علي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٤٥م .
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، ابن حجر العسقلاني (أحمد بن علي) ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م .

- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير ، محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، دار المعرفة بيروت .
- الفتنة الكبرى عثمان ، د . طه حسين ، دار المعارف بمصر ، ط/ ٩ ، ١٩٧٦ م .
- فتوح البلدان ، للبلاذري (أحمد بن يحيى) ، لندن ، ١٨٦٦ م .
- فجر الإسلام ، أحمد أمين ، ط/ ١١ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٧٥ م .
- الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية ، البغدادي (عبد القاهر بن طاهر) ، ط/ ٤ ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- الفصل في الملل والنحل ، لابن حزم الأندلسي (علي بن حزم) ، القاهرة ، ١٣٢١ هـ .
- فضائل القرآن ، ابن كثير (إسماعيل بن كثير) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ذيل للتفسير .
- فقه السيرة ، الشيخ محمد الغزالي ، ط/ ٥ ، دار الكتب الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٥ م .
- الفقيه والمتفقه ، الخطيب البغدادي (أحمد بن علي) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٣٩٥ هـ .
- الفكر السياسي الإسلامي المفاهيم الإسلامية ، مونتغمري وات ، تر : صبحي حديدي ، دار الحداثة ، بيروت ، ١٩٨١ م .
- فلسفة تاريخ محمد ، محمد جميل بيهم ، الدار الجامعية ، بيروت ، ١٩٨٥ م .
- فنون الأفنان في عيون علوم القرآن ، للإمام ابن الجوزي ، تح : د . حسن ضياء الدين عتر ، ط/ ١ ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ١٤٠٨ هـ .

- الفهرست ، ابن النديم ، دار المعرفة ، بيروت .
- في الأدب الجاهلي ، د . طه حسين ، ط/ ١١ ، دار المعارف بمصر .
- في تاريخ القرآن وعلومه ، د . محمد الدسوقي ، ط/ ١ ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، طرابلس ، ليبيا ، ١٣٩٢هـ ، ١٩٨٣م .
- في رحاب القرآن الكريم ، د . محمد سالم محيسن ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- فيض القدير شرح الجامع الصغير ، الشيخ عبد الرؤوف المناوي ، دار الفكر ، بيروت .
- في ظلال القرآن ، سيد قطب ، دار الشروق ، ط/ ٢٥ ، ١٩٩٦م .
- في علوم القرآن ، د . عبد المجيد محمود ، ط/ ١ ، مطبعة دار البيان ، القاهرة ، ١٩٧٥م .
- في نحو القرآن والقراءات ، د . موسى العبيدان ، دار إسرائ ، القاهرة ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
- في اللهجات العربية ، د . إبراهيم أنيس ، ط/ ٢ ، ١٩٥٢ و ط/ ٣ ، ١٩٦٥ .
- قانون التأويل ، ابن العربي المالكي (محمد بن عبد الله) ، تح : محمد السليمان ، ط/ ١ ، دار القبلة للثقافة الإسلامية ، جدة ، ومؤسسة علوم القرآن ، بيروت ، ١٤٠٦هـ - ١٩٩٦م .
- القاموس المحيط ، الفيروز أبادي (محمد بن يعقوب) ، ط/ ١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- القرآن ، محمد صبيح ، سلسلة دار الثقافة العامة الملحق الأدبي لجريدة مصر الفتاة ، ١٢١١هـ - ١٩٣٩م .
- القرآن ، نزوله تدوينه ترجمته ، ريجيس بلاشير ، تر : رضا سعادة ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ١٩٧٤م .

- قراءات القراء المعروفين بروايات الرواة المشهورين ، الأندرابي (أحمد بن أبي عمر) ، تح : د . أحمد نصيف الجنابي ، ط/٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م .
- القراءات القرآنية ، د . محمد حبش ، مجلة نهج الإسلام ، ع/٣٣ ، دمشق ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨ م .
- القراءات القرآنية تاريخ وتعريف ، د . عبد الهادي الفضيلي ، دار القلم ، بيروت ، ط/٢ ، ١٩٨٠ م .
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ، د . عبد الصبور شاهين ، دار القلم ، بيروت ، ١٩٦٦ م .
- القرآن الكريم والدراسات الأدبية ، د . نور الدين عتر ، مديرية المطبوعات الجامعية ، دمشق ، ١٩٨٩ م .
- القرآن وعلومه ، د . محمد أحمد خلف الله ، دار المعارف ، سوسة ، تونس .
- القرآن ونصوصه ، د . عدنان زرزور ، جامعة دمشق ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م .
- قصة الحضارة ، ول ديورانت ، تر : محمد بدران ، بيروت .
- قصة الكتابة العربية ، د . إبراهيم جمعة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٤٧ م .
- قضايا قرآنية في الموسوعة البريطانية ، د . فضل حسن عباس ، دار البشير ، عمان ، الأردن ط/٢ ، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩ م .
- الكامل في التاريخ ، ابن الأثير ، ط/٤ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٣هـ .
- الكتاب ، لسيويه (عمرو بن عثمان) ، تح : د . عبد السلام هارون ، دار عالم الكتب ، بيروت .

- كُتَاب النَبِيِّ ﷺ ، د . محمد مصطفى الأعظمي ، شركة الطباعة العربية السعودية بالرياض ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- كتاب السبعة في القراءات ، ابن مجاهد ، تح : د . شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٢م .
- الكتاب المقدس ، دار الكتاب المقدس في الشرق الأوسط ، بيروت ١٩٨٧م .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، حاجي خليفة (مصطفى بن عبد الله) ، دار الفكر ، دمشق .
- الكلمات الحسان في الحروف السبعة وجمع القرآن ، محمد نجيب المطيعي ، القاهرة ، ١٣٢٣هـ .
- الكليات ، أبو البقاء الكفوي (أيوب بن يونس) ، تح : عدنان درويش ومحمد المصري ، وزارة الثقافة بدمشق ، ١٩٧٤م .
- الكواكب الدرية في السيرة النورية ، بدر الدين ابن قاضي شهاب ، بيروت ، ١٩٧١م .
- اللآلئ الحسان في علوم القرآن ، موسى شاهين لاشين ، ط / ١ ، مطبعة دار التأليف ، القاهرة ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .
- النسخ في القرآن ، د . أحمد حجازي السقا ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٣٩٨هـ .
- لباب التأويل في معاني التنزيل ، الخازن البغدادي (علي بن محمد) ، دار الفكر ، بيروت .
- لباب النقول في أسباب النزول ، جلال الدين السيوطي ، مطبعة الملاح ، دمشق ، ١٣٧٩هـ .
- لسان العرب ، ابن منظور (محمد بن منظور) ، ط / ١ ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٥٦م .

- لطائف الإشارات لفنون القراءات ، شهاب الدين القسطلاني ، تح : الشيخ عامر عثمان ود . عبد الصبور شاهين ، القاهرة ، ١٩٧٢ م .
- لطائف المعارف ، أبو منصور الثعالبي (عبد الملك بن محمد) ، تح : د . إبراهيم الأبياري ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م .
- لمحات في علوم القرآن ، د . محمد الصباغ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٣٩٤ هـ .
- مباحث في علوم القرآن ، مناع قطان ، مؤسسة الرسالة ، ط/٢ ، بيروت ، ١٩٩٩ م .
- مباحث في علوم القرآن ، د . صبحي الصالح ، ط/١٤ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٢ م .
- مجاز القرآن ، أبو عبيدة (محمد بن المثنى) ، تح : د . محمد فؤاد سزكين ، ط/١ ، مصر ، ١٩٥٤ م .
- المجموع شرح المذهب للشيرازي ، للإمام النووي (محيي الدين بن شرف) ، مطبعة الإمام بمصر .
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، نور الدين الهيثمي (علي بن أبي بكر) ، ط/٣ ، دار الكتب العربية ، بيروت ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- مجموع الفتاوى ، ابن تيمية ، ط/١ ، مطابع الرياض ، ١٣٨١ هـ .
- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء ، الراغب الأصفهاني (الحسين بن محمد) ، مصر ، ١٣٢٦ هـ .
- محاسن التأويل ، محمد جمال الدين القاسمي ، ط/١ ، دار إحياء الكتب العربية ، ١٣٧٦ هـ .
- محاضرات في علوم القرآن ، د . نعيم اليافي ، أملية جامعية ، جامعة حلب ، ١٩٧٠ م .

- محاضرات في علوم القرآن ، غانم قدوري حمد ، دار الكتاب ، بغداد ، ١٩٨١ م .
- محاضرات في علوم القرآن ، د . محمد عبد السلام الكفافي ، ود . عبد الله الشريف ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨١ م .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ابن عطية (عبد الحق بن أبي بكر) ، تح : أحمد الملاح ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٧٤ م .
- المحصول في علم الأصول ، فخر الدين الرازي ، تح : طه جابر فياض العلواني ، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض .
- المحكم في نقط المصحف ، أبو عمرو الداني ، تح : د . عزة حسن ، مطبعة الهاشمية ، دمشق ، ١٩٦٠ م .
- مدخل إلى القرآن الكريم ، د . محمد عبد الله دراز ، تر : محمد عبد العظيم علي ، ط / ٢ ، دار القلم ، الكويت ، ١٩٧٤ م .
- مدخل إلى علوم القرآن والتفسير ، د . فاروق حمادة ، مكتبة المعارف ، ط / ١ ، الرباط ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- مدخل إلى دراسة القرآن ، د . محمد محمد أبو شهبه ، ط / ٢ ، المطبعة الحديثة ، القاهرة .
- المدخل في فقه القرآن ، فرح توفيق الوليد ، دار الرسالة للطباعة ، بغداد .
- مذكرات في علوم القرآن من كتاب منهج الفرقان في علوم القرآن ، الشيخ : محمد علي سلامة ، مطبعة الأزهر ، القاهرة ، ١٣٧٥ هـ - ١٩٦٠ م .
- مذكرات علوم القرآن الشيخ محمد أبو الخير زين العابدين ، حلب ، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م .
- مذكرة علوم القرآن ، الشيخ : أحمد أحمد علي ، ط / ٤ ، مطبعة الأزهر ، ١٩٥٨ م - ١٣٧٨ هـ .

- مذاهب التفسير الإسلامي ، إجتس جولدزيهر ، تر : د . عبد الحليم النجار ، ط/١ ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ومكتبة المثنى ، بغداد ، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م .
- مرآة الإسلام ، د . طه حسين ، دار المعارف بمصر ، ط/٤ ، القاهرة ، ١٩٦٩م .
- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز ، أبو شامة المقدسي (عبد الرحمن بن إسماعيل) ، تح : طيار أتي قولاج ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م .
- مسالك الأخبار في ممالك الأمصار ، ابن فضل الله العمري ، دار الكتب المصرية ، القاهرة .
- المستدرك على الصحيحين ، للحاكم النيسابوري (محمد بن عبد الله) ، دار المعرفة ، بيروت .
- المستصفى من علم الأصول ، الإمام الغزالي (محمد بن محمد) ، عناية : نجوى ضو ، ط/١ ، دار إحياء التراث العربي ، ومؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م .
- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، دار الدعوة ، استانبول ، ١٩٨٣م .
- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، بيت الأفكار الدولية ، الرياض ، ١٤١٩هـ .
- المسند الكبير ، أبو يعلى الموصلي (أحمد بن علي) ، تح : حسين أسد ، ط/٢ ، دار المأمون للتراث ، ١٤١٠هـ .
- مشكل الآثار ، الطحاوي (أحمد بن محمد) ، طبع الهند ، ١٣٣٣هـ .
- المصاحف ، ابن أبي داود (عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني) بعناية : آرثر جفري ، المطبعة الرحمانية ، القاهرة ، ١٣٥٥هـ-١٩٣٦م .
- مصادر الشعر العربي وقيمتها التاريخية ، د . ناصر الدين الأسدي ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

- مصادر الفقه الإسلامي ، الشيخ : محمد أبو زهرة ، معهد الدراسات العربية العالية .

- مصدر القرآن دراسة لشبهات المستشرقين والمبشرين حول الوحي المحمدي ، د . إبراهيم عوض ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، ١٩٩٧ م .

- المصنف ، عبد الرزاق الصنعاني ، تح : حبيب الرحمن الأعظمي ، المجلس العلمي بكراتشي ، ودار القلم ، بيروت ، ١٣٩٢ هـ .

- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية ، ابن حجر (أحمد بن علي) ، تح : حبيب الرحمن الأعظمي ، ط / ١ ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .

- معالم الإسلام ، د . محمد سعيد العشماوي ، طبعة مدبولي ، القاهرة .

- معالم التنزيل ، البغوي (الحسين بن مسعود) ، ط / ١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .

- معاني القرآن ، الأخفش (سعيد بن مسعدة) ، تح : د . فايز فارس ، المطبعة العصرية ، الكويت ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٧٩ م .

- معاني القرآن ، الفراء (يحيى بن زياد) ، تح : د . عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ط / ١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٢ م .

- المعجب في تلخيص أخبار المغرب ، عبد الواحد المراكشي ، القاهرة ، ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م .

- المعجزة الخالدة ، د . حسن ضياء الدين عتر ، ط / ٢ ، دار ابن حزم ، بيروت ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .

- المعجزة الكبرى القرآن ، محمد أبو زهرة ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٧٠ م ، دار الحمامي للطباعة بمصر .

- معرفة القراء الكبار ، الحافظ الذهبي (محمد بن أحمد) ، تح : محمد سيد جاد الحق ، دار التأليف ، القاهرة .
- معجم الأدباء ، ياقوت الحموي ، تح : أحمد فريد الرفاعي ، دار المأمون ، القاهرة .
- معجم العلاليلي ، الأمي والأميون في القرآن الكريم ، أحمد الحوفي ، ضمن مجلة الوعي العربي ، ع/ ٥ ، ٦ ، ١٩٧٦ م .
- معجم مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس ، تح : د . عبد السلام هارون ، القاهرة ، ١٣٧١ هـ .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، محمد فؤاد عبد الباقي ، ط/ ١ ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري ، تح : د . مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، ط/ ٥ ، دار الفكر ، بيروت .
- المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ، د . محمد سالم محيسن ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة .
- المغرب في ترتيب المعرب ، المطرزي (ناصر الدين بن عبد السيد) ، تح : أ . محمود فاخوري وعبد الحميد مختار ، ط/ ١ ، مكتبة أسامة بن زيد ، حلب ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- مفاتيح الغيب ، الإمام الرازي (فخر الدين) ، دار الفكر ، ط/ ١ ، طبعة دار الكتب العلمية ، طهران ، ١٩٨١ م .
- مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول ، الإمام التلمساني المالكي (محمد بن أحمد) ، تح : عبد الوهاب عبد اللطيف ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٦٢ م .
- المفردات في غرائب القرآن ، الراغب الأصفهاني (الحسين بن محمد) ، تح : محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة ، بيروت .

- المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ، د . جواد علي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧١ م .
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ، السخاوي (محمد بن عبد الرحمن) دار الهجرة ، بيروت ، ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م .
- مقالات في الشعر الجاهلي ، د . يوسف اليوسف ، ط/٣ ، دار الحقائق ، بيروت ، ١٩٨٣ م .
- مقدمة ابن خلدون ، (عبد الرحمن بن محمد) ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت .
- مقدمة في أصول التفسير ، ابن تيمية ، تح : عدنان زرزور ، ط/١ ، دار القرآن الكريم ، الكويت ، ١٣٩١ هـ ١٩٧٥ م .
- مقدمتان في علوم القرآن [مقدمة كتاب المباني ومقدمة ابن عطية] ، تح : د . آرثر جفري ، مراجعة : عبد الله إسماعيل الصاوي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢ م ، ومكتبة السنة المحمدية ١٩٥٤ م ، ومكتبة المثنى ، بغداد .
- المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار ، أبو عمرو الداني ، تح : محمد أحمد دهمان ، مكتب الدراسات الإسلامية بدمشق ، ١٣٥٩ هـ ، ودار الترقى ، دمشق ، ١٣٥٩ هـ ١٩٤٠ م .
- من أسرار اللغة ، د . إبراهيم أنيس ، لجنة البيان العربي ، القاهرة ، ١٩٥١ م .
- مناهل العرفان في علوم القرآن ، الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني ، دار إحياء التراث العربي بيروت .
- المنتقى في علوم القرآن الكريم ، فاضل شاكر أحمد وفرح توفيق الوليد ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٧٩ م .

- منجد المقرئين ، ابن الجزري (محمد بن محمد) ، المطبعة الوطنية الإسلامية ، القاهرة ، ١٣٥٠هـ .
- من روائع القرآن ، د . محمد سعيد رمضان البوطي ، مكتبة الفارابي ، دمشق .
- منهج الفرقان في علوم القرآن ، ابن الخطيب (محمد محمد عبد اللطيف) ، دار الكتب المصرية القاهرة ، ١٣٦٦هـ .
- الموافقات في أصول الشريعة ، الشاطبي (إبراهيم بن موسى) ، دار المعرفة ، بيروت .
- موجز البيان في مباحث القرآن ، كمال الدين الطائي (١٣٩١هـ - ١٩٧١) ، مطبعة سلمان الأعظمي ، بغداد .
- الموطأ ، الإمام مالك بن أنس ، تح : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، شمس الدين الذهبي ، تح : علي محمد البجاوي ، القاهرة ، ١٩٦٣م .
- النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ، هبة الله بن سلامة ، تخريج وتعليق : د . مصطفى البغا ، ط / ١ ، دار اليمامة ، دمشق ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ، أبو جعفر النحاس (أحمد بن محمد) ، ط / ١ ، مكتبة الخانجي ومطبعة دار السلامة بمصر .
- النسخ والمنسوخ في كتاب الله تعالى ، قتادة بن دعامة السدوسي (١١٨هـ) ، تح : د . حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط / ١ ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- النسخ والمنسوخ من كتاب الله عز وجل ، هبة الله بن سلامة المقري ، تح : زهير الشاويش ، ومحمد كنعان ، ط / ٢ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨٦م .

- النبأ العظيم ، محمد عبد الله دراز ، دار القلم ، الكويت ، ١٣٩٠هـ
١٩٧٠م .
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، ابن تغري بردي (أبو المحاسن يوسف) ، القاهرة ، ١٩٢٩م .
- نحو ثورة في الفكر الديني ، د . محمد النويهى ، ضمن مجلة الآداب ،
ع/٥ ، أيار ، ١٩٧٠م ، بيروت .
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ، ابن حجر
العسقلاني (أحمد بن علي) ، تح : د . نور الدين عتر ، ط/١ ، مطبعة
الصباح ، دمشق ، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م .
- النسخ في الشريعة الإسلامية كما أفهمه أو الناسخ والمنسوخ بين الإثبات
والنفي ، السيد عبد المتعال الجبري ، ط/٢ ، مكتبة وهبة ، القاهرة ،
١٩٨٧م .
- النسخ في القرآن الكريم : دراسة تشريعية تاريخية نقدية ، د . مصطفى زيد ،
ط/١ ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م .
- النسخ في القرآن الكريم ، د . مصطفى زيد ، ط/٣ ، دار الوفاء للطباعة
والنشر والتوزيع ، المنصورة ، مصر ، ١٩٨٧م .
- النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري ، مراجعة : علي محمد الضباع ،
القاهرة .
- النص القرآني ، د . طيب تيزيني ، دمشق .
- نظرية النسخ في الشرائع السماوية ، د . شعبان محمد إسماعيل ، القاهرة ،
١٩٧٧م .
- نظم المتناثر من الحديث المتواتر ، الكتاني (جعفر الحسني الإدريسي) ،
دار الكتب العلمية ، بيروت .

- نقد الخطاب الديني ، د . نصر حامد أبو زيد ، سينا للنشر ، ط/ ٢ ، القاهرة ، ١٩٩٤ م .
- نكت الانتصار لنقل القرآن ، الباقلاني (محمد بن الطيب) ، منشأة المعارف ، بالإسكندرية .
- النهاية في غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير (المبارك بن محمد) ، تح : طه أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي ، ط/ ١ ، دار إحياء الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٣ م .
- نواسخ القرآن ، ابن الجوزي (عبد الرحمن بن علي) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٥ م .
- نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار (شرح منتخب الأخبار) ، الإمام الشوكاني (محمد بن علي) ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- الهدى والبيان في أسماء القرآن ، صالح بن إبراهيم البليهي ، ط/ ١ ، المطابع الأهلية ، الرياض ، ١٣٩٧ هـ .
- الهيروغليفية تفسر القرآن الكريم ، سعد عبد المطلب ، القاهرة ب ت .
- الوافي شرح الشاطبية في القراءات السبع ، الشيخ عبد الفتاح القاضي ، ط/ ٢ ، مكتبة الدار ، المدينة المنورة ، ١٤٢٠ هـ .
- الوافي في شرح الأربعين النووية ، د . مصطفى البغا ، ومحيي الدين مستو ، دار العلوم ، دمشق .
- الوحدة الموضوعية في القرآن الكريم ، د . محمد محمود حجازي ، دار الكتب الحديثة ، بيروت ، ١٣٩٠ هـ .
- وحي الله ، د . حسن ضياء الدين عتر ، ط/ ٢ ، دار الفنون للطباعة والنشر ، جدة .
- الوحي المحمدي ، محمد رشيد رضا ، ط/ ٥ ، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح ، القاهرة ، ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م .

- الوحي والقرآن ، عبد الرحيم فودة ، مجمع البحوث الإسلامية ، مصر ، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .
- الوعي الجمالي عند العرب قبل الإسلام ، د . فؤاد المرعي ، ط/١ ، دار الأبجدية ، دمشق ، ١٩٨٧م .
- وفيات الأعيان ، ابن خلكان (أحمد بن محمد) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط/١ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٨م .
- هذا ما مَنَّ به الرحمن في علوم القرآن على العبد الفقير خادماً القرآن الكريم والسنة الشريفة .

* * *

المحتوى

تقديم وتقرير	٥
* تمهيد : مصطلح علوم القرآن إطلالة على الماهية والفاعلية	٧

الفصل الأول

جهود الأجداد والأحفاد

أ- التأليف	١٧
ب- تجليات عصرية	٢٧

الفصل الثاني

أسماء القرآن الكريم

أ- جهود الجدود	٤٣
ب- الكتاب والقرآن	٤٩
ج- اشتقاق مصطلح القرآن	٥٦

الفصل الثالث

ظاهرة الوحي

أ- الدلالة اللغوية	٧١

٧٣	ب- الدلالة الشرعية
٧٩	ج- كيفيات الوحي
٨٥	د- دردشة وردود
٨٨	هـ- مظاهر الوحي وخصائصه
١٠٠	و- صدود وردود

الفصل الرابع

التجلي الإعلامي « نزول القرآن »

١٠٩	أ- المستوى اللغوي
١١٢	ب- تنزلات القرآن
١١٨	ج- مناقشة الخبر
١٢٢	د- حكمة التنزلات
١٢٥	هـ- ثنائية الدال والمدلول

الفصل الخامس

الأوائل والأواخر

١٣١	أ- أول منازل
١٣٧	ب- آخر منازل

الفصل السادس

تنجيم القرآن

١٤٧	أ- مفهوم التنجيم

ب - حكمة التنجيم	١٥٠
ج - قضايا للمناقشة	١٦٣

الفصل السابع

نسق الوحدة والبناء في الترتيب

أ - نسق الآي	١٦٥
ب - آفاق معرفة الآية	١٧٧
ج - نسق السور	١٧٩
د - بين توقيف وتوفيق	١٨٣
هـ - آفاق نسق السور	١٩٢
و - قضايا للمناقشة	١٩٧

الفصل الثامن

المكي والمدني

أ - معيار المكي والمدني	٢٠٧
ب - مقدار المكي والمدني	٢١١
ج - الضوابط والخصائص	٢١٥
د - ضوابط المكي (الإنذار)	٢١٦
هـ - خصائص المكي	٢٢٢
و - خصائص المدني	٢٣٢
ز - ردود على شبهات	٢٣٨
ح - أبعاد علم الإنذار والرسالة	٢٤٧

الفصل التاسع

النص والواقع

- أ- ماهية الأسباب ٢٥٣
ب- أشكال الرواية ٢٦٤
ج- أبعاد أسباب النزول ٢٧٢

الفصل العاشر

الجمع الشهودي

- أولاً : مصطلح الجمع ٢٨٥
أ- الجمع الشهودي النبوي : ٢٨٧
١- جمع الصدور ٢٨٧
٢- جُماع القرآن ٢٨٧
ج- عوامل حفظ الصحابة ٢٩٦
هـ- جمع السطور ٣٠٦
ز- تصحيح فهم ٣١٤
ثانياً : الجمع الشهودي الصديقي ٣١٧
أ- الدواعي ٣١٧
ب- طبيعة الجمع ٣٢٤
ج- مناقشة ٣٢٩
ثالثاً : الجمع الشهودي العثماني ٣٣٩
أ- الدواعي ٣٣٩

ب- كيفية النسخ	٣٥٢
ج- إحراق المصاحف	٣٦١

الفصل الحادي عشر

النسخ القرآني

أ- إضاءة على المصطلح	٣٦٥
ب- تفاضل التكاليف	٣٧٢
ج- النسخ من حيث الإزالة	٣٧٧
د- مواضع النسخ	٣٩٠
هـ- النسخ بين الإكثار والإنكار	٤٠٠

الفصل الثاني عشر

الأحرف السبعة

أ- الأحرف في الحديث النبوي	٤١٢
ب- ماهية الأحرف السبعة	٤٢١
ج- استقراء الأحرف	٤٣١
د- الحرف والقراءة	٤٣٦
هـ- الأحرف في المصاحف العثمانية	٤٣٨
و- أبعاد الأحرف السبعة	٤٤٥

الفصل الثالث عشر

علم القراءات

أ- مفهوم القراءة	٤٥١

٤٥٩	ب- نقض أباطيل
٤٦٧	ج- القراءات والنحاة
٤٧٨	د- القراءات بحسب الأسانيد
٤٨٥	هـ- القراءة الشاذة
٤٩٢	و- معرفة القراء
٤٩٨	ز- دعوى القراءة بالمعنى
٥٠٥	ح- فوائد القراءات

الفصل الرابع عشر

المحكم والمتشابه

٥١١	أ- مفهوم المحكم
٥١٣	ب- مفهوم المتشابه
٥٢٩	ج- مذاهب العلماء

الفصل الخامس عشر

مناهج التفسير

٥٤١	١- التفسير والتأويل
٥٤٢	٢- دواعي التفسير
٥٤٣	٣- مصادر التفسير
٥٤٣	أ- التفسير القرآني للقرآن
٥٤٤	ب- التفسير النبوي
٥٤٥	ج- تفسير الصحابة

٥٤٧	٤- أنواع التفسير
٥٤٧	أ- التفسير بالمأثور
٥٥٠	ب- التفسير بالرأي
٥٥٥	ج- تفاسير معاصرة
٥٥٩	المصادر والمراجع
٥٨٩	المحتوى

* * *